المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الدعوة وأصول الدين – قسم العقيدة

جهود الإمام ابن أبي حاتم الرازي في العقيدة

بحث مقدم لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب : مامادو كوني

إشراف د/ محمد بن ربيع المدخلي

العام الجامعي : ١٤١٩-١٤٢٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

اللهم لك الحمد إذ خلقت فقدَّرت، وشرعت فيسَّرْت، لا إله إلاَّ أنت، فأعن على ما ائتمنت، ويسر لنا هداك، واجعل عملنا في رضاك.

وصل اللهم وسلم على إمام المرسلين وسيِّد الناس أجمعين الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه وتابعيه المقتدين به إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فإنَّ أهمية الدراسة للعقيدة الإسلامية يرجع إلى أهمية العقيدة نفسها، وضرورة العمل الجاد في سبيل العودة بالناس إليها خالصة من ضلالات الفرق والمذاهب الباطلة. ذلك لأنَّ قبول الأعمال متوقف على صحة العقيدة، والسعادة في الدنيا والعقبى لا تكون إلاَّ بالتمسك بها، والسلامة مما ينافيها، أو يخل بها، أو يقدح بكمالها.

والعقيدة الإسلامية -متمثلة في عقيدة أهل السنة والجماعة- هي العقيدة الصحيحة التي ارتضاها الله لعباده، وهي عقيدة الأنبياء والمرسلين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين. ولذلك عني بها المسلمون جيلا بعد جيل بعد أن تلقوها من رسول الله ﷺ.

فقد كان لأئمة السلف وأتباعهم جهود فائقة في توضيح تلك العقيدة، والدفاع عنها ضدَّ شبهات أهل الأهواء، وآراء الفرق الضالة؛ ونفي مالحق بها من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وكيد الكائدين. وكلما درست هذه الجهود وأبرزت للناس كلما أسهم في تبصير الناس بالحق، وتعميق فهمهم لمنهج السلف في العقيدة الإسلامية.

ومن علماء السلف الذين اهتموا بالعقيدة اهتماما كبيراً، وبذلوا في سبيل بيانها ونشرها جهوداً واضحة، الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الذي ترك لنا آثاراً كثيرة خدمت العقيدة، وصانتها من الأهواء والبدع.

وبعون الله تعالى عقدت عزمي على بحث هذا الموضوع، وسجلته لنيل درجة الماجستير في العقيدة الإسلامية بكلية الدعوة وأصول الدين تحت عنوان: « جهود الإمام ابن أبي حاتم الرازي في العقيدة ». سائلا الله التوفيق والسداد.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

دفعني لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب أوجزها فيما يلي:

١- خدمة عقيدة أهل السنة بإبراز جهود عالم من علمائهم لتعم الفائدة بها، ولكي يساعد ذلك في نشر العقيدة الصحيحة، ودحض العقائد الفاسدة.

٢- إنَّ هذا الإمام -أعني ابن أبي حاتم- قد اشتهر بالحديث، والتفسير، ومعرفة الرِّجال، مع أنَّ له أقوالا وروايات كثيرة وجيدة في العقيدة متفرقة في الكتب، مما يجعل القيام بجمعها في وحدة متكاملة، مرتبة على موضوعات علم العقيدة، لتبرز بذلك جهوده جلية في هذا المجال -الذي يعد أهم مجالات الدين والعلم-عملا يستحق أن يقدم عليه.

٣- إنَّ بعض مؤلفات الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في العقيدة، تعد الآن من المفقودات ككتاب « الرَّد على الجهمية » له، وهذا يجعل هذا الموضوع في الأهمية التي تكفي لاختياره موضوع رسالة علمية متخصصة.

٤- بالإضافة إلى هذا، فقد ألصقت به تهم تحط من شخصيته السنية، فضلاً عن كونه إماماً من أئمة السنة، وتذهب من قيمة بعض الآثار العظيمة التي تركها لنا؛ فقد ادُّعي أنه من الشيعة المفرطين أو الغالين مما يزيد في أهمية هذا الموضوع بأن يدرس دراسة تبرز شخصية هذا الإمام العلمية، وتجلي لنا جهوده، ومدى ما أفادته هذه الجهود في أبواب الاعتقاد. وهذه الرسالة إسهام في هذا الطريق.

٥- اعتماد كثير من أهل العلم المحققين -ممن جاءوا بعده- على جملة وافرة من أقواله ورواياته في هذا المجال، فنقلوها في مواضع متعددة وأبواب متباعدة، مما يزيد الثقة بأقوال هذا الإمام ورواياته العقدية، ويزيد في قيمتها العلمية، وتكون في جمعها ودراستها فائدة كبيرة لطلاب العلم والمهتمين بهذا الشأن.

٦- وبعد ذلك كله، فإنَّ هذا الموضوع لم يفرد حسب علمي برسالة علمية شاملة تضم شتات مسائله وتؤلف بينها.

خطة البحث:

انتظمت الرسالة في تمهيد وبابين وخاتمة وفهارس كاشفة. تفصيل ذلك كما يلي:

أوّلاً: التمهيد، وخصصته لدراسة حياة الإمام ابن أبي حاتم، ومنهجه في تقرير المسائل الاعتقادية؛ وجاء في أربعة فصول.

الفصل الأول: في عصره الذي عاش فيه، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحالة السياسية.

المبحث الثاني: الحالة الدينية.

المبحث الثالث: الحالة العلمية.

الفصل الثاني: في حياته الشخصية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.

المبحث الثاني: مولده، وأسرته.

المبحث الثالث: بعض صفاته وأخلاقه.

الفصل الثالث: في حياته العلمية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: نشأته العلمية.

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الثالث: سعة علمه ومؤلفاته.

المبحث الرابع: عقيدته.

الفصل الرابع: في منهجه في بيان المسائل الاعتقادية، وأصالته فيها، والأدلة التي اعتمد عليها في بيانها، ومنهجه في تلك الأدلة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في بيان المسائل الاعتقادية.

المبحث الثاني: أصالته في بيان المسائل الاعتقادية

المبحث الثالث: الأدلة التي اعتمد عليها في بيان المسائل الاعتقادية ومنهجه في تلك الأدلة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: احتجاجه بالكتاب العزيز ومنهجه في ذلك.

المطلب الثاني: احتجاجه بالسنة النبوية ومنهجه في ذلك.

المطلب الثالث: احتجاجه بالآثار السلفية ومنهجه في ذلك.

المطلب الرابع: احتجاجه بالإجماع.

أمَّا الباب الأول: فعقدته لبيان جهود الإمام ابن أبي حاتم في توضيح العقيدة الصحيحة وانتظم في ستة فصول:

الفصل الأول: جهوده في توضيح مسائل الإيمان، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف الإيمان وما يدخل في مسماه.

المبحث الثاني: في زيادة الإيمان ونقصانه.

المبحث الثالث: في الاستثناء في الإيمان.

المبحث الرابع: في الرَّد على الفرق الضالة عن مذهب السلف في الإيمان.

المبحث الخامس: في ترك الرواية عن المرجئة.

الفصل الثاني: جهوده في توضيح مسائل القدر، وفيه تمهيد، وستة مباحث:

المبحث الأول: في بيانه وجوب الإيمان بالقدر.

المبحث الثاني: في بيانه مراتب الإيمان بالقدر.

المبحث الثالث: في بيانه وجوب الاجتهاد في العمل وعدم الاتِّكال على القدر.

المبحث الرابع: في بيانه كراهية الخوض في القدر، وذكره لأوَّل من أحدثه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في بيانه كراهية الخوض في القدر.

المطلب الثاني: في ذكره لأوَّل من أحدثه.

المبحث الخامس: في بيانه حكم المعاملة مع القدرية.

المبحث السادس: في مسألة أهل الفترة ومن في حكمهم.

الفصل الثالث: جهوده في توضيح الأسماء والصفات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في باب الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: في بيانه ثبوت الأسماء الحسنى لله تعالى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في بيانه ثبوت الأسماء الحسنى لله تعالى.

المطلب الثاني: في بيانه كون أسماء الله تعالى غير مخلوقة.

المطلب الثالث: في بيانه مسألة الخلافة والخلفاء.

المطلب الرابع: في بيانه ترك الكلام فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم.

المبحث الثاني: في جهوده في توضيح مسألة الإمامة.

أمَّا الباب الثاني: فخصصته لبيان جهود الإمام ابن أبي حاتم في التحذير من البدع، والرَّد على الفرق المبتدعة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: جهوده في الحث على الاعتصام، والتحذير من الابتداع في الدين، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: جهوده في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنة.

المبحث الثاني: جهوده في التحذير من الابتداع في الدين، وتحته مطالب:

المطلب الأول: التحذير من أهل الأهواء والفرق المبتدعة ببيان علاماتهم.

المطلب الثاني: مشروعية الرد على أهل الأهواء والبدع وعقوبتهم، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في مشروعية الرَّد على أهل الأهواء والبدع.

المسألة الثانية: في مشروعية عقوبة المبتدع.

المطلب الثالث: في مشروعية هجر المبتدعة وكتبهم.

الفصل الثاني: جهوده في الرد على الفرق المبتدعة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: جهوده في الرد على الجهمية، وفيه مطالب:

المطلب الأول: جهوده في بيان تاريخ زعماء الجهمية.

المطلب الثاني: جهوده في بيان خطورة مذهب الجهمية.

المطلب الثالث: جهوده في بيان كفر بعض أعيان الجهمية.

المطلب الرابع: في بيانه كفر الجهمية.

المطلب الخامس: في بيانه جواز قتل الجهمية بعد الاستتابة.

المبحث الثاني: جهوده في الرد على المشبهة والممثلة.

المبحث الثالث: جهوده في الرد على القدرية.

المبحث الرابع: جهوده في الرد على الرافضة.

وأمَّا الخاتمة: فأوجزت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

وأمَّا الفهارس: فذكرت فيها جملة من الفهارس المعينة على الانتفاع بالبحث.

منهج البحث:

يتلخص المنهج الذي سلكته في كتابة هذا البحث في النقاط التالية:

١- قمت بتقسيم البحث وتسمية فصوله، وتحديد مباحثه ومسائله، بناء على المسائل العقدية التي تبيَّن لي أنَّ للإمام ابن أبي حاتم فيها جهوداً. ثم اجتهدت بعد ذلك في جمع شتات المادة العلمية المتعلقة بما سبق رسمه من كتب الإمام ابن أبي حاتم ومن أُمَّات كتب السنة والاعتقاد، والتفسير، وشروح الأحاديث، وكتب التراجم، والرِّجال، والطبقات، والمناقب، والبحوث؛ واستقيت من كل بحر من تلك البحار ما له صلة بما أنا بصدده. كما أفدت مما سطره الباحثون المعاصرون حول هذا الإمام أو شيء من آثاره، أو آثار غيره من الأئمة.

٢- قمت ببيان جهود ابن أبي حاتم في تقرير المسائل الاعتقادية، ومسلكه الذي سلكه، مركزاً على الروايات والأقوال التي ظهر لي أنه قصد بها بيان العقيدة.

٣- قمت بتحليل كلامه، وذلك بذكر مراده من الآثار التي يرويها وبيان ما يهدف إليه من سياق تلك الآثار، مع الربط بين منهجه ومنهج السلف.

٤- ذكرت الرِّوايات التي يوردها ابن أبي حاتم بدون ذكر أسانيدها في الغالب، وبيان حالها في الغالب من الصحة والضعف بقدر الإمكان، مستعينا في ذلك بأقوال الأئمة النقاد من علماء الحديث المتقدمين والمتأخرين.

٥- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في القرآن الكريم.

٦- خرَّجت الأحاديث النبوية الواردة في البحث من مصادرها المعتمدة، وذلك بذكر من خرَّج الحديث من الأئمة، واسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء والصفحة حسب توفر تلك البيانات. مع الإشارة في الغالب إلى درجته، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجهما له عن ذكر درجته، فإن لم يكن في أحدهما ذكرت درجته معتمداً أقوال أهل العلم في هذا الشأن إن وجد.

٧- وضعت النص المقتبس بين علامتي تنصيص إن كان مقتبساً بلفظه، أمَّا إذا كان الاقتباس بالمعنى فأجرده من علامة التنصيص، وأحيل في الهامش إلى المصادر التي أفادت تلك المعلومة بلفظ: « انظر ».

٨- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث بالقدر الذي يعرِّف بهم، ما عدا الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام- والخلفاء الأربعة رضي الله تعالى عنهم والأئمة الأربعة، وأصحاب الكتب الستة، وغيرهم من المشهورين.

٩- عرَّفت بالفرق والطوائف التي ورد ذكرها في البحث تعريفاً موجزاً.

١٠- شرحت الكلمات الغريبة التي وقعت في البحث.

١١- إذا تكرر الحديث أو الأثر أو العلم فإنِّي لا أعيد تخريجه ولا التعريف به، بل أكتفي بالإشارة إلى المكان الذي تقدم ذكره فيه.

١٢- كررت بعض النصوص الواردة عن الإمام ابن أبي حاتم في عدَّة مواضع، وذلك لاشتمالها على أكثر من مسألة عقدية.

١٣- وجعلت للبحث فهارس علمية لإتمام الاستفادة منه، وذلك كالآتي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الآثار.

٤- فهرس الأعلام.

٥- فهرس الفرق.

٦- فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة.

٧- فهرس البلدان والأماكن.

٨- فهرس المصادر.

٩- فهرس الموضوعات.

الصعوبات والعقبات:

لا يخفى على من جرَّب البحوث العلمية، ما تنطوي عليه من صعوبة ومشقة أيَّاً كان الموضوع الذي تتناوله؛ وبخصوص هذا البحث فقد واجهتني جملة من الصعوبات كان من أبرزها ما يلي:

أوّلاً: الصعوبة الكبرى التي لاقيتها، هي تحديد ماهية هذا الموضوع، واستقصاء الجوانب المتعلقة به، حتى أتمكن من تشكيل صلب البحث وخطته، فكثيراً ما ترددت في إدخال بعض الروايات ضمن نطاق البحث أو استبعادها، لعدم وضوح صلتها بالبحث. وذلك، لأنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- أورد آثاراً كثيرة تتعلق بمسائل الاعتقاد في غير الكتب أو التراجم التي خصها بمسائل الاعتقاد، فهذه النصوص هل تعد من جهوده في أبواب الاعتقاد أم لا؟ وخاصة إذا علم أنَّ بعض الكتب التي خصها لبيان مسائل الاعتقاد في عداد المفقودات.

ثانياً: ما حواه البحث من مسائل عقدية كثيرة، جدير بعدد منها أن تفرد برسائل مستقلة، مما اضطرني إلى تقديمها بصورة مختصرة جدّاً، وفي ذلك مشقة لا تخفى.

ثالثاً: اقتضى البحث مني جمع وتدوين مادة علمية كثيرة، وعند الصياغة النهائية وجدت أنه لا بدَّ من الاستغناء عن أكثر من ثلثها لما بدا لي أنه غير حقيق بإدراجه في البحث؛ وذلك -لأنَّ المقصود بجهود ابن أبي حاتم- هو الجهد الذي قصده وأراده مباشرة. وأمَّا الجهود التي تسبب هو بدون قصد منه، فهذا لا يعد من جهده إلاَّ بطريق المسامحة؛ وهذا البحث الذي نحن بصدده خاص بجهده المقصود أصالة في العقيدة. وقد تطلب مني قرار الاستغناء عنه صعوبة بالغة مع ما استغرقه جمعه من وقت وجهد ليسا بيسيرين.

رابعاً: ما غمرني به بعض أساتذتي الكرام وكثير ممن علم ببحثي لهذا الموضوع من إشادة به، وانتظار لنتائجه، جعل من الإقدام على إدخال بعض المسائل في البحث أو استبعادها، خصوصا فيما يوردها ابن أبي حاتم من الروايات في غير أبواب الاعتقاد، أمراً بالغ الصعوبة، إذا أخذ في الاعتبار أنَّ هذا البحث سيكون بمثابة مرجع لأقوال

ومرويات هذا الإمام في العقيدة. وذلك، لأننا إذا قلنا: إنَّ كل الأحاديث والآثار التي رواها في أي باب إذا دلت على مسألة عقدية فهي من جهوده -لزم أن نورد في جهوده- ما يمكن أنه لم يخطر بباله و لم يدر بخلده، وربما لم يستشعر هو دلالته على تلك المسألة. ثم إننا لو التزمنا بهذا المنهج لصعبت السيطرة على البحث، فكثير من الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم أو غيره فيه دلالات قوية على مسائل عقدية. ولكن خفف من ذلك علمي بأنَّ هذا العمل سيمر بلجنة فاحصة من العلماء تسدد النقص، وتنبِّه على الخطأ.

خامسا: لم يكن جمع هذه الروايات بالعمل السهل، فهي متناثرة في بطون الكتب. ولقد بذلت أقصى ما أستطيع من جهد لجمع أكبر قدر ممكن، حتى إنِّي في كثير من الأحيان أتصفح كتاباً يتألف من عدَّة أجزاء لأستخرج منه رواية أو اثنتين، وأرجو أن أكون قد وفقت لجمع جملة طيبة منها. إذ الاستقصاء والحصر مستحيل.

شكر وتقدير:

وفي مقدمة هذا البحث أرى لزاماً عليَّ أن أسدي الشكر الوافر، والثناء العاطر، لكل من أعانني في عملي هذا، بأي شكل من أشكال العون.

وأوَّل الشكر وآخره، ومبدأ الحمد ومنتهاه، هو لولي الحمد ومستحقه خالقي ورازقي. فلله الحمد حمداً كثيراً طيِّبا مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى. ثم لمن أمر ا لله بشكرهما بعد شكره:والدي الكريمين فقد كان فضلهما عليَّ بعد فضل ا لله عظيماً. فليس البحث ولا الباحث إلاَّ من حسناتهما؛ فربِّ ارحمهما كما ربيَّاني صغيراً، ورعياني كبيراً، وسهَّلا لي السبل لطلب العلم.

وللجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين التي وفرت الفرص لتلقي العلم، والتدرج في سلمه.

كما أتوجه بخالص شكري، وفائق تقديري لشيخي وأستاذي الفاضل فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن ربيع المدخلي الذي قطع لي الكثير من وقته الغالي لمتابعة هذا العمل وتقويمه بإسداء التوجيهات القيِّمة، والملاحظات السديدة، بكل حلم وصبر ورحابة صدر، فجزاه ا لله عني كل خير وأجزل له المثوبة، وجعل ما قدَّمه في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاَّ من أتى ا لله بقلب سليم.

والشكر موصول لرئيس قسم العقيدة بالكلية، الأستاذ الدكتور صالح بن سعد السحيمي على التسهيلات التي لقيتها حين تسجيل البحث.

ولفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، فقد استفدت من توجيهاته حين اختيار الموضوع وإعداد خطته فوائد تذكر فتشكر.

ولفضيلة الأستاذ الدكتور حكمت بشير ياسين الذي أعارني الأجزاء المحققة من تفسير ابن أبي حاتم فشكر ا لله سعيه.

ولزملاء كثر مدوا يد العون والمساعدة فلهم من الشكر أجزله، ومن الدعاء أخلصه.

وفي الختام أعترف بأنَّ هذه هي المحاولة الأولى لي في درب الأبحاث العلمية المحكمة؛ فما توصلت إليه من معلومات ونتائج لا يستغني عن التوجيه، والتصويب، والتسديد؛ وهو جهد مقل بذلته لا أقصد إلاَّ إبراز جهود الإمام ابن أبي حاتم في العقيدة على الوجه

المطلوب، وقد أصيبه وقد أخطئه، فإن جاء عملي على ما أملته فذلك من فضل ا الله عليَّ إنَّ فضله كان عليَّ كبيراً، وإن كانت الأخرى فمني ومن الشيطان وا الله يغفر لي، وحسبي أنّي كنت حريصاً على الصواب، جاهداً في تحصيله.

اللهم ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم. والحمد لله ربِّ العالمين.



الباب التمهيدي

في حياة الإمام ابن أبي حاتم

ومنهجه في بيان المسائل الاعتقادية

الفصل الأول

في عصره الذي عاش فيه

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول في الناحية السياسية.

المبحث الثاني في الناحية الدينية.

المبحث الثالث في الناحية العلمية.

لعل من المفيد ونحن ندرس جهود ابن أبي حاتم في العقيدة أن نمهد بإلمامة سريعة عن عصره والحياة السياسية والدينية والعلمية في بلدته التي نشأ فيها وهي مدينة الري.

المبحث الأول

الحالة السياسية

لقد عاش الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في الفترة ما بين عامي ٢٤٠ من الهجرة و٣٢٧ منها، وهذه الفترة يعتبرها المؤرخون عصر نفوذ الأتراك في الدولة العباسية وبداية انهيار الحكم العباسي، وسيادة روح التنافس بين الحكام والرؤساء، ولقد كانت لهذا النفوذ آثار على الخلفاء في مركز الخلافة العباسية في العراق والأقاليم التابعة لها. وهذه الفترة تكاد تنحصر ما بين عامي ٢٣٢ و٣٣٤ هـ[١] وما سبقها هو العصر الذهبي للخلافة العباسية، وهو ما بين عامي ١٣٢هـ و٢٣٢ منها. تجلت فيه هيبة الخلفاء، واستقر سلطانهم، ونفدت كلمتهم على الحكومة المركزية، وعلى ولاة الأقاليم شرقاً وغرباً[٢].

ومن هنا نعلم أنَّ السلطة المركزية للخلافة العباسية في الوقت الذي عاشه الإمام ابن أبي حاتم كانت سلطة اسمية فقط، لأنَّ أمراء الأقاليم استقل كل واحد منهم بما لديه، فقامت دويلات صغيرة، ومن هؤلاء الأمراء والحكام:

١- الطولونيون: استولوا على مصر، واستمر سلطانهم ما بين عامي ٢٥٤-٢٩٢هـ، حيث عادت تحت نفوذ الخلافة العباسية[٣].

٢- السامانيون: استولوا على ما وراء النهر سنة ٢٦١هـ بعد أن كانوا في أول أمرهم نوابا عن الطاهريين، واستمرت دولتهم نحو ١٣٠ سنة[٤].

---

(١) الخلافة والدولة: د/ محمد حلمي أحمد ط ١ ص٢١٠.

(٢) النزعات الاستقلالية: عبد الفتاح السرنجاوي ط ٤ ص ٦.

(٣) المنتظم في تاريخ الملوك لابن الجوزي: ٧١/٥.

(٤) المنتظم في تاريخ الملوك لابن الجوزي: ٧٧/٦، والكامل في التاريخ: لابن الأثير: ٦ /٣ ، والخلافة والدولة في العصر العباسي: ص ١٢٥.

٣- الحمدانيون: أقاموا دولتهم سنة ٢٩٣هـ بالموصل[١]، وديار بكر[٢]، وما جاورهما[٣].

كما ظهر بعض طوائف الخوارج[٤] الذين خرجوا على الدولة مثل: القرامطة[٥] الذين ظهروا عام ٢٧٨هـ واستولوا على اليمامة[٦]، والبحرين[٧]، والبلاد المجاورة، وعاثوا في الأرض فساداً[٨].

---

(١) الموصل -بفتح الميم وكسر الصاد-: إحدى قواعد بلاد الإسلام التي وصلت بين الجزيرة والعراق، أو بين دجلة والفرات. وتبعد عن بغداد أربعة وسبعين فرسخا. انظر: معجم البلدان: ١٩٨/٨.

(٢) ديار بكر: بلاد واسعة تنسب إلى بكر بن وائل، وهي ناحية ذات قرى ومدن كثيرة بين الشام والعراق، قصبتها الموصل وحران وبها دجلة والفرات. انظر: معجم البلدان: ٤٩٤/٢، ومراصد الاطلاع: ٥٤٧/٢، وآثار البلاد وأخبار العباد لزكريا بن محمد القزويني: ٣٦٨، ط دار صادر - بيروت.

(٣) انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٦ /١١١.

(٤) الخوارج: هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بعد قصة التحكيم ، وهم فرق شتى يجمعهم تكفير علي وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل ، وتكفير مرتكب الكبيرة وأنه مخلد في النار، والخروج على الأئمة إذا جاروا وظلموا . وقد عرفوا بعدة أسماء منها : الخوارج، الحرورية، الشراة. انظر : التبصير في الدين: ص ٢٦، والفرق بين الفرق : ص ٥٤، والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ١٧.

(٥) القرامطة: نسبة إلى حمدان قرمط، زعيم هذه الفرقة، وقد خرجوا على المسلمين سنة ٢٨١هـ في خلافة المعتضد وحكموا البحرين، وعاثوا في الأرض فسادا وقطعوا الطريق على الحجاج، وسرقوا ونهبوا وأسالوا الدماء، واستحلوا البيت الحرام، واقتلعوا الحجر الأسود من البيت وذهبوا به إلى البحرين.
وهذه الفرقة إحدى الفرق الباطنية التي جحدت الشرائع، واستباحت المحارم. وأنكرت الأمور المعلومة من الدين بالضرورة. وتأولوا أحكام الشريعة تأويلات لا يقرها دين ولا يقبلها عقل. انظر: الفرق بين الفرق : ص ٢٦٦، والتبصير في الدين : ص ٨٣، والبرهان في عقائد أهل الأديان: ص ٨٠-٨١ .

(٦) اليمامة: مدينة متصلة بأرض عمان من جهة المغرب مع الشمال، كان اسمها جوًّا، وسميت اليمامة بامرأة وهي الزرقاء التي يضرب بها المثل في النظر البعيد. وهي بلد كبير، فيه قرى، وحصون، وعيون ونخل. وكان فتحه وقتل مسيلمة الكذّاب في أيام أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه سنة ١٢هـ فتحها أمير المسلمين خالد بن الوليد عنوة ثم صولحوا. انظر: الروض المعطار لمحمد الحميري: ط١، م لبنان، ومراصد الاطلاع: ١٤٨٣/٣، ومعجم البلدان: ٤٤١/٥-٤٤٢.

(٧) البحرين: اسم جامع لبلاد على ساحل الخليج العربي بين البصرة وعمان، وفيها عيون ومياه كثيرة، وأهم مدنها ((هجر))، والقطيف ودارين. وسبب تسمية هذه البلاد بالبحرين: لأنَّ في ناحية قراها بحيرة على باب الأحساء لا يفيض ماؤها، وماؤها راكد، زعاق؛ هذا قديما، وأما الآن فتطلق على مجموعة جزر تقع في الخليج مقابل ساحل الدمام. انظر: معجم البلدان: ٣٤٩/١.

(٨) انظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٨١/١١.

الحالة التي كانت عليها مدينة الري:

أمَّا بلاد الري التي ولد فيها الإمام ابن أبي حاتم والتي ينسب إليها، فقد كانت تتميَّز بموقع جغرافي هام حيث كانت محط الحجاج القادمين من خراسان[1] وما بعدها، وهي مع هذا كثيرة الفواكه والخيرات. يقول عنها ياقوت الحموي:« وهي مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن، كثيرة الفواكه والخيرات، وهي محط الحاج على الطريق العام وعاصمة كثير من البلاد، بينها وبين نيسابور[2] مائة وستون فرسخاً، وإلى قزوين[3] سبعة وعشرون فرسخاً»[4].

وقال الأصمعي:« الرَّي عروس الدنيا، وإليه متجر الناس...»[5]. وبلاد الري من البلدان التي كثرت خيراتها، وزكت ثمارها، وتوافرت أموالها، وراج اقتصادها، حتى جبيت منها الأموال الكثيرة إلى دولة الخلافة. وقد ذكر ياقوت:« أنه كان يجبى منها لدولة الخلافة مبلغ اثني عشر ألف ألف درهم كل عام، حتى مرَّ بها المأمون عند عودته من بلاد خراسان وهو عائد إلى بغداد، فلقيه أهلها واجتمع بهم، وشكوا إليه أمرهم وعظم ما يدفعونه لدولة الخلافة فأسقط عنهم ألفي ألف درهم وكتب لهم بذلك»[6].

ونظراً للموقع الجغرافي الهام لبلاد الرَّي، وكثرة خيراتها، ووفرة أموالها ولبعدها عن دار الخلافة، فقد كانت عرضة للطغاة الطامعين، وهدفاً للغزاة الحاقدين، ولذلك فقد شنت عليها هجمات شرسة، وتعرَّض أهلها لويلات مفجعة، وضربات موجعة، ونكبات

---

(١) خراسان: بضم أوله ، بلاد واسعة تمتد من العراق حتى بلاد الهند، وهي حاليا تضم بلاد إيران وأفغانستان وجزء من الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق. وقد خرج من هذه البلاد فطاحل من العلماء، نشر الله على يديهم العلم الكثير والخير الوفير، ومن هؤلاء أصحاب الكتب الستة، وكذلك ابن المبارك والحاكم وغير هؤلاء كثير . معجم البلدان: ٢/ ٣٥٠-٣٥٤، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين البغدادي: ١/٤٥٥-٤٥٦.

(٢) نيسابور: بفتح أوله مدينة عظيمة في المشرق، وسميت بذلك: لأنَّ ((سابور)) مرَّ بها وفيها قصب كثير فقال: يصلح أن تكون هاهنا مدينة، فقيل لها: نيسابور، فتحت في أيام عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه صلحاً. وقيل: فتحت في أيَّام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. انظر: معجم البلدان: ١/٣٣١-٣٣٢.

(٣) قزوين: بالفتح ثم السكون وكسر الواو، مدينة مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخا. وتقع في الوقت الحاضر على نحو مائة ميل شمال غربي طهران في إيران. انظر: معجم البلدان: (مادة قزوين). وبلدان الخلافة الشرقية: ص ٢٥٣.

(٤) معجم البلدان ليا قوت الحموي: ٣/١١٦.

(٥) معجم البلدان: ٣/١١٨.

(٦) المصدر السابق.

مفزعة. ولكثرة ما كانت تتعرض له من الغزاة والمحاربين كان أهلها ينون بيوتهم تحت الأرض، حتى يأمنوا على أنفسهم وأهليهم، عندما يباغتهم الغزاة أو يعتدون عليهم.

يقول ياقوت نقلا عن القزويني: « إنَّ دورهم مبنية تحت الأرض، ودروبهم التي يسلك بها إلى دورهم على غاية الظلمة وصعوبة المسلك، فعلوا ذلك لكثرة ما يطرقهم من العساكر بالغارات، ولولا ذلك لما بقي فيها أحد »[1].

وقد أحصيت الحروب التي دارت بالري في هذه الفترة فبلغت التسعة، وذلك في سنة ٢٥٠، و٢٥٢، و٢٥٩، و٢٦٦، و٢٦٧، و٢٧٩، و٢٨١، و٢٨٩[2].

ولكثرة الحروب في هذه البلاد وما يترتب عليها من القتل والسلب والنهب، فقد ذهب الاستقرار والأمن بين أهلها، وشاع مكانهما الاضطراب والخوف بسبب تلك الغارات التي كانوا يفاجأون بها بين وقت وآخر.

ولاشك أنَّ أثر ذلك كله كان سيئاً في الحياة العامة في تلك الفترة من الخلافة العباسية لما نتج عنه من الانقسام والفرقة، ثم وقوع الفتن السياسية، والاعتقادية، والمنازعات التي كانت بين القضاة وغيرهم.



(١) المصدر السابق: ٣ /١١٧.

(٢) انظر: تاريخ الطبري: ٢٧١/٩، و٢٧٥، و٢٧٦، و٣٧٢، و٥٤٩، و٥٩٩، و١٠/ ٣١، و٣٧، و٨٨، و٨٩ وانظر: البداية والنهاية: ١١/٥-١٩١.

المبحث الثاني

الحالة الدينية

نتيجة للفتن التي بدأت بقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان -رضي الله تعالى عنه- ثم ثنيت بقتل الخليفة الرَّابع علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- بدأ التفرق بين المسلمين منذ ذلك الحين، فنشأت فرق وأحزاب من الخوارج، والروافض، ثم المرجئة، والجهمية، والقدرية، والمعتزلة، والصوفية[1]، والباطنية[2]، وخصوصاً باطنية القرامطة، وكذا الزنادقة من الفلاسفة من الفرق الضالة، التي يعاني المجتمع المسلم

---

(١) الصوفية: نسبة إلى لبس الصوف -على القول الصحيح- عرفوا بادئ الأمر بالعبادة والزهد، ولم يكن هذا الاسم معروفا في القرون الثلاثة الأول، وانتهى المطاف ببعض فرقهم إلى الغلو والتطرف، حتى خرجوا عن دائرة الإسلام والقول بمذهب الباطنية وأنَّ لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيل تأويلاً. من أقطاب غلاتهم: ابن عربي، والحلاج، وابن سبعين، وغيرهم. انظر: مجموع الفتاوى: ٥/١١ وما بعدها، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: ص ٧٢-٧٤، نقض تأسيس الجهمية: ٣٦٠/٢.

(٢) الباطنية: سموا بذلك لأنهم ادَّعوا أنَّ لنصوص الشريعة ظاهراً وباطناً، وزعموا أنَّ العامة هم المرادون بظواهر النصوص، أمَّا من ارتقى إلى علم الباطن فقد انحطت عنه التكاليف، وأطلقوا عليها : الأغلال، وقالوا : هم المرادون من قوله تعالى: ﴿ ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ﴾. سورة الأعراف: ١٥٧. وغرضهم من ذلك إبطال الشرائع، ونفي أن يكون هناك جزاء وجنة ونار بل إنكار الخالق بالكلية.

وقد ذكر شيخ الإسلام في نقض تأسيس الجهمية: ٢٥٩/١-٢٦٠ أنَّ اسم الباطنية في كلام الناس يقال على صنفين: أحدهما: من يقول للكتاب والسنة باطن يخالف ظاهرها، فهؤلاء هم المشهورون عند الناس باسم الباطنية. وأشار إلى أنَّ هؤلاء قسمان: قسم يرون ذلك في الأعمال الظاهرة نحو: الصلاة والصيام والحج... الخ ويرون أنَّ الخطاب المبين لوجوب هذه الواجبات وتحريم المحرمات ليس هو على ظاهره المعروف عند الجمهور ثم قال: ((وهؤلاء زنادقة منافقون باتفاق سلف أئمة الإسلام، ولا يخفى نفاقهم على من له بالإسلام أدنى معرفة...)) وذكر أنَّ من هؤلاء زنادقة الصوفية من الاتحادية الحلولية. وهذا القسم الذي ذكره شيخ الإسلام هم المعنيون هنا.

أمَّا القسم الثاني : فهم الذين يقولون بالباطن المخالف للظاهر في العلميات، وأمَّا العمليات فيقرونها على ظاهرها، وذكر أنَّ هذا قول عقلاء الفلاسفة المنتسبين للإسلام.

وذكر العلماء أنهم شر الطوائف على المسلمين، بل هم شر من الدجال، وأول من دعا إلى هذا المذهب هو: عبد الله بن ميمون القداح مولى جعفر الصادق زمن المأمون. انظر: التبصير في الدين: ص ٨٣، رسالة في القرامطة لابن الجوزي: ص ٣٦، وانظر أيضا: رسائل إخوان الصفا: ص ١٣٨-١٤٤، الفتوحات المكية لابن عربي: ٢٦٣/٤-٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٥. وسيأتي التعريف ببقية الفرق في مواضع أخر من الرسالة.

من أضرارها مالا يوصف. ووجدت هذه الفرق مرتعا خصبا من الفلسفة[1]، والمنطق[2]، وعلم الكلام[3] بعد أن منحوا الحرية الفكرية التي أباحها المأمون في بداية القرن الثالث الهجري؛ والتي كانت حافزاً قويا في انتشار الفرق. واستمرت الآثار المؤلمة التي خلفتها كتب الفلسفة، وعلم الكلام، والمنطق إلى العصر العباسي الثاني، رغم ما حدث من تغيير الأوضاع في زمن المتوكل.

ومن هنا نعلم أن الحالة الدينية في عصر الإمام ابن أبي حاتم لم تكن أحسن حالا من الحالة السياسية والتي ساءت واضطربت، وذلك لشدة التلازم بينهما.

وفيما يتعلق بالقضايا الاعتقادية في هذه الفترة، فإنه رغم ما منيت به الفرق الضالة في الفترة السابقة من الاندحار، إلاّ أنه بقيت لهم بقية تعيث في أفكار العباد فساداً، وتنشر مذاهبهم وتدعو إليها خلال هذه الفترة. وقد كان من هذه الفرق ما كثر نزاعهم مع أهل السنة والجماعة سواء كان ذلك لعلاقة النزاع بذات الله تعالى وبأسمائه وصفاته، أو لكثرة الجدال الكلامي الذي يستدعي الرد عليه كالجهمية والمعتزلة، أو لادّعاء الانتساب إلى أهل السنة كالصوفية. فقام أئمة السنة بواجبهم في بيان الحق إزاء هذه الانحرافات الضالة، وتحملوا المحن في إزالة تلك الفتن، فحذّروا من الطواغيت الطامعين، وردوا على الضلال المرجفين، وكشفوا النّقاب عنها بالمناظرات والمساجلات والمصنّفات. كأمثال الإمام أحمد، والبخاري، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة[4]، وعثمان الدارمي[5][6]. وابن

---

(١) الفلسفة: معناها: محبة الحكمة. وهي كلمة يونانية في ((فيلا)) بمعنى: محب و ((سوفيا)) بمعنى: الحكمة. كان المراد بالفلسفة قديما تفسير المعرفة عقليا، وفي القرون الوسطى أصبح الغرض من الفلسفة الوقوف على حقائق الأشياء، نظرية كانت أو عملية، وأصبحت منذ القرن التاسع عشر تقتصر على المنطق والأخلاق وعلم الجمال وما بعد الطبيعة، هذا حسب مفهوم الفلاسفة، ولكن في الحقيقة أصبح هذا الاسم يطلق على أتباع أرسطو الذين هذّب ابن سينا طريقتهم وبسطها. انظر: إغاثة اللهفان:٢/٢٥٦، الفصل لابن حزم:١/٩٤، مقدمة ابن خلدون:ص ٥١٤.

(٢) المنطق: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر؛ فهو علم عملي آلي، كما أنّ الحكمة علم نظري غير آلي، فالآلة بمنزلة الجنس القانونية يخرج الآلات الجزئية لأرباب الصنائع. التعريفات للجرجاني: ص ٢٣٢. هذا تعريف المنطق عند أهله، ومعلوم أنّ بعض قواعده مبنية على أصول فاسدة: أدّت بأصحابها إلى مزالق في الاعتقاد،ولهذا كان علماء السلف ينهون عن تعلّمه والتسليم لقواعده أو الاغترار ببهرجه. والمعصوم من عصمه الله.

(٣) علم الكلام: قال التفتازاني:((الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية)). شرح المقاصد: ١/١٦٣، وعن موضوع الكلام وذكر مسائله وغايته، انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: ١/٣٠-٣١، ولوامع الأنوار البهية: ١/٤-٥. وهذا تعريف الكلام عند أهله، أما أهل السنة فيرون أنّ معظم الكلام هو تلك القضايا التي يسميها أهلها العقليات، وهي أصول دينهم التي بنوها على مقاييس تستلزم رد كثير مما جاءت به السنة. فلحقهم الذم من جهة ضعف المقاييس التي بنوا عليها، ومن جهة ردهم لما جاءت به السنة. انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٢/ ٧.

(٤) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، كان فاضلا ثقة، سكن بغداد وحدث بها، له مصنفات =

أبي حاتم[1].

أمَّا الرَّي فقد كان تموج كذلك بأفكار الفرق الضالة وقد أثرت في جميع الأوساط الاجتماعية، كما كانت مسألة خلق القرآن قد أخذت حيزاً كبيرا من اختلاف العلماء والعوام، حتى إنَّ العوام قد تابعوا الفقهاء في خلق القرآن كما ذكر المقدسي[2]. مما نتج عنه إثارة النزعات والنعرات، وحدوث الخلافات والصراعات بين أهل السنة والجهمية التي تبنت هذه المقالة الخطيرة. فتصدى أهل السنة للجهمية وغيرها من الفرق الضالة، فحددوا علاماتها، وفندوا مقالاتها، وكشفوا النِّقاب عن ضلالاتها، ثم دحضوها معتمدين على الكتاب والسنة.

وقد أشار الإمام ابن أبي حاتم- رحمه الله تعالى- إلى بعض مظاهر هذه المواقف السنية السلفية. فروى في كتابه الجرح والتعديل ما يدل على أنَّ أبا زرعة الرازي رحمه الله تعالى كان يتتبع آراء محمد بن مقاتل الرازي[3] من أهل الرأي، ويردها عليه.

يقول أبو زرعة: « **يفرغ ابن مقاتل من مجلسه يوم الجمعة إلى قرب المغرب وأرد عليه من الغد بكرة** »[4]. كما يروي قول أبي جعفر الجمال[5] لأبي زرعة رحمهما الله تعالى: « **ماهم -يعني أصحاب الرأي- سواك** »[6].

كثيرة منها: ((مشكل القرآن)) و((مشكل الحديث)) و((العارف)) وغيرها. توفي سنة ٢٧٠هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٢٤٦/٢-٢٤٧، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٩٦/١٣-٣٠٢، والبداية والنهاية: ٤٨/١١.

(٥) هو: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي التميمي، أبو سعيد، الإمام الحافظ الناقد صاحب المسند، طوف الأقاليم في طلب الحديث، وكان جذعا في أعين المبتدعة وله مصنفات في الرد عليهم، توفي سنة ٢٨٠هـ انظر :طبقات الشافعية للسبكي: ٣٠٢/٢-٣٠٦، و البداية والنهاية: ٦٩/١١ .

(٦) انظر: تفاصيل ذلك في كتاب عقائد السلف: ص ٥-٨ ، و١٧ ، ٣٣-٣٤ ، و ٣٨-٣٩ ، و٤٤-٤٦ .

(١) انظر: كتاب أصل السنة واعتقاد الدين له.

(٢) انظر: أحسن التقاسيم لأبي عبد الله محمد المقدسي: ص ٣٩٥.

(٣) محمد بن مقاتل الرازي، ضعيف من الحادية عشرة . تقريب التهذيب: ص ٨٩٨.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٤٧/١.

(٥) هو: محمد بن مهران الجمال الرازي أبو جعفر، الحافظ الأوحد، توفي سنة ٢٣٩ هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٤٤٨/٢-٤٤٩ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٤٧٨/٩.

(٦) الجرح والتعديل: ص ٣٤٧.

وكذلك قول أبي زرعة: «**ما رغبت قط في سكنى الرَّي، وما كاشفت القوم، وأنا أريد مزاحمتهم في دنيا ولا مال ولا صنعة، وقلت في نفسي: أنا لست براغب في شيء من هذا فأقاسي إظهار السنن، فإن كان كون خرجت، وهربت إلى طرسوس[1]**»[2].

ومثل هذه المواقف السنية، كان لها تأثير بالغ على أهل الرأي، فعرضوا مائة ألف درهم للوالي حتى يمنع محمد بن مسلم بن وارة[3] وأبا زرعة عن التحديث[4].

ولعل هذا البحث المتواضع من المحاولات اليسيرة لبيان تلك المواقف من خلال كتب الإمام ابن أبي حاتم، ومن خلال مروياته المنقولة في الكتب الأخرى؛ مما يعتبر من جهوده في العقيدة. -رحمه الله تعالى رحمة واسعة- .



(١) طرسوس: بفتح أوله وثانيه وبسينين مهملتين بينهما واو ساكنة، هي مدينة بثغور الشام بين إنطاكية وحلب، وبلاد الروم، وبها قبر المأمون عبد الله بن هارون الرشيد، جاءها غازيا فأدركته منيته فمات. انظر : معجم البلدان: ٢٨/٤.

(٢) الجرح والتعديل: ٣٤٧/١.

(٣) هو: محمد بن مسلم بن وارة الرازي، الحافظ المجود الثقة، أحد الأعلام، ارتحل إلى الآفاق وحدث بها؛ توفي سنة ٢٧٠ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٠/١٣ ، وتذكرة الحفاظ: ٥٧٥/٢.

(٤) الجرح والتعديل: ٣٤٧/١.

المبحث الثالث

الحالة العلمية والفكرية

كان العصر الذي عاش فيه الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من الناحية السياسية عصراً قاتماً، يتصف بعدم الاستقرار، وكثرة الفتن والخلافات، مع وقوع كثير من الحروب والاعتداءات، -كما سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول-.

إلاَّ أنَّ الحالة الثقافية والعلمية، كانت على عكس ذلك. فقد كان التقدم العلمي يسير في رقي مستمر في جميع الميادين الحضارية، ومرد ذلك إلى أمرين:

١- أنَّ ثمار الجهود العلمية في القرون الماضية قد نضجت في هذا العصر.

٢- أنَّ الإمارات الإسلامية على اختلاف مذاهبها كانت تتنافس فيما بينها، وتفتخر بعلمائها وأدبائها؛ فبلغ بذلك نشاط الحركة العلمية ذروته في رحاب العلوم الإسلامية كالفقه، والحديث، والتفسير؛ ففي مجال الفقه انتشرت المدارس الفقهية التي كانت تمثل مذاهب الأئمة الأربعة، وأصبح لكل مدرسة أتباع يأخذون بمنهجها ويعلمونه لأتباعهم، للعمل به وتطبيقه في جميع نواحي الحياة؛ حتى انتشرت هذه المدارس في أنحاء الخلافة حتى شملت العامة في التفقه واعتناق أحد هذه المذاهب، مما ساعد على انتشار العلم في جميع الأوساط والمستويات.

أمَّا في مجال الحديث: فقد كانت هذه الفترة أزهى عصور علوم السنة، حيث ظهرت الكتب الستة، وكتب الجرح والتعديل، والعلل، وتواريخ الرجال ووفياتهم، وغيرها من الكتب والمراجع التي زخرت بها المكتبة الإسلامية والتي تعدُّ من أهم وأكثر الكتب التي يتداولها الناس إلى عصرنا الحاضر.

أمَّا في مجال التفسير: فقد شهدت هذه الفترة أشهر رجال التفسير، وزخرت المكتبات بتفاسيرهم، حيث ظهرت مصنفاتهم الغزيرة ورواياتهم التي تضمنت التفاسير القديمة للصحابة والتابعين، فاجتمع نتاج السابقين مع نتاج اللاحقين؛ فتكونت ثروة علمية كبيرة لأشهر المحدثين منهم:

١- الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ.

٢- الإمام عبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٥ هـ.

٣- الإمام الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ.

٤- الإمام أبو سعيد الأشج المتوفى سنة ٣٥٧ هـ.

٥- الإمام بقي بن مخلد المتوفى سنة ٣٧٦ هـ[١].

وغيرهم من العلماء الحفاظ الذين أسهموا إسهاماً فعالا في حفظ السنة النّبوية المطهرة وأفادوا في تفسير كتاب الله العزيز، وحافظوا على التراث الإسلامي من كل دخيل فجزاهم الله تعالى خير الجزاء.

وكذلك نشطت الحركة العلمية في المجالات الأخرى.

أمَّا الري في عصر الإمام ابن أبي حاتم فقد كانت تموج فيها ألوان من الحياة الفكرية والعلمية، فقد شهدت الرَّي نهضة علمية بفضل الله تعالى ثم بفضل العلماء الذين نشئوا فيها، أو رحلوا إليها منذ افتتاحها مثل الصحابي الجليل قرظة بن كعب[٢] رضي الله تعالى عنه ومن معه منهم. ومن التابعين الذين رحلوا إليها: عامر بن شراحيل الشعبي[٣]، وسعيد بن جبير[٤]، والضحاك بن مزاحم الهلالي[٥]، وغيرهم من جلة علماء المسلمين[٦]

---

(١) انظر: مقدمة تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورتي آل عمران والنساء): د/ حكمت بشير ياسين: ص ١٦-١٧.

(٢) هو: قرظة بن كعب بن ثعلبة بن عمرو بن الإطنابة الأنصاري، أبو عمرو، شهد أحدا وما بعدها من المشاهد وتوفي بالكوفة في خلافة علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- وصلى عليه. انظر: أسد الغابة لابن الأثير: ٣٣٩/٤-٤٠٠، و الجرح والتعديل: ١٤٤/٧.

(٣) هو: عامر بن شراحيل الهمداني الكوفي، كان إماما حافظا فقيها متقنا ثبتا، وولي قضاء الكوفة؛ وتوفي سنة ١٠٣هـ، أو ١٠٤ ، أو ١٠٥هـ. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ١٧١/٦-١٧٨، وتذكرة الحفاظ: ٧٩/١-٨٨ .

(٤) هو: أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله، سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي ولاء، الكوفي التابعي، الإمام العلم، والحافظ المفسر، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي بواسط سنة ٩٥هـ. وفيات الأعيان: ٣٧١/٢-٣٧٤، وسير أعلام النبلاء: ٣٢١/٤-٣٤٣، وتهذيب التهذيب: ١١/٤-١٤.

(٥) هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد صاحب التفسير، كان من أوعية العلم، وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه، وكان يعلم الصبيان دون أجرة، توفي سنة ١٠٢ هـ ، وقيل: بعدها، انظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٣٣٢/٤-٣٣٣، والبداية والنهاية: ٢٢٩/٩ ، والسير: ٥٩٨/٤-٦٠٠ .

(٦) انظر: الصفحات التالية في الجرح والتعديل: ٩/١/٤ ، ٢٢٢ و٩١/٧ ، و١٨٢/٨.

الذين أرسوا أسس الحياة العلمية والثقافية، فتعلم أهلها وتأثروا بهم.

وكما شهدت الري في هذا العصر نهضة علمية سنية بفضل ا لله تعالى ثم بفضل علماء السنة رحمهم ا لله تعالى. فكذلك كانت تموج بأفكار الفرق الضالة، فقد كان فيها في هذا الوقت خلق من أئمة أهل الرأي والفروع، وعدد من أساطين المعتزلة، والشيعة، وأصحاب الكلام الذين مشوا وراء المعقول وأعرضوا عما عليه السلف من التمسك بالآثار النّبوية [1].

وقد -سبق أن ذكرت- أنَّ مسألة خلق القرآن، كانت أخذت حيزا كبيراً من اختلاف العلماء والعوام، حتى أنَّ العوام قد تابعوا الفقهاء في خلق القرآن. مما يدل على مدى تأثير هذه الأفكار في جميع الأوساط العلمية، والمستويات الاجتماعية. مما نتج عنه تصدي أهل السنة لأهل الكلام. وهذا التصدي دعم الإنتاج الثقافي؛ حيث دفع كلا من الجانبين إلى التنافس الشديد في البحث، والتنقيب، والتأليف، والنشر؛ مما زاد في تطور الثقافة تطوراً ملموساً. وبهذا يتبيَّن أنَّ الرَّي في نهضتها العلمية كانت مواكبة للنهضة العلمية العامة التي كان يعيشها العالم الإسلامي على اتّساعه. وهكذا كانت الحالة الثقافية والعلمية في تقدم وانتشار في جميع مجالاتها.



---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٦٢٧/٢.

الفصل الثاني
حياته الشخصية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول في اسمه، ونسبه، وكنيته.

المبحث الثاني في مولده، وأسرته.

المبحث الثالث في بعض صفاته وأخلاقه.

توطئة :

إنَّ الناظر في حياة الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يجد أنها حياة مرتبطة بطلب العلم، فإنه أفنى حياته في تحقيقه وفي البحث عنه شرقاً وغرباً، إلى أن وصل إلى ما وصل إليه في ميادينه المختلفة والمتشعبة، لنشر دين الله القويم في الأرض والذوذ عنه، متَّبعاً في ذلك منهج السلف الصالح ـ رحمهم الله تعالى ـ.

ولما كان الإمام ابن أبي حاتم شخصية فذة، فقد تصدى بعض الباحثين للكتابة عن حياته. فقد كتبت عنه -رحمه الله تعالى- وعن أثره في علوم الحديث رسالة مقدمة لدار العلوم بمصر من الشيخ رفعت فوزي عبد المطلب لنيل درجة ماجستير؛ كما أنَّ الباحثين الذين حققوا أجزاء من تفسيره تعرضوا لترجمته بتوسع؛ لذلك فإنني سأوجز الحديث عن حياته قدر المستطاع، علما بأنَّ هذا الاختصار يجيء تمشيا مع رغبة أعضاء المجلس العلمي الموقر، حيث إنِّي تقدمت بموضوع رسالتي وهو يحمل العنوان التالي:

« الإمام ابن أبي حاتم الرازي وجهوده في العقيدة ».

فطلب مني تغيير العنوان ليكون بشكله الحالي:

« جهود الإمام ابن أبي حاتم الرازي في العقيدة ».

ومعنى ذلك: هو عدم التوسع في الدراسة، لتحمل السابقين عبء ذلك. وقد اطلعت على بعض تلك الدراسات السابقة، وأفدت منها في هذه الدراسة. وبالله التوفيق.

المبحث الأول

اسمه، ونسبه، وكنيته

الإمام ابن أبي حاتم: هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهـران التميمي الحنظلي[1] الرازي. يكنى أبا محمـد، واشتهر بـابن أبـي حـاتم. وهـم مـن مـوالي بـني حنظلة، ذكر ذلك الحافظ المقدسي ونقله عنه السمعاني[2].

وأصلهم من أصبهان[3]، ثم انتقلوا إلى الـرَّي[4]. وهـي بلـدة كبـيرة مـن بـلاد الديلـم، والنسبة إليها رازي[5]؛ وفتحت في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضـي ا لله تعـالى عنـه حين كتب إلى عمار بن ياسر[6] رضي ا لله تعالى عنه عامله على الكوفة يأمره أن يبعث عروة بن زيد الطائي إلى الرَّي فسار إليهم فقاتله أهلها، فأظهره ا لله عليهم[7].



(١) تذكرة الحفاظ: ٨٢٩/٣.

(٢) الأنساب للسمعاني: ٢٨٧/٤.

(٣) أصبهان: بفتح الألف وكسره، مدينة عظيمة مشهورة في بلاد فارس. معجم البلدان: ٢٠٦/١.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٢٥٠/١٣.

(٥) على غير قياس، انظر : الروض المعطار لمحمد الحميدي: ص ٢٧٩ ، ط ١٩٧٥ م ، المكتب الإسلامي.

و كلمة [الرازي] -بفتح الراء والزاي المكسورة- نسبة إلى [الري] وألحق بها الزاي تخفيفاً والألف لفتحة الراء وهـذه البلدة ينسب إ ليها خلق كثير من العلماء منهـم : أبـو زرعـة الـرازي، وأبـو حـاتم الـرازي، وفخـر الديـن الـرازي، وغيرهم. انظر: معجم البلدان ٢٥١/٤-٢٥٣.

(٦) هو: عمار بن يا سر حليف بني مخزوم ؛ من السابقين الأولين هو وأبوه وأمه، هاجر إلى المدينة وشـهد المشـاهد كلهـا ثم قتل مع علي -رضي ا لله عنهما- بصفين سنة ٣٧هـ. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ٦٤/٧.

(٧) انظر: تفاصيل فتح الري، في فتوح البلدان للبلاذري: ص ٣٨٩، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: ١١٦/٣.

المبحث الثاني

مولده، وأسرته

ولد أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله تعالى سنة أربعين ومائتين. وهذا ما ذهب إليه الذهبي في التذكرة[1]، والسيوطي في طبقات الحفاظ[2]، والبغدادي في هدية العارفين[3]، والمعلمي في مقدمة الجرح والتعديل[4]. غير أنَّ الذهبي ذكر في سير أعلام النبلاء[5] أنه ولد سنة إحدى وأربعين ومائتين بدون ذكر مستنده في ذلك. ـ والله أعلم ـ.

أسرته:

تربى أبو محمد -رحمه الله تعالى- في أسرة كبيرة علمية مرموقة، عريقة المجد[6]. على يدي أبيه وأبي زرعة، وهما إماما وركنا بلاد الرَّي في ذلك الزمان، فأبوه أبو حاتم كان من بحور العلم، وكان أحد الحفاظ الأثبات[7]، عالما باختلاف الصحابة، وفقه التابعين من بعدهم. قال علي بن إبراهيم القطان[8]: « ما رأيت أجمع من أبي حاتم ولا أفضل منه »[9].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٨٢٩/٣.

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي: ص ٣٤٥.

(٣) هدية العارفين للبغدادي: ٥١٣/٥.

(٤) الجرح والتعديل: ١/ ص د.

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٦٣/١٣.

(٦) انظر: المرجع السابق: ٢٥٠/١٣ ، والأنساب للسمعاني: ٢٨٧/٤.

(٧) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٧٢/٢.

(٨) هو: محدث قزوين وعالمها، ولد سنة ٢٥٤هـ، وتوفي سنة ٣٤٥هـ. تذكرة الحفاظ: ٨٥٦/٣-٨٥٧.

(٩) سير أعلام النبلاء: ٢٥٠/١٣.

وقال الإمام أحمد: « ما جاوز الجسر أفقه من إسحاق بن راهويه[1]، ولا أحفظ من أبي زرعة»[2]. وقال يونس بن عبد الأعلى[3]: « أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان -وكان يدعو لهما- ويقول: بقاؤهما صلاح للمسلمين »[4].

وكذلك من أفراد أسرته الذين استفاد منهم: عمه إبراهيم بن إدريس[5]. وإسماعيل بن يزيد خال أبيه وعم أبي زرعة[6]، وغيرهم. وقد كان لعلم هذه الأسرة أثر كبير في تمكن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من التحصيل العلمي وخاصة في الأخذ عن أبيه وعن أبي زرعة، وصدق الخليلي[7] في قوله: « إنَّ ابن أبي حاتم أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرِّجال »[8]. فتربى أبو محمد -رحمه الله تعالى- منذ نعومة أظفاره على الصلاح والاستقامة والتقى.

يقول علي بن أحمد الفرضي -وهو من المعاصرين له- : « ما رأيت أحداً ممن عرف

---

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، الإمام الحافظ الكبير عالم نيسابور، وشيخ أهل المشرق. قال الخطيب: «كان أحد أئمة المسلمين وعلما من أعلام الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد ». توفي سنة ٢٣٨هـ. تذكرة الحفاظ: ٢/٤٣٣-٤٣٥ ، وتاريخ بغداد: ٦/٣٤٥.

(٢) تاريخ بغداد: ١٠/٣٢٨، تهذيب التهذيب: ٧ /٣١.

(٣) هو: يونس بن عبد الأعلى، ولد سنة ١٧٠هـ. قال الذهبي: « و لقد كان قرة عين مقدماً في العلم والخير والثقة »، توفي سنة ٢٦٤هـ . سير أعلام النبلاء : ١٢/٣٤٨ - ٣٥١.

(٤) الجرح والتعديل: ١/٣٣٤.

(٥) المصدر السابق: ٢/١٨٨، قال ابن أبي حاتم: « عمي كتبت عنه وكان صدوقاً ».

(٦) المصدر السابق: ٢/٢٠٥، قال ابن أبي حاتم: « سئل أبي عنه، فقال: صدوق ».

(٧) هو: القاضي الحافظ أبو يعلى الخليلي بن عبد الله بن أحمد القزويني، مصنف كتاب الإرشاد في معرفة المحدثين وكان ثقة حافظا عارفا بكثير من علل الحديث ورجاله، وتوفي في آخر سنة ٤٤٦هـ. تذكرة الحفاظ: ٣/١١٢٣-١١٢٤.

(٨) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣/٣٢٥.

عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط، وكنت ملازماً له مدة طويلة فما رأيته إلاَّ على وتيرة واحدة، لم أر منه ما أنكرته من أمر الدنيا ولا من أمر الآخرة، بل رأيته صائناً نفسه ودينه ومروءته»[1].



(١) البداية والنهاية : ١١/١٩١.

المبحث الثالث

بعض صفاته وأخلاقه

لقد كان أبو محمد رحمه الله تعالى على جانب كبير من العبادة، والخشوع، والزهد، والورع؛ إضافة إلى ما هو عليه من العلم، والحفظ، والإتقان. صالحا تقيا، يخاف الله ويخشاه؛ ويعمل بما يقرِّبه إليه ويرضاه. وإنَّ هذه الأوصاف العظيمة، والأعمال الجليلة، التي لا يتصف بها إلا العلماء العاملون بعلمهم، لتتأكد أمامنا من خلال الروايات التي ذكرها المؤرخون وهي كثيرة، أذكر منها ما يلي:

١- قول أبيه أبي حاتم الرازي عنه: « ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن؟ لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً »[1].

٢- قول الواعظ أبي عبد الله القزويني: « إذا صلَّيت مع عبد الرحمن فسلِّم إليه نفسك يعمل بها ما يشاء، دخلنا يوماً بغلس[2] على عبد الرحمن في مرض موته، فكان على الفراش قائماً يصلي، وركع فأطال الركوع »[3].

٣- قول عبد الله بن دينار الدينوري: « قد رأيت مشائخ أهل العلم، ما رأيت أحسن شيبة من عبد الرحمن بن أبي حاتم... كان عبد الرحمن بن أبي حاتم مقبلاً على العبادة منذ صغره، والسهر بالليل، والذكر، فكان يسر به من نظر إليه »[4].

٤- قول السيوطي: « كان من كبار الصالحين لم يعرف له ذنب قط، ولا جهالة طول عمره »[5].

وإذا كان أبو محمد على هذا القدر العظيم من العبادة و الزهد والتقوى، فإنه خير دليل

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٥، وتذكرة الحفاظ: ٣/٨٣٠.

(٢) الغلس: ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ٣/ ٣٧٧.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٦.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٣/٨٣٠.

(٥) طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٦٢.

على ما كان عليه من أدب وخلق؛ لأنه عندئذ يبتعد من كل ما هو مذموم معيب، ويبتعد بنفسه عن الدنايا التي تبعده عن الله عز وجل و تبعده عن مكارم الأخلاق. ولن تجد إنساناً يرتكب نقيصة من النقائص التي تعدُّ من باب الأخلاق الذميمة إلا وهو متكالب على دنياه، بعيد عن ربِّه. وعلى العكس من ذلك، فإننا نجد أنَّ الإنسان إذا قوَّى صلته بربِّه وخالف الشيطان والهوى، أصبح على أخلاق كريمة وأهداف سامية تتحكم في معاملاته وسلوكه في كل مجالات الحياة[1].



(١) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث د/ رفعت فوزي: ص ٤٧.

الفصل الثالث
حياته العلمية

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول في نشأته العلمية.

المبحث الثاني في شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الثالث في سعة علمه، ومؤلفاته.

المبحث الرابع في عقيدته.

المبحث الأول
نشأته العلمية

نشأ الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله تعالى في بيت علم وفضل في مدينة الرَّي تحت رعاية وتربية والده الإمام العالم المحدث الذي بنى فيه روح العلم والتقى، والورع والزهد، فجعله يبدأ بحفظ القرآن الكريم الذي هو منبع النور والهداية في صغره. حيث دفعه للفضل بن شاذان الرازي[1]، وهو أجود قراء الرَّي وأفهمهم وأشهرهم آنذاك. قال فيه الداني: « لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه وعدالته وحسن اطّلاعه »[2]. فتعلم القرآن حفظاً وأداءً، وذلك قبل شروعه في طلب بقية العلوم الشرعيَّة، لأنَّ القرآن الكريم أساس لجميع العلوم الشرعية والتربوية.

قال ابن أبي حاتم: « لم يدعني أبي أشتغل في الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان ثم كتبت الحديث »[3]. ثم إنَّ أبا حاتم لم يطلق لابنه العنان في كتابة الحديث كيف شاء، وممن شاء، بل رسم له مسلكاً صحيحاً، وسلك به درباً مستقيماً، فمنعه من الأخذ عن المشائخ الضعفاء والمجروحين، وأمره أن يكتب من الثقات، وقد بيَّن ذلك ابن أبي حاتم نفسه ـ أيضاً ـ فقال: « سمع أبي من مهران الحذَّاء البصري مولى بني هاشم أيام الأنصاري، وترك حديثه وأمرني أن لا أقرأ عليه حديثه »[4].

فلا جرم -بعد ذلك- أن يكون ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى فيما بعد إماماً ناقداً، وعالما صالحاً، بل وعلماً يشار إليه أنه ابن أبيه رحمهما الله تعالى؛ ولنختم هذه الفقرة بهذه المحاورة اللطيفة التي جرت بين أبي حاتم وأبي زرعة:

قال أبو حاتم: قال لي أبو زرعة: « ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك، فقلت: إنَّ عبد الرحمن ابني لحريص، فقال: من شبَّه أباه فما ظلم »[5].

---

(١) هو: الفضل بن شاذان بن عيسى المقري أبو العباس، قال ابن أبي حاتم: « كتب عنه أبي وكتبت عنه وهو صدوق» الجرح والتعديل: ٦٣/٧.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء: ١٠/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٢٥/١٣ ، تذكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣ ، طبقات الشافعية: ٣٢٥/٣.

(٤) انظر: الجرح والتعديل: ٣٧٩/٢.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٥١/١٣.

أشهر رحلاته العلمية

إنَّ الرحلة في طلب العلم، وجمع الحديث النَّبوي الشريف، أمر دأب عليه العلماء منذ فجر الإسلام، فقد كانوا يتتبعون الحديث ويتلقونه من أفواه الرِّجال، حيث كانوا وأنَّى وجدوا. وقد كان ذلك يكلفهم متاعب جمة، ويعرضهم لمخاطر كثيرة، لعدم تيَّسُر الرحلات، وانعدام الأمن في كثير من الفلوات، ولكن صدقهم وشدة شغفهم وتطلعهم إلى رضوان الله ومغفرته، شجعهم على تحمل ما يلقونه من صعوبة، واستسهال ما يواجههم من نصب. ألم يقل رسول الله ـ ﷺ ـ: « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهَّل الله له به طريقا إلى الجنة »[1]؟ إذن فليهن كل شيء بجانب جنة الله التي عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للمتقين.

والإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كان واحداً من هؤلاء العلماء الرَّحالين الذين اقتفوا آثار السلف الصالح ممن سبقوهم، وتمسكوا بكتاب الله تعالى وسنة نبيِّه صلوات الله وسلامه عليه في كل أمور الحياة، وتصدوا لأهل البدع والأهواء حتى ردُّوهم على أعقابهم، ودفعوهم بسنة المصطفى ﷺ .

وقد حرص –رحمه الله تعالى– على طلب العلم والرحلة إلى البلدان من أجله، ومدارسته مع العلماء وطلبة العلم رغبة فيما عند الله تعالى، راضياً من الحياة بالشيء القليل، معرضاً عن ملذاتها وشهواتها، طمعاً فيما هو أبقى وأسعد. وقد أخذ العلم عن أبيه وأبي زرعة وشيوخ بلده في وقت مبَّكر؛ وبعد ذلك زار كثيراً من البلاد في طلب العلم، أحصاها بعض الباحثين فبلغت ثلاثاً وعشرين بلداً[2]. بينما زادت عدَّتها ثلاث بلدان أخرى عند باحث آخر فأصبحت ستاً وعشرين بلداً[3]. وقد كانت رحلات أبي محمد رحمه الله تعالى وتنقلاته في تلك البلدان في أربع رحلات مشهورة:

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء ـ باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن والذكر، ضمن حديث طويل عن أبي هريرة –رضي الله عنه– ٢٠٧٤/٤ ، رقم ٢٦٩٩، والبخاري باختلاف يسير في كتاب العلم باب العلم قبل القول والعمل، صحيح البخاري مع الفتح: ١٥٩/١–١٦٠ ، والترمذي في كتاب العلم، باب فضل طلب العلم: ٢٨/٥ ، رقم ٢٦٤٦ وقال: هذا حديث حسن.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ٢٦.

(٣) انظر: مقدمة الجزء الذي حققه الدكتور أحمد الزهراني من تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة): ص ١٥.

الرِّحلة الأولى: اصطحبه والده معه إلى المدينة المنورة، ثم إلى مكة حاجاً سنة (٢٥٥هـ و٢٥٦هـ) ولما يبلغ بعد، فلما بلغ ذا الحليفة وهو في طريقه إلى مكة احتلم وسرَّ أبوه لذلك؛ حيث أدرك حجة الإسلام في تلك السنة. وسمع فيها من شيخه محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ[١].

الرِّحلة الثانية: أمَّا رحلته الثانية فكانت إلى مكة المكرمة -أيضاً- وفيها سمع من محمد بن حماد الطهراني سنة (٢٦٠ هـ)[٢].

الرِّحلة الثالثة: رحل ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بدون مرافقة أبيه إلى السواحل، والشام، ومصر، سنة (٢٦٢هـ). فسمع في هذه الرحلة عن كثير من العلماء في هذه البلاد؛ فأخذ العلم في بيت المقدس عن شيخه هاشم بن يعلى المقدسي[٣]، وأخذ في دمشق عن شيخه محمد بن يعقوب الدمشقي[٤]، وأخذ في الرملة عن شيخه أحمد بن عبد الواحد الرملي[٥]، وأخذ في مصر عن شيخه بحر بن نصر الخولاني[٦]، وفي السواحل أخذ عن شيخه عصام بن رواد العسقلاني[٧].

الرِّحلة الرَّابعة: أما رحلته الرابعة فكانت في سنة أربع وستين ومائتين، حيث رحل فيها إلى أصبهان، وسمع فيها من شيخه صالح بن أحمد بن حنبل[٨]، ومن شيخه يونس بن حبيب الأصبهاني[٩]، ومن غيرهما.

أمَّا بلاد الري فهي موطنه ومقر إقامته وقد كانت موئلاً لكثير من العلماء وطلاب العلم، وتخرج منها علماء كثيرون في كل فن، وقد سمع فيها ابن أبي حاتم من كثير من علمائها المقيمين بها والقادمين إليها.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٦٣/١٣، وتذكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٦٦، وتذكرة الحفاظ: ٨٣١/٣.
(٣) انظر: الجرح والتعديل: ١٠٦/٩.
(٤) المرجع السابق: ١٢١/٨.
(٥) المرجع السابق: ١٦١/٢.
(٦) المرجع السابق: ٤١٩/٢.
(٧) المرجع السابق: ٢٦/٧.
(٨) المرجع السابق: ٣٩٤/٤.
(٩) المصدر السابق: ٢٣٧/٩.

ما لقيه الإمام ابن أبي حاتم من المشقة في طلب العلم :

لقد لقي أبو محمد رحمه الله تعالى في سبيل طلبه العلم كثيراً من العناء والمشاق، فيروي لنا صوراً من حياته عندما كان يطلب العلم بمصر فيقول: « كنّا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مُقسَّم لمجالس الشيوخ، وبالليل للنسخ والمقابلة، قال: فأتينا يوما أنا ورفيق لي شيخاً، فقالوا: هو عليل، فرأينا في طريقنا سمكاً أعجبنا فاشتريناه؛ فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس، فلم يمكننا إصلاحه ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيّام وكاد أن يتغيَّر فأكلناه نيئاً، لم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه. ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد »[1].

وبهذا يظهر جلياً ما كان عليه ابن أبي حاتم من صبر وجلد على طلب العلم وتحصيله، حتى أصبح بحق من الأئمة الأعلام.

ويلاحظ أنه بعدما انتهى من جمع ذلك العلم النافع، والمعارف القيِّمة من خلال تلقيه عن شيوخه ودارسته معهم في أثناء تلك الرحلات؛ قفل راجعاً إلى موطنه الرَّي، فانكب على مسموعاته الكثيرة يجمع ما تفرَّق، ويرتب ما تناثر وتبعثر، ويصحح ما شابه خطأ، ويقوِّم ما اعوج؛ لأنه كان حريصاً على الجمع والتحصيل والتنقيب، وشهد له بذلك الحرص أبوه حينما قال لأبيه أبو زرعة - كما تقدم - : « ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك ! فقال له أبو حاتم مجيباً: إنَّ عبد الرحمن ابني لحريص، فقال: من شابه أباه فما ظلم »[2]. وهذه الشهادة ليس مبالغا فيها وخاصة إذا علمنا أنه بالرغم من كثرة رحلاته واتِّصالاته المكثفة بالشيوخ وطلاب العلم بالرَّي وخارجها؛ فقد كان أيضاً في البيت لا يهدأ له بال إلا بالسَّماع في معظم الأوقات المناسبة وغير المناسبة. حتى إنه قال لما سئل عن اتفاق كثرة السماع من أبيه وسؤالاته له؟ فقال: « ربما كان يأكل وأقرأ عليه، ويمشي وأقرأ عليه، ويدخل الخلاء وأقرأ عليه، ويدخل البيت في طلب شيء وأقرأ عليه»[3]. بل من شدَّة حرصه على تلقي العلم لم يترك أباه دون الاستفادة منه حتى وهو

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٦٦/١٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٥١/١٣.

(٣) وهذا ا لقول هو جواب لأحمد الرقام الذي سأله عن اتفاق كثرة السماع له وسؤالاته لأبيه، فذكره. انظر: سير =

في النزع الأخير، يقول عبد الرحمن: « حضرت أبي رحمه الله، وهو في النزع -وأنا لا أعلم- فسألته عن عقبة بن عبد الغافر يروي عن النبي ﷺ له صحبة؟ فقال برأسه: لا، فلم أقنع منه. فقلت فهمت عنّي له صحبة؟ فقال: هو تابعي »[1]. «وإذا كان ابن أبي حاتم لا يعلم أنَّ أباه في النّزع، فهو يرى بوضوح علامات الإعياء عليه، ولم يحل هذا بينه وبين الحرص من الاستفادة من أبيه والتأكد من الجواب »[2].



أعلام النبلاء: ١٣/٢٥٠-٢٥١.

(١) الجرح والتعديل: ١/٣٦٧-٣٦٨ ، وانظر: ٦/٣١٣ . يقول ابن أبي حاتم: « سألت أبي وهو في النزع عن عقبة بن عبد الغافر هل له صحبة؟ فقال: لا. بلسان مسكين».

(٢) ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ٥٦.

المبحث الثاني

شيوخه وتلاميذه

إنَّ شيوخ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى جمع غفير يعدون بالمئات، يلمس ذلك كل من طالع في مؤلفاته ككتابه (الجرح والتعديل) الذي يحتوي على أكثر من ثلاثمائة وأربعين شيخاً. وكتابه (تفسير القرآن العظيم) أقرب كتبه إلى الجرح والتعديل في التنصيص على أسماء شيوخه مع بيان بعض الأماكن التي سمع منهم فيها. وكذلك يذكر في كتابه (آداب الشافعي ومناقبه) كثيراً من شيوخه، وفي غير هذه الكتب من مصنفاته.

والسبب في كثرة شيوخه ظاهر، وهو أنه تلقى العلم في وقت مبَّكر حيث رحل به أبوه صغيراً فأدرك الأسانيد العالية؛ فسمع مع أبيه من كثير ممن سمع منهم أبوه وأبو زرعة. ثم رحل بنفسه إلى البلدان. أضف إلى ذلك أنَّ بلده (الري) بلد علم يتوافد إليه العلماء، وأنه على طريق يربط بين بغداد عاصمة الخلافة وبين خراسان وبلاد ما وراء النهر. وزد على ذلك نشاطه المستمر في طلب العلم الذي رباه عليه أبوه وعوَّده من صغره.

فهذه من الأسباب التي ساعدت على كثرة شيوخه الذين التقى بهم وسمع منهم، أو كتبوا إليه بأحاديثهم، أو غير ذلك. وفيما يلي ذكر لبعض شيوخه على وجه الإجمال، مع ترجمة مختصرة لأبي حاتم وأبي زرعة لكثرة استفادته منهما.

١- أبو حاتم الرازي: هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي، الحافظ الكبير أحد الأئمة، المعروف بأبي حاتم الرازي؛ المولود في سنة خمس وتسعين ومائة (١٩٥هـ). كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، المشهورين بالعلم والفضل. قال عنه الذهبي: « الإمام الحافظ الناقد، شيخ المحدثين ... كان من بحور العلم، طوَّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدل وصحح وعلل »[1].

كان رحمه الله تعالى من صغره يتنقل ويرحل من بلد إلى بلد، طلباً للعلم ورغبة في الحديث الشريف، يقول ابنه عبد الرحمن: « سمعت أبي يقول: أول سنة خرجت في طلب الحديث، أقمت سبع سنين، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، لم

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٤٧.

أزل أحصي، حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته »[1].

وقد بدأ رحمه الله تعالى في كتابة الحديث الشريف في سنة تسع ومائتين وهو ابن أربع عشرة سنة. ولكثرة ترحاله وتنقله في طلب الحديث كثر عدد شيوخه، حتى بلغوا ما يقرب من ثلاثة آلاف شيخ[2].

وكان رحمه الله تعالى من العلماء المقتفين لآثار السلف الصالح المتمسكين بالكتاب والسنة، المهتدين بهدي المصطفى صلوات الله وسلامه عليه. يقول عنه الحافظ اللالكائي: « وجدت في كتاب أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي -مما سمع منه- يقول: مذهبنا واختيارنا اتّباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين، والتمسك بمذاهب أهل الأثر[3]، مثل الشافعي، وأحمد، وإسحاق[4]، وأبي عبيد[5]، ولزوم الكتاب والسنة؛ ونعتقد أنَّ الله عزَّ وجل على عرشه ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾[6]. وأنَّ الإيمان يزيد وينقص. ونؤمن بعذاب القبر وبالحوض، وبالمسألة في القبر، وبالشفاعة، ونترحم على جميع الصحابة ... وذكر أشياء »[7].

توفي رحمه الله تعالى في شهر شعبان من سنة سبع وسبعين ومائتين. وقيل: في سنة تسع وسبعين ومائتين. وقد صحح الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى القول الأول[8].

٢- أبو زرعة الرازي: هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي،

---

(١) الجرح والتعديل: ١/٣٥٩.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٠.

(٣) أهل الأثر: هم الذين يأخذون عقيدتهم من المأثور عن الله جل شأنه في كتابه، أو في سنة النبي ﷺ، أو ما ثبت وصح عن السلف الصالح من الصحابة الكرام والتابعين ، دون زبالات أهل الأهواء والبدع، ونخالات أصحاب الآراء. انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني: ص ٣٠٤.

(٤) تقدمت ترجمته في ص ١٦ من هذه الرسالة.

(٥) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام ، عالم في اللغة والقراءات، عارف بالحديث والفقه، وله مصنفات في الغريب ومعاني القرآن. توفي سنة ٢٢٤ هـ بمكة. تاريخ بغداد: ١٢/٤٠٣. تذكرة الحفاظ: ٢/٤١٧.

(٦) سورة الشورى: آية ١١.

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: رقم ٣٢٣.

(٨) تهذيب التهذيب: ٩/٣٢-٣٣ ، وانظر: ترجمته في الجرح والتعديل: ١/ ٣٤٩، وتاريخ بغداد: ٢/٧٣، وسير أعلام النبلاء: ٣/٢٤٧، وتذكرة الحفاظ: ٢/٥٦٧، وتهذيب التهذيب: ٩/٣١، طبقات الشافعية: ٢/٢٠٧، وطبقات الحنابلة: ١/٢٨٤.

مولى عياش بن مطرف، أبو زرعة الرازي أحد الأئمة الحفاظ. قال عنه الذهبي: « كان من أفراد الدهر حفظاً وذكاءً، وديناً وإخلاصاً، وعلماً وعملاً »[1].

كان مولده -رحمه الله تعالى- في سنة مائتين (٢٠٠هـ)، وبدأ في طلب العلم والاشتغال به منذ صغره حتى اشتهر بين علماء عصره بالحفظ، والورع، والصلاح، والتقوى، والذكاء المتقد. قال التستري: سمعت أبا زرعة يقول: « إنَّ في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، و لم أطالعه منذ كتبته، وإنّي أعلم في أيِّ كتاب هو، في أيِّ ورقة هو، في أيِّ صفحة هو، في أيِّ سطر هو ». قال وسمعت أبا زرعة يقول: « ما سمعت أذني شيئا من العلم إلاَّ وعاه قلبي، وإنّي كنت أمشي في سوق بغداد فأسمع من الغرف صوت المغنيات، فأضع إصبعي في أذني مخافة أن يعيه قلبي »[2].

وقد ذكر محمد بن إسحاق الصاغاني[3] جماعة من الحفاظ، فسئل عن أبي زرعة هل هو منهم؟ قال: « أبو زرعة أعلاهم، لأنه جمع مع الحفظ التقوى والورع ».

وقال عنه أبو يعلى الموصلي[4]: « ما سمعنا بذكر أحد في الحفظ إلاَّ كان اسمه أكثر من رؤيته إلاَّ أبو زرعة الرازي، فإنَّ مشاهدته كانت أعظم من اسمه، وكان قد جمع حفظ الأبواب، والشيوخ، والتفسير، وغير ذلك »[5].

وثناء العلماء على أبي زرعة كثير جدًّا، وقد أخذ عن كثير من العلماء، وأخذ عنه أيضاً كثير منهم. ومن أراد الاستزادة في التعرف عليه وعلى سيرته فليراجع كتب التراجم[6]. وقد توفي -رحمه الله تعالى- سنة أربع وستين ومائتين (٢٦٤هـ). وقيل: غير

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٥٥٦/٢.

(٢) تاريخ بغداد: ٣٣٢/١٠.

(٣) هو: محمد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر الصغاني نزيل بغداد، ويقال له : الصاغاني -كذلك- توفي سنة ٢٧٠هـ. تاريخ بغداد: ٢٤٠/١، واللباب لابن الأثير الجزري: ٢٢٩/٢ ، و٢٤٢.

(٤) هو: أحمد بن علي بن المثنى بن يحي بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي ، الحافظ، صاحب « المسند » والمعجم، توفي سنة ٣٠٧هـ ، انظر: سير أعلام النبلاء: ١٧٨/١٤، وتذكرة الحفاظ: ٢٤٨/٢، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٩٢.

(٥) تاريخ بغداد: ٣٣٤/١٠، وسير أعلام النبلاء: ٧٠/١٣.

(٦) انظر: على سبيل المثال: الجرح والتعديل: ٣٢٨/١ وما بعدها، وتاريخ بغداد: ٣٢٦/١٠، وتهذيب التهذيب: ٣٠/٧، سير أعلام النبلاء: ٦٥/١٣، وتذكرة الحفاظ: ٥٥٧/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣٧٥/١.

ذلك. وقد لازمه ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى واستفاد منه. وكثيراً ما يقول: سألت أبي وأبا زرعة. وأحياناً يقول: سألت أبا زرعة. وقد روى عنه آثاراً كثيرة في تقرير عقيدة السلف - رحمهم الله تعالى[1]-.

بعض شيوخ ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- على وجه الإجمال :

١- أحمد بن سليمان بن عبد الملك أبو الحسن الرهاوي. في الجرح والتعديل: ٢/٥٢.

٢- أحمد بن عبد الرحمن بن وهب الوهبي المصري. في الجرح والتعديل: ٢/٥٩.

٣- أحمد بن القاسم بن عطية البزار (أبو بكر القاسم) في الجرح والتعديل : ٢/٦٧.

٤- أحمد بن منصور بن سيَّار الرمادي البغدادي. في الجرح والتعديل : ٢/٧٨.

٥- إدريس بن حاتم بن الأخيف الواسطي. في الجرح والتعديل: ٢/٢٦٦.

٦- أعين بن زيد الرازي السوي. في الجرح والتعديل: ٢/٣٢٥.

٧- بشر بن حجر السامي البصري. في الجرح والتعديل: ٢/٣٥٥.

٨- بشر بن مسلم بن عبد الحميد التنوخي الحمصي. في الجرح والتعديل: ٢/٣٦٨.

٩- جعفر بن أحمد بن عوسجة سكن سامراء. في الجرح والتعديل: ٢/٤٧٤.

١٠- جعفر بن محمد بن الحسن أبو يحي الزعفراني. في الجرح والتعديل: ٢/٤٨٨.

١١- حجاج بن يوسف الشاعر أبو محمد الثقفي البغدادي. في الجرح والتعديل: ٣/١٦٨.

١٢- حرب بن إسماعيل الكرماني الحنظلي أبو محمد. في الجرح والتعديل: ٣/٢٥٣.

١٣- خالد بن يزيد بن محمد الأيلي أبو الوليد. في الجرح والتعديل: ٣/٣٦١.

١٤- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي تلميذ الشافعي. في الجرح والتعديل: ٣/٤٦٤.

١٥- زكريا بن داود بن بكر أبو يحي الخفاف النيسابوري. في الجرح والتعديل: ٣/٦٠٢.

١٦- سعد بن عبد الله بن عبد الحليم المصري. في الجرح والتعديل: ٤/٩٢.

١٧- سعيد بن عثمان التنوخي أبو عثمان الحمصي في الجرح والتعديل: ٤/٤٧.

١٨- سليمان بن عبد الحارث بن الباغندي الواسطي. في الجرح والتعديل: ٤/١٠٩.

---

(١) ستأتي الإشارة إلى بعضها أثناء الحديث عن مباحث العقيدة في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

١٩- صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو الفضل. في الجرح والتعديل: ٣٩٤/٤.

٢٠- عبد الله بن محمد بن الفضل بن الشيخ بن عميرة. في الجرح والتعديل :١٦٣/٥.

٢١- عبد الله بن محمد بن عبيد المعروف (بابن أبي الدنيا) في الجرح والتعديل: ١٦٣/٥.

٢٢- علي بن المنذر بن زيد الطريقي الأودي. في الجرح والتعديل: ٢٠٦/٥.

٢٣- الفضل بن يعقوب الرخامي أبو العباس. في الجرح والتعديل: ٧٠/٧.

٢٤- محمد بن أيوب بن يحي بن الضريس. في الجرح والتعديل: ١٩٨/٧.

٢٥- محمد بن حسان الأزرق. في الجرح والتعديل: ٢٣٨/٧.

٢٦- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله المصري. في الجرح والتعديل: ٣٠٠/٧.

٢٧- محمد بن عبد الملك بن منجويه البغدادي أبو بكر. في الجرح والتعديل: ٥/٨.

٢٨- محمد بن مسلم بن عثمان المعروف (بابن وارة الرازي. في الجرح والتعديل: ٧٩/٨.

٢٩- مسلم بن الحجاج النيسابوري أبو الحسن صاحب الصحيح. في الجرح والتعديل: ١٨٢/٨.

٣٠- نصر بن داود بن منصور بن طوق. في الجرح والتعديل: ٤٧٢/٨.

٣١- هلال بن العلاء بن هلال بن عمر الرقي أبو عمر. في الجرح والتعديل: ٧٩/٩.

٣٢- هارون بن حميد الواسطي. في الجرح والتعديل: ٨٨/٩.

٣٣- هارون بن موسى أبو علي الأشناني الهمداني. في الجرح والتعديل: ٩٧/٩.

٣٤- يحي بن عثمان بن صالح المصري. في الجرح والتعديل: ١٧٥/٩.

٣٥- يعقوب بن إبراهيم أبو الأسباط الكوفي. في الجرح والتعديل: ٣٠٣/٩.

هذا، وقد سمع الإمام ابن أبي حاتم ـ رحمه الله تعالى ـ كثيراً من الشيوخ يصعب إحصاؤهم لاحتياج ذلك إلى قراءة جميع مصنفاته المطبوعة والمخطوطة والمفقودة.

وهؤلاء بعض شيوخه باختصار وجيز.

تلاميذه:

كان الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من العلماء الأفذاذ، والمحدثين النقاد الذين انتشر ذكرهم بين الناس، وذاع صيتهم في أنحاء بلاد الإسلام، لأنه طاف في الآفاق، وحدث في كثير من البلاد، مع ما له من علو القدر، ورفعة الشأن. فلهذا التف حوله الكثيرون ورحل إليه طلبة العلم من البلاد البعيدة والقريبة، وتلقوا عنه كثيراً من العلوم والمعارف وقاموا بدورهم بنشر ما تعلموه بين المسلمين. وسأذكر في هذه الدراسة المختصرة بعضاً من مشاهيرهم، ممن كان له الباع الطويل في التحديث والتأليف، ثم أعقب ذلك بذكر بعضهم إجمالاً على ترتيب حروف المعجم مشيراً إلى المصدر الذي فيه ذكر كل واحد منهم وأكتفي في ذلك بذكر مصدر واحد.

أولاً : بعض أشهر تلاميذه:

١- الإمام الحافظ الشهير أبو حاتم البستي محمد بن حبان التميمي، صاحب الصحيح والثقات، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة[١].

٢- والإمام الحافظ الكبير أبو محمد عبد الله بن عدي الجرجاني، صاحب كتاب الكامل في ضعفاء الرِّجال، المتوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة[٢].

٣- والإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري الأصبهاني، المعروف بأبي الشيخ، صاحب التفسير، المتوفى سنة تسع وستين وثلاثمائة[٣].

٤- والإمام الحافظ محدث خراسان، أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، الحاكم الكبير، صاحب كتاب الكنى، المتوفى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة[٤].

٥- والإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يحي بن مندة، محدث عصره، صاحب كتاب الإيمان، المتوفى سنة خمس وتسعين وثلاثمائة[٥].

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٩٢٠/٣، الوافي بالوفيات: ٣١٧/٢-٣١٨، البداية والنهاية: ٢٥٩/١١.

(٢) انظر: تاريخ جرجان: ص ٢٦٦-٢٦٨ ، طبقات الشافعية: ٣١٥/٣-٣١٦ ، تذكرة الحفاظ: ٩٤٠/٣.

(٣) انظر: أخبار أصبهان: ٩٠/٢، الأنساب للسمعاني: ٩٤٠/٣، تذكرة الحفاظ: ٩٤٥/٣.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٩٧٦/٣، الرسالة المستطرفة: ص ٩١ .

(٥) انظر: أخبار أصبهان: ٣٠٦/٢ ، تذكرة الحفاظ: ١٠٣١/٣ ، البداية والنهاية: ٣٣٦/١١ .

ثانياً : بعض تلاميذه إجمالاً:

١- إبراهيم بن محمد بن النصر آبادي. سير أعلام النبلاء : ٢٦٤/١٣.

٢- إبراهيم بن محمد بن يزداد. المصدر السابق.

٣- أحمد بن محمد بن يزداد. المصدر السابق.

٤- أبو أحمد بن أبي الحسن الرازي. مناقب الشافعي للبيهقي: ١١٧/١.

٥- الحسين بن محمد الدارمي. المصدر السابق: ص ٥٠.

٦- الحسين بن محمد بن حبش المقري. العلو للعلي الغفار للذهبي: ص ١٤٣.

٧- أبو سعيد بن عبد الوهاب الرازي. سير أعلام النبلاء : ٢٦٤/١٣.

٨- ظفران بن الحسين. مناقب الشافعي للبيهقي: ص ٤٦٧.

٩- عبد الله بن محمد بن أسد الفقيه. سير أعلام النبلاء : ٢٦٤/١٣.

١٠- علي بن عبد العزيز بن مدارك أبو الحسن. المصدر السابق.

١١- علي بن محمد بن عمر الفقيه الرازي. مناقب الشافعي للبيهقي: ٥٢/١.

١٢- علي بن محمد القصار الفقيه أبو الحسن. سير أعلام النبلاء : ٢٦٤/١٣.

١٣- محمد بن الحسن الرازي. المصدر السابق: ص ٩٢.

١٤- محمد بن الحسن بن محمد السري. الرسالة القشيرية: ص ٨٥.

١٥- محمد بن يوسف بن محمد الجنيد الجرجاني الكشي أبو زرعة. تذكرة الحفاظ: ٩٩٧/٣.

١٦- أبو العباس الوليد بن محمد الواعظ الرازي. مناقب الشافعي للبيهقي: ٣٠٢/١.

١٧- القاضي يوسف الميانجي. سير أعلام النبلاء : ٢٦٤/١٣.

هؤلاء بعض تلاميذه من المشهورين وغيرهم؛ فبعضهم أئمة وحفاظ صنّفوا في العلوم المختلفة كالتفسير، والحديث، والعقيدة، والفقه، وغيرها من العلوم الشرعية المختلفة؛ فساهموا في حفظ التراث وتبليغه، فكانوا خير خلف لخير سلف -فرحم الله تعالى الجميع برحمته الواسعة- .

المبحث الثالث

سعة علمه ومؤلفاته

لقد ارتقى الإمام أبو محمد رحمه الله تعالى منزلة عالية بين علماء عصره، فنال شهرة بينهم ومكاناً مرموقاً. فقد كان رحمه الله تعالى عالماً عاملاً، وقارئاً مفسراً، ومحدثاً حافظاً، وناقداً ماهراً، من كبار علماء الجرح والتعديل صنّف في علل الحديث، وفي المراسيل، وتراجم الرحال وكناهم، وفي العقائد، والزهد، وفي المناقب، وفي التعقيبات على من سبقه، وفي التفسير، والفوائد، وفي فضائل البلدان، وثواب الأعمال، وله تصانيف أخرى في الفقه، والتاريخ، إلى غير ذلك من المصنفات المفيدة النافعة. فقد ألم بعلوم كثيرة وقصده العلماء وطلاب العلم، وشهد له الجهابذة النقاد ووصفوه بالإمامة والحفظ.

قال الذهبي: « الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم »[١]. وكرَّر أمثال هذه العبارات العالية في عدد من كتبه[٢].وقال ابن كثير: « الحافظ الكبير ابن الحافظ الكبير أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم »[٣]. وقال السيوطي: «الإمام ابن الإمام، حافظ الرَّي وابن حافظها»[٤]. وقال محمد ابن شاكر الكتبي: « الإمام ابن الإمام، الحافظ ابن الحافظ »[٥]. وقال الداودي: « الإمام الثبت ابن الإمام الثبت، حافظ الرَّي وابن حافظها »[٦]. وقال ابن العماد الحنبلي: « الحافظ العلم الثقة أبو محمد ابن الحافظ الجامع»[٧]. وقال أبو يعلى الخليلي: « يقال: إنَّ السنة بالرَّي ختمت بابن أبي حاتم »[٨]. إلى غير ذلك مما وصفه به العلماء النقاد مما يدل على مكانته العلمية

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٨٢٩/٣ ، وانظر: مقدمة تحفة الأحوذي: ٢٠٦/١.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٦٣/١٣-٢٦٤، ميزان الاعتدال: ٥٨٧/٢.

(٣) البداية والنهاية: ١٩١/١١.

(٤) طبقات المفسرين: ص ٦٢.

(٥) فوات الوفيات: ٢٨٧/٢.

(٦) طبقات المفسرين للداودي: ٢٧٩/١.

(٧) شذرات الذهب: ٣٠٨/٢.

(٨) سير أعلام النبلاء: ٢٤٦/١٣.

الرفيعة، فإنه كما قيل: -لا يعرف الفضل من الناس إلا ذووه- فرحمهم الله تعالى جميعاً-، ورفع درجاتهم في الجنات العليا.

أشهر مؤلفات ابن أبي حاتم:

لم يقتصر ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى -كما تقدم- في تصنيفه على نوع واحد من العلوم، بل صنَّف في معظم العلوم الشرعية، تناقلها أهل العلم واعتمدوها وأثنوا عليها. وهذا يدل على غزارة علمه وسعة اطِّلاعه، وعلو كعبه ومكانته في العلم.

وإذا كان مقام الاختصار يقتضي أن لا نكثر من النقول عن العلماء الذين تحدثوا عن مصنفات أبي محمد وأشادوا بأهميتها، ونوهوا بقيمتها العلمية. فإنه لا يسعنا أن نغفل قول الخليلي في ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: « أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، صنَّف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة والتابعين »[1]. وقوله أيضاً: « له من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار »[2]. وقول ابن السبكي: « الإمام ابن الإمام، حافظ الرَّي وابن حافظها، كان بحراً في العلم، وله المصنفات المشهورة »[3].

وقول الذهبي: « الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت ... وكان ممن جمع علو الرِّواية ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة »[4]. وقوله: « العلامة الحافظ يكنى أبا محمد، وكان بحراً لا تكدره الدِّلاء »[5]. وقوله أيضاً: « كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ، وكتابه في التفسير في عدة مجلدات عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير؛ وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته »[6].

وتنقسم مصنفات ابن أبي حاتم إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٨٢٩/٣ ، سير أعلام النبلاء: ٢٦٤/١٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) طبقات الشافعية: ٣٢٤/٣.

(٤) ميزان الاعتدال: ٥٨٨/٢.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٦٤/١٣.

(٦) تذكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣ ، سير أعلام النبلاء: ٢٦٤/١٣.

أولاً: المصنفات المطبوعة:

١- آداب الشافعي ومناقبه:

طبع في مصر بالقاهرة سنة ١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م بتحقيق الأستاذ عبد الغني عبد الخالق. ذكره السبكي، والداودي، وعمر رضا كحالة[1].

٢- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه:

طبع في حيدر آباد بالهند في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي سنة ١٩٦١م. ذكره الحافظ ابن حجر[2].

٣- تقدمة الجرح والتعديل[3]:

وهو مقدمة علمية لكتاب الجرح والتعديل، لكنه مستقل بذاته، طبع في الهند سنة ١٣٧١هـ بتحقيق المعلمي اليماني ثم ضم بعد ذلك إلى الجرح والتعديل.

٤- الجرح والتعديل[4]:

وهو كتاب جامع من موسوعات كتب الجرح والتعديل، طبع ما بين سنة (٣٦٠ ـ ١٣٧٣ هـ) في أربعة أجزاء وكل جزء في قسمين بتحقيق المعلمي اليماني. وقد أعيد طبعه مع المقدمة.

٥- علل الحديث[5]:

طبع بالقاهرة سنة (١٣٤٣هـ) بتحقيق الشيخ محب الدين الخطيب في مجلدين.

٦- كتاب المراسيل[6]:

طبع سنة (١٣٤١ هـ) بالهند. ثم ببغداد سنة (١٩٦٧ هـ) بعناية السيد صبحي السامرائي. ثم طبع سنة (١٣٩٧ هـ) في سوريا نشرته مؤسسة الرسالة بتحقيق الأستاذ

---

(١) انظر: طبقات الشافعية: ٣٢٨/٣، وطبقات المفسرين للداودي: ٢٨٠/١، ومعجم المؤلفين: ١٧٠/٥.

(٢) انظر: لسان الميزان: ٢٣٣/٣.

(٣) انظر: طبقات الشافعية: ٣٢٥/٣.

(٤) انظر: الأنساب للسمعاني: ٢٥٢/٤، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: ١٢٠/٣، وطبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٥/٣، والأعلام للزركلي: ٩٩/٤، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٩٩/٤.

(٥) انظر: طبقات الشافعية: ٣٢٥/٣، سير أعلام النبلاء: ٢٦٥/١٣، البداية والنهاية: ١٩١/١١.

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٥/٣، طبقات المفسرين: ٢٨٠/١، والأعلام للزركلي: ٩٩/٤.

شكر الله بن نعمة الله قوجاني، وقد أعيد طبعه سنة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ثم ببيروت سنة (١٤٠٣ هـ) نشر دار الكتب العلمية بتعليق الأستاذ أحمد عصام الكاتب.

٧- زهد الثمانية من التابعين:

حققه عبد الرحمن بن عبد الجبار القريوائي طبع بمطبعة المختار الإسلامي١٤٠٤ هـ.

٨- أصل السنة واعتقاد الدين[١]:

نشره الأستاذ محمد عزيز شمس في مجلة الجامعة السلفية بالهند، وقام الشيخ الفاضل الدكتور أحمد بن عبد الله الزهراني بتحقيقه.

ثانيا: كتبه المخطوطة :

٩- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين[٢]. وقد قام بعض الباحثين بتحقيق أجزاء منه في جامعة أم القرى.

ويقع هذا التفسير في اثني عشر مجلداً، قال عنه السيوطي: « ومن تصانيفه التفسير المسند اثني عشر مجلداً لخصته في تفسيري »[٣].

١٠- جزء حديث[٤]:

يوجد بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم مجموع (٤١/ ٨).

ثالثا : كتبه المفقودة:

١١- ثواب الأعمال، ذكره السمعاني في الأنساب[٥]:

١٢- الرد على الجهمية:

ذكره الذهبي ووصفه بأنه مجلد ضخم[٦].

١٣- فضائل آل البيت: انفرد بذكره الياقوت الحموي[٧].

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي: ١/٤٤٩.

(٢) انظر: طبقات الشافعية: ٣/٣٢٥ ، وطبقات الحنابلة: ٢/٥٥ ، وسير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٤ ، والبداية والنهاية: ١١/١٩١ ، والرسالة المستطرفة: ص ٥٧.

(٣) طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٥٣.

(٤) انظر: تاريخ التراث العربي: ١/٤٤٩.

(٥) الأنساب: ٤/٢٥٢.

(٦) سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٤-٢٦٥.

(٧) معجم البلدان: ٣/ ١٢١، مادة الري.

١٤- فضائل أحمد:

ذكره أبو يعلى في الطبقات، والداودي[١].

١٥- فضائل قزوين:

انفرد بذكره السيوطي ونسبه إلى ابن أبي حاتم[٢].

١٦- فوائد الرازيين ذكره السيوطي[٣]:

١٧- الفوائد الكبير ذكره السبكي، والذهبي، والزركلي[٤].

١٨- كتاب مكة ـ يعني في تاريخ مكة ـ ذكره السخاوي[٥].

١٩- الكنى ذكره السبكي، والذهبي، والداودي، والزركلي، والكناني، والكتبي[٦].

٢٠- المسند ذكر ابن مندة أنه يقع في ألف جزء[٧]، وذكره الزركلي، والكناني، والكتبي.

رابعا: وفاته:

أجمع من ترجم لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - أنه توفي في شهر محرم من سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، وذلك بمدينة الرَّي[٨]؛ وقد بلغ من العمر سبعة وثمانين سنة، قضاها في طلب العلم، والتعليم، والتصنيف، والحرص على طاعة الله ونفع المسلمين، تاركا هذا التراث العلمي الهائل لنفع طلاب العلم في مشارق الأرض ومغاربها. ـ رحم الله تعالى ابن أبي حاتم رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

---

(١) انظر: طبقات الحنابلة: ٢/٥٥ ، وطبقات المفسرين للداودي: ٣/٣٢٥.

(٢) جمع الجوامع للسيوطي: ١/٥٣٥ ، والجامع الصغير للسيوطي: ١/٣٤، والفتح الكبير للسيوطي: ٢/٢٣١.

(٣) طبقات الشافعية: ٣/٣٢٥.

(٤) المصدر السابق، وسير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٥ ، والأعلام للزركلي: ٤/٩٩.

(٥) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: ص ١٣٣.

(٦) طبقات الشافعية: ٣/٣٢٥، سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٥، طبقات المفسرين للداودي: ١/٢٨٠، الأعلام للزركلي: ٤/٩٩، الرسالة المستطرفة للكناني: ص ٥٧-٥٨ ، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي: ٤/٢٨٧.

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٤ ، والأعلام للزركلي: ٥/١٧٠ ،والرسالة المستطرفة: ص ٥٤ ، وفوات الوفيات للكتبي : ٢/ ٢٨٧ ، وطبقات المفسرين للداودي: ١/٢٧٩ .

(٨) تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٣١ ، طبقات المفسرين للداودي: ١/٢٨٧.

المبحث الرابع

عقيدته

لقد نهج الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في العقيدة منهج السلف الصالح، واقتفى آثارهم، وترسم خطاهم، وذلك بتلقي العقيدة وأخذها من منبعها الأصيل كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وفهم السلف الصالح؛ لا بالأهواء والتشهي والبدع والظنون الفاسدة. ومن تأمل كتبه عرف شدة عنايته بهذه العقيدة وحرصه على نشرها وتصدِّيه لمخالفيها.

وقد ضمَّن رحمه الله تعالى كتابه (أصل السنة واعتقاد الدين) عقيدة أبيه وأبي زرعة التي هي عقيدته. وهي تشتمل على صفوة عقيدة أهل السنة وخلاصتها المستمدة من الكتاب والسنة.

ولجودة هذه العقيدة، وشمولها لمعظم مسائل الاعتقاد أوردها بنَّصها:

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: سألت أبي وأبا زرعة -رضي الله عنهما- عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: « **أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا، وعراقا، ومصرا، وشاما، ويمنا، فكان من مذهبهم: أنَّ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته. والقدر خيره وشرُّه من الله - عزَّ وجل -. وخير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهم الخلفاء الراشدون المهديون. وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به وقوله الحق. والترحم على جميع أصحاب محمد صلى الله عليه وعلى آله، والكف عمَّا شجر بينهم.**

وأنَّ الله عزَّ وجل على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علما، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. والله تبارك وتعالى يرى في الآخرة ويراه أهل الجنة بأبصارهم، كلامه كيف شاء وكما شاء.

والجنة حق، والنار حق، وهما مخلوقتان [لا يفنيان أبدا] فالجنة ثواب لأوليائه، والنار عقاب لأهل معصيته إلاّ من رحم. والصراط حق. والميزان [الذي] له كفتان يوزن فيه أعمال العباد حسنها وسيِّئها حق. والحوض المكرم به نبيِّنا صلى ا الله عليه وعلى آله حق. والشفاعة حق. وأنَّ ناسا من أهل التوحيد يخرجون من النار بالشفاعة حق. وعذاب القبر حق. ومنكر ونكير حق والكرام الكاتبون حق. والبعث من بعد الموت حق. وأهل الكبائر في مشيئة ا الله عزَّ وجل، لا نكفِّر أهل القبلة بذنوبهم، ونكل سرائرهم إلى ا الله عزَّ وجل. ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان. ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة. ونسمع ونطيع لمن ولاه [ا الله أمرنا] ولا ننزع يدا من طاعة. ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة. وأنَّ الجهاد ماض منذ بعث ا الله [عزَّ وجل] نبيَّه ﷺ إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يبطله شيء. والحج كذلك. ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من [أئمة] المسلمين.

والناس مؤمنون في أحكامهم ومواريثهم، ولا يدرى ما هم عند ا الله [عزَّ وجل] فمن قال إنه مؤمن حقا فهو مبتدع، ومن قال هو مؤمن عند ا الله فهو من الكاذبين، ومن قال إني مؤمن با الله فهو مصيب. والمرجئة[1] مبتدعة ضلاّل. والقدريَّة[2] مبتدعة ضلاّل، ومن أنكر منهم أنَّ ا الله عزَّ وجل يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر. وأنَّ الجهمية كفّار. وأنَّ الرَّافضة رفضوا الإسلام، والخوارج مراق.

ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو كافر [با الله العظيم] كفراً ينقل عن الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر. ومن شك في كلام ا الله [عزَّ وجل] فوقف شاكّاً فيه يقول لا أدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي. ومن وقف في القرآن جاهلاً عُلِّم وبُدِّع ولم يُكفَّرْ. ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي.

وقال أبو محمد: وسمعت أبي رضي ا الله عنه يقول: علامة أهل البدع: الوقيعة في

---

(١) سيأتي التعريف بهم في ص ١٢٦ من هذه الرسالة.

(٢) القدرية: لقب يطلق على من ينكر القدر، وقد اشتهر على فرقة المعتزلة. لأنهم زعموا أنّ الناس يخلقون أفعالهم وليس لله فيها تقدير. انظر: الفرق بين الفرق: ص ٢٤، والملل والنحل للشهرستاني: ٤٣/١، والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٢٦.

أهل الأثر. وعلامة الزنادقة[1]: تسميتهم أهل الأثر حشوية، يريدون إبطال الآثار. وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبِّهة[2] وعلامة القدريَّة: تسميتهم أهل السنة مجبرة[3]. وعلامة المرجئة: تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية. وعلامة الرَّافضة[4]: تسميتهم أهل السنة ناصبة. ولا يلحق أهل السنة إلاَّ اسم واحد، ويستحيل أن يجمعهم هذه الأسماء.

وقال أبو محمد ـ أيضاً ـ: وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزَّيغ والبدع، ويغلظان رأيهما في ذلك أشدَّ تغليظ وينكران وضع الكتب بالرأي بغير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام وعن النظر في كتب المتكلمين، ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبداً.

---

(١) الزنديق: هو القائل ببقاء الدهر -فارسي معرب- وهو بالفارسية ((زند)) بفتح ثم سكون ثم كسر -(كراي)- بكسر الكاف ثم فتح الراء. اللسان: ١٤٧/١٠.

(٢) التشبيه: هو تشبيه المخلوق بالخالق، كتشبيه النصارى عيسى با لله، وتشبيه المشركين أصنامهم با لله. أو تشبيه الخالق بالمخلوق، كقول المشبهة: لله يد كأيدينا، وسمع كأسماعنا. انظر: كتاب التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية: ص ١٣.

وكان أول ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض -وهو مما شاركوا فيه اليهود- وهم صنفان :

صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره.

وصنف شبهوا صفاته بصفات غيره ، ومنهم المعتزلة البصرية وغلاة الرافضة والكرامية. انظر مقالات الإسلاميين: ١٠٦/١، والفرق بين الفرق: ص ٢٢٥، والملل والنحل: ١٠٥/١.

(٣) الجبر: هو نفي الفعل عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، والجبرية أصناف فمنهم من لا يثبت للعبد فعلا ولا قدرة أصلا ، ومنهم من يثبت له قدرة غير مؤثرة أصلا، وأشهر فرقهم الغالية الجهمية. انظر : مقالات الإسلاميين: ٣٣٨/١، والفرق بين الفرق: ص ٢١٠، والتبصير في الدين: ص ١٠٧-١٠٨، والملل والنحل: ٨٥/١.

(٤) سموا بذلك لرفضهم أبا بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهما-، وقيل: لرفضهم زيد بن علي بن الحسين لما توالى أبا بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهما- وقال بإمامتهما. فقال لهم زيد : رفضتموني؟ قالوا : نعم. فسموا الرافضة. وهم فرق كثيرة، منهم من يصل إلى الكفر، ومنهم دون ذلك. انظر : البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٣٦، ومقالات الإسلاميين: ٨٨/١-٨٩ ، والملل والنحل: ١/ ١٥٥.

قال أبو محمد: « **وبه أقول أنا** »[1].

وبهذا يتضح جليا أنَّ أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله يوافق أباه وأبا زرعة في هذا الاعتقاد بدليل سؤاله لهما، وتسجيل الجواب دون أن يعقب بما يبيِّن أنه خالفهما، بل عقَّب بما يدل على أنه يوافقهما وهو قوله: « وبه أقول أنا ».

ودليل ثان هو أنه ألف كتاباً كبيراً في الرَّد على الجهمية أورد فيه آراء بعض السلف في أغلب مسائل العقيدة وأسسها وردهم على مخالفيهم[2].

اتِّهام ابن أبي حاتم بالتشيع والرد عليه:

ومع هذا الوضوح في أنَّ ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى - يأخذ بمذهب أهل السنة والجماعة في العقيدة، فإنه قد اتُّهم بأنه من الشيعة[3]. فقد ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله ترجمة أبي محمد في ميزان الاعتدال، وهو الكتاب الذي خصصه لذكر جميع من تكلِّم فيه سواء كان ذلك بما يجرح أو بما لا يجرح، وسواء كان ذلك بحق أو بغير حق؛ وبعد أن أثنى عليه بالعلم، والحفظ، والمعرفة، والإتقان، وذكر له من مصنفاته النافعة في كل فن؛ قال: « وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليماني[4] له فبئس ما صنع، فإنه ذكر أسامي

---

(١) أصل السنة واعتقاد الدين لابن أبي حاتم، ومنه نقل العلماء هذا المعتقد في مؤلفاتهم منهم الإمام اللالكائي في كتابه النفيس شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم: ٣٢١ ، وكذلك الحافظ الذهبي ذكر في كتابه العلو للعلي الغفار بعض هذا الاعتقاد: ص ١٨٨، ط مكتبة أضواء السلفية سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥ م . وذكره أيضا الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية باختصار: ص ٢٣٣ ، ط مكتبة الرشد الرياض، وأورده محمد عزيز شمس في روائع التراث: ص ١٩-٢٦.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ١٠٤ .

(٣) الشيعة: هم الذين شايعوا عليا -رضي الله تعالى عنه- على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا وإما خفيا، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده قالوا : إنَّ الإمامة ركن في الدين، وإنَّ الأئمة معصومون من الكبائر والصغائر ، والشيعة فرق كثيرة منهم الغالي الكافر ومنهم دون ذلك، ويطلق عليهم أحيانا الرافضة. انظر: مقالات الإسلاميين: ٦٥/١ وما بعدها، والملل والنحل: ١٤٦/١-١٤٧.

(٤) أبو الفضل السليماني: هو أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي ثقة حافظ متقن صاحب تصانيف، توفي سنة ٤٠٤هـ. انظر: طبقات الشافعية: ٤١/٤ ، وشذرات الذهب: ١٧٢/٣.

الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان، الأعمش[1]، والنعمان بن بشير[2]، وشعبة بن الحجاج[3]، وعبيد الله بن موسى[4]، وعبد الرحمن بن أبي حاتم »[5].

ومع هذا الاعتذار من الحافظ الذهبي فإنَّ الحافظ ابن حجر لم يعتبر هذا مبرراً لذكر ابن أبي حاتم في هذا الكتاب، لأنَّ الذهبي لم يذكر غيره من بعض كبار الحفاظ مع أنه تكلّم فيهم بالتشيع أيضاً. قال ابن حجر: « وكان يلزم على هذا أن يذكر شعبة، بل كان من حقّه أن لا يذكر ابن أبي حاتم صاحب الجرح والتعديل في هذا الكتاب »[6]. ويلاحظ أنَّ اعتراض ابن حجر في محله، وكان يكفي الحافظ الذهبي أن يشير في مقدمة الكتاب إلى أنه ترك ذكر هؤلاء في هذا الكتاب لجلالة قدرهم. والحق أنَّ ابن أبي حاتم بريء من هذه التهمة؛ و سيتضح ذلك قريباً -بإذن الله تعالى- .

كما أنَّ مسلمة بن القاسم الأندلسي[7] ذكر في كتاب له يسمى « الصلة » أنَّ أبا حاتم كان ثقة، وكان شيعيا مفرطاً[8].

ولعل السبب في نسبة التشيع إلى ابن أبي حاتم وإلى أبيه، هو اشتباه كنية أبيه ونسبته بكنية شخص آخر ونسبته على بعض العلماء؛ فنسبوا ما لهذا إلى ذاك، وما لذاك

---

(١) هو: سليمان بن مهران الأعمش، من أهل طبرستان سكن الكوفة، وكان محدث أهله في زمانه. توفي عام ١٤٨هـ. تاريخ بغداد: ٩/٣-١٣، وتذكرة الحفاظ: ١٥٤/١.

(٢) هو: النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله المدني، له ولأبويه صحبة ، ثم سكن الشام، ثم ولي إمرة الكوفة، قتل بحمص سنة ٦٥هـ. تقريب التهذيب: ص ١٠٠٤، تهذيب التهذيب: ٤٤٧/١٠.

(٣) هو: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي بالولاء، الواسطي الأصل، البصري الدار أبو بسطام أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة ١٦٠هـ. تهذيب التهذيب: ٣٣٨/٤، تذكرة الحفاظ: ١٩٣/١، تاريخ بغداد: ٢٥٥/٩.

(٤) هو: عبيد الله بن موسى أبو محمد العبسي بالولاء الكوفي الحافظ الثبت المقرئ وثقه يحي بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق. توفي سنة ٢١٣هـ، تذكرة الحفاظ: ٣٥٣/١، الجرح والتعديل: ٣٣٤/٥.

(٥) ميزان الاعتدال: ٥٨٧/٢-٥٨٨.

(٦) لسان الميزان: ٤٣٣/٣.

(٧) مسلمة بن القاسم الأندلسي : ضعيف، انظر ترجمته في لسان الميزان: ٣٥/٦-٣٦، توفي سنة ٣٥٣هـ .

(٨) تهذيب التهذيب: ٣/٩-٣٤.

إلى هذا، لأنَّ كنيتهما ونسبتهما واحدة وكانا في عصر واحد، فأحد الشخصين هو أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس عالم مشهور مصنف سني وهو والد عبد الرحمن؛ والشخص الآخر هو أبو حاتم الرازي أحمد بن حمدان[1] عالم شيعي داعية.

فبما أنَّ ابن أبي حاتم تأثر بأبيه في كثير من الأمور وقد اتُّهم أبوه بالتشيع - على الرغم أنَّ ذلك لم يثبت عنه- نسبوا ابنه عبد الرحمن إلى التشيع أيضاً.

ولم نكن بحاجة إلى تفنيد هاتين الدعويين، مع ما بيَّناه من عقيدة عبد الرحمن وأبيه وأبي زرعة لولا أن تلقف تلكما الدعويين أحد الباحثين المحدَثين، فجعل عبد الرحمن وأباه من الشيعة، ونسب إلى أبي الفضل السليماني وابن خزيمة[2] ما لم يقولاه. كل ذلك ليجعل أبا حاتم وابنه من الشيعة. فصار لزاما إبطال هذه التهمة أو إثباتها على ابن أبي حاتم وأبيه لاسيَّما وهي تهمة لها صلة بالعقيدة. يقول هذا الباحث[3]: « ونحن لا نرى أنه من المحال

---

(١) هو: أحمد بن حمدان الورسامي الليثي أبو حاتم الرازي من زعماء الإسماعيلية وكتابهم، قال ابن حجر: ذكره ابن بابويه في تاريخ الري، وقال: كان من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة، وسمع الحديث كثيرا وله تصانيف. ثم أظهر القول بالإلحاد، وصار من دعاة الإسماعيلية وأضل جماعة من الأكابر توفي ٣٢٢هـ. لسان الميزان: ١٦٤/١.

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة الإمام المشهور انتهت إليه الإمامة و الحفظ في عصره بخراسان توفي سنة ٣١١هـ، تذكرة الحفاظ: ٧٢٠/٢، طبقات الشافعية: ١٠٩/٣.

(٣) وهو حسين بن فيض ا لله الهمداني .

اتِّصال أبي حاتم أحمد بن حمدان « صاحب كتاب الزينة » بمواطنه الأكبر وسميِّه الأشهر أحد أئمة الحديث أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (توفي سنة ٢٧٥)، وكان هذا الأخير مع رفعة شأنه، وعظم قدره، وسعة حفظه « ثقة وشيعياً مفرطاً » كما حكاه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٣١/٩-٣٤ عن مسلمة. وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس من الشيعة الذين كانوا يقدمون عليا على عثمان كالأعمش وعبد الرزّاق[1]، ويرى السليماني وابن خزيمة أنَّ ابن أبي حاتم تلقف ذلك من أبيه »[2]. فأقول وبالله أستعين وأستهدي:

١- إنه لم يقل بشيعية أبي حاتم من المتقدمين إلاَّ واحد فقط، وهو مسلمة بن القاسم. ويقول ابن حجر بعد أن ذكر ادِّعاء مسلمة هذا: « ولم أر من نسبه إلى التشيع غير هذا الرجل »[3]. بالإضافة إلى أنَّ هذا الرجل قال عنه الذهبي : « إنه ضعيف »[4]. وبعضهم اتَّهمه بالضعف في عقله[5]. هذا مع أنه غير معاصر لأبي حاتم. وكذلك لم يذكر الذهبي وابن حجر أنَّ أحداً قال بشيعية عبد الرحمن غير أبي الفضل السليماني، ولا شك أنَّ قوله لا ينهض دليلاً على شيعية أبي حاتم وابنه عبد الرحمن أمام أقوال الأئمة الأعلام الذين شهدوا لهما بالصلاح وحسن الاعتقاد، وأنهما على مذهب أهل السنة والجماعة[6].

٢- أنَّ هذا الباحث المحدَث حرَّف النَّص وادَّعى فيه ما لم يدل عليه ليخدم الفكرة التي يريد إثباتها من شيعية أبي حاتم وابنه عبد الرحمن فنسب إلى أبي الفضل السليماني وابن خزيمة ما لم يقولاه. إذ نص كلام ابن حجر رحمه الله هو: « نعم ذكر السليماني ابنه عبد الرحمن من الشيعة الذين يقدمون عليا على عثمان كالأعمش، وعبد الرزاق، فلعله تلقف ذلك من أبيه، وكان ابن خزيمة يرى ذلك أيضاً مع جلالته »[7].

---

(١) عبد الرزاق: هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، كان يتشيع. توفي سنة ٢١١هـ. سير أعلام النبلاء: ٥٦٣/٩ ، التهذيب: ٢٧٨/٦.

(٢) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي: ٢٩/١ المقدمة وهي للمحقق.

(٣) تهذيب التهذيب: ٣٤/٩.

(٤) ميزان الاعتدال: ١١٢/٤.

(٥) لسان الميزان: ٣٥/٦.

(٦) انظر: على سبيل المثال: شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٢٣، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٥/١٣.

(٧) تهذيب التهذيب: ٣٤/٩.

يفهم من هذا النّص أنَّ عبارة: « فلعله تلقف ذلك من أبيه » من كلام الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-.

ويفهم من العبارة التي بعدها: « وكان ابن خزيمة يرى ذلك أيضاً مع جلالته » أنَّ ابن خزيمة رحمه الله تعالى كان يرى أيضاً تفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما. وهذا ما قاله غير واحد من الذين يعتد برأيهم غير الحافظ ابن حجر، مثل الحافظ ابن الصلاح، والحافظ ابن كثير، والحافظ النووي، والحافظ السخاوي[1].

٣- هناك أدلة تدل على أنَّ أبا حاتم وابنه عبد الرحمن لم يكونا من الشيعة المعتدلين، فضلا من أن يكونا من الغلاة منهم. ومنها:

ا- أننا نجد في شيوخ ابن أبي حاتم وفي شيوخ أبيه من عنده انحراف عن علي رضي الله تعالى عنه مثل الحافظ إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني الذي روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة وكتب ببعض حديثه إلى أبي محمد من دمشق[2].

ومن شيوخ ابن أبي حاتم أبو زرعة الدمشقي الذي كان رفيق أبي حاتم وكتب عنه[3]. وهذا الرجل كان يعتزُّ بأنه من أهل الشام أهل صفّين، والذين حضر بعضهم الجمل[4]. وقد كان من الأولى -لو كانا من الشيعة- أن لا يتخذا من أمثال هؤلاء شيوخاً.

ب- أنَّ من كلام أبي حاتم في الشيعة ما يدل على أنه ليس منهم وهذا بعض كلامه فيهم:

١- يرى أبو حاتم أنَّ عبد الرزاق الذي يفضل عليا على عثمان -رضي الله عنهما- غال في التشيع؛ إذ يقول في عبد الوهاب بن همام بن نافع اليماني: « كان شيخنا يغلو في التشيع من عبد الرزاق[5].

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح التي طبعت مع التقييد والإيضاح: ص ٣٠٧ ، والباعث الحثيث: ص ١٨٣ ، والتقريب في أصول الحديث للنووي: ص ٤٥ ، وفتح المغيث: ص ١٨٣.

(٢) الجرح والتعديل: ١٤٨/٢، وانظر انحرافه عن علي -رضي الله عنه- في تذكرة الحفاظ: ٥٤٩/٢.

(٣) الجرح والتعديل: ٢٦٧/٥.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٣١٥/١٣.

(٥) الجرح والتعديل: ٧٠/٦-٧١.

٢- يدرك أبو حاتم رؤساء الشيعة فلا يكتب عنهم؛ إذ يقول في عبادة بن زياد الأسدي: « **كوفي من رؤساء الشيعة، أدركته ولم أكتب عنه**[١] ».

٣- يفهم من كلام أبي حاتم أنَّ الغلو في التشيع سبب من أسباب الجرح والحكم على الرَّاوي بأنه ضعيف، إذ يقول عندما يسأله ابنه عبد الرحمن: « **حكيم بن جبير أحب إليك أم ثوير؟** » **يقول:** « **ما فيهما إلا ضعيف، غال في التشيع** »[٢].

جـ- أنَّ رأي أبي حاتم وابنه يختلف عن رأي الشيعة في الخلافة، فالشيعة غلاة ومعتدلين يؤمنون بالمبدأ المشهور: « من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية ». وهم يقصدون بذلك الإمام المعصوم من آل البيت الذي يكون قد اختفى تقية أو ينتظر ظهوره ليملأ الأرض عدلا، كما يرى بعضهم[٣].

أمَّا أبو حاتم فيرى أنَّ من تولى الخلافة فقد ولاَّه الله تعالى ويجب السمع والطاعة له، دون أن يحدد انتماء هذا الخليفة، ويجب أيضاً على المسلمين أن يصلوا ويحجوا ويجاهدوا معه، ويدفعوا إليه صدقات مواشيهم، يقول أبو حاتم: « ونسمع ونطيع لمن ولاَّه الله أمرنا، ونرى الصلاة والحج والجهاد مع الأئمة، ودفع صدقات المواشي إليهم »[٤]. ويروي أبو حاتم وابنه قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى دون تعقيب: « **كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة، ويجتمع الناس عليه فهو خليفة** »[٥].

---

(١) المصدر السابق: ٩٧/٦.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢٦/٢ ، رقم ١٥٥٣.

(٣) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام د/ علي سامي: ٣٧٣/٢.

(٤) العلو للعلي الغفار: ص ١٩٠.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم: ص ٢٩١.

كما أنَّ نظرة أبي حاتم إلى الصحابة من حيث الترضي والترحم عليهم تختلف عن نظرة الشيعة إذ يحدد موقفه منهم فيقول: « **ونترحم على جميع الصحابة، ولا نسب أحداً منهم، ولا نقاتل في الفتنة** »[1].

وينزلهم جميعاً ابنه عبد الرحمن منازلهم الكريمة؛ إذ يقول عنهم: « **فكانوا عدول الأمة، وأئمة الهدى، وحجج الدين، ونقلة الكتاب والسنة ... رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين** »[2]. كما أنه ينفي عنهم تهمة الكذب صراحة فيقول: « **لما أخبر رسول الله ﷺ بكذّابين يكونون في آخر الزمان يكذبون عليه، علم أنَّ الأول وهم أصحابه خارجون من هذه الجملة وزائل عنهم التهمة** »[3]. أيعتقد كل هذا شيعي سواء أ كان معتدلاً أم مغالياً؟

هـ- أنَّ الشيعة يؤولون النصوص ولا يجرونها على ظاهرها[4]، وهذا يخالف ما عليه أبو حاتم فإنه كأهل السنة يجريها على ظاهرها بلا كيف[5].

و- أنَّ أبا حاتم يجيز أحاديث لا يمكن أن يجيزها شيعي مغال أو معتدل؛ من هذه الأحاديث ما ينص على أنَّ أبا بكر أحب الناس إلى رسول الله[6]. ومنها ما يروي عن ابن عمر[7] -رضي الله تعالى عنهما- قوله: « **كنا نعد- أو نقول- ورسول الله ﷺ حي: «أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان»** »[8].

ثم يروي عن حذيفة[9]-رضي الله تعالى عنه- أنَّ النبي ﷺ قال: « **اقتدوا باللذين**

---

(١) العلو للعلي الغفار: ص ١٩٠.

(٢) الجرح والتعديل: ٧/١.

(٣) الجرح والتعديل: ١٤/٢.

(٤) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: ٣٧٣/١.

(٥) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢٠٩/٢-٢١٠، ح رقم: ٢١١٨.

(٦) المصدر السابق: ٣٨٥/٢، رقم: ٢٦٦٦.

(٧) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أسلم قديما وهو صغير وهاجر مع أبيه. توفي سنة ٧٣ وقيل: سنة ٧٤هـ. تهذيب التهذيب: ٣٢٨/٥، وانظر: الإصابة: ٣٤٧/٢.

(٨) علل الحديث: ٣٥١/٢، رقم: ٢٥٧٤. وسيأتي تخريجه في ص ٤٣٧ من هذه الرسالة.

(٩) هو: حذيفة بن اليمان العبسي، حليف بني عبد الأشهل، من كبار الصحابة، وصاحب سر رسول الله ﷺ، شهد أحداً، توفي سنة ٣٦هـ. أسد الغابة: ٢٢١/٢، والإصابة: ٣١٨/١.

من بعدي ». ويعقب عليه بقوله: « وهذا حديث فيه فضيلة للشيخين» [1].

ز- من العجيب حقًّا أن يتهم ابن أبي حاتم بالتشيع وكتاباه « الرد على الجهمية؛ وأصل السنة واعتقاد الدين » من المصادر الهامة في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة؛ وقد اعتمدها أئمة السنة في كتبهم في بيان العقيدة.

ولعلنا بعد هذا نؤمن بأنَّ ابن أبي حاتم يأخذ بمذهب أهل السنة والجماعة في العقيدة، وهو بهذا ابتعد عن مذاهب المخالفين لهذه العقيدة مثل الخوارج، والمعتزلة، والشيعة، لأنها تحيد عن النصوص التي ورد بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأثرت عن سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم[2].

أهم المصادر التي ترجمت لابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى-:

١- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي؛ ت سنة ٣٢٧هـ.

٢- طبقات الفقهاء الشافعية لابن عاصم محمد بن أحمد العبادي؛ ت سنة ٤٥٨هـ. ص ٢٩- ٤٣ .

٣- الأنساب المتفقه في الخط المتماثلة في النقط والضبط لأبي الفضل محمد بن طاهر الشيباني المعروف بابن القيسراني؛ ت سنة ٥٠٧هـ. ص ٤٥ .

٤- الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني؛ ت سنة ٥٦٢هـ ٢٨٦/٤ .

٥- تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الدمشقي المعروف بابن العساكر؛ ت سنة ٥٧١هـ. ١٠/ ل ٨٢ - ٨٤ .

٦- مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي؛ ت سنة ٥٩٧هـ. ص ٥١٣ .

٧- معجم البلدان لياقوت الحموي؛ ت سنة ٦٢٦هـ. ٢/ ٣١١ ، و ٣/ ١٢٠ .

٨- الكامل في التاريخ لابن الأثير؛ ت سنة ٦٣٠هـ. ٨/ ٣٥٨ .

٩- المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود؛ ت سنة ٧٣٢هـ. ٩١/٢.

١٠- سير أعلام النبلاء للذهبي؛ ت سنة ٧٤٨هـ. ٢٦٢/١٣- ٢٦٩ .

---

(١) علل الحديث: ٣٧٩/٢ ، رقم ٢٦٤٨، وسيأتي تخريج الحديث في ص ٤٣٣ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث في إبطال تهمة تشيع ابن أبي حاتم : من ص ١٠٤-١١٥.

١١- تذكرة الحفاظ ٣/٨٢٩-٨٣٢ .

١٢- دول الإسلام ١/٢٠٠ .

١٣- العبر في خبر من غبر ٢/٢١٤ .

١٤- ميزان الاعتدال ٢/٥٨٧-٥٨٨ .

١٥- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي؛ ت سنة ٧٦٤هـ. ٢/٢٨٧ .

١٦- مرآة الجنان لعبد الله بن أسعد اليافعي، ت سنة ٧٦٨هـ. ٢/٢٨٩ .

١٧- طبقات الشافعية للسبكي؛ ت سنة ٧٧١هـ. ٣/٣٢٤-٣٢٨ .

١٨- طبقات الشافعية للأسنوي؛ ت سنة ٧٧٢هـ. ١/٤١٦-٤١٧ .

١٩- البداية والنهاية لابن كثير؛ ت سنة ٧٧٤هـ. ١١/١٩١ .

٢٠- لسان الميزان لابن حجر؛ ت سنة ٨٥٢هـ. ٣/٤٣٢-٤٣٣ .

٢١- النجوم الزاهرة لابن تغردى بردى ت سنة ٨٧٤هـ. ٣/٢٦٥ .

٢٢- طبقات الحفاظ للسيوطي؛ ت سنة ٩١١هـ. ص ٣٤٥-٣٤٦ .

٢٣- طبقات المفسرين ص ٦٢-٣٦ .

٢٤- المنهج الأحمد لأبي اليمن مجيد الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي؛ ت سنة ٩٢٨هـ. ٢/١٧-١٨ .

٢٥- طبقات المفسرين للداودي؛ ت سنة ٩٤٥هـ. ١/٢٧٩-٢٨١ .

٢٦- كشف الظنون لحاجي الخليفة؛ ت سنة ١٠٦٧هـ. ١/٤٣٦ .

٢٧- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي؛ ت سنة ١٠٨٩هـ. ٢/٣٠٨-٣٠٩.

٢٨- إيضاح المكنون لعبد القادر بن عمر البغدادي؛ ت سنة ١٠٩٣هـ. ٩/٢٠٦ .

٢٩- الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني؛ ت سنة ١٣٤٥هـ. ص ٥٤ .

٣٠- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الثعالبي ت ١٣٧٦هـ. ٢/١١٨-١٢٩ .

٣١- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان؛ ٣/٢٢٣ .

٣٢- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة؛ ٥/١٧٠ .

٣٣- تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين؛ ١/٣٢٧ .

٣٤- الأعلام لخير الدين للزركلي؛ ٤/٩٩ .

٣٥- مقدمة كتاب علل الحديث لمحب الدين الخطيب؛ ١/٤-٧ .

٣٦- ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث -رسالة ماجستير من جامعة القاهرة ؛ كلية العلوم- إعداد رفعت فوزي عبد المطلب سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٧٢ م.



الفصل الرابع
منهج ابن أبي حاتم
في بيان المسائل الاعتقادية وأصالته فيها
والأدلة التي اعتمد عليها في بيانها
ومنهجه في تلك الأدلة

وفيه مباحث :

المبحث الأول: منهج ابن أبي حاتم في بيان المسائل الاعتقادية.

المبحث الثاني: أصالته في بيان المسائل الاعتقادية.

المبحث الثالث: الأدلة التي اعتمد عليها في بيان المسائل الاعتقادية ومنهجه في تلك الأدلة.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: احتجاجه بالكتاب العزيز ومنهجه في ذلك.

المطلب الثاني: احتجاجه بالسنة النبوية ومنهجه في ذلك.

المطلب الثالث: احتجاجه بالآثار السلفية ومنهجه في ذلك.

المطلب الرابع: احتجاجه بالإجماع.

المبحث الأول

منهجه في بيان المسائل الاعتقادية

لقد انتهج الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في بيان مسائل الاعتقاد وتوضيح أدلتها، وسوق أحاديثها وآثارها وتثبيت دعائمها، وتقرير المنهج الحق فيها، وتفنيد مزاعم المخالفين لمنهج السلف منهجين عامين:

المنهج الأول :

منهج العرض لعقيدة السلف وتوضيحه وشرحه مدعمة بالأدلة النقلية والعقلية، دون تعرض لشبه المخالفين أو أدلتهم؛ ونادراً ما يخالف ابن أبي حاتم هذا المنهج. وهذا شأن كثير ممن صنّف في السنة والاعتصام وبيان مذهب السلف. حيث كانوا يسوقون أدلة الكتاب والسنة والآثار الدالة على الاعتقاد الصحيح ويشرحونه بدون إيراد لأقوال المخالفين ولا إعطاء لأفكارهم حيزاً في كلامهم ومؤلفاتهم[1].

ولهذا المنهج ميزات:

١- أنه يحي السنة، ويساعد على نشر الكتاب والسنة وأقوال أئمة الدين بعيدة عن كل تأثير أجنبي طارئ على البيئة الإسلامية ، ومجردة من تأويلات العقول، ونزعات الأهواء، ومجادلة الفرق.

٢- أنه يبعد المسلم عن الشكوك والأوهام، ويقطع درب الشيطان إلى نفسه بعد أن يترك في النفس الطمأنينة الصادقة، والارتياح الكامل.

٣- أنه يوصل الحق والاعتقاد الصحيح إلى القلوب بأقرب الطرق وأحسن السبل من الكتاب والسنة وأقوال السلف.

٤- أنه يبعد الشبهات من أن تتطرق إلى الأسماع ثم إلى القلوب، فالوقاية خير من العلاج.

---

(١) انظر: مقدمة محقق شرح أصول الاعتقاد: ٧٤/١ ، ومقدمة الإبانة لابن بطة: ٤٨/١ ، ٥٦ ؛ ومقدمة السنة لعبد الله: ٢٣/١، ومقدمة التوحيد لابن خزيمة: ٥٧/١ .

٥- أنه يميت البدعة فلا تتمكن من الانتشار.

٦- أنه يجنِّب المسلم الهلكة بتركه الخوض في المسائل الاعتقادية مما لا مجال للعقل فيه؛ كما يعصمه من المصطلحات الكلامية الدخيلة على العقيدة الإسلامية.

المنهج الثاني :

منهج الرَّد لآراء الخصوم وتفنيدها، وذلك بذكر الأدلة والآثار التي ترد تلك الآراء وتزيفها. وقد انتهج ابن أبي حاتم هذا المنهج في بعض المواضع، فأورد بعض الأدلة والآثار في كتابه « الرَّد على الجهمية » لقصد الرَّد على بعض أهل الأهواء والبدع.

كما عقد بعض التراجم في كتابه « الجرح والتعديل » -كذلك- للرَّد على أهل الزَّيغ، فساق الأدلة التي ترد على مذهبهم.

و الإمام ابن أبي حاتم وإن كان قد تناول هذا المنهج فإنه لم يتناوله على طريقة : « المتكلمين الذين يعنون بالأدلة العقلية والرَّد على الخصوم بهذه الأدلة »[1]. وإنَّما كان يعتمد على الرِّواية عن السلف في عرض أفكار الخصوم والرَّد عليها، وبيان مذهب أهل السنة. لأنَّ كبار أئمة السلف كانوا يحاربون علم الكلام ويكرهون الخوض والنقاش فيه. و لم يكتفوا بذلك، بل كانوا يكرهون مجرد سماع كلام المبتدع والإصغاء إلى باطله، وذلك لأسباب عدَّة:

١- الخوف من أن يبقى شيء من الشك والريبة في النفوس بعد سماع الشبهة فلا يؤمَن من التأثر بها. وفي هذا صيانة لقلوب المسلمين، وحماية لعقولهم وأفكارهم، زيادة على كون ذلك فيه إهانة للمبتدعة.

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ص ٤٢٣.

قال ابن أبي حاتم أنا الربيع بن سليمان المرادي[1]؛ قال: « **رأيت الشافعي، وهو نازل من الدرجة، وقوم في المجلس يتكلمون بشيء من الكلام؛ فصاح فقال: إمَّا أن تجاورونا بخير؛ وإمَّا أن تقوموا عنَّا** »[2].

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: « **سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزَّيغ والبدع ويغلِّظان بذلك أشد التغليظ، وينكران وضع الكتب بالرَّأي بغير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام وعن النظر في كتب المتكلمين ويقولان لا يفلح صاحب كلام أبداً** »[3].

٢- إنهم يريدون محاصرة آراء المبتدعة وعدم انتشاره بين الناس، وخير وسيلة لإماتة الفكرة الإعراض عنها.

٣- إنَّ الخوض في الكلام يوقع في الحيرة.

لذلك كان أئمة السلف رضوان الله تعالى عليهم يحذِّرون من الخوض فيه.

وقد روى ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عن الإمام الشافعي وغيره من أئمة السلف رحمهم الله تعالى آثاراً تدل على ذلك:

فروى عن المزني[4] ـ رحمه الله تعالى ـ قوله: « **كان مذهب الشافعي: كراهية الخوض في الكلام** »[5]. وفي رواية يقول: « **كان الشافعي ينهانا عن الخوض في الكلام**»[6].

وفي رواية عن غيره : « **كان الشافعي ينهى النهي الشديد عن الكلام في**

---

(١) الربيع بن سليمان المرادي: الإمام المحدث الفقيه الكبير ، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، توفي سنة ٢٧٠هـ سير أعلام النبلاء: ٥٦١/١٢.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٤.

(٣) تقدم في ٤١ من هذه الرسالة.

(٤) هو: إسماعيل بن يحي المزني، صاحب الشافعي، كان زاهدا عالماً قوي الحجة، وكان إمام المذهب بعد موت الشافعي. وتوفي عام ٢٦٤ هـ. طبقات الشافعية الكبرى: ٩٣/٢.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٨.

(٦) المصدر السابق: ص ١٨٩.

الأهواء »[1]. وروى عن الشافعي أيضاً أنه قال: « **لأن يبتلى العبد بكل ما نهى ا لله -سوى الشرك- خير له من الكلام؛ ولقد اطَّلعت من أصحاب الكلام على شيء، ما ظننت أنَّ مسلماً يقول ذلك** »[2]. وقال ابن أبي حاتم: « **كان أبي وأبو زرعة يقولان: من طلب الدِّين بالكلام ضل** »[3].

يظهر لنا من خلال هذه الرِّوايات التي ساقها ابن أبي حاتم عن هؤلاء الأئمة أنَّ مناقشة أهل الكلام والبدع ببيان جميع الأوجه والمفاسد التي في منهجهم والخوض في ذلك، قد يوقع فيما يعجز العقل البشري عن معرفته بنفسه استقلالاً، لاسيَّما في الأمور الغيبية المتعلقة با لله وأسمائه وصفاته. وسيأتي بيان ما أورده الإمام ابن أبي حاتم في النَّهي عن الجدال والمراء في موضعه -إن شاء ا لله تعالى-.

وهذان المنهجان للإمام ابن أبي حاتم هما الخطان العريضان اللَّذان سار عليهما في تقرير مسائل الاعتقاد وتوضيحها وبيان أدلتها؛ والرَّد على مخالفيها.

و قدتبيَّن بعد البحث والاطلاع أنَّ هذان المنهجان ينتظمان في مسالك تسعة، سلكها الإمام ابن أبي حاتم في توضيح المسائل العقدية؛ وهذه المسالك التسعة هي:

١- تخصيص مؤلفات في مسائل معيَّنة من مسائل الاعتقاد.

٢- تخصيص عناوين بارزة لمسائل الاعتقاد في كتبه العامة.

٣- التبويب.

٤- انتقاؤه للأحاديث والآثار المناسبة وسوقها تحت تراجم معيَّنة تبيِّن المراد.

٥- التعليق والتعقيب.

٦- سوقه الآثار بالأسانيد المتصلة.

٧- أسئلته لشيوخه وتدوين أجوبتهم.

٨- رسائله وفتاويه.

٩- عنايته في باب الجرح والتعديل باعتقاد الراوي سلبا وإيجاباً.

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٥.

(٢) المصدر السابق: ص ١٨٢.

(٣) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي: ص ٧٥.

ولبيان وتوضيح هذه المسالك التسعة لابن أبي حاتم في تقرير مسائل الاعتقاد، أقول وبا لله التوفيق:

المسلك الأول :

إنَّ مما سلكه الإمام ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- في توضيح وتقرير المسائل الاعتقادية وبيانها وشرحها للأمة، تأليف كتب خاصة تبحث في مسائل معيَّنة يناقش فيها تلك المسائل بإسهاب، ويأتي بالأدلة التفصيلية لها مما ورد في السنة وأقوال أئمة السلف، وذلك بجمع جميع أو أغلب النصوص الواردة فيها، ووضعها تحت عناوين وأبواب تشرح معاني تلك الأحاديث والآثار، وتبيِّن المقصود منها. وفي ذلك معالجة لتلك القضية من جميع جوانبها، وإشباع وتحقيق لها؛ حيث تجتمع الأدلة وتتضح الرؤية، ويعرف الصواب في تلك المسألة، ويرد على أهل الباطل باطلهم.

والإمام ابن أبي حاتم صنع هذا في مسائل عدَّة رآها تستحق العناية الفائقة، والجهد الخاص، والبحث المشبع من جميع الجوانب. كمسألة: « خلق القرآن » التي دار حولها كثير من الجدل، وامتحن بسببها كثير من السلف في بداية القرن الثالث الهجري، ومسألة « العلو » التي هي من أخطر المسائل الاعتقادية التي تفرَّق المسلمون حولها منذ أن وجدت الجهمية والمعتزلة إلى يومنا هذا.

فيرى الإمام ابن أبي حاتم الحاجة الماسَّة إلى تخصيصها بالتأليف والتصنيف. ليكون ذلك جامعاً لأشتات المسألة وما يتفرع عنها. ولاشك أنَّ في تخصيص مثل هذه المسائل الاعتقادية المهمة بمؤلف خاص تقريراً وتوضيحاً لتلك المسائل على أحسن وجه وبتوسع.

وهذا المسلك من أهم المسالك التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم في تقرير المسائل الاعتقادية. وقد أكثر رحمه ا لله تعالى من التصنيف في الموضوعات العقدية؛ فقد تحصل لنا من مؤلفاته الخاصة في العقيدة ما يلي:

١- كتاب الرد على الجهمية.

٢- أصل السنة واعتقاد الدين.

١- كتاب الرد على الجهمية:

هذا الكتاب من كتب الإمام ابن أبي حاتم التي فقدت، مع أنه كان موجوداً عند علماء القرن الثامن مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ الذهبي رحمهما ا لله تعالى اللذين اقتبسا من رواياته وخاصة الذهبي، فقد أكثر من ذلك في كتابه « العلو للعلي الغفّار »، ووصفه بأنه « مصنف ضخم يدل على إمامته »(١). وإذا كان من غير الممكن أن نعرّف تعريفاً كاملاً بهذا الكتاب -فإنَّ ما أورده الإمام الذهبي في كتابه « العلو »، وكذلك ما أورده غيره ممن يعنى بنقل مرويات السلف في كتبهم- يتيح لنا معرفة بعض ما عالجه الإمام ابن أبي حاتم في هذا الكتاب.

فالذي وصلنا عن طريق الذهبي وغيره -رحمهم ا لله تعالى- من الروايات في هذا الكتاب يدل على أنه يعنى بإيراد الأحاديث وأقوال العلماء التي ترد على الجهمية -التي نفت صفات ا لله تعالى، وزعمت بأنَّ القرآن مخلوق- وتنكر أقوالها، وتثبت ما يخالفها.

ومن هنا تظهر لنا أهمية هذا الكتاب لأنَّ المسائل التي عالجها فيه كثر حولها الجدل بين أهل السنة وبين الجهمية والمعتزلة(٢) وغيرهما من الفرق الضالة. فهي مسائل تحتاج إلى تجلية، فمن هنا خصها ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى بمؤلف خاص جمع فيه أغلب ما ورد في هذه المسائل من الأحاديث والآثار كما يدل على ذلك النقولات عنه.

ويترجح أنَّ الأحاديث والآثار التي جمعها ابن أبي حاتم في هذا الكتاب وضع لها عناوين شارحة لمعاني تلك الأحاديث والآثار مرتبة على الأبواب، بدليل قول الحافظ ابن حجر رحمه ا لله تعالى في معرض كلامه على اللفظية النافية: « وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عددا كثيراً من الأئمة، وأفرد لذلك باباً في كتابه الرَّد على الجهمية »(٣). ومما يؤيد أنَّ الإمام ابن أبي حاتم لم يشذ عن هذا المنهج هو ما اشتهر عنه في باقي مصنّفاته الموجودة؛ فهي سنة متبَّعة له يستبعد مخالفته لها في كتبه المفقودة. كما أنَّ تلك السنة هي عادة المصنِّفين من علماء الآثار في ذلك العصر.

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٨٣٠/٣.

(٢) سيأتي التعريف بهم في ص ١٢٧ من هذه الرسالة.

(٣) فتح الباري لابن حجر: ٥٠١/١٣.

فعلى هذا، فمنهج ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في هذا الكتاب لا يختلف عن منهجه وأسلوبه في باقي كتبه فهو يسلك منهجين في تقرير الاعتقاد الصحيح:

١- منهج العرض والشرح لما هو الصواب في المسألة، فيضع أبواباً وعناوين تشرح الاعتقاد الصحيح، ويسوق بالإسناد الأحاديث والآثار التي تدل لما يطابق العنوان.

٢- منهج الرد والمناقشة وإبراز القوادح والطعونات فيما ذهب إليه المخالفون لمذهب أهل السنة والجماعة.

٢- أصل السنة واعتقاد الدِّين:

وهو يتضمن أسئلة وجهها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى إلى أبيه وأبي زرعة - رحمهما الله تعالى- مع إجاباتها، وقد شملت هذه الإجابات على الأسئلة معظم مسائل العقيدة. وقد -سبق- نقل ما في هذا الكتاب في مبحث عقيدة الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

وأمَّا منهجه في هذا الكتاب، فهو توجيه الأسئلة إلى كبار شيوخه وتدوين أجوبتهم.

المسلك الثاني:

وممَّا سلكه الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في تقرير مسائل الاعتقاد أيضا: هو عقد عناوين بارزة وتراجم كبيرة لمسائل الاعتقاد في كتبه العامة التي تشتمل على موضوعات شتى؛ فيعطي لموضوع العقيدة حيِّزاً ويجعل لها عناوين كبيرة تبحث غالباً في مسائل شتى من مسائل الاعتقاد. ولنضرب على ذلك مثلاً بما في كتبه الموجودة:

كتاب آداب الشافعي ومناقبه:

خص الإمام ابن أبي حاتم هذا الكتاب بفضائل الإمام الشافعي-رحمه الله تعالى- لأنه كان من الفقهاء الذين كانت لهم مواقف هي نفس المواقف التي وقفها أصحاب الحديث دفاعاً عن السنة، وخلافا لمن يحيد عنها، وانبرى للرد على أهل الرأي[1]، وكره الاشتغال بالكلام[2]. وردَّ على مخالفي أهل السنة في المعتقد مثل المرجئة، وذهب في القرآن وفي الإيمان إلى ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة[3][4].

وقد قسم ابن أبي حاتم هذا الكتاب إلى أبواب، وروى في تلك الأبواب أقوال الإمام الشافعي وأقوال غيره من أئمة السلف -رحمة الله على الجميع-. وقد كان من جملة الأبواب التي عقدها في هذا الكتاب، باب: مذهب الشافعي في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء . وهو من أهم الأبواب التي عقدها لبيان مسائل الاعتقاد إذ اشتمل على التحذير منهم، وعدم الخوض في شيء من الكلام. وأورد فيه نصوصا في غاية الأهمية من أقوال الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى -.

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه : ص ١١١-١١٣ ، ١٧١-١٧٢.

(٢) المصدر السابق: ص ١٨٢-١٨٩٦.

(٣) المصدر السابق: ١٩١-١٩٢.

(٤) انظر: ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ص ١٤٧.

ثم عقد باباً في الإيمان، وأورد فيه آثاراً في تعريف الإيمان، ودخول الأعمال في مسماه، وأنه يزيد وينقص؛ والرد على المرجئة، ومناقشة بعضهم في ماهية الإيمان، وبيان ضعف قولهم.

ثم عقد باباً في الخلافة وأورد فيه آثاراً في تسلسل الخلفاء الراشدين -رضي ا لله عنهم- في تولي الخلافة لبيان عقيدة الإمام الشافعي التي هي عقيدة أهل السنة والجماعة في تلك المسألة من جانب، وللدلالة على أنَّ هذا هو ميزان التفضيل بينهم من جانب آخر. وقد جاء في الرِّوايات التي وردت في هذا الباب جعل عمر بن عبد العزيز خامسهم رضي ا لله تعالى عن الجميع.

ثم عقد باباً في القرآن، وأورد فيه آثاراً في بيان أنَّ القرآن كلام ا لله تعالى غير مخلوق، وأورد فيه -كذلك- آثاراً في مناظرة الإمام الشافعي رحمه ا لله تعالى لحفص الفرد في زعمه كون القرآن محدثاً، وتكفيره إيَّاه.

ثمَّ عقد باباً في أصول العلم، وأورد فيه آثاراً في بيان أنَّ أصول العلم عند الإمام الشافعي رحمه ا لله تعالى الكتاب والسنة، ثمَّ القياس عليهما؛ وأنه لا يقال للنصوص لم ولا كيف؟

وقبل هذه الأبواب كلِّها، عقد رحمه ا لله تعالى باباً في خضوع الشافعي؛ وساق فيه آثاراً في بيان موقف الإمام الشافعي -رحمه ا لله تعالى- من السنة، وأنه أعلن أنَّ الحديث الصحيح مقدَّم على كل رأي.

فالحاصل أنَّ الإمام ابن أبي حاتم قد ركز في كتابه « آداب الشافعي ومناقبه » على المسائل الاعتقادية، فخصص بعض الأبواب لبيان العقيدة وأورد فيها جملة من أقوال الإمام الشافعي وأقوال غيره من أئمة السلف -رحمة ا لله تعالى على الجميع-.

كتاب الجرح والتعديل :

قسَّم الإمام ابن أبي حاتم - رحمه ا لله تعالى- هذا الكتاب إلى أبواب عدَّة؛ وكان نصيب العقيدة منها:

١- باب في تثبيت السنن.

٢- باب نفي تهمة الكذب عن الصحابة في الرِّواية عن رسول الله ﷺ .

٣- باب في الأخبار وأنها من الدِّين والتحرز والتوقي فيها.

٤- باب بيان صفة من يحتمل عنه الرِّواية في الأحكام والسنن.

ففي هذه الأبواب كلِّها أورد عدداً من الآثار تعالج جانباً من جوانب العقيدة.

وقد بدأ هذه الأبواب ببيان مشروعية الرِّواية وأنَّ السنن تثبت بها؛ فقد رأى أنَّ هناك قوماً وصفهم بأنهم: « من أهل الزَّيغ والبدع » رأوا أنَّ كل ما يرويه الرُّواة من الأخبار والأحاديث عن رسول الله لا يصح، لأنَّ الطريق الوحيد لصحة هذه الأخبار إنما هو إجماع الأمة عليها لا نقل الرُّواة لها، فإذا نقل الخبر راو أو اثنان أو ثلاثة فإنَّ هذا النقل لا يصح ولا يثبت به شيء في الاعتقاد، ولا في غيره[1].

وقد أورد -رحمه الله تعالى- جملة من النصوص في الرَّد على هؤلاء في ذلك.

واشتمل باب نفي تهمة الكذب عن الصحابة في الرِّواية عن رسول الله ﷺ على الثناء عليهم ومحبتهم، ونفي الكذب عنهم وتثبيت عدالتهم. وقد ساق عدداً من النصوص في بيان ذلك.

ثمَّ يليه باب في الأخبار أنها من الدِّين والتحرز والتوقي فيها وقد اشتمل على جملة من الآثار المهمة في بيان قيمة الإسناد ووجوب التحرز والتوقي في أخذ الأخبار وسماعها.

ثم يليه باب بيان صفة من يحتمل عنه الرِّواية والسنن؛ وقد احتوى على بيان صفة الرُّواة من حيث التوثيق والتصديق، والعدالة والعقل، والمعرفة والبراءة من التدليس واتِّصال السند وقد ساق عدَّة روايات في بيان ذلك.

كتاب علل الحديث :

رتَّب الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هذا الكتاب على أبواب الفقه: العبادات،

---

(١) الجرح والتعديل: ٢/١٣-١٤.

ثمَّ المعاملات وهكذا.

ويشتمل الكتاب على أبواب أخرى غير الأبواب الفقهية، ففيه أبواب عن تفسير القرآن الكريم، وعن العقيدة، وعن الزهد، وعن الطب وغيرها.

ويبدو أنَّ معنى وجود علة في الحديث عند ابن أبي حاتم في هذا الكتاب، هو أن يكون فيه شيء يثير الشك أو الإبهام ويحتاج إلى توضيح وبيان. إذ هو أودع فيه كل ما استفاده من إجابات أبيه وأبي زرعة للأسئلة التي وجهها إليهما مما يتعلق بالحديث سواء أكان ذلك من ناحية القدح في الحديث من حيث الإسناد، أم من ناحية أخرى مثل تفسير بعض الأحاديث التي تتعلق بالعقيدة أو غير ذلك من الأحاديث التي فيها نوع من أنواع الغموض؛ فابن أبي حاتم يسأل أباه مثلاً عن تفسير حديث النبي ﷺ: « الرَّحم شجنة من الرحمن، وأنها آخذة بحقو الرحمن.. »[1] الحديث.

ويجيبه أبوه عن موقف أهل السنة من تفسير هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي تشبهه في المعنى مثل أحاديث الصفات، بأنها تمر على ما جاءت بلا كيف، ولا يتعرض لها بتأويل أو تحريف[2].

ومن الأبواب التي عقدها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى وخصها لذكر مسائل الاعتقاد في هذا الكتاب:

باب علل أخبار في العرض والحساب.

باب علل أخبار في الفضائل.

باب علل أخبار في الأمراء والفتن.

باب علل أخبار في القدر.

باب علل أخبار في صفة الجنة والنار.

فباب العرض والحساب يحتوي على جملة من الأحاديث ما بين الصحيح والضعيف

---

(١) سيأتي تخريجه في ص ٢٨٢ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢/٢٠٩-٢١٠ ، وابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ص ٢٦٢.

في ذكر أحوال القيامة، وأهوال الموقف.

ويليه باب الفضائل، ويشتمل على عدد كبير من الأحاديث في ذكر فضائل الخلفاء الراشدين وبعض الصحابة الكرام رضي ا لله تعالى عن الجميع، وتنزيههم وتثبيت عدالتهم، وتحريم سبِّهم وانتقاصهم.

ثمَّ يليه باب الأمراء والفتن، ويشتمل على جملة وافرة من الأحاديث في بيان إمامة قريش، وعلى وجوب طاعة ولاة الأمور وعدم الخروج عليهم، وعلى موضوعات الفتن والتحذير منها.

ثم بعد ذلك يأتي باب القدر، وقد اشتمل على عدَّة أحاديث في بيان بعض مسائل القدر والتحذير من التكذيب به، ووجوب الإيمان به.

ثم عقد باباً في صفة الجنة والنار، واحتوى على حديث في بيان صفة الجنة وتسمية بعض قصورها، وعلى بيان صفة النار وتسمية بعض القصور فيها.

المسلك الثالث:

إنَّ مما قرَّر به الإمام ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى مسائل الاعتقاد في كتبه العامة أو الخاصة التبويب لها؛ وذلك بجعل رأيه هو عنوان الباب ثم سوق الرِّوايات والآثار التي تناسب العنوان وتؤيِّده في تلك المسألة.

وإذا كان من غير الممكن التعرف على وجه التفصيل على تلك الأبواب التي عقدها أصالة في بيان عقيدة السلف والرَّد على مخالفيها في كتابه الذي ألفه لهذا الغرض: «كتاب الرَّد على الجهمية »، لكونه في عداد المفقودات. فإنَّ ما ذكره الحافظ ابن حجر-رحمه ا لله تعالى- في الفتح[1] يؤكد ما نحن بصدده من أنَّ ابن أبي حاتم يبوب للمسائل العقدية. وهو قوله - المتقدم -: « وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عددا كثيرا من الأئمة، وأفرد لذلك باباً في كتابه الرَّد على الجهمية ». كما نستطيع أيضاً أن نحكم بصنيعه في كتبه الموجودة المتداولة على كتبه المفقودة بأنه يسوق الأحاديث والآثار تحت الأبواب والعناوين التي يعقدها. ولا شك

(١) فتح الباري: ٥٠١/١٣.

أنَّ هذه الأبواب لها مقاصد متعددة:

فهي من ناحية تعبِّر عن مذهبه وعقيدته؛ ومن ناحية أخرى تتضمن وتشرح معاني الأحاديث والآثار التي يسوقها تحت الترجمة. كما تعبِّر أيضاً عن فقهه وفهمه لمعاني تلك النصوص التي يوردها، واستنباطاته التي أدى إليها اجتهاده في فهم تلك النصوص، وكذلك تيسر على طالب العلم فهم الباب ومحتواه، وتيسر له الرجوع إليه بسرعة عند الحاجة، فهي من هذه الناحية منظمة ومرتبة للأحاديث والآثار.

وقد قيل في البخاري -رحمه الله تعالى-: « فقه البخاري في تراجمه »[1].

وقد ذكر الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- الباب الذي عقده البخاري في آخر الجامع الصحيح لمسألة العلو فذكر أنه: « بوَّب على أكثر ما تنكره الجهمية من العلو، والكلام، واليدين، والعينين، محتجاً بالآيات والأحاديث »؛ ثمَّ ذكر بعض تلك الأبواب، وعقَّب عليه بقوله: « ونحو ذلك مما إذا تعلقه اللبيب عرف من تبويبه أنَّ الجهمية ترد ذلك وتحرِّف الكلام عن مواضعه »[2].

وقد اشترك ابن أبي حاتم مع البخاري رحمهما الله تعالى في مثل هذا التبويب لهذا المقصد الذي يقتضي بيان المعتقد الصحيح والرد على مخالفيه. إلا أنَّ ابن أبي حاتم يختار العبارة الواضحة الدالة على المراد بصورة واضحة، ومن هنا اختلفت تراجمه مع تراجم البخاري مع أنه تأثر به في الكتابة والتأليف[3].

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري: ١٣/١.

(٢) العلو للعلي الغفار: ص ١٨٧.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل: ص ي.

والأبواب الـتي يعقدهـا الإمـام ابن أبي حـاتم في مسـائل الاعتقـاد تكـون في الأغلـب لـلرد على الفـرق المنحرفـة الضالـة، وأحياناً يصـرِّح باسمهـا، ثـم يـورد الرِّوايـات الدالـة على بطـلان مذاهـب تلـك الفـرق وزيفهـا، مما يـدل علـى أنـه يتقصـد أساسـاً الـرَّد علـى مـن خـالف منهـج أهـل السـنة والجماعـة بمـا ثبـت عنـده مـن الأحـاديث النَّبويـة والآثـار السلفية.

وهذا الرَّد إمَّا أن يكون تصريحاً: وهو التراجم التي يكون فيها الرَّد مباشراً صريحاً، وهو ما صرَّح فيه باسم الرَّد أو اسم الطائفة المردود عليها، مثال ذلك:

١- تسـمية كتابـه: « الـرد علـى الجهميـة »، والرِّوايـات الـواردة فيـه علـى ضـوء ما وصلنا عن طريق الكتب التي تعنـى بنقـل مرويـات السـلف في العقيـدة تـدل علـى مـا نحـن بصدده.

٢- قوله: مذهب الشافعي في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء.

وإمَّا أن يكون تلويحاً: وهو التراجم التي يكون فيها الرَّد غير مباشر، وهو التلويح بـالرَّد على الطوائف المنحرفة بدون إتيان باسم الطائفة المردود عليها، ولا تصريح بالرَّد عليها، ولكن بالإتيان بحجج تتضمن بيان مذهب الحق وترد في الوقت نفسـه علـى الطوائـف الضالـة. ومـن أمثلة ذلك:

١- قولـه: بـاب في تثبيـت السـنن؛ ففـي هـذا بيـان بمشـروعية الروايـة، وفيـه رد في الوقت نفسه على طوائف البدع التي تنكر حجيَّة الأخبار وتحاول التخلـص مـن الاسـتدلال بها.

٢- قوله: مذهب الشافعي في الإيمان؛ وقـد أورد تحـت هـذا البـاب آثـاراً عـن الإمـام الشافعي رحمه الله تعالى فيها رد على أهل الإرجـاء فيمـا خـالفوا فيـه مذهـب الحـق في ماهيـة الإيمان، وزيادته ونقصانه، ودخول الأعمال في مسماه.

ومثـل هـذا البـاب أبـواب أخـرى في كتبـه مثـل: « بـاب نفـي تهمـة الكـذب عـن

الصحابة..)) و ((باب قول الشافعي في الخلافة))، وغير ذلك من الأبواب.

ويلاحظ أنَّ أساليب ابن أبي حاتم في هذا النّوع رفيعة في ردِّ مذاهب الفرق الضالة، فليس فيها شيء من التجريح أو التنفير، بل فيها اللّين، واللطف، والجدل بالتي هي أحسن.

ولا شك أنَّ هذا هو منهج الاعتدال، والإنصاف، والوسطية؛ فلا محاباة ولا مجاملة، ولا تنازل عن المبادئ ولا عن الرَّد على أهل البدع والأهواء، كما أنه لا شطط ولا غلو، ولا قسوة، ولا غلظة، ولا مجاوزة للحد، ولا اعتداء في الرَّد. وهذا من الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن. وقد ذكر عدد من العلماء منهم شيخ الإسلام ابن تيمية والشاطبي رحمهما الله تعالى ما يدل على أنَّ أسلوب الرِّفق في الرَّد على أهل البدع هو الأنفع[1]. وهو الأسلوب الذي دلت عليه الأدلة الشرعية في الجدال بالحسنى، وهو أفيد من الأسلوب الحاد، وإن كان كلا الأسلوبين مفيداً.

المسلك الرابع:

من المسالك التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في تقرير الاعتقاد، انتقاؤه ما يناسب المقام من الأحاديث والآثار وتوزيعها حسب ملاءمتها لمواضع الترجمة التي يوردها فيها. بالإضافة إلى استقصاء ما وصل إليه من روايات، لأنها قد وصلت إليه عن طريق الرِّواية، وقد اعترتها من الآفات ما يعتري الرِّواية من ضعف بعض الرُّواة وانحطاط بعضهم إلى درجة الكذب أحياناً. ولهذا كان على ابن أبي حاتم، وهو المحدث الناقد، أن يجمع جمع ناقد بصير، وعالم خبير، وأن يبتعد عن روايات الكذب، ويتجنب الرِّوايات الضعيفة ما أمكنه، وأن يأتي بأصح الأسانيد والأخبار فيما يرويه من الأمور الاعتقادية أو غيرها. وكيف لا وهو من أئمة الجرح والتعديل؟ وكتابه في ذلك خير شاهد على تمكنه من هذا الفن، ورفعة شأنه فيه؟ وقد عقد فيه باباً بعنوان: باب في اختيار الأسانيد. وروى فيه روايات تفيد أنَّ الواجب على المحدث ألاَّ يلتفت إلى قرب الإسناد أو بعده، فربَّ حديث بعيد الإسناد صحيح، خير من حديث قريب الإسناد سقيم، وإنما

(١) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ٥/٢٥٣-٢٥٤، والاعتصام للشاطبي: ٢/٢٢٩-٢٣٠.

يتخيَّر الأسانيد التي فيها رواة ثقات فقهاء بالحديث، صدوقون في رواياتهم[1].

ولا شك أنَّ اختيار الأحاديث والآثار التي تناسب ترجمة معيَّنة أو عنواناً معيَّناً، وتتلاءم مع ما يجواره من الأسانيد والطرق التي فيها فوائد ليس بأمر هيِّن، بل هو مجهود كبير يحتاج إلى فهم ثاقب، وإعمال فكر، وبذل جهد ولا يستطيعه كل أحد.

وقد ذكر ابن أبي حاتم في سبب تأليفه لكتابه (التفسير): أنَّ جماعة من إخوانه سألوه إخراج تفسير للقرآن مختصر، بأصح الأسانيد، وأن يحذف « الطرق والشواهد، والحروف والروايات وتنزيل السور »؛ وأن يقصد إخراج التفسير مجرداً دون غيره، بحيث لا يترك حرفاً من القرآن يوجد له تفسير إلاَّ أخرج ذلك.

ويذكر ابن أبي حاتم: أنه أجابهم إلى هذا الملتمس، ثم بيَّن رحمه الله تعالى منهجه فقال: « **فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسنادا، وأشبعها متناً، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله ﷺ لم أذكر أحداً من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة،فإن كانوا متفقين ذكرت أعلاهم درجة بأصح الإسناد، وسميت موافقيهم بحذف الأسانيد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم، وذكرت لكل واحد منهم إسناداً وسميت موافقيهم بحذف الأسانيد. فإن لم أجد عن الصحابة، ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة، وكذلك أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم...**»[2].

وهذه الشروط -كما ترى- لا يشترطها إلا الماهر والمتمكن من تمييز الآثار؛ صحيحها من سقيمها، قويها من ضعيفها، وفصيح الأقوال من ركيكها. وقد قام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بانتقاء الأحاديث في تفسيره على خير وجه. ولا شك أنه إذا كان اتَّبع مثل هذا في التفسير، ففي مؤلفاته في العقيدة من باب الأولى والأحرى. فيكون -رحمه الله تعالى- بعد أن وضع الأبواب والعناوين في تلك الكتب انتقى الأحاديث والآثار فوضعها تتضمن وتشرح ما رمز له بالترجمة التي عقدها. ويتجلى انتقاء ابن أبي حاتم لتلك الأحاديث والآثار في أمور:

---

(١) انظر : الجرح والتعديل: ٢/٢٤- ٢٧.

(٢) مقدمة تفسير ابن أبي حاتم .

١- انتقاء أصح إسناد إلاّ في أشياء لم يجد غيره فيها فيضع فيها ما يصلح، وقد تقدم أنه قال في منهجه في التفسير بأنه يتحرى إخراج تفسيره بأصح الأخبار إسنادا [١]. قال الإمام النووي[٢] رحمه الله: « لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً »[٣].

وبهذا يظهر أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يقصد بهذه العبارة الأصحية النِّسبية. أي: أنَّ ما يورده هو أصح شيء في الباب ولو كان ضعيفاً في نفسه ولكنه يرتفع عن كونه موضوعاً أو باطلاً[٤]. فهو يخرج أصح شيء وحده فإن وجد أثراً صحيحاً أخرجه، وإن وجد أثراً حسناً أو ضعيفاً فكذلك، باعتبار أنه أصح شيء وحده.

٢- انتقاء أشبع متن فيه فوائد من زيادات أو شرح غامض أو غير ذلك.

قال ابن أبي حاتم:« **فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسنادا، وأشبعها متناً**».

فالإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- يختار من الطرق ما يشتمل على زيادات في المتن والمعنى، ويستنبط منه ما لا يوجد في غيره من الطرق.

٣- التناسب والتوازن بين الأحاديث والآثار، فهو -رحمه الله تعالى- لا يجمع كل الرِّوايات المأثورة، وإنما يوازن بينها، ويقدم أصحها.

فمن هنا يتبيَّن لنا أنَّ الأحاديث والآثار التي يسوقها الإمام ابن أبي حاتم تحت التراجم والعناوين منتقاة مختارة. ولا شك أنَّ هذا من الجهود البارزة له رحمه الله تعالى.

المسلك الخامس :

من المناهج التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في توضيح وتقرير العقيدة خصوصاً والسنة عموماً أنه بعد أن يسوق الأحاديث والآثار يعلق بما يزيد معنى

---

(١) تقدم في ص ٦٨ من هذه الرسالة.

(٢) هو: أبو زكريا يحي بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي، كان إماماً بارعاً حافظاً متقناً، كان شديد الورع والزهد ، توفي سنة ٦٧٦هـ. طبقات الشافعية : ٥/ ١٦٥- ١٦٨، طبقات الحفاظ للسيوطي: ص ٥١٣ ، وشذرات الذهب: ٣٤٥/٥.

(٣) تدريب الراوي للسيوطي: ٨٨/٢.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٤٣/١٧.

الحديث أو الأثر وضوحاً. وقد يبيِّن وجه دلالته في الرَّد على الخصم فيما يدَّعيه من المذهب الباطل. ولم يكثر الإمام ابن أبي حاتم من هذه التعليقات، فهي قليلة جداً بالنِّسبة إلى الأحاديث والآثار التي لم يعلق عليها. وهي وإن كانت -كذلك- إلاَّ أنها تمثل جانباً مهماً من جهوده؛ حيث إنها في غاية من الدقة في الاستنباط، والاستنتاج.

كما أنَّ تعليقه -أيضاً- على الأحاديث والآثار الواردة في الاعتقاد يدل على اهتمامه به، واعتنائه بإبراز مسائله حتى تفهم وتنشر على ضوء ما ورد في النصوص من فهم السلف الصالح لها - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين -.

وتعقيبات الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- على المسائل الاعتقادية تتنوع إلى نوعين:

١- تعقيبه بكلام من عند نفسه.

٢- تعقيبه بنقل كلام غيره من أئمة السلف.

فمن أمثلة النوع الأول:

ا- تعقيبه على قول الإمام حماد بن زيد[1] رحمه الله: « **إنَّما يدورون على أن يقولوا ليس في السماء إله** »؛ بقوله: « **يعني الجهمية** »[2].

ب- تعقيبه على قول الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: « **بذل كلامنا؛ صون كلام غيرنا** »، بقوله: « **يعني: بذله كلامه في الحلال والحرام والرَّد على من خالف السنة، صون لكلام أشكاله، إذ كفاهم هذه المؤنة** »[3].

---

(١) هو: حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت، فقيه. توفي سنة ١٧٩ هـ. تقريب التهذيب: ٢٦٨، وتهذيب التهذيب: ٣/٩-١١.

(٢) الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٤٣.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٩٧.

ومن أمثلة النوع الثاني:

ا- تعقيبه على الأثر الذي رواه عن الإمام أحمد بن سنان الواسطي[1] -رحمه الله تعالى- في قول ابن أبي دؤاد[2]: « **ثلاثة من الأنبياء مشبِّهة: عيسى بن مريم عليه السلام حيث يقول: ﴿ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ﴾**[3]. **وموسى عليه السلام حيث يقول: ﴿ ربِّ أرني أنظر إليك ﴾**[4]. **ومحمد ﷺ حيث قال: « إنّكم ترون ربّكم »**[5]. قال[6]: « **هذا كفر صراح أو فالتشبيه بهذا الاعتبار حق. فتعالى الله عمّا يقول الجاحدون علواً كبيراً** »[7].

ب- تعقيبه على قول الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-: « **دلّ على أنّ القرآن غير مخلوق حديث عبادة**[8]: « **أول ما خلق الله القلم فقال اكتب** »[9] الحديث. قال: **وإنّما نطق القلم بكلامه لقوله: ﴿ إنّما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾**[10]. قال: **فكلام الله سابق على أول خلقه فهو غير مخلوق** »[11]. بإخراج أثر البويطي[12]

---

(١) هو: أحمد بن سنان بن حبان أبو جعفر القطان، الحافظ الحجة الواسطي، قال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال ابن أبي حاتم: كان إمام أهل زمانه، توفي سنة ٢٥٦هـ تذكرة الحفاظ: ٥٢١/١، سير أعلام النبلاء: ٢٤٤/١٢، تهذيب التهذيب: ٣٤/١.

(٢) هو: أحمد بن أبي دؤاد فرج بن جرير الأيادي القاضي، كان فصيحاً مفوهاً شاعراً، وبسببه وفتياه امتحن الإمام أحمد وأهل السنة بالضرب والسجن على عدم قولهم بخلق القرآن. توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٦٣/١-٧٥، ميزان الاعتدال: ٩٧/١، والبداية والنهاية: ٣١٩/١٠-٣٢٢.

(٣) سورة المائدة: آية ١١٦.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٤٣.

(٥) جزء من حديث رواه البخاري بلفظ: (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته..)) الحديث في كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾. صحيح البخاري مع الفتح: ٤٢٩/١٣-٤٣٠، ح رقم ٧٤٣٤، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة: ٤٣٩/١، ح رقم ٢١١.

(٦) أي: أحمد بن سنان الواسطي

(٧) الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كما في العلو للعلي الغفار: ص ١٩١.

(٨) هو: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة الأنصاري، الإمام القدوة أحد النقباء ليلة العقبة، ومن أعيان البدريين، وشهد المشاهد كلها بعد بدر. توفي سنة ٣٤ هـ، وقيل: إنه عاش إلى سنة ٤٥هـ. الإصابة: ٢٦٠/٢-٢٦١.

(٩) سيأتي تخريجه في ص ١٦٦ من هذه الرسالة.

(١٠) سورة النحل: آية ٤٠.

(١١) الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كما في فتح الباري لابن حجر: ٤٥٢/١٣.

(١٢) ستأتي ترجمته في ص ٣٢٤ من هذه الرسالة.

رحمه تعالى الله لتأكيد ما في هذا الأثر من كون القرآن كلام الله غير مخلوق.

فقال: وعن الربيع بن سليمان سمعت البويطي يقول: « **خلق الله الخلق كله بقوله: ﴿ كن ﴾، فلو كان كن مخلوقاً لكان قد خلق الخلق بمخلوق، وليس كذلك**»[1].

فقول ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: « وعن الربيع » معطوف على قوله في أثر الإمام أحمد السابق: حدثنا أبي قال أحمد بن حنبل.. ولا شك أنَّ هذا التعقيب من ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هو لدفع توهم كون القرآن مخلوقاً؛ فروى عن هذا الإمام ما يدل على استحالة كون القرآن مخلوقاً بهذا الدليل العقلي.

جـ- تعقيبه على أثر حماد بن نعيم رحمه الله تعالى: « **يقال للجهمية أخبرونا عن قول الله تعالى بعد فناء خلقه: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾. فلا يجيبه أحد فيرد على نفسه ﴿ لله الواحد القهار ﴾**[2]. **وذلك بعد انقطاع خلقه بموتهم أفهذا مخلوق؟** »[3]. بإخراج أثرين، أحدهما عن إسحاق بن راهويه، والآخر عن هشام بن عبيد الله الرازي -رحمهما الله تعالى- فقال: وعن أحمد بن سلمة[4] عن إسحاق بن راهويه[5] قال: « **صح أنَّ الله يقول بعد فناء خلقه: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾. فلا يجيبه أحد. فيقول لنفسه: ﴿ لله الواحد القهَّار ﴾**[6].

فقول ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: « وعن أحمد بن سلمة » معطوف على قوله: « وجدت في كتاب أبي عمر نعيم بن حماد » في الأثر السابق.

ثم قال ابن أبي حاتم: ووجدت في كتاب عند أبي عن هشام بن عبيد الله الرازي قال: « **إذا مات الخلق ولم يبق إلاَّ الله وقال: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾. فلا يجيبه أحد. فيرد على نفسه فيقول: ﴿ لله الواحد القهار ﴾. قال: فلا يشك أحد أنَّ هذا كلام الله**

---

(١) المصدر السابق.

(٢) سورة غافر: آية ١٦.

(٣) الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كما في فتح الباري: ١٣/٣٨٠.

(٤) هو: أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل البزار المعدل النيسابوري، أحد الحفاظ المتقنين، توفي سنة ٢٨٦هـ. تاريخ بغداد: ٤/١٨٦، وتذكرة الحفاظ: ٢/٦٣٧.

(٥) تقدمت ترجمته في ص ١٦.

(٦) المصدر السابق سورة آل عمران.

وليس بوحي إلى أحد لأنه لم تبق نفس فيها روح إلا وقد ذاقت الموت، وا لله هو القائل وهو المجيب لنفسه »[1]. فقوله: « ووجدت في كتاب عند أبي عن هشام بن عبيد ا لله الرازي» معطوف على قوله: « وعن أحمد بن سلمة » السابق.

وبهذا يتضح أنَّ هذين الأثرين كليهما تعقيب من الإمام ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- على أثر نعيم بن حماد السابق، وذلك للرَّد على من زعم أنَّ ا لله تعالى يخلق كلاماً فيسمعه من شاء، بأنَّ الوقت الذي يقول فيه: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾. لا يبقى حينئذ مخلوق حيّاً، فيجيب نفسه فيقول: ﴿ لله الواحد القهَّار ﴾. فثبت أنه يتكلم بذلك، وكلامه صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق[2].

المسلك السادس :

من المناهج التي انتهجها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- في تقرير الاعتقاد، الاحتجاج بالأحاديث والآثار الكثيرة في مسائله، وسوقها بأسانيدها متصلة منه إلى الراوي الأعلى، وهو أسلوب اتَّبعه -رحمه ا لله تعالى- في جميع مؤلفاته. ولا يختصر ابن أبي حاتم بحذف تلك الأسانيد كلها أو بعضها بتعليق أو نحوه إلاَّ عند اتِّفاق الرُّواة في الرواية؛ -كما بيَّن ذلك هو نفسه في منهجه في كتابه التفسير[3]-. وقد حفظ لنا -رحمه ا لله تعالى- بهذا الصنيع السلاسل الإسنادية، لاسيَّما فيما يتعلق بالآثار التي يندر وجود أسانيد لها. فلو حذف تلك الأسانيد اختصاراً أو لغير ذلك، لضاعت منا معرفة صحة أو عدم صحة تلك الآثار؛ ومن المعلوم أنَّ الإسناد خصيصة امتازت بها هذه الأمة، وبه يعرف الصادق من الكاذب.

أو ليس هو الذي روى عن ابن المبارك[4] -رحمه ا لله تعالى- قوله: « **الإسناد من الدِّين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء** »[5]. كما روى عن ابن سيرين[6] -رحمه ا لله

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: فتح الباري: ١٣/٣٨٠.

(٣) انظر: ص ٦٨ من هذه الرسالة.

(٤) هو: عبد ا لله بن المبارك، أبو عبد الرحمن المروزي الإمام الحافظ شيخ الإسلام ، فخر المجاهدين، قدوة الزاهدين؛ أفنى عمره في الأسفار حاجا ومجاهدا وتاجراً. توفي سنة ١٨١هـ. تذكرة الحفاظ: ١/٢٧٤، وتاريخ بغداد: ١٠/١٥٢.

(٥) الجرح والتعديل: ٢/١٦، ورواه مسلم في المقدمة: ١/ ١٥.

(٦) هو: محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم أبو بكر بن أبي عمرة البصري، إمام وقته، ثقة ثبت عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرِّواية بالمعنى، من الثالثة. توفي سنة ١١٠هـ. تقريب التهذيب: ٨٥٣، وتهذيب التهذيب: ٩/١٩٠-١٩٢.

تعالى- قوله: « **إنَّ هذا العلم دين، فلينظر الرجل عمَّن يأخذ دينه** »[1].

المسلك السابع :

قد كان من منهج الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في بيان مسائل الاعتقاد، أنه كان يهتم كثيراً بتوجيه الأسئلة لمشائخه الكبار كأبيه وأبي زرعة، فكان يوجه إليهما الأسئلة في المسائل العقدية التي يدور حولها الجدل. وقد خصص كتابه (أصل السنة واعتقاد الدين) لهذا الشيء. وقد -سبق - نقل ما فيه من سؤال وجواب[2].

و الذي يظهر أنه كان يتعمد ذلك ويتقصده لأسباب:

١- طلب الطمأنينة وزيادة اليقين في تلك المسائل التي يسأل عنها من باب قوله تعالى: ﴿ أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ﴾[3].

٢- نشر مذهب السلف واعتقادهم الصحيح بين من يسمع تلك الأسئلة والأجوبة من الحاضرين، ومن تنقل إليه في أقطار البلاد الإسلامية آنذاك من الذين يقتدون بهؤلاء الأئمة وبأقوالهم، ويحبون أن يعرفوا أقوالهم وآراءهم في تلك المسائل المهمة المثار حولها الخلاف العقدي بين أهل السنة وأهل البدعة.

٣- تدوين تلك الأجوبة ونقلها إلى من يأتي بعده من الأجيال اللاحقة، وهذا الذي وقع فيما بعد -ولله الحمد والمنة- فهذه آثار ابن أبي حاتم التي لازلنا ننتفع بها ونستقي منها أقوال وآراء أئمة العلم والدين.

ثم بعد أن تحصلت لدى أبي محمد معرفة مذاهب العلماء في جميع الأمصار من خلال أجوبة أبيه وأبي زرعة دوَّنها في مصنفاته، ونشرها بين تلاميذه خدمة للعقيدة، ونصيحة للأمة،حتى يستفاد منها وينشر الاعتقاد الحق الصحيح؛ فهذه الأسئلة مع أجوبتها المدوَّنة من أهم ما قرَّر به ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مسائل الاعتقاد، ومن أهم المسالك التي سلكها في بيانها وشرحها وتوضيحها؛ وخاصة إذا علمنا أنه -كما تقدم- خصص كتابه

---

(١) الجرح والتعديل: ٢/١٥.

(٢) انظر: ص ٣٩-٤٢ من هذه الرسالة.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٦٠.

(أصل السنة واعتقاد الدين) لهذا الأمر.

المسلك الثامن :

من المسالك التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في نشر السنة النّبوية والآثار السلفية، ومعتقد أهل السنة والجماعة والرَّد على المبتدعة؛ رسائله وفتاويه التي يوجهها إلى الأقطار الإسلامية وإلى أصحابه من علماء السنة والحديث. إذ كان أحد كبار العلماء الذين يستفتون ويؤخذ برأيهم؛ ولا أدل على ذلك من الرِّواية التي رواها الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في لسان الميزان فقال: « روى ابن صاعد[1] ببغداد في أيامه حديثاً أخطأ في إسناده، فأنكره عليه ابن عقدة[2]، فخرج عليه أصحاب ابن صاعد، وارتفعوا إلى الوزير علي بن عيسى[3]، فحبس ابن عقدة. ثم قال الوزير: من يرجع إليه في هذا؟ فقالوا ابن أبي حاتم. فكتبوا إليه في ذلك. فنظر وتأمل، فإذا الصواب مع ابن عقدة، فكتب إلى الوزير بذلك، فأطلق ابن عقدة وعظم شأنه »[4].

وقد كان يوجد في ذلك العصر جماعة من كبار الحفاظ في بغداد وما قرب منها، ولكن الاختيار لم يقع إلاَّ على ابن أبي حاتم مع بعد بلده[5]. فلو كان في تلك الأيام من هو أولى منه لكتب إليه الوزير دونه.

كما أنَّ الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- ذكر أن صالح بن محمد بن عمرو شيخ ما وراء النهر الملقب (بجزرة) المتوفى سنة ٢٩٣هـ. كتب كتاباً إلى ابن أبي حاتم قال

---

(١) هو: يحي بن محمد بن صاعد بن كاتب، الإمام الحافظ المجود الثقة ، محدث العراق ، أبو محمد الهاشمي البغدادي، مولى الخليفة أبي جعفر المنصور، رحَّال جوَّال، عالم بالعلل والرجال. توفي سنة ٣١٨هـ. سير أعلام النبلاء: ١٤/٥٠١-٥٠٤، وتاريخ بغداد: ١٤/٢٣١-٢٣٤.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ، أبو العباس محدث الكوفة، شيعي متوسط، ضعفه غير واحد وقواه الآخرون. توفي سنة ٣٣٢هـ. لسان الميزان: ١/٢٦٣، وتذكرة الحفاظ: ٣/٨٣٩.

(٣) هو: علي بن عيسى بن الجراح ، الوزير المحدث الصادق العادل ، أبو الحسن الكاتب البغدادي: سير أعلام النبلاء: ١٥/٢٩٨. وتذكرة الحفاظ: ٣/٨٤٧.

(٤) لسان الميزان لابن حجر: ١/٢٦٥.

(٥) مقدمة الجرح والتعديل: ص ز.

فيه: « إنَّ أخبار الدِّين وعلم الحديث دون سائر العلوم اليوم مجفوٌ[1] مطروح، وحماله وأهل الكتابة به في شغل التي دهمتهم وتواترت عليهم عند مقتل أبي زكريا[2]؛ وقد مضى هو وأبوه لسبيلهما و لم يخلفا مثلهما، ولزم كل خاصة نفسه، ومرقت طائفة ممن كانوا يظهرون السنة فصارت تدين بدين ملوكها »[3].

هذا الكتاب يدل على رفعة شأن ابن أبي حاتم وعلو منزلته في ذلك العصر وتفرده بهذه المرتبة، لأنه لا يرسل عالم من علماء السنة وحافظ من حفاظهم كصالح جزرة الذي قال فيه أبو سعيد الإدريسي: « ما أعلم بعصر صالح في العراق ولا بخراسان في الحفظ مثله»[4]. من بخارى بمثل هذا الكتاب إلى ابن أبي حاتم بالرَّي، لو كان من هو أفضل من ابن أبي حاتم وأجدر بأن يرسل إليه مثل هذا الكلام.

كما يدل هذا الكتاب أيضاً على ما يتسم به عصر ابن أبي حاتم من صراع شديد بين السنة والبدعة بجميع أشكالها، وأنَّ في مقدمة من يذب عن السنة في الرَّي ابن أبي حاتم، فلهذا كتب إليه صالح جزرة.

ومن مراسلاته في باب الاعتقاد ما رواه ابن بطة في الإبانة فقال: حدثنا أبو القاسم - حفص بن عمر؛ قال: نا أبو حاتم الرازي؛ قال: وفيما كتب به إليَّ أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم- على سبيل الإجازة عن أبيه؛ قال: « **أخبرني يونس بن عبد الأعلى؛ قال: «سمعت الشافعي يقول: قالت لي أمّ بشر المريسي: كلِّم المريسي أن يكف عن الكلام والخوض فيه؛ فكلَّمته، فدعاني إلى الكلام** »[5].

وقال ابن بطة أيضاً: كتب لي أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي -أجازني الرِّواية عنه-؛ قال: حدثنا الربيع بن سليمان المصري في أوَّل لقاء لقيته في المسجد الجامع،

---

(١) من جفوت الرجل من كل شيء إذا منعته. معجم مقاييس اللغة: ٨٣/٢.

(٢) هو: يحي بن محمد بن يحي الذهلي الإمام ابن الإمام النيسابوري ، قتل في السجن ظلماً سنة ٢٦٧هـ. تذكرة الحفاظ:٦١٦/٢.

(٣) المصدر السابق: ٦١٧/٢.

(٤) المصدر السابق : ٢/ ٦٤٢.

(٥) الإبانة لابن بطة: ١٠٣/٢، وأخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي: ص ١٨٧، والخطيب من طريق ابن خزيمة في تاريخ بغداد: ٥٩/٧.

فسألته عن هذه الحكاية، وذلك أنِّي كتبتها عن أبي بكر بن القاسم عنه قبل خروجي إلى مصر، فحدثني الربيع قال: سمعت الشافعي رحمه الله يقول: **« من حلف باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة؛ لأنَّ اسم الله غير مخلوق، ومن حلف بالكعبة أو بالصفا والمروة فليس عليه الكفارة؛ لأنه مخلوق وذاك غير مخلوق »**[1].

هذه الآثار كلها تدل على أنَّ ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كان يراسل العلماء في الأقطار والنواحي بالمسائل العلمية؛ وأنَّ أهل العلم كانوا يراسلونه -كذلك- ويطلبون منه أجوبة تلك المسائل. ومن نظر في كتبه وجد مصداق ما نحن بصدده من أنه كان يتبادل الرسائل مع أهل العلم[2].

المسلك التاسع :

من المسالك التي سلكها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في بيان مسائل الاعتقاد ونشرها، اعتناؤه عند الكلام على الرِّجال باعتقاد الرجل واتجاهاته وآرائه الاعتقادية، فكان يركز على هذا الجانب ويعطي له أهميَّة كبرى في توثيق الرجل أو جرحه، ولا عجب! لأنَّ علم الجرح والتعديل أسس أوَّل ما أسس على العقيدة، وكان سببه والدافع إلى إنشائه هو العقيدة؛ فما أحدثته الفرق الضالة من مذاهب عقدية مخالفة لمنهاج أهل السنة والجماعة، التي ربَّما قد تحملهم على ترك التثبت وتحريف النصوص والزِّيادة في الرِّوايات، بل والكذب فيها دفع المحدثين إلى تأسيس هذا العلم العظيم؛ أعني: -علم الجرح والتعديل- فالرِّواية كان لا يسمح بها للمنحرف في عقيدته، ومن ثبت عنه انحراف في عقيدته تركت الرِّواية عنه إذا تبيَّن ضلاله أو على الأقل تحفظ منه.

روى الإمام مسلم عن ابن سيرين أنه قال: « لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل

---

(١) الإبانة: ١/٢٧٤، رقم ٤٢. وسيأتي تخريجه في ص ٢٣٣ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: على سبيل المثال الأرقام التالية في الجرح والتعديل: ١١، ٣١-٣٢، ٤٥، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ١٦٧، ٢٢٤، ٣٢٤، ٤١٧، ٥٣٠، ٥٣٩، ٧٢٠، ٧٢٦، ٧٧٠ ، ٩٩١، ١٠٧٦، ١٢٤٠، ١٥٠١، ١٦١٨، ١٦٤٦، ٢٢٠٢.
وانظر: آداب الشافعي ومناقبه: ص ٩٢، ٩٤، والرد على الجهمية كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٩٤، والعلو للذهبي : ص ١٩٤ .

البدع فلا يؤخذ حديثهم »[1].

فلا غرابة إذن أن يكون الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قد اعتنى بهذا الأمر في أقواله ورواياته في الجرح والتعديل إذ هو من أئمة هذا الشأن.

قال الحافظ أبو يعلى: « كان بحراً في العلوم ومعرفة الرِّجال »[2].

فهو -رحمه الله تعالى- يعنى بالجانب العقدي في تعامله مع الرَّجل، فينظر معتقده ويتعامل معه إذا كان معتقده حسناً؛ فلذلك نجده حتى في اختيار الشيوخ ينحو هذا المنحى فلم يتخذ شيوخاً من الذين خالفوا أو خالفهم الأئمة في المعتقد، فضلاً أن يروي عنهم أو يأخذ منهم العلم[3].

قال رحمه الله تعالى في ترجمة الحكم بن عبد الله أبي مطيع البلخي: إنه صاحب رأي؛ ثم روى قول الإمام أحمد بن حنبل فيه: « **لا ينبغي أن يروى عنه** »، وقول يحي بن معين: « **أبو مطيع الخراساني ليس بشيء** »؛ ثم قول أبيه أبي حاتم: « **كان مرجئاً ضعيف الحديث** »، وأنه انتهى في كتاب الزكاة إلى حديث له فامتنع عن قراءته، وقال: «**لا أحدث عنه**»[4].

وقال في ترجمة داود الأصبهاني: « **كان ضالاً مبتدعاً مموهاً مخرفاً** »[5].

ولا شك أنَّ في فضحه رجال الفرق وبيان بدعتهم نشر لمذهب السلف، وإماتة لمذاهب أهل البدع. إذ يرفع شأن أهل السنة فتعرف منزلتهم وفضائلهم، وتنشر عدالتهم ومحاسنهم، فيقتدى بهم في اعتقادهم وسلوكهم. وبمقابل ذلك يحط قدر أهل البدع فتكشف ضلالاتهم وبدعهم، فيحذر الناس من سلوك طريقتهم، والسير وراء بدعتهم. وفي ذلك إهانة لهم وإماتة لبدعهم. وفي الوقت نفسه فيه حراسة وحماية للسنة من أهوائهم.

ولكثرة أقوال الإمام ابن أبي حاتم ومروياته في فضح الفرق ورجالها أوردت

---

(١) مقدمة صحيح مسلم: ١/١٥.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٣/٨٣٠.

(٣) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ١٧٧.

(٤) الجرح والتعديل: ٣/١٢١-١٢٢.

(٥) المصدر السابق: ٣/٤١٠-٤١١.

مثالين؛ وأكتفي بالإشارة في بقية الأمثلة إلى الأرقام التي وردت فيها مع ذكر عنوان المذهب المبتدع، لتوضح أكثر مدى عناية أبي محمد -رحمه الله تعالى- بالجانب الاعتقادي في باب الجرح والتعديل.

الشيعة والروافض :

الجزء الثاني: ص٢٨. الجزء الثالث: رقم ٢٠، ٨٧٣. الجزء السادس :رقم ٢٨٤.

القدرية :

الجزء الأول : ص ٤٧، ٧٤. الجزء الثاني : رقم ١٩٠٤، ٢١٥٩. الجزء السابع: رقم ٢٩٦، ٣٦٧.

الإرجاء والمرجئة :

الجزء السادس : رقم ٥٦٥. الجزء السابع : رقم ١١٢٢، ١١٢٥.

الزندقة والزّنادقة :

الجزء التاسع : رقم ٩٢٥.

الرأي وأصحابه :

الجزء السابع : رقم ١١٢٢.



المبحث الثاني

أصالته في بيان المسائل الاعتقادية

نحاول في هذا المبحث أن نجيب على هذا السؤال:

ما جهد الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في تقرير المسائل الاعتقادية؟ أو بعبارة أخرى: هل له أصالة في تقريرها؟ أو أنَّ الأمر مقصور على مجرد سوق الأحاديث والآثار بأسانيدها بدون تعليق ولا شرح لما تدل عليه من عقيدة السلف الصالح. بل ولا بيان لوجه ردِّها على المخالفين بحيث يمكن أن نقول: إنَّ غاية صنيعه أنه يعقد ترجمة موجزة ثم يسوق تحتها الأحاديث والآثار بأسانيدها؟

والجواب أنَّ هناك جهوداً واضحة، وأصالة بارزة لابن أبي حاتم في تقرير مسائل الاعتقاد. ويتمثل هذا الجهد في:

أوّلاً: ما تقدم ذكره من أنه خصص مؤلفات وتراجم كبيرة في كتبه العامة في بيان العقيدة الصحيحة والرَّد على مخالفيها؛ فذلك جهد بارز لا يمكن إنكاره، وخاصة إذا علمنا أنه ضمن تلك الكتب وتلك التراجم معظم مسائل الاعتقاد التي كثر حولها الجدل في ذلك العصر. بالإضافة إلى ما فيها من الدِّقة والاستيعاب.

ثانياً: جمع الأحاديث والآثار التي هي مواطن العقيدة في مكان واحد، هو جهد لا يستهان به، ومجرد سوق الأحاديث والآثار ولو لم يكن هناك تراجم وتعليقات كاف؛ فكيف وهناك تراجم وتعليقات؟ وذلك لأنَّ العالم عندما يسوق الحديث بإسناده إلى رسول الله ﷺ فكأنه يقول -هذا الوحي المنزل- أدين الله به وأبلغه إلى من يسمعه أو يصل إليه. فهو قائل بمضمونه وذاهب إليه، ومعتقد لما دل عليه ويجتهد في تبليغه. وإلاَّ لما رواه؛ ولو روى لم يتركه بدون تعليق عليه. ولما سكت علمنا أنه يذهب إلى مضمون ما رواه ويقول به ولا يتأوله.

وقد أورد الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ما يفيد نحو هذا المعنى؛ فروى عن الربيع بن سليمان المرادي صاحب الإمام الشافعي قوله: « **سمعت الشافعي، وذكر حديثاً**

عن النَّبي ﷺ فقال له رجل: تأخذ به يا أبا عبد الله؟ فقال: سبحان الله! أروي عن رسول الله شيئاً لا آخذ به؟ متى عرفت لرسول الله ﷺ حديثاً، ولم آخذ به، فأنا أشهدكم أنَّ عقلي قد ذهب ». وفي رواية: « متى حدثت بحديث من رسول الله ﷺ صحيح فلم آخذ به، فأنا أشهدكم أنَّ عقلي قد ذهب »[1].

وقال الحميدي عبد الله بن الزبير[2] تلميذ الشافعي: « روى الشافعي يوماً حديثاً فقلت: أتأخذ به؟ فقال: رأيتني خرجت من كنيسة، أو عليَّ زنار[3]، حتى إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثاً لا أقول به؟ »[4]. ومما يدل على أنَّ نشر الرِّواية علامة على اعتقاد مضمونها قول وهب بن بقية[5] -رحمه الله تعالى-: « القرآن كلام الله عزَّ وجل ليس بالمخلوق، سمعته من وكيع[6] أثبته عندي في كتاب، لو لم يكن رأيي ما حدثت به »[7].

فهذا العالم الرَّباني يصرِّح بأنَّ ما رواه عن وكيع يمثل رأيه ومذهبه ومعتقده، فلو لم يكن رأيه لما حدَّث به. فرواية الحديث أو الأثر ونشره بين الناس دليل على أنَّ الرَّاوي يرى ما يتضمنه وأنه يعد مذهباً لذلك الرَّاوي ورأياً له.

وعلى هذا، فرواية الإمام ابن أبي حاتم لهذه الأحاديث وهذه الآثار الكثيرة وسوقها بأسانيدها، وجمعها في موضع واحد، وترتيبها على أحسن ترتيب مع انتقائها، لهو من أوضح الدلائل على أنه قصد إيضاح مسائل الاعتقاد وشرحها وبيانها، فهذا وحده كاف

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٦٧، و٩٣، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ١٠٦/٩ ، والبيهقي في مناقب الشافعي: ٤٧٤/١، وفي معرفة السنة والآثار: ١٤٥/١، وفي المدخل إلى السنن: رقم ٢٥٠، والخطيب في الفقيه والمتفقه: ١٥٠/١، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي. سير أعلام النبلاء: ٣٤/١٠، وأورده في العلو: ص ١٦٥، وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٦.

(٢) عبد الله بن الزبير الحميدي المكي: معدود في كبار أصحاب الشافعي. قال أحمد بن حنبل: (الحميدي عندنا كان إماما) توفي سنة ٢١٩هـ. تذكرة الحفاظ: ٤١٣/٢، وطبقات الشافعية الكبرى: ١٤٠/٢.

(٣) الزنار: بضم الزاي وتشديد النون، حزام خاص يشده النصراني على وسطه. معجم لغة الفقهاء: ص ٢٣٤، ط١.

(٤) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ١٠٦/٩، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٣٤/١٠.

(٥) وهب بن بقية: الواسطي المعروف بـ« وهبان » من رواة الحديث كان ثقة. توفي سنة ٢٣٩هـ. تاريخ بغداد: ٤٥٧/١٣، تهذيب التهذيب: ١٥٩/١١.

(٦) هو: وكيع بن الجرَّاح الحافظ الثبت محدث العراق، ولد سنة ١٢٩هـ وتوفي سنة ١٩٧هـ. الجرح والتعديل: ٢١٩/١-٢٣٣، وتذكرة الحفاظ: ٣٠٦/١-٣٠٩.

(٧) السنة لعبد الله: رقم ١٥٠.

لإبراز جهوده في تقرير هذه المسائل. فكيف وقد انضم إلى هذا أمور أخرى من وضعها تحت التراجم الدالة على ما تتضمنه تلك الأحاديث والآثار، وكذلك تعليقاته وتعقيباته على بعض تلك الأحاديث والآثار، وغير ذلك من الأمور التي تدل بمجموعها دلالة واضحة على جهود هذا الإمام -رحمه الله تعالى- .

ثالثاً: أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ساق تلك النصوص ولم يتأولها ولم يتعرض لها بنقد ولا طعن لا لأسانيدها ولا لمتونها بل أظهر الاستسلام لها، والإقرار بها والإذعان لقبولها، وإجراءها على ظاهرها. فلو تأولها صراحة أو أشار إلى احتمال عدم حملها على الظاهر لقلنا إنه لا يقول بها ولا يذهب إليها، ولكنه بدلاً من هذا سكت عليها وأقرَّ بها. فهذا دليل على أنه قائل بها، ومعتقد لمضمونها، وداع إلى العمل بها واعتقادها. ويدل لهذا أنَّ العلماء يعدون من ألف كتاباً يشتمل على موضوعات مختلفة، وأورد الأحاديث والآثار المتعلقة بالعقيدة في موضع واحد ولم يبوب لها، يعدونه من الذين يقولون بأحاديث الصفات وأنه يذهب مذهب السلف فيها.

مثال ذلك: أنَّ الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى عدَّ مسلماً بن الحجاج -رحمه الله تعالى- من أئمة الحديث القائلين بمذهب السلف في العلو، والاستواء، وسائر الصفات، مع أنَّ الإمام مسلماً لم يبوب لها[1].

والإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى لم يقتصر فقط على سوق الأحاديث والآثار، وإنَّما كان له جهد واضح في بعض الأمور العقدية. ويتجلى ذلك فيما يلي:

١- أنه رتَّب كتابه « الجرح والتعديل » على أساس عقدي، ففي باب حرف العين مثلاً قدَّم عبد الله لما فيه من لفظ الجلالة، ولما فيه من الاعتراف بالعبودية لله تعالى. ولما كان الخلفاء الأربعة -رضي الله تعالى عنهم- يشتركون في حرف العين، فإنه قدَّم ذكر من اسمه عبد الله وهو اسم أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، تبعاً لأفضلية بعضهم على بعض.

ويلاحظ -كذلك- أنه في الكتاب كله يبتدئ في كل باب بالصحابة، ثم يثني بغيرهم،

---

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية: ص ٢٤١-٢٤٢.

لأنَّ الصحابة مقدَّمون في المنزلة على غيرهم[1]. وهذا الأساس واضح في بيان جهوده في تقرير مسائل الاعتقاد.

٢- أنه بالإضافة إلى ما ذكره في مقدمة كتابه « الجرح والتعديل » من عدالة الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- ونفي تهمة الكذب عنهم، فإنه ردَّ فيها كذلك على قوم من أهل الزَّيغ والبدع زعموا أنَّ الأخبار لا تصح بنقل الرُّواة لها. وهذا بلا شك بيان لأهميَّة الرِّواية في نقل العقيدة وغيرها من السنن، وتأصيل لها وبيان لقيمتها. وهذا جهد لا يمكن الاستهانة به في أبواب الاعتقاد.

٣- أنَّ الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم عن أئمة السلف في تقرير مسائل الاعتقاد، يرجع الجهد في جمعها وتصنيفها إليه؛ فقد اتَّصل بالتلاميذ الذين رووا علم هؤلاء الأئمة، ونقل هذه الأحاديث والآثار مسندة إليهم. وهذا من جهده، وليس لأحد مما جمعه وصنَّفه شيء.

وكل هذا يقنعنا بأنَّ للإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى جهودا واضحة، وأصالة بارزة في تقرير الاعتقاد، وليس بمجرد سوق الأحاديث والآثار كما قد يتوهم.

هذه بعض الأمثلة التي تدل على مكانة جهود الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في خدمة العقيدة السلفية؛ونجدها كثيراً في كتبه.ومن يقرأ هذه الكتب يدرك ذلك ويتحقق منه. والله تعالى أعلم.



(١) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ١٧٩.

المبحث الثالث

الأدلة التي اعتمد عليها ابن أبي حاتم في بيان الاعتقاد ومنهجه في تلك الأدلة

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قد قرَّر المسائل الاعتقادية وبيَّنها، واعتمد في ذلك على أدلة واضحة، وحجج ساطعة، وبراهين باهرة وهي:

١- كتاب الله العزيز.

٢- السنة النبَّوية الشريفة.

٣- الآثار السلفية من أقوال الصحابة والتابعين وأئمة العلم والدِّين.

٤- الإجماع.

وقد سلك الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في الاحتجاج بهذه الأدلة منهجاً قويما مبنيا على أسس سليمة توافق منهج أئمة الهدى من السلف الصالح، وتوافق الفطر السليمة والعقول الصحيحة. وفيما يلي بيان لتلك الأدلة والمنهج الذي سلكه ابن أبي حاتم في الاحتجاج بها، وموافقة ذلك المنهج للمسلك الصحيح.

وإنَّ أهمَّ منهج سلكه الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- هو الاعتماد على الكتاب والسنة والآثار السلفية.

فالإمام أبو محمد يرى كما يرى أهل السنة أنَّ الكتاب والسنة هما المصدران الأساسيان في هذا الباب، فيرى أنَّ الحجة القاطعة في كتاب الله، وقد جعله الله تبياناً لكل شيء، فهو مقدَّم على غيره من الأدلة المعتبرة شرعاً في طلب الحجة، فضلاً عن الفلسفات والنظريات. ثم يليه سنة رسول الله ﷺ المبيِّنة والشارحة له.

قال ابن أبي حاتم في مقدمته لكتاب (الجرح والتعديل): «**أمَّا بعد: فإنَّ الله عزَّ وجل ابتعث محمداً رسوله ﷺ إلى الناس كافَّة. وأنزل عليه الكتاب تبياناً لكل شيء، وجعله موضع الإبانة عنه فقال: ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبيِّن للنَّاس ما نزِّل إليهم﴾[1]. وقال عزَّ وجل: ﴿ وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبيِّن هم الذي اختلفوا فيه﴾[2]. فكان**

(١) سورة النحل: آية ٤٤.

(٢) سورة النحل: آية ٦٤.

رسول الله هو المبيِّن عن الله عزَّ وجل أمره، وعن كتابه معاني ما خوطب بـه النـاس، ومـا أراد الله عزَّ وجل وعنى فيه، وما شرع من معاني دينـه، وأحكامـه، وفرائضـه، وموجباتـه، وآدابه، ومندوبه، وسننه التي سنها، وأحكامـه الـتي حكـم بهـا، وآثـاره الـتي بثهـا...»[1].
وأخرج بسنده عن ابن مسعود[2] -رضي الله تعالى عنه- أنه قال: « **ما من شيء إلاَّ بيَّـن لنـا في القرآن، ولكن فهمنا يقصر عن إدراكه فلذلك قال تعالى: ﴿ لتبيِّن للناس ما نزل إليهـم ﴾** »[3]. وروى عن الإمام الشافعي أنه قال: « **الأصـل قـرآن أو سـنة، فـإن لم يكـن فقيـاس عليهما** »[4].

وتجدر بي الإشارة هنا إلى منهجه في هذا الاعتماد علـى الكتـاب العزيـز والسـبل الـتي سلكها فيه والطرق التي استعملها. فأقول وبالله التوفيق:

المطلب الأول

احتجاجه بالكتاب العزيز ومنهجه في ذلك

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يحتج بكتاب الله العزيز ويهتدي بهديـه، ومـن المناهج التي سلكها في ذلك:

١- أنه يقرِّر تقديم الاحتجاج بالكتاب العزيز علـى السـنة، فقـد قـال في معـرض ردِّه على أهل الزَّيغ والبدع الذين يحاولون إنكار حجيَّة الأخبـار: « **بدأنـا في ذكـر ثبـوت السـنن بنقل الرُّواة لها بما حضرنا من الدلائل الواضحة من كتـاب الله عزَّ ذكـره وأخبـار رسـول الله ﷺ ...** »[5]. فقوله: « بما حضرنا من الدلائـل الواضحـة مـن كتـاب الله » قبـل قولـه:

---

(١) الجرح والتعديل: ١/١-٢.

(٢) عبد الله بن مسعود: أسلم قديما وهاجر الهجرتين وشهد بدرا والمشاهد بعدهـا. وكـان أول مـن جهـر بـالقرآن بمكـة وكان من فقهاء الصحابة توفي سنة ٣٢هـ بالمدينة. الإصابة: ٦/٢١٤-٢١٧، إعلام الموقعين: ١/١٢.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مفتاح الجنـة في الاحتجـاج بالسـنة للسـيوطي : ص ٢٧، ط ٣ الرشـد المدينـة، والآيـة في سورة النحل: ٤٤.

(٤) آداب الشـافعي ومناقبـه: ص ٢٣١، والبيهقـي في منـاقب الشـافعي: ٢/١٦٧-١٦٨، وأخرجـه أبـو نعيـم في حليـة الأولياء: ٩/١٠٥، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي. سير أعلام النبلاء: ١٠/٢١-٢٢.

(٥) الجرح والتعديل: ١/١٣.

« وأخبار رسول الله ﷺ » دليل على أنه يقدم الكتاب على السنة.

وعقد -رحمه الله تعالى -أيضاً- في كتابه (آداب الشافعي ومناقبه) باباً قال فيه: قول الشافعي في أصول العلم. ثم أورد تحت ذلك الباب أثراً عن الإمام الشافعي أنه قال: « **الأصل قرآن، أو سنة. فإن لم يكن فقياس عليهما** »[1].

ففي تبويبه بباب العلم وإيراده هذا الأثر ذهاب منه إلى أنَّ العلم الشرعي يؤخذ من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وذِكْر القرآن قبل السنة دليل على أنَّ مكانة السنة بعد كتاب الله العزيز، وليس معنى ذلك أنَّ هناك تفاوتاً بالاحتجاج بهما، فهما صنوان في الاحتجاج والاعتبار فكلاهما وحي.

٢- ومن منهجه في كتاب الله تعالى عدم اتِّباع المتشابه منه، فقد قرَّر -رحمه الله تعالى- أنه يجب في كتاب الله تعالى عدم اتِّباع المتشابهات، وبيَّن أنَّ ذلك منهي عنه، وأنه يجب أن يحذر ممن يفعل ذلك؛ فقد أورد في تفسير قول الله تعالى: ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات ﴾ إلى ﴿ أولوا الألباب ﴾[2]. عن عائشة[3] -رضي الله تعالى عنها- قالت: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات ﴾ إلى ﴿ أولوا الألباب ﴾. قالت: فقال رسول الله ﷺ : « **فإذا رأيتم الذين يتَّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى الله فاحذروهم** »[4].

وهذا الحديث الذي ساقه ابن أبي حاتم في تفسير هذه الآية ليس فيه النَّهي عن الجدال، وإنما المقصود من يفعل ذلك لغرض الجدال وإثارة الشبهات؛ وأمَّا من تتَّبع تلك الآيات لغرض حسن فلا يدخل في النَّهي، مثل أن يجمع الآيات التي تكلَّم عليها الزَّنادقة أو

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٨٥.

(٢) سورة آل عمران: آية ٧.

(٣) هي: أمّ المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما أفقه نساء العالمين توفيت سنة ٥٨هـ وقيل: ٥٧هـ. انظر: الإصابة: ٣٥٩/٤، والاستيعاب: ٣٥٦/٤.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم جزء سورة آل عمران تحقيق حكمت بشير: ص ٦٤، وقال المحقق: إسناده صحيح. وأخرجه البخاري في كتاب التفسير باب منه آيات محكمات: ٤١/٦، رقم ٤٥٤٧، ومسلم في كتاب العلم باب النهي عن اتِّباع متشابه القرآن: ٢٠٥٣/١، رقم ٢٦٦٥، وأبو داود في كتاب السنة باب مجانبة أهل الأهواء: ٦/٥ رقم ٤٥٩٨. والترمذي في كتاب التفسير باب سورة آل عمران: ٢٢٣/٥، رقم ٢٩٩٤، وابن ماجة في المقدمة باب اجتناب البدع والجدل: ١٨/١-١٩.

الجهمية ثم يبيِّن توافقها وعدم تناقضها كما يدَّعي ذلك الملاحدة.

وقد فعل مثل هذا الإمام أحمد رحمه الله تعالى فإنه عقد باباً في كتابه (الرَّد على الجهمية والزَّنادقة) بعنوان باب بيان ما ضلَّت فيه الزَّنادقة من متشابه القرآن. ثم أورد الآيات التي ادَّعى فيها الزنادقة حسب زعمهم التناقض أو التعارض، فأجاب عن ذلك آية آية، وعدد آيات مما ادَّعى فيه الزَّنادقة[1].

المطلب الثاني

احتجاجه بالسنة الشريفة ومنهجه في ذلك

يرى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّ السنة النَّبوية مثل كتاب الله العزيز في الاحتجاج والعمل بها، والقياس عليها. ولهذا نراه يقول في معرض ردِّه على أهل الزَّيغ والبدع الذين يحاولون التخلص من الاحتجاج بالسنة: « **بدأنا في ذكر ثبوت السنن بما حضرنا من الدلائل الواضحة من كتاب الله عزَّ ذكره وأخبار رسول الله ﷺ ؛ إذ كان قوم من أهل الزَّيغ والبدع زعموا أنَّ الأخبار لا تصح بنقل الرُّواة لها، وأنَّ طريق صحتها إجماع الأمة عليها؛ فأتينا في ذلك وفي إبطال دعواهم ودحض حجتهم بما رأيناه كافياً وبالله التوفيق**»[2]. وروى قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: « **الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما** »[3].

---

(1) الرَّد على الجهمية والزَّنادقة للإمام أحمد: ٨٦ -١١١.

(2) الجرح والتعديل: ٢/١٣-١٤.

(3) تقدم في ص ٨٥.

فهذا يدل على أنَّ الإمام ابن أبي حاتم يعتمد في الاستدلال على السنة النَّبوية، كيف لا؟ وهو أحد حفاظ الحديث الكبار،وأحد من حفظ ا لله بهم السنة من الاختلاط بغيرهـا، وأحد من حمل لواء نشرها بين طلبة العلم. وهذا المنهج في الاستدلال هو منهج علماء السلف ومن تبعهم من أئمة الهدى والدِّين يحتجون بها في الاعتقاد والأعمال والفضائل.

تقرير ابن أبي حاتم حجيَّة السنة :

بيَّن ابن أبي حاتم حجيَّة السنة ووجوب العمل بها بأمور عدَّة:

١- إيراد الأحاديث الدَّالة على حجية السنة ووجوب العمل بها.

٢- إيراد الآثار الدَّالة على ذلك.

٣- وقوفه ضد من يحاول التخلص من الاحتجاج بالسنة.

٤- تطبيقه العملي في حياته وطلبه ومصنفاته.

سوق الأحاديث الدالة على حجية السنة :

إنَّ الناظر في كتب ابن أبي حاتم وكذلك التي نقلت بعض مروياته يجد أنه ساق أحاديث تدل على تقرير حجيَّة السنة، ومن تلك الأحاديث:

حديث بن أبي رافع[1] عن أبيه عن رسول ا لله ﷺ أنه قال: « **لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته[2] يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول ما وجدناه في كتاب ا لله اتَّبعناه** »[3].

---

(١) هو: عبيد ا لله بن أبي رافع المدني مولى النبي ﷺ كان ثقة كثير الحديث. طبقات ابن سعد: ٢٨٢/٥، وتهذيب التهذيب: ١٠/٦.

(٢) كل ما أتكئ عليه فهو : أريكة وأراد بهذه الصفة أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت وقعدوا عن طلب العلم. انظر: لسان ا لعرب لابن منظور: ٣٩٠/١٠، وشرح السنة للبغوي: ٢٠١/١.

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد من طريق ابن أبي حاتم: رقم ٩٨، وأخرجه أبو داود في كتاب السنة باب لزوم السنة: ١٢/٥، رقم ٤٦٠٥، والترمذي في كتاب العلم باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ : ١/ ٣٦، رقم ٢٦٦٣، وقال: حسن صحيح . وابن ماجة في المقدمة باب تعظيم حديث النبي ﷺ والتغليظ على من عارضه: ٦/١، رقم ١٣، والشافعي في الرسالة: رقم ٢٩٥-٢٩٦، ١١٠٦-١١٠٧، وأحمد في المسند: ٨/٦ ، والحميدي في المسند: رقم ٥٥١، والآجري في الشريعة: ص ٥٠، والبيهقي في دلائل النبوة: ٥٤٩/٩، وابن بطة في الإبانة: رقم ٦٠-٦١، ٩٧-٩٨، وصححه أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة: ص ٨٠ ، والألباني في صحيح أبي داود: رقم ٣٨٤٧.

في هذا الحديث تحذير لمن ردَّ السنة و لم يكترث بها وادَّعى كفاية القرآن. وفي ذلك دليل على حجيَّة السنة وأنها مثل القرآن في الاحتجاج والاستدلال والعمل .

وقد استدل بهذا الحديث الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- على فرض اتِّباع السنة[1]؛ وعلى حجيَّة خبر الآحاد قال: « وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله ﷺ وإعلامهم أنه لازم لهم، وإن لم يجدوا له نص حكم في كتاب الله »[2].

ومنها حديث عبد الله بن عمرو[3]-رضي الله تعالى عنهما- قال رسول الله ﷺ: « **من رغب عن سنتي فليس مني** »[4].

فهذا الحديث في التحذير من مخالفة السنة والابتداع في الدِّين، فهو أصل في ردِّ البدع والمحدثات. وفيه حض على التمسك بالسنة النَّبوية وأنها حجة يجب اتِّباعها.

إيراد الآثار للدلالة على حجيَّة السنة :

لقد أورد ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- آثاراً كثيرة تحث على اتِّباع السنة والاحتجاج بها، وتحذِّر من الابتداع ومعارضة السنة بالرأي والقياس. وقد خصص لهذا الغرض مواضع من كتابه « آداب الشافعي »، وأورد فيها آثاراً عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وفيها الرَّد على أصحاب الرَّأي الذين يقدمون آراءهم على السنة. ومن تلك الآثار، قوله: « **نظرت في كتب لأصحاب أبي حنيفة فإذا فيها مائة وثلاثون ورقة؛ [فعددت منها ثمانين ورقة] خلاف الكتاب والسنة** ».

ويعقِّب أبو محمد على هذا الأثر بقوله: « **لأنَّ الأصل كان خطأ، فصارت**

---

(١) الرسالة للشافعي: ص ٨٩ .

(٢) المصدر السابق: ص ٤٠٣-٤٠٤.

(٣) هو: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي، الإمام الحبر العابد، صاحب رسول الله ﷺ وابن صاحبه، له مناقب وفضائل ومقام راسخ في العلم والعمل . توفي -رضي الله تعالى عنه- سنة ٦٣هـ. انظر: الإصابة: ٣٥١/٢-٣٥٢، والاستيعاب: ٣٤٦/٢-٣٤٩، والتاريخ الكبير: ٥/٥.

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد من طريق ابن أبي حاتم: رقم ١٣٩-١٤٠. ورواه أحمد في المسند: ١٥٨/٣، وابن أبي عاصم في السنة: رقم ٦٢ ، وقال الشيخ الألباني: ((إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط مسلم)). وذكر أنَّ أصل الحديث في الصحيحين وليست عندهم هذا اللفظ: ((فمن رغب عن سنتي...)). يراجع صحيح البخاري كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح: ١٩٤٩/٥، ح رقم ٤٧٧٦، وصحيح مسلم كتاب النكاح باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه: ١٢٠/٢، ح رقم ١٤٠١.

الفروع ماضية على الخطأ »[1].

ومنها قوله أيضاً: « **ما أعلم أحداً وضع الكتب أدَّل على عوار قوله من أبي حنيفة** ». وقوله: « **ما أشبّه أصحاب الرّأي، إلا بخيط سحّارة**[2] **تمدّه هكذا: فيجيء أصفر؛ وتمدّه هكذا: فيجيء أخضر »**[3].

وغير ذلك من الآثار التي فيها التحذير من الرّأي وترك الأخذ بالسنة، وفيها الحث على التمسك بالسنة والاعتصام بها، وأنها حجة مثل القرآن وهي مفسّرة له؛ فمن تلك الآثار: قوله: « **فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عزَّ وجل ومعالم دينه؟ قيل بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل رضي الله تعالى عنهم »**[4].

ومنها: ما أخرجه في (كتاب الرَّد على الجهمية) بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع[5] وهو شيخ شيوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة فقال: « **ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلاّ وفي القرآن مثله. يقول الله: ﴿ إنَّ الله سميع بصير –ويحذّركم الله نفسه– والأرض جميعا قبضته يوم القيامة، والسماوات مطويات بيمينه– ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديّ– وكلّم الله موسى تكليماً– الرّحمن على العرش استوى ﴾ ونحو ذلك. فلم يزل– أي سلام بن أبي مطيع يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس »**[6].

ومنها: ما رواه عن الإمام الشافعي –رحمه الله– أنه قال: « **كل ما قلت، وكان عن رسول الله ﷺ خلاف قولي مما يصح، فحديث النبي ﷺ أولى ولا تقلّدوني »**[7].

---

(١) آداب الشافعي: ص ١٧١–١٧٢.

(٢) هي شيء يلعب به الصبيان. راجع اللسان: ١٢/٦.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٧٢.

(٤) الجرح والتعديل: ٢/١.

(٥) اسم ابن أبي مطيع: سعد الخزاعي مولاهم، أبو سعيد من عطباء أهل البصرة وعقلائهم، ثقة صاحب سنة، في روايته عن قتادة ضعف. توفي سنة ١٦٤هـ وقيل: بعدها. تهذيب التهذيب: ٢٨٧/٤، وميزان الاعتدال: ١٨١/٢.

(٦) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح: ٣٧٢/١٣. والآية الأولى في سورة لقمان: ٢٨، والثانية في آل عمران: ٢٨، والثالثة في الزمر: ٦٧، والرابعة في ص: ٧٥، والخامسة في النساء: ١٦٤ ، والسادسة في طه: ٥.

(٧) آداب الشافعي: ص ٦٧–٦٨، وص ٩٣، وأخرجه البيهقي في مناقب الشافعي: ٤٧٣/١، وأبو نعيم في حلية الأولياء =

وقوله لأصحابه: « أنتم أعلم بالحديث والرِّجال مني؛ فإن كان الحديث صحيحاً فأعلموني كوفيّاً كان أو بصريّاً أو شاميّاً حتى أذهب إليه إن كان صحيحاً »[1]. وقوله أيضاً: « كل حديث عن رسول الله ﷺ قولي وإن لم تسمعوه مني »[2].

وقوفه في وجه المبتدعة الذين يحاولون التخلص من الاستدلال بالسنة :

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- يؤكد في كثير من مؤلفاته على التمسك بالكتاب والسنة واتِّباع السلف الصالح، ويحذِّر عن مخالفتهم والابتداع في الدِّين.

ولهذا لما رأى أنَّ بعض المبتدعة وصفهم بأنهم « من أهل الزَّيغ والبدع » قالوا إنَّ كل ما يرويه الرُّواة من الأخبار والأحاديث عن رسول الله ﷺ لا يصح، لأنَّ الطريق الوحيد لصحة هذه الأخبار إنما هو إجماع الأمة عليها لا نقل الرُّواة لها، فإذا نقل الخبر راو أو اثنان أو ثلاثة فإنَّ هذا النقل لا يصح ولا يثبت به شيء، وقف -رحمه الله تعالى- أمام هؤلاء المبتدعة وردَّ عليهم بما ثبت عنده من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ [3].

ولا شك أنَّ وقوف ابن أبي حاتم في وجه تيار أهل الزَّيغ والبدع الذين يريدون النيل من السنة للحيلولة دون التمسك والعمل بها، ومقاومته إيَّاهم ذهاب منه -رحمه الله تعالى- إلى إقرار حجيَّة السنة.

تطبيقه العملي في حياته وطلبه ومصنفاته :

وأمَّا تقرير ابن أبي حاتم لحجيَّة السنة بتطبيقه العملي فمجال واسع لأنَّ صنيعه في طلبه العلم، وفي جميع مصنفاته، بل وفي جميع شئون حياته العلمية والعملية والأخلاقية، كانت تطبيقاً عمليّاً للسنة النَّبوية؛ فاحتجاجه بالسنة يكمن في منهجه وطريقته التي اتَّبعها في طلبه العلم وفي اختياره الشيوخ، فلم نجد واحداً من شيوخه من أهل الرَّأي، ويبدو أنَّ أبا محمد في هذا قد تأثر بالخلاف الذي كان دائراً بين أهل الحديث وهؤلاء، والذي كان سببه الاختلاف في العقيدة. لأنَّ أهل الرَّأي يرفضون حديث رسول الله

: ٩/١٠٦- ١٠٧، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي. سير أعلام النبلاء: ٣٣/١٠.

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٩٤-٩٥.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٩٥، وأورده أبو شامة المقدسي في مختصر المؤمل: ص ٥٨، وابن كثير في البداية والنهاية: ١٠ ٢٥٣-٢٥٤، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي: ٣٥/١٠.

(٣) انظر: الجرح والتعديل: ١/٢-١٤.

ﷺ ويقدِّمون رأيهم عليه، وفي هذا استهانة بالحديث الـذي قـامت عليـه العقيـدة بعـد القـرآن الكريم[1]. وعليه، فترك ابن أبي حاتم أخذ العلم عن هؤلاء ذهاب منه إلى إقرار حجيَّة السنة.

واحتجاجه بالسنة -كذلك- يكمن في منهجه وأسلوبه الذي اتَّبعه في جميع مصنفاتـه؛ فأسلوبه النقلي في جميع مصنفاته يدل على إنكاره لفكرة الخـروج علـى مـا كـان عليـه سـلف الأمة من الاحتجاج بالنصوص الشـرعية. وإن كـان هـذا لا يعـني منـع الاسـتنباط والاجتهـاد والاستدلال المعتمد على النقل، ولكن يشير بهذا إلى أنَّ الدَّرجة الأولى في كل علم هـو اتِّبـاع ما كان عليه السلف.

فابن أبـي حـاتم لا يحتـج إلاَّ بالأدلـة الشـرعيَّة، والأغلـب فيهـا السـنة النَّبويـة، فهـو لا يستعمل النظريات، ولا الفلسفات، ولا علم الكلام في مصنَّفاته. بل نأى بنفسه عن تعلم علـم الكلام؛ فقد ذكر أنه لم يتعلمه، وذلك عندما علم أنَّ الإمـام أبـا بكـر بـن خزيمـة -رحمـه ا لله تعالى- خاض في علم الكلام، فوافق على بعض المعتقـدات الـتي تخـالف مـا يذهـب إليـه أهـل السنة، ووقع في التناقض بين ما يعتقده طبقاً لما يرويـه مـن النصـوص ومـا وافـق عليـه بعـد مـا عرض على طريقة المتكلمين وتأويلاتهم. قال ابن أبي حاتم عندما علم بذلك: « **ما لأبي بكـر والكلام؟ إنما الأولى بنا وبـه ألاَّ نتكلـم فيمـا لم نتعلمـه** »[2]. والنـاظر في كتبـه يجـد حدَّثنـا، وأخبرنا، وسمعت؛ إلى أن يصل السند إلى الرسول ﷺ ، أو أحـد الصحابـة رضـوان ا لله تعـالى عليهم، أو أحد أئمة السلف رحمهم ا لله تعالى؛ وهذا أمر واضح في كتبه لا يحتاج إلى أكثر من ذكره. وكذلك في عبادته وسيرته وأخلاقـه فهـو يطبِّقهـا تمامـاً - وقـد تقـدَّم بيـان شـيء مـن ذلك[3] -. ولا شك أنَّ هذا أبلـغ مـن مجـرد تقريـر وجـوب الاعتصـام بالسـنة والعمـل بهـا، والرجوع إليها احتجاجاً وعملاً باللسان فقط.

وبهذا نصل إلى أنَّ ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى قرَّر حجيَّة السنة أبلغ تقرير دفاعاً عن السنة، وخلافاً لكـل مـن يحيـد عنهـا. وإذا عـرف تقريـر ابـن أبـي حـاتم لحجيـة السـنة، يلـزم

---

(١) انظر : طبقات الحنابلة: ٣١/١.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٢٦٩.

(٣) انظر: ص ١٨-٢٠ من هذه الرسالة .

بيان منهجه ومسلكه في الاحتجاج بها، وهو ما يلي بإذن الله -تعالى- في الفقرة الآتية:

منهج ابن أبي حاتم في الاحتجاج بالسنة :

إنَّ لابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في احتجاجه بالسنة مناهج انتهجها وهي مناهج علمية، وقواعد مهمة مشى عليها وسلكها، ومن تلك المناهج:

١ـ عدم التفريق بين المتواتر والآحاد في الاحتجاج؛ فمن منهج ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى الاحتجاج بأحاديث الآحاد على المسائل العلمية والعملية، فيستدل بالأحاديث عليها جميعاً بدون تفريق، وإنما يشترط عدالة نقلته، واتّصال سنده، وسلامته من القوادح والعلل، فإذا صح الحديث وجب قبوله في الاعتقاد والأعمال ولا يجوز رده.

قال ابن أبي حاتم معرباً عن شروط المحدثين فيمن تقبل روايته: « **أن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث، وإتقان به وتثبيت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات** ».

ثمَّ قال: « **وهؤلاء هم أهل العدالة فيتمسك بالذي رووه ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجرى أمور الدين عليه** »[(١)]. وأخرج عن الإمام الشافعي -رحمه الله- قوله: « **... وإذا اتّصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به فهو سنة** »[(٢)].

فهذا تقرير من ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّ الحديث الصحيح المتصل الإسناد يجب قبوله سواء كان ذلك في الاعتقاد أو الأعمال. ولهذا احتج به هو في الجميع بدون تفريق.

وهذا المنهج الذي سلكه الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- هو المذهب الحق الذي تدل عليه الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والنظر والاعتبار؛ وهو منهج أهل السنة فهم لا يفرّقون في الاحتجاج بين ما جاء بطريق المتواتر والآحاد، فالكل يدينون الله تعالى به وإنما يشترطون عدالة النقلة، وسلامة الإسناد من العلل والقوادح.

وأمَّا الذين ردُّوا أحاديث الآحاد فهم أصحاب الأهواء والبدع من المعتزلة ومن

---

(١) الجرح والتعديل: ١/٥-٦.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٢٣٢.

شاكلهم، فاشترطوا في الحديث شروطاً تنطوي في حقيقتها على إنكار المتواتر وإبطال حجيَّته، فضلاً عن الآحاد[1].

وقد ردَّ عليهم علماء السنة[2] وأقاموا الأدلة الكثيرة المتواترة تدل بمجموعها[3] على حجية الآحاد.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: « وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات، كما تحتج بها في الطلبيات العمليات، ولاسيَّما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا، وأوجبه ورضيه ديناً، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم يزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات، والقدر، والأسماء والأحكام، ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الأخبار عن الله وأسمائه وصفاته.

فأين سلف المفرقين بين البابين؟ نعم، سلفهم بعض متأخري المتكلمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ورسوله وأصحابه، وهذا التقسيم أصل من أصول ضلال القوم، فإنهم فرَّقوا بين ما سموه أصولاً وسموه فروعاً، وادَّعوا الإجماع على هذا التفريق، ولا يحفظ ما جعلوه إجماعاً عن إمام من أئمة المسلمين، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين، بل أئمة المسلمين على خلافه... »[4].

---

(١) فقد نقل أبو منصور البغدادي عن أبي هذيل أحد زعماء المعتزلة أنه اشترط في الحديث أن يرويه عشرون نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر. ومقصوده بواحد من أهل الجنة، هو من كان على مذهبه في بدعته. انظر: الفرق بين الفرق: ص ١١٠.

وذكر البغدادي أيضاً أنَّ النظام من المعتزلة أنكر حجية الإجماع والقياس في فروع الشريعة؛ وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري . انظر : المصدر السابق: ص ١١٤.

(٢) منهم الإمام الشافعي رحمه الله تعالى انظر: الرسالة له: من ص ٤٠١-٤٥٧، والأم في كتاب جماع العلم له: ٧/ ٢٥٤، والإمام البخاري رحمه الله تعالى انظر: صحيح البخاري مع الفتح: ١٣/٢٤٤-٢٥٨. وقد أفرد هذه المسألة بالتصنيف الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى كما في التمهيد: ١/ ٢، والشيخ الألباني - حفظه الله - في رسالته (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام) .

(٣) انظر: فتح الباري: ١٣/٢٤٧.

(٤) مختصر الصواعق لابن القيم: ٢/٤٨٩، مع بعض الاختصار.

ويدل على أن هذا منهجه أمور منها:

١- أنه صدر أبواب كتابه (الجرح والتعديل) بـ « بـاب في تثبيـت السـنن ». وأورد تحته أحاديث أغلبها آحاد -إن لم يكن كلُّهـا- وإنما سـاق هـذه الأحـاديث لبيـان مشـروعية الرِّواية وحجيَّتها وأنَّ السنن تثبت بها؛ وذلـك رداً علـى أصحـاب الاعتقـادات الباطلـة الذيـن يردون الأحاديث بحجة عدم تواترها.

فهـو -رحمـه الله تعـالى- بهـذا الصنيـع يقـرِّر أنـه لا فـرق بـين المتواتـر والآحــاد في الاحتجاج.

٢- صنيعه فيما ساقه من الأدلة في الأبـواب الـتي عقدهـا للمسـائل الاعتقاديـة -فيمـا نقلته عنه بعض الكتب التي تعنى بنقل روايات السلف- تـدل علـى قبـول السـنة والأخـذ بهـا والإذعان لها والتحذير من ردِّها، مثل حديث أبي رافع وغيره.

٣- الأحاديث والآثار التي أوردها ابن أبي حاتم وهـي تـدل علـى حجيَّـة السـنة، هـي عامة تشمل ما كان منها متواتراً أو آحاداً، فإنَّ تلك الأحاديث والآثار التي سـاقها وهـي تـدل على حجيَّة السنة ووجوب العمل بها ليس فيها فرق بين ما كـان متواتـراً أو آحـاداً، بـل هـي أوضـح في الآحـاد لأنهـا تحـذِّر مـن ردِّ أي خـبر ثـابت عـن الرسـول ﷺ وكذلـك هـي عامـة للخبريات العلميات وللطلبيات العمليات.

٤- ومن منهجه سوق الأسانيد منه إلى الرَّاوي الأعلى، فهو يسـوق الحديـث بإسـناده ولا يحذفها في الغالب، فاعتماده على الإسناد كما هو شأن علماء الآثار.

٥- ومن منهجه في الأحاديث الضعيفة والمعلولـة، أنـه يوردهـا علـى المسـائل العقديـة والعمليَّة؛ فقد يورد بعض الأحاديث الضعيفـة في معـرض الاسـتدلال علـى مسـائل اعتقاديـة. وربَّما يقال: إنَّ باب الاعتقاد لا يثبت إلا بأمر متيقن فلا يثبت بأمر متردد بـين القبـول والـرَّد مثل الأحاديث الضعيفـة، فكيـف يـورد ابن أبي حـاتم تلـك الأحـاديث الضعيفـة في معـرض الاحتجاج على تلك المسائل الاعتقادية وهو المحدث الناقد؟

فيجاب عن هذا بأمور:

أوَّلا: أن يقال: إنَّ المعـروف في منهـج المحدثـين القدمـاء أنهـم إذا أخرجـوا الأحـاديث

أو الآثار بأسانيدها فإنهم يرون بذلك أنهم برئوا من العهدة، وعلى من يطلع أن يميِّز بين الصحيح والسقيم.

نقل الحافظ ابن حجر عن بعض العلماء أنه عاب على الطبراني جمعه الأحاديث بالأفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة، ثم قال الحافظ: « وهذا أمر لا يختص بالطبراني فلا معنى لإفراد اللوم بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم بريئون من العهدة والله أعلم »[1].

ثانياً: أن يقال: إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- أوردها فيما هو بصدده من المسائل الاعتقادية مطمئناً إلى أنه قد بيَّن أحوال الرُّواة في هذه الطرق في كتابه (الجرح والتعديل) وكتابه (المراسيل)، وعلى من ينظر في السند أن ينقده ليتعرف درجة المروي، وقديماً قال علماء الحديث: « من أسند لك فقد حمَّلك »[2].

ثالثاً: إنَّ المسائل الاعتقادية التي أورد عليها ابن أبي حاتم الأحاديث التي فيها ضعف مسائل ثابتة بكتاب الله تعالى والسنة النَّبوية الصحيحة، فهي مسائل ثُبتت بأدلة كثيرة، فساق ابن أبي حاتم بعض الأدلة من الأحاديث التي فيها ضعف لأنها جاءت موافقة لتلك الأدلة. فهي على هذا للاعتضاد لا للاعتماد. إذ لم تنفرد بإثبات أصل لم تثبت إلاَّ بطريقها. ومثاله: أنَّ ابن أبي حاتم قد ساق حديث الأوعال لدلالته على علو الله تعالى واستوائه على عرشه مع ما فيه من كلام[3]؛ لأنَّ علو الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه أمر قطعي ثبت بأدلة صحيحة صريحة قطعية الثبوت والدلالة، وهذا الحديث إنما جاء على وفق تلك الأدلة. ومثل هذا الصنيع من مسالك العلماء في الأدلة؛ يجمعون ما ورد في الباب من صحيح وضعيف، فكثرة الأدلة والشواهد تقوي الحجة وتقطع الخصم وتفحمه. وقد اعتذر الحافظ الذهبي بهذا عن سوقه حديث الأطيط مع ما في إسناده من مقال فقال -رحمه الله تعالى-: « وقولنا في هذه الأحاديث: إننا نؤمن بما صح منها وبما اتَّفق السلف على إمراره وإقراره، فأمَّا ما في إسناده مقال، واختلف العلماء

---

(١) لسان الميزان: ٣/٧٥.

(٢)ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث، نقلا من كتاب الإسرائيليات في التفسير/ محمد السيد حسين الذهبي:ص ٣٨.

(٣) سيأتي الكلام عليه في موضعه في ص ٢٥٤-٢٥٦ من هذه الرسالة.

في قبوله وتأويله، فإنا لا نتعرض له بتقرير؛ بل نرويه في الجملة ونبيِّن حاله، وهذا الحديث إنما سقناه لما فيه مما تواتر من علو الله تعالى فوق عرشه مما يوافق آيات الكتاب »[1].

وهذا المسلك هو الذي انتهجه ابن أبي حاتم فإنه لم يستدل -فيما أعلم- بحديث ضعيف على أصل لم يثبت بأدلة صحيحة، أو ما لا تشهد له الأدلة الشرعية، فالمسائل الاعتقادية التي ساق فيها أحاديث ضعيفة - كلها مما له أدلة شرعية كثيرة.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- أنَّ مما يعاب على بعض أهل الحديث الاحتجاج بأحاديث ضعيفة أو موضوعة في مسائل الأصول والفروع وآثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة؛ ثمّ ذكر أنَّ هذا فيهم قليل إذا قسنا بما يوجد في غيرهم من الفرق، وأنَّ احتجاج أولئك بالحديث الضعيف يقابله استدلال المتكلمة بالحدود والأقيسة العقيمة واستشهد بقول الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-: « ضعيف الحديث خير من رأي فلان ». «ثمَّ لأهل الحديث من المزية: أنَّ ما يقولون من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم هو كلام في نفسه هو حق، وقد آمنوا بذلك. وأمَّا المتكلمة: فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه ولا يعلمونه أنه حق، وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل عظيم من أصول الشريعة، بل إمَّا في تأييده، وإمَّا في فرع من الفروع؛ وأولئك يحتجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحقة الثابتة »[2].

فعلماء الحديث إذا استدلوا بحديث ضعيف فإنما يستدلون به على أصل ثابت دلت عليه أدلة صحيحة أخرى، وقد انتهج الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- هذا المنهج فاستدل أحياناً بأحاديث فيها كلام على المسائل العلمية الخبرية الثابتة بأدلة صحيحة.

أمَّا احتجاجه بالأحاديث المعلولة:

فيدخل أيضاً فيما سبق من احتجاجه بالحديث الضعيف، فإنه قد احتج بها على مسائل كثيرة تتعلق بأبواب الاعتقاد، وبعضها بأبواب الفقه؛ ولكن تلك الأحاديث المعلولة التي ساقها لم تنفرد بمسائل اعتقادية أصلية، وإنما هي في مسائل مشهورة ثابتة بكتاب أو سنة صحيحة. وأمَّا ما يتعلق بالأحكام الفقهية فالاحتمال وارد ويحتاج إلى استقراء.

---

(١) العلو للعلي الغفار: ص ٤٥.

(٢) نقض المنطق لابن تيمية: ٢/٢٣ ، وانظر النقض المطبوع في الفتاوى: ٤/٢٤-٢٥.

المطلب الثالث

احتجاجه بالآثار السلفية ومنهجه في ذلك

إنَّ من منهج الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى الاستدلال بأقوال علماء السلف من الصحابة ومن بعدهم. فقد عني عناية فائقة بنقل تلك الأقوال بأسانيدها وألفاظها وعباراتها من غير أن يرويها بالمعنى. وما هذا الصنيع منه إلاَّ أنه يرى أهميتها؛ وذلك لأننا لا نستطيع الاستدلال بفهم الكتاب والسنة دون الرجوع إلى فهم الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان.

قال ابن أبي حاتم: « **فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عزَّ وجل ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه النجباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، رضي الله تعالى عنهم** »[1].

كما يدل على ذلك أيضاً أنه يُعَنْوِن أو يترجم لمسألة عقدية ثم لا ينقل فيها وفي ثبوتها إلاَّ الآثار مما يدل على أنها كافية في الاحتجاج إذا تضافرت واستفاضت عن أئمة السلف فكأنها إجماع منهم.

كذلك يؤكد الإمام ابن أبي حاتم في كثير من مؤلفاته على التمسك بالكتاب والسنة واتِّباع السلف ويحذِّر من مخالفتهم، فيرى أنَّ قوله تعالى: ﴿ ويتَّبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ﴾[2]. ندباً منه تعالى « **إلى التمسك بهديهم، والجري على منهاجهم، والسلوك لسبيلهم، والاقتداء بهم** »[3].

كما يرى أنَّ الله تعالى اختار التابعين « **لإقامة دينه، وخصهم بحفظ فرائضه وحدوده، وأمره ونهيِّه وأحكامه، وسنن رسول الله ﷺ وآثاره؛ وذلك بحفظهم عن صحابة رسول الله ﷺ ما نشروه وبثوه من الأحكام والسنن والآثار، وسائر ما قام به الصحابة من جهد في نشر دين الله عزَّ وجل، أتقنوا ذلك كله وعلموه وفقهوا فيه** ».

فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله عزَّ وجل ونهيه بحيث وضعهم الله عزَّ وجل

---

(١) الجرح والتعديل: ٢/١.

(٢) سورة النساء: آية ١٥٦.

(٣) الجرح والتعديل: ٧/١.

ونصبهم له، إذ يقول: ﴿ والذين اتَّبعوهم بإحسان رضي ا لله عنهم ورضوا عنه ﴾[1].

وقد أخرج ابن أبي حاتم بسنده عن قتادة[2] رحمه ا لله تعالى أنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿ **والذين اتَّبعوهم بإحسان** ﴾ **التابعون**[3].

وقد صاروا برضوان ا لله عزَّ وجل لهم، وجميل ما أثنى عليهم بالمنزلة التي نزههم ا لله بها عن أن يلحقهم مغمز أو تدركهم وصمة لتيقظهم وتحرزهم وتثبتهم؛ ولأنهم البررة الأتقياء الذين ندبهم ا لله عزَّ وجل لإثبات دينه، وإقامة سنته وسبيله[4].

ولهذا يرى ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى أنه لا معنى للاشتغال بالتمييز بينهم مع هذه المنزلة، فلا « **تجد بينهم إلا إماماً مبَّرزاً مقدَّماً في الفضل والعلم، ووعي السنن وإثباتها، ولزوم الطريقة واحتبائها، رحمة ا لله ومغفرته عليهم أجمعين** »[5].

ولكن قوماً عاشوا في عصر التابعين ليسوا من هذه المنزلة، لأنهم في غير حال أكثر التابعين من الفقه، والعلم، والحفظ، والإتقان، والتثبت، وهؤلاء ألحقوا أنفسهم بالتابعين ودلسوها بينهم، ولكنهم بعيدون كل البعد عنهم.

ويقول ابن أبي حاتم: إنه قد ذكر **حالهم وأوصافهم ومعانيهم في مواضع مختلفة من كتاب (الجرح والتعديل)، واكتفى بذلك فلم يذكر أوصافهم وهو يبيِّن مراتب رواة الآثار**[6].

فثناء ابن أبي حاتم على الصحابة رضوان ا لله تعالى عليهم أجمعين وعلى التابعين من أئمة السلف رحمهم ا لله تعالى وتفريقه بينهم في المرتبة وبين قوم عاشوا في عصرهم أرادوا أن يقحموا أنفسهم فيما هم ليسوا من أهله أو أن يدخلوا في الدِّين ما ليس منه؛ دليل على أنه يرى وجوب اتِّباعهم، والاقتداء بهم، والاستدلال بآثارهم، والاحتجاج بأقوالهم.

---

(١) الجرح والتعديل: ١/٨-٩، والآية من سورة التوبة: ١٠٠.

(٢) هو: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة. تقريب التهذيب: ص ٧٩٨.

(٣) الجرح والتعديل: ١/٩.

(٤) المصدر السابق: ١/٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

ويؤكد هذا ويؤيِّده أسلوبه النقلي في جميع مصنَّفاته، ننظر في تفسيره العظيم فنجد أنَّ عامته نقل عن السلف، وننظر في مناقبه للأئمة نجده كذلك، وننظر في كتاب الجرح والتعديل نجده نقلاً عن أبيه وأبي زرعة وغيرهما من الجهابذة النقاد، وننظر في علل الحديث نجده كذلك. وهو -رحمه الله تعالى- بهذا الصنيع يشير إلى أنَّ الدرجة الأولى في كل علم هو اتِّباع ما كان عليه السلف، كما يشير به إلى إنكاره لفكرة الخروج على ما قالوه رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

و يدل على هذا ويشهد له ما أخرجه عن الإمام الشافعي أنه قال: « **إذا جاء عن أصحاب النبي ﷺ أقاويل مختلفة، ينظر إلى ما هو أشبه بالكتاب والسنة فيؤخذ به** »[1]. أي: إذا اختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في قول ما فهو يختار قول أحدهم الذي هو أقرب إلى الكتاب والسنة فيعمل به. وفي هذا ذهاب منه رحمه الله تعالى إلى الاحتجاج والاستلال بأقوالهم - رضي الله تعالى عنهم أجمعين -.

وبهذا يتبيَّن لنا أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- يرى حجية الآثار، وأنها لابد منها في فهم الكتاب والسنة، ومعرفة البدع والمحدثات.

وهناك آثار أوردها ابن أبي حاتم تدل على تقرير الاحتجاج بالآثار والعناية بها، ومن تلك الآثار:

١- قوله: « **سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزَّيغ والبدع ويغلِّظان رأيهما في ذلك أشد تغليظ، وينكران وضع الكتب بالرَّأي بغير آثار** »[2].

فالمراد بالآثار في هذا هو ما يشمل المرفوع، والموقوف، والمقطوع، مقابل الرَّأي المجرد؛ فعلى هذا يصح الاستدلال به فيما نحن بصدده.

٢- ومنها: أثر عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى في حجية آثار الخلفاء. أخرج ابن أبي حاتم بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول: « **سنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوَّة على دين الله، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر فيما خالفها، من اقتدى بها مهتد،**

---

(١) آداب الشافعي: ص ٢٣٥.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في روائع التراث لمحمد عزيز شمس: ص ٢٥ - ٢٦.

ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتّبع غير سبيل المؤمنين ولاّه الله ما تولّى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً »[1].

فقول عمر بن عبد العزيز -رحمه الله تعالى-: « وولاة الأمر من بعده » ظاهر في الخلفاء الرّاشدين، وهم الذين قال فيهم الرّسول ﷺ: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الرّاشدين من بعدي »[2]. ويدل لهذا أنه جعل من خالفها متبعاً لغير سبيل المؤمنين وأوجب له النار، وهذا إنما يكون فيمن خالف الخلفاء الأربعة أو خالف إجماع ولاة أمور المسلمين.

وفي هذا الأثر إطلاق السنة على ما فعله الخلفاء الرّاشدون، فهل المراد بسنة الخلفاء ما أحدثوه على وفق أصول الشريعة وعلى ما فهموه من السنة النّبوية، أو هو ما أظهروه وبيّنوه من السنة النّبوية بدون أن يكون منهم استنباط؟

وقد ذكر الشاطبي رحمه الله تعالى أنَّ النبي ﷺ قرن سنة الخلفاء الرّاشدين بسنته وأنَّ سنتهم ليست من المحدثات في شيء، « لأنهم -رضي الله تعالى عنهم- فيما سنوه إمَّا متبِّعون لسنة نبيهم -عليه الصلاة والسلام- نفسها، وإمَّا متبِّعون لما فهموا من سنته ﷺ في الجملة والتفصيل على وجه يخفى على غيرهم مثله لا زائداً على ذلك »[3].

وما ذهب إليه ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من الاحتجاج بالآثار هو مذهب أهل العلم والأثر فهم ما زالوا يحتجون بالآثار ويروونها ويدّونونها وينقلونها في احتجاجاتهم في الاعتقادات والأعمال، ويعدون ذلك من منهج أهل السنة والجماعة، ويدل لصنيعهم هذا أمور:

١- أنَّ الله سبحانه وتعالى قد أثنى على السابقين الأوَّلين ومن تبعهم بقوله تعالى: ﴿ والسابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بإحسان رضي الله عنهم

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة النساء) تحقيق حكمت بشير: ص ١٥٨٧ ، وأخرجه الآجري في الشريعة: ص ٤٨، وابن بطة في الإبانة: ٣٥٢/١، رقم ٢٣١ ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٤، وأبو نعيم في الحلية: ٣٢٤/٦.

(٢) سنن أبي داود كتاب السنة باب في لزوم السنة: ١٣/٥-١٥، رقم ٤٦٠٧، وأخرجه الترمذي في كتاب العلم باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع: ٤٣/٥، رقم ٢٦٧٦، وابن ماجة في المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الرّاشدين المهديين: ١٥/١، رقم ٤٢. وقد صحح الحديث جماعة. قال ابن القيم: حديث حسن إسناده لا بأس به. إعلام الموقعين: ١٤٠/٤، ونقل ابن رجب في جامع العلوم ص ٢٤٣ عن أبي نعيم تصحيحه. وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود رقم ٣٨٥١، وفي تخريج السنة لابن أبي عاصم رقم ٢٦.

(٣) الاعتصام للشاطبي: ص ٨٨.

ورضوا عنه ﴾[1]. وقد شهد الرَّسول ﷺ لهم بالخيريـة فقـال في غـير مـا حديـث « خـير أمـتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »[2]. والآية الكريمة أثنت علـى مـن اتَّبعهـم بإحسـان، واتِّباعهم هو اتِّباع منهجهم واقتفاء آثارهم، والاهتـداء بهديهـم وأقوالهم. فيـلزم مـن هـذا أنَّ أقوالهم أولى من أقوال من بعدهم في الجملة وهذا في الصحابة واضح، وأمَّا في التابعين فكذلـك إذ هم أخذوا عن الصحابة القرآن ومعانيه، والحديث وتطبيقه العملي وتشـملهم الخيريـة الـتي وردت في الحديث فهم المراد بأهل القرن الثاني. وقد -سبق- نقل بعض ما أثنى به ابـن أبـي حاتم على التابعين[3].

٢- أنَّ الاستدلال بالآثار بالإضافة إلى أنه اسـتدلال بفهـم السـلف لنصـوص الكتـاب والسنة هو كذلك للتقوية والشهادة فقط، وإلاَّ فالأصل المعتمد عليه هو الكتاب والسنة، وأمَّـا الآثار فهي لتوضيح معاني تلك النصوص وشرحها وبيان المقصـود منهـا، لاسيَّما إذا اختلفـت الآراء في تلك النصوص، وأمَّا الآثار فلا يحتج بهـا في أصـل لم يـرد في الكتـاب والسـنة، ومـن المعلوم أنه لا يوجد في الأغلب في الآثار ما يخالف أو يشذ فيثبت ما لم يكن وارداً في الأصلـين أو لا تشهد له القواعد العامة.

٣- ثم إنَّ الاستدلال بالآثار هو من باب الاستدلال بالإجماع، فالآثـار تـدل علـى أنَّ هذا الأمر الثابت أساساً في الكتاب والسـنة تلقتـه الأمـة بـالقبول وتتـابعت علـى اعتقـاده آراء علماء الدِّين، وبهذا يعلم أنَّ الاعتماد على الكتاب والسنة وأقوال أئمة السلف هو طريق أهـل السنة والجماعة[4]. خلافاً لما عليه أهل البدع والأهواء من الاعتماد على الرَّأي المجـرد، والفهـم القاصر، والتأويل الفاسد.

---

(١) الآية من سورة التوبة: ١٠٠.

(٢) أخرجه البخاري بلفظ :((خير الناس قرني)) في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ بـاب فضـائل أصحـاب النبي ﷺ: ١٣٣٥/٣،ح رقم ٣٦٥١، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة بـاب فضـل الصحابـة: ١٩٦٣/٤، رقم ٢٥٣٣.

(٣) انظر: ص ٩٨-٩٩ من هذه الرسالة.

(٤) انظر: شرح أصول الاعتقاد: ٢٧/١.

منهج ابن أبي حاتم في الاستدلال بالآثار :

١- سياقه الإسناد:

إنَّ من منهج ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في الاستدلال بالآثار، سوق الإسناد منه إلى قائله ولا يترخص في تركه وحذفه، مع أنَّ الآثار ليست بمنزلة الأحاديث في المرتبة. ولهذا كان بعض الأئمة يترخصون في ذكرها معلقة بدون ذكر الأسانيد مثل ما فعله الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في كثير من الآثار؛ وأمَّا ابن أبي حاتم فقد كان يلتزم بذكر إسناده في كل ما يسوقه من حديث أو أثر. حتى لما ساق بعض الآثار تعليقاً بدون إسناد في كتابه (التفسير) بيَّن السبب في ذلك وأنه لم يسق أسانيدها للاختصار[١].

و ما هذا الصنيع منه رحمه الله تعالى إلاَّ لبيان أنَّ الحجة لا تقوم إلا بالإسناد، فهو الفيصل بين الصدق والكذب والصحيح والضعيف، لأنَّ الرواة ليسوا بمتساوين في درجة التحمل والأداء بحيث نأخذ ديننا من كل واحد منهم دون تمييز بينهم ومعرفة درجاتهم، وبسوق الأسانيد يتضح هذا الأمر.

قال ابن أبي حاتم: « **فلمَّا لم نجد سبيلا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرِّواية، وجب أن نميِّز بين عدول الناقلة والرُّواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة** »[٢].

وروى عن عبد الله بن المبارك أنه قال: « **الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء** »[٣].

٢- سياقه الآثار بألفاظها:

إنَّ من منهج ابن أبي حاتم أنه يسوق النصوص من الأحاديث والآثار بألفاظها ولا يرويها بالمعنى، وذلك لتكون نصوص السلف أمام من يريدها، وحتى يعرف مرادهم وألفاظهم فيصح الاستدلال بها والاستنباط منها، فهو يحافظ على الألفاظ كما سمعها، وهذا

---

(١) انظر: ص ٦٨ من هذه الرسالة.

(٢) الجرح والتعديل: ١/٥.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ١٦.

غاية في الإتقان والأمانة العلمية.

٣- إيراد أقوال بمجموعة كبيرة من علماء السلف في المسائل الكبار التي كثر حولها الجدل، وذلك للدلالة على إجماعهم في تلك المسألة وأنه قول عامتهم، كما فعل ذلك في مسألة القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق[١]. ومسألة العلو[٢]. ومسألة الإيمان كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر[٣].

المطلب الرابع

احتجاجه بالإجماع

إنَّ من مناهج الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى الاستدلال بالإجماع. أي: إجماع علماء السلف وأئمتهم في المسائل العلمية والعملية، ولا حاجة للخوض في حجيَّة الإجماع وأدلة ذلك، فإنَّ هذا موضعه في أصول الفقه.

وإنما المقصود هنا بيان منهج الإمام ابن أبي حاتم في الاستدلال بالإجماع وأنه يحتج به، وإقامة الدليل على ذلك من واقع عمله رحمه الله تعالى في مصنَّفاته وأقواله. فالإمام ابن أبي حاتم قد أشار عند تقريره لبعض المسائل الاعتقادية إلى الاحتجاج بالإجماع؛ ومن ذلك أنه ابتدأ كتابه « أصل السنة واعتقاد الدين » بسؤال وجهه إلى أبيه وأبي زرعة يسألهما عمَّا أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار في أصول الدِّين فقال: رحمه الله تعالى: « **سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟** »[٤].

فقوله: « وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك؟ » ذهاب منه -رحمه الله تعالى- إلى الاحتجاج بإجماع شيوخه وعلماء عصره، من علماء السلف، وليس من علماء أهل البدع والأهواء. ويدل لهذا أنه لما ذكر مرتبة الصحابة والتابعين وأثنى

---

(١) انظر: على سبيل المثال: بعض الروايات التي أوردها اللالكائي من طريقه في ذلك في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) انظر: في ذلك على سبيل المثال: الصفحات التالية في العلو للعلي الغفار للذهبي: ١٠٦، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٢٤، ١٢٩، ١٤٣، وغيرها من الصفحات.

(٣) فتح الباري: ٦٢/١.

(٤) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

عليهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين عند بيانه مراتب رواة الآثار عقَّب ذلك بقوله: « ... إلاَّ ما كان ممن ألحق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس يلحقهم، ولا هو في مثل حالهم لا في فقه ولا علم ولا حفظ ولا إتقان ولا ثبت ... »

ويقول ابن أبي حاتم: إنه قد ذكر حالهم وأوصافهم ومعانيهم في مواضع مختلفة من كتاب الجرح والتعديل، واكتفى بذلك فلم يذكر أوصافهم وهو يبيّن مراتب رواة الآثار[1].

فتبيَّن من هذا أنَّ الإمام ابن أبي حاتم يحتج بالإجماع وأنَّ المراد بالإجماع، إجماع العلماء المعتبرين من أهل السنة والجماعة، وذلك لأنه إذا كان لم يعتبر قوماً عاشوا في عصر التابعين في منزلة التابعين لكونهم ليسوا في مثل حالهم في الفقه، والعلم، والحفظ؛ فمن باب أولى وأحرى أن لا يعتد بإجماع علماء الضلال من أهل الأهواء والبدع في عصره.

وممن صرَّح بحجية الإجماع في باب الاعتقاد الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- فإنه ذكر أنَّ الله تعالى لا يقاس على شيء من خلقه أو يجري بينه وبينهم تمثيل أو تشبيه. ثم قال: « تعالى الله عمَّا يقول الظالمون علواً كبيراً الذي لا يبلغ من وصفه إلاَّ ما وصف به نفسه أو وصفه به نبيُّه ورسوله أو اجتمعت عليه الأمة الحنيفيَّة عنه »[2].

ففي هذا بيان أنَّ صفات الله تعالى تثبت بثلاثة أمور:

١- وصف الله تعالى نفسه بتلك الصفة.

٢- إذا وصفه بها رسوله ﷺ .

٣- إذا أجمعت الأمة الحنيفيَّة على وصفه تعالى بها.



(١) الجرح والتعديل: ٩/١.

(٢) التمهيد لابن عبد البر: ١٣٦/٧، وذكر نحوه في كتابه جامع بيان العلم: ١١٧/٢-١١٨.

الباب الأوّل

جهود الإمام ابن أبي حاتم الرّازي

في توضيح العقيدة

وفيه فصول:

الفصل الأول: جهوده في توضيح مسائل الإيمان.

الفصل الثاني: جهوده في توضيح مسائل القدر.

الفصل الثالث: جهوده في توضيح توحيد الأسماء والصفات.

الفصل الرّابع: جهوده في توضيح مسألة القرآن.

الفصل الخامس: جهوده في توضيح مسائل النبوات والمعاد.

الفصل السادس: جهوده في توضيح مسائل الصحابة والإمامة.

الفصل الأوّل

جهوده في توضيح مسائل الإيمان

وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإيمان وما يدخل في مسماه.

المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه.

المبحث الثالث: الاستثناء في الإيمان.

المبحث الرابع : الرَّد على الفرق الضالة عن مذهب السلف فيه.

المبحث الخامس : ترك الرِّواية عن المرجئة.

تمهيد

لقد كانت للإمام ابن أبي حاتم جهود بارزة في بيان مسائل الإيمان، وبيان المذهب الحق فيها، مذهب أهل السنة والجماعة في معنى الإيمان، ودخول الأعمال فيه، وزيادته ونقصانه، وجواز الاستثناء فيه، والرَّد على الفرق المخالفة لمذهب السلف في هذه المسائل.

وذلك لأنَّ مسألة الإيمان تتعلق بأصل الدِّين؛ وسعادة الإنسان في الدَّارين مبنية عليه، كما أنَّ نجاته من عذاب الله تعالى وعقابه هو بالإيمان به عز وجل. وهو الفاصل بين أهل السعادة وأهل الشقاوة، وأهل الجنة من أهل النار؛ الذي إذا كان مع العبد قبلت أعمال الخير منه، وإذا عدم منه لم يقبل له صرف ولا عدل؛ فالإيمان الصحيح المقرون بالعمل الصالح دليل على سعادة العبد وأنه من الصالحين من عباد الله عزَّ وجل[1].

واسم الإيمان « قد تكرَّر ذكره في القرآن أكثر من سائر الألفاظ وهو أصل الدِّين، وبه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويفرَّق بين السعداء والأشقياء، ومن يوالى ومن يعادى، والدِّين كله تابع لهذا، وكل مسلم محتاج إلى معرفة ذلك »[2].

والخلاف في مسألة الإيمان والإسلام من أول الخلافات في الأمة، وهو منذ أن خرج الخوارج على الصحابة وقاتلوهم، وقد أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية، وعاملوهم معاملة الكفار[3]. وكان الصراع لا يزال محتدماً في أيَّام ابن أبي حاتم، ولا يزال إلى الآن قائماً بين أتباع السلف الصالح وبين أتباع المرجئة، والخوارج، والمعتزلة.

فلهذا -والعلم عند الله- اعتنى ابن أبي حاتم بهذه المسألة عناية فائقة وأورد من أدلة الكتاب والسنة النَّبوية والآثار السلفية ما يبيِّن الصواب فيها.

وأهم ما أورده ابن أبي حاتم في ذلك يتلخص في المباحث التالية:

١- معنى الإيمان، ودخول الأعمال في مسماه.

٢- زيادته ونقصانه.

٣- الاستثناء فيه.

٤- الرد على الفرق المخالفة لمذهب السلف فيه.

٥- معاملة المرجئة بترك الرواية عنهم.

---

(١) الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة د/ عبد الرزاق البدر: ص ٢٩٦.

(٢) الإيمان لابن تيمية: ص ٢٤٧، وجامع العلوم والحكم لابن رجب: ص ٢٩.

(٣) راجع الأنوار البهية: ٤٣٠/١.

المبحث الأول

بيان ابن أبي حاتم معنى الإيمان ودخول الأعمال في مسمّاه

بيَّن ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى معنى الإيمان وأنه قول وعمل، وأنَّ الأعمال داخلة في مسماه، وقرَّر ذلك من عدَّة أوجه:

الوجه الأول: إيراده الأحاديث الدالة على معنى الإيمان ودخول الأعمال فيه.

ومن الأحاديث التي أوردها وهي تدل على ذلك:

١- حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- في شعب الإيمان:

أخرج الإمام اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي هريرة[1] رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « **الإيمان بضع وستون شعبة أو بضع وسبعون شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان** »[2].

وهذا الحديث من أدلة أهل السنة والجماعة على أنَّ الإيمان قول وعمل، وأنَّ الأعمال داخلة في مسماه، وأنَّ له أجزاءً وأبعاضاً متفاوتة. كما هو ظاهر لفظ الحديث في قوله: « أعلاها » و « أدناها » وجميع هذه الأجزاء والأبعاض متفرعة، إمَّا عن أعمال القلب مثل الحياء، أو أعمال اللسان مثل قول: لا إله إلا الله، أو أعمال الجوارح مثل:

---

(١) هو: الصحابي الجليل عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني، أسلم عام خيبر وشهدها ثم لازم رسول الله ﷺ حتى قبضه الله إليه، وكان من أحفظ الصحابة رضي الله تعالى عنهم توفي سنة ٥٧هـ. أسد الغابة: ٣١٨/٢. وانظر: تهذيب التهذيب: ٢٦٥/٢-٢٦٧.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٣٧، والحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ في كتاب الإيمان باب ما جاء في استكمال الإيمان... الخ: ٦٣/١، ح رقم ٣٥، والبخاري في التاريخ الكبير: ٨١/٥، وأبو داود في كتاب السنة، باب في ردِّ الإرجاء: ٥٥/١-٥٦، ح رقم ٤٦٧٦، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة: ٤٢٥/١، وأبو نعيم في الحلية : ١٤٧/٦.

إماطة الأذى عن الطريق.

فدلَّ الحديث على أنَّ الإيمان الشرعي يشمل القول، والعمل، والتصديق؛ وأنه اسم لمعنى ذي أجزاء وأبعاض متفاوتة له أعلى وأدنى.

قال الخطابي[1] رحمه الله تعالى: « وفي الحديث بيان أنَّ الإيمان الشرعي اسم لمعنى ذي شعب وأجزاء له أعلى وأدنى، فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شعبها وتستوفي جملة أجزائها كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيه »[2].

وقد بيَّن الإمام محمد بن نصر المروزي[3] دلالة الحديث لمذهب أهل السنة، حيث قال رحمه الله تعالى: « فجعل الإيمان شعباً بعضها باللسان والشفتين، وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح، فشهادة أن لا إله إلا الله فعل اللسان، تقول: شهدت أشهد شهادة، والشهادة فعله بالقلب واللسان، لا اختلاف بين المسلمين في ذلك، والحياء في القلب، وإماطة الأذى عن الطريق فعل الجوارح »[4].

فاتَّضح من هذا، أنَّ اسم الإيمان يشمل هذه الأنواع والشعب كلها، سواء ما كان منها قلبيّاً، أو لسانيّاً، أو عملاً بالجوارح. وأنها تتفاوت فيما بينها ليست على درجة واحدة، بل بعضها أفضل من بعض؛ « فمنها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعاً كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعاً كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب

---

(١) الخطابي: هو العلامة الحافظ اللغوي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستي، كان فقيها أديباً محدثا. توفي سنة ٣٨٨هـ. طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٢٨٢-٢٩٠، سير الأعلام: ١٧/٢٣.

(٢) معالم السنن للخطابي: ٤/٣١٢.

(٣) محمد بن نصر المروزي: الفقيه قال الحاكم: (هو إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة). توفي سنة ٢٣٨هـ. تذكرة الحفاظ: ٢/٦٥٠، وتاريخ بغداد: ٣/٣١٥.

(٤) تعظيم قدر الصلاة: ٢/٧٨٦-٧٨٧، وعنه ابن مندة في الإيمان: ١/٢٣١.

متفاوتة تفاوتاً عظيماً منها ما يقرب من شعبة الشهادتين، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى »[1].

وقد تتابع الأئمة على الاستدلال بهذا الحديث في دخول الأعمال في مسمى الإيمان[2].

وهذا يدل على أهميته في هذا الباب، وأنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تابع لمنهجهم في الاستدلال والتقرير والرد على الفرق المنحرفة في هذا الباب. والحديث كما يدل لمذهب السلف في دخول الأعمال في معنى الإيمان، فهو يرد -كذلك- الأقوال المخالفة لهذا المذهب. إذ فيه البيان بأنَّ الإيمان هو هذه الشعب كلها لا أنه المعرفة وحدها، وفي هذا ردٌّ على الجهمية وعلى المرجئة الذين أخروا العمل عن الإيمان.

كما أنَّ في دلالته على تفاوت هذه الشعب والأجزاء ردّاً على الخوارج والمعتزلة من أنَّ ذهاب بعض تلك الشعب والأجزاء مثل: إماطة الأذى عن الطريق لا يخرج الإنسان من الإيمان وأحكامه في الدنيا والآخرة.

ويتضح الردُّ بهذا الحديث على هذه الفرق كلها إذا علمنا أنَّ أصل الخلاف في المسألة، هو أنَّ هذه الفرق كلها تقول: إنَّ الإيمان شيء واحد لا يتجزأ، ولا يبقى شيء منه إذا ذهب بعضه؛ كما وضح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ذلك حيث قال: « وهذا هو الأصل الذي تفرَّعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء، ثم قالت الخوارج والمعتزلة: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله وهو الإيمان المطلق، كما قاله أهل الحديث، قالوا فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٧٦.

(٢) انظر: بعض تلك الاستدلالات في الكتب التالية: شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٩١، والسنة لعبد الله: رقم ٨١٨، ص ٣٧٥-٣٧٦، والإيمان لأبي عبيد: رقم ٤، ص ٦١، والإيمان لابن تيمية: ص ٣٤٤، الإيمان لابن أبي شيبة: رقم ٦٧، و صحيح البخاري مع فتح الباري: ٦٧/١، ح رقم ٩، والشريعة للآجري: ص ١١٠، والإيمان لابن مندة رقم ١٤٤-١٤٧، وتعظيم قدر الصلاة: ٤٢٥/١، ح رقم ٤٢٣-٤٣٠.

في النار، وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً منه، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر والفاجر »[1].

وإذا اتَّضح ذلك فإنَّ هذا الحديث (حديث شعب الإيمان) دل على أنَّ الإيمان ليس شيئاً واحداً، وإنما مركب من أجزاء متفاوتة في مقدارها وأثرها. فردَّ بهذا على جميع الفرق والطوائف المخالفة للصواب.

٢- حديث ابن عبَّاس -رضي الله تعالى عنهما- في وفد عبد القيس:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن عباس[2] -رضي الله تعالى عنهما- أنه قال: « **قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله: إنَّا هذا الحي من ربيعة وقد حالت بيننا وبينكم كفَّار مضر، فلا نخلص إليك إلاَّ في شهر حرام، فمرنا بأمر نعمل به وندعو إليه من وراءنا. فقال: آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع؛ آمركم بالإيمان با لله، ثمَّ فسَّرها: شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا خمس ما غنمتم** »[3].

وفي هذا الحديث بيان معنى الإيمان، وأنه قول وعمل، وليس هو مجرد المعرفة أو التصديق، أو الإقرار باللسان، أو هما فقط. فهو من أقوى أدلة أهل السنة على أنَّ العمل جزء لا يتجزأ عن الإيمان.

قال محمد بن نصر المروزي بعد ذكره لهذا الحديث: « فهذا رسول ربِّ

---

(١) الإيمان لابن تيمية: ص ١٩٤، ونحوه في ص ٣٣٨.

(٢) هو: أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله ﷺ -الصحابي الجليل- حبر الأمة وترجمان القرآن الملقب بالبحر لسعة علمه، فضائله كثيرة، ومناقبه جمة، مات بالطائف سنة ٦٨هـ. الاستيعاب: ٣/٩٣٣-٩٣٩، وأسد الغابة: ٣/٢٩٠-٢٩٤، والإصابة: ٤/١٤١-١٥٢.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٣٨، وأخرجه البخاري صحيح البخاري مع الفتح: كتاب الإيمان ؛ باب أداء الخمس من الإيمان: ١/١٥٧، ح رقم ٥٣، و١٣٩٨، ومسلم في كتاب الإيمان باب الأمر بالإيمان با لله ورسوله... الخ: ١/٤٦-٤٨ ، ح رقم ١٧، وأبو داود في السنن، كتاب السنة، باب في ردِّ الإرجاء: ٥/٥٧، رقم ٤٦٧٧، وأحمد في المسند: ١/٢٢٨.

العالمين الذي جاء بالإيمان ودعا إليه، سأله الوفد عن أمر يدخلهم الجنة وينجيهم من النار، فأمرهم بالإيمان با لله ... ثمَّ فسَّره لهم فجعله توحيده والإقرار برسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وإيتاء الخمس من الغنائم، فهذا مما يبيِّن لك أنَّ الإيمان با لله إنما هو توحيده وعبادته »[1]. وقال شارح الطحاوية أيضاً بعد ذكره لهذا الحديث: « ومعلوم أنه لم يرد أنَّ هذه الأعمال تكون إيماناً با لله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لابدَّ من إيمان القلب، فعلم أنَّ هذه مع إيمان القلب هو الإيمان. وأيُّ دليل على أنَّ الأعمال داخلة في مسمى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسَّر الإيمان بالأعمال و لم يذكر التصديق للعلم أنَّ هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود »[2].

فتبيَّن من هذا، أنَّ الإيمان يشمل القول، والعمل، مع اعتقاد القلب؛ لأنَّ تفسير الإيمان بالأعمال جاء من النبي ﷺ لقوم جاهلين لا يعرفون معنى الإيمان وهو المبلغ عن الله لمعنى الإيمان. قال الخطابي: « قد أعلم ﷺ في هذا الحديث أنَّ الصلاة والزكاة من الإيمان، وكذلك صوم رمضان، وإعطاء خمس الغنيمة، وكان هذا جواباً عن مسألة صدرت عن جهالة بالإيمان وشرائطه، فأخبرهم عمَّا سألوه، وعلَّمهم ما جهلوه، وجعل هذه الأمور من الإيمان، كما جعل الكلمة منه »[3].

هذا، وقد استدل بهذا الحديث جمع من أئمة السلف منهم: أبو عبيد[4]، والبخاري[5]، وابن مندة[6]، واستدل به كثيرون من غير هؤلاء[7].

---

(١) تعظيم قدر الصلاة: ٤٠١/١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٨٦-٤٨٧.

(٣) معالم السنن: ٣١٣/٣.

(٤) في كتابه الإيمان وبدأ به، الإيمان رقم ١ ص ٥٨-٥٩.

(٥) في كتاب الإيمان من صحيحه رقم ٣٧، للدلالة على أنَّ الإيمان والإسلام اسمان لشيء واحد عند إفرادهما بالذِّكر، كما استدل به على أنَّ إعطاء الخمس من الإيمان، للدلالة على دخول الأعمال في الإيمان. صحيح البخاري مع الفتح: ١٥٧/١، باب: ٤٠، ح رقم ٥٣.

(٦) في كتابه الإيمان: رقم ١٨-٢٢.

(٧) منهم البيهقي في الاعتقاد: ص ١٧٦، وابن بطة في الإبانة : رقم ١٠٧٧، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة: ٣٩٩/١.

فدلَّ صنيع هؤلاء الأئمة في هذا الحديث على أهميته، وأنه من أدلة السلف القويَّة في دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وبيان بطلان مذهب من خالف ذلك، ودلَّ هذا الأمر على أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- سلك في ذلك مسلك من سبقه من الأئمة.

٣- حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله تعالى عنه - في الشهادة بالإيمان:

روى الإمام اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي سعيد الخدري[١] رضي الله تعالى عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ : « **إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان، قال الله عزَّ وجل: ﴿ إنَّما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ﴾** »[٢].

هذا الحديث فيه دليل على دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وذلك أنَّ الله تعالى شهد بالإيمان لمن أقام الصلاة خالصة لوجهه الكريم وابتغاء ما عنده في الدَّار الآخرة. فقال في الآية الواردة معنا في هذا الحديث: ﴿ إنَّما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزَّكاة ولم يخش إلاَّ الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ﴾[٣]. فدل هذا على أنَّ الإيمان ليست له حقيقة معتبرة في الشرع إلا بالعمل، لأنَّ الله تعالى جعل هذه الأعمال كلها إيماناً، والذي يزعم أنه بالقول أو بالمعرفة فحسب يجعله مؤمناً حقّاً، فهو مكابر ومعاند ومخالف لما تدل عليه الأدلة الشرعيَّة. فاتَّضح بهذا، ردُّ الحديث على الكرامية القائلين بأنَّ الإيمان مجرد القول، وعلى الجهمية القائلين بأنه مجرد المعرفة، إذ لو كان -كذلك- كما يزعمون، لما شهد الله سبحانه وتعالى بالإيمان لمن أقام الصلاة التي

---

(١) هو: الصحابي الجليل سعد بن مالك بن سنان الأنصاري أبو سعيد الخدري، شهد الغزوات بعد أحد وكان من أفاضل الصحابة وحفظ أحاديث كثيرة، توفي سنة ٤٧هـ. وقيل غير ذلك رضي الله عنه الإصابة: ١٦٥/٤.

(٢) شرح أصول الاعتقاد : رقم ١٦٧٥، وقال المحقق: ضعيف، ورواه الترمذي في كتاب الإيمان ـ باب حرمة الصلاة : ١٤/٥، رقم ٢٦١٧، وقال حديث حسن غريب، وابن ماجة في كتاب المساجد والجماعات باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة: ٢٦٣/١، رقم ٨٠٢ وأحمد في المسند: ٧٦/٣. وقد ضعف الحديث الشيخ الألباني، انظر الجامع الصغير: ١٨٤/١، رقم ١٦٠٨.

(٣) سورة التوبة: آية ١٨.

هي عمل خالصة لوجهه الكريم وابتغاء ما عنده في الدَّار الآخرة، بعد أن سمى الصلاة إيماناً وإسلاماً وديناً في مثل قوله تعالى: ﴿ وما كان ا الله ليضيع إيمانكم ﴾[1]. وسيأتي بيان ذلك في حديث البراء رضي ا الله تعالى عنه في تحويل القبلة قريباً -إن شاء ا الله تعالى-.

وقد استدل أئمة السلف بحديث أبي سعيد الخدري وغيره من الأحاديث على صحة مذهبهم في دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وعلى بطلان مذهب المرجئة في تأخير العمل عن مسمى الإيمان. وممن استدل به الإمام محمد بن نصر المروزي في كتابه تعظيم قدر الصلاة[2]، والترمذي في كتابه السنن[3]، وابن خزيمة في صحيحه[4]، واللالكائي[5] وغيرهم من أئمة أهل السنة والجماعة[6].

وقد سلك الإمام ابن أبي حاتم رحمه ا الله تعالى مسلك هؤلاء الأئمة في الاستدلال بهذا الحديث على أنَّ الأعمال من الإيمان، وأنه قول وعمل واعتقاد. فهو ينهج منهج السلف ويسلك مسلكهم اعتقاداً، وتقريراً وبياناً. ـ فرحم ا الله تعالى الجميع ـ.

٤- حديث البراء بن عازب -رضي ا الله تعالى عنه- في تحويل القبلة:

روى الإمام ابن أبي حاتم بإسناده إلى البراء بن عازب[7] رضي ا الله تعالى عنه قال: « **مات قوم كانوا يصلون نحو البيت المقدس فقالوا: فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يصلون نحو بيت المقدس؟ فأنزل ا الله عز وجل: ﴿ وما كان ا الله**

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة: ٣٤١/١، والآية من سورة البقرة: ١٤٣ .

(٢) تعظيم قدر الصلاة: ٣٤٠/١.

(٣) كتاب الإيمان من السنن باب ما جاء في حرمة الصلاة: ١٤/٥، رقم ٢٦١٧.

(٤) كتاب الإمامة في الصلاة باب الشهادة بالإيمان:٢٧٩/٢، رقم ١٥٠٢.

(٥) في كتابه شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٧٥، باب ذكر الخصال المعدودة من الإيمان.

(٦) منهم ابن حبَّان في صحيحه: ١١٠/٣، رقم ١٧١٨.

(٧ هو: البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي، لم يشهد بدرا لصغره وشهد أحداً وما بعدها، نزل الكوفة، ومات فيها سنة ٧٢هـ. سير أعلام النبلاء: ١٩٤/٣، الإصابة: ١٤٦/١.

ليضيع إيمانكم ﴾ »[1].

هذا الحديث من الأحاديث الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان ووجه ذلك، أنَّ الله تعالى أطلق الإيمان على الصلاة في قوله: ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾. والصلاة عمل، فصح بهذا دخول العمل في مسمى الإيمان، وأنَّ الإيمان ليس هو مجرد التصديق ولا مجرد القول، كما يزعمه من جانب الحق والصواب في هذه المسألة. كما أنَّ الحديث يدل على تفاوت وتفاضل مراتب الإيمان، وذلك أنَّ الشرائع الإسلامية لم تفرض مرَّة واحدة وإنما فرضت تدريجيا.

فالصلاة نفسها لم تفرض قبل ليلة الإسراء، ثم لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة زيد في صلاة الحضر[2]، وكانت القبلة إلى بيت المقدس ثم حولت إلى الكعبة؛ ولا شك أنَّ المرتبة الأخيرة أفضل من سابقتها، وهذا يلزم منه التفاضل والتفاوت.

وقد خاف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على إخوانهم الذين ماتوا قبل هذا الكمال، فأنزل الله تعالى أنَّ صلاتهم أيضاً غير ضائعة.

وقد استدل بهذا الحديث غير واحد من أئمة السلف على أنَّ العمل من الإيمان، منهم الإمام أحمد[3]، وأبو عبيد[4]، والبخاري[5]، وغيرهم[6]

وفي هذا اتِّفاق علماء السلف على أنَّ الصلاة من الإيمان وهو ما دلت

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة): ص ٩٧-٩٨، تحقيق أحمد الزهراني، وأخرجه أبو داود في كتاب السنة باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه: ٥/٥٩-٦٠، والترمذي في كتاب التفسير باب ٣، ومن سورة البقرة: ٥/١٩٢، رقم ٢٩٦٤، وابن بطة في الإبانة: ٢/٧٧٨، رقم ١٠٧٢، والبيهقي في الاعتقاد: ص ١٧٥.

(٢) ورد ذلك في حديث عائشة -رضي الله تعالى عنها- رواه البخاري: ٢/٥٦٩، رقم ١٠٩٠.

(٣) السنة للخلال: ٣/٥٨٨، رقم ١٠٣٤.

(٤) الإيمان لأبي عبيد: ص ٥٤- ٥٥.

(٥) في كتاب الإيمان باب الصلاة من الإيمان: صحيح البخاري مع الفتح: ١/١١٨، رقم ٤٠.

(٦) منهم الإمام ابن بطة في الإبانة: ١/٧٨٨، رقم ١٠٧٢، والبيهقي في الاعتقاد: ص ١٧٥-١٧٦ ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٠٦-١٥٠٧.

عليه الآية الكريمة، وحديث البراء الذي معنا، وحديث ابن عباس ــ رضي ا لله تعالى عنهم ــ.

٥- حديث أبي هريرة -رضي ا لله تعالى عنه- في حبس الفرس:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي هريرة رضي ا لله تعالى عنه قال سمعت رسول ا لله ﷺ يقول: « **من حبس فرساً في سبيل ا لله إيماناً وتصديقاً بموعد ا لله، كان شبعه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة** »[1].

هذا الحديث فيه دلالة على مضاعفة الأجر بالعمل وامتثال الطاعات، والطاعات هي الأعمال التي يقوم بها العبد من امتثال لأوامر ا لله واجتناب لنواهيه.

قال الإمام محمد بن نصر المروزي : « أبان ا لله عزَّ وجل أنَّ الطاعات كلها دين لقوله: ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا ا لله مخلصين له الدِّين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزَّكاة وذلك دين القيِّمة ﴾، ومعقول في اللغة وعند العلماء أنَّ عبادة ا لله هي التقرب إليه بطاعته والاجتهاد في ذلك »[2].

فحبس الفرس في سبيل ا لله خالصاً لوجه ا لله، وابتغاء ثوابه الذي وعد به طاعة له سبحانه تضاعف الأجر، وهو عمل من أعمال الجوارح. وعليه فإنَّ الحديث دالٌّ على أنَّ الأعمال داخلة في مسمى الإيمان.

٦- حديث أبي ذر -رضي ا لله تعالى عنه-:

قال السيوطي: أخرج ابن أبي حاتم وصححه عن أبي ذر[3] رضي ا لله تعالى عنه أنه « **سأل النبي ﷺ عن الإيمان؟ فتلا: ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب... ﴾ حتى فرغ منها، ثمَّ سأله أيضاً فتلاها، ثمَّ سأله أيضاً**

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٩٩، ورواه البخاري في كتاب الجهاد باب من احتبس فرساً في سبيل ا لله : صحيح البخاري مع الفتح: ٥٧/٦، رقم ٢٨٥٣، والنسائي في كتاب الخيل باب علف الخيل: ٢٢٥/٦.

(٢) تعظيم قدر الصلاة: ٣٤٥/١-٣٦٣، والآية من سورة البينة ٥.

(٣) هو: جندب بن جنادة الغفاري، أحد السابقين الأولين للإسلام ومن الموصوفين بالزهد، والصدق، و العلم، والعمل؛ مات بالربذة (من قرى المدينة) سنة ٣٢هـ.الاستيعاب: ٢٥٢/١-٢٥٦، والإصابة: ٣٥٧/١-٣٥٨.

فتلاها... »[1].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في معرض كلامه على إيراد البخاري هذه الآية في باب أمور الإيمان: « ووجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزّاق وغيره من طريق مجاهد، أنَّ أبا ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان فتلا عليه: ﴿ ليس البر ﴾ إلى آخرها، ورجاله ثقات »[2]. وبهذا يتضح وجه الدلالة من هذا الحديث على ما نحن بصدده، من أنَّ الإيمان قول وعمل، وأنَّ العمل داخل في مسماه.

وقد استدل أئمة السلف بهذا الحديث على أنَّ الإيمان قول وعمل، وممن استدل به الإمام أحمد رحمه الله تعالى؛ قال الآجري رحمه الله تعالى: « وبهذا الحديث وغيره احتج أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان: أنه قول وعمل، وجاء به من طرق »[3]. وابن بطة فقال بعد ذكره الآية الكريمة: « فانتظمت هذه الآية أوصاف الإيمان وشرائطه، من القول، والعمل، والإخلاص. ولقد سأل أبو ذر النبي ﷺ عن الإيمان. فقرأ عليه هذه الآية ». ثمَّ ذكر الحديث[4].

الوجه الثاني : إيراده أقوال أئمة السلف في معنى الإيمان وأنَّ مسماه القول والعمل:

لقد روى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عن غير واحد من السلف تعريفهم الإيمان بالقول والعمل، وأنَّ الأعمال داخلة في مسماه، فأورد عنهم في

---

(١) عزاه ابن كثير لابن أبي حاتم في التفسير: ١/ ٢٩٦، ثم قال: ((وهذا منقطع)). وانظر: الدر المنثور: ١٦٩/١، والآية من سورة البقرة: ١٧٧، وتتمتها هي: ﴿ ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيّين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون ﴾. ورواه الآجري في الشريعة: ص ١٢١، وابن بطة في الإبانة: ٧٧٢/٢، رقم ١٠٦٧.

(٢) فتح الباري: ٦٦/١.

(٣) الشريعة للآجري: ص ١٢١.

(٤) الإبانة لابن بطة: ٧٧٢/٢، رقم ١٠٦٧.

تقرير ذلك آثاراً كثيرة. قال الحافظ ابن حجر في معرض كلامه على معنى الإيمان ودخول الأعمال في مسماه: « وقد أطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين »[1].

وهذا مما يدل على كثرة الآثار التي أوردها ابن أبي حاتم في تقرير هذه المسألة، ولا شك أنه قصد بذلك الاستدلال على مذهب السلف وتقريره من جانب، ثم نشره بين الناس ودعوتهم إليه من جانب آخر. وفيما يلي ذكر لبعض تلك الآثار:

قول أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ـ رحمهما ا لله تعالى ـ:

تقدم في الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في بيان معتقدهما قولهما: « ... **الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ... والمرجئة مبتدعة ضلال** »[2].

تضمن هذا القول الدّلالة الواضحة على أنَّ الإيمان قول وعمل. يعني: قول القلب واللّسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي. وفي هذا بيان واضح على أنَّ الإيمان الشرعي يشمل القول والعمل، وليس مجرد القول أو المعرفة فقط، كما يزعمه بعض من ضلَّ عن الصواب في هذه المسألة؛ ومن هنا بدَّعهم الإمامان، وأنهم ضالُّون عن الحق والصواب. ومثل هذا الأثر عن أبي حاتم وأبي زرعة أثرهما الآخر:

قال أبو حاتم –رحمه ا لله تعالى-: « قولنا واختيارنا أنَّ الإيمان قول وعمل: إقرار اللسان، وتصديق بالقلب، وعمل بالأركان، مثل: الصلاة والزكاة لمن له مال، والحج لمن استطاع إليه سبيلا، وصوم شهر رمضان، وجميع فرائض ا لله التي فرض على عباده العمل بها من الإيمان، والإيمان يزيد وينقص »[3].

---

(١) فتح الباري: ٦٢/١، وانظر شرح أصول الاعتقاد: ٨٩٦/٤-٩٣٣، و٩٥٥/٦-١٠٥٧.

(٢) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٢٣.

وقال أبو زرعة رحمه الله تعالى: « الإيمان عندنا قول وعمل، يزيد وينقص. ومن قال غير ذلك فهو مبتدع مرجئ »[1].

قول الإمام الزهري ـ رحمه الله تعالى ـ:

قال السيوطي رحمه الله: وأخرج ابن أبي حاتم عن عقيل قال: قلت للزهري[2] يزعمون أنَّ الصلاة والزكاة ليس من الإيمان! « **فقرأ: ﴿ وما أمروا إلاَّ ليعبدوا الله مخلصين له الدِّين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيّمة ﴾. أترى هذا من الإيمان أم لا؟** »[3].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره لهذه الآية الكريمة: « وقد استدل كثير من الأئمة كالزهري والشافعي بهذه الآية الكريمة على أنَّ الأعمال داخلة في الإيمان؛ ولهذا قال: ﴿ وما أمروا إلاَّ ليعبدوا الله مخلصين له الدِّين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيِّمة ﴾ »[4].

قول الإمام أبي العالية –رحمه الله تعالى– :

روى ابن أبي حاتم بإسناده عن أبي العالية[5] في تفسير قوله تعالى: ﴿ أولئك الذين

---

(١) طبقات الحنابلة: ٢٠٢/١.

(٢) الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب كنيته أبو بكر ، الفقيه الحافظ المتفق على جلالته وإتقانه، أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام، من رؤس الطبقة الرابعة. مات سنة ١٢٥هـ. سير أعلام النبلاء: ٣٢٦/٥ ، تهذيب التهذيب: ٣٩٥/٩-٣٩٩.

(٣) الدر المنثور: ٣٧٩/٦ ، والآية من سورة البينة ٥.

(٤) تفسير ابن كثير: ٥٣٧/٤-٥٣٨.

(٥) هو: رفيع –بالتصغير– ابن مهران، أبو العالية الرياحي مولاهم. ثقة كثير الإرسال. قال أبو بكر بن أبي داود: « ليس أحد أعلم بالقرآن بعد الصحابة من أبي العالية ». مات سنة ٩٣هـ. تقريب التهذيب: ص ٣٢٨، وتذكرة الحفاظ: ٦١/١.

صدقوا ﷺ أنه قال: « **تكلّموا بكلام الإيمان، وحققوا بالعمل** »[1].

قول الإمام الحسن البصري –رحمه الله تعالى–:

قال ابن أبي حاتم: قال الربيع[2]: كان الحسن[3] يقول: « **الإيمان كلام، فحقيقته العمل، فإن لم يحقق القول بالعمل لم ينفعه القول** »[4].

وقد وصله الطبري في تفسيره قال: حدثت عن عمَّار بن الحسن، قال حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه عن الربيع فذكر مثله[5].

قول الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ:

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي، قال: سمعت حرملة بن يحي[6] قال: « **اجتمع حفص**

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة) تحقيق د/ أحمد الزهراني: ٢٧١/٢؛ وقال المحقق إسناده ضعيف. والآية من سورة البقرة: ١٧٧، وقد تقدم ذكر تتمتها كاملة في هامش رقم (١) من ص ١١٨، ورواه الطبري في التفسير بألفاظ متقاربة: ١٠٢/٢، وابن بطة في الإبانة: ٧٩٢/٢، رقم ١٠٧٤.

(٢) هو: الربيع بن أنس البكري البصري ثم الخراساني، صدوق له أوهام، رمي بالتشيع، روى عن أنس بن مالك وأبي العالية، والحسن البصري، وعنه أبو جعفر الرازي. مات سنة ١٣٩هـ وقيل: ١٤٠هـ. الجرح والتعديل: ٤٥٤/٣ ، وتهذيب التهذيب: ٢٣٨/٣، وتقريب التهذيب: ص ٣١٨.

(٣) هو: الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه، فاضل مشهور، كان يرسل كثيرا ويدلس توفي سنة ١١٠هـ. وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب: ص ٢٣٦، وتهذيب التهذيب: ٢٣١/٢.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة): ٢٧١/٢-٢٧٢، وقال المحقق: إسناده ضعيف.

(٥) تفسير الطبري: ٣٥٦/٣.

(٦) هو: حرملة بن يحي بن حرملة بن عمران، أبو حفص التحيبي، المصري، صاحب الشافعي، صدوق من الحادية عشرة مات سنة ٢٤٣هـ أو بعدها بسنة. تقريب التهذيب: ص ٢٢٩، وتهذيب التهذيب: ٢٩٩/٢.

الفرد[1] ومصلاق الإباضي[2] عند الشافعي في دار الجروي (يعني: بمصر) فاختصما في الإيمان؛ فاحتج مصلاق في الزيادة والنقصان؛ واحتج حفص الفرد في أنَّ الإيمان قول، فعلا حفص الفرد على مصلاق، وقوي عليه؛ وضعف مصلاق. فحمي الشافعي وتقلّد المسألة على أنَّ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. فطحن حفصا الفرد وقطعه»[3].

وقد جاء عنه رحمه الله تعالى في هذه المسألة قوله: « وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم: أنَّ الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزي واحد من الثلاثة عن الآخر »[4].

قول الإمام أبي ثور إبراهيم بن خالد ـ رحمه الله تعالى ـ:

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أعين بن زيد[5] سمعت أبا ثور إبراهيم بن خالد الإمام[6] يقول: « **من زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو كافر بـا لله، ولا يكون صاحب سنة حتى يكون فيه ثلاث خصال؛ يقول: القرآن غير مخلوق، ويقول الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص ...** »[7].

---

(١) حفص الفرد: هو أبو عمرو المصري البصري، من أكابر المجبرة، وأصحاب أبي يوسف. وكان من المتقدمين في علم الكلام، وكان في أول أمره معتزليا ثم ترك الاعتزال. انظر: الفهرست لابن النديم: ص ٢٥٥، والمحيط بالتكليف لعبد الجبار بن أحمد الهمداني: ص ٤٣٩.

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩٢، وأورده أبو نعيم في حلية الأولياء: ١١٥/٩، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٨٤، وفي معرفة السنن والآثار له: ١٩٢/١، رقم ٣٤٩، وابن عبد البر في الانتقاء: ص ٨١، وابن حجر في توالي التأسيس: ص ٦٤، والذهبي في سير أعلام النبلاء: ٣٢/١٠.

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٩٣.

(٥) أعين بن زيد: الشوبي أحد أصحاب الإمام أحمد –لم تذكر وفاته– طبقات الحنابلة: ١١٩/١.

(٦) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، الفقيه الحافظ الحجة المجتهد مفتيّ العراق، صاحب الشافعي. صنف الكتب وفرع على السنن وذب عنها توفي سنة ٢٤٠هـ. سير أعلام النبلاء: ٧٢/١٢-٧٦، تذكرة الحفاظ: ٥١٢/٢-٥١٣، طبقات الحفاظ : ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٧) العلو للذهبي: ص ١٨٢.

فهؤلاء الأئمة السبعة من أئمة العلم والدين، نص كل واحد منهم على أنَّ الإيمان قول وعمل، وهم من أئمة الأمصار الإسلامية في عصرهم.

التعليق

لقد تبيَّن من عبارات أئمة السلف التي نقلها عنهم الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- أنَّ الإيمان يعم القول والعمل.

وقد تنوعت عباراتهم في تفسير الإيمان، فمنهم من يقول: هو قول وعمل، ومنهم من يقول: هو قول وعمل ونية، وزاد بعضهم: واتِّباع السنة. وقال بعضهم قول باللِّسان واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وكل ذلك صحيح[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « والمقصود هنا أنَّ من قال من السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح؛ ومن أراد الاعتقاد رأى أنَّ لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف من ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب. ومن قال: قول وعمل ونية قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأمَّا العمل فقد لا يفهم منه النِّية فزاد ذلك، ومن زاد اتِّباع السنة، فلأنَّ ذلك كله لا يكون محبوباً إلاَّ باتِّباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعاً من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الرَّد على (المرجئة) الذين جعلوه قولا فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل »[2].

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أنَّ الإيمان قول وعمل، وذلك لأنَّ هذا القول مروي عن عامة السلف، ودونك بعض قولهم:

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: « وعلى مثل هذا القول كان

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٧/١٧٠، و٥٠٥-٥٠٦.

(٢) المصدر السابق: ٧/١٧١، والإيمان له: ص ١٥١-١٥٢.

سفيان[1]، والأوزاعي[2]، ومالك بن أنس، ومن بعدهم من أرباب العلم وأهل السنة الذين كانوا مصابيح الأرض، وأئمة العلم في دهرهم، من أهل العراق، والحجاز، والشام، وغيرهم رادِّين على أهل البدع كلها، ويرون الإيمان قولا وعملا »[3].

وقال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: « كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلاَّ عمَّن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عمَّن قال: الإيمان قول »[4]. وقد تقدم كلام الحافظ ابن حجر فيما عمله الإمام ابن أبي حاتم حيث قال: « وقد أطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين »[5].

فدلَّ على أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يرى أنَّ الإيمان قول وعمل وأنَّ العمل جزء من الإيمان، وأنَّ إيمان العبد لا يكمل إلا بأداء ما أمر الله به: « لأنَّ حقيقة الإيمان واستكماله لا يجوز إلاَّ بأداء الأعمال المفترضة، واجتناب المحارم »[6].

والإمام ابن أبي حاتم في ذلك -كما رأينا- متَّبع لأئمة السلف -رضوان الله تعالى

(١) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، العالم الزاهد، والفقيه العابد؛ قال فيه أحمد بن يونس: «ما رأيت أعلم من سفيان، ولا أورع من سفيان، ولا أفقه من سفيان، ولا أزهد من سفيان» وله أخبار كثيرة في كل ذلك. توفي سنة ١٦١، وقيل: ١٦٢هـ. طبقات ابن سعد: ٣٧١/٦، وحلية الأولياء لأبي نعيم: ٣٥٦/٦، وتاريخ بغداد: ٢٧٩/٩.

(٢) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، واسمه يحمد الشامي، أبو عمرو الأوزاعي الفقيه، قال الحاكم: « الأوزاعي إمام عصره عموما وإمام أهل الشام خصوصا ». توفي سنة ١٥٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: ١٠٧/٧، وتذكرة الحفاظ: ١٧٨/١، والحلية: ١٣٥/٦، والبداية والنهاية: ١١٥/١٠.

(٣) الإيمان لأبي عبيد: ص ٨٣ .

(٤) فتح الباري: ٦١/١، وقال الحافظ: إسناده صحيح؛ ورواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٩٧

(٥) فتح الباري: ٦٢/١.

(٦) تعظيم قدر الصلاة: ٣٦١/١.

عليهم أجمعين-.

مذاهب الناس في الإيمان:

وإذا اتضح بيان ابن أبي حاتم لمعنى الإيمان الشرعي عند السلف-وأنه قول باللسان واعتقاد بالجنان، وعمل بالجوارح.

يحسن ذِكْر مذاهب المخالفين لمذهب السلف فيها حتى يكون للقارئ الكريم تصور لها، لأنَّ الحق يزداد وضوحاً بمعرفة الباطل كما قيل: « وبضدها تتميَّز الأشياء ».

ولأنَّ ابن أبي حاتم ساق هذه الأدلة المتضافرة من السنة النَّبوية الشريفة والآثار السلفية، لبيان مذهب السلف في هذه المسألة من جانب، وللرَّد على المخالفين لهذا المذهب وبيان زيغهم من جانب آخر.

ثم إنَّ معناها لا يتضح تماماً إلاَّ بذكر القول المردود عليه، إذ «الضد يظهر حسنه الضد». فأقول وبا لله أستعين وأستهدي:

حاصل أقوال المخالفين لمذهب السلف في ماهية الإيمان ستة أقوال يمكن إيجازها فيما يلي:

١- أنَّ الإيمان مجرد معرفة القلب[1]، وهو قول الجهمية.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين: ٤١٣/١-٤١٤، تهذيب الآثار لابن جرير الطبري: ١٨٢/٢.

٢- أنه قول اللسان، وهو قول الكرامية[1][2].

٣- أنه التصديق والإقرار، وهو قول أبي حنيفة ومن تبعه من الفقهاء، ويطلق عليهم مرجئة[3] الفقهاء[4].

٤- أنه التصديق، وهو قول الأشاعرة[5][6].

وجميع هذه المذاهب يشملها اسم المرجئة، فقد كان السلف يطلقون اسم المرجئة على كل من لم يدخل الأعمال في مسمى الإيمان. وقد عدَّ الأشعري فرق المرجئة[7] التي لم تدخل العمل في مسمى الإيمان.

---

(١) الكرامية: هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام بن عراق السجستاني (المتوفى ٢٥٥)، وهم يوافقون السلف في إثبات الصفات، ولكنهم يبالغون في ذلك إلى حد التشبيه والتجسيم؛ وكذلك يوافقون السلف في إثبات القدر والقول بالحكمة، ولكنهم يوافقون المعتزلة في وجوب معرفة الله تعالى بالعقل، وفي الحسن والقبح العقليين، وهم يعدون من المرجئة لقولهم: بأنَّ الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب. انظر عن ابن كرام والكرامية: لسان الميزان: ٣٥٣/٥-٣٥٦، ميزان الاعتدال: ٢١/٤-٢٢، الفصل لابن حزم: ٤٥/٤، ٢٠٤-٢٠٥، مقالات الإسلاميين: ٢٢٣/١، والفرق بين الفرق: ص ٢١٥-٢٢٦، والملل والنحل: ١٠٨/١-١١٣.

(٢) انظر: الإرشاد للجويني: ص ٣٩٦، والملل والنحل: ١١٣/١، ومقالات الإسلاميين: ٢٢٣/١.

(٣) الإرجاء: هو التأخير وسموا بذلك لأنهم يؤخرون العمل عن النية والعقد، وهم أصناف وفرق كثيرة، منهم الغالي كالجهمية، ومنهم دون ذلك، ويجمعهم القول بأنَّ الأعمال ليست من الإيمان. انظر: مقالات الإسلاميين: ٢١٣/١، التبصير بالدين للإسفراييني: ص ٩٧.

(٤) المقالات: ٢١٩/١-٢٢٠، الفقه الأكبر مع شرحه للقاري ص ٦٨-٦٩، وانظر هذه التسمية في مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥٠٧/٧.

(٥) الأشاعرة: هم المنتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني بعد رجوعه عن الاعتزال، وعامتهم يثبتون سبع صفات فقط، وينفون عن الله علو الذات، ويقولون إنَّ الإيمان هو التصديق. انظر من كتبهم : الإرشاد للجويني، المحصل للرازي ، المواقف للإيجي، وانظر: الملل والنحل: ٩٤/١-١٠٣، ومذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدوي: ٤٨٧/١ وما بعدها.

(٦) انظر: الإنصاف للباقلاني: ص ٥٥، والمحصل للرازي: ص ٤١٧، والإرشاد للجويني: ص ٣٩٧، والمواقف للإيجي: ص ٣٨٤، وشرح الجوهرة لإبراهيم اللقاني: ص ٤٢-٤٥.

(٧) حيث قسم فرق المرجئة إلى أثنتي عشرة فرقة. انظر: المقالات: ٢١٣/١-٢٢٣.

٥- أنه جماع الطاعات وهو قول الخوارج. وهذا موافق لقول أهل السنة والجماعة أنَّ الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان. لكن الخوارج يرون أنَّ الإيمان يذهب بذهاب بعضها، فهم لا يقولون بالزِّيادة والنقصان؛ ويكفِّرون مرتكب الكبيرة إذا مات عليها ولم يتب منها، ويوجبون خلوده في النار[١].

٦- أنه العمل والنطق والاعتقاد[٢] وهو قول المعتزلة[٣] فهم يقولون بمثل قول أهل السنة. إلا أنَّ الفارق بينهم وبين أهل السنة أنهم جعلوا من قصَّ منها في شيء فهو فاسق لا مؤمن ولا كافر، ويقولون بالمنزلة بين المنزلتين[٤].

ولا شك في فساد الأقوال السابقة على اختلاف أنواع قائليها لمخالفتها للنصوص المتقدمة وغيرها من النصوص الشرعيَّة.



(١) الفرق بين الفرق للبغدادي: ص ٥٥-٥٦، ومقالات الإسلاميين: ٢٠٤/١.

(٢) انظر: فتح الباري: ٥٤٦/١، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: ٤٠٥/١، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز: ص ٤٥٩، وانظر هذه الأقوال في الإيمان لابن مندة: ٣٣١/١.

(٣) المعتزلة: فرقة ظهرت في الإسلام أوائل القرن الثاني ، وسلكت منهجا عقليا متطرفا في مسائل العقائد الإسلامية وبحثها، سموا بهذا الاسم لاعتزال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد -من رؤسائهم- مجلس الحسن البصري لقولهما بأن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر. ويجمع المعتزلة القول بنفي صفات الله تعالى ، وأنَّ القرآن محدث، وأنَّ الله لا يرى في الآخرة، وأنَّ الله ليس خالقا لأفعال العباد. ويسمون أيضا القدرية والعدلية، وتصل فرقهم إلى عشرين فرقة. انظر: مقالات الإسلاميين: ٢٣٥/١ وما بعدها، الفرق بين الفرق: ص ٩٣-٩٨، ١١٤-١١٦، التبصير في الدين للإسفراييني: ص ٦٣-٦٧، الملل والنحل: ٤٣/١-٤٦.

(٤) مقالات الإسلاميين: ٣٢٩/١، والإيمان لابن تيمية: ص ٢٨٣.

المبحث الثاني

بيان ابن أبي حاتم زيادة الإيمان ونقصانه

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- زيادة الإيمان بالطاعات، ونقصانه بالمعاصي، وبيَّن ذلك بإيراده الأدلة من السنة النَّبوية والآثار السلفية. ومن الأحاديث التي أوردها:

١- حديث ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنه- عن رسول الله ﷺ قال: **« ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن ». قالت امرأة: يا رسول الله وما نقصان العقل والدِّين؟ قال: « أمَّا نقصان العقل فشهادة امرأتين بشهادة رجل فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي لا تصلي وتفطر في شهر رمضان فهذا من نقصان الدِّين »**[1].

هذا الحديث من الأدلة المبيِّنة لزيادة الإيمان ونقصانه إذ فيه التصريح بنقص الدِّين، ونقصان الدِّين هو نقصان الإيمان، لأنَّ الدِّين هو الإيمان المطلق.

« فقد وصف النبي ﷺ في هذا الحديث المرأة بناقصة الدِّين، وذلك لتركها الصلاة والصوم وقت حيضتها، فدل ذلك على أنَّ من كثرت طاعاته وعبادته زاد إيمانه، ومن نقصت طاعاته وعباداته نقص إيمانه؛ فالحديث إذن نص في أنَّ الدين ينقص»[2]. وكما دلَّ الحديث على النقص، فهو -كذلك- يدل على الزِّيادة، وذلك من طريق أنَّ ما قبل النقص يقبل الزِّيادة؛ ولأنَّ ما جاز عليه النقص جاز عليه الزِّيادة، ولأنَّ النقص -أيضاً- لا يكون إلاَّ عن زيادة. وعليه، فكل دليل دلَّ على النقص فهو دالٌّ -كذلك- على الزِّيادة وكذا العكس. ولهذا احتج بهذا الحديث غير واحد من أهل العلم على زيادة الإيمان ونقصانه؛

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٢٣، وأخرجه البخاري في كتاب الحيض باب ترك الحائض الصوم (مع اختلاف في اللفظ): ٤٨٣/١، رقم ٣٠٤، ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات: ٦٥/٢-٦٧، رقم ٢٣٩٠.

(٢) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه د/ عبد الرزاق البدر: ص ٨١ .

وممن احتج به على ذلك ابن أبي شيبة في كتابه الإيمان[1]، ومحمد بن يحي بن أبي عمر العدني في كتابه الذي ألفه في الإيمان فعقد بابا بعنوان: «باب نقصان الإيمان بنقصان الطاعات» ثم ساق الحديث من حديث ابن مسعود رضي الله عنه[2]، فهو وإن كان استدلاله على أحد شقي المسألة إلاَّ أنَّ بينهما تلازما كما سبق. واستدل به أبو داود في السنن[3]، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد[4].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: « والقرآن نطق بالزِّيادة في غير موضع، ودلت النصوص على نقصه... لكن لم يعرف اللَّفظ إلاَّ في قوله في النِّساء: «ناقصات عقل ودين» وجعل من نقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي، وبهذا استدل غير واحد على أنه ينقص »[5].

٢- حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ : « **أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً، وخياركم خياركم لنسائهم** »[6].

هذا الحديث دلَّ على أنَّ حسن الخلق من الإيمان، وأنَّ الأحسن خلقاً هو الأكمل إيماناً، لأنه كلما ازداد من حسن الخلق زاد إيمانه. وأنَّ النقص منه نقص من الإيمان، لأنه كلما انتقص منه نقص إيمانه. إذ من المعلوم أنه لا يكون هذا أكمل حتى يكون غيره

---

(١) الإيمان لابن أبي شيبة: رقم ٥٩.

(٢) الإيمان للعدني: ص ١٠١، رقم الباب ٢٣، ح ٥٣.

(٣) سنن أبي داود: ٥/٥٩، رقم ٤٦٧٩.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: .رقم ١٦٢٣.

(٥) مجموع الفتاوى: ١٣/٥١.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦١٢، ورواه أحمد في المسند: ٢/٢٥٠، و٤٧٢، وابن أبي شيبة في الإيمان: ص ٨، وأبو داود في السنن: ٥/٦٠، رقم ٤٦٨٢، كتاب السنة باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه. والترمذي في السنن: ٣/٤٥٧، رقم ١١٦٢، وقال: ((حديث حسن صحيح)). والآجري في الشريعة : ص ١١٥، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١/٣٥٠، وابن أبي زمنين في أصول السنة: ٢/ ٧٨٤، والحاكم في المستدرك: ١/٣، وصححه، وابن بطة في الإبانة : ٢/ ٦٥٣ ــ ٦٥٥، رقم ٨٣٨-٨٤٠ ، وابن عبد البر في التمهيد: ٩/٢٧٣، وصححه الذهبي، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ١/٥١١. وله شواهد كثيرة .

أنقص[1]. فدلَّ هذا على أنَّ الإيمان يزيد وينقص، يزيد بحسن الخلق وينقص بنقصه، كما أنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وقد استدل بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه أبو عبيد[2]، وابن أبي شيبة[3]، وأبو داود[4]، والترمذي[5].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « والإيمان عندهم - أي أهل السنة- يتفاضل، فيكون إيمان أكمل من إيمان؛ كما قال النبي ﷺ: « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً »[6].

٣- حديث عمَّار بن ياسر -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عمَّار بن ياسر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ : « **ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: الإنفاق في الإقتار، وبذل السلام للعالم، وإنصاف النَّاس من نفسه** »[7].

---

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ٩/٢٤٤-٢٤٥.

(٢) في كتابه الإيمان: ص ٦٤.

(٣) في الإيمان: رقم ١٧-١٩، و١٢٥، و١٢٨.

(٤) في السنن: ٥/٦٠، رقم ٤٦٨٢.

(٥) في السنن: ٣/٤٦٦، رقم ١١٦٢.

(٦) منهاج السنة النبوية: ٥/٢٩٦.

(٧) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٦٩٨، وأورده موقوفا كما في رقم ١٧١٣، وأخرجه البخاري معلقا في صحيحه في كتاب الإيمان باب إفشاء السلام من الإسلام: ١/١٠٣، وأورده ابن أبي حاتم في العلل: ٢/١٤٥، والحديث ورد مرفوعا وموقوفا، وقد بيّن محقق شرح أصول الاعتقاد أوجه ذلك، ونقل عن ابن أبي حاتم قول أبيه في الحديث وهو: أنَّ « الصحيح أنه موقوف عن عمّار » كما نقل قول الشيخ الألباني في تعليقه على هذا الحديث في كتاب الإيمان لأبي عبيد : « وروي موقوفا ومرفوعا والراجح الوقف على أنَّ في سنده من كان قد اختلط ». انظر: ذلك كله في تعليق المحقق على هذا الحديث في هامش ص ١٠١٠، من كتاب شرح أصول الاعتقاد للالكائي.

هذا الحديث دلَّ على تفاوت خصال الإيمان، وأنَّ منها ما يكون سبباً في حصول أعلى درجات ثمرات الإيمان التي هي حلاوته، وفي هذا دليل على زيادة إيمان من قام بخصلة من تلك الخصال العظيمة، وعلى نقصان من لم يقم بها جميعاً. فدلَّ الحديث بهذا على زيادة الإيمان بفعل الطاعات، وعلى نقصه بتركها.

وقد استدل بهذا الحديث الإمام أحمد بن حنبل(1)، وأبو عبيد القاسم بن سلاَّم(2)، وابن أبي شيبة(3).

وقد دلت الأحاديث السابقة كلها على زيادة الإيمان ونقصانه، وفي ذلك دليل لمذهب أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه، وهو ما أراد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى تقريره من روايته وسوقه لهذه الأحاديث؛ ـ والله تعالى أعلم ـ.

الآثار السلفية التي رواها ابن أبي حاتم لتقرير زيادة الإيمان ونقصانه:

لقد تقدم كلام بعض العلماء على زيادة الإيمان ونقصانه، مع قولهم بأنه قول وعمل. إلاَّ أني سأعيد ذكر بعضها هنا إضافة إلى ما لم أذكره هناك زيادة في البيان وإظهاراً للحق الذي عليه سلف الأمة.

ومن العلماء الذين قالوا بزيادة الإيمان ونقصانه وروى ابن أبي حاتم آثارهم:

١- أبو حاتم وأبو زرعة الرَّازيان.

٢- سعيد بن جبير.

٣- مجاهد.

٤- حماد بن زيد.

٥- الإمام الشافعي.

٦- أبو ثور إبراهيم بن خالد.

---

(١) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح: ١/١٠٤.

(٢) الإيمان له: ص ١٧، ٦٣.

(٣) الإيمان له: رقم ١٣١.

أثر أبي حاتم وأبي زرعة:

ساق ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في أثرهما المتقدم قولهما: « ... **الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص** »[1]. والإمامان أبو حاتم وأبو زرعة من أئمة السنة الذين اشتهر عنهم القول بزيادة الإيمان ونقصانه. ولهذا عدَّهما الحافظ اللالكائي في العلماء الذين يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه في طبقة الإمام البخاري وغيره[2].

أثر الإمام سعيد بن جبير:

روى ابن أبي حاتم بإسناده عن سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿ ولكن ليطمئن قلبي ﴾[3] قال: « **ليزداد إيمانا** »[4].

وقد أورد عبد الله بن الإمام أحمد وابن بطة رحمهما الله تعالى هذا الأثر استدلالا به على زيادة الإيمان ونقصانه[5].

والإمام سعيد بن جبير ممن اشتهر عنه القول بزيادة الإيمان ونقصانه، ولهذا عدَّه اللالكائي في التابعين القائلين بذلك[6].

أثر الإمام مجاهد – رحمه الله تعالى –:

روى ابن أبي حاتم بإسناده عن مجاهد[7] في قوله تعالى: ﴿ فزادتهم إيمانا ﴾[8]. أنه

---

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: ص ٩٦٤.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٦٠، وهي جزء من قوله تعالى: ﴿ وإذ قال إبراهيم أرني كيف تحي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ... ﴾ الآية.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة): ١٣٠٤/٣، وضعَّف المحقق إسناده.

(٥) انظر: السنة لعبد الله: ٣٦٩/١، رقم ٧٩٨، والإبانة لابن بطة: ٨٣٣/٢-٨٣٤ ، رقم ١١٢٠.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: ص ٩٦٣.

(٧) هو: أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي –كان إماما في التفسير مقدما فيه على كل من أخذ عن ابن عباس– رضي الله عنه توفي سنة ١٠٢هـ تقريبا. انظر: الجرح والتعديل: ٣١٩/٨، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٩/٤.

(٨) سورة التوبة : آية ١٢٤، وهي جزء من قوله تعالى: ﴿ وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه =

قال: « **الإيمان يزيد وينقص** »[1].

والإمام مجاهد ممن اشتهر عنه القول بالزِّيادة والنقصان، فلهذا عدَّه اللالكائي في التابعين القائلين بذلك[2].

وقد استدل غير واحد من أئمة السلف بهذه الآية الكريمة على زيادة الإيمان ونقصانه، منهم الإمام البخاري[3]، وابن بطة[4]، وابن عبد البر[5]، واللالكائي[6]. بل ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى أنه مذهب جمهور الأمة، فقال: « بل قد حكى الإجماع عليه غير واحد من الأئمة، كالشافعي، وأحمد، وأبي عبيد »[7].

أثر الإمام حماد بن زيد:

قال ابن أبي حاتم نا أبي نا يحي بن المغيرة[8] قال: قرأت كتاب حماد بن زيد إلى جرير[9]: « **بلغني أنك تقول في الإيمان بالزِّيادة، وأهل الكوفة يقولون بغير ذلك. اثبت على ذلك ثبَّتك الله** »[10].

وقد اشتهرت الرِّواية عن حماد بن زيد بهذا، وعدَّه اللالكائي في الطبقة الثالثة من علماء البصرة القائلين بالزِّيادة والنقصان[11]، كما عدَّ جرير في طبقة الفقهاء الذين يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه[12].

إيمانا فأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانا وهم يستبشرون ﴾.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأنفال والتوبة): ١٦٤/١، وقال المحقق: « إسناده ضعيف » .

(٢) شرح أصول الاعتقاد: ص ٩٦٣.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح: ٦٠/١.

(٤) الإبانة: ٨٣٣/٢.

(٥) التمهيد: ٢٤٤/٩.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: ص ٩٦٢.

(٧) تفسير ابن كثير: ٢٨٥/٢.

(٨) يحي بن المغيرة، وثقه أبو حاتم مات سنة ٢٥٣هـ. تهذيب التهذيب: ٢٨٨/١١.

(٩) هو: جرير بن عبد الحميد أبو عبد الله الضبي الكوفي، محدث الري توفي سنة ١٨٨هـ. تذكرة الحفاظ: ٢٧١/١، وطبقات ابن سعد: ٣٨٠/٧.

(١٠) الجرح والتعديل: ١٧٧/١، وشرح أصول الاعتقاد: رقم ١٧٤٦.

(١١) المصدر السابق: ص ٩٦٣.

(١٢) المصدر نفسه: ص ٩٦٣.

أثر الإمام الشافعي:

قال ابن أبي حاتم ثنا أبي قال سمعت حرملة بن يحي قال: وذكر قصة اجتماع حفص الفرد ومصلاق الإباضي عند الشافعي وفيه: « **فحمي الشافعي، وتقلّد المسألة على أنَّ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص** »[1].

وقد اشتهر القول بزيادة الإيمان ونقصانه عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ولهذا عدَّه الحافظ اللالكائي في طبقة الفقهاء القائلين بأنَّ الإيمان يزيد وينقص »[2].

أثر أبي ثور إبراهيم بن خالد:

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أعين بن زيد سمعت أبا ثور الإمام يقول: «... **ولا يكون الرَّجل صاحب سنة حتى يكون فيه ثلاث خصال، وذكر منها: حتى يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص** »[3].

التعليق

الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ هو عقيدة أهل السنة والجماعة، وهو الذي دلت عليه الأدلة، وإجماع أئمة أهل السنة والحديث في شتى الأعصار وكافة الأمصار. وقد تبيَّن -فيما تقدم- أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَّر هذا المذهب بإيراد الأحاديث النَّبوية، والآثار السلفية.

وعليه، يعلم أنَّ مجرد التصديق والنطق بالشهادتين فقط لا يكفي، بل لا بدَّ من القيام ببقيَّة المأمورات. ومن فرَّط في شيء منها أو تركها نقص إيمانه. وبالتالي من جاء بها، واجتنب المعاصي زاد إيمانه.

وثمت أحاديث وآثار في زيادة الإيمان ونقصانه، ولكن فيما ذكره الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- كفاية إن شاء الله تعالى .

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩٢، وشرح أصول الاعتقاد: رقم ١٧٥١.

(٢) المصدر السابق: ص ٩٦٣.

(٣) العلو للذهبي: ص ١٨٢.

المبحث الثالث

بيان ابن أبي حاتم مسألة الاستثناء في الإيمان

غاية ما ينتهي إليه تقرير ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى لهذا المبحث فيما ساقه من الأحاديث والآثار هو جواز الاستثناء في الإيمان كما هو مذهب أغلب السلف، وبيان خطأ من منع ذلك.

ومعنى الاستثناء في الإيمان هو أن يقول: « أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو، أو آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله، أو إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي فنعم، وإن كنت تريد ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ﴾. فالله أعلم »[1].

وللناس في الاستثناء ثلاثة أقوال:

١- القول بالوجوب، فقد أوجبه قوم، ومن لم يستثن كان عندهم مبتدعاً؛ ومأخذهم في ذلك أمران:

ا- أنَّ الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، والإنسان يعتبر حاله بالموافاة، ولا يعلم ذلك أحد إلاَّ الله[2].

ب- أنَّ الشهادة للنفس بالإيمان المطلق الذي يتضمن فعل المأمور كله تعدُّ تزكية لها، وفي تزكية النفس شهادة لها بالجنة بلا علم[3]. وورد تعليل ذلك أنه لو علمنا أيضاً فإننا لا نعرف القبول لأنَّ الله إنما يتقبل من المتقين، فلا يمكن الجزم بكمال الفعل، كما روى ابن أبي حاتم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قلت يا رسول الله: ﴿ والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة ﴾. هو الرَّجل يسرق ويزني ويشرب الخمر، قال: « لا، يا بنت الصديق، ولكنَّه الرَّجل يصوم، ويصلي، ويتصدق، وهو يخاف أن لا يقبل منه »[4].

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٧/٦٦٦، والآية من سورة الأنفال: ٢.

(٢) الإيمان لابن تيمية: ص ٣٦٨، ومجموع الفتاوى له: ٧/٦٦٧.

(٣) المصدر السابق: ٧/٤٣٨، و٦٦٦-٦٦٨.

(٤) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الفريابي وعبد بن حميد، والترمذي، وابن ماجة، وابن جرير، وابن المنذر، =

٢- القول بالمنع، فقد منعه الجهمية والمرجئة لأنهم يرون أنه يقتضي الشك والشك في الإيمان كفر، ولهذا قالوا: إنَّ الشخص يقطع أنه مؤمن كما يقطع أنه صلى وصام ونحوه، ومنعهم للاستثناء جاء اعتماداً على رأيهم في الإيمان أنه شيء واحد لا تعدد فيه[١].

٣- القول بالتوسط، فقد أجازه قوم باعتبار ومنعوه باعتبار؛ أجازوه باعتبار كمال الإيمان، ومنعوه باعتبار أصل الإيمان. يقول الآجري: « إنَّ الاستثناء يكون في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان، أي الاستثناء لا يكون في الاعتقاد القلبي، ولا في القول باللسان لقطع المسئول بهما، وإنَّما يكون بالأعمال إذ فيها يكون التقصير، أي أنه يستثني في كونه مؤمناً، ولا يستثني في صحة إيمانه »[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأمَّا جواز إطلاق القول بأني مؤمن فيصح إذا عنى أصل الإيمان دون كماله، والدخول فيه دون تمامه، كما يقول: أنا حاج وصائم لمن شرع في ذلك، وكما يطلقه في قوله آمنت با لله ورسله »[٣].

وقال شارح الطحاوية: « وأمَّا من يجوِّز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل، من الفريقين -أي ممن أوجبه وممن منعه-، فإن أراد المستثنى الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه. وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم ا لله في قوله: ﴿ إنَّما المؤمنون الذين إذا ذكر ا لله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربِّهم يتوكلون ... أولئك هم المؤمنون حقا ﴾. وقوله: ﴿ إنَّما المؤمنون الذين آمنوا با لله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل ا لله أولئك هم الصادقون ﴾. فالاستثناء حينئذ جائز، وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقا للأمر بمشيئة ا لله لا شاكّاً في إيمانه »[٤]. وهذا القول هو أصح الأقوال[٥].

= وابن أبي حاتم، والحاكم صححه، وابن مردويه والبيهقي في شعب الإيمان: ٥/١١، ورواه أحمد في المسند: ٦/١٥٩، ٢٠٥، والترمذي في كتاب التفسير باب ٢٤: ٥/٣٢٧، رقم ٣١٧٥، وابن ماجة في كتاب الزهد باب التوقي على العمل: ٢/ ١٤٠٤، رقم ٤١٩٨، وابن بطة: ٢/٨٦٤،رقم١١٧٥، وصححه الألباني. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة له: ١/٢٥٥. والآية من سورة المؤمنون: ٦٠.

(١) انظر: أصول الدين للبغدادي ص ٢٥٣، والإيمان لابن تيمية: ص ٤١٠، ط المكتب الإسلامي.

(٢) الشريعة للآجري: ص ٢٥٣.

(٣) مجموع الفتاوى: ٧/٦٦٩.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٩٨، والآية الأولى من سورة الأنفال: ٢، والثانية من سورة الحجرات: ١٥.

(٥) المصدر السابق.

والاستثناء في الإيمان مذهب السلف من الصحابة والتابعين.

قال*شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « وأمَّا مذهب أصحاب الحديث كابن مسعود وأصحابه، والثوري، وابن عيينة، وأكثر علماء الكوفة، ويحي بن سعيد القطان[1] فيما يرويه عن علماء أهل البصرة، وأحمد بن حنبل، وغيره من أئمة السنة، فكانوا يستثنون في الإيمان؛ وهذا متواتر عنهم »[2]. واستثناؤهم ليس شكّاً في تصديقهم بالله ورسله ولكنه تقوى وورع. قال الآجري: « صفة أهل الحق ممن ذكرنا من أهل العلم: الاستثناء في الإيمان لا على جهة الشك، نعوذ بالله من الشك في الإيمان، ولكن خوف التزكية من استكمال للإيمان لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا...»[3].

وقد روى ابن أبي حاتم لتقرير هذه المسألة أحاديث وآثار[4]؛ منها:

١- حديث بريدة بن الحصيب - رضي الله تعالى عنه -:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى سليمان بن بريدة[5] عن أبيه[6] « أنَّ النبي ﷺ كان إذا أتى على المقابر -وفي حديث سفيان- كان النبي ﷺ إذا خرجنا إلى المقابر يقول: « **السلام عليكم أهل الدِّيار من المؤمنين والمسلمين** - زاد ابن سنان في حديث جرير - **أنتم سلف** - ثم اتفقوا - **وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية** - وفي حديث ابن بشار - **أسأل الله العافية** »[7].

---

(١) هو: يحي بن سعيد القطان البصري، قال أحمد بن حنبل: « ما رأيت بعيني مثل يحي بن سعيد القطان » توفي سنة ١٩٨هـ. طبقات ابن سعد: ٢٩٣/٧، وتذكرة الحفاظ: ٢٩٨/١.

(٢) الإيمان لابن تيمية: ص ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) الشريعة للآجري: ص ١٣٦.

(٤) ومع هذا، فإني لم أقف إلا على حديثين وأثر واحد.

(٥) سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، قال يحي بن معين: « سليمان بن بريدة ثقة ». وسئل أبو حاتم عنه فقال: (ثقة). الجرح والتعديل: ٤/ ١٠٢.

(٦) أبوه: هو بريدة بن الحصيب الأسلمي غزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة، سكن البصرة لما فتحت. مات سنة ٦٣هـ. الإصابة: ١٤٦/١.

(٧) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٧٥٨، وأخرجه مسلم في كتاب الجنائز باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها: ٦٧١/٢ رقم ٩٧٥، وابن ماجة في كتاب الجنائز باب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر: ٤٩٤/١، رقم ١٥٤٧.

٢- حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-:

وروى بإسناده من طريق ابن أبي حاتم أيضاً إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: خرج رسول الله ﷺ إلى المقبرة فسلَّم على أهلها فقال: « **سلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون** »[1].

إيراد الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هذين الحديثين قد يفيد جواز الاستثناء وأنه يكون في الأمور المحققة المفيدة للقطع واليقين لا المقتضية للشك. لأنَّ النبي ﷺ في الحديثين اللذين معنا علّق الأمر بالمشيئة على جهة القطع فهو ﷺ لم يكن يشك في موته وقد استثناه. فدل على أنَّ الاستثناء ليس داخلا في الشك، وأنَّ المستثني ليس شاكّاً في إيمانه، كما تدَّعيه المرجئة وتسمي الذين يستثنون شكّاكاً.

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: « الاستثناء على غير معنى الشك مخافة واحتياطا للعمل، وقد استثنى ابن مسعود وغيره، وهو مذهب الثوري. قال الله عزَّ وجل: ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين﴾[2]. وقال النبي ﷺ لأصحابه: « إنّي لأرجو أن أكون أتقاكم لله »[3]. وقال في البقيع: « عليه نبعث إن شاء الله »[4][5].

وقد بيَّن الإمام أحمد مراد من استثنى وأنه ليس على الشك، ثم بيَّن أنَّ الاستثناء جاء في الأمور المحققة كما في آية الفتح، وكذلك في قول النبي ﷺ: « إني لأرجو أن أكون أتقاكم لله ». وكذلك في حديث البقيع إذ البعث لا شك فيه، ومعنى قول الإمام أحمد على غير معنى الشك يعني: من غير شك مما يعلمه الإنسان من نفسه، وإلاَّ فهو يشك في تكميل العمل الذي يخاف أن لا يكون كمله، وإن كان لا يشك في أصله[6].

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٧٥٩، ورواه مسلم في كتاب الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء: ٢١٨/١، رقم ٢٤٩، وأبو داود في كتاب الجنائز باب ما يقول إذا زار القبور أو مر بها: ٥٥٨/٣، رقم ٣٢٣٧، وابن ماجة في كتاب الزهد باب ذكر الحوض: ١٤٣٨/٢، رقم ٤٣٠٦.

(٢) سورة الفتح: آية ٢٧.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصيام باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب: ٧٨١/٢، رقم ١١١٠.

(٤) لم أجد هذا الحديث.

(٥) أخرجه الخلال في السنة: ص ٥٩٣-٥٩٤، رقم ١٠٤٩، وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٦) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٤٥٠/٧-٤٥١.

هـذا مـا يتعلـق بالأحـاديث الـتي وقفـت عليهـا مما رواهـا الإمـام ابـن أبـي حـاتم رحمـه الله تعـالى وهـي تقـرِّر هـذه المسـألة، فيمـا اطلعـت عليـه مـن مصـادر. - والله تعالى أعلم - .

أمَّا الآثار فهي قليلة -كذلك- حيث إنِّي لم أقف إلاَّ على أثر واحد يرويه عن أبيه وأبي زرعة في كتابه « أصل السنة واعتقاد الدين ». وهو ما سأذكره الآن:

أثر أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

ورد في الأثر الذي أورده ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعـة في بيـان معتقدهمـا في أصـول الديـن قولهمـا: « ... **والنـاس مؤمنـون في أحكـامهم ومواريثهـم، ولا يـدرى ما هم عند الله عزَّ وجل، فمن قال إنه مؤمن حقا فهو مبتدع، ومن قال هو مؤمن عند الله فهو من الكـاذبين، ومـن قـال إنِّي مؤمـن بـالله فهـو مصيـب... والمرجئـة مبتدعـة ضلاَّل**»[1].

يقرِّر ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- بهذا لأثر أمرين:

الأمر الأول: عدم الجزم بالإيمان لعدم العلم بما عنـد الله؛ وأمَّـا مـا يتعلـق بأحكـام الدنيا فعلى الظاهر. ففي هذا الأثر بيان من الإمامين رحمهما الله تعالى أنَّ الناس يحملون في أحكام الدنيا من المواريث، والأنكحة، وغيرهما على ما يظهر منهم من الإسـلام، وأمـا في أمر الآخرة فنرجو للمحسن منهم إحسانا ونخاف على المسيء، ولا ندري ماذا يكون عليه الحال في الآخرة، وفي هذا ردٌّ على المرجئة الجازمة بالإيمان، وفيـه دليـل أيضـاً علـى جـواز الاستثناء لهذا المأخذ، وهو لعدم الجزم بحالنا عند الله هل قبلت أعمالنا؟ وهل أتينا بجميع ما يطلب؟ وهل على الوجه الصحيح الذي يرضي الله تعالى؟

كما أنَّ في هذا لأثر بيان لمذهـب أهـل السنة في مرتكـب الكبـيرة، فهـم يرجـون للمحسن الجنة ولا يقطعون له، ويخافون على المسيء ولا يقطعون له بالنـار؛ ولا يخرجـون أحداً من الملة بذنب ارتكبه. وهذا مذهب وسـط بـين المرجئـة وبـين الخـوارج، والمعتزلـة. فالخوارج كفَّروا مرتكب الكبيرة، والمعتزلة جعلـوه في منزلـة بـين المـنزلتين، وأجـروا عليـه

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

أحكام الإسلام في الدنيا، أمَّا في الآخرة فقد اتَّفقوا مع الخوارج على أنه خالد مخلد في النار[1]. وفي هذين المذهبين إفراط شديد.

ويقابلهما مذهب المرجئة الذين قالوا: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وجعلوه مؤمناً كامل الإيمان؛ وفي هذا المذهب تفريط واضح.

وأمَّا أهل السنة فهم الوسط، حيث قالوا في الفاسق الملي: مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، أو مؤمن ناقص الإيمان، فلم يطلقوا عليه اسم المؤمن المطلق، و لم يسلبوا منه مطلق الاسم بكبيرته. ويعاملونه معاملة المسلمين في الأحكام والمواريث في الدنيا. أمَّا في الآخرة فقد جعلوه تحت مشيئة الله، إن شاء غفر له بفضله، وإن شاء عذَّبه بعدله؛ وإن عذَّبه لم يخلَّد في النار[2]. وقد أورد ابن أبي حاتم ما يدل على هذا المذهب الوسط عند أهل السنة فذكر عن أبيه وأبي زرعة قولهما: « ... **وأهل الكبائر في مشيئة الله عزَّ وجل، لا نكفِّر أهل القبلة بذنوبهم، ونكل سرائرهم إلى الله عزَّ وجل** »[3]. فتقرَّر بهذا وسطيَّة أهل السنة في باب الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، كما هم وسط في جميع أبواب الاعتقاد[4]. كما أنَّ هذه الأمة وسط بين الأمم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « وهم – أي أهل السنة – وسط في باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية والمعتزلة وغيرهم، وفي باب أسماء الإيمان والدِّين بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية »[5].

الأمر الثاني: بيان الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة في هذا الأثر ما يمنع في هذا الباب وهو الجزم والقطع؛ إذ قول الرجل: أنا مؤمن حقا، أو مؤمن عند الله، فيه جزم وقطع بالإيمان، فهاتان الصيغتان فيهما ادِّعاء الإيمان الكامل وهو الإيمان المطلق، وفي ذلك تزكية للنفس. « فإذا قال: أنا مؤمن قطعا، كان كقوله: أنا برٌّ، تقيٌّ، وليُّ الله قطعا »[6]. ولهذا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣/٤٨–٥٠، والعقيدة الواسطية له: ص ٢٥.

(٢) انظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية: ص ٢٥، وشرح العقيدة الطحاوية: ٤٤٢.

(٣) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٤) وقد كتب في ذلك الدكتور محمد با كريم با عبد الله رسالة علمية قيِّمة، بعنوان: وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق، وهي مطبوعة.

(٥) العقيدة الوسطية لابن تيمية: ص ١٢١–١٢٣.

(٦) الإيمان لابن تيمية: ص ٣٨٤.

بدَّعه الإمامان. وفي قوله: أنا مؤمن عند الله؛ ادِّعاء للغيب إذ لا يعرف أحد ما عند الله إلاَّ بالأخبار عن المعصوم، ولهذا كذَّبه الإمامان؛ بل نقلا إجماع علماء السلف على عدم جواز هذه الصيغ؛ ويؤكد هذا قول أبي حاتم الآخر: « مذهبنا واختيارنا أنَّ الإيمان قول وعمل... ونقول إنا مؤمنون بالله عزَّ وجل. وكره سفيان الثوري أن يقول: أنا مؤمن حقا عند الله ومستكمل الإيمان، وكذلك قول الأوزاعي أيضا »[1]. وتبيَّن كذلك من قول الإمامين: « ومن قال: إنِّي مؤمن بالله فهو مصيب ». أنَّ من لم يجزم، وقال إنه مؤمن على سبيل الرَّجاء فهو مصيب من هذا الوجه، ولا مانع من ذلك. ولكن الأولى الاستثناء.

فدلَّ الأثر على أنَّ الإمامين أبا حاتم وأبا زرعة يريان جواز الاستثناء، وجواز تركه باعتبار، وأنَّ عبد الرحمن بن أبي حاتم -رحمهم الله تعالى جميعاً- متَّبع لهما في ذلك.



(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٢٣.

المبحث الرابع

ردّ ابن أبي حاتم على الفرق المخالفة لمذهب السلف

في مباحث الإيمان

بيَّن الإمام ابن أبي حاتم بطلان مذاهب المخالفين لأهل السنة والجماعة في مباحث الإيمان لا سيَّما المرجئة منهم، وقد ردَّ عليهم بأدلة من السنة النَّبوية والآثار السلفية؛ وتنحصر أوجه ردِّ ابن أبي حاتم عليهم في الأمور التالية:

١- التبويب:

فقد بوَّب في كتابه (آداب الشافعي ومناقبه) بباب فيه الرَّد غير المباشر على المرجئة، وهو قوله: « **مذهب الشافعي في الإيمان** ». ثمَّ ساق تحت هذا الباب أثرين عن الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ:

الأول: في الرَّد على المرجئة في إخراجهم العمل من الإيمان. والثاني: في الرَّد عليهم في قولهم بعدم الزِّيادة والنقصان في الإيمان. وفي هذا رد عليهم فيما زعموه في معنى الإيمان وفيما قالوه في عدم الزِّيادة والنقصان، ولكنه لم يصرِّح باسم الرَّد في عنوان الباب. وقد تقدم أنَّ ابن أبي حاتم يستخدم أسلوبين في الرَّد؛ مباشر وغير مباشر.

٢- سَوْقُ الأحاديث:

لقد ساق الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في كتابه (الرد على الجهمية) من الأحاديث التي ترد على المرجئة المخالفين لمذهب السلف والقائلين بأنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنَّ العمل ليس من الإيمان. فأورد الأحاديث الدَّالة على أنَّ معنى الإيمان قول وعمل، وأنه يتركب من خصال وأجزاء كثيرة، وليس شيئاً واحداً لا يتجزأ كما زعمه المخالفون. مثل حديث الشعب، وحديث ابن عبَّاس في وفد عبد القيس. كما أورد من الأحاديث التي ترد عليهم في قولهم بعدم زيادة الإيمان ونقصانه، مثل حديث ابن عمر في نقصان عقل المرأة، وحديث أبي هريرة في حسن الخلق. وقد - تقدم - بفضل الله ذكر تلك الأحاديث مع أوجه دلالتها في الرَّد على الفرق المخالفة في الإيمان، وبالأخص على

المرجئة فلا حاجة لإعادتها هنا[1]. بل إنه قد روى أحاديث عن النبي ﷺ في ذمِّهم، لكنه لا يثبت منها شيء[2].

٣- سَوْقُ الآثار :

روى ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى آثاراً كثيرة ترد بصراحة على المرجئة في قولهم بعدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وبعدم الزِّيادة والنقصان فيه؛ كما ترد في جملتها على غيرهم من الخوارج والمعتزلة الذين جعلوا الإيمان شيئاً واحداً لا يتجزأ؛ ولا يقبل الزِّيادة ولا النقصان. وقد - تقدم بحمد الله - إيراد بعض ما ساقه من الآثار لتقرير معنى الإيمان، وأنه قول وعمل وذو أجزاء وشعب، وأنه يزيد وينقص[3]. وقد أغنى ذكرها هناك عن إعادتها هنا. إلا أنني سأذكر هنا ما لم أذكره هناك زيادة في الرَّد، وإيضاحاً للحق.

والعلماء الذين روى ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى آثارهم في تفنيد آراء المرجئة والرَّد عليهم، هم:

١- الإمام مجاهد:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى مجاهد -رحمه الله تعالى- قال: « **يبدأون فيكم مرجئة، ثمَّ يكونون قدريَّة، ثمَّ يصيرون مجوساً** »[4].

دلَّ هذا الأثر على ذم المرجئة، وفي ذلك تحذير من مذهب الإرجاء. وقد اشتهر عن مجاهد أنه يقول بمذهب أهل السنة في الإيمان. وعليه فقوله هذا يدل على التحذير من المرجئة وعدم الاستهانة بأمر الإرجاء؛ حيث دلَّ على أنَّ من تمذهب بمذهب الإرجاء يخشى عليه التحول إلى مذهب القدرية، ثمَّ الصيرورة إلى مذهب المجوس، وكلا المذهبين يقولان بوجود خالقين[5]. فنفوا القدر عن الله تعالى. تعالى الله عمَّا يقول الجاحدون علواً كبيراً. وقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة رحمهما الله قولهما فيهم: «... **والقدرية**

---

(١) انظر: من ص ١٠٩- ١١٨، ومن ص ١٢٨-١٣٠، من هذه الرسالة.

(٢) انظر: على سبيل المثال: رقم ١٧٩٩، و ١١٥٧، في شرح أصول الاعتقاد للالكائي مع حاشية ص ٧١٠.

(٣) انظر: من ص ١١٩-١٢٣، ومن ١٣٢-١٣٤، من هذه الرسالة.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٨٠٣.

(٥) انظر معالم السنن: ٣١٧/٤، وعون المعبود للآبادي: ٤٥٣/١٢.

مبتدعة ضلاّل، ومن أنكر منهم أنّ الله عزّ وجل يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر»[1]. « لأنّ إنكار القدر إنكار لقدرة الرَّب على خلق الأعمال وكتابتها وتقديرها. وسلف القدرية كانوا ينكرون علمه بها، وهم الذين اتّفق سلف الأمة على تكفيرهم »[2].

٢- الإمام الشافعي:

روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى محمد بن محمد الشافعي[3] قال: سمعت أبي (يعني: محمد بن إدريس الشافعي، يقول ليلة للحميدي: « **ما يحتج عليهم (يعني: أهل لإرجاء) بآية أحج من قوله تعالى: ﴿ وما أمروا إلاّ ليعبدوا الله مخلصين له الدِّين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزّكاة وذلك دين القيِّمة ﴾**[4] »[5].

في هذا الأثر ردٌّ على المرجئة القائلة بعدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وأنَّ الإيمان هو مجرد التصديق أو الإقرار؛ وهذا باطل لأنَّ الله تعالى أطلق على الإخلاص، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزّكاة في هذه الآية الكريمة وهي أعمال بأنها دين القيِّمة. فصح أنَّ العمل داخل في مسمى الإيمان وأنَّ الإيمان ليس شيئاً واحداً لا يتجزأ، ولا يقبل الزِّيادة والنقصان كما يزعمه من خالف مذهب السلف. ولهذا استشهد بها الإمام الشافعي لأنها تدل على أنَّ الأعمال من الدِّين.

وقد بيَّن الرازي[6] وجه الاستدلال من هذا الأثر بعد إيراده له، فقال: « فقلت: وجه الاستدلال أن نقول: الأعمال من الدِّين والدِّين هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان،

---

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) شفاء العليل لابن القيم: ص ٦١.

(٣) محمد بن محمد بن إدريس الشافعي، أبو عثمان القاضي أكبر أولاد الإمام الشافعي؛ قال الإمام أحمد له: أحبك لثلاث لأنك ابن أبي عبد الله، ولأنك رجل من قريش، ومن أهل السنة. طبقات الشافعية: ٢٢٥/١.

(٤) سورة البينة: آية ٥.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩١، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٩٢، وأبو نعيم في الحلية : ١١٥/٩، والسبكي في طبقات الشافعية : ٢٢٧/١، والرازي في مناقب الشافعي: ص ١٣٠، تحقيق د/ أحمد حجازي السقا. ط الأولى، وابن حجر في توالي التأسيس: ص ٦٤.

(٦) هو: الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ويعرف بابن خطيب الري أحد فقهاء الشافعية، اشتغل بالفقه وأصوله وبرع في ذلك كله. توفي سنة ٦٠٦هـ. البداية والنهاية: ٦٠/١٣-٦٢، ولسان الميزان: ٤٢٦/٤، وطبقات الشافعية: ٨١/٨ ، وشذرات الذهب: ٢٢/٥.

فيلزم أن يقال: هذه الأعمال من الإيمان، وإنما قلنا: إنَّ هذه الأعمال من الدِّين، لقوله تعالى: ﴿ وما أمروا إلاَّ ليعبدوا الله مخلصين له الدِّين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيِّمة ﴾[1]؛ فقوله تعالى: « وذلك » عائد إلى كل ما تقدم ذكره، ومما تقدم ذكره قوله تعالى: ﴿ ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيِّمة ». وهذا يدل على أنَّ هذه الأعمال من الدِّين. وإنما قلنا: إنَّ الدِّين هو الإسلام لقوله تعالى: ﴿ إنَّ الدين عند الله الإسلام ﴾[2]. وإنما قلنا: إنَّ الإسلام هو الإيمان، لأنَّ الإيمان لو كان غير الإسلام لما كان مقبولا عند الله تعالى لقوله تعالى: ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه ﴾[3]، ولما كان الإيمان مقبولا عند الله، علمنا أنه هو الإسلام. فثبت بما ذكرنا أنَّ هذه الأعمال من الدِّين، والدِّين هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان. فيلزم أن يقال: هذه الأعمال من الإيمان، وإذا ثبت هذا ثبت أنَّ الإيمان يزيد وينقص. واعلم أنه لا دليل على هذا المذهب أقوى من ذلك »[4].

٣- الإمام عكرمة بن عمار:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي عاصم قال: « **جاء عكرمة بن عمّار[5] إلى ابن أبي رواد[6] فدق عليه الباب وقال: أين هذا الضال يعني بالإرجاء** »[7]. في هذا الأثر وصف ابن أبي روَّاد بالضلال، ولا شك أنه وُصف بهذا الوصف بسبب كونه من المرجئة وذلك لأنَّ مذهب الإرجاء مخالف لما دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة من أنَّ الأعمال

---

(١) سورة البينة: آية ٥.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٩.

(٣) سورة آل عمران: آية ٨٥.

(٤) مناقب الشافعي لفخر الدين الرازي: ص ١٣٠-١٣١.

(٥) عكرمة بن عمار: اليمامي العجلي أبو عمار، أصله من البصرة صدوق يغلط. الجرح والتعديل: ٧/١٠-١١، وتقريب التهذيب: ص ٦٨٧.

(٦) هو: عبد المجيد بن الإمام عبد العزيز بن أبي روَّاد، المكي، مولى المهلب بن أبي صفرة، العالم القدوة، الحافظ الصادق، شيخ الحرم، وكان من المرجئة، قال الإمام أحمد: « كان فيه غلو في الإرجاء ». توفي سنة ٢٠٦هـ. سير أعلام النبلاء: ٩/٤٣٤-٤٣٥.

(٧) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٨١٩.

داخلة في مسمى الإيمان، وأنه يزيد وينقص؛ فوجب الحذر منه.

٤- الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين:

ورد في الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في بيان معتقدهما قولهما: « ... **الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص ... والمرجئة مبتدعة ضلاّل** »[١]. هذا الأثر كالذي قبله في وصف المرجئة بالضلال، ويؤكده بأنَّ العلماء أجمعوا على ذلك في جميع الأمصار الإسلامية. ولا شك أنَّ في هذا ردّاً ودفعاً لمذهب الإرجاء الفاسد الذي لازمه القعود عن العمل، واستواء إيمان أبي بكر وعمر بإيمان الزّاني والسارق، بل بإيمان أفجر الناس وشرِّ أهل الأرض! وبهذا جرأ هذا المذهب الباطل كل قعيد متكاسل عن العمل والطاعات، فاجر مضيِّع للفرائض والواجبات، فاسق مرتكب للمعاصي والمحرَّمات أن يقول: الإيمان في القلب والعمل إنما هو مجرد ثمرة الإيمان، وما تضر المعصية إذا كان الإيمان ثابتاً في القلب.

وما تقدم معنا - في هذا الفصل من نصوص فيه كفاية إن شاء الله تعالى- في بيان ومعرفة فساد هذا المذهب الباطل.



---

(١) تقدم في ص ٣٩-٤٠ من هذه الرسالة.

المبحث الخامس

معاملة المرجئة بترك الرواية عنهم

قال ابن أبي حاتم في ترجمة عمر بن ذر: سألت أبي عن عمر بن ذر فقال: « **كان صدوقا وكان مرجئا لايحتج بحديثه ...**»[1]. يظهر من جواب أبي حاتم هذا، وهو عدم الاحتجاج بحديث عمر بن ذر، أنه يرى ترك الرِّواية عن المرجئة. لأنَّ قوله: « كان مرجئا لا يحتج بحديثه » بعد قوله: « كان صدوقا » يدل على أنَّ سبب عدم الاحتجاج بحديثه هو لأجل كونه مرجئا، وإلاَّ فكلمة « صدوق » من عبارات التعديل عند ابن أبي حاتم[2].

ومما يؤكد كون عمر بن ذر من المرجئة ما رواه ابن عبد البر عن مبارك بن حسان[3] قال: قلت لعطاء بن أبي رباح[4]: إنَّ في المسجد عمر بن ذر، ومسلم النحات[5]، وسالم الأفطس[6]؛ قال: ما يقولون؟ قلت: يقولون من زنا، وسرق، وشرب الخمر، وقذف المحصنات، وأكل الرِّبا، وعمل بكل معصية أنه مؤمن كإيمان البر التقي الذي لم يعص الله. فقال: أبلغهم ما حدثني أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يقتل القاتل حين يقتل وهو مؤمن، ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يختلس خلسة يشتهر بها وهو مؤمن »[7]. قال عطاء: يخلع منه الإيمان كما يخلع المرء سرباله فإن رجع إلى الإيمان تائباً

---

(١) الجرح والتعديل: ١٠٧/٦.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: ص ١٩٦.

(٣) مبارك بن حسان السلمي، أبو يونس ، ويقال أبو عبد الله البصري ثم المكي، اختلف في توثيقه، فقد وثقه ابن معين وابن حبان، وضعفه أبو داود والنسائي، والأزدي وابن عدي. التاريخ الكبير: ٥٢٦/٧، والجرح والتعديل: ٣٤٠/٨، الكامل لابن عدي : ٢٣٢٤/٦-٢٣٢٥.

(٤) هو: عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم، من كبار التابعين، وكان ثقة فقيها عالما كثير الحديث، نشأ بمكة، وقد فاق أهلها في الفتوى، توفي سنة ١١٤هـ.التاريخ الكبير: ٤٦٣/٦-٤٦٤،سير أعلام النبلاء: ٧٨/٦-٨٨.

(٥) مسلم النحات ذكره البخاري في تاريخه وقال: « يذكر عن علي ». التاريخ الكبير: ٢٧٤/٧.

(٦) سالم الأفطس: هو سالم بن عجلان الأفطس الأموي، مولى محمد بن مروان، كان ثقة نقي الحديث وكان يخاصم في الإرجاء، توفي سنة ١٣٢هـ. التاريخ الكبير: ١٨٦/٤ ، الجرح والتعديل: ١٨٦/٤.

(٧) رواه البخاري في كتاب المظالم باب النهيى بغير إذن صاحبه: ٣/ ١٠٧، ومسلم بنحوه في كتاب الإيمان باب الإيمان ينقص بالمعاصي: ٧٦/١، رقم ١٠٠.

رجع إليه الإيمان -إن شاء الله- قال: فذكرت ذلك لسالم الأفطس وأصحابه فقالوا: وأين حديث أبي الدرداء (وإن زنى وإن سرق)[1]. قال: فرجعت إلى عطاء فذكرت ذلك له. فقال: قل لهم: أو ليس قد قال الله: ﴿ ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما ﴾[2]. فدخل فيه السارق وغيره ثم نزلت الأحكام والحدود -بعد- فلزمته ولم يعذر في تركها[3]. ففي هذا الأثر دلالة واضحة على كون عمر بن ذر من المرجئة. فصح فيه قول أبي حاتم: « ... كان مرجئاً لا يحتج بحديثه ».

وقد سبق أن ذكرت مراراً أنَّ ابن أبي حاتم كان تابعاً في مثل هذه المواقف لموقف أبيه وأبي زرعة وغيرهما من أئمة أهل السنة والحديث فدلَّ هذا على أنه ذاهب إلى مضمون هذا القول، وإلاّ لخالف أباه في هذا الحكم على عمر بن ذر؛ كما هو دأبه في مخالفته لأبيه في بعض الأحكام التي يصدرها على الرواة[4]، وعدم المخالفة دليل الرِّضا.

وروى ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن أبان الجعفي عن أحمد بن حميد[5] قال سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن أبان فقال: « **كان يقول بالإرجاء، وكان رئيسا من رؤسائهم ترك الناس حديثه لأجل ذلك، وكان محمد بن الحسن**[6] **صاحب الرأي يكثر عنه وكان كوفيا جعفيا** »[7]. في هذا الأثر تبديع المرجئة والتغليظ عليهم، وأنَّ أحاديثهم تترك ولا تروى لأجل مذهبهم في الإيمان.

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري عن أبي ذر ـ رضي الله تعالى عنه ـ وفيه : « من قال لا إله إلاّ الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق »، صحيح البخاري مع الفتح كتاب اللباس باب الثياب البيض: ٢٨٣/١٠، رقم ٥٨٢٧، ومسلم في كتاب الإيمان باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة: صحيح مسلم مع شرح النووي: ٩٥/١، أمّا حديث أبي الدرداء فلم أجده.

(٢) سورة النساء: آية ١١٠.

(٣) التمهيد: ٢٥٤/٩-٢٥٥.

(٤) انظر: ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ص ١٩٢.

(٥) أحمد بن حميد: هو أحمد بن حميد المشكاني، المتخصص بصحبة الإمام أحمد روى عنه مسائل كثيرة، وكان أحمد يكرمه ويعظمه، توفي سنة ٢٤٤هـ. تاريخ بغداد: ١٢٢/٤، طبقات الحنابلة: ٣٩/١.

(٦) هو: محمد بن الحسن بن زفر، وقيل: ابن فرقد الشيباني مولاهم، أبو عبد الله صاحب أبي حنيفة، كان عالما بالقرآن والحديث والفقه، وكان الشافعي يقول: محمد بن الحسن يملأ العين والقلب. صنف كتبا كثيرة. توفي سنة ١٨٩هـ. تهذيب الأسماء واللغات للنووي: ٨٠/١-٨١، والبداية والنهاية: ٢١٠/١٠.

(٧) الجرح والتعديل: ٢٠٠/٧.

وإيراد ابن أبي حاتم هذا الأثر في محمد بن أبان الجعفي بعد أن أورد فيه ما يكتفى به غالباً في باب التجريح وهو التضعيف، دليل على حرصه في نشر السنة ومحاربة البدعة، وأنه لا يتساهل في التعامل مع المبتدع وأخذ حديثه بالرِّواية عنه، وخاصة إذا كان من الرؤساء؛ حيث إنَّ الغالب فيهم أن يدعوا الناس إلى اعتناق مذاهبهم الباطلة، فلا يستبعد منهم إذن افتعال الأحاديث لترغيب الناس فيما هم عليه من عقائد باطلة؛ فيخشى تأثيرهم على المبتدئين وغير المتمكنين من معرفة تلك البدعة.

وأمَّا إذا لم يكونوا من هذا الصنف واحتيج إلى ما عندهم من العلم فإنه يروى عنهم إذا كانوا ثقات. وهذا هو الذي جرى عليه العلماء في رواياتهم عن المرجئة. ومن أوضح النصوص الدَّالة على قبول العلماء الرِّواية عنهم قول الإمام أحمد-رحمه الله تعالى-: «احتملوا المرجئة في الحديث»[1]. فهذا نص على أنَّ الإمام أحمد يحكي عن المحدثين بصفة عامة أنهم يقبلون رواية المرجئة.

فالحاصل أنَّ ابن أبي حاتم قد بدَّع المرجئة، ونقل عن أئمة السلف تبديعهم لهم وتغليظ قولهم فيهم ولكنهم لم يكفِّروهم، فقد اتَّفقوا على عدم تكفيرهم ولم يختلفوا في أنهم لا يكفَّرون، وقد نص أحمد وغيره على ذلك[2]. ولعدم كفرهم أجاز العلماء الرِّواية عنهم، إذا كانوا ثقات.

وما ورد عن ابن أبي حاتم من عدم الاحتجاج بأحاديث المرجئة وترك الرِّواية عنهم محمول على من كان من الرؤوس والدعاة منهم. ويدل لهذا بالإضافة إلى الأثر الذي نحن بصدده - أعني أثر الإمام أحمد الأول في هذا المبحث - ما رواه بإسناده إلى الإمام مالك -رحمه الله تعالى- أنه كان يقول: «**لا يؤخذ العلم من أربعة ... وصاحب هوى يدعو النَّاس إلى هواه ...**»[3].

أمَّا الرُّواة من أهل البدع والأهواء الذين ليسوا بغلاة ولا دعاة إلى بدعتهم، فإنَّ ابن أبي حاتم قد أغفلهم عند تقسيمه رواة الحديث بعد التابعين مما يحار المرء في وضعهم في

---

(١) شرح العلل لابن رجب: ص ٨٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٧/ ٥٠٧.

(٣) الجرح والتعديل: ٣٢/٢، وأخرجه ابن عبد البر في الانتقاء: ص ١٦، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام مالك. سير أعلام النبلاء: ٦٧/٨-٦٨.

مرتبة من مراتب تقسيمه[1]. وأقل ما يمكن أن يقال في هؤلاء إذا ورد عن ابن أبي حاتم ما يدل على ترك حديثهم أو يوهم عدم الرِّواية عنهم، هو أن يقال: إنَّ هذا للحث لهم على الرُّجوع إلى المذهب الحق مذهب أهل السنة والجماعة. وذلك أنَّ باب الرِّواية عن أهل البدع الذين ليسوا بغلاة ولا دعاة إلى بدعتهم قد سلكه المحدثون[2]؛ لأنه لو ترك الرِّواية لأجل المذهب الذي تأوله الراوي لذهب العلم، وضاعت روايات كثيرة؛ كما روي عن علي بن المديني[3]. كما أنَّ الواهم في الحديث والغالب على حديثه الصحة لا يترك حديثه، لأنه لو ترك حديث مثل هذا، لذهب حديث الناس؛ كما رواه ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي[4].



(١) انظر: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث : ص ٢٢٦.

(٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم للنووي: ٢١/١.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية: ص ٢٠٦.

(٤) الجرح والتعديل: ٣٨/٢.

الفصل الثاني

جهود ابن أبي حاتم في توضيح مسائل القدر

ويتضمن تمهيدا وستة مباحث:

المبحث الأول: بيان ابن أبي حاتم وجوب الإيمان بالقدر.

المبحث الثاني: بيانه مراتب الإيمان بالقدر.

المبحث الثالث: بيانه وجوب الاجتهاد في العمل وعدم الاتّكال على القدر.

المبحث الرابع: بيانه كراهية الخوض في القدر وذكره لأول من أحدثه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في كراهية الخوض في القدر.

المطلب الثاني: في أول من أحدث القول بالقدر.

المبحث الخامس: بيانه حكم معاملة القدرية.

المبحث السادس: مسألة أهل الفترة ومن في حكمهم.

تمهيد

في بيان مكانة جهوده في باب القدر

لقد عني الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بتقرير مسألة القدر عناية فائقة، فهي إحدى المسائل التي كثرت فيها مروياته ونقولاته. ولابن أبي حاتم في هذه المسألة جهود واضحة تتجلى فيما يلي:

١- التبويب: من جهده في تقرير هذه المسألة، التبويب لها.

فقد جرى من عادة ابن أبي حاتم أن يبوِّب في مؤلفاته لآرائه، ثم يسوق ما يندرج تحت الباب من الأحاديث والآثار، وفي هذا خدمة جليلة للمسألة المبوَّب لها، وتصنيف للرِّوايات التي وردت فيها؛ وهذه العادة التي جرى عليها في مصنَّفاته تقتضي أنه بوَّب لمسألة القدر. ولكن لم يمكن الاطِّلاع على هذه الأبواب، وذلك لتعذر وجود الكتاب الذي يغلب عليه أنه أورد فيه أغلبية هذه الرِّوايات التي تتعلق بهذه المسألة، وهو كتابه (الرَّد على الجهمية) الذي خصصه لبيان كثير من مسائل الاعتقاد. ولكن هذا الدَّليل وإن كان مرجحا فليس دليلا قطعيا، ولعل الله ييسِّر وجود هذا الكتاب حتى يمكن الاطِّلاع عليه، والاستفادة من جهود ابن أبي حاتم في تبويب كتابه وترتيبه، وما ذلك على الله بعزيز. والإمام اللالكائي وغيره ممن نقلوا من هذا الكتاب بعض الرِّوايات المتعلقة بهذه المسألة لم ينقلوا ما يتعلق بالتبويب، فتعسَّر الوقوف على جهد ابن أبي حاتم من ناحية التبويب في هذه المسألة.

٢- التعليق والتعقيب: من جهده في باب القدر التعليقات والتعقيبات على بعض ما أورده من الرِّوايات؛ ومن ذلك تعقيبه على قول أيوب في ترجمة الفضل بن عيسى الرقاشي: « **فضل الرقاشي لو ولد أخرس كان خيراً له** ». فقال رحمه الله تعالى: « **من أجل أنه كان قدريّاً** »(١). وفي ترجمة ثور بن يزيد الشامي عقَّب على قول الإمام سفيان الثوري: « **خذوا عنه واتّقوا قرنيه** ». **بقوله:** « **يعني أنه كان قدريّاً** »(٢). هذا بعض ما يستدل به على باقي جهوده في هذه الناحية، وإلاَّ لا يستبعد بل لابدَّ أن تكون له تعاليق

---

(١) الجرح والتعديل: ٧/٦٤.

(٢) المصدر السابق: ١/٧٤، ٢/٤٦٨.

وتعقيبات على بعض ما أورده من الأحاديث والآثار في تقرير هذه المسألة، وذلك لما جرى من عادته في مؤلفاته من التعليق وتوضيح ما ينغلق، وبيان بعض ما يشكل، وهي -كما ترى- تعليقات في غاية الأهميَّة لدقتها ولدلالتها على فهمه لمراد الأئمة.

٣- نقل أقوال الأئمة في القدريَّة في باب الجرح والتعديل:

من جهده في موضوع القدر ما نقل عن الأئمة من الكلام في القدريَّة لاسيَّما ما يتعلق بجانب الجرح والتعديل والكلام عليهم؛ فنقل عنهم الكثير في هذا الباب[١].

٤- تفسير الآيات الواردة في القدر على الإثبات:

من جهده في هذا الباب، تفسير الآيات الواردة في القدر على الإثبات وتقريره لها. وذلك بإيراد تفاسير أئمة السلف فيها بدون تحريف ولا تأويل كما تفعله القدريَّة؛ بل ومن غير التعرض لها بشيء يخرجها عن معانيها ومرادها. وستأتي الإشارة -إن شاء الله تعالى- إلى بعض ذلك.

وفيما يلي عرض للموضوعات التي اشتملت عليها الأحاديث والآثار التي رواها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- وهي تقرِّر مسألة القدر.

وقبل الشروع في بيان تقرير ابن أبي حاتم لهذه الموضوعات أرى من المناسب بيان معنى القدر. فأقول مستعيناً بالله:

تعريف القدر لغة :

قال الجوهري: « قدر الشيء مبلغه، وقَدَرُ الله وقَدْرِه بمعنى، وهو في الأصل

---

(١) وستأتي أمثلة على ذلك في ص ١٩٨ من هذه الرسالة.

مصدر. قال ا لله تعالى: ﴿ وما قدروا ا لله حقَّ قدره ﴾[1] أي: ما عظموا ا لله حق تعظيمه.
والقَدَرُ والقَدْرُ أيضاً: ما يقدره ا لله عزَّ وجل من القضاء.

وأنشد الأخفش:

ألا يا لقومي للنوائب والقدَر   وللأمر يأتي المرء من حيث لا يدري[2].

ويقال: ما لي عليه مقدَرة ومقدِرة ومقدُرة: أي قدرة، ومنه قولهم: المقدرة تذهب الحفيظة[3].

وقدرت الشيء أقدُرُه وأقدره قدراً من التقدير، وفي الحديث: « إذا غمَّ عليكم الهلال فاقدروا له »[4]. أي أتموا ثلاثين.

قال الشاعر:

كلا ثقلينا طامع في غنيمة   وقد قدر الرحمن ما هو قادر[5]، أي مقدر »[6].

وقال الخطابي: « القدر اسم لما صدر مقدراً عن فعل القادر، كما أنَّ الهدم والقبض والنشر أسماء لما صدر عن فعل الهادم والقابض والناشر، يقال: قدَّرت الشيء وقدَرت - خفيفة وثقيلة- بمعنى واحد »[7].

وقال الحافظ ابن حجر: « والقدر مصدر تقول: قدرت الشيء - بتخفيف الدَّال وفتحها ـ أقدره -بالكسر والفتح- قدْراً وقدَراً: إذا أحطت بمقداره »[8].

ونقل رحمه ا لله تعالى عن الراغب قوله: « قدَّر ا لله الشيء بالتشديد: قضاه ويجوز

---

(١) سورة الأنعام: آية ٩١، وسورة الزمر: آية ٦٧.

(٢) أورده ابن منظور في اللسان مادة (قدر): ٧٤/٥.

(٣) انظر: مجمع الأمثال للميداني: ١٤/١، ط ٣، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٧٩هـ. ١٩٥٩م.

(٤) هو جزء من حديث ابن عمر -رضي ا لله تعالى عنهما- أنَّ رسول ﷺ ذكر رمضان فقال: « لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له ». أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب ١١، صحيح البخاري مع الفتح: ١١٩/٤، رقم ١٩٠٦، ومسلم في كتاب الصوم باب الصيام برؤية الهلال: ٢٥٩/٢، رقم ٣، وما بعده.

(٥) أورده ابن منظور في اللسان مادة (قدر): ٧٨/٥، والبيت لإياس بن مالك بن عبد ا لله المعنى .

(٦) الصحاح: ٧٨٦/٢- ٧٨٧، وانظر لسان العرب: ٧٤/٥-٨٠.

(٧) معالم السنن: ٣٢٢/٤، ونقله عنه النووي في شرح صحيح مسلم: ١٥٥/١، والبيهقي في الاعتقاد: ١٣٢.

(٨) فتح الباري: ١٤٥/١.

بالتخفيف »[١].

وقد ذكرت كتب اللغة معان أخرى للقدر في اللغة، وقد اكتفيت بذكر أهمِّها وأحراها بالذِّكر[٢].

تعريف القدر شرعا:

أمَّا القدر شرعا فقد اختلفت عبارات العلماء -رحمهم الله تعالى- في تعريفه، فقال سعيد بن المسيِّب[٣]: « **ما قدَّر الله فهو قدر** »[٤]. **وقال الإمام أحمد**: « القدر قدرة الله على العباد »[٥]. **وقد استحسن ابن عقيل هذا الكلام جدّاً** وقال: « **هذا يدل على دقة** علم أحمد وتبحره في معرفة أصول الدين »[٦].

وتعريف الإمام أحمد للقدر موجز جميل، لأنَّ القدر ما هو إلاَّ القدرة الإلهية الشاملة لكل شيء من الموجودات والمعدومات، فإنكار القدر إنكار لهذه القدرة[٧]. كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى « القدر عند أهل السنة: قدرة الله تعالى وعلمه ومشيئته وخلقه، فلا تتحرك ذرة فما فوقها إلاَّ بمشيئته وعلمه وقدرته »[٨].

وحاصل معنى القدر كما قال النووي رحمه الله تعالى: « واعلم أنَّ مذهب أهل الحق إثبات القدر ومعناه: أنَّ الله تبارك وتعالى قدَّر الأشياء في القدم وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدَّرها الله سبحانه وتعالى »[٩].

---

(١) المصدر السابق: ٤٧٧/١١.

(٢) راجع معجم مقاييس اللغة: ٦٢/٥-٦٣، ولسان العرب: ٧٤/٥-٨٠.

(٣) هو: أبو محمد سعيد بن المسيِّب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي الإمام العلم، سيِّد التابعين وأحد فقهاء المدينة السبعة، تضافرت أقوال السلف والخلف على إمامته وعظيم مكانته، توفي سنة ٩٣هـ، وقيل: ٩٤، تهذيب الأسماء واللغات: ٢١٩/١-٢٢١، سير أعلام النبلاء: ٢١٧/٤-٢٤٦.

(٤) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ٤٠٦/٢، رقم ٨٨٣، وإسناده صحيح.

(٥) مسائل الإمام أحمد لابن هانئ: ١٥٥/٢.

(٦) ذكره عنه ابن القيم في شفاء العليل: ٦١.

(٧) انظر: منهج الشوكاني في العقيدة: ص ١٨٦.

(٨) شفاء العليل: ص ١١٤.

(٩) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي: ١٥٤/١، وانظر معالم السنن: ٣٢٢/٤، والاعتقاد للبيهقي: ص ١٣٢.

المبحث الأول

بيان ابن أبي حاتم وجوب الإيمان بالقدر

أثبت الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى وجوب الإيمان بالقدر، وأنه لا يتم إيمان العبد إلاَّ بالإيمان به بما رواه من الأحاديث والآثار. ومن الأحاديث التي رواها وهي تقرِّر وجوب الإيمان بالقدر:

حديث ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما-:

روى اللالكائي بسنده من طريق ابن أبي حاتم إلى يحي بن يعمر[1] قال: « وردنا المدينة فلقينا ابن عمر، فقلنا: إنَّا قوم نطعن[2] في الأرض فنلقى قوماً يزعمون أن لا قدر »[3]. ولم يسق اللالكائي الحديث كاملا بل أحاله على حديث ابن بريدة عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- ونصه: « قدمنا فأتينا عبد الله بن عمر فقلنا: يا أبا عبد الرحمن إنَّا بأرض قوم يزعمون أن لا قدر. فقال: من المسلمين ممن يصلِّي إلى القبلة؟ قلنا: نعم ممن يصلي إلى القبلة. قال: فغضب حتى وددت أنِّي لم أكن سألته. ثم قال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنَّ عبد الله بن عمر منهم بريء وأنهم منه براء. ثم قال: إن شئت حدَّثناك عن رسول الله ﷺ فقلت: أجل. قال: « **كنَّا عند رسول الله فأتاه رجل حسن الثياب، طيِّب الرِّيح، حسن الوجه. فقال: السلام عليكم يا رسول الله. قال: وعليك. قال: يا رسول الله أدن منك. قال: أدن. فقلنا: ما رأينا كاليوم رجلا أحسن ثوبا ولا أطيب ريحا ولا أحسن وجها ولا أشد توقيراً لرسول الله ﷺ . ثمَّ قال يا رسول الله أدن منك؟ قال: نعم. فدنا منه نبذة. قال: فقلنا مثل مقالتنا. ثمَّ قال الثالثة: أدن منك يا رسول الله؟ قال: نعم. قال: فدنا حتى ألزق ركبته بركبة رسول الله. فقال: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت، وتغتسل من الجنابة. قال: صدقت. قال: فقلنا ما رأينا كاليوم رجلا كأنه يعلِّم رسول**

---

(١) هو: يحي بن يعمر البصري أبو سليمان القيسي الجدلي قاضي مرو، فقيه أديب نحوي مروزي تابعي، وأكثر روايته عن التابعين وكان يرسل. مات قبل المائة، وقيل: بعدها. السير: ٤٤١/٤، تقريب التهذيب: ص ١٠٧٠

(٢) طعن في الأرض: أي: مضى وأمعن. انظر: المعجم الوسيط: ٥٥٨/٢.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٣٩.

الله. قال: وما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله ورسوله، واليوم الآخر، والملائكة، والكتاب، والنبيِّين، والقدر كله خيره وشرِّه حلوه ومرِّه. قال: صدقت. فقلنا: والله ما رأينا كاليوم قط فوالله كأنه يعلِّم رسول الله. قال: يا رسول الله متى الساعة؟ قال: ما المسئول بأعلم بها من السائل. ثم انصرف. فقال رسول الله ﷺ : عليَّ بالرَّجل. قال: فقمنا بأجمعنا نطلب الرَّجل فطلبناه فلم نقدر عليه.

فقال النبي ﷺ : هذا جبريل جاء ليعلمكم دينكم وما أتاني في صورة إلاَّ عرفته قبل مرَّتي هذه» [1].

اشتمل هذا الحديث على أصول الدِّين وقواعده وأهم شرائع الإسلام، فهو كما وصفه الرَّسول ﷺ الدِّين كله « جاءكم ليعلمكم دينكم ». والمقصود منه قوله: « وما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله ورسوله، واليوم الآخر، والملائكة، والكتاب، والنبيِّين، والقدر كله خيره وشرِّه حلوه ومرِّه ». فقد عدد أركان الإيمان وعدَّ منها الإيمان بالقدر خيره وشرِّه حلوه ومرِّه، فاستفيد من هذا أنَّ الإيمان بالقدر ضروري لصحة الإيمان ووجوده، فالإيمان مركب منه ومن غيره، فإذا لم يوجد لم يوجد الإيمان. فهو جزء أساسي في الإيمان لا يتم الإيمان إلاَّ بالإيمان به. وقد قرَّر كما في هذه الرِّواية بالإبدال في قوله: « خيره وشرِّه حلوه ومرِّه » فدل على حصول الاهتمام بشأنه[2].

الآثار التي ساقها ابن أبي حاتم وهي تقرر وجوب الإيمان بالقدر:

وقد أورد ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- آثاراً عدَّة تقرِّر هذا المعنى ومنها:

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٣٨، وقال المحقق: « سند هذا الحديث ضعيف ، فيه عطاء بن السائب ثقة ولكنه تغير بآخرة فمن سمع منه بعد الاختلاط، فروايته عنه ضعيفة، وابن فضيل ممن ضعفت روايته عنه كما ذكر ذلك يعقوب بن سفيان . راجع تهذيب التهذيب: ٢٠٣/٧- ٢٠٧ ». وورد هذا الحديث من طريق آخر عن عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنهما- عند مسلم وغيره؛ انظر: صحيح مسلم كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام: ٢٦/١، رقم ٨ ، وأبو داود في كتاب السنة باب في القدر : ٦٩/٥-٧٣، رقم ٤٦٩٥، والترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام: ٦/٥، رقم ٢٦١٠، والنسائي كتاب الإيمان باب نعت الإسلام: ٩٧/٨.

(٢) انظر: فتح الباري: ١٤٥/١.

١- أثر عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه -:

روى الحافظ اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الحارث قال: سمعت ابن مسعود يقول: - وهو يدخل إصبعه في فيه - « **لا والله لا يطعم رجل طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر، ويقرُّ ويعلم أنه ميِّت، وأنه مبعوث من بعد الموت** »[1].

هذا الأثر دلَّ على وجوب الإيمان بالقدر، وأنَّ الإيمان له طعم وحلاوة ولذَّة تحصل لمن اتَّصف بالإيمان، ولذَّة الإيمان وطعمه لا يحصل إلاَّ بشرط الإيمان بأمور، ومنها الإيمان بالقدر.

٢- أثر عبد الله بن عبَّاس -رضي الله تعالى عنهما-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي يحي مولى بني عفر قال: أتيت ابن عباس ومعي رجلان من الذين يذكرون القدر، أو ينكرونه؛ فقلت يابن عباس ما تقول في القدر؟ فإنَّ هؤلاء أتوك يسألونك عن القدر إن زنا وإن سرق، وإن شرب!! قال: فحسر قميصه حتى أخرج منكبيه وقال: « **يا أبا يحي لعلك من الذين ينكرون القدر ويكذبون به!! والله إنِّي لو أعلم أنك منهم أو هذين معك لجاهدتكم. إن زنا وإن سرق فبقدر**، وإن **شرب الخمر فبقدر** »[2].

في هذا الأثر دلالة على وجوب الإيمان بالقدر وعلى التحذير من إنكاره والتكذيب به، فدلَّ هذا على أنَّ الإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان، وركن من أركانه التي لا يصح الإيمان بدونه. كما دل على أنَّ جميع أفعال العباد الاختيارية أو غيرها سواء كانت خيراً أو شراً مخلوقة لله تعالى. وفي هذا ردٌّ قوي على القدريَّة الذين جعلوا العباد خالقين لأفعالهم.

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢١٨، ورواه عبد الرزاق في المصنف: رقم ٢٠٠٨١، وابن بطة في الإبانة: ٥٩/٢، رقم ١٤٦٢ بسند ولفظ آخرين.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٢٩-١٢٣٠، ورواه عبد الله بن الإمام في السنة: رقم ٩٣٧، وابن بطة في الإبانة: ٤٥/٢، رقم ١٤٣٦، و ١٦٣/٢، رقم ١٦٣٢.

٣- أثر عمر بن عبد العزيز -رحمه ا لله تعالى-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عمر بن عبد العزيز -رحمه ا لله تعالى- قال: « **ما طن ذباب بين اثنين إلاَّ بكتاب مقدَّر** »[1].

٤- أثر مالك بن أنس - رحمه ا لله تعالى -:

روى أبو نعيم من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول لرجل: « **سألتني أمس عن القدر؟ قال: نعم قال: قال ا لله تعالى: ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حقَّ القول منّي لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين ﴾**[2]. **ثمَّ قال: فلا بدَّ أن يكون ما قال ا لله تعالى** »[3].

٥- أثر أبي حازم -رحمه ا لله تعالى-:

قال السيوطي: وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم ﴿ فألهمها فجورها وتقواها ﴾[4]. قال: « **الفاجرة ألهمها الفجور، والتقيَّة ألهمها التقوى** »[5]. وقد ورد هذا الأثر موصولا عند ابن بطة إلى أبي حازم -رحمه ا لله تعالى- فذكر الإسناد إلى أن قال: قال أبو حازم[6] في قوله تعالى: ﴿ فألهمها فجورها وتقواها ﴾. فذكر الأثر[7].

وهذا التفسير للآية واضح على إثبات القدر ووجوب الإيمان به، لأنَّ الآية دلت

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٤٧.

(٢) سورة السجدة: آية ١٢.

(٣) حلية الأولياء: ٦/ ٣٢٦، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٨/٩٩.

(٤) سورة الشمس: آية ٨.

(٥) الدر المنثور: ٦/٣٥٦.

(٦) أبو حازم : هو سلمان الأشجعي الكوفي مولى عزة، محدث ثقة، وثقه أحمد ويحي بن معين؛ توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز -رحمه ا لله تعالى-. سير أعلام النبلاء: ٥/٧-٨.

(٧) الإبانة لابن بطة: ٢٧٨/١، رقم ١٢٩٦ ، ورواه عبد ا لله في السنة: ٤٠٨/٢، رقم ٨٩٠، والآجري في الشريعة ص ١٦٢، عن أنس بن عياض به.

على أنَّ ابتداء توجه القلب إلى الخير أو إلى الشرِّ من الله تعالى؛ فهو الذي يلهم العبد ويلقي في قلبه الاتجاه إلى الخير والتقوى، أو إلى الشرِّ والفجور. وإذا تدبر العبد هذا، وأدرك أنَّ الله هو الذي يلهمه الخير أو العكس علم ثبوت القدر ووجوب الإيمان به، فيلتجأ إلى الله فيحمده على توفيقه له ويسأله المزيد، ويتضرع إليه أن لا يسلبه؛ لأنَّ العبد لا يستطيع تثبيت نفسه على الخير إذا لم يكن له مدد من الله تعالى وتوفيق. ولا يدري ماذا قدر عليه في مستقبل حياته. كما وضح هذا المعنى الصحابي الجليل علي بن أبي طالب –رضي الله تعالى عنه– فيما رواه عنه ابن أبي حاتم حيث قال: « **إنَّ الحذر لا يرد القدر، وإنَّ الدعاء يرد القدر. وذلك في كتاب الله: ﴿ إلاَّ قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتعناهم إلى حين ﴾** »[1].

وهذا من أحسن الكلام في هذا الباب، فالعبد إذا لم يلتجئ إلى الله بالدعاء ويسأله الثبات على الخير، ربَّما استولى عليه الشيطان وصرفه عنه بموجب ما قدر عليه. إذ لا مفر ولا ملجأ منه إلاَّ بالاستعاذة بالله، والتضرع إليه بالدعاء. وقد بيَّن هذا المعنى التابعي الجليل مطرِّف بن عبد الله[2]. فقال رحمه الله تعالى: « نظرت فإذا ابن آدم ملقى بين يدي ربِّه عزَّ وجل وبين يدي إبليس، فإن شاء الله عزَّ وجل أن يعصمه عصمه، وإن تركه ذهب به إبليس »[3].

وقال أيضاً: « نظرت في هذا الأمر ممن كان فإذا بدؤه من الله عزَّ وجل، وإذا تمامه على الله؛ ونظرت ما ملاكه؟ فإذا ملاكه الدعاء »[4].

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة يونس): ص ٣١٠، وقال المحقق: إسناده صحيح. والآية من سورة يونس: ٩٨، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢١٢.

(٢) هو: مطرِّف بن عبد الله بن الشخير العامري ، أبو عبد الله البصري ، ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة ثقة فاضل، توفي سنة ٨٧ هـ. تهذيب التهذيب: ١٠/١٧٣.

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٥٦، والآجري في الشريعة: ص ٢٢٠، وابن بطة في الإبانة: ٢/١٩٥-١٩٦، رقم ١٧١٢.

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٥٧، وابن بطة في الإبانة: ٢/١٩٥، رقم ١٧١١.

وفي الأثر الأول بيان تسلط الشيطان على العبد وأنه متمكن منه غاية التمكن، فلا نجاة له إلاَّ بالالتجاء والتضرع إلى الله بالدعاء؛ كما هو مدلول الأثر الثاني.

التعليق

لقد اتَّضح بما أورده الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من الأحاديث والآثار أنَّ الإيمان بالقدر والإقرار به ركن عظيم وأساس مهم لا يصح الإيمان بدونه. وهذا لأنَّ الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم، وما أظهر من علمه بخطابه وكتابه مقادير الخلائق[1]. ولأنَّ « الأصل فيه هو الإيمان بربوبية الله التامة، فإنه لا يؤمن بأنه ربُّ كل شيء إلاَّ من آمن بأنه قادر على تلك الأشياء؛ ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلاَّ من آمن بأنه على كل شيء قدير »[2].

فهو كما قال عبد الله بن عباس -رضي الله تعالى عنهما-: « القدر نظام التوحيد فمن وحَّد الله وآمن بالقدر تمَّ توحيده، ومن وحَّد الله وكذَّب بالقدر نقض تكذيبه توحيده »[3].

وكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « لا بدَّ من الإيمان بالقدر فإنَّ الإيمان بالقدر تمام التوحيد »[4].

ومن هنا يتجلى أهميَّة الإيمان بالقدر للمسلم من العقيدة الإسلامية الصحيحة. وأنه إذا اختل هذا الإيمان انفرط سلك التوحيد وتلاشى و لم يعد هناك فائدة في إيمان العبد بباقي أركان الإيمان إذا لم يؤمن بالقدر. وذلك لأنَّ الإيمان بالقدر أساس التوحيد ودعامته.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٣٥٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ١١٧.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٥٨، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في التدمرية: ص ٢١٢-٢١٣، وابن القيم في شفاء العليل: ص ١٤٠، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٢٤، مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٤) التدمرية: ص ٢١٢.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «وبالجملة فكل دليل في القرآن على التوحيد فهو دليل على القدر وخلق أفعال العباد، ولهذا كان إثبات القدر أساس التوحيد»[1].



(١) شفاء العليل: ص ١٤٠.

المبحث الثاني

بيانه مراتب الإيمان بالقدر[1]

إنَّ الإيمان بالقدر له مراتب أربع، لا يتم الإيمـان بـه إلاَّ بمعرفتها وتحقيقها. وهـذه المراتب هي:

المرتبة الأولى: علم الله بالأشياء قبل كونها بعلمه المحيط بكل شيء.

ومقتضى هذه المرتبة: الإيمان بأنَّ الله تعالى عالم بكل شيء بما كان وما سيكون جملة وتفصيلا أزلا وأبدا. قال الله تعالى: ﴿ والله بكل شيء عليم ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلاَّ هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلاَّ يعلمها ولا حبَّة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلاَّ في كتاب مبين ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿ لتعلموا أنَّ الله على كل شيء قدير وأنَّ الله قد أحاط بكل شيء علماً ﴾[4].

وقد روى ابن أبي حاتم أحاديث وآثاراً تقرِّر هذه المرتبة وتوضحها ومنها:

حديث عمران بن حصين -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عمران بن حصين[5] رضي الله تعالى عنه قال: « **قال رجل يا رسول الله أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم. قال: ففيم يعمل العاملون؟! قال: اعملوا فكل ميَّسر** »[6].

---

(١) انظر: هذه المراتب في شفاء العليل: ص ٦٣-١٤٠.

(٢) سورة النور: آية ٦٤، والحجرات: آية ١٦.

(٣) سورة الأنعام: آية ٥٩.

(٤) سورة الطلاق: آية ١٢.

(٥) عمران بن حصين: الخزاعي أسلم يوم خيبر وغزا عدة غزوات، كان من فضلاء الصحابة وفقهائهم، وكان يرى الحفظة، وكانت تكلمه، توفي سنة ٥٢هـ. الإصابة: ٧/ ١٥٥.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٥٧، ورواه البخاري في كتاب القدر باب جف القلم على علم الله: ﴿ وأضله الله على علم ﴾، صحيح البخاري مع الفتح: ٤٩٩/١١، رقم ٦٥٩٦ ، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر ﴾: ٥٣٠/١٣، رقم ٧٥٥١، ومسلم في كتاب القدر باب خلق الآدمي في بطن أمه: ٢٠٤١/٤، رقم ٢٦٤٩، وأبو داود في كتاب السنة باب في القدر : ٥/ ٨٣، رقم ٤٧٠٩، والآجري في الشريعة: ص ١٧٤، وابن بطة في الإبانة: ٦٠/٢، و٧٦-٧٧، والبيهقي في الاعتقاد: ص ١٤٦.

فقوله: أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ أي: هل علم ا لله تعالى أهل الجنة من أهل النار؟ كان هذا هو السؤال فأجاب النبي ﷺ بنعم. أي: علم ا لله تعالى أهل الجنة من أهل النار. وهذا هو علم ا لله السابق.

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تقرِّر هذه المرتبة:

١- أثر أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين -رحمهما ا لله تعالى-:

جاء في الأثر الذي تقدم ذكر ابن أبي حاتم له عن أبيه وأبي زرعة قولهما: « ... **والقدرية مبتدعة ضلال، ومن أنكر منهم أنّ ا لله عز وجل يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر** »[1].

فقولهما: ومن أنكر منهم أنَّ ا لله عزَّ وجل يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر؛ أي: من أنكر علم ا لله تعالى السابق للأشياء قبل إيجادها، والكائنات قبل كونها ووقوعها. وهذا هو علم ا لله السابق. ولهذا كان الإمام الشافعي يقول: « ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروا كفروا »[2]. يعني يقال للقدري: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم؟ فإن منع وافق قول أهل السنة، وإن أجاز لزمه نسبة الجهل لله، تعالى ا لله عن ذلك[3]. فاتّضح بهذا دلالة الأثر على شمول علم ا لله تعالى لجميع الكائنات سواء ما كانت منها متعلقة بأفعاله تعالى أو بأفعال عباده؛ وسواء ما وقعت منها أو لم تقع وإذا وقعت كيف تقع. وهذا كما اتّفق عليه علماء أهل السنة في جميع الأمصار -كذلك- اتّفق عليه رسل ا لله الكرام عليهم الصلاة والسلام من أولهم إلى خاتمهم، كما اتّفق عليه جميع الصحابة ومن تبعهم من الأمة؛ وخالفهم مجوس الأمة[4]. وهم القدريَّة الغلاة الذين قالوا: « إنَّ الأمر أنف »[5]. أي: مستأنف « لم يسبق به قدر ولا علم من ا لله تعالى وإنّما

---

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٣٥٤.

(٣) فتح الباري: ١/١٤٥.

(٤) انظر: شفاء العليل: ص ٦٣.

(٥) جزء من حديث طويل رواه مسلم عن ابن عمر في صحيحه في كتاب الإيمان، باب الإيمان: ١/١٣٠، رقم ٨.

يعلمه بعد وقوعه »[1]. وهذه الطائفة انقرضت كما حكى ذلك الحافظ ابن حجر عن القرطبي رحمهما الله تعالى أنه قال: « قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحدا ينسب إليه من المتأخرين. -قال-: والقدرية اليوم مطبقون على أنَّ الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنَّما خالفوا السلف في زعمهم بأنَّ أفعال العباد مقدرة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال. وهو مع كونه مذهبا باطلا أخف من المذهب الأوَّل »[2]. وهذا الانقراض محمول على مذهب القدريَّة الأوائل من أهل الإسلام، ولا يدخل في ذلك الفلاسفة أو من تفلسف من المسلمين فأنكر شمول علم الله تعالى بالجزئيات. قال شارح الطحاوية: « وقد ضلَّ في هذا الموضع خلائق من المشركين والصابئين والفلاسفة وغيرهم ممن ينكر علمه بالجزئيات أو بغير ذلك، فإنَّ ذلك مما يدخل في التكذيب بالقدر »[3].

٢- أثر ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما –:

قال السيوطي في تفسير قول الله تعالى: ﴿ أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكَّرون ﴾[4]: أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم واللالكائي في السنة والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- في الآية ﴿ **أفرأيت من اتخذ إلهه هواه** ﴾. **قال: « ذاك الكافر اتخذ دينه بغير هدى من الله ولا برهان. ﴿ وأضله الله على علم ﴾. يقول: أضله الله في سابق علمه »**[5].

أي: فقد سبق في علم الله تعالى أنَّ ذاك الكافر ضالٌّ عن الهدى والرَّشاد، فدلَّ الأثر بهذا على علم الله السابق، وهي المرتبة الأولى من مراتب القدر.

المرتبة الثانية: كتابة الله تعالى للأشياء قبل كونها:

ومقتضاها الإيمان بأنَّ الله عزَّ وجل قد كتب مقادير كلِّ شيء جملة وتفصيلا، قال

---

(١) المنهاج شرح النووي لصحيح مسلم: ١٥٦/١.

(٢) فتح الباري: ١٤٥/١ ، وانظر مجموع الفتاوى: ٣٨٥/٧، وجامع العلوم والحكم لابن رجب: ص ١٨.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٣٥٨.

(٤) سورة الجاثية: آية ٢٣.

(٥) الدر المنثور: ٣٥/٦، وأخرجه الطبري في التفسير: ١٥١/٢٥، وابن بطة في الإبانة: ١٦٠/٢، رقم ١٦٢٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٠٣.

تعالى: ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلاَّ في كتاب من قبل أن نبرأها إنَّ في ذلك على الله يسير ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ ألم تعلم أنَّ الله يعلم ما في السماوات والأرض إنَّ ذلك في كتاب إنَّ ذلك على الله يسير ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ إنَّا نحن نحيي الموتى ونكتب ما قدَّموا وآثارهم وكلَّ شيء أحصيناه في إمام مبين ﴾[3]. ففي هذه الآية جمع الله تعالى بين الكتابين، الكتاب السابق لأعمالهم قبل وجودهم، والكتاب المقارن لأعمالهم[4]. ومرتبة الكتابة هي أنواع ودرجات:

١- الكتابة العامة الشاملة لجميع المخلوقات. وهي الكتابة في اللوح المحفوظ.

٢- كتابة خلق آدم، وتقدير أعمال بنيه وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم عقيب خلق أبيهم.

٣- الكتابة في بطن الأم.

٤- كتابة أعمال المكلفين عند بلوغهم[5].

وقد روى ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- روايات تدل على ثبوت هذه الأنواع وتقرِّرها. ومن الرِّوايات التي رواها ابن أبي حاتم وهي تقرِّر الكتابة في اللوح المحفوظ:

١- حديث عبادة بن الصامت -رضي الله تعالى عنه-:

ذكر ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم عن الوليد بن عبادة بن الصامت قال: دعاني أبي حين حضره الموت فقال: إنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: « **إنَّ أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب. قال يا ربِّ وما أكتب؟ قال اكتب القدر وما هو كائن إلى الأبد**»[6].

---

(١) سورة الحديد: آية ٢٢.

(٢) سورة الحج: آية ٧٠.

(٣) سورة يس: آية ١٢.

(٤) شفاء العليل: ٨٦.

(٥) انظر: هذه الأنواع في شرح العقيدة الطحاوية: ٣٤٨.

(٦) تفسير ابن كثير: ٤٠٢/٤، وأخرجه الترمذي في السنن كتاب التفسير باب ما جاء من سورة ن: ٣٩٤/٥، وأحمد في المسند: ٢١٧/٥، والآجري في الشريعة: ص ٣١١، وابن بطة في الإبانة: ٣٣٤/٢، رقم ١٣٦٣، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٩٧، وابن أبي عاصم في السنة: ٤٩/١، وابن جرير في التفسير: ١٦/٢٩ ، قال ابن المديني: إسناده حسن نقله ابن حجر في النكت الظراف: ٢٦١/٤، وقد حسن ابن حجر =

فهذا الحديث يدل على أنَّ الله تعالى أوَّل ما خلق القلم أمره بكتابة القدر إلى الأبد. فلا يوجد شيء إلاَّ وقد كتبه الله تعالى وقدَّره سابقا قبل خلق السماوات والأرض، كما في حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله تعالى عنه- مرفوعاً: « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء »[١].

ومن دلالة الحديث أيضاً أنَّ التقدير عام في كل شيء سواء ما كان من أفعال العباد الاختيارية أو غيرها فلا يخرج شيء من هذا، لقوله: « اكتب القدر ».

قال الحافظ ابن كثير: « المراد هاهنا بالقلم الذي أجراه الله بالقدر حين كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرضين بخمسين ألف عام »[٢]. فتبيَّن بهذا أنَّ المراد بالقدر في الحديث مقادير الخلائق كلهم. وفي هذا دليل على أنه عام لكل شيء .

٢- أثر ابن عباس -رضي الله تعالى عنه -:

قال الشوكاني -رحمه الله تعالى- في تفسير قول الله تعالى: ﴿ إنَّا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ﴾[٣]: وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عنه[٤] بمعناه مطولا[٥]، فقام رجل فقال: يا ابن عبَّاس ما كنا نرى هذا تكتبه الملائكة في كل يوم وليلة؟ فقال ابن عباس: «إنكم لستم قوما عرباً، ﴿ إنَّا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ﴾. هل يستنسخ الشيء إلاَّ من كتاب؟ »[٦].

=

بعض طرق الحديث في الفتح: ٤٩٠/١١، وقال الشيخ الألباني: « حديث صحيح رجاله ثقات غير عبد الواحد بن سليم فهو ضعيف » تخريج السنة: ٤٩/١. وقال أيضاً بعد الإشارة إلى بعض طرق الحديث: «فالحديث صحيح بلا ريب» حاشية المشكاة: ٣٤/١،وصححه في صحيح أبي داود: ٨٩١/٣، رقم ٣٩٢٣.

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام: ٢٠٤٤/٤، رقم ٢٦٥٣.

(٢) تفسير ابن كثير: ٤٠٢/٤.

(٣) سورة الجاثية: آية ٢٩.

(٤) الضمير يرجع إلى ابن عباس في أثره الذي رواه الشوكاني حيث قال: « وأخرج ابن جرير عن ابن عباس في قوله: ﴿ هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق ﴾ قال: « هو أم الكتاب فيه أعمال بني آدم ». ﴿ إنَّا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ﴾ قال: « هم الملائكة يستنسخون أعمال بني آدم ». فتح القدير: ١٢/٥.

(٥) إشارة إلى الأثر السابق.

(٦) فتح القدير:١٢/٥، وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ٣٤٠/١-٣٤١، رقم ١٣٧٥، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٤٤.

وقد روي عن ابن عمر نحو قول ابن عباس في تفسير الآية[1].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: « وأكثر المفسرين على أنَّ هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ، فتستنسخ الملائكة ما يكون من أعمال بني آدم قبل أن يعملوها، فيجدون ذلك موافقاً لما يعملونه؛ فيثبت الله تعالى منه ما فيه ثواب أو عقاب ويطرح منه اللغو »[2]. فثبت بهذا أنَّ الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء، ثم يأمر الملائكة باستنساخ ذلك منه حسب الحاجة، وبهذا ثبتت هذه المرتبة التي هي الكتابة في اللوح المحفوظ. وهذه المرتبة مجمع عليها كسابقتها بين أهل السنة، فقد أجمع الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أنَّ كلَّ كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب في أمِّ الكتاب، وقد دلَّ القرآن على أنَّ الرَّب تعالى كتب في أمِّ الكتاب ما يفعله وما يقوله فكتب في اللوح أفعاله وكلامه[3]. فالرَّب سبحانه كتب ما يقوله وما يفعله وما يكون بقوله وفعله، وكتب مقتضى أسمائه وصفاته وآثارها كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ : « لما قضى الله الخلق كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش، إنَّ رحمتي غلبت غضبي »[4].

« والله سبحانه قد أحاط بكل شيء علما قبل خلق السماوات والأرض، وقدَّر كل شيء تقديراً وكتبه عنده، ثم يأمر ملائكته بكتابة ذلك من الكتاب الأوَّل قبل خلق العبد، فيطابق حاله وشأنه لما كتب في الكتاب ولما كتبته الملائكة، ولا يزيد شيئاً ولا ينقص مما كتبه سبحانه وأثبته عنده كان في علمه قبل أن يكتبه، ثم كتبه كما في علمه، ثم وجد كما كتبه. قال تعالى: ﴿ ألم تعلم أنَّ الله يعلم ما في السماوات والأرض إنَّ ذلك في كتاب إنَّ ذلك على الله يسير ﴾[5]»[6]. وقد أورد ابن كثير في تفسير هذه الآية بإسناد

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة: ص ١٧٥-١٧٦، و٢٣٨، وابن مردويه كما في شفاء العليل: ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٨.

(٣) المصدر السابق: ص ٨٩.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ﴾. صحيح البخاري مع الفتح: ٣٣١/٦، رقم ٣١٩٤، ومسلم: في كتاب التوبة باب سعة رحمة الله وأنها تسبق غضبه: ٢١٠٧/٤، رقم ٢٧٥١.

(٥) سورة الحج: آية ٧٠.

(٦) شفاء العليل: ٧٥-٧٦.

ابن أبي حاتم عـن ابـن عبـاس -رضـي ا لله تعـالى عنهمـا- أنـه قـال: « **خلـق ا لله اللـوح المحفوظ كمسيرة مائة عام، وقال للقلم قبـل أن يخلـق الخلـق وهـو علـى العـرش تبـارك وتعالى اكتب. فقال القلم وما أكتب؟ قـال: علمـي في خلقـي إلى يـوم السـاعة فجـرى القلم بما هو كائن في علم ا لله إلى يوم القيامة. فذلك قوله للنبي ﷺ: ﴿ ألم تعلـم أنَّ ا لله يعلم ما في السماء والأرض ﴾** »[1].

قال الحافظ ابن كثير تعقيبا على هذا الأثر: « وهذا من تمـام علمـه تعـالى أنـه علـم الأشياء قبل كونها وقدَّرها وكتبها أيضاً، فما العباد عاملون قد علمه تعالى قبل ذلك علـى الوجه الذي يفعلونه، فيعلم قبل الخلق أنَّ هذا يطيع باختياره وهذا يعصي باختياره، وكتب ذلك عنده، وأحاط بكل شيء علما وهو سهل عليه، يسير لديه. ولهـذا قـال: ﴿ إنَّ ذلـك في كتاب إنَّ ذلك على ا لله يسير »[2].

فا لله سبحانه وتعالى عالم بما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيـف يكـون[3]، وكل شيء في الكون يسير طبقا لمـا في علمـه سبحانه ولمـا كتبـه في اللـوح المحفـوظ، فمـا يحدث شيء في الكون إلاَّ وقد علمه ا لله وكتبه قبل حدوثه. هذا ما أجمع عليه المحققون من أهل العلم[4].

والفرق بين مرتبة العلم ومرتبة الكتابة أنَّ علم ا لله السابق محيط بالأشـياء علـى مـا هي فلا يتغيَّر ولا يتحول؛ وأمَّا في اللوح المحفوظ فيحتمل المحو والإثبات على اختلاف بـين العلماء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمـه ا لله تعـالى: « إنَّ علـم ا لله تعـالى السـابق محيـط بالأشياء على ما هي عليه ولا محو ولا تغيير ولا زيادة ولا نقص، فإنه سبحانه يعلم ما كان

---

(١) تفسير ابن كثير: ٢٢٧/٣، وإسناده صحيح .

(٢) المصدر السابق.

(٣) التفسير الكبير لابن تيمية: ٢٠١/٤، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة، ط دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ .

(٤) انظر في ذلك تفسير الطبري: ١٢٢٢/٢٢، والشريعة للآجري: ص ١٧٦-١٧٩، والاعتقاد للبيهقـي: ص ٨٩، وشرح صحيـح مسـلم للنووي: ١١٤/١٦، و٢١٢-٢١٣، والعقيـدة الواسـطية لابـن تيميـة شـرح د/ صـالح الفوزان: ص ١٦٤، وفتح الباري: ٤٣٠/١٠، و٤٩٧/١١-٥٠٠، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: ٤٣٨/١-٤٣٩، وغيرها من الكتب .

وما يكون وما لا يكون لو كان كيف يكون. وأمَّا ما جرى به القلم في اللوح المحفوظ فهل يكون فيه إثبات؟ على قولين للعلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾[1]. وأمَّا الصحف التي بيد الملائكة فيحصل فيها المحو والإثبات »[2].

والذي يترجح في هذه المسألة -والعلم عند الله- هو رأي القائلين بأنَّ المحو والإثبات في المكتوب عند الملائكة، وأنَّ ما في سابق علمه سبحانه وفي اللوح المحفوظ لا يقع فيه المحو والإثبات، وهذا ما قاله كثير من أهل العلم[3].

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: « إنَّ في تقدير الأعمال ما هو سابق ولاحق، فالسابق ما في علم الله تعالى، واللاحق ما يقدَّر على الجنين في بطن أمه كما وقع في الحديث[4]، وهذا هو الذي يقبل النسخ، وأمَّا ما وقع في صحيح مسلم من حديث عبد الله مرفوعاً: « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرضين بخمسين ألف سنة »[5]؛ فهو محمول على كتابة ذلك في اللوح المحفوظ على وفق ما في علم الله سبحانه وتعالى »[6].

وقال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله تعالى عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾[7]: « يمحو الله ما يشاء من الأقدار، ويثبت ما يشاء منها، وهذا المحو والتغيير في غير ما سبق به علمه وكتبه قلمه، فإنَّ هذا لا يقع فيه تبديل ولا تغيير، لأنَّ ذلك محال على الله أن يقع في علمه نقص أو خلل،

---

(١) سورة الرعد: آية ٣٨ - ٣٩.

(٢) رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر لمرعي الكرمي ص ٢١، نقلا عن ابن تيمية وانظر مجموع الفتاوى له: ١٤/٤٩٠-٤٩٢، والتفسير الكبير له: ٤/٢٠٠-٢٠١.

(٣) منهم شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الفتاوى له: ١٤/٤٩٠-٤٩٢، وانظر أيضاً: ٨/ ٥١٧ - ٥٤٠، وابن أبي العز الحنفي كما في شرح العقيدة الطحاوية: ص ١٣١-١٣٢، وابن حجر كما في الفتح: ٤/ ٣٥٣-٣٥٤، والسفاريني كما في لوامع الأنوار البهية: ١/٣٤٩، وغيرهم من العلماء.

(٤) يقصد حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - في خلق الجنين وسيأتي قريبا.

(٥) تقدم تخريجه في ص ١٦٧ من هذه الرسالة.

(٦) فتح الباري: ١١/٤٩٧.

(٧) سورة الرعد: آية ٣٨-٣٩.

ولهذا قال: ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ أي اللوح المحفوظ الذي ترجع إليه سائر الأشياء فهو أصلها، وهي فروع وشعب، فالتغيير والتبديل يقع في الفروع والشعب كأعمال اليوم والليلة التي تكتبها الملائكة، ويجعل لثبوتها أسبابا لا تتعدى تلك الأسباب ما رسم في اللوح المحفوظ، كما جعل الله البر والصلة والإحسان من أسباب طول العمر وسعة الرِّزق، وكما جعل المعاصي سببا لمحق بركة الرِّزق والعمر، وكما جعل أسباب النجاة من المهالك والمعاطب سبباً للسلامة وجعل التعرض لذلك سبباً للعطب؛ فهو الذي يدبر الأمور بحسب قدرته وإرادته، وما يدبره منها لا يخالف ما قد علمه وكتبه في اللوح المحفوظ »[1]. وعلى هذا فلا يكون المحو والإثبات في القدر الأزلي السابق وفي اللوح المحفوظ، بل يكون في القدر اللاحق المكتوب عند الملك الموكل به.

ومما رواه ابن أبي حاتم مما يدل على كتابة خلق آدم وتقدير أعمال بنيه وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم عقيب خلق أبيهم:

حديث أبي بن كعب -رضي الله تعالى عنه-:

ذكر السيوطي أنَّ ابن أبي حاتم أخرج عن أبي بن كعب في قوله: ﴿ وإذ أخذ ربُّك من بني آدم من ظهورهم ذرِّيتهم ﴾ إلى قوله: ﴿ بما فعل المبطلون ﴾. قال: « **جمعهم جميعاً فجعلهم أرواحا في صدورهم ثم استنطقهم فتكلموا ثم أخذ عليهم العهد والميثاق وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم؟ قالوا: بلى. قال: فإنّي أشهد عليكم السموات السبع وأشهد عليكم أباكم آدم أن تقولوا يوم القيامة: إنّا لم نعلم بهذا. اعلموا أنّه لا إله غيري، ولا رب غيري، ولا تشركوا بي شيئاً؛ إنّي سأرسل إليكم رسلي يذكرونكم عهدي وميثاقي، وأنزل عليكم كتبي. قالوا: شهدنا بأنّك ربّنا وإلهنا لا ربَّ لنا غيرك ولا إله لنا غيرك، فأقروا. ورفع عليهم آدم ينظر إليهم فرأى الغني والفقير وحسن الصورة ودون ذلك. فقال: يا ربِّ لولا سوَّيت بين عبادك؟ قال: إنّي أحببت أن أشكر، ورأى الأنبياء فيهم مثل السرج عليهم النور وخصوا بميثاق آخر في الرِّسالة والنُّبوة أن يبلغوا، وهو قوله: ﴿ وإذ أخذنا من النبيِّن ميثاقهم ﴾[2] الآية. وهو قوله:**

---

(١) تفسير السعدي: ٤/ ١١٧.

(٢) سورة الأحزاب: آية ٧.

﴿ فطرت الله التي فطر الناس عليها ﴾[1]. وفي ذلك قال: ﴿ وما وجدنا لأكثرهم من عهد وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾[2]. وفي ذلك قال: ﴿ فما كانوا ليؤمنوا بما كذَّبوا به من قبل ... ﴾[3]. فساقه بطوله »[4].

وقد استدل الإمام ابن القيم بهذا الحديث على أخذ ذرية بني آدم من ظهورهم وجعلهم فريقين كما استدل به - رحمه الله تعالى - على التقدير الثاني[5].

ومنها أثر ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما -:

قال السيوطي: أخرج ... ابن أبي حاتم ... عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ وإذ أخذ ربُّك من بني آدم ﴾[6] الآية. قال: « خلق الله آدم وأخذ ميثاقه أنه ربُّه وكتب رزقه ومصيبته، ثم أخرج ولده من ظهره كهيئة الذر فأخذ مواثيقهم أنه ربُّهم، وكتب آجالهم، وأرزاقهم، ومصائبهم »[7].

« فالله تعالى خلق آدم وأخذ من ظهره كل ذرية هو خالقها إلى يوم القيامة، وقدَّر أعمالهم، وقسَّم أرزاقهم، وأحصى آجالهم، -وعلم مصائبهم-، فكل أحد يسعى في رزق مقسوم، وعمل محتوم إلى أجل معلوم »[8].

(١) سورة الروم: آية ٣٠.

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٠٢.

(٣) سورة يونس: آية ٧٤.

(٤) الدر المنثور: ١٤٢/٣، وعزاه لعبد بن حميد، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد المسند، وابن جرير، وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ، وابن مندة في كتاب الرد على الجهمية، واللالكائي، وابن مردويه، والبيهقي في الأسماء والصفات وابن عساكر في تاريخه عن أبي بن كعب. وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ٣١٤/١، رقم ١٣٣٧، وقال المحقق: (حسن أو صحيح). ورواه الحاكم في المستدرك وقال: ((هذا حديث صحيح الإسناد)). وقال الذهبي: ((صحيح)). المستدرك: ٣٢٣/٢-٣٢٤، وأخرجه ابن مندة في الرد على الجهمية: رقم ٣٣، و٣٠، و٣٢، وابن جرير في التفسير: ١١٥/٩، والآجري في الشريعة: ص ٢٠٧، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٩١، وابن عبد البر في التمهيد: ٩١/١٨-٩٣.

(٥) شفاء العليل: ص ١٧، و ١٩.

(٦) سورة الأعراف: آية ١٧٢.

(٧) الدر المنثور: ١٤١/٣، وعزاه لعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن ابن عباس، وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ٣١٩/١، رقم ١٣٤١، وابن جرير الطبري في التفسير: ١١٢/٩، وأورده ابن القيم في شفاء العليل: ص ٢٢.

(٨) الإبانة لابن بطة: ٢٣٦/١.

ومما رواه ابن أبي حاتم وهو يدل على الكتابة في بطن الأم:

حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله تعالى عنه-:

قال السيوطي: أخرج ... ابن أبي حاتم ... عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: « **إنَّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد؛ فوالذي لا إله غيره إنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلاَّ ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها؛ وإنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلاَّ ذراع فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها** »[1]. هذا الحديث من أشهر الأحاديث التي استدل بها العلماء على ثبوت القدر، ومن أوضح الأحاديث وأبينها في الرَّد على القدريَّة. ولهذا روي عن القدريَّة طعنهم في هذا الحديث، وقد اشتهر عن الأعمش اشتهاراً عظيما[2]. ورواه كثيرون عن ابن مسعود، وذكر الحافظ ابن حجر له شواهد عن نحو ستة عشر صحابيا[3]. فهو حديث صحيح مستفيض مشهور. وهو - كما ترى - يدل على الكتابة في بطن الأم، وهذه الكتابة غير الكتابة التي وقعت في اللوح المحفوظ، وغير الكتابة بعد خلق آدم واستخراجهم منه، بل هي عامة.

وقد وردت روايات عدَّة في معنى هذا الحديث، فورد في بعضها تحديد المدة، وفي بعض عدم التقييد، وورد في حديث حذيفة بن أسيد التحديد بأربعين أو خمس وأربعين.

---

(١) الدر المنثور: ٤/٣٤٤-٣٤٥، وعزاه السيوطي للبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي ، والنسائي، وابن ماجة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في شعب الإيمان عن عبد الله بن مسعود، وأخرجه البخاري في كتاب القدر باب ١، صحيح البخاري مع الفتح: ١١/٤٨٦، رقم ٦٥٩٤، ومسلم في كتاب القدر باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه... الخ: ٤/ ٢٠٣٦، رقم ٢٦٤٣، وأبو داود في السنن كتاب السنة باب في القدر: ٥/٨٢-٨٣ ، رقم ٤٧٠٨، وابن بطة في الإبانة: ٢/٢٠، رقم١٣٩٥، و٢/٢١،رقم ١٣٩٦-١٣٩٧، وقال اللالكائي: أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والعلماء كلهم وأجمعوا على صحته: ص ٦٥٣، رقم ١٠٤٢.

(٢) قال الحافظ ابن حجر : ((وكنت خرجته في جزء من طرق نحو الأربعين عن الأعمش فغاب عني الآن ولو أمعنت التتبع لزادوا على ذلك)). فتح الباري: ١١/٤٨٨.

(٣) المصدر السابق: ١١/٤٧٨ -٤٧٩.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى حذيفة[1] قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « **إذا مضت على النطفة خمس وأربعون ليلة يقول الملك -في حديث ابن عيينة- فيقول: أي رب أشقي أم سعيد؟ فيقول الله عزَّ وجل**: فيكتبانه. **فيقول الملك: ذكر أو أنثى؟ فيقضي الله ويكتب الملك. ويقول عمله وأجله؟ فيقضي الله ويكتب الملك. قال: ثم تطوى الصحيفة فلا يزاد فيها ولا ينقص منها** »[2]. وفي رواية لابن أبي حاتم عن حذيفة بن أسيد بلفظ آخر: « **يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين يوما أو خمس وأربعين ..** »[3] فذكر نحو الحديث السابق .

قال الحافظ ابن حجر: « وحديث حذيفة بن أسيد اختلفت ألفاظ نقلته؛ فبعضهم جزم بالأربعين كما في حديث ابن مسعود، وبعضهم زاد ثنتين أو ثلاثا أو خمسا أو بضعا، ثم منهم من جزم ومنهم من تردد، وقد جمع بينها القاضي عياض بأنه ليس في رواية ابن مسعود بأنَّ ذلك يقع عند انتهاء الأربعين الأولى وابتداء الأربعين الثانية،بل أطلق الأربعين؛ فاحتمل أن يريد أنَّ ذلك يقع في أوائل الأربعين الثانية، ويحتمل أن يجمع الاختلاف في العدد الزائد على أنه بحسب اختلاف الأجنة، وهو جيد لو كانت مخارج الحديث مختلفة لكنها متحدة وراجعة إلى أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد؛ فدل على أنه لم يضبط القدر الزائد على الأربعين والخطب فيه سهل »[4].

وقد ورد في حديث أنس بن مالك[5] رضي الله تعالى عنه عدم التقييد فأخرج عنه مسلم في صحيحه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: « **إنَّ الله عزَّ وجل وكَّل بالرحم ملكا فيقول يا رب نطفة؟ يا رب علقة؟ يا رب مضغة؟ فإذا أراد الله خلقه قال: أي رب ذكر**

---

(١) حذيفة بن أسيد -بفتح الألف- الغفاري: شهد الحديبية وكان ممن بايع تحت الشجرة توفي سنة ٤٢هـ. الإصابة: ٢-٢٢٢.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٤٥-١٠٤٦، وأخرجه مسلم في كتاب القدر باب خلق الآدمي: ٤/٢٠٣٨، رقم ٢٦٤٤، وأحمد في المسند: ٤/٦-٧، وابن بطة في الإبانة: ٢/٢٤، رقم ١٤٠٢.

(٣) أورده ابن كثير في التفسير: ٣/٢٠١، وابن بطة في الإبانة: ٢/٢٥، رقم ١٤٠٣.

(٤) فتح الباري: ١١/ ٤٨٩-٤٩٠.

(٥) هو: أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري الخزرجي، الصحابي الجليل ، خادم النبي ﷺ، وأحد المكثرين رواية للحديث، توفي سنة ٩٣ هـ وقيل غير ذلك. الاستيعاب : ١/١٠٩-١١١، وأسد الغابة: ١/١٥١-١٥٢، والإصابة: ١/١٢٦-١٢٩.

أم أنثى؟ أشقي أم سعيد؟ فما الرِّزق؟ فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه »[1]. وقد جمع الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى بين هذه الأحاديث، فذكر أنَّ حديث ابن مسعود قيِّد فيه أنَّ التقدير يقع بعد مائة وعشرين يوما من حصول النطفة في الرَّحم، وحديث أنس غير مؤقت، وحديث حذيفة بن أسيد وقت بأربعين أو اثنتين أو ثلاث وأربعين. ثم بيَّن أنه لا تعارض بين هذه الأحاديث، فالملك الموكل بالنطفة يكتب ما يقدره الله سبحانه على رأس الأربعين حتى يأخذ في الطور الثاني وهو العلقة، وأمَّا الملك الذي ينفخ فيه فإنَّما ينفخها بعد الأربعين الثالثة، فيؤمر عند نفخ الروح بكتب رزقه، وعمله، وشقاوته، وسعادته، وهذا تقدير آخر غير التقدير الذي كتبه الملك الموكل بالنطفة، فذاك راتب معها ينقلها بإذن الله من حال إلى حال فيقدِّر الله سبحانه شأن النطفة حتى تأخذ في مبدإ التخليق وهو العلق، ويقدِّر شأن الروح حين تتعلق بالجسد بعد مائة وعشرين يوماً فهو تقدير بعد تقدير.

فاتَّفقت أحاديث رسول الله ﷺ وصدق بعضها بعضاً، ودلت كلها على إثبات القدر السابق ومراتب التقدير، وما يؤتى أحد إلاَّ من غلط الفهم أو غلط الرِّواية[2].

المرتبة الثالثة : مشيئة الله للأشياء :

ومقتضاها الإيمان بأنَّ لله عزَّ وجل المشيئة التامة والقدرة الشاملة، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن سواء ما كان منها أفعال العباد وحركاتهم الاختيارية أو غيرها، فلا يحدث في الكون حركة ولا سكون إلاَّ بمشيئته سبحانه. قال تعالى: ﴿ ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البيِّنات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿ وما تشاءون إلاَّ أن يشاء الله ربُّ العالمين ﴾[4]. وقال تعالى: ﴿ ولو شاء ربُّك لآمن من في الأرض

---

(١) صحيح مسلم في كتاب القدر باب خلق الآدمي في بطن أمه: ٢٠٣٨/٤، رقم ٢٦٤٦، والبخاري في كتاب القدر باب ١، صحيح البخاري مع الفتح: ١١/ ٤٧٧، رقم ٦٥٩٥، وأحمد في المسند: ١١٦/٣، و١٤٨، والسيوطي في الدر المنثور: ٣٤٥/٤.

(٢) شفاء العليل: ص ٤٣-٤٤ ، وتهذيب السنن: ٧/ ٧٦-٧٧.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٥٣.

(٤) سورة التكوير : آية ٢٩.

كلهم جميعاً ﴾[1]. إلى غير ذلك من الآيات التي تتضمن الرَّد علـى طـائفتي الضـلال: نفـاة المشيئة بالكلية، ونفاة أفعال العباد وحركاتهم وهداهم وضلالهم[2].

وقد روى الإمام ابن أبي حاتم – رحمه ا لله تعالى – ما يدل على هذه المرتبة :

١- أثر علي بن أبي طالب – رضي ا لله تعالى عنه –:

أورد ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم عن علي أنه قيل له: إنَّ هاهنا رجلا يتكلـم في المشيئة فقال له علي: « **يا عبد ا لله خلقك ا لله لما يشاء أو لما شئت؟ قال: بل لما يشـاء. قال: فيمرضك إذا شاء أو إذا شئت؟ قال: بل إذا شاء. قال: فيشفيك إذا شاء أو إذا شئت؟ قال: إذا شاء. قال: فيدخلك الجنة حيث شاء أو حيث شئت؟ قـال: بـل حيـث شاء. قال: وا لله لو قلت غير ذلك لضربت الذي فيه عيناك بالسيف** »[3].

وروى ابن أبي حاتم عن الحسن البصري في تفسير قول ا لله تعالى: ﴿ وحيل بينهـم وبين ما يشتهون ﴾[4]؛ قال: « **حيل بينهم وبين الإيمان** »[5].

في هذا الأثر دلالة على أنَّ ا لله تعالى يحول بين المرء وقلبه، وليس للعبد قدرة يمتنـع بها عن ذلك فلو كان الأمر بيده، وكانت له مشـيئة مستقلة عـن مشـيئة ا لله سبحانه لما حيل بينه وبين الإيمان. فدلَّ على أنَّ المشيئة الإلهية عامة تشمل ما كان محبوباً لله تعالى وما كان مكروها مبغضاً. وهناك فرق بين المشيئة والإرادة و بين المحبة والرِّضى.

قال الإمام ابن القيم –رحمه ا لله تعالى– موضحا هذه المسألة: « وهاهنـا أمـر يجـب التنبيه عليه والتنبه له، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يحط به علماً، وهـو أنَّ ا لله سبحانه له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شـرعي،

---

(١) سورة يونس: آية ٩٩.

(٢) شفاء العليل: ص ٩٩.

(٣) تفسير ابن كثير: ٢٠٥/٣، الدر المنثور: ٣٤٨/٤، وعزاه للالكائي في السنة. انظر: شرح أصول الاعتقـاد: رقـم ١٣١٠.

(٤) سورة سبأ : آية ٥٤.

(٥) الدر المنثور : ٥/ ٢٤٢، وعزاه لابن أبي شيبة، وعبـد ابـن حميـد، وابـن جرير، وابـن أبـي حـاتم عـن الحسـن، وأخرجه الفسوي في المعرفة والتـاريخ : ٢/ ٣٩-٤٠، وعبـد ا لله بـن الإمـام أحمـد في السنة : رقـم ٩٤٤، والطبري في التفسير : ٢٢/ ١١٢، وابن بطة في الإبانة : ١/ ٢٧٩، رقم ١٢٩٩، واللالكائي في شـرح أصـول الاعتقاد : رقم ٩٦٤-٩٦٥.

فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحب وبما يكره، كله داخل تحت مشيئته كما خلق إبليس وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفّار والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله، وأمّا محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله... فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي، ولفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية فتكون هي المحبة ... ونظير هذا لفظ الأمر فإنه نوعان: أمر تكوين وأمر تشريع، والثاني: قد يعصي ويخالف بخلاف الأول ... »[1]. فتبيَّن بهذا: أنَّ مشيئة الرَّب هي الموجبة لكل موجود، كما أنَّ عدم مشيئته موجب لعدم وجود الشيء؛ فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهذا أمر يعم كل مقدور من الأعيان والأفعال والحركات والسكنات، فسبحانه أن يكون في مملكته ما لا يشاء، أو أن يشاء شيئاً فلا يكون، وإن كان فيها ما لا يحبُّه ولا يرضاه، وإن كان يحب الشيء فلا يكون لعدم مشيئته له، ولو شاءه لوجد[2].

وقد ذكر هذه التفرقة غير واحد من علماء أهل السنة، وذكروا أنَّ المحبة والرِّضا ليست هي الإرادة الشاملة لكل المخلوقات كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد[3] - رحم الله تعالى الجميع -.

وبهذه التفرقة بين الإرادة الكونية القدرية التي ترادف المشيئة، والإرادة الدينية الشرعية التي ترادف المحبة والرِّضا، تزول شبه كثيرة وقع فيها طوائف من الناس في هذه المسألة، لأنهم لم يفرِّقوا بينهما.

المرتبة الرابعة : خلق الله للأشياء وتكوينها وإيجادها:

ومقتضاها الإيمان بأنَّ جميع الكائنات مخلوقة لله جل وعلا سواء ما كان من أفعال

---

(١) شفاء العليل: ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) المصدر السابق: ص ١٠٨.

(٣) منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ١٨/٣، وانظر ما قاله السلف في التفرقة بين الكونيات والدينيات: في الشريعة للآجري: ص ١٥١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥٨/٨ -٦١، و١٣١، و١٤٠، و١٥٩، و١٨٧-١٩٠، و٣٢٥، و٤٤٠، و ٤٧٦-٤٧٧، ورسالة الأمر والإرادة ضمن الرسائل الكبرى لابن تيمية: ٣٦٧/١-٣٦٨، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ص ٧٩-٨٠ ، و٣٢٤-٣٣٠، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: ٣٣٨/١-٣٣٩.

العباد الاختيارية أو غيرها فكل ما في الكون هو خالقه تعالى، قال تعالى: ﴿ ا لله خالق كل شيء ﴾[1]. وهذه المرتبة متفق عليها بين الرُّسلِ عليهم الصلاة والسلام واتّفقت عليها الكتب الإلهية، والفطر السليمة، والعقول الصحيحة؛ و لم يخالف إلاّ القدريَّة فأخرجت طاعات الملائكة وعباده المؤمنين -وهي أشرف ما في العالم- عن ربوبيته وتكوينه فجعلوا العباد هم الخالقين لها، ولا تعلق لها بمشيئته تعالى ولا تدخل تحت قدرته، وهكذا قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية وقابل هؤلاء الجبرية[2]. فردوا البدعة ببدعة أخرى وقالوا: العبد مجبور على أفعاله مقهور عليها لا تأثير له في وجودها البتة. وغلا غلاتهم فقالوا: بل هي عين أفعال ا لله ولا ينسب إلى العبد إلاّ على المجاز. وهذا قول الجبرية وهو -وإن لم يكن شراً من قول القدرية- فليس هو بدونه في البطلان[3].

وقد روى ابن أبي حاتم أحاديث وآثارا تدل على هذه المرتبة ومنها :

١- حديث عمر بن الخطاب -رضي ا لله تعالى عنه-:

روى ابن أبي حاتم بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي ا لله تعالى عنه أنه سئل عن هذه الآية: ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرِّيتهم ﴾ إلى قوله: ﴿ إنَّا كنا عن هذا غافلين ﴾[4]. فقال: سمعت رسول ا لله ﷺ يسأل عنها فقال رسول ا لله ﷺ: « **إنَّ ا لله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرِّية فقال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرِّية فقال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون** ». **فقال رجل يا رسول ا لله ففيم العمل؟ فقال رسول ا لله ﷺ : « إنَّ ا لله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من**

---

(١) سورة الزمر آية ٦٢.

(٢) تقلمت ترجمتهم.

(٣) شفاء العليل: ص ١٠٩.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٧٢.

أعمال أهل الجنة فيدخل به الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل به النار »[1].

في هذا الحديث دليل على أنَّ الله تعالى هو خالق الأعيان وأعمالها سواء كان خيراً أو شراً.

٢- أثر أبي بن كعب - رضي الله تعالى عنه -:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن أبي بن كعب[2] رضي الله تعالى عنه أنَّ رجلا أتاه فسأله عن القدر فقال: « **سبحان الله العظيم، إنَّ الله خلق السماوات والأرض وخلق الخير والشرَّ، وأسعد بالخير من شاء، و أشقى بالشرِّ من شاء** »[3].

٣- أثر ابن عباس - رضي الله تعالى عنه -:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي يحي مولى بني عفر قال: أتيت ابن عباس ومعي رجلان من الذين يذكرون القدر أو ينكرونه. فقلت يا ابن عباس: ما تقول في القدر؟ فإنَّ هؤلاء أتوك يسألونك عن القدر إن زنا وإن سرق وإن شرب!! قال: فحسر قميصه حتى أخرج منكبيه وقال: « **يا أبا يحي لعلك من الذين ينكرون القدر ويكذبون به!! والله لو أعلم أنَّك منهم أو هذين معك لجاهدتكم. إن زنا وإن سرق فبقدر، وإن شرب الخمر فبقدر** »[4].

٤- أثر مجاهد -رحمه الله تعالى-:

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): ص ٦٥٩-٦٦٠، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في القدر: ٧٩/٥-٨٠ ، رقم ٤٧٠٣، والحاكم في المستدرك: ٢٧/١، وابن بطة في الإبانة: ٢٩٥/١-٢٩٧، وقال الألباني: ((صحيح لغيره إلاّ مسح الظهر فلم أجد له شاهدا)). سلسلة الأحاديث الضعيفة: رقم ٣٠٧٠، وشرح الطحاوية ط المكتب الإسلامي هامش ص ٢٤٠، وانظر: تخريجه في تفسير ابن أبي حاتم (جزء الأعراف): ص ٦٦٠.

(٢) هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري النجاري، أبو المنذر وأبو الطفيل سيد القراء، كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرا والمشاهد كلها ، قال له النبي ﷺ: « ليهنك العلم أبا المنذر » وقال له : إن الله أمرني أن أقرأ عليك، توفي سنة ٢٠، وقيل: ٢٢هـ. الإصابة: ١٩/١.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأنعام) : ص ١٧، وقال المحقق: ((إسناده ضعيف و لم أجد له متابعا ولا شاهدا)) .

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٢٢٩-١٢٣٠، ورواه عبد الله في السنة: ص ١٢٥.

روى ابن أبي حاتم بسنده عن مجاهد -رحمه الله- قال: ﴿ **الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون** ﴾[1].

قال: « **نزلت هذه الآية في الزَّنادقة قالوا: إنَّ الله لا يخلق الظلمة، ولا الخنافس، ولا العقارب، ولا شيئا قبيحا، وإنَّ الله يخلق الضوء وكل شيء** حسن. **قال: فأنزلت فيهم هذه الآية** »[2].

في هذا الأثر بيان أنَّ الله تعالى هو خالق الخير والشرِّ، وخالق الأشياء الحسنة والقبيحة، ولهذا ينكر على الزَّنادقة الذين ينكرون خلق الله للأشياء القبيحة. ولكن مع هذا لا يضاف إلى الله تعالى ما يتوهم منه نقص على الانفراد فيقال: يا خالق القردة والخنافس والجعلان وإن كان لا مخلوق إلاّ والرَّب خالقه[3].

وفي خلق الله الحسن والقبيح والخير والشرّ ظهور قدرته. وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزَّته وملكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات وقابلها بعضها ببعض، وجعلها محَالَّ تصرفه وتدبيره فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته وكمال تصرفه وتدبير مملكته[4].

٥- أثر الحسن البصري -رحمه الله تعالى-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى منصور بن عبد الرحمن قال: قلت للحسن: ﴿ ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربُّك ﴾[5]. قال: « **الناس مختلفون على أديان شتى إلاّ من رحم ربُّك غير مختلف** ». **قلت: ولذلك خلقهم؟ قال:** «**خلق هؤلاء لجنته وهؤلاء للنار، وخلق هؤلاء لرحمته وهؤلاء لعذابه** »[6]. وفي رواية لابن أبي حاتم

---

(١) سورة الأنعام: آية ١.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأنعام): ص ٢٢، وقال المحقق: « إسناد المصنف رجاله ثقات غير أبي سعيد المؤدب وخصيف؛ فهو إسناد لا بأس فيه في الشواهد والمتابعات، و لم أجد له متابعة أو شاهدا ». وذكره السيوطي في الدر المنثور: ٤/٣، والشوكاني في فتح القدير ونسباه لابن أبي حاتم وغيره .

(٣) انظر عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: تحقيق د/ ناصر الجديع ص ١٢٢، وشفاء العليل: ص ٥٢٧.

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية : ٣٢٨-٣٢٨.

(٥) سورة هود: الآيتان ١١٨-١١٩.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٦٧، ورواه أبو داود في السنن مختصرا في كتاب السنة باب لزوم السنة: ٢١/٥، رقم ٤٦١٥، وعبد الله بن الإمام في السنة: رقم ٩٥٠، والطبري في التفسير: ١٢/١٤١، ١٤٣، والآجري في =

عن الحسن في الآية قال: « **الناس مختلفون على أديان شتى إلاَّ من رحم ربُّك غير مختلف؛ ﴿ ولذلك خلقهم ﴾. قال: للاختلاف** »[1].

ففي هذا الأثر دلالة على أنَّ الله تعالى خالق كلِّ شيء سواء ما كان منها من أعيان العباد وحركاتهم أو غيرها، وأنه خالق للخير والشرِّ.

فتبيَّن من هذه الأدلة كلِّها أنَّ الله خالق كلِّ شيء من الكائنات سواء ما كان منها من الأعيان أو الأعمال الاختيارية أو غيرها، فالكل مخلوق لله تعالى، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

وإذا تقرر هذا، فليعلم أنَّ إضافة الشرِّ المحض إلى الله تعالى غير جائز لأنَّ الله تعالى لا يخلق شراً محضاً وكل ما خلقه فلا يخلو من فائدة وله في خلق الشرِّ حكمة بالغة[2]. وفي عدم إضافة الشرِّ إلى الله تعالى مع أنَّ الله هو الخالق والمقدِّر لكل شيء من خير أو شرٍّ، تأدب مع الله عزَّ وجل في الثناء عليه، والمدح له بإضافة محاسن الأمور إليه دون مساوئها[3].

وعلى هذا، فالأولى أن تسند هذه الأمور إلى الله تعالى إجمالا بأن يقال: الخير والشر بقدر من الله، وأن لا يصرَّح بأنَّ الزِّنا والسرقة ونحوهما من الله تعالى؛ فهو من سوء الأدب في الألفاظ[4]. إذ الشرُّ لا يضاف إلى الرَّب تعالى لا وصفاً ولا فعلاً ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه، وإنَّما يدخل في مفعولاته بأحد طرق العموم[5].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « ولهذا لا يجيء في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ إضافة الشرِّ وحده إلى الله، بل لا يذكر الشر إلاَّ على أحد وجوه ثلاثة:

الشريعة: ص ١٦٠، وابن بطة في الإبانة: ٢٧٤/١، رقم ١٢٨٨، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٦٧، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٥٨١/٤، في ترجمة الإمام الحسن البصري، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (١٠١ - ١٢٠هـ): ص ٦٠-٦١.

(١) ذكرها السيوطي في الدر المنثور: ٣٥٦/٣.

(٢) انظر: بعض هذه الحكم في شرح العقيدة الطحاوية: ٣٢٨ -٣٣٠.

(٣) انظر: الاعتقاد للبيهقي: ص ١٤٥.

(٤) شفاء العليل: ص ٥٤٧.

(٥) المصدر السابق: ص ٥٢٩ -٥٣١.

إمَّا أن يدخل في عموم المخلوقات ... وإمَّا أن يضاف إلى السبب الفاعل، وإمَّـا أن يحـذف فاعله فالأول: كقوله تعالى: ﴿ الله خـالق كـل شـيء ﴾[1]. ونحـو ذلـك... وأمَّـا حـذف الفاعل: فمثل قول الجن: ﴿ وأنّـا لا نـدري أشـر أريـد بمـن في الأرض أم أراد بهـم ربُّهـم رشداً ﴾[2]. وإضافته إلى السبب: كقوله: ﴿ من شرِّ ما خلق ﴾[3]. وقوله: ﴿ فأردت أن أعيبها ﴾[4].. ... »[5]. هذا عن مذهب السلف.

وأمَّا القدريَّة فعندهم لا يجوز أن يقال: إنَّ الله سبحانه مريـد للشـرِّ أو فـاعل لـه، فأخرجوا بذلك أفعال العباد الاختيارية من قدرة الله ومشيئته، وقـالوا إنَّ العبـد هـو الـذي يخلق أفعال نفسه. وقابلهم الجبرية فقـالوا: بـل الـرَّب يريـد الشـرَّ ويفعلـه، فجعلـوا بذلـك العبد مجبوراً على أفعاله، مقهوراً عليها[6].

والصواب هو مذهب أهل السنة والجماعة الذين يثبتون القدر السـابق، وأنَّ العبـاد يعملون ما قدَّره الله وقضاه وفرغ منه، وأنهم لا يشاءون إلاَّ أن يشاء الله، ولا يفعلون إلاَّ من بعد مشيئته. إذ القدر عندهم قدرة الله تعالى، وعلمه ومشيئته وخلقه، فلا تتحـرك ذرة فما فوقها إلاَّ بمشيئته وعلمه وقدرته، ويثبتون مع ذلك قدرة العبد وإرادته واختيـاره وفعلـه حقيقة لا مجازاً، وهم متفقون على أنَّ الفعل غير المفعول، فحركاتهم واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة وهي مفعولة لله تعالى مخلوقة له حقيقة، والذي قام بالرَّب عزَّ وجـل علمـه وقدرتـه ومشيئته وتكوينه، والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركا تهم وسكناتهم[7].



---

(١) سورة الزمر: آية ٦٢.

(٢) سورة الجن: آية ١٠.

(٣) سورة الحسد: آية ٢.

(٤) سورة الكهف: آية ٧٩.

(٥) رسالة الإرادة والأمر ضمن مجموعة الرسائل الكبرى: ١/٣٣٦-٣٣٧، باختصار.

(٦) انظر: شفاء العليل: ص ١٠٩.

(٧) انظر: شفاء العليل: ص ١١٣-١١٤.

المبحث الثالث

بيانه وجوب الاجتهاد في العمل وعدم الاتّكال على القدر

روى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أحاديث وآثاراً تقرِّر وجوب الاجتهاد في العمل وعدم الاتّكال على القدر السابق، وأنَّ الإيمان بالقدر يزيد الاجتهاد في العمل. ومن الأحاديث التي رواها في هذا المعنى:

١- حديث عمران بن حصين -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عمران بن حصين -رضي الله تعالى عنه قال: « **قال رجل يا رسول الله أَعُلِم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم. قال: ففيم يعمل العاملون؟! قال: اعملوا فكل ميَّسر** »[1].

في هذا الحديث ونظائره دليل على أنَّ القدر السابق لا يمنع العمل ولا يوجب الاتّكال عليه، بل يوجب الجد والاجتهاد في العمل. لأنَّ القدر سبق بالأسباب التي تفضي إليه، فكما أنَّ الغاية سبقت فكذلك أسبابها[2].

كما أنَّ في هذا الحديث ونظائره ـ أيضاً ـ إرشاد نبويٌّ شريف إلى الإيمان بالقدر، وأنه لا يصح إيمان إلاَّ به، ثم إلى الاعتناء بالأسباب التي توصل إلى الخير وتمنع من الشرِّ، قال الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى-: « فالنبي ﷺ أرشد الأمة في القدر إلى أمرين هما سببا السعادة: الإيمان بالأقدار فإنه نظام التوحيد، والإتيان بالأسباب التي توصل إلى خيره وتحجز عن شرِّه وذلك نظام الشرع، فأرشدهم إلى نظام التوحيد والأمر »[3].

فدلَّ هذا على أنَّ الإيمان بالقدر يوجب العمل والأخذ بالأسباب، بل يوجب الجد والاجتهاد في ذلك. ولا يعني الإيمان به ترك العمل والاتّكال عليه. وذلك لأنَّ ما سبق به الكتاب سبق -كذلك- بالأسباب التي تفضي إليه؛ فالسعادة سبقت بأنَّ السعيد يستعمل فيما يصير به إليها، كما أنَّ الشقاوة سبقت بأنَّ الشقي يستعمل فيما يصير به إليها. فالقدر يتضمن الغاية وسببها و لم يتضمن غاية بلا سبب، كما إذا قدِّر أنَّ هذا يكون من

---

(١) تقدم تخريجه في ص ١٦٣ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: شفاء العليل: ص ٥٢ - ٥٤.

(٣) المصدر السابق: ص ٥٣ - ٥٤.

أعلم أهل زمانه، فإنه لا ينال ذلك إلاَّ بالاجتهاد والحرص على التعلم وأسبابه، وإذا قدر له أن يرزق الولد لم ينل ذلك إلاَّ بالنكاح أو التسرِّي والوطء، وهكذا [1].

والعبد مأمور بفعل ما أمر به وبدفع ما نهي عنه وإن كانت أسبابه قد قدرت، فيدفع قدر ا لله بقدر ا لله، إذ العبد له في المقدور حالان: حال قبل وقوع المقدور، وحال بعده، فعليه قبل المقدور أن يستعين با لله ويتوكل عليه ويدعوه ويجتهد في دفعه، فإذا قدر المقدور بغير فعله واختياره فعليه أن يصبر عليه أو يرضى به، وإن كان بفعله وهو نعمة حمد ا لله تعالى على توفيقه، وإن كان ذنباً استغفر ا لله منه[2].

وقد روى ابن أبي حاتم حديثا يدل على هذا المعنى:

فروى بسنده عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب رضي ا لله تعالى عنهما قال: قال رسول ا لله ﷺ : « **المؤمن القوي أفضل من المؤمن الضعيف وكل في خير[3]؛ احرص على ما ينفعك ولا تعجز فإن غلبك شيء فقل قدر ا لله وما شاء صنع وإيَّاك ولو. فإنَّ اللو يفتح عمل الشيطان** »[4].

« فقد جمع النبي ﷺ في هذا الحديث بين الإيمان بالقضاء والقدر والعمل بالأسباب النافعة، وهذان الأصلان دلَّ عليهما الكتاب والسنة في مواضع كثيرة، ولا يتم الدِّين إلاَّ بهما بل لا تتم الأمور المقصودة كلها إلاَّ بهما، لأنَّ قوله: « احرص على ما ينفعك » أمر بكل سبب ديني ودنيوي بل أمر بالجد والاجتهاد فيه، والحرص عليه نيَّة وهمة وفعلا وتدبيراً. وقوله: « واستعن با لله » إيمان بالقضاء والقدر، وأمر بالتوكل على ا لله الذي الاعتماد التام على حوله وقوته تعالى في جلب المصالح، ودفع المضار مع الثقة التامة با لله في نجاح ذلك.

فالمتبع للرسول ﷺ يتعين أن يتوكل على ا لله في أمر دينه ودنياه، وأن يقوم بكل

---

(١) انظر: المصدر السابق ص ٥٢ – ٥٣.

(٢) شأن الدعاء للخطابي: ص ١٣٢، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٧٦/٨، ومنهاج السنة له: ٢٦/٣، و٧٨، و٢٣٢، ومدارج السالكين: ٢٢٣/٢، وزاد المعاد له: ٤٤٤/٢–٤٤٥، وإغاثة اللهفان له: ٢٤/١، وطريق الهجرتين: ص ٣٨.

(٣) عند مسلم (وفي كل خير).

(٤) العلل لابن أبي حاتم: ٤٣٤/٢–٤٣٥، ورواه مسلم في كتاب القدر باب في الأمر بالقوة وترك العجز: ٢٠٥٢/٤، رقم ٢٦٦٤، وابن ماجة في المقدمة باب القدر: ٣١/١، رقم ٧٩، والإمام أحمد في المسند: ٣٧٠/٢.

سبب نافع بحسب قدرته وعلمه ومعرفته »[1].

ففي هذا الحديث الأمر بالحرص على ما ينفع الإنسان والاستعانة با لله على ذلك وعدم العجز، وهذا قبل الوقوع، ثم الأمر بالصبر عند الوقوع. ودفع القدر بالصبر نوعان:

أحدهما: دفع القدر الذي انعقدت أسبابه -ولما يقع- بأسباب أخرى من القدر تقابله فيمتنع وقوعه، كدفع العدو بقتاله، ودفع الحرِّ والبرد ونحوه.

والثاني: دفع القدر الذي قد وقع واستقر بقدر يرفعه ويزيله، كدفع قدر المرض بقدر التداوي، ودفع قدر الذنب بقدر التوبة، ودفع قدر الإساءة بقدر الإحسان.

فهذا شأن العارفين وشأن الأقدار، لا الاستسلام لها وترك الحركة والحيلة فإنه عجز وا لله تعالى يلوم على العجز، فإذا غُلِب العبد، وضاقت به الحيل، ولم يبق له مجال فهناك الاستسلام للقدر، والانطراح كالميت بين يدي الغاسل يقلبه كيف يشاء[2].

الاحتجاج بالقدر على المعاصي :

تبيَّن فيما مرَّ معنا تقرير الإمام ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى وجوب العمل وعدم صحة الاتِّكال على القدر فيما رواه من الأحاديث. ولكن هل يصح الاحتجاج به على المعاصي، وإلاَّ كيف يصح ما ورد من محاجة آدم لموسى -عليهما السلام-؟ وهو ما رواه ابن أبي حاتم في الحديث الآتي:

أورد ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم عن أبي هريرة رضي ا لله تعالى عنه قال: قال رسول ا لله ﷺ : « **احتج آدم وموسى عند ربِّهما، فحجَّ** آدم موسى؛ **قال موسى: أنت الذي خلقك ا لله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطت الناس إلى الأرض بخطيئتك؟ قال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك ا لله برسالته وكلامه، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء، وقرَّبك نجياً، فبكم وجدت ا لله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عاماً. قال آدم: فهل وجدت فيها: ﴿ وعصى آدم ربَّه فغوى ﴾[3]؟ قال: نعم. قال: أفتلومني على أن عملت عملا كتب ا لله عليَّ أن**

---

(١) بهجة قلوب الأبرار للشيخ عبد الرحمن بن سعدي: ص ٤١.

(٢) منهاج السنة النبوية: ٣/٢٣٢، مدارج السالكين: ١/٢٠٠، وطريق الهجرتين: ص ٣٨.

(٣) سورة طه: آية ١٢١.

أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ قال رسول الله ﷺ: « فحجَّ آدم موسى »[1].

وأحاديث محاجة آدم لموسى -عليهما السلام- مشهورة من طريق أبي هريرة رضي الله تعالى عنه رويت عنه من طرق كثيرة مستفيضة[2]. ورويت عن النبي ﷺ من رواية الثقات الأئمة الأثبات[3].

وهذا الحديث وغيره من أحاديث محاجة آدم لموسى عليهما السلام قد اضطربت فيه أقوال الناس بسبب ما قد يفهم من ظاهره أنه الاحتجاج بالقدر. وذهبوا لأجل هذا الظن إلى ثلاثة أقوال:

١- طائفة كذَّبت به كأبي علي الجبائي[4]، لما ظنوا أنه يقتضي إبطال نبوات الأنبياء، فإنَّ القدر إذا كان حجة للعاصي بطل الأمر والنهي.

٢- وطائفة جعلت الحديث حجة لهم في إسقاط الملامة عن المخالفين لأمر الله ورسوله. فكلما عملوا معصية احتجوا بالقدر وبمثل هذا الحديث[5].

٣- وطائفة تأولته بتأويلات كثيرة. فقال بعضهم: إنَّما حجَّه لكونه أباه والابن لا يلوم أباه...

وقال بعضهم: لأنَّ الذنب كان في شريعة والملام في أخرى.

---

(١) تفسير ابن كثير: ١٦٤/٣، ورواه مسلم في كتاب القدر باب حجاج آدم وموسى -عليهما السلام-: ٢٠٤٢/٤-٢٠٤٣، رقم ١٥، وأورده ابن القيم في شفاء العليل: ص ٢٧.

(٢) ذكر الحافظ في الفتح: ٥٠٦/١١، أنه وقع له عشرة عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ١٢/١٨.

(٤) أبو علي الجبائي: هو محمد بن عبد الوهاب البصري الجبائي، شيخ المعتزلة في عصره، وصاحب التصانيف الكثيرة ، ذكر البغدادي أنه أضل أهل خوزستان، وذكر بعض آرائه الشاذة. وقد تتلمذ أبو الحسن الأشعري عليه، ثم تركه ورد عليه؛ ولد عام ٢٣٥هـ ، وتوفي عام ٣٠٣هـ. راجع الفرق بين الفرق: ص ١٨٣، واللباب: ٣٥٥/١.

(٥) ومن هذه الطائفة الجبرية الذين يحتجون عند أهوائهم وأغراضهم بمثل هذا الحديث لا عند أهواء غيرهم. ولهذا قيل فيهم وفي أمثالهم: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري. أي مذهب وافق هواك تمذهبت به.
ومنهم أيضاً: من يقول: هذا في حق أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد الربوبية وفنوا فيه. فإنَّ الملامة ساقطة عنهم بتركهم الطاعات، وارتكابهم المعاصي. فأصبحوا لا يستحسنون حسنة، ولا يستقبحون سيِّئة، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المدَّعية للحقيقة، وهم شر الناس وأضلهم . انظر: تعليق المحقق في هامش: ٤٩/٢ من الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي الأصبهاني .

وقال بعضهم: حجَّه لأنَّ الاحتجاج به كان في الآخرة دون الدنيا(١).

وهذه الأقوال لم يسلم واحد منها من اعتراض وقد ردَّها الأئمة من وجوه منها:

١- أنَّ موسى عليه السلام أعرف با لله وأسمائه وصفاته من أن يلوم على ذنب قد تاب منه فاعله، فاجتباه ربُّه وهداه واصطفاه. وآدم عليه السلام أعرف بربِّه من أن يحتجَّ بقضائه وقدره على معصيته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه ا لله تعالى-: « وموسى أجلُّ قدراً من أن يلوم أحداً على ذنب قد تاب منه وغفر له فضلا عن آدم وهو أيضا قد تاب مما فعل حيث قال: ﴿ ربِّ إنِّي ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له ﴾(٢)... وموسى وآدم أعلم با لله من أن يظن واحد منهما أنَّ القدر عذر لمن عصى ا لله »(٣).

وإنَّما لام موسى آدم على المصيبة التي نالت الذرِّية بخروجهم من الجنة ونزولهم إلى دار الابتلاء والمحنة بسبب خطيئة أبيهم، فذكر الخطيئة تنبيهاً على سبب المصيبة والمحنة التي نالت الذرِّية. فقد ذكر شيخ الإسلام أنَّ الصواب في قصة آدم وموسى أنَّ موسى لم يلم آدم إلاَّ من جهة المصيبة التي أصابته وذرِّيته بما فعل، لا لأجل أنَّ تارك الأمر مذنب عاص، ولهذا قال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ ولم يقل: لماذا عصيت؟ والناس مأمورون عند المصائب بالتسليم للقدر وشهود الربوبية، كما قال تعالى: ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلاَّ بإذن ا لله ومن يؤمن با لله يهد قلبه ﴾(٤)... ثم إنَّ آدم -عليه السلام- قد تاب من ذنبه، وغفر له، فالكلام واللوم واقع على المصيبة وهي مقدَّرة، فحجَّ آدم موسى(٥).

---

(١) انظر: رسالة الاحتجاج بالقدر لابن تيمية ضمن مجموعة الرسائل الكبرى: ٢/١٠٠، درء التعارض: ٤١٨/٨.

(٢) سورة القصص: آية ١٦.

(٣) مجموع الفتاوى: ٤٥٤/٨.

(٤) سورة التغابن: آية ١١.

(٥) انظر: رسالة الاحتجاج بالقدر: ص ٢٦-٢٨، ومجموع الفتاوى: ٨/ ٣١٩-٣٢٣، ومنهاج السنة: ٨٣/٣، ورفع الشبهة والغرر لمرعي الكرمي: ص ٢٩-٣١، ونحوه في شفاء العليل: ٣٥ -٣٦.

٢- وعلى فرض التسليم بأنَّ الاحتجاج بالقدر وقع على المعصية فإنَّ هذا ينفع كما ذكر الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى-: « إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه وترك معاودته كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرَّب وصفاته، وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لا يدفع بالقدر أمراً ولا نهياً ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة.

يوضحه أنَّ آدم قال لموسى: أتلومني على أن عملت عملا كان مكتوباً عليَّ قبل أن أخلق؟ فإذا أذنب الرجل ذنباً ثم تاب منه توبة وزال أمره حتى كأن لم يكن، فأنَّبه مؤنِّب عليه ولامه، حسن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك، ويقول: هذا أمر كان قد قدر عليَّ قبل أن أخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقاً ولا ذكره حجة له على باطل، ولا محذور في الاحتجاج به، وأمَّا الموضع الذي يضر الاحتجاج به ففي الحال والمستقبل، بأن يرتكب فعلاً محرَّماً أو يترك واجباً فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره؛ فيبطل بالاحتجاج به حق ويرتكب باطلاً، كما احتجَّ به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله فقالوا: ﴿ لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ »[1][2].

فعلى العبد « إذا أصابته المصائب أن ينظر إلى القدر، ولا يتحسر على الماضي بل يعلم أنَّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأنَّ ما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ فالنظر إلى القدر عند المصائب، والاستغفار عند المعائب، قال تعالى: ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلاَّ في كتاب من قبل أن نبرأها إنَّ ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿ ما أصاب من

---

(١) سورة الأنعام: آية ١٤٨.

(٢) شفاء العليل: ٣٥.

(٣) سورة الحديد: آيتان ٢٢-٢٣.

مصيبـــة إلاّ بـــإذن ا لله ومـــن يؤمـــن بـــا لله يهـــد قلبـــه وا لله بكـــل شـــيء عليـــم ﴾[1].
قـال علقمـة وغـيره: « **هـو الرَّجـل تصيبـه المصيبـة فيعلـم أنهـا مـن عنـد ا لله فـيرضى ويسلم** »[2]. رواه ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى-[3].

---

(١) سورة التغابن: آية ١١.

(٢) مجموع الفتاوى: ٨/٧٧، وانظر: ص ١٧٨-١٧٩، و ٢٣٧-٢٣٨، و٤٥٤-٤٥٥.

(٣) كما في تفسير ابن كثير: ٤/٣٧٥.

المبحث الرابع
بيانه كراهية الخوض في القدر وذكره لأوَّل من أحدثه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
في كراهية الخوض في القدر

قرَّر ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كراهية الخوض في القدر، وروى أحاديث وآثاراً تحذِّر من الخوض في القدر والمجادلة والخصام فيه. وقد تنوَّع بيانه وتقريره لهذا الجانب، ومن ذلك:

١- ما كان بيانا عاماً يشمل الخوض في القدر وغيره من مسائل الاعتقاد.

٢- ما كان خاصا بباب القدر.

فمن النوع الأوَّل:

ا- ما عقده من تراجم عامة في النهي عن الخوض في علم الكلام. ومن تلك الأبواب:

مذهب الشافعي في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء.

ب- ما رواه من الأحاديث والآثار في التحذير عن الكلام، وعن الجدال في القرآن فقد روى في كتابه التفسير حديث عائشة في التحذير ممن يتبع المتشابه(١).

وروى في كتابه العلل حديث أبي هريرة مرفوعاً: « **المراء في القرآن كفر** »(٢).

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة آل عمران): تحقيق حكمت بشير ياسين: ص ٦٨، وقد تقدم تخريجه في ص ٨٦ من هذه الرسالة.

(٢) العلل: ٧٤/٢، وسيأتي تخريجه في ص ٤٩٠ من هذه الرسالة.

وروى قول الإمام الشافعي: « **لو أردت أن أضع على كل مخالف كتاباً لفعلت، ولكن ليس الكلام من شأني، ولا أحب أن ينسب إليَّ منه شيء** »[1].

وروى أثر الإمام أحمد في النهي عن الكلام إلاَّ ما كان في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ أو عن أصحابه والتابعين[2].

ونقل عن أبيه وأبي زرعة قولهما في النهي عن مجالسة أهل الكلام وعن النظر في كتب المتكلمين[3].

ج- وأمَّا ما كان بياناً وتقريراً خاصا بالقدر، فقد روى ابن أبي حاتم آثاراً خاصة في النهي عن الخوض فيه؛ ومن تلك الآثار:

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في سير أعلام النبلاء: ٣١/١٠، وأخرجه أبو الفتح المقدسي في الحجة على تارك المحجة: رقم ٢١٨.

(٢) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي الأصبهاني تحقيق د/ محمد ربيع: ٢٠٨/١، ومناقب أحمد لابن الجوزي: ص ٢٠٤.

(٣) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي: ص ٧٣.

١- أثر ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما-:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن عطاء بن أبي رباح قال: أتيت ابن عباس وهو ينزع في زمزم قد ابتلت أسافل ثيابه، فقلت له: قد تكلّم في القدر! فقال: وقد فعلوها؟! قلت: نعم. قال: « **فوالله ما نزلت هذه الآية إلاّ فيهم: ﴿ ذوقوا مس سقر إنّا كل شيء خلقناه بقدر ﴾**[١]**، أولئك شرار هذه الأمة؛ لا تعودوا مرضاهم، ولا تصلوا على موتاهم؛ إن أريتني أحداً منهم فقأت عينه بإصبعيّ هاتين** »[٢].

دلَّ هذا الأثر على كراهية الخوض في القدر، لأنَّ وصف القدرية بأنهم شرار الأمة والنهي والتحذير من الاختلاط بهم ومصاحبتهم، وعيادة مرضاهم، وشهود جنائزتهم، نهي عن الخوض معهم في باطلهم كما في قوله تعالى: ﴿ وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وإمّا ينسينّك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين ﴾[٣]. قال محمد بن سيرين: « إن لم يكن أهل القدر من الذين يخوضون في آيات الله عز وجل فلا أدري ما هم؟ »[٤].

---

(١) سورة القمر: آيتان ٤٨-٤٩.

(٢) رواه ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس كما في الدر المنثور : ٦/ ١٣٧، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٢/١٢١-١٢٢، رقم ١٥٥٠، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٤٨.

(٣) سورة الأنعام: آية ٦٨.

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ٤٣٢/٢، رقم ٩٥٦.

٢- أثر الإمام الأوزاعي -رحمه الله تعالى-:

قال ابن أبي حاتم نا العباس بن الوليد سمعت أبي يقول: « **كان الأوزاعي إذا أخذ في واحدة من ثلاث لم يجب سائلا ولم يقطعه حتى يبلغ فيه، إذا ذكر المعاد، وإذا ذكر القدر، قال أبو الفضل: ونسيت الثالثة** »[1].

في هذا الأثر دلالة على عدم جواز الخوض في مسائل المعاد والقدر والبحث في أسرارها والتعمق في النظر في دقائقها، فلا يجوز السؤال ولا الإجابة عنها إلاّ في حدود ما ورد في نصوص الشرع، لأنَّ ذلك ربَّما أفضى إلى الإلحاد والزَّيغ عن طريق الإسلام المستقيم. ـ والعياذ با لله ـ .

---

(١) الجرح والتعديل: ٢٠٦/١.

المطلب الثاني

في أوَّل من أحدث القول في القدر

قال ابن أبي حاتم في ترجمة معبد الجهني[1]: « **وكان أوَّل من تكلم في القدر بالبصرة ... سمعت أبي يقول ذلك** »[2].

دلَّ هذا الأثر على أنَّ معبداً الجهني هو أوَّل من بدأ بهذا القول. وقد جاء في أثر ابن عون[3] أنَّ أوَّل من بدأ به هو سنسويه البقال فيما رواه اللالكائي بسنده إليه أنه قال: « أدركت الناس وما يتكلمون إلاَّ في علي وعثمان، حتى نشأ هاهنا حقير يقال له: سنسويه البقال، قال: فكان أوَّل من تكلَّم في القدر »[4].

والذي يظهر أنَّ سنسويه هو الذي بدأ به، فهو أوَّل من تكلَّم في القدر، وكان نصرانيا من أهل العراق، أسلم ثم تنصر. وعنه أخذ معبد الجهني، فكان بعد ذلك أوَّل من نشره بين الناس، وعنه أخذ غيلان الدمشقي وغيره.

قال الإمام الأوزاعي: « أوَّل من نطق بالقدر: رجل من أهل العراق يقال: سوسن كان نصرانيا فأسلم، ثم تنصر، فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد »[5].

ويؤيد هذا قول عبد العزيز بن مهران البصري العطار[6] بعد أن روى نهي الحسن

---

(١) هو: معبد بن عبد الله بن عويم الجهني البصري، كان أول من تكلم في القدر بالبصرة، قال فيه الحسن البصري: « هو ضال مضل » ونهى الناس عن مجالسته، خرج مع ابن الأشعث على الحجاج بن يوسف فجرح فأقام بمكة فقتله الحجاج صبراً ، وقيل: صلبه عبد الملك بن مروان بدمشق على قوله في القدر ثم قتله سنة ٨٠ هـ وقيل: بعد ذلك. تهذيب التهذيب: ٢٢٥/١٠، ميزان الاعتدال: ١٤١/٤، الأعلام: ٢٦٤/٧.

(٢) الجرح والتعديل: ٢٨٠/٨.

(٣) ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أرطبان أحد كبار علماء البصرة في آخر عصر التابعين وأحد الزهاد المشهورين، قال عبد الرحمن بن مهدي: « ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون » توفي سنة ١٥٢هـ. تذكرة الحفاظ: ١٥٦/١، حلية الأولياء: ٢٧/٣.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٩٦.

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٩٨.

(٦) عبد العزيز بن مهران البصري، والد مرحوم، مقبول، من السابعة. تقريب التهذيب: ٦١٦.

البصري عن مجالسة معبد الجهني. قال: « ولا أعلم أحداً يومئذ يتكلم في القدر غير معبد ورجل من الأساورة يقال له: سنسويه »[1].

وهناك رواية أخرى أنَّ أوَّل من تكلم في القدر حين احترقت الكعبة، هل بقضاء الله أم لا؟[2].

وأرجح الرِّوايات رواية أنه كان بالبصرة من سنسويه ومعبد الجهني لتضافر الرِّوايات مثل أثر ابن عون والأزاعي وعبد العزيز بن مهران بذلك؛ وقد تقدم ذكر هذه الآثار كلها بفضل الله تعالى .



---

(١) رواه عبد الله في السنة: ٢/٣٩١، رقم ٨٤٩ .

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٩٢.

المبحث الخامس
بيانه حكم معاملة القدرية

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- حكم التعامل مع أهل الأهواء والبدع بصفة عامة، ومع القدريَّة بصفة خاصة فيما رواه من الأحاديث والآثار التي تبيِّن ضلالهم وانحرافهم، وتحذِّر منهم ومن التعامل معهم. ومن الآثار التي رواها في هذا المعنى:

أثر سلم بن مخلد الطايفي:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى سلم بن مخلد الطايفي[1] قال: رأيت النبي ﷺ في المنام فقلت: يا رسول الله ما تقول في القدريَّة؟ قال: « **مجوس. قال: قلت: ما تقول في الرافضة؟ قال: هم شرٌّ من القدريَّة أو القدريَّة شرٌّ منهم** »[2].

هذا الأثر يدل على ذمِّ القدريَّة والتحذير منهم، وأنهم مجوس من شرار الأمة. وسمي القدريَّة بأنهم مجوس هذه الأمة لقولهم: بوجود خالق غير الله تعالى، إذ قالوا: بأنَّ خالق الشرِّ والمعاصي هو الإنسان نفسه، كالمجوس في إضافة الخير للنور والشرِّ للظلمة[3]. فكانوا كالمجوس في إثبات الفاعلين لا في جميع معتقد المجوس[4].

---

(١) لم أجد له ترجمة .

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٨١، ولم أجده عند غيره.

(٣) معالم السنن: ٣١٧/١٢.

(٤) انظر: عون المعبود للآبادي: ٤٥٣/١٢.

وقد روى ابن أبي حاتم أحاديث أخر في هذا المعنى إلاَّ أنها لا تثبت[1].

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تقرِّر حكم معاملة القدرية:

١- أثر ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما - المتقدم ومحل الشاهد منه:

« **فوا الله ما نزلت هذه الآية إلاَّ فيهم ﴿ ذوقوا مس سقر إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾. أولئك شرار هذه الأمة؛ لا تعودوا مرضاهم، ولا تصلوا على موتاهم؛ إن أريتني أحدا منهم فقأت عينه بإصبعيَّ هاتين** »[2].

وهذا الأثر يدل على هجر القدريَّة ومقاطعتهم، فلا يعاد مرضاهم، ولا تشهد جنائزهم، فضلا عن الصلاة عليها.

ومثل هذا الأثر أثر ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- المتقدم وفيه: « **إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنَّ عبد الله بن عمر منهم بريء وأنهم منه براء** »[3].

وهذا أيضا يدل على التحذير منهم وعدم الاقتراب، فضلا عن الدخول معهم في كلام، أو جدال وخصام.

٢- أثر شعيب بن حرب -رحمه الله تعالى-:

روى اللالكائي من طريق ابن أبي حاتم إلى شعيب بن حرب[4] قال: قلت لسفيان الثوري نسيب لي قدري أزوِّجه؟ قال: « **لا، ولا كرامة** ». قال: قلت للحسن بن صالح[5]؟ قال: « **غيره أحب إليَّ منه** »[6].

دلَّ هذا الأثر على أنَّ القدري لا يزوَّج، وأنه لا ينبغي للمسلم أن يدفع ابنته أو

---

(١) انظر مثلا: حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في الجرح والتعديل: ٥٢/٧، وتعقيب ابن أبي حاتم نفسه عليه، وانظر تفسير ابن كثير: ٢٦٩/٤، والدر المنثور: ١٣٧/٦، والعقيدة الإسلامية الصحيحة في غنى من أن تثبت بالأحاديث الباطلة.

(٢) تقدم تخريجه. انظر: ص ١٩٢ من هذه الرسالة.

(٣) تقدم تخريجه. انظر: ص ١٥٦-١٥٧ من هذه الرسالة.

(٤) هو: شعيب بن حرب أبو صالح المدائني -من أبناء خراسان- كان أحد المذكورين بالعبادة والصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. توفي ما بين ٩٦(إلى) ٩٩هـ. تاريخ بغداد: ٢٣٩/٩.

(٥) الحسن بن صالح بن صالح بن مسلم بن حي أبو عبد الله الهمداني . قال أبو حاتم: « الحسن بن صالح ثقة متقن حافظ » . الجرح والتعديل: ١٨/٣.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٦٥.

قرينته إلى قدري يلطخها ببدعته، وينجسها بعقيدته الباطلة. فدل على أنَّ مفارقة السلف للقدريَّة كان في كلِّ شيء. وقد أفتى الإمام مالك -رحمه الله تعالى- أن لا يصلى خلف القدري ولا ينكح له[1].

فدلت الآثار المتقدمة كلها على مجانبة القدريَّة فلا يعاد مرضاهم، ولا يشيَّع موتاهم، ولا يصلى خلفهم، ولا ينكح لهم[2].

ومما قرَّر به الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- حكم معاملة القدرية ذِكْرهم بالسوء في باب الجرح والتعديل: فقد ذكر ابن أبي حاتم القدريَّة بالسوء بما أورده فيهم من أقوال الأئمة في تجريحهم في باب الجرح والتعديل ومن ذلك:

قول أيوب الذي أورده في ترجمة فضل الرقاشي: « **فضل الرقاشي لو ولد أخرس كان خيراً له** ». وعقَّب على ذلك بقوله: « **من أجل أنه كان قدريّاً** »[3].

وقال أبو محمد أيضاً: أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليَّ قال: سألت يحي بن معين عن الفضل الرقاشي فقال: « **روى عن ابن المنكدر، وكان قاصا، وكان رجل سوء** »، قال: قلت: فحديثه؟ قال: « **لا تسل عن القدري الخبيث** »[4].

وأمَّا ما يتعلق بموضوع الرِّواية عن القدريَّة وأخذ العلم عنهم، فإنَّ الإمام ابن أبي حاتم ـ رحمه الله تعالى ـ يرى جواز ذلك، وذلك إذا لم يكونوا دعاة رؤوساً في البدعة.

ويتبيَّن ذلك من خلال روايات أوردها -رحمه الله تعالى- ودونك بعضا منها لتوضيح هذا المنهج الوسط عند ابن أبي حاتم:

روى ابن أبي حاتم بسنده إلى عبد الله بن المبارك قال: سئل سفيان بن سعيد عن الأخذ عن ثور بن يزيد الشامي فقال:«**خذوا عنه واتَّقوا قرنيه.-يعني أنه كان قدريّاً**»[5].

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة: ٢/٢٥٦، رقم ١٨٥٩، وانظر: ١/٢٢٢.

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة: ٢/٢٥٦، وقد عقد الإمام اللالكائي فصلا في كتابه شرح أصول الاعتقاد بعنوان: ((سياق ما روي في منع الصلاة خلف القدرية والتزويج إليهم وأكل ذبائحهم ورد شهادتهم)) ذكر فيه جملة كبيرة من أقوال التابعين: انظر المصدر المشار إليه: ٤/٨٠٦-٨١٢، كما ساق اللالكائي جملة كبيرة من أقوال الصحابة والتابعين في مجانبة أهل القدر وسائر أهل الأهواء.انظر شرح أصول الاعتقاد: ٤/٧٠١-٧٠٦.

(٣) الجرح والتعديل: ٧/٦٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق: ٧٤.

وروى عن نعيم بن حماد قال: قلت لابن المبارك لأي شيء تركوا عمرو بن عبيد؟ قال: « **إنَّ عَمْراً كان يدعو – يعني إلى القدر** »[1].

وقال -رحمه الله تعالى- في ترجمة جارية بن هرم: « **جارية بن هرم أبو شيخ الفقيمي وكان رأسا في القدر** ». وقال أيضاً: حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل قال: قال علي بن المديني: « **رأيت أبا شيخ جارية بن هرم وكان ضعيفا في الحديث، كتبنا عنه وتركناه، وكان رأساً في القدر** ». وقال: سمعت أبي يقول: « **جارية بن هرم ضعيف الحديث** »[2].

هذه الرِّوايات تدل على أنَّ العلم يؤخذ ويروى عن القدري الذي ليس رأساً في البدعة داعية إليها. وهذا منهج معتدل -كما ترى-. وقد أورد ابن أبي حاتم ما يبيِّن السرَّ في عدم الرِّواية عمَّن كان من الرؤوس والدعاة من القدريَّة خاصة، فروى بسنده عن محرز أبي رجاء[3] وكان يرى رأي القدر فتاب منه. فقال: « **لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئا، فوا لله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها. ولقد أدخلت في القدر أربعة آلاف من الناس** »[4]. كما روى بسنده عن منذر بن جهم[5] الأسلمي ما يبيِّن السرَّ -كذلك- في عدم الكتابة والرِّواية عن أصحاب الأهواء عامة. قال: « **كان رجل منا في الأهواء زمانا ثم صار بعد إلى أمر الجماعة. فقال لنا: أنشدكم الله أن لا تسمعوا من أصحاب الأهواء، فإنَّا والله كنا نروي لكم الباطل ونحتسب الخير في ضلالتكم** »[6].

وهذا الذي قرَّره ابن أبي حاتم وذهب إليه في التعامل مع القدريَّة والرِّواية عنهم إذا لم يكونوا غلاة أو دعاة، هو مذهب أهل السنة والحديث من أئمة السلف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « ولكن لما اشتهر الكلام في القدر؛

---

(١) المصدر السابق: ٢٧٣/١.

(٢) المصدر السابق: ٥٢٠/٢-٥٢١.

(٣) محرز أبو رجاء: مولى هشام الجزري، قدم الكوفة، روى عن مكحول وروى عنه الثوري، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: « هو شيخ ». الجرح والتعديل: ٣٤٥/٨.

(٤) المصدر السابق: ٣٢/٢-٣٣.

(٥) منذر بن جهم: روى عن عمر بن خلدة، روى عنه موسى ابن عبيدة. الجرح والتعديل: ٢٤٣/٨ -٢٤٤.

(٦) المصدر السابق: ٣٢/٢.

ودخل فيه كثير من أهل النظر والعُبَّاد، صار جمهور القدريَّة يقرون بتقدم العلم، وإنَّما ينكرون عموم المشيئة والخلق ... وقول أولئك كفَّرهم عليه مالك، والشافعي، وأحمد وغيرهم. وأمَّا هؤلاء فهم مبتدعون ضالون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك؛ وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعبَّاد كتب عنهم العلم. وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم، لكن من كان داعية إليه، لم يخرجوا له. وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره: أنَّ من كان داعية إلى بدعة فإنه يستحق العقوبة لدفع ضرره عن الناس، وإن كان في الباطن مجتهداً وأقل عقوبته أن يهجر فلا يكون له مرتبة في الدِّين، لا يؤخذ عنه العلم ولا يستقضى، ولا تقبل شهادته، ونحو ذلك. ومذهب مالك قريب من هذا، ولهذا لم يخرج أهل الصحيح لمن كان داعية، ولكن رووا هم وسائر أهل العلم عن كثير ممن كان يرى في الباطن رأي القدرية والمرجئة، والخوارج والشيعة. وقال أحمد: لو تركنا الرِّواية عن القدريَّة لتركنا أكثر أهل البصرة، وهذا لأنَّ مسألة خلق أفعال العباد وإدارة الكائنات مسألة مشكلة، وكما أنَّ القدريَّة من المعتزلة وغيرهم أخطئوا فيها، فقد أخطأ فيها كثير ممن ردَّ عليهم أو أكثرهم، فإنهم سلكوا في الرَّد عليهم مسلك جهم بن صفوان وأتباعه، فنفوا حكمة الله في خلقه وأمره، ونفوا رحمته بعباده، ونفوا ما جعله من الأسباب خلقاً وأمراً وجحدوا من الحقائق الموجودة في مخلوقاته وشرائعه ما صار ذلك سبباً لنفور أكثر العقلاء الذين فهموا قولهم عمَّا يظنونه السنة، إذ كانوا يزعمون أنَّ قول أهل السنة في القدر هو القول الذي ابتدعه جهم »[1].



(١) الإيمان ضمن الفتاوى: ٧/٣٨٥-٣٨٦.

المبحث السادس

مسألة أهل الفترة ومن في حكمهم

إنَّ مما يتعلق بمسائل القدر، مسألة أهل الفترة ومن في حكمهم كالأطفال والمجنون، والأصم والأبكم.

وقد روى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عدَّة أحاديث في هذا المعنى، ومنها حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في معرض كلامه على هذه المسألة: « وقد ثبت عنه -أي أبي هريرة- ما رواه غير واحد، منهم عبد الرحمن بن أبي حاتم في تفسيره وغيره من حديث عبد الرزّاق: أنبأ معمر، عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة قال: « **إذا كان يوم القيامة جمع الله أهل الفترة والمعتوه والأصم والأبكم والشيوخ الذين لم يدركوا الإسلام ثم أرسل رسولاً: أن ادخلوا النار، فيقولون: كيف ولم يأتنا رسل؟ قال: وأيم الله لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً، فيطيعه من كان يريد أن يطيعه. ثم قال أبو هريرة إقرأوا إن شئتم: ﴿وما كنا معذّبين حتى نبعث رسولاً﴾** »[1].

وقد أشار الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى إلى هذا الحديث وذكر أنه موقوف على أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-، ثم قال: « وهذا لا يضر الحديث فانه إن سلك طريق الزائد لزيادته فواضح، وإن سلك طريق المعارضة فغايتها تحقق الوقف، ومثل هذا لا يقدم عليه بالرأي إذ لا مجال له، فيقبل بجزم بأنَّ هذا توقيف لا عن رأي »[2].

وقد ورد الحديث مرفوعاً من طريق الأسود بن سريع[3] أنَّ النبي ﷺ قال: « أربعة يحتجون يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع، ورجل هرم، ورجل أحمق، ورجل مات في الفترة. أمَّا الأصم فيقول: ربِّ لقد جاء الإسلام وأنا ما أسمع شيئاً، وأمَّا الأحمق فيقول:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٩٩/٨-٤٠٠ ، وقد أخرج البيهقي هذا الحديث من طريق الأسود بن سريع، وأبي هريرة ثم قال: ((وهذا إسناد صحيح)) الاعتقاد: ص ١٦٩، وابن كثير في التفسير: ٢٩/٣ ــ ٣٠، والسيوطي في الدر المنثور: ١٦٨/٤، و١٥٥/٥. وأورده ابن القيم في طريق الهجرتين: ص ٣٩٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) هو: الأسود بن سريع التميمي السعدي، صحابي روى له البخاري في تاريخه، وفي الأدب المفرد. قال البغوي: كان شاعراً.. كان أول من قص في مسجد البصرة، مات في أيام الجمل، وقيل: ٤٢هـ.الإصابة: ٥٩/١-٦٠، وتقريب التهذيب: ص ١٤٦.

ربٍّ لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبعر، وأمَّا الهرم فيقول: ربٍّ لقد جـاء الإسـلام وما أعقل شيئاً، وأمَّـا الـذي مـات في الفـترة فيقـول: ربٍّ مـا أتـاني لـك رسـول، فيـأخذ مواثيقهم ليطيعنه فيرسل إليهم أن ادخلوا النار قال: فوالذي نفس محمـد بيـده لـو دخلوهـا لكانت عليهم برداً وسلاماً »[1].

وقد صحح هذا الحديث جماعة منهم البيهقـي[2]، وعبـد الحـق الإشـبيلي[3]، وابـن كثير[4]، وابن القيم[5]،وقال بعد ذكره طرق هذا الحديث: «فهذه الأحاديث يشـد بعضهـا بعضاً وتشهد لها أصول الشرع وقواعده،والقول بمضمونها هو مذهب السلف والسنة»[6].

ومنها حديث عبد الله بن مسعود –رضي الله تعالى عنه-:

ذكر الحافظ ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم عن ابن مسعود –رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ : « **الوائدة والموءودة في النار** »[7].

هذا الحديث يتعلق بأهل الفترة وبأطفال المشركين؛ كما يتعلق الذي قبلـه بـأهل الفـترة ومن في حكمهم. وقد حمل بعض العلماء هذا الحديث على أنه واقعة عين فلا يكون عاما لأنـه كان عن سؤال[8]. فقد رواه داود بن أبي هند عن عامر الشعبي عن علقمة عن سلمة بن يزيـد الجعفي[9] قال: « انطلقت أنا وأخي إلى رسول الله ﷺ قال: قلنا يا رسول الله: إنَّ أمنا كانت تصل الرَّحم، وتقري الضيف، وتفعل وتفعل، هلكت في الجاهلية فهل ذلك نافعها شيئاً؟ قـال:

---

(١) أخرجه أحمد في المسند: ٢٤/٤، وابن حبـان كمـا في مـوارد الظمـآن: ح ١٨٢٧ ، والبيهقـي في الاعتقـاد: ص ١٦٩، وقال الهيثمي في المجمع ٢١٦/٧: رواه أحمد والبزار، ورجاله في طريق الأسـود بـن سـريع وأبـي هريـرة رجال الصحيح، وكذلك رجال البزار فيهما .

(٢) انظر: الاعتقاد له: ص ١٦٩.

(٣) عنه في طريق الهجرتين: ص ٣٩٧.

(٤) تفسير ابن كثير: ٣٠/٣، و٢٩، و٣١.

(٥) في طريق الهجرتين : ص ٣٩٧.

(٦) المرجع السابق: ص ٣٩٩.

(٧) تفسير ابن كثير: ٤٧٩/٤، وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ٨٠/٢ ، رقم ١٤٨٢، وابن حبان في موارد الظمآن: ح ٦٧، وقال الألباني: صحيح. انظر: صحيح الجامع الصغير: ١١٥/٦.

(٨) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ١٢٠/١٨.

(٩) سلمة بن يزيد الجعفي: ويقال: يزيد بن سلمة، ويزيد بن سلمة أصح، له صحبة كوفي روى عنه علقمة بن قيـس ويزيد بن مرة. الجرح والتعديل: ١٧٦/٤.

« لا ». قال: قلنا: فإنها كانت وأدت أختا لنا في الجاهلية فهل ذلك نافعها شيئاً؟ قال: «الوائدة والمؤودة في النار إلاَّ أن تدرك الوائدة الإسلام فيعفو ا لله عنها »[1].

وقد ذكر الحافظ ابن كثير هذا الحديث من طريق أبي داود، ثم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن سلمة بن قيس الأشجعي، ثم قال: « وهذا إسناد حسن »[2]. وقال ابن القيم: « وهذا إسناد لا بأس به »[3].

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، أعني: مسألة أهل الفترة ومن في حكمهم على عدَّة أقوال ذكرها الإمام ابن القيم رحمه ا لله وأطال النفس في ذكرها مع أدلتها وترجيح بعضها على بعض[4]. وقرَّر رحمه ا لله تعالى أنَّ القول الراجح في هذه المسألة هو الامتحان، أي: أنهم يمتحنون في عرصات القيامة ويرسل إليهم هناك رسول وإلى كلٍّ من لم تبلغه الدعوة، فمن أطاع الرَّسول دخل الجنة ومن عصاه أدخله النار، وعلى هذا يكون بعضهم في الجنة وبعضهم في النار. وتكون الأحاديث الواردة في المسألة من باب الإخبار بعلم ا لله تعالى، وإخبار الرَّسول ﷺ بذلك من باب الإخبار بالمغيبات بوحي من ا لله.

وقد استدل ابن القيم على هذا القول بالأحاديث الواردة في الامتحان منها حديث الأسود بن سريع وأبي هريرة المتقدمين.

ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه ا لله تعالى كذلك الامتحان وذكر لترجيحه له أسباباً منها:

١- أنه قد جاء بذلك أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين.

٢- أنه هو الذي نقله الأشعري في المقالات عن أهل السنة والحديث وذكر أنه يذهب إليه[5].

٣- أنَّ هذا التفصيل يذهب الخصومات التي كره الخوض فيه لأجلها من كرهه فإنَّ من قطع لهم بالنار كلهم جاءت نصوص تدفع قوله، ومن قطع لهم بالجنة كلهم جاءت

---

(١) أخرجه أحمد في المسند: ٤٧٨/٣، والنسائي في التفسير: ٤٩٦/٢، رقم ٦٦٩، وقال الهيثمي في المجمع رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، والطبراني بنحوه: ١١٩/١.

(٢) تفسير ابن كثير: ٣٢/٣.

(٣) طريق الهجرتين: ص ٣٩٠.

(٤) المصدر السابق: ص ٣٨٧-٤٠٢.

(٥) والذي في المقالات: ٣٤٧/١، أنهم تحت المشيئة، ولعل النسخة تختلف أو ذكره في موضع آخر -وا لله أعلم-. لكن في الإبانة ذكر بأنه مذهبه، ومذهب أهل السنة: ص ٣٣، فقرة ٦٤.

نصوص تدفع قوله، ثم إذا قيل: هم مع آبائهم لزم تعذيب من لم يذنب وانفتح باب الخوض في الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والقدر والشرع، والمحبة والحكمة والرحمة، فلهذا كان أحمد يقول: « هو أصل كل خصومة »[(١)].

وقال في موضع آخر: « وهذا القول منقول عن غير واحد من السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم. وقد روي به آثار متعددة عن النبي ﷺ حسان يصدق بعضها بعضاً. وعلى هذا القول تدل الأصول المعلومة بالكتاب والسنة كما بسط في غير هذا الموضع وبيِّن أنَّ الله لا يعذِّب أحداً حتى يبعث إليه رسولاً »[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: « وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة، وحكى البيهقي في كتاب الاعتقاد أنه المذهب الصحيح[(٣)].

فاتَّضح بهذه النقولات أنَّ المذهب الصحيح في أهل الفترة ومن في حكمهم كأطفال المشركين والمجنون والمعتوه أنهم يمتحنون لأنَّ مجموع ما ورد فيه يدل على ثبوته؛ ولأنَّ هذا القول هو الذي تجتمع به الأدلة.

قال ابن القيم رحمه الله: « وبهذا يتألف شمل الأدلة كلها، وتتوافق الأحاديث، ويكون معلوم الله الذي أحال عليه النبي ﷺ حيث يقول: « الله أعلم بما كانوا عاملين »[(٤)]. يظهر حينئذ، ويقع الثواب والعقاب عليه حال كونه معلوما علما خارجيا لا علماً مجرداً، ويكون النبي ﷺ قد ردَّ جوابهم إلى علم الله فيهم، والله يرد ثوابهم وعقابهم إلى معلومه منهم، فالخبر عنهم مردود إلى علمه، ومصيرهم مردود إلى معلومه »[(٥)]. وبالامتحان يظهر فيهم ما علمه الله سبحانه، ويجزيهم على ما ظهر من العلم وهو إيمانهم وكفرهم؛ لا على مجرد العلم[(٦)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٨/٤٠١-٤٠٢، ومجموع الفتاوى: ٢٤/٣٧٢.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٨/٤٣٧، وانظر: مجموع الفتاوى: ٤/٢٤٦.

(٣) فتح الباري: ٣/٢٤٦.

(٤) جزء من حديث: أخرجه البخاري في كتاب القدر باب الله أعلم بما كانوا عاملين، الصحيح مع الفتح: ١١/٤٩٣، رقم ٦٥٩٧، ومسلم في كتاب القدر باب كل مولود يولد على الفطرة: ٤/٢٠٤٩، رقم ٢٦٦٠، وأبو داود في السنن كتاب السنة باب في القدر: ٥/٨٤-٨٥ ، رقم ٤٧١١.

(٥) طريق الهجرتين: ص ٣٩٦، وتهذيب السنن: ٧/٨٧.

(٦) مجموع الفتاوى: ٤/٢٤٦.

الفصل الثالث

جهود ابن أبي حاتم

في توضيح توحيد الأسماء والصفات

وفيه مباحث:

المبحث الأول: منهجه في باب الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: بيانه ثبوت الأسماء الحسنى لله تعالى.

المبحث الثالث: بيانه مباحث صفات الله تعالى العليا.

المبحث الأول

منهج ابن أبي حاتم في باب الأسماء والصفات

إنَّ المتتبع لما كتب الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في مؤلفاته المتعددة، يلحظ أنَّ له منهجاً واضح المعالم في توضيح العقيدة عموما وفي باب الأسماء والصفات خصوصاً. فهو في هذا الباب يثبت لله ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات العليا من غير تحريف[1]، ولا تأويل[2]، ومن غير تكييف[3]، ولا تشبيه[4]؛ إثباتا بلا تمثيل[5]، وتنزيها بلا تعطيل[6]، وعدم البحث عن كيفيتها ولا عن كنهها، ونفي ما

---

(١) التحريف لغة: التغيير، مأخوذ من قولهم: حرفت الشيء عن وجهه حرفا إذا أملته وغيرته. انظر: لسان العرب مادة (ح ر ف).

واصطلاحا: تغيير النص لفظا أو معنى ، فالتحريف اللفظي مثل : نصب لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿ وكلّم الله موسى تكليما ﴾ ليكون التكليم من موسى ، والتحريف المعنوي مثل: تحريف معنى اليدين المضافتين إلى الله إلى القوة والنعمة ونحو ذلك.

(٢) التأويل: له ثلاثة معان:

الأول: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، كتأويل أهل البدع نصوص العلو وصرفها عن معنى علو الذات إلى علو القهر والقدر ... فقط. وهذا هو الذي يقصده من تكلم في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها من المتأخرين.

الثاني: التأويل بمعنى التفسير، كما يقول ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين: ((واختلف علماء التأويل)) أي: علماء التفسير. وقوله: ((القول في تأويل قوله تعالى ...))

الثالث: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل الخبر هو عين المخبر عنه، كقول يوسف عليه السلام بعد أن سجد له إخوته: ﴿ هذا تأويل رؤياي من قبل ﴾. سورة يوسف: آية ١٠٠،انظر التدمرية: ص ٩١-٩٣، الإكليل لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن مجموعة الرسائل الكبرى: ٢/١٧-٢١، وشرح العقيدة الطحاوية: ١/٢٥٢-٢٥٦.

(٣) التكييف: هو حكاية كيفية الصفة وأنها على هيئة كذا وكذا ، أو السؤال عنها بكيف.

(٤) التشبيه: هو إثبات مشابه للشيء .

(٥) التمثيل: هو إثبات مثيل للشيء .

والفرق بين التشبيه والتمثيل: أن التشبيه يقتضي المشابهة والمساواة في أكثر الصفات، والتمثيل يقتضي المماثلة والمساواة من كل وجه، وقد يطلق على أحدهما الآخر .

(٦) التعطيل لغة: مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك، ومنه قوله تعالى: ﴿ وبئر معطلة ﴾ أي أهملها أهلها وتركوا ورودها. انظر : اللسان مادة (ع ط ل).

=

نفاه الكتاب والسنة من صفات لا يجوز ولا يليق أن يوصف بها سبحانه وتعالى. وهذا منهجه العام في هذا الباب كما هو منهج إخوانه من أئمة السلف. وهو منهج وسط بين الجافية والغالية.

ويتضح هذا الأمر المجمل بذكر تفاصيل منهجه في ذلك؛ وهذه التفاصيل يمكن حصرها في ستة مناهج:

١- إثبات ما أثبته الله تعالى ورسوله ﷺ من أسماء الله الحسنى وصفاته العليا.

٢- نفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ، وتنزيه الله تعالى عن النقائص والعيوب.

٣- السكوت وعدم الخوض فيما لم يرد نفيا وإثباتاً.

٤- إجراء النصوص على ظواهرها اللائقة بالله تعالى.

٥- عدم التأويل والتعطيل.

٦- عدم التكييف والتمثيل.

المنهج الأول : إثبات ما أثبته الله ورسوله من أسماء الله الحسنى وصفاته العليا:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- يثبت لله ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات العليا من غير أن يقول في ذلك بكيفية. ويدل على هذا المنهج ما ذكره عن أبيه وأبي زرعة في معرض سياقه معتقدهما في أصول الدِّين: **« ... وأنَّ الله على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف »**[1].

دلَّ هذا الأثر على إجماع علماء أهل السنة في جميع الأمصار الإسلامية على وصف

= واصطلاحا: نفي الصفات الإلهية وإنكار قيامها بذاته تعالى.

هذه التعريفات استقيتها من شرح العقيدة الواسطية للهراس: ص ٢٠-٢١، وفتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين: ص ٥٤ - ٥٥.

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

ا لله تعالى بالاستواء والعلو على خلقه، وفي هذا دليل على أنهم يثبتون لله ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من غير بحث في الكيفية. والإمام ابن أبي حاتم تابعهم في ذلك بدليل أنه لما ذكر الاعتقاد كاملا عقَّبه بقوله: « **وبه أقول أنا** »[1] فدلَّ هذا على أنَّ من منهجه في باب الأسماء والصفات إثبات ما أثبته ا لله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسولهﷺ.

وقوله: وجدت في كتاب أبي نعيم بن حماد قال: « **حق على كل مؤمن أن يؤمن بجميع ما وصف ا لله به نفسه ويترك التفكر في الرَّب تبارك وتعالى...** »[2].

هذا الأثر يدل على وجوب الإيمان بصفات ا لله التي وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ ، وأنه لا يجوز التفكر في كيفية ذات ا لله وصفاته، وذلك لأنَّ العقل لا يستطيع إدراكها لكونه مقيّداً بالحواس الظاهرة، وما بطن من الأمور فليس له إليها سبيل إلاَّ السمع؛ ومن هنا كان من حقه الانتهاء والتوقيف فيما لا يدركه من الأمور الغيبية وتفويض علم كيفياتها إلى ا لله تعالى، وترك الخوض فيه. وفي رواية ابن أبي حاتم هذا الأثر دليل على أنه يثبت لله ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ ، وقد ساقه لهذا الغرض.

المنهج الثاني : نفي ما نفاه ا لله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ وتنزيه ا لله عن النقائص والعيوب:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- سلك في باب الأسماء والصفات مسلك نفي جميع النقائص والعيوب التي لا تليق با لله سبحانه وتعالى عن ا لله، تنزيهاً له سبحانه عمَّا نزَّه عنه نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من غير أن يعطل النصوص عن معانيها الواردة في نصوص الشرع. ويدل على ذلك ما أورده عن بعض أئمة السلف في تفسير سورة الإخلاص:

فروى بسنده عن أبي بن كعب -رضي ا لله تعالى عنه- في قوله: ﴿ الصمد ﴾ قال: « **الصمد الذي لم يلد ولم يولد؛ لأنه ليس شيء يلد إلاَّ يموت، ولا شيء يموت إلاَّ يورث، وإنَّ ا لله لا يموت ولا يورث. ﴿ ولم يكن له كفوًا له أحد ﴾**[3]. قال: لم يكن

(١) المصدر السابق: رقم ٣٢٢.

(٢) المصدر السابق: رقم ٩٢٩.

(٣) سورة الإخلاص: آية ٤.

له شبه ولا عدل، وليس كمثله شيء ».

وروى بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «**الصمد، الذي ليس له أحشاء**».

وروى بسنده عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- قال: « **السيِّد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والعليم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، هو الله سبحانه وتعالى هذه صفته لا تنبغي لأحد إلاَّ له ليس له كفؤ، وليس كمثله شيء سبحان الله الواحد القهَّار** ».

وبسنده عن مجاهد قال: « **الصمد: المصمت الذي لا جوف له** ».

وبسنده عن الشعبي أنه قال: « **الصمد، الذي لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب** »[1].

لقد جمعت هذه المعاني الواردة في (الصمد) تنزيه الرَّب تبارك وتعالى عن كلِّ نقص وعيب، فالله تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا نقص فيه منزه عن صفات النقص مطلقاً، ومنزه عن أن يماثله غيره في صفات كماله. فهذان المعنيان جمعا التنزيه، وقد دلَّ عليهما كلمتا الأحد والصمد، فالاسم الصمد يتضمن صفات الكمال، والاسم الأحد يتضمن نفي المثل[2]. وهذا ما قرَّره ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بإيراده هذه الآثار. خلافاً لما عليه منكرو الصفات من الجهمية وأفراخهم الذين يردون الصفات الثابتة باسم التنزيه؛ ويصفون مثبتيها من أهل السنة بأنهم مشبِّهة؛ وقد أشار ابن أبي حاتم إلى شيء من ذلك فقال: « **وسمعت أبي -رضي الله عنه- يقول: وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبِّهة** »[3]. وهذا يدل على ذمِّ التعطيل المسمى زوراً باسم التنزيه. فهل ينزه الله عمَّا وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ ، وأجمع عليه السلف الصالح؟!

---

(١) انظر: هذه الآثار في مجموع الفتاوى: ١٧/٢٢٠-٢٢١، نقلا من تفسير ابن أبي حاتم، وأوردها ابن كثير في التفسير، انظر: تفسير ابن كثير: ٤/٥٧٤-٥٧٥، وانظر: تفسير الطبري: ٣٠/٣٤٤-٣٤٧.

(٢) انظر : شرح النزول ضمن الفتاوى: ٥/٣٢٩.

(٣) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

المنهج الثالث : السكوت وعدم الخوض فيما لم يرد به النص نفيا وإثباتا:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كان وقَّافاً عند النصوص فما أثبتته يثبته وما نفته ينفيه، ويسكت عمَّا سكتت عنه، ويمسك عمَّا لم يرد ذكره في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ من إثبات أو نفي، إذ لا مجال للعقل البشري في ما لم يرد؛ ويدل على هذا المنهج عنده ما ساقه من الآثار في النهي عن الكلام في الله بغير علم، وفي النهي عن الجدال والكلام والخوض فيما لم يرد. ومن تلك الآثار ما يلي:

روى ابن أبي حاتم عن يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به؟ فقال: « **لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء به كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة لأنَّ القرآن نزل به، وصح عنه بقول النبي ﷺ فيما روى عنه العدل، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو بالله كافر. فأمَّا قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل، لأنَّ علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالرؤية والفكر** ». ثم عدَّ بعض صفات الله إلى أن قال: « **فإنَّ هذه المعاني التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يدرك حقيقته بالفكر والرؤية فلا يكفر بالجهل بها أحد إلاَّ بعد انتهاء الخبر إليه بها ...** »[1].

فهذا الأثر له دلالات من أهمِّها: وجوب الإيمان بجميع ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من الأخبار سواء المتعلقة منها بأسماء الله وصفاته أو المتعلقة بغيرها من أمور الدِّين، وعدم البحث في الأمور الغيبية التي لا تعرف إلاَّ بالنقل الصرف؛ فيجب الإيمان بها من غير بحث، وذلك لأنَّ الإنسان إذا كان معذوراً عمَّا لم يبلغه الخبر بها عن الله وعن رسوله ﷺ فيما يتعلق بالله وبأسمائه وصفاته، مع كون معرفة ذلك غاية المعارف وأشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب[2]. لكون علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالرؤية والفكر؛ فهذا دليل على أنه لا يجوز له البحث في ذلك بعقله القاصر، لأنَّ العقل البشري

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة لأبي يعلى: ٢٨٣/١-٢٨٤، وسيأتي تخريجه في ٢٤٠ من الرسالة.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: ٧/٥.

عاجز عن معرفة الأمور الغيبية بنفسه استقلالا، ودوره هو الفهم والاتّباع والاعتقاد لما جاء به الوحي، وليس الرَّد والاعتراض لأنه محدود؛ كما يؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده عن الإمام الشافعي قال: « **إنَّ للعقل حدّاً ينتهي إليه كما أنَّ للبصر حدّاً ينتهي إليه** »[1]. وأيضاً فإنَّ الخوض والبحث في هذه الأمور فيه مخاطر بدين العبد لأنه يوشك أن يقع في الشك والحيرة[2] وهذا أدهى وأمر.

وروى ابن أبي حاتم بسنده عن عبد الله بن عباس -رضي الله تعالى عنهما- أنه قال: « **تكلمت اليهود في صفة الرَّب تبارك وتعالى فقالوا: ما لم يعلموا ولم يروا، فأنزل الله على نبيِّه: ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عمَّا يشركون ﴾[3]. فجعل صفته التي وصفوه بها شركاً** »[4].

بيَّن ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بروايته هذا الأثر زيف منهج اليهود المعتمد على البحث والكلام فيما لم يرد به الوحي، وهذا المنهج الفاسد هو الذي جرَّهم إلى الخوض في أسماء الله وصفاته بغير علم إلى أن وصفوه بأوصاف لا تليق به سبحانه، معتمدين في ذلك على عقولهم القاصرة، وفهومهم الكاسدة. وهذا خلاف منهجه رحمه الله تعالى الذي هو منهج أهل السنة والجماعة الذي ينهى عن الخوض فيما لم يرد به النص نفياً وإثباتاً. وذلك لإدراكهم وتيقنهم أنَّ الناس لا يعلمون من الأمور الغيبية إلاَّ ما أعلمهم الله بها في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ؛ فمن سوء الأدب مع الله أن يثبت شخص صفة أو اسماً لم يذكرها الله لنفسه، فكأنَّ لسان حال هذا الشخص يقول: أنا أعلم بالله من الله؛ أو ينفي عنه شيئاً لم ينفه عن نفسه كحال بعض المبتدعة الذين يتوسعون في النفي بعبارات لم يرد بها كتاب ولا سنة فيقولون: ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا يحس، ولا يلمس، ولا ولا... إلى آخر هذيانهم.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في مناقب الشافعي للبيهقي: ٨٧/٢، وتوالي التأسيس لابن حجر: ص ٦٢، ومناقب الشافعي للرازي: ص ١٢٢.

(٢) انظر: فتح الباري: ١٣/ ٢٦٧.

(٣) سورة الزمر : آية ٦٧.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية: ١٢٢/١، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٣٣٩.

وروى ابن أبي حاتم عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال فيما كتب إلى المتوكل[1]:

« لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلاَّ ما كان في كتاب الله أو حديث عن رسول الله ﷺ أو عن أصحابه أو عن التابعين. فأمَّا غير ذلك فالكلام فيه غير محمود »[2].

رواية ابن أبي حاتم هذا الأثر تدل على كراهيته لعلم الكلام الذي يجر إلى الخوض بغير علم فيما لا مجال للعقل الإنساني فيه من الأمور الغيبية التي سكت عنها الشارع ولم يطلع الله عليه عباده من كيفية ذاته المقدسة وكيفية صفاته، وفيما لم يثبت في الكتاب والسنة ويؤدي إلى قياس الغائب على الشاهد مع وضوح الفرق. فالواجب والحال هذه الاكتفاء بما ورد في الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح لهما، وعدم الخوض فيما لم يرد.

المنهج الرابع : إجراء نصوص الأسماء والصفات على ظاهرها اللائقة بالله تعالى:

إنَّ من منهج الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في باب الأسماء والصفات أنه يجري النصوص على ظاهرها مع اعتقاده أنَّ ظاهرها يليق بالله ولا يشبه صفات المخلوقات المحدثات، ويدل على سلوك ابن أبي حاتم هذا المنهج أمور منها:

١- إيراده نصوص الكتاب والسنة في كتبه المصنَّفة في الاعتقاد وغيره بدون تأويل ولا تخوف من عدم تأويلها، بل ولا أدنى إشارة إلى خروجها عن ظاهرها.

٢- إيراده نصوصاً صريحة في إجراء النصوص على ظواهرها وهي كثيرة منها:

ما رواه بسنده عن الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- أنه قال: « **الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما... والحديث على ظاهره؛ وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهر الأحاديث، أولاها به. وإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسناداً أولاها**»[3].

---

(١) جعفر (المتوكل على الله) بن محمد (المعتصم بالله) بن هارون الرشيد أبو الفضل، خليفة عباسي ولد ببغداد، وبويع بعد وفاة أخيه الواثق سنة ٢٣٢هـ ولما استخلف كتب إلى أهل بغداد كتابا قرئ على المنبر بترك الجدل في القرآن، وأن الذمة بريئة ممن يقول بخلقه أو غير خلقه، اغتيل بمدينة سامراء سنة ٢٤٧هـ. تاريخ بغداد: ١٥٦/٧، وتاريخ الطبري: ٢٦/١١-٦٢.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني تحقيق د/ محمد ربيع المدخلي: ٢٠٨/١، ومناقب أحمد لابن الجوزي: ص ٢٠٤، ورواه عبد الله في السنة: ١٣٩/١ -١٤٠، رقم ١٠٧.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٢٣١-٢٣٢.

إيراد ابن أبي حاتم هذا الأثر دون تعليق عليه بما يشعر منه بخلافه، ذهاب منه رحمه ا لله إلى إقرار إجراء النصوص على ظواهرها، وأنها تبقى كما هي دون تأويل، ولا تحريف. ويؤكد سلوكه هذا المنهج ما رواه أيضاً بسنده عن الإمام الشافعي رحمه ا لله تعالى أنه قال: « ... **لا يقال للأصل: لم؟ ولا كيف** »[1].

وهذا يدل على وجوب الاستسلام لنصوص الوحي والإذعان لها مع إبقائها على ظواهرها وعدم ردِّها، ولا تأويلها أو تحريفها. وفي هذا دليل على أنَّ ابن أبي حاتم يقرِّر إجراء النصوص على ظواهرها، كما يدل على تقريره رحمه ا لله وجوب احترام نصوص الكتاب والسنة وعدم التعرض لها بما يخرجها عمًّا قصد منها الشارع حتى ولو كانت تلك النصوص في غير الصفات، فكيف إذا كانت في صفات ا لله تعالى التي ليس هناك ما تقاس عليه حتى تشبه به أو تمثل؟

ومنها ما رواه عن أبي زرعة الرازي -رحمه ا لله تعالى- أنه سئل عن تفسير قوله تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[2]. فقال: « **تفسيره كما يقرأ، هو على العرش استوى وعلمه في كل مكان؛ ومن قال غير هذا فعليه لعنة ا لله** »[3].

في هذا الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم بيان أنَّ قوله تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ على ظاهره اللائق با لله تعالى وأنَّ من توهم أو تخيل أنَّ ظاهر هذه الآية ونحوها يدل على التشبيه أو التمثيل فأوَّلها أو عطَّلها عن مرادها أو غير ذلك، فهو الذي يستحق اللعنة، فاتَّضح بهذا أنَّ الحق في هذه الآية آية الاستواء وأمثالها من آيات الصفات هو ما يفهمه العباد منها، و لم يفهموا منها إلاَّ ظاهرها اللائق با لله تعالى.

ومنها ما رواه عن عبد الرحمن بن مهدي[4] -رحمه ا لله تعالى- أنه قال: «**أصحاب**

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٣٣، وأورده الذهبي في العلو، انظر مختصر العلو: ص ١٧٦، وفي سير أعلام النبلاء ترجمة الإمام الشافعي: ١٠/٢٠.

(٢) سورة طه: آية ٥.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥/٥٠، واجتماع الجيوش الإسلامية: ص ٢٣٤.

(٤) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، وقيل الأزدي مولاهم، الحافظ الإمام العالم، من أعلم الناس بالحديث وعلومه، توفي سنة ١٩٨هـ. انظر الجرح والتعديل: ١/٢٥١-٢٦٢، وسير أعلام النبلاء: ٩/ ١٩٢-٢٠٩.

جهم يعتقدون أنَّ الله لم يكلم موسى ويريدون أن يقولوا ليس في السماء شيء، أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلاَّ قتلوا ››[1].

فالإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله يرى أن يستتاب الجهمية الذين يزعمون أنَّ الله تعالى لم يكلم موسى عليه السلام، وينكرون كلام الله ويردون ظاهر قوله تعالى: ﴿ وكلَّم الله موسى تكليماً ﴾[2]. وينكرون علو الله على خلقه ويردون ظاهر قول الله تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[3]. فإن تابوا وإلاَّ قتلوا. وفي هذا تقرير وجوب إجراء النصوص على ظواهرها وعدم ردِّها بإنكار أو تأويل.

وقد أورد ابن أبي حاتم هذا الأثر في كتابه ‹‹ الرَّد على الجهمية ›› مما يدل على أنه أراد به وجوب إجراء النصوص على ظاهرها، وأنَّ سبب ضلال الجهمية وخطئهم هو عدم احترامهم للنصوص بإبقائها على ظواهرها، فأولوها ثم أنكروها وعطلوها، فوقعوا فيما وقعوا فيه من الزَّيغ، والانحراف، والضلال.

وبهذه الأمثلة يتبيَّن أنَّ من منهج ابن أبي حاتم –رحمه الله تعالى– في باب الأسماء والصفات إجراء النصوص على ظواهرها اللائقة بالله تعالى، وأنه تابع في ذلك لمنهج السلف الصالح –رضوان الله عليهم أجمعين–.

المنهج الخامس : منهج عدم التأويل والتعطيل:

من المناهج التي انتهجها الإمام ابن أبي حاتم –رحمه الله تعالى– في بيان مذهب السلف في باب الأسماء والصفات منهج عدم التأويل والتعطيل؛ فهو يعتبر أنَّ ما وصف الله به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ على الحقيقة، لا يتأول ولا يتعطل، يدل على ذلك ما رواه عن يونس بن عبد الأعلى رحمه الله تعالى قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به؟

فقال: ‹‹ **... أخبار الله سبحانه وتعالى أتانا أنه سميع، وأنَّ له يدين بقوله: ﴿ بل يداه**

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في عون المعبود: ١٣/٥٠، وسيأتي تخريجه في ص ٥٢٥ من هذه الرسالة.

(٢) سورة النساء: آية ١٦٤.

(٣) سورة طه: آية ٥.

مبسوطتان ﴾[1]. وأنَّ له يمينا بقوله: ﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾[2]. وأنَّ له وجها بقوله: ﴿ كل شيء هالك إلاَّ وجهه ﴾[3]. وقوله: ﴿ ويبقي وجه ربِّك ذوا الجلال والإكرام﴾[4]. وأنَّ له قدما بقول النبي ﷺ : « حتى يضع الرَّب فيها قدمه » يعني جهنم وأنه يضحك من عبده المؤمن بقول النبي ﷺ للذي قتل في سبيل ا لله: « أنه لقي ا لله وهو يضحك إليه »[5]... فإنَّ هذه المعاني التي وصف ا لله بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يدرك حقيقته بالفكر والروية، فلا يكفر بها أحد إلاَّ بعد انتهاء الخبر إليه بها. فإن كان الوارد بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع: وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته، والشهادة عليه، كما عاين وسمع من رسول ا لله ﷺ ... »[6].

دلَّ هذا الأثر على وجوب الإيمان بالصفات الواردة في الكتاب والسنة على حقيقتها اللائقة با لله تعالى، وأنه لا يجوز لأحد أن يؤول نصوص تلك الصفات وغيرها من النصوص، لما يتخيله بعقله الفاسد من قياس الغائب على الشاهد، كما ليس له أن يعطلها عن معانيها لهذا التخيل.

وقد أورد ابن أبي حاتم في تفسيره حديث عائشة رضي ا لله تعالى عنها أنَّ رسول ا لله ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات... » إلى قوله: ﴿ وما يذكر إلاَّ أولوا الألباب ﴾[7]. فقال: « **فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى ا لله فاحذروهم** »[8].

فالحديث يدل على النهي من اتِّباع المتشابه، وغير خاف أنَّ تأويل أو تعطيل آيات الصفات وأحاديثها من اتِّباع المتشابه بلا ريب.

---

(١) سورة المائدة: آية ٦٤.

(٢) سورة الزمر: آية ٦٧.

(٣) سورة القصص: آية ٨٨.

(٤) سورة الرحمن: آية ٢٧.

(٥) سيأتي تخريج هذه الأحاديث عند الكلام على الصفات.

(٦) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة لأبي يعلى: ١/٢٨٣-٢٨٤، وعون المعبود: ٤١/١٣.

(٧) سورة آل عمران: آية ٧.

(٨) تقدم تخريجه في ص ٨٦ من هذه الرسالة.

وبما يشهد لانتهاج ابن أبي حاتم منهج عدم التأويل والتعطيل كتابه الذي ألفه في الرَّد على الجهمية، فهذا الكتاب والأحاديث والآثار التي أوردها فيه على ضوء ما وصل إلينا من طريق الكتب التي تعنى بنقل أقوال السلف ومروياتهم يوضح بطلان مذهب الجهمية والمعتزلة؛ وفي توضيحه وتقريره بطلان مذهب التعطيل والتأويل ما يؤكد أنَّ منهجه إثبات الأسماء والصفات بدون تأويل أو تعطيل. كما أنَّ الآثار السلفية التي ساقها في هذا الكتاب لتقرير مذهب السلف ومنهجهم في هذا الباب تدل بوضوح أنَّ منهجهم هو عدم التأويل والتعطيل، بل هو إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل. وعليه فالمنهج الذي انتهجه ابن أبي حاتم -أعني منهج عدم التأويل والتعطيل- منهج سلفي بلا شك.

المنهج السادس : عدم التكييف والتشبيه والتمثيل:

إنَّ المتأمل في الأحاديث والآثار التي يوردها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في تصانيفه، وكذلك أقواله التي أثرت عنه في التعقيب على بعض تلك الآثار يجد أنَّ من منهجه الذي انتهجه في باب الأسماء والصفات، منهج عدم التكييف والتشبيه والتمثيل؛ وهو منهج أهل الحديث: « وهم السلف من القرون الثلاثة المفضلة، ومن سلك سبيلهم من الخلف أنَّ هذه الأحاديث تمر كما جاءت، ويؤمن بها، وتصدق وتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل »[1]. ويدل على هذا المنهج ما ساقه في معرض ذكره عقيدة أبيه وأبي زرعة في أصول الدين: **« ... وأنَّ الله على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علما، ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ »**[2].

وقوله: قال نعيم: **« ليس كمثله شيء ولا يشبهه شيء من الأشياء »**[3].

---

(١) الرسالة المدنية لابن تيمية: ص ٢٩، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريان.

(٢) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢٩.

فالإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بهذين الأثرين وغيرهما من الآثار يرشد إلى إثبات الصفات على حقائقها اللائقة بالله تعالى مع عدم تكييفها وتشبيهها بصفات المخلوقين، فالذين أوَّلوا هذه الصفات أو عطلوها، توهموا شبهها بصفات المخلوقين، فأولوها أو عطلوها، ولولا توهمهم وتخيلهم للشبه والكيف لما أوَّلوها أو عطلوها، وفي محاربة هؤلاء الذين أولوا أو عطلوا خوفاً من الكيفية والتشبيه دلالة واضحة على أنَّ من منهج ابن أبي حاتم وأهل السنة في باب الأسماء والصفات عدم التكييف والتشبيه والتمثيل؛ وعدم التوهم والتخيل لمثل هذا التشبيه الذي لا يقتضيه ظاهر الكلام وسياقه. ففي أثر أبي حاتم وأبي زرعة إثبات صفة الاستواء مع نفي تكييفها وشبهها باستواء المخلوق. وفي أثر نعيم نفي المماثلة والمشابهة بين صفات الله وصفات المخلوقين. فدلَّ هذا على أنَّ صفات الله ليس لها مثيل ولا شبيه ولا كفء ولا مثيل من صفات المخلوقين؛ كما أنَّ ذاته لا تماثل ولا تشابه ذوات المخلوقين، ولا يعرف كيفيتها ولا كنهها إلاَّ هو، وفي هذا نبذ لمنهج التشبيه والتمثيل والتكييف.

وهناك أمور كثيرة تدل على انتهاج ابن أبي حاتم هذا المنهج منها:

١- تعقيباته على بعض الآثار التي يرويها في الصفات بما يدل على ثبوتها وعدم تكييفها وتشبيهها وتمثيلها؛ ومن تلك:

ا- تعقيبه على أثر أبيه وأبي زرعة السابق الذي اشتمل على إثبات الصفات وغيره من الأمور الاعتقادية الأخرى بقوله: « **وبه أقول أنا** ».

أي: هو يقول ويقر بجميع ما في اعتقاد هذين الإمامين الذي هو اعتقاد علماء أهل السنة بما فيه إثبات الصفات من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل؛ وهذا يؤكد ما نحن بصدده.

ب- تعقيبه على أثر أحمد بن سنان الواسطي في اتِّهام ابن أبي دؤاد ثلاثة من الأنبياء بالتشبيه، وفي هذا التعقيب دلالة على عدم تكييف صفات الله وتشبيهها بصفات المخلوقين. وهو من أوضح الشواهد لنهج ابن أبي حاتم في هذا الباب، وأنه يثبت الصفات إثبات وجود، لا إثبات كيفية وتشبيه وتمثيل.

ودونك بعض الآثار السلفية التي رواها ابن أبي حاتم لتكون شاهدا واضحاً على منهج ابن أبي حاتم أولاً، ثم شاهداً ثانياً لنهج السلف الصالح في هذا الباب الخطير الذي كثر فيه من ضلَّ عن الهدى واتَّبع غير سبيل المؤمنين، سبيل السلف الصالح.

أثر أحمد بن سنان الواسطي – رحمه الله تعالى –:

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم في الرَّد على الجهمية: حدثنا أحمد ابن سنان الواسطي قال: « **بلغني عن ابن أبي دؤاد – يعني قاضي أيام المحنة أنه قال: ثلاثة من الأنبياء مشبِّهة: عيسى بن مريم عليه السلام حيث يقول: ﴿ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ﴾. وموسى عليه السلام حيث يقول: ﴿ ربِّ أرني أنظر إليك ﴾. ومحمد ﷺ حيث يقول: « إنَّكم ترون ربَّكم** »[1].

قال: « **هذا كفر صراح، أو فالتشبيه بهذا الاعتبار حق. فتعالى الله عمَّا يقول الجاحدون علوا كبيراً** ».

وقد ذكرنا قول نعيم بن حماد: « من شبَّه الله بخلقه فقد كفر »[2].

فهذا التعقيب الذي أورده ابن أبي حاتم لهذا الأثر بيان وتوضيح منه أنَّ هذه النصوص تبقى على ظواهرها اللائقة بالله عزَّ وجل ولا يجوز ردُّها بإنكار أو تشبيه أو تمثيل، ولهذا حكم –رحمه الله تعالى– بالكفر الصراح على من يرد هذه الصفات بزعم تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين.

أثر الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٧١ من هذه الرسالة.

(٢) العلو للذهبي: ص ١٩١، والآية الأولى من سورة المائدة: ١١٦، والثانية من سورة الأعراف: ١٤٣.

عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول: « **لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردّها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأمّا قبل قيام الحجة فإنّه يعذر بالجهل لأنّ علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والفكر، فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه، فقال: « ليس كمثله شيء** »[1].

ففي هذا الأثر وجوب إثبات الصفات على الوجه اللائق با لله سبحانه وتعالى من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل. كما أنَّ فيه تقريراً لإجراء نصوص الصفات على ظواهرها بلا تأويل ولا تعطيل، مع اعتقاد عدم مشابهة صفات الخالق بصفات المخلوقين.

أثر الوليد بن مسلم -رحمه ا لله تعالى-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الوليد بن مسلم[2] ـ رحمه ا لله تعالى ـ أنه قال: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد[3] عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: « **أمروها كما جاءت بلا كيف** »[4].

وفي رواية: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤية والقرآن فقالوا: « **أمروها كما جاءت بلا**

---

(١) فتح الباري لابن حجر: ٤١٨/١٣، والآية من سورة الشورى ١١.

(٢) الوليد بن مسلم: أبو العباس الأموي مولاهم الدمشقي. توفي سنة ١٩٥هـ. تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٠٢، وتهذيب التهذيب: ١٥١/١١.

(٣) الليث بن سعد: الفهمي مولاهم الأصبهاني الأصل المصري . قال الشافعي: « هو أفقه من مالك إلاّ أنَّ أصحابه لم يقوموا به ». توفي سنة ١٧٥هـ. تذكرة الحفاظ: ٢٢٤/١.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٥، وسيأتي تخريجه في ص ٤٢٣ من هذه الرسالة.

كيف »[1].

فقولهم: « بلا كيف » نفي لعلم كيفية صفات الله تعالى.

وأقوال علماء السلف التي قرروا بها ثبوت صفات الله تعالى على الحقيقة ورواها ابن أبي حاتم كثيرة جداً، وفيما ذكرنا إشارة إلى ما لم نذكر، فلهذا يمكن الاكتفاء بهذا القدر وبالله التوفيق.



---

(١) أوردها ابن أبي حاتم في علل الحديث: ٢/٢٠٩-٢١٠.

المبحث الثاني

جهوده في بيان ثبوت أسماء الله الحسنى

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تقريره ثبوت الأسماء الحسنى لله تعالى

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قد قرَّر ثبوت الأسماء الحسنى لله سبحانه وتعالى من خلال الآثار التي رواها ومنها ما يلي:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في تفسير قول الله تعالى: ﴿ و لله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾[1] قال: « **ومن أسمائه العزيز والجبَّار وكلّ أسماء الله حسن** »[2].

---

(١) سورة الأعراف: آية ١٨٠.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف) تحقيق حمد بن أحمد بن أبي بكر : ٢/ ٦٩٦، وقال: سنده ضعيف ورواه الطبري بنفس السند والمتن: ١٣٣/٩ ، ط الثالثة، سنة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨.

وروى بسنده عن جابر بن زيد[1] في قوله: ﴿ السلام ﴾ قال: ((هو الله، وهو اسم من أسماء الله))[2]

ففي هذين الأثرين بيان وإثبات أنَّ من أسمائه تعالى العزيز، والجبَّار، والسلام، وهي أسماء من أسماء الله الحسنى قال تعالى: ﴿ هو الله الذي لا إله إلاَّ هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبَّار المتكبِّر سبحان الله عمَّا يشركون ﴾[3].

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على تقرير ثبوت أسماء الله الحسنى ما أخرجه من أقوال السلف في معاني اسم الله (الصمد).

---

(١) هو: جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفي، البصري مشهور بكنيته. وهو أحد الأعلام في التفسير والفقه وقد أثنى عليه ابن عباس. وقال ابن حجر: ثقة فقيه من الثالثة. توفي سنة ٩٣، وقيل: ١٠٠هـ. ترجمته في الجرح والتعديل: ٤٩٤/٢، وتذكرة الحفاظ: ٧٢/١، وتهذيب التهذيب: ٣٨/٢، وتقريب التهذيب: ص ١٩١.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأنعام) تحقيق عبد الرحمن محمد الحامد: ص ٦٧٢- ٦٧٣، وقال: إسناده فيه ضعف. وذكره السيوطي في الدر المنثور: ٤٥/٣، والشوكاني في فتح القدير ونسباه لابن أبي حاتم عن جابر بن زيد قال: السلام هو الله.

(٣) سورة الحشر: آية ٢٣.

فقد روى -رحمه الله تعالى- عدَّة روايات عن السلف في تفسير معنى (الصمد) تدل على ثبوت هذا الاسم لله تعالى، ومنها:

ما أخرجه بسنده عن ابن عبَّاس -رضي الله تعالى عنهما- قال: « **الصمد: الذي تصمد إليه الأشياء إذا نزل بهم كربة أو بلاء** ».

وبسنده عن إبراهيم قال: « **الصمد: الذي يصمد العباد إليه في حوائجهم** ».

وهذا المعنى قول طائفة من السلف والخلف وجمهور اللغويين[1].

وبسنده عن الحسن قال: « **الصمد: الحيُّ القيوم الذي لا زوال له** »[2].

قال الخطابي: « الصمد هو السيِّد الذي يصمد إليه في الأمور ويقصد في الحوائج والنوازل، وأصل الصَّمْد القصد يقال للرَّجل: اصمد صمد فلان أي: اقصده قصده، وجاء في التفسير أنَّ الصَّمَد الذي قد انتهى سؤدده، وقيل: الصمد الدائم، وقيل: الباقي بعد فناء الخلق، وأصح هذه الوجوه ما شهد له معنى الاشتقاق والله أعلم »[3].

وقال الزجاج[4]: « وأصحه: أنه السيِّد المصمود إليه في الحوائج »[5].

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٧/٢٣٥-٢٣٨.

(٢) روى ابن أبي حاتم هذه الآثار كلها كما في مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٧/٢١٩-٢٢٢.

(٣) شأن الدعاء للخطابي: ص ٨٥.

(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج، النحوي، اللغوي، المفسر، أقوم أصحاب المبرد قراءة عليه، من مصنفاته (معاني القرآن) (الاشتقاق في الأسماء الحسنى). كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين، وكان يخرط الزجاج فنسب إليه، ثم تعلم الأدب وترك ذلك. توفي سنة ٣١١هـ. اللباب في تهذيب الأنساب: ٢/٦٢، وفيات الأعيان: ١/٩٩-١٠٠، وانظر: سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٦٠، ومعجم المؤلفين: ١/٣٣.

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى: ص ٥٨.

وهذا الاسم جامع شامل يدل على أوصاف عدَّة، وقد ذكر ابن القيم -رحمه ا لله تعالى- أنواع أسماء ا لله تعالى، وذكر أنَّ النوع الخامس هو الاسم الدَّال على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معيَّنة، وذكر اسم الصمد من هذا النوع، وأنه يدل على الاتِّصاف بصفات متعددة من صفات الكمال[1].

واستدل ابن القيم على ذلك بتفسير ابن عبَّاس الصمد الذي رواه عنه ابن أبي حاتم بسنده: « **أنه السيِّد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والعليم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع شرفه وسؤدده، وهو ا لله سبحانه وتعالى هذه صفاته لا تنبغي إلاَّ له ليس له كفؤا أحد، وليس كمثله شيء سبحان ا لله الواحد القهَّار** »[2].

وقد يتوهم أو يظن أنَّ هناك اختلافاً أو تضاداً بين هذه الأقوال، وليست كذلك بل كلها صواب وصحيحة من أوصاف ا لله تعالى. وقد نقل الحافظ ابن كثير عن الطبراني قوله: « وكل هذه صحيحة وهي صفات ربِّنا عزَّ وجل، هو الذي يصمد إليه في الحوائج وهو الذي انتهى سؤدده، وهو الصمد الذي لا جوف له ولا يأكل ولا يشرب وهو الباقي بعد خلقه. وقال البيهقي نحو ذلك »[3].

فاسم ا لله عزَّ وجل (الصمد) « يتضمن جميع صفات الكمال، فالنقائص جنسها منفي عن ا لله تعالى، وكل ما اختص به المخلوق فهو من النقائص التي يجب تنزيه الرَّب عنها بخلاف ما يوصف به الرَّب. ويوصف به العبد بما يليق به: مثل العلم والقدرة والرَّحمة ونحو ذلك، فإنَّ هذه ليست نقائص بل ما ثبت لله من هذه المعاني فإنه يثبت لله على وجه لا يقاربه فيه أحد من المخلوقات، فضلا عن أن يماثله فيه »[4]. ويتضمن كذلك تنزيه ا لله تعالى عن أن يكون له ولد، وأن يخرج منه شيء من الأشياء، كما يخرج من غيره من

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم: ١/١٥٩-١٦٠.

(٢) المصدر السابق: ١/١٦٨، وتفسير سورة الإخلاص ضمن مجموع الفتاوى: ١٧/٢٢٠.

(٣) تفسير ابن كثير: ٤/٥٧٠.

(٤) مجموع الفتاوى: ١٧/٣٢٥.

المخلوقات. وهذا أيضاً من تمام معنى الصمد، فقد ورد أنه الذي لا يخرج منه شيء. وكذلك تنزيه نفسه عن أن يولد فلا يكون من مثله، تنزيه له أن يكون من سائر المواد بطريق الأولى والأحرى[1].

قال ابن حجر: ((وأمَّا الصمد فإنه يتضمن جميع أوصاف الكمال، لأنَّ معناه: الذي انتهى سؤدده بحيث يصمد إليه في الحوائج كلها، وهو لا يتم حقيقة إلاَّ لله))[2].

وما سبق من الآثار التي رواها ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هي ما جاءت مصرَّحاً فيها باسم من أسماء الله الحسنى، وأمَّا ما جاء متضمناً للأسماء فهو كثير. لأنَّ جميع ما رواه ابن أبي حاتم من الأحاديث والآثار ودلت على صفة من صفات الله العليا تتضمن الاسم والصفة. فعلى الأوَّل بالتضمن وعلى الثاني بالمطابقة[3].

قال شيخ الإسلام: ((فأسماؤه كلها متفقة في الدلالة على نفسه المقدسة، ثم كل اسم يدل على معنى من صفاته، ليس هو المعنى الذي دل عليه الاسم الآخر، فالعزيز يدل على نفسه مع عزَّته، والخالق يدل على نفسه مع خلقه، والرحيم يدل على نفسه مع رحمته، ونفسه تستلزم جميع صفاته، فصار كل اسم يدل على ذاته والصفة المختصة به بطريق المطابقة، وعلى أحدهما بطريق التضمن، وعلى الصفة الأخرى باللزوم))[4].

وقال ابن القيم: ((إنَّ الاسم من أسمائه له دلالات، دلالة على الذات والصفة بالمطابقة، ودلالة على أحدهما بالتضمن، ودلالة على الصفة الأخرى باللزوم))[5].

وقال أيضاً: ((والرَّب يشتق له من أوصافه وأفعاله أسماء ولا يشتق له من مخلوقاته،

---

(١) المصدر السابق: ٤٥٣/١٧.

(٢) فتح الباري: ٣٧٠/١٣.

(٣) دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته، تكون بالمطابقة، وبالتضمن، وبالالتزام. فتكون مطابقة إذا فسرنا الاسم بجميع مدلوله، وتضمناً إذا فسرناه ببعض مدلوله، والتزاماً إذا استدللنا به على غيره من الصفات التي يتوقف هذا الاسم عليها. ومثال ذلك: ((الخالق)) يدل على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها ، وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام . انظر: توضيح الكافية الشافية للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي: ص ١٣٢، والقواعد المثلى: ص ١٤.

(٤) الإيمان لابن تيمية: ص ١٦٣.

(٥) بدائع الفوائد: ١٦٢/١.

وكل اسم من أسمائه فهو مشتق من صفة من صفاته أو فعل قائم به »[1].

وقد دلَّ الكتاب والسنة على إثبات مصادر هذه الأسماء له سبحانه وصفاً كقوله تعالى: ﴿ أنَّ القوة لله جميعاً ﴾. وقوله: ﴿ إنَّ الله هو الرزَّاق ذو القوة المتين ﴾. وقوله: ﴿ فاعلموا أنَّما أنزل بعلم الله ﴾. وقوله ﷺ : « أعوذ برضاك من سخطك »[2].

ومما تقدم يعلم أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى جرى على مذهب السلف ومنهجهم في باب الأسماء الحسنى، وهو إثبات أسماء الله تعالى ووصفه بها واعتقاد ثبوت معانيها على حسب ما يليق بجلاله وعظمته في تقريره هذا الباب. وهو ما دلَّ عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، قال تعالى: ﴿ الله لا إله إلاَّ هو له الأسماء الحسنى ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿ و لله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾[4]. وأسماء الله توقيفية فلا يطلق على الله إلاَّ ما ورد بالنص، إلاَّ إن كان من باب الإخبار فهو أوسع من باب الإطلاق[5].

الاسم الأعظم:

أورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عدَّة روايات في تعيين الاسم الأعظم منها: ما أخرجه في تفسير قوله تعالى: ﴿ وإلهكم إله واحد ﴾[6] بإسناده عن أسماء بنت يزيد[7] رضي الله تعالى عنها أنها سمعت النبي ﷺ يقول: « **إنَّ في هاتين الآيتين اسم الله الأعظم ﴿ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرَّحمن الرَّحيم ﴾. و ﴿ آلم الله لا إله إلاَّ هو الحيُّ القيُّوم ﴾**[8] »[9].

---

(١) شفاء العليل: ص ٢٧١.

(٢) المصدر السابق، والآية الأولى من سورة البقرة: ١٦٥، والثانية من سورة الذاريات: ٥٨، والثالثة من سورة هود: ١٤. والحديث رواه النسائي في كتاب الاستعاذة باب الاستعاذة برضاء الله من سخط الله: ٦٧٨/٨، رقم ٥٥٤٩، وانفرد به النسائي. تحفة الأشراف: رقم ١٧٦٣٢.

(٣) سورة طه: آية ٨.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٨٠.

(٥) بدائع الفوائد: ١٦١/١-١٦٢، ومجموع الفتاوى: ١٤٢/٦، ودرء التعارض: ٢٩٨/١.

(٦) سورة البقرة: آية ١٦٣.

(٧) أسماء بنت يزيد بن السكن، أم عامر وأم سلمة من المبايعات المجاهدات؛ روت جملة أحاديث. عاشت إلى دولة يزيد بن معاوية. سير أعلام النبلاء: ٢٩٦/٢-٢٩٧.

(٨) سورة آل عمران: آيتان: ١ - ٢.

(٩) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة البقرة) تحقيق عبد الله علي أحمد الغامدي: ص ١٨٧، وأخرجه الإمام أحمد =

ومنها: ما أخرج بإسناده عن جابر بن زيد أنه قال: ((اسم الله الأعظم هو الله، ألم تسمع أنه يقول: ﴿ هو الله الذي لا إله إلاّ هو عالم الغيب والشهادة هو الرَّحمن الرَّحيم ﴾))[1].

و لم أقف على قول أو رواية لابن أبي حاتم في ترجيح بعض هذه الرِّوايات على بعض. وقد ذكر الحافظ أربعة عشر قولاً في تعيين الاسم الأعظم مع سنده وذكر اختلاف أهل العلم فيه، منهم من أثبته معيَّناً واضطربوا في ذلك ومنهم من أنكره، وبنوا إنكارهم على أنه يلزم من إثباته أن يكون بعض أسماء الله أفضل من بعض[2]. ونسب ذلك بعضهم لمالك رحمه الله تعالى لكراهته أن تعاد سورة أو تردد دون غيرها من السور، لئلا يظن أنَّ

في المسند: ٤٦١/٦، عن أسماء مرفوعاً بنحوه غير أنه ذكر آية الكرسي، وآية آل عمران، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب الدعاء: ١٦٨/٢، رقم ١٤٩٦ عن أسماء مرفوعاً، والترمذي في السنن كتاب الدعوات باب ٦٥، : ١٧٨/٥، رقم ٣٤٧٨ عن أسماء مرفوعاً بنحوه وحسَّنه وصححه، وابن ماجة في كتاب الدعاء باب اسم الله الأعظم: ١٢٦٧/٢، رقم ٣٨٥٥، وأحمد في المسند: ٤٦١/٦، والدارمي في سننه: ٣٢٣/٢، رقم ١٧٤٥٥، والطحاوي في مشكل الآثار: ١٦٤/١، رقم ١٧٨-١٧٩، والبغوي في شرح السنة: ٣٩/٥، رقم ١٢٦١، وقال: حديث غريب، والبيهقي في الأسماء والصفات: ٢٥٠/٢، رقم ١٨٤، جميعهم من طريق عبيد الله بن أبي زياد القداح، قال: حدثنا شهر بن حوشب عن أسماء مرفوعاً. وهذا الإسناد فيه شهر بن حوشب وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام. تقريب التهذيب: ص ٤٤١. وفيه عبيد الله بن أبي زياد القداح ليس بالقوي؛ تقريب التهذيب: ص ٦٣٨، ولذلك تعقب الحافظ ابن حجر تحسين الترمذي له فقال: ((فيه نظر، لأنَّ من رواته شهر بن حوشب..)). فتح الباري: ٢٢٧/١١، وقد رمز السيوطي لصحته، لكن تعقبه المناوي في فيض القدير من أجل عبيد الله كما تعقب الترمذي. وقد ضعفه الحمود من أجل عبيد الله وشيخه. النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى لمحمد بن حمد الحمود: ٥٨/١، ط الأولى ١٣١٤هـ، مكتبة الإمام الذهبي الكويت. والحديث له شاهد من حديث أبي أمامة ولذلك قال الشيخ الغصن: حسن بشواهده. أسماء الله الحسنى : ص ٩١، وقد حسَّنه الألباني كما في صحيح الجامع: ٣١٩/١، رقم ٩٩١. والله تعالى أعلم.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة النمل): ص ١٨٤، وأخرجه الحاكم في المستدرك: ٥٠٤/١ وصححه، ووافقه الذهبي. وقال المحقق: إسناده ضعيف. والآية من سورة الحشر: ٢٢.

(٢) لقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على مسألة تفاضل أسماء الله وصفاته، وبيَّن أنَّ قول من قال: أسماء الله وصفاته لا تتفاضل؛ قول لا دليل عليه، بل هو مورد النزاع، وقال: بأنَّ تفاضل الأسماء والصفات من الأمور البيِّنات، قال: ((وكما أنَّ أسماءه وصفاته متنوعة، فهي متفاضلة، كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنة والإجماع مع العقل)). قال: ((وإنَّما شبهة من منع تفاضلها من جنس شبهة من منع تعددها، وذلك يرجع إلى نفي الصفات، كما يقوله الجهمية لما ادَّعوه من التركيب)). مجموع الفتاوى: ٢١١/١٧-٢١٢.

بعض القرآن أفضل من بعض فيؤذن ذلك باعتقاد نقصان المفضول عن الأفضل؛ وحملوا ما ورد من ذلك على أنَّ المراد بالأعظم العظيم وأنَّ أسماء الله كلَّها عظيمة. ونقل الحافظ ابن حجر عبارة أبي جعفر الطبري: « اختلفت الآثار في تعيين الاسم الأعظم والذي عندي أنَّ الأقوال كلَّها صحيحة إذ لم يرد في خبر منها أنه الاسم الأعظم، ولا شيء أعظم منه، فكأنه يقول كل اسم من أسمائه تعالى يجوز وصفه بكونه أعظم فيرجع إلى معنى عظيم كما تقدم »[1]. وعلى كل حال فإنَّ شأن الاسم الأعظم شأن الأسماء الحسنى التِّسعة والتِّسعين من حيث عدم وجود دليل قطعي الدلالة على التعيين فيجب الرجوع إليه، ولذا اجتهد العلماء في تعيينه كما اجتهدوا في تعيين سائر الأسماء. -والله تعالى أعلم-.

الإلحاد في أسماء الله الحسنى:

إنَّ نفي معاني أسماء الله الحسنى، والعدول بها عن حقائقها ومرادها من أعظم الإلحاد فيها. وقد حذَّر الله تعالى من الإلحاد في أسمائه أشدَّ التحذير فقال سبحانه: ﴿و لله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون﴾[2].

والإلحاد في أسماء الله هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها. وهو مأخوذ من الميل كما يدل عليه مادته « ل ح د » فمنه: اللحد وهو الشق في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط، ومنه: الملحد في الدِّين المائل عن الحق إلى الباطل. قال ابن السكيت: « الملحد المائل عن الحق المدخل فيه ما ليس منه[3]. ومنه: الملتحد وهو مفتعل من ذلك. وقوله تعالى: ﴿ ولن تجد من دونه ملتحدا ﴾[4]. أي: من تعدل إليه، وتهرب إليه، وتلتجئ إليه، وتبتهل إليه فتميل إليه عن غيره. تقول العرب التحد فلان إلى فلان إذا عدل إليه[5].

هذا، وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿ وذروا الذين يلحدون في

(١) فتح الباري: ١١/٢٢٧-٢٢٨.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٨٠.

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري: ٤/٤٢١.

(٤) سورة الجن: آية ٢٢.

(٥) بدائع الفوائد: ١/١٦٩، ط دار الكتاب العربي.

أسمائه﴾ آثاراً تشير إلى معنى الإلحاد وإلى بعض أنواعه، ومن تلك الأنواع:

١- أن يشتق منها أسماء لبعض الأوثان والأصنام:[١].

ذلك لأنَّ أسماء الله الحسنى مختصة به إذ قال تعالى: ﴿ و لله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾[٢]. ففعل ذلك -أي الاشتقاق- عدول بها عما يجب فيها.

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قوله: ﴿ وذروا الذين يلحدون في أسمائه ﴾ قال: **الإلحاد، أن دعوا اللات والعزّى في أسماء الله عز وجل**))[٣].

٢- تسمية الله بما لم يسم به نفسه، مما لا يليق بجلاله وعظمته.

إذ من المعلوم المقرَّر أنَّ أسماء الله توقيفية، فإدخال ما ليس منها فيها -ولو كان حسنا- إلحاد فيها. ويكون الإلحاد بهذا النوع أشد إذا كان ما أدخل فيها دالاً على معنى باطل يتنزه الله عنها كتسمية النصارى له أباً، وتسمية الفلاسفة له موجباً بذاته[٤]، أو علة فاعلة بالطبع[٥].وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا النوع من الإلحاد:

فروى بسنده عن الأعمش أنَّه قال: **(يلحدون) بنصب الياء والحاء من اللحد،** قال: وسألته عن تفسيرها، فقال: ((**يدخلون فيها ما ليس منها**))[٦].

٣- تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها؛ كما فعل المعطلة حيث قالوا: إنَّها ألفاظ مجردة لا معاني لها. وقد أورد ابن أبي حاتم ما يدل على هذا النوع من الإلحاد:

فروى بسنده عن ابن عباس قوله: ((**الذين يلحدون في أسمائه؛ التكذيب**))[٧].

---

(١) انظر: تفسير الطبري: ١٣٣/٩.

(٢) سورة الأعراف : ١٨٠.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): ٦٩٧/٢، وأخرجه ابن جرير: ١٣٣/٩، وابن كثير: ٢٦٩/٢، وأورده السيوطي في الدر المنثور: ١١٦/٣ ، والشوكاني في فتح القدير: ٢٧٠/٢ عن ابن عباس ونسباه لابن أبي حاتم وابن المنذر زاد الشوكاني ابن جرير . وقال المحقق: سنده ضعيف.

(٤) الموجب بالذات هو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل إن كان علة تامة له من غير قصد وإرادة؛ كوجوب صدور الإشراق عن الشمس والإحراق عن النار. التعريفات للجرجاني: ص ٢٣٧.

(٥) العلة الفاعلة بالطبع : هو ما يوجد الشيء بسببه بلا إرادة. التعريفات للجرجاني: ص ١٤٠، و١٥٥.

(٦)تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): تحقيق حمد بن أحمد بن أبي بكر: ص ٦٩٩ ، وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٦١٧/٣ ، والشوكاني في فتح القدير: ٢٧٠/٢ عن الأعمش ونسباه لابن أبي حاتم فقط بمثله وقال المحقق في إسناده راويان لم أقف على ترجمة لهما.

(٧) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): ٦٩٧/٢، وأخرجه ابن جرير عن ابن عباس: ١٣٤/٩، وأورده ابن كثير: ٢٦٩/٢، والسيوطي في الدر المنثور: ٦١٦/٣، والشوكاني في فتح القدير: ٢٧٠/٢ عن ابن عباس ونسباه لابن أبي حاتم وابن المنذر زاد السيوطي وابن جرير. وقال المحقق: سنده صحيح. انظر: جميع ما تقدم في تفسير ابن أبي حاتم ص ٦٩٧-٦٩٩.

ولا شك أنَّ تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها من التكذيب ومن العدول بها عما هي عليه.

٤- تشبيه صفات الله بصفات الخلق كما فعلت المشبِّهة[١].

ومعلوم أنَّ التشبيه باطل لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾[٢]. فتشبيه أسماء الله الحسنى بأوصاف الخلق ميل بها إلى الباطل، ولا شك أنَّ ذلك من الشرك، ولذلك فسَّر بعض الأئمة الإلحاد بالشرك كما روى ذلك ابن أبي حاتم عن عطاء أنه قال: « **الإلحاد: المضاهاة** »[٣]. وقال قتادة: ﴿يلحدون﴾ يشركون »[٤].

وجميع ما تقدم من الآثار تدل على أنَّ الإلحاد في أسماء الله مذموم ومردود؛ لأنَّ أسماء الله تعالى لو لم تدل على معان وأوصاف لم يجز أن يخبر عنه بمصادرها ويوصف بها، لكن الله أخبر عن نفسه بمصادرها وأثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ كقوله: ﴿ إنَّ الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾[٥]. فعلم أنَّ (القوي) من أسمائه ومعناه الموصوف بالقوة، وكذلك (فللّه العزَّة). فالعزيز من له العزَّة، فلولا ثبوت العزَّة والقوة له لم يسم قويّاً ولا عزيزاً، وأيضاً لو لم تكن أسماؤه مشتملة على معان وصفات لم يسغ أن يخبر عنه بأفعالها فلا يقال: يسمع، ويرى، ويعلم، ويقدر، ويريد؛ فإنَّ ثبوت أحكام الصفات فرع من ثبوتها، فإذا انتفى أصل الصفة استحال ثبوت حكمها. وأيضاً فلو لم تكن أسماؤه ذات معان وأوصاف لكانت جامدة، كالأعلام المحضة التي لم توضع لمسماها باعتبار معنى قام به فكانت كلها سواء و لم يكن فرق بين مدلولاتها.وهذه مكابرة صريحة وبهت بيِّنٌ؛ فإنَّ من جعل معنى اسم (القدير) هو معنى اسم (السميع)، ومعنى اسم (التواب) هو معنى اسم (المنتقم)، ومعنى اسم (المعطي) هو معنى اسم (المانع) فقد كابر العقل واللغة والفطرة[٦].

---

(١) انظر: هذه الأنواع في بدائع الفوائد: ١٦٩/١.

(٢) سورة الشورى: آيه ١١.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): ص ٦٩٨، وأورده الشوكاني في فتح القدير: ٢٧٠/٢، والسيوطي في الدر المنثور: ١٤٩/٣ عن عطاء ونسباه لابن أبي حاتم فقط بمثله.

(٤) تفسير الطبري: ١٣٤/٩، وذكر السيوطي في الدر المنثور: ١٤٩/٣ أنه أخرجه عنه عبد الرزاق وعبد بن حميد.

(٥) سورة الذاريات: آية ٥٨.

(٦) مدارج السالكين لابن القيم: ٣٧/١-٣٨، دار الكتب العلمية.

فالواجب إذاً على المسلم أن يسلك في أسماء الله وصفاته مسلك السلف الصالح من صحابة وتابعين من فهم لها على مراد الله منها ومراد رسوله ﷺ. والله ولي التوفيق.

المطلب الثاني

تقريره كون أسماء الله غير مخلوقة

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرَّر كون أسماء الله غير مخلوقة، ويتجلى ذلك من خلال الرِّوايات التالية:

١- حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله تعالى عنه-:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن ثم ساق الإسناد إلى أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « **لتضربن مضر عباد الله حتى لا يعبد لله اسم**»[1].

فقوله: « حتى لا يعبد لله اسم » يدل على أنَّ أسماء الله تعالى غير مخلوقة، لأنَّ العبادة لا تجوز ولا تصح للمخلوق. فلو كانت أسماء الله مخلوقة لم تصح إضافة العبادة إليها، ولكن لما كان الله سبحانه وتعالى هو الذي سمَّى نفسه بهذه الأسماء الحسنى صحت إضافة العبادة إليها، لكون الإضافة إليها إضافة إلى الله سبحانه، ويدل على هذا المعنى ما رواه ابن أبي حاتم عن معمر بن المثنى البصري[2] أنه قال: « **بسم الله إنما هو الله لأنَّ اسم الشيء هو الشيء** »[3]. كما يؤكد هذا المعنى أيضاً ما رواه عن محمد بن أسلم[4] أنه قال لما عرض عليه كلام رجل تكلم في القرآن: « **أمَّا أسماء الله التي قد ذكرها فإنَّها**

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٤١، وقال المحقق: « سنده ضعيف ». ورواه أحمد في المسند: ٣/٨٦-٨٧.

(٢) معمر بن المثنى البصري: التيمي ، أبو عبيدة الإمام العلامة البحر النحوي صاحب التصانيف، توفي سنة ٢٠٩هـ. قال الجاحظ: « لم يكن في الأرض جماعي ولا خارجي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة ». سير أعلام النبلاء: ٩/٤٤٥-٤٤٧.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٤٩.

(٤) هو: محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي بالولاء الطوسي أبو الحسن شيخ المشرق كان من الثقات الحفاظ الأولياء الأبدال، وكان يشبه أحمد بن حنبل . توفي سنة ٢٤٢ هـ تذكرة الحفاظ: ٢/٥٣٢، الجرح والتعديل: ٧/٢٠١، حلية الأولياء: ٩/٢٣٨.

كلها أسماؤه فإذا قال الإنسان نعبد الله، فإنّما يعني الاسم والمعنى شيء واحد فهو موحد »[1]. فاتّضح بهذا دلالة الحديث على أنَّ أسماء الله من كلامه، فهي غير مخلوقة.

٢- أثر نعيم بن حماد - رحمه الله تعالى -:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن أبي حاتم في كتاب (الرَّد على الجهمية) ذكر نعيم بن حماد أنَّ الجهمية قالوا : « **إنَّ أسماء الله مخلوقة، لأنَّ الاسم غير المسمى، وادَّعوا أنَّ الله كان ولا وجود لهذه الأسماء، ثم خلقها ثم تسمى بها. قال: فقلنا لهم: إنَّ الله قال: ﴿ سبّح اسم ربّك الأعلى ﴾**[2]**. وقال: ﴿ ذلكم الله ربّكم فاعبدوه ﴾**[3]**. فأخبر أنه المعبود، ودلَّ كلامه على اسمه بما دلَّ به على نفسه، فمن زعم أنَّ اسم الله مخلوق فقد زعم أنَّ الله أمر نبيّه أن يسبِّح مخلوقاً »**[4].

٣- أثر إسحاق بن راهويه - رحمه الله تعالى -:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن: حدثنا أحمد بن سلمة قال حدثنا إسحاق بن راهويه قال: « **أفضوا إلى أن قالوا: أسماء الله مخلوقة لأنه كان ولا اسم، وهذا الكفر المحض. لأنَّ لله الأسماء الحسنى فمن فرَّق بين الله و بين أسمائه وبين علمه ومشيئته فجعل ذلك مخلوقا كله والله خالقها فقد كفر. و لله عزَّ وجل تسعة وتسعون اسماً. صح ذلك عن النبي ﷺ أنه قاله »**[5].

ـ ولقد تكلم بعض من ينسب إلى جهم بالأمر العظيم فقال: لو قلت إنَّ للرَّب

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٥٣.

(٢) سورة الأعلى: آية ١.

(٣) سورة يونس: آية ٣.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٣٩٠/١٣.

(٥) يشير بذلك إلى الحديث الذي روي عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ من غير وجه، رواه البخاري في كتاب الشروط باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار ... صحيح البخاري مع الفتح: ٤١٧/٥، رقم ٢٧٣٦، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب أسماء الله وفضل من أحصاها: ٢٠٦٢/٦ ـ ٢٠٦٣، رقم ٢٦٧٧، والترمذي في كتاب الدعوات، باب ٨٣: ٤٩٦/٥، رقم ٣٥٠٧ و٣٥٠٨، وابن ماجة في كتاب الدعاء باب أسماء الله عزَّ وجل: ١٢٦٩/٢، رقم ٣٨٦١.

تسعة وتسعين اسما لعبدت تسعة وتسعين إلها، حتى إنه قال إنّي لا أعبد ا لله الواحد الصمد إنّما أعبد المراد به. فأي كلام أشد فرية وأعظم من هذا: أن ينطق الرَّجل أن يقول: لا أعبد ا لله »[1]. وفي رواية عند ابن أبي حاتم عن ابن راهويه أيضاً عن الجهمية: أنَّ جهما قال: « **لو قلت إنَّ لله تسعة وتسعين اسما لعبدت تسعة وتسعين إلها، قال: فقلنا لهم: إنَّ ا لله أمر عباده أن يدعوه بأسمائه الحسنى، فقال: ﴿ و لله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾. والأسماء جمع أقله ثلاثة ولا فرق في الزِّيادة على الواحد بين الثلاثة وبين التسعة والتسعين** »[2].

لقد ساق الإمام ابن أبي حاتم هذه الآثار في كتاب (الرَّد على الجهمية) وهو الكتاب الذي ألفه في بيان بطلان مذاهب الجهمية والرَّد عليهم، وعليه فالمقصود من إيراده هذا الآثار فيه هو للرَّد على الجهمية فيما زعمت من أنَّ أسماء ا لله تعالى مخلوقة، وإثبات أنها غير مخلوقة. فدلَّ هذا على أنَّ ابن أبي حاتم يقرِّر كون أسماء ا لله تعالى غير مخلوقة.

ويؤكد هذا المنهج عنده ما رواه عن الإمام الشافعي رحمه ا لله تعالى في الأثر الآتي: قال -رحمه ا لله تعالى-: حدثني الربيع بن سليمان المرادي المصري في أوَّل لقية لقيته في المسجد الجامع فسألته عن هذه الحكاية وذلك أني كنت كتبتها في مصر عن أبي بكر بن القاسم[3] عنه، قبل خروجي إلى مصر فحدثني الربيع؛ قال: سمعت الشافعي يقول: « **من حلف باسم من أسماء ا لله فحنث فعليه الكفَّارة؛ لأنَّ اسم ا لله غير مخلوق. ومن حلف بالكعبة أو بالصفا والمروة فليس عليه الكفَّارة لأنه مخلوق؛ وذاك غير مخلوق** »[4].

قال البيهقي معقباً على هذا الأثر : « فجعل اليمين باسم من أسماء ا لله كاليمين

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٥٢.

(٢) كتاب الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كما في فتح الباري: ٣٩٠/١٣.

(٣) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي؛ توفي سنة ٣٢٣، أو ٣٢٧، أو ٣٢٨هـ . طبقات الحنابلة: ٦٩/٢، وتذكرة الحفاظ: ٥٧/٣، وتاريخ بغداد: ١٨١/٣.

(٤) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩٣، ورواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٤٣، والبغوي في شرح السنة: ١٨٨/١، وابن بطة في الإبانة: ٢٧٤/١، رقم ٤٢، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١٣٣/٩، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٨/١٠، وفي الأسماء والصفات: ص ٣٢٦، وفي معرفة السنن والآثار: ١١٣/١، وأورده الذهبي في العلو: ص ١٦٦، وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٧، وسير أعلام النبلاء: ١٩/١٠.

با لله، ثم قال: ومن حلف بشيء غير الله فلا كفارة عليه، فبيَّن بذلك أنه لا يقال في أسماء الله وصفاته: إنها أغيار، وإنما يقال: أغيار، لما يكون مخلوقاً »[1].

وما ذهب إليه ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من أنَّ أسماء الله تعالى غير مخلوقة هو مذهب السلف الصالح فقد قرَّروا أنَّ الله سبحانه وتعالى هو الذي سَمَّى نفسه بهذه الأسماء الحسنى، فهي من كلامه وكلامه تعالى غير مخلوق، فأسماؤه غير مخلوقة. وقد نقل الإمام البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ وكان الله عزيزاً حكيماً ﴾[2]. ﴿ غفوراً رحيماً ﴾[3]. فقال: « هو سَمَّى نفسه بذلك، وهو لم يزل كذلك فأثبت قدم معاني أسمائه الحسنى، وأنه هو الذي سَمَّى نفسه بها »[4]. وقد صرَّح بهذا غير واحد من أئمة السلف، منهم الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- فقد نقل عنه الخلال أنه قال: « من زعم أنَّ أسماء الله عزَّ وجل مخلوقة فقد كفر. لم يزل الله عزَّ وجل قديراً، عليماً، عزيزاً، حكيماً، سميعاً، بصيراً، لسنا نشك أنَّ أسماء الله ليست بمخلوقة ولسنا نشك أنَّ علم الله تبارك وتعالى ليس بمخلوق وهو كلام الله عزَّ وجل ولم يزل الله عزَّ وجل حكيماً »[5].

ومنهم الإمام عبد الله بن إدريس الأودي[6]-رحمه الله تعالى- فقد أخرج عنه عبد الله بن الإمام أحمد أنَّ رجلاً قال له: يا أبا محمد إنَّ قبلنا ناساً يقولون: إنَّ القرآن مخلوق. فقال: من اليهود؟ قال: لا. قال: فمن النصارى؟ قال: لا. قال: فمن المجوس؟ قال: لا. قال: فممن؟ قال: من الموحدين. قال: « كذبوا ليس هؤلاء بموحدين هؤلاء زنادقة؛ من زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد زعم أنَّ الله عزَّ وجل مخلوق. ومن زعم أنَّ الله تعالى مخلوق فقد كفر. هؤلاء زنادقة، هؤلاء زنادقة »[7].

---

(١) مناقب الشافعي: ٤٠٣/١.

(٢) سورة النساء: آية ١٦٥.

(٣) ورد في سور كثيرة منها: سورة النساء: ١٥٢.

(٤) ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: ٢٠٥/٦.

(٥) السنة للخلال: ١٣٨/٥، وأورده اللالكائي مختصراً في شرح أصول الاعتقاد : رقم ٣٥١.

(٦) عبد الله بن إدريس: الكوفي، قال ابن سعد: « كان ثقة مأمونا كثير الحديث، حجة صاحب سنة وجماعة ». توفي سنة ١٩٢هـ. الطبقات: ٣٩٢/٦، وتاريخ بغداد: ٤١٥/٩.

(٧) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد: ١١٣/١-١١٤، رقم ٢٩.

وقد جاءت هذه الأقوال من أئمة السلف -رحمهم الله تعالى- ردّاً على ما زعمته الجهمية وأذنابهم من المعتزلة من أنَّ أسماء الله تعالى مخلوقة. ولما قالوا مخلوقة كان لا بد لهم أن يقولوا: إنَّ الاسم غير المسمَّى، وأسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، لأنَّ الله تعالى وحده هو الخالق وما سواه مخلوق، فإذا كانت أسماؤه غيره فهي مخلوقة. فانبرى أئمة السلف للرد عليهم، واشتد نكيرهم عليهم، لأنَّ أسماء الله من كلامه وكلام الله غير مخلوق، فهو الذي سمَّى نفسه بهذه الأسماء[1].

والذي دفع الجهمية إلى القول بأنَّ الاسم غير الذات هو فهمهم لذات مجردة عن الأوصاف والأسماء، فلذلك ردَّ عليهم من ردَّ من أهل السنة القول بأنَّ الاسم غير الذات، لأنه لا تعقل ذات غير متصفة بالصفات والأسماء، ومن هنا أطلق هؤلاء القول بأنَّ أسماء الله هي عينه[2]، فكان قصدهم حسنا بهذا الاعتبار[3].

وقد تفرَّع من قول الجهمية الذي هو أنَّ أسماء الله تعالى مخلوقة لأنَّ أسماءه غيره! مسألة هل الاسم عين المسمى أو غيره؟ وقد اختلف الناس في هذه المسألة إلى عدَّة أقوال:

١- أنَّ الاسم هو المسمى؛ وهو رأي كثير من المنتسبين إلى السنة كاللالكائي، والبغوي صاحب (شرح السنة) وهو أحد قولي أصحاب أبي الحسن الأشعري، واختاره أبو بكر بن فورك[4] وغيره؛ ونسبه الأشعري إلى أكثر أصحاب الحديث[5].

٢- أنَّ الاسم غير المسمى، وهو قول الجهمية والمعتزلة وتابعهم في ذلك جماعة من الأشاعرة كالغزالي[6]، والرازي.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٨٦/٦، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان: ٢٢٤/١.

(٢) كما يلاحظ ذلك في بعض أقوالهم المتقدمة، مثل قول معمر بن المثنى، ومحمد بن أسلم.راجع ص ٢٣١-٢٣٢.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٨٦/٦.

(٤) أبو بكر بن فورك: هو محمد بن الحسن بن فورك -بضم الفاء وفتح الراء- فقيه شافعي، برع في الأصول والكلام والنحو، وكان واعظا زاهدا، وكان أشعري المعتقد، بلغت تصانيفه قرب المئة، توفي سنة ٤٠٦هـ . انظر: تبيين كذب المفتري: ص ٢٣٢-٢٣٣، وفيات الأعيان: ٣٠٢/٣، وسير أعلام النبلاء: ٢١٤/١٧.

(٥) مجموع الفتاوى: ١٨٨/٦،ومقالات الإسلاميين: ٢٥٢/١، وعزا البيهقي هذا الرأي إلى الإمام الشافعي والحارث المحاسبي وغيرهما. انظر: الاعتقاد له ص ٤٢، وشعب الإيمان له: ١٢٥/١-١٢٦، تحقيق محمد زغلول.

(٦) هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الشافعي، برع في الفقه وأصوله وعلم الكلام وغير ذلك، وله مصنفات فيها. وقد كان منتميا إلى الأشعرية في طريقته الكلامية. توفي سنة ٥٠٥هـ. انظر: =

٣- الإمساك عن القول في هذه المسألة نفياً وإثباتاً؛ إذ كان كل من الإطلاقين بدعة وهو رأي جماعة من السلف.

٤- أنَّ الاسم للمسمى، وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيره.

٥- أنَّ الأسماء ثلاثة أقسام: تارة يكون الاسم هو المسمى كاسم الموجود، وتارة يكون غير المسمى كاسم الخالق. وتارة لا يكون هو ولا غيره كاسم العليم والقدير، وهذا التفصيل هو الرأي المشهور عن أبي الحسن.

هذا موجز مذاهب الناس في هذه المسألة كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث أورد هذه الأقوال وتوسع في مناقشتها[1].

والصواب في هذه المسألة هو القول الرَّابع، وهو قول من قال إنَّ الاسم للمسمى لأنه هو الذي تجتمع به الأدلة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأمَّا الذين يقولون: إنَّ الاسم للمسمى كما يقوله -أكثر أهل السنة- فهؤلاء وافقوا الكتاب والسنة والمعقول، قال تعالى: ﴿ و لله الأسماء الحسنى ﴾[2]. وقال: « أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾[3]. وقال النبي ﷺ : « إنَّ لله تسعة وتسعين اسما ﴾[4]؛ وقال النبي ﷺ : « إنَّ لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب »[5]. وكلاهما في الصحيحين وإذا قيل لهم: أ هو المسمى أم غيره فصَّلوا؛ فقالوا ليس هو نفس المسمى، ولكن يراد به المسمى. وإذا قيل: إنه غيره بمعنى أنه يجب أن يكون بايناً له، فهذا باطل، فإنَّ المخلوق قد يتكلم بأسماء نفسه فلا تكون بائنة

تبين كذب المفتري: ص ٢٩١-٣٠٦، وطبقات السبكي: ١٩١/٦.

(١) انظر: تفاصيل ذلك في مجموع الفتاوى: ١٨٥/٦-٢٠٧.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٨٠.

(٣) سورة الإسراء: آية ١١٠.

(٤) تقدم تخريجه في ص ٢٣٢ من هذه الرسالة.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب المناقب باب ما جاء في أسماء النبي ﷺ، صحيح البخاري مع الفتح: ٦٤١/٦، رقم ٣٥٣٢.

عنه، فكيف بالخالق؟ وأسماؤه من كلامه وليس كلامه بائنا عنه. ولكن قد يكون الاسم نفسه بائناً، مثل أن يسمى الرَّجل غيره باسم أو يتكلم باسمه، فهذا الاسم نفسه ليس قائما بالمسمى لكن المقصود به المسمى، فإنَّ الاسم مقصوده إظهار المسمى وبيانه »[1].

ويحسن هنا أيضاً إيراد ذلك التفصيل الذي أورده شارح العقيدة الطحاوية في كتابه[2]. لأنه تلخيص واضح للصواب في هذه المسألة، وهو أنَّ: « الاسم يراد به المسمى تارة ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال ا لله كذا، أو سمع ا لله لمن حمده، ونحو ذلك، فهذا المراد به المسمَّى نفسه، وإذا قلت: ا لله: اسم عربي، والرحمن: اسم عربي، والرحمن من أسماء ا لله تعالى ونحو ذلك، فالاسم هاهنا للمسمَّى. ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أنَّ اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أنَّ ا لله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء ا لله تعالى ».

وهذا التفصيل المذكور هو مذهب جمهور أهل السنة في هذه المسألة، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وهو الحق الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة، وأيَّده المعقول.



---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦/٢٠٦-٢٠٧.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ١٠٢.

المبحث الثالث

جهوده في بيان صفات الله تعالى

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَّر ثبوت صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسنة على ما يليق بجلال الله تعالى وعظمته.

وقبل البدء ببسط ذلك والخوض في تفاصيله، يحسن التنبيه إلى أنَّ بعض العلماء[1] قد قسموا الصفات من حيث هي إلى قسمين: صفات ذاتية، وصفات فعلية؛ وهذا منهم - رحمهم الله تعالى- مبني على الاستقراء والتتبع لنصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة.

فالصفات الذاتية: هي الملازمة لذات الباري جل وعلا المتعلقة بها أزلاً وأبداً، لا تنفك عنها بحال، ولا تعلق لها بالمشيئة والاختيار؛ كالحياة والعلم والقدرة مثلاً.

والصفات الفعلية: هي المتعلقة بمشيئة الله تعالى واختياره، كالاستواء، والنزول، والمجيء مثلاً.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية، وذلك مثل صفة الكلام، فهي صفة ذاتية باعتبار الأصل، إذ أنه سبحانه لم يزل ولا يزال متكلماً، وصفة فعلية باعتبار آحاد الكلام لتعلقه بمشيئته واختياره، فيتكلم متى شاء بما شاء كيف شاء.

وفي بيان هذا يقول الشيخ عبد الله أبا بطين[2]: « فإنَّ المعروف بين أهل السنة أنَّ صفات الله قسمان:

---

(١) انظر: منهاج السنة: ٣٧٧/٢، والاعتقاد للبيهقي: ص ٧٠ - ٧٢، والأسماء والصفات : ص ١٣٧، وشرح الواسطية للهراس: ص ١٠٥.

(٢) هو: أبو عبد العزيز عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز أبا بطين، العلامة الفقيه، توفي سنة ١٢٨٢. هدية العارفين: ٤٩١/١، والأعلام : ٩٧/٤، ومشاهير علماء نجد وغيرهم: ص ٢٣٥ - ٢٣٨.

صفات ذاتية: كالحياة والعلم والقدرة والوجه واليدين ونحوها، فهذه قديمة بلا ريب، إذ أنها صفات لازمة لله تعالى.

وصفات فعلية: وهي تتعلق بمشيئة الله وحكمته، فإذا اقتضت حكمته فعلها فعلها وإن اقتضت حكمته أن لا يفعلها لم تكن، وهذا مثل الخلق والرِّزق والإحياء والإماتة والكلام... والنزول والاستواء، وغير ذلك من صفات فعله، فهذا يكون قديم النوع أو الجنس، وإن كانت آحادة توجد شيئاً فشيئاً وحيناً وآخر.

ومن المعلوم أنه يوجد الفرق بين صفة الحياة والقدرة مثلا وبين صفة الاستواء، فإنَّ الأوَّل لاشك أنَّ الله موصوف به أزلاً وأبداً جل وعلا، وأمَّا الاستواء فلم يكن إلاَّ بعد خلق العرش، وكذلك صفة نزوله إلى السماء الدنيا، وإن كانت الصفات الفعلية قديمة الجنس، فلم يزل تبارك وتعالى فعالا لما يريد، فتنبه للفرق بينهما، والله أعلم »[1].

جملة من الصفات التي قرَّرها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى:

قال ابن أبي حاتم حدثنا يونس بن عبد الأعلى المصري قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي يقول وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به؟ فقال: **« لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة ردها لأنَّ القرآن نزل به وصح عنه بقول النبي ﷺ ، فيما روى عنه العدل. فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو بالله كافر. فأمَّا قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل، لأنَّ علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالروية والفكر ونحو ذلك. أخبار الله سبحانه وتعالى أتانا أنه سميع، وأنَّ له يدين بقوله: ﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾. وأنَّ له يمينا بقوله: ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾. وأنَّ له وجها بقوله: ﴿ كل شيء هالك إلاَّ وجهه ﴾. وقوله: ﴿ ويبقى وجه ربِّك ذو الجلال والإكرام ﴾. وأنَّ له قدما بقول النبي ﷺ : « حتى يضع الرَّب فيها قدمه ». يعني جهنم، وأنه يضحك من عبده المؤمن بقول النبي ﷺ - للذي قتل في سبيل الله -:**

---

(١) لوامع الأنوار البهية: ١/١١٢ هامش ١، تعليقا على قول الناظم:

صفاته كذاته قديمة   أسماؤه ثابتة عظيمة

«إنه لقي ا لله وهو يضحك إليه». وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا بخبر رسول ا لله ﷺ بذلك. وأنه ليس بأعور بقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال فقال: «إنه أعور، وإنَّ ربَّكم ليس بأعور». وأنَّ المؤمنين يرون ربَّهم يوم القيامة بأبصارهم، كما يرون القمر ليلة البدر. وأنَّ له إصبعاً بقول النبي ﷺ: «ما من قلب إلاَّ هو بين إصبعين من أصابع الرَّحمن عزَّ وجل». فإنَّ هذه المعاني التي وصف ا لله بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يدرك حقيقته بالفكر والروية، فلا يكفر بالجهل بها أحد إلاَّ بعد انتهاء الخبر إليه بها. فإن كان الوارد بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع: وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته، والشهادة عليه، كما عاين وسمع من رسول ا لله ﷺ، ولكن يثبت هذه الصفات وينفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره. فقال: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتاب (الرد على الجهمية) بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع وهو شيخ شيوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة فقال: **«ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، وا لله ما في الحديث شيء إلاَّ وفي القرآن مثله يقول ا لله تعالى: ﴿إنَّ ا لله سميع بصير﴾. ﴿ويحذركم ا لله نفسه﴾. ﴿والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾. ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديَّ﴾. ﴿وكلَّم ا لله موسى تكليماً﴾. ﴿الرَّحمن على العرش استوى﴾. ونحو ذلك».** فلم يزل -أي سلام بن مطيع- يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس[2].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ١/٢٨٣-٢٨٤، والآية الأولى من سورة المائدة: ٦٤، والثانية من سورة الزمر: ٦٧، والثالثة من سورة القصص: ٨٨، والرابعة من سورة الرحمن: ٢٧، والخامسة من سورة الشورى: ١١، وأورده الذهبي مختصراً في ترجمة الإمام الشافعي. سير أعلام النبلاء: ١٠/٨٠، وأورده في كتاب الأربعين في صفات ربِّ العالمين:ص ٨٤، رقم ٨٦، وأورده في العلو: ص ١٦٦، وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٧. وسيأتي تخريج الأحاديث عند الكلام على الصفات الواردة في الأثر بالتفصيل -إن شاء ا لله تعالى-.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في فتح الباري: ١٣/٣٧٢، وأورده الذهبي في العلو: ص ١٤٠، وانظر: مختصر العلو: ص ١٤٣-١٤٤، والآية الأولى من سورة لقمان: ٢٨، والثانية من سورة آل عمران: ٢٨، والثالثة من سورة الزمر: ٦٧، والرابعة من سورة ص: ٧٥، والخامسة من سورة النساء: ١٦٤، والسادسة من سورة طه: ٥.

قرَّر ابن أبي حاتم بروايته هذين الأثرين جملة من الصفات، منها: صفة السمع، والبصر، واليد، والوجه، والقدم، والعين، والإصبع، والضحك، والنزول، والاستواء، والكلام، ومسألة الرؤية. فهو قرَّر بهذين الأثرين خصوصاً إثبات هذه الصفات التي جاء التصريح بها فيهما، وعموما التي لم يأت بها التصريح والتي يعد الإيمان بها لازما من لوازم صحة العقيدة.

وهذه الأوصاف التي اشتمل عليها هذان الأثران منها ما هو ذاتي ومنها ما هو فعلي. وفيما يلي عرض لما ورد في هذين الأثرين من الصفات وتقرير ابن أبي حاتم لها.

أولا: الصفات الذاتية:

١- صفة السمع والبصر:

إنَّ ابن أبي حاتم يقرِّر ثبوت صفتي السمع والبصر لله تعالى على ما يليق به من غير تكييف ولا تشبيه، ومن غير تأويل ولا تعطيل، وقد قرَّر ابن أبي حاتم هذا بروايته أثر الشافعي السابق في وجوب الإيمان بصفات الله على ظاهرها بدون تشبيه ولا تمثيل. وجاء في هذا الأثر التصريح بصفتي السمع والبصر. وأثر سلام بن أبي مطيع في وجوب الإقرار بأحاديث الصفات.

وإيراد ابن أبي حاتم هذا الأثر في كتابه (الرَّد على الجهمية) الذي ألفه للرَّد على الجهمية فيما أنكرته من الصفات الإلهية، تقرير منه لهذه الصفات التي وردت في الأثر والتي منها صفتي السمع والبصر. ومما يدل على ذلك أنه لا خلاف بين أهل السنة والمعتزلة في تسمية الله تعالى بالسميع والبصير كما هو نص الآية الصريح، فهم يقولون به إلاَّ الغلاة منهم، وإنما ينكرون الصفات، فهذا الذي يحتاج إلى الرَّد عليهم فيه.

وإذا تقرَّر هذا، فوجه الرَّد عليهم من هذا الأثر هو لأجل إنكارهم للأحاديث وخاصة المشتملة منها على صفات الله تعالى.

وقد روى ابن أبي حاتم أيضاً حديثين في أحدهما التصريح بإثبات صفة السمع وفي الآخر التصريح بإثبات صفة البصر لله تعالى. فالأول: هو حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها في قصة المجادلة قالت: ((**الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد**

جاءت المجادلة إلى النبي ﷺ تكلمه وأنا في ناحية البيت ما أسمع ما تقول: فأنزل الله عز وجل: ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ﴾[1]. إلى آخر الآية »[2].

والثاني: هو حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « إنَّ الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل بالنهار، وعمل النهار بالليل، زاد المسعودي، وحجابه النار -وفي رواية: النور- لو كشفها حرقت سحابة وجهه كل شيء أدركه بصره »[3]. والمراد بما انتهى إليه بصره من خلقه -كما في حديث مسلم- جميع المخلوقات لأنَّ بصره سبحانه وتعالى محيط بجميع الكائنات، ولفظة (من) لبيان الجنس لا للتبعيض[4].

٢- صفة اليد:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرَّر ثبوت صفة اليد لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، إثباتا حقيقيا بدون تكييف ولا تمثيل وبدون تأويل ولا تعطيل. وقد قرَّرها بروايته أثر الإمام الشافعي وأثر سلام بن أبي مطيع المتقدمين اللذين اشتملا على جملة من الصفات الإلهية، ومنها صفة اليد.

وقد أورد رحمه الله أثر سلام بن أبي مطيع في وجوب الإقرار بأحاديث الصفات في كتابه (الرَّد على الجهمية) الذي عني فيه بالرَّد على الجهمية فيما أنكرته من أحاديث الصفات وآثارها، ومن أهمها صفة اليد.

---

(١) سورة المجادلة: آية ١.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير: ٣١٨/٤-٣١٩، والدر المنثور: ١٧٩/٦، وأخرجه الإمام أحمد في المسند: ٤٦/٦ ، والنسائي في السنن كتاب الطلاق باب الظهار: ١٣٧/٦، رقم ٣٤٦٠، وابن ماجة في السنن كتاب الطلاق باب الظهار: ٦٦٦/١، رقم ٢٠٦٣، وعلقه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب ﴿وكان سميعاً بصيراً﴾: ٣٨٤/١٣، وأخرجه ابن مندة في التوحيد: رقم٤٠٠، و٤١٤، وقال: هذا حديث مجمع على صحته رواه جماعة عن الأعمش. التوحيد: ٥١/٣.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة النمل): ص ٥٢، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ـ باب رؤية النبي ربه ليلة الإسراء والمعراج: ١٦٢/١، رقم ١٧٩، وفيه: ((لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه)). وابن ماجة في السنن المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية: ٧٠/١، رقم ١٩٥- ١٩٦.

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم: ١٤/٣.

ولما كان إنكار الجهمية لأحاديث الصفات أمراً في غاية الخطورة حيث يؤدي إلى تعطيل أسماء الله وصفاته؛ أورد ابن أبي حاتم هذا الأثر ليثبت أنَّ ما أنكرته الجهمية من أحاديث الصفات لم تنفرد هي فقط بإثبات هذه الصفات. وإنما هي ثابتة كذلك في القرآن الكريم. ففي هذا الأثر إثبات حجية الأحاديث من جهة، وإثبات الصفات ومنها صفة اليد من جهة ثانية. وفي هذا إشارة منه إلى أنَّ ما ذهبت إليه المؤولة والمعطلة من تأويل الصفات أو تعطيلها أمر لا دليل عليه، بل هو باطل ومردود؛ وأنَّ الصواب هو أن تبقى الصفات على ظواهرها اللغوية اللائقة بالله تعالى. وليس في الظواهر اللغوية التي وردت فيها الصفات ما يقتضي المشابهة بين صفات الله تعالى وصفات المخلوقين حتى يحتاج إلى التأويل، أو التحريف والتعطيل.

ومما يقوي وجه الاحتجاج بهذا الأثر، أثر الإمام الشافعي السابق، إذ هو يرد على الجهمية المعتزلة الذين نصبوا أنفسهم حربا على أسماء الله وصفاته بإنكارها أو تأويلها. فأولوا اليد بالقدرة أو النعمة، حيث استدل الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- بقوله تعالى: ﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾. على أنَّ لله تعالى يدين. وبقوله تعالى: ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾. على أنَّ له يميناً. وفي هذا إثبات صفة يدين لله تعالى وأنهما صفتان من صفات ذاته المقدسة كما يليق بجلاله وعظمته. لأنَّ لفظ اليدين بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة، فالمعروف في لغة العرب استعمال الواحد في الجمع أو الجمع في الواحد، وأما استعمال لفظ الواحد في الاثنين أو العكس فلا أصل له في اللغة، فقوله: ﴿ لما خلقت بيدي ﴾، -كما في الآية التي وردت في أثر سلام بن أبي مطيع- لا يجوز أن يراد به القدرة، لأنَّ القدرة صفة واحدة، ولا النعمة، لأنَّ نعم الله لا تحصى، ولا يجوز أن يقال: إنَّ المعنى (لما خلقت أنا) لأنَّ العرب إذا أرادت ذلك تضيف الفعل إلى اليد ولا تعديه بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿ بما قدمت يداك ﴾[1]. وقوله: ﴿ مما عملت أيدينا أنعاما﴾[2]. وأما إذا عدي بالباء فإنه نص في أنه فعل الفاعل بيده[3]. ولهذا قال

(١) سورة الحج: آية ١٠.

(٢) سورة يسن: آية ٧١.

(٣) الرسالة المدنية لابن تيمية: ص ٥٠-٥٢.

عبد الله بن عمرو: « إنَّ الله لم يخلق بيده إلاَّ ثلاثا: خلق آدم بيده، وغرس جنة الفردوس بيده، وكتب التوراة بيده ». فلو كانت اليد هي القدرة لم يكن لها اختصاص بذلك، ولا كانت لآدم فضيلة بذلك على كل شيء مما خلق بالقدرة[1].

وبهذا نصل إلى أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قد قرَّر ثبوت صفة اليدين لله تعالى، وأنهما صفتان ذاتيتان حقيقيتان لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، وليستا بمعنى القدرة ولا النعمة. لأنَّ القدرة أو النعمة لا يمكن فيها التثنية.

وهذا هو مذهب السلف جميعاً بلا خلاف بينهم. فقد عقد الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في صحيحه باباً بعنوان: باب قول الله تعالى: ﴿ لما خلقت بيديَّ ﴾ في كتاب التوحيد؛ وأورد فيه جملة من الأحاديث الصحيحة كلها تثبت صفة اليدين لله تعالى[2].

٣- صفة الإصبع:

إنَّ ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يقرِّر ثبوت الإصبع لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته بدون تكييف ولا تمثيل وبدون تأويل ولا تعطيل. وقد قرر ذلك بروايته أثر الإمام الشافعي السابق في وجوب الإقرار والإيمان بحديث صفة الإصبع بلا تشبيه. فقد جاء فيه: **« وأنَّ له إصبعاً بقول النبي ﷺ : « ما من قلب إلاَّ وهو بين إصبعين من أصابع الرَّحمن عزَّ وجل »**[3].

هذا الحديث ورد عن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة [4]. وأقتصر هنا على إيراد

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم: ص ٢٨.

(٢) انظر: تلك الأحاديث في صحيح البخاري مع الفتح: ١٣/٤٠٣ ـ ٤٠٤ ، كتاب التوحيد باب رقم ١٩.

(٣) تقدم هذا الأثر بكامله في ص ٢٣٩- ٢٤٠ من هذه الرسالة.

(٤) رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، والنواس بن سمعان، وعائشة، وأم سلمة، وأنس، وسبرة بن فاكهة، وأبو هريرة، وأبو ذر، وجابر بن عبد الله، ونعيم بن همار، أخرج ابن أبي عاصم هذه الأحاديث في كتاب السنة في باب « إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن »: ١/٩٨-١٠٠، رقم ٢١٩-٢٢٣، وقد صحح الشيخ الألباني تلك الطرق في ظلال السنة: ١/٩٨-١٠٤، وأخرجها أيضاً الآجري في الشريعة: ص ٣١٦-٣١٨، =

حديثين، وهما حديث النواس، وحديث عبد الله بن عمرو. وذلك للدلالة على لفظ هذا الحديث الذي ورد في الأثر مختصراً من جهة. وللشهادة والتقوية من جهة ثانية.

الحديث الأوَّل: حديث النواس بن سمعان الكلابي[1] ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « ما من قلب إلاَّ بين إصبعين من أصابع ربٍّ العالمين إن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاغه، وكان يقول: يا مقلب القلوب ثبِّت قلوبنا على دينك والميزان بيد الرَّحمن عزَّ وجل يخفضه ويرفعه »[2].

والثاني: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنه أنه سمع ﷺ يقول: « إنَّ قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرَّحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء ». ثم قال رسول الله ﷺ : « اللهم مصرِّف القلوب صرِّف قلوبنا على طاعتك »[3].

واعتقاد ابن أبي حاتم بأنَّ لله أصابع لا تشبه أصابع المخلوقين وتقريره ذلك، هو اعتقاد جميع أئمة السلف. فقد أخذوا بظاهر الحديث وقالوا: إنَّ لله أصابع حقيقية نثبتها له كما أثبتها له رسوله ﷺ [4]. وهذا ما دلت عليه النصوص الصحيحة.

روى الإمام البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود –رضي الله تعالى عنه–

وابن خزيمة في كتاب التوحيد: من رقم ١٠٨–١١٠، والدارقطني في الصفات: رقم ٢٩، وابن مندة في التوحيد: رقم ٦٨–٦٩.

(١) هو: النواس بن سمعان بن خالد بن عمرو بن قرط الكلابي الأنصاري، له ولأبيه صحبة، وحديثه عند مسلم في صحيحه، سكن الشام. الإصابة: ٥٧٦/٣، وتقريب التهذيب: ص ١٠٠٩.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ١٨٢/٤، وابن ماجة في السنن المقدمة باب فيما أنكرت الجهمية: ٧٢/١، رقم ١٩٩، وابن أبي عاصم في السنة: ٩٨/١، رقم ٢١٩، والحاكم في المستدرك: ٣٢١/٤، والدارمي في النقض: ص ٦٢، والآجري في الشريعة: ص ٣١٧، صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والألباني. وقال الألباني في صحيح ابن ماجة: ٤٠/١: صحيح. ونحوه في الظلال: ٩٨/١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب القدر باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء: ٢٠٤٥/٤، رقم ٢٦٥٤، وأحمد في المسند: ١٦٨/٢، والدارمي في الرد على المريسي: ص ٤١٩، وابن أبي عاصم في السنة: ١٠٠/١، رقم ٢٢٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٧١٠، والدارقطني في الصفات: ص ٤٥، رقم ٢٩، والبيهقي في الأسماء والصفات: ٧٣/٢.

(٤) القواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين: ص ٥٦، وانظر الحجة في بيان المحجة لقوام السنة التيمي: ٢٩٠/٢–٢٩١.

قال: « إنَّ يهوديا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد إنَّ ا لله يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والشجر على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم يقول: أنا الملك. فضحك رسول ا لله ﷺ حتى بدت نواجذه ثم قرأ: ﴿ وما قدروا ا لله حق قدره ﴾. وفي رواية: « فضحك رسول ا لله ﷺ تعجبا وتصديقاً له »[1].

عقد الإمام ابن خزيمة -رحمه ا لله تعالى- بابا بعنوان: (باب إثبات الأصابع لله عزَّ وجل). وبابا بعنوان: (باب ذكر إمساك ا لله تبارك وتعالى اسمه وجل ثناؤه السماوات والأرض وما عليها على أصابعه). ثم قال: « جل ربنا عن أن تكون أصابعه كأصابع خلقه وعن أن يشبه شيء من صفات ذاته صفات خلقه؛ وقد أجل ا لله قدر نبيه ﷺ عن أن يوصف الخالق الباري بحضرته بما ليس من صفاته فيسمعه فيضحك عنده، ويجعل بدل وجوب النكير والغضب على المتكلم به ضحكا تبدو نواجذه تصديقا وتعجبا لقائله. لا يصف النبي ﷺ بهذه الصفة مؤمن مصدِّق برسالته »[2].

وفي هذا ردٌّ على الذين ردوا حديث ابن مسعود المتقدم بأنه لا يدل ضحكه ﷺ على تصديقه للحبر بل يدل على إنكاره، وحملوا قراءة الآية على أنَّ اليهود لم يقدِّروا ا لله حق قدره، وأنَّ الرَّاوي الذي فهم التصديق من النبي ﷺ إنما هو ظن وحسبان منه فقط[3].

وبهذا نصل إلى أنَّ ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- قد قرر صفة الإصبع لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته بدون تكييف ولا تشبيه، وبدون تأويل ولا تعطيل، وذلك بروايته أثر الشافعي الذي قرَّر فيه وجوب الإيمان بصفات ا لله تعالى، مع وجوب نفي مشابهة صفات الخالق بصفات المخلوقين.

٤- صفة الوجه:

قد قرَّر ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- ثبوت الوجه صفة لله على ما يليق بجلاله

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح : كتاب التوحيد باب ﴿ لما خلقت بيدي ﴾: ١٣/٤٠٤، رقم ٧٤١٤، والآية من سورة الزمر: ٦٧.

(٢) كتاب التوحيد لابن خزيمة: ١/١٧٨.

(٣) قاله الخطابي، انظر كلامه في أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري له: ٣/١٨٩٨-١٩٠٢، وفتح الباري: ١٣/٤٠٩-٤١٠.

وعظمته وأنها لا يشبه وجوه المخلوقين، وأنَّ من أنكرهـا بعـد انتهـاء الخـبر إليـه بهـا فهـو كافر. ويدل على ذلك عنده أثـر الإمـام الشـافعي السـابق في وجـوب الإقـرار بالصفـات، ومنها صفة الوجه. فقد جاء فيه: « **وأنَّ له وجها بقولـه تعـالى: ﴿ كـل شـيء هـالك إلاَّ وجهه ﴾ وقوله: ﴿ ويبقى وجه ربِّك ذو الجلال والإكرام ﴾** »[1].

وهذا الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم من أهم الآثار في تقرير صفة الوجه لأنـه يـدل على وجوب إثبات هذه الصفة على حقيقتها اللائقة با لله تعالى مع وجوب نفي مشـابهتها لوجوه المخلوقين. بل يدل على بطلان مذهب المؤولة والمعطلة في زعمهم أنَّ الوجه ليسـت صفة مستقلة لله تعالى، وإنما هي بمعنى الذات، أو أنها صلة، وغير ذلك.

فهذا الأثر يرد على هذا التأويل الفاسـد، ويعيِّـن المقصود بأنهـا صفـة حقيقيـة لله تبارك وتعالى على ما يليق بجلاله وعظمته. وذلك لأنَّ التأويل حمل للكلام على غـير معنـاه الحقيقي، ولا يصح ذلك إلاَّ بقرينـة مانعـة مـن حملـه علـى الحقيقـة، وليـس هنـا أي قرينـة صحيحة تمنع ذلك[2].

ففي قول ا لله تعالى: ﴿ كل شيء هالك إلاَّ وجهه ﴾ ردٌّ على من تأول (الوجه) الوارد في هذه الآية بمعنى (الذات) لأنَّ لفظ (الوجه) جاء فيها مضافا إلى ضمير الـذات فدلَّ على أنَّ المراد به وجه حقيقي يليق با لله تعالى[3]. ولأنه « لا يعرف في لغة مـن لغـات الأمم وجه الشيء بمعنى ذاته ونفسه »[4].

وقوله تعالى: ﴿ ويبقى وجه ربِّك ذو الجلال والإكرام ﴾؛ فيه ردٌّ -كذلك- علـى من ادَّعى أنَّ الوجه هنا صلة، أي: زائدة، وذلك لأمور منها:

١- أنَّ هذه الدعوى خروج عن الأصل والظاهر بلا موجب.

---

(١) تقدم هذا الأثر بكامله في ص ٢٣٩-٢٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: ما أورده الدارمي من ردوده على المعطلين لهذه الصفـة في نقـض الدارمـي علـى المريسـي: ص ٥١٥ ومـا بعدها، ضمن عقائد السلف، وابن القيم في مختصر الصواعق: ٢/٣٣٦-٣٤٤.

(٣) انظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ ابن عثيمين: ص ٧٨.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم: ٢/٣٣٧.

٢- أنها كذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ وعلى اللغة، فإنَّ هذه الكلمة ليست مما عهد زيادتها.

٣- أنه لو ساغ ذلك لساغ لمعطل آخر دعوى الزِّيادة في كل ما أضيف إلى الله تعالى من صفات كماله، كعزة الله، وقدرته، وسمعه، وبصره، وغير ذلك.

٤- أنَّ هذا يتضمن إلغاء وجهه لفظاً ومعنى، وأنَّ لفظه زائد، ومعناه منتف[1].

٥- أنَّ الله سبحانه وتعالى لما أضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النعت إلى الوجه فقال: ﴿ ويبقى وجه ربِّك ذو الجلال والإكرام ﴾؛ دلَّ على أنَّ ذكر الوجه ليست بصلة، وأنَّ قوله: ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ صفة للوجه، وأنَّ الوجه صفة للذات. ذكره عدد من أهل العلم[2].

وقد روى ابن أبي حاتم حديثين جاء فيهما ذكر هذه الصفة:

الحديث الأول: حديث أبي موسى رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ : **« إنَّ الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل بالنهار، وعمل النهار بالليل، زاد المسعودي، وحجابه النار -وفي رواية: النور- لو كشفها حرقت سحابة وجهه كل شيء أدركه بصره »**[3].

والحديث الثاني: حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال: نزل على النبي ﷺ: ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ﴾[4]. قال: **« أعوذ بوجهك »**[5].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق: ٣٣٦/٢.

(٢) كابن خزيمة في التوحيد: ٥١/١-٥٢، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٨٨، وابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة: ٣٣٦/٢.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٤٢ من هذه الرسالة.

(٤) سورة الأنعام: آية ٦٥.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم: (جزء سورة الأنعام) ص ٣٢١ ، وهو جزء من حديث رواه البخاري في مواضع من كتابه الصحيح مع الفتح منها: ٣٠٩/١٣، رقم ٧٣١٣، كتاب الاعتصام باب قول الله تعالى: ﴿ أو يلبسكم شيعا ﴾. وأخرجه في كتاب التوحيد باب قول الله عز وجل: ﴿ كل شيء هالك إلاَّ وجهه ﴾: ٤٠٠/١٣، رقم =

ففي هذين الحديثين إثبات صفة الوجه لله على ما يليق بجلاله وعظمته، وهي من أعظم الصفات التي تكرر ذكرها في كتاب الله، وفي سنة رسوله ﷺ وأثبتها علماء السلف قال إمام الأئمة ابن خزيمة -رحمه الله-: « نحن نقول وعلماؤنا جميعاً في جميع الأقطار: إنَّ لمعبودنا عزَّ وجل وجها كما أعلمنا في محكم تنزيله، فذوّاه[1] بالجلال والإكرام وحكم له بالبقاء، ونفى عنه الهلاك. ونقول: إنَّ وجه ربِّنا عزَّ وجل من النور، والضياء، والبهاء، ما لو كشف حجابه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره، محجوب عن أبصار أهل الدنيا، لا يراه بشر ما دام في الدنيا الفانية »[2]. وابن أبي حاتم أثبتها متبعا في ذلك مذهبهم. خلافا للجهمية المعتزلة الذين يفسرونها بالذات، ويتهمون رسول الله ﷺ بعدم الفصاحة، حيث لم يستطع أن يقول: أعوذ بذاتك! وقال: أعوذ بوجهك. -كما تقدم في حديث جابر- فجاء بالصفة المضافة إلى موصوفها. فهل بعد هذا البيان من بيان؟ نسأل الله السلامة والعافية من بلاغة تعلمنا تأويل الأسماء والصفات عن ظواهرها اللائقة بالله تبارك وتعالى.

ونخلص من هذا إلى أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرَّر ثبوت صفة الوجه لله تعالى، وأنها صفة حقيقية على ما يليق بجلال الله وعظمته، متبعا في ذلك مذهب السلف الصالح - رضي الله تعالى عنهم أجمعين -.

=

٧٤٠٦، والترمذي في كتاب التفسير باب سورة الأنعام: ٦١/٥، رقم ٣٠٦٥.

(١) أي: وصفه ب (ذو).

(٢) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة: ٥٣/١.

٥- صفة العين:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- يرى ثبوت صفة العين لله تعالى على ما يليق به سبحانه، وأنه يجب على من انتهى الخبر إليه بها الإيمان بها على حقيقتها اللائقة بالله تعالى من غير تشبيه ولا تمثيل. وقرَّر ذلك بروايته أثر الإمام الشافعي السابق. حيث جاء فيه: « **وأنه ليس بأعور بقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال فقال: « إنه أعور وإنَّ ربَّكم ليس بأعور** »[1].

فهذا الأثر فيه إثبات صفة العين لله تعالى، لأنَّ نفي العور عنه تعالى إثبات أنَّ له عينين، كما قال الدارمي: « العور عند الناس ضد البصر، والأعور عندهم ضد البصير بالعينين »[2].

وإثبات العينين صفة لله تعالى لا يقتضي أن تكونا مشابهتين للمخلوقات، لأنَّ المقصد إثبات وجود وكمال، لا إثبات تشبيه؛ وهذا ما قرَّره ابن أبي حاتم بروايته أثر الشافعي المتقدم. وهو الحق الذي عليه السلف أهل السنة والحديث. كما حكى ذلك عنهم الإمام أبو الحسن الأشعري[3].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢٨٤/١، والحديث جزء من حديث أخرجه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ ٤٠١/١٣، رقم ٧٤٠٨.

(٢) رد الدارمي على بشر المريسي -ضمن عقائد السلف- للنشار: ص ٤٠١.

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين له: ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٥، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ٢ سنة ١٣٨٩هـ مكتبة النهضة المصرية، والإبانة في أصول الديانة له: ٢٢، و١٢٠-١٢١، تحقيق د/ محمد فوقية حسن محمود. و مع وضوح هذا، فقد قسا الكوثري على مثبتي هذه الصفة لله تعالى، فقال في تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي ص ٣١٣: « من قال له عينان ينظر بهما فهو مشبه قائل بالجارحة ». وهذا يبين عن جهميته وانغماسه في وحل الإلحاد والتعطيل، عامله الله بما يستحق وبما هو له أهل.

٦- صفة القدم:

إنَّ ما قلناه في الصفات السابقة نقوله أيضاً في صفة القدم، فإنَّ ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قد قرَّر ثبوت هذه الصفة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، وأجراها على ظاهرها مع اعتقاد معناها من دون تأويل ولا تعطيل لمعناها، ومن دون تشبيه ولا تمثيل لكيفيتها، وقد قرَّر ذلك ضمن الصفات الواردة في أثر الشافعي السابق. حيث جاء فيه: « **وأنَّ له قدماً بقول النبي ﷺ : « حتى يضع الرَّب فيها قدمه » يعني جهنم** »[1].

ففي هذا الأثر البيان الواضح بأنَّ القدم صفة ذاتية لله تعالى حقيقية على ما يليق بجلاله وعظمته.

ويؤيده ما رواه ابن أبي حاتم عن ابن عبَّاس -رضي الله تعالى عنهما- أنه قال: « **الكرسي موضع القدمين** »[2].

فقد قرَّر ابن أبي حاتم بهذين الأثرين صفة القدم والقدمين. ففي أثر الشافعي ورد الإفراد، وفي أثر ابن عباس وردت التثنية.

وبمقتضى هذا الأثر -أعني أثر الإمام الشافعي- والحديث الذي وردت الإشارة إليه

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢٨٤/١، والحديث جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب جهنم أعاذنا الله منها: ٢١٨٨/٤، رقم ٢٨٤٨، والدارقطني في الصفات: ص ١١، وابن كثير في التفسير: ٢٢٨/٤.

(٢) سيأتي تخريجه قريباً.

فيه وغيره من النصوص الظاهرة الجلية[1] آمن السلف بإثبات هذه الصفة لله تبارك وتعالى واعتقدوا ذلك، وهذه جملة من أقوالهم مشفوعة بالرَّد على من خالفهم. وبالله التوفيق.

قال القاضي أبو يعلى: « قد نصَّ أحمد على ذلك في رواية المروزي[2] وقد سأله عن الأحاديث: « يضع قدمه » وغيرها، قال: نمرها كما جاءت »[3].

قال: « وقال في رواية حنبل[4]: قال النبي ﷺ: « يضع قدمه » نؤمن به ولا نرد على رسول الله ﷺ »[5].

وقال الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى-: « وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا، ما يذكر فيه أمر الرؤية: أنَّ الناس يرون ربَّهم »، وذكر القدم، وما أشبه هذه الأشياء. ثم قال: « والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك ابن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى

---

(١) فقد جاءت عن النبي ﷺ روايات كثيرة في معنى هذا الحديث، أخرجها الإمام مسلم في كتابه الصحيح: ٢١٨٦/٤-٢١٨٨، وابن خزيمة في التوحيد: من رقم ١١٥-١٣٧، من ص ٢٠٧-٢٢٦، والدارقطني في الصفات: من ص ١١-١٧، و ابن كثير في التفسير: ٢٢٨/٤-٢٢٩.

(٢) المروزي: هو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز، الفقيه المحدث، من أصحاب الإمام أحمد المقربين إليه والمقدم عنده لورعه وفضله. توفي سنة ٢٧٥هـ. طبقات الحنابلة: ٥٦/١-٦٣، المنهج الأحمد: ٢٥٢/١.

(٣) إبطال التأويلات له: ١٩٥/١-١٩٦.

(٤) هو: حنبل بن إسحاق بن حنبل، ابن عم الإمام أحمد، قال الخطيب: كان ثقة، وسئل عنه الدارقطني فقال: صدوق. تاريخ بغداد: ٢٨٦/٨، طبقات الحنابلة: ١٤٣/١.

(٥) المصدر السابق: ١٩٦/١.

هذه الأحاديث ونومن بها ولا يقال كيف، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت يؤمن بها، ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه »[1].

وبهذه النقول السلفية المبنية على ما مضت الإشارة إليه من نصوص شرعيَّة صحيحة صريحة، يتبين أنَّ هذه الصفة ثابتة لله جلا وعلا على ما يليق بجلاله وكماله، وعظيم صفاته ونعوته، إيماناً واعتقادا وتسليماً، مع تبرئتها وإبعادها عن ساحة التعطيل وشبح التمثيل. وهذا ما قرره ابن أبي حاتم متبِّعاً في ذلك مذهب إخوانه من أئمة السلف.

ب- الصفات الفعلية:

١- صفة الاستواء:

الإمام ابن أبي حاتم يعتقد أنَّ الله في السماء مستو على عرشه بائن من خلقه كما يليق بجلاله وعظمته. وقد قرَّر رحمه الله تعالى ثبوت هذه الصفة بإيراده أثر سلام بن أبي مطيع في الرَّد على المبتدعة في إنكارهم أحاديث الصفات، ومنها أحاديث الاستواء. فقد جاء فيه: « **ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلاَّ وفي القرآن مثله، يقول الله تعالى... ﴿ الرَّحمن على العرش استوى ﴾** »[2]. وبالإضافة إلى هذا الأثر، هناك أمور أخرى قرَّر بها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى وجوب الإيمان بهذه الصفة منها:

١- التأليف.

٢- إيراد الأحاديث.

٣- إيراد الآثار.

الوجه الأول: التأليف:

مما قرَّر به أبي حاتم ثبوت صفة العلو والاستواء أنه ألف كتابا في بيان الاعتقاد

---

(١) سنن الترمذي: ٦٩٢/٤.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في فتح الباري: ٣٧٢/١٣، والآية من سورة طه : ٥.

بعنوان « الرَّد على الجهمية » ومقصوده من هذا الكتاب، الرَّد على الجهمية في مسائل الاعتقاد عموما، وفي مسائل الأسماء والصفات خصوصا ومن أهمها مسألة العلو، والاستواء؛ ولهذا أورد في هذا الكتاب على ضوء ما وصل إلينا من طريق الكتب التي تعنى بنقل أقوال السلف ومروياتهم نصوصا كثيرة تدل على تقرير هذه الصفة وترد على الجهمية فيما أنكرته من هذه الصفة وغيرها.

الوجه الثاني: إيراد الأحاديث:

مما قرَّر به ابن أبي حاتم ثبوت صفة علو الله على خلقه واستوائه على عرشه أنه روى أحاديث تدل على ذلك، ومنها:

أولا: حديث الأوعال:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى العباس بن عبد المطلب[1] أنه كان جالسا في البطحاء في عصابة ورسول الله ﷺ جالس فيهم إذ مرَّت عليهم سحابة فنظروا إليها فقال رسول الله ﷺ: (**تدرون ما اسم هذه**)؟ **قالوا: هذه السحاب. فقال رسول الله ﷺ**: (**والمزن**). **قالوا: والمزن. فقال رسول الله ﷺ**: (**والعنان**)؟ **ثم قال رسول الله ﷺ**: (**أتدرون بعد ما بين السماء والأرض**)؟ **قالوا: لا والله ما ندري قال**: (**بعد ما بينهما (إما واحدة) أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة والسماء التي فوقها كذلك**).

وقال ابن سابق[2] في حديثه: (**والسماء الثالثة فوقها كذلك**) **حتى عدَّهن سبع سماوات كذلك. ثم قال**: (**فوق السابعة بحر بين أعلاه وأسفله ما بين السماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهن وركبهن ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ظهورهن العرش بين أسفله وأعلاه ما بين سماء إلى سماء، والله تعالى فوق ذلك**)[3].

---

(١) هو: العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن مناف عم رسول الله ﷺ يكنى أبا الفضل بابنه الفضل بن العباس، وكان العباس أسن من رسول الله ﷺ بسنتين أو بثلاث سنين. توفي سنة ٣٢هـ.الاستيعاب: ٢/٨١٠-٨١٧.

(٢) هو: محمد بن سعيد بن سابق الرازي نزيل قزوين ثقة. توفي سنة ٢١٦هـ. تقريب التهذيب: ص ٨٤٨.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٤٩-٦٥٠، وقال المحقق: ((ومدار الحديث من جميع طرقه على عبد الله بن عميرة =

رواية ابن أبي حاتم هذا الحديث ذهاب منه -رحمه الله تعالى- إلى تقرير علو الله واستوائه على عرشه، وهو حديث مشهور عند أهل السنة كثر استدلالهم به في معرض بيانهم صفة العلو وإثبات العرش والكرسي، وذلك يدل على أنَّ لهذا الحديث أصلاً وإن كان غير صحيح، ويحمل احتجاج هؤلاء الأئمة ومنهم ابن أبي حاتم بمثل هذه الأحاديث مع ما فيها من كلام على أمور، منها:

١- أنهم يحتجون بمثل هذه الأحاديث على أمور ثابتة دلت عليها أدلة صحيحة أخرى، فيسوقون هذه الأحاديث للاعتضاد والتقوية والاعتبار والاستشهاد بها.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث الأطيط: « وهذا الحديث إنّما سقناه لما فيه مما تواتر من علو الله فوق عرشه مما يوافق آيات الكتاب »[1].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنَّ أكثر أهل السنة يقبلون مثل هذه الأحاديث فقال: « ولفظ الأطيط قد جاء في حديث جبير بن مطعم الذي رواه أبو داود في السنة. وابن عساكر عمل فيه جزءاً، وجعل عمدة الطعن في ابن إسحاق. والحديث قد رواه علماء السنة كأحمد وأبي داود وغيرهما وليس فيه إلاَّ ما له شاهد من رواية أخرى، ولفظ الأطيط قد جاء في غيره، وحديث ابن خليفة رواه الإمام أحمد وغيره مختصراً »[2].

٢- ثم إنَّ العلماء -رحمهم الله تعالى- كانوا ينقلون مثل هذه الأحاديث خلفا عن

وهو ضعيف ». وقال: قال الألباني: « إسناده ضعيف » انظر (هامش) ٣٨١/٣ من شرح أصول الاعتقاد وما بعدها . والحديث أخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في الجهمية: ٩٣/٥-٩٤، رقم ٤٧٢٣، وابن ماجة في المقدمة باب فيما أنكرت الجهمية: ٦٩/١، رقم ١٩٣، وأحمد في المسند: ٢٠٧/١، وابن قدامة في إثبات صفة العلو: ص ٩٥، رقم ١٥، تحقيق د/ أحمد عطية الغامدي، وابن عبد البر في التمهيد: ١٤٠/٧، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٥٠٤، والعقيلي في الضعفاء: ٢٨٤/٢، والمزي في تهذيب الكمال: ٣٨٧/١٥، وعثمان الدارمي في الرَّد على الجهمية: ص ٤٠، رقم ٧٢، وفي الرَّد على المريسي : ص ٩٠-٩١، والآجري في الشريعة: ص ٢٩٢، وابن الجوزي في العلل: ٢٤/١.

(١) العلو للذهبي: ص ٤٥.

(٢) مجموع الفتاوى له: ٤٣٢/١٦-٤٣٥.

سلف بدون نكير بينهم. قال عبد الله بن الإمام أحمد: حدثني أبي حدثنا وكيع بحديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة عن عمر رضي الله تعالى عنه قال: « إذا جلس الرَّب عزَّ وجل على الكرسي » فاقشعرَّ رجل -سماه أبي- عند وكيع، فغضب وكيع وقال: « أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « إنَّ هذا الحديث وأمثاله لم يزل متداولاً بين أهل العلم خالفاً عن سالف »[2].

ثانياً: حديث جابر في صفة ملك من حملة العرش:

أخرج ابن أبي حاتم بسنده عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه أنَّ النبي ﷺ قال: « **أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش، ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة سنة** »[3].

هذا الحديث الذي ساقه ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يدل على ثبوت العرش وأنَّ له حملة تحمله، كما يدل على عظمة العرش لدلالته على عظمة الحملة، كما أنَّ فيه تأكيداً لما ورد في الكتاب والسنة من استواء الله على العرش استواء يليق بجلاله وعظمته. وفي الحديث أيضا وصف عظمة هذا الملك، لأنه إذا كان ما بين شحمة أذنه إلى العاتق مسيرة سبعمائة عام وهو جزء صغير منه فكيف بكل أجزائه؟ وقد ورد في بعض طرق الحديث ما يفيد أنه ليس بالسير العادي؛ فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن جابر رضي الله تعالى عنه

---

(١) السنة لعبد الله: رقم ٥٨٧.

(٢) نقض التأسيس لابن تيمية: ١/٥٧٠.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور: ٥/٣٤٦، وقال السيوطي: أخرجه أبو داود وابن أبي حاتم وأبو الشيخ في العظمة والبيهقي في الأسماء والصفات بسند صحيح. وذكره ابن كثير بإسناد ابن أبي حاتم في التفسير: ٤/٤١٤، مع اختلاف يسير في اللفظ. ورواه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في الجهمية: ٥/٩٦، رقم ٤٧٢٧، والخطيب في تاريخ بغداد: ١٠/١٩٥، والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد: ١/٨١، إلاَّ أنه قال: سبعين عاما ، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٥٠٤، كلهم من طريق ابن طهمان به. قال الطبراني: ((لم يروه عن موسى بن عقبة إلاَّ إبراهيم بن طهمان)). وقد صحح الحديث جماعة. قال الذهبي في العلو ص ٧٨: ((إسناده صالح)) وقال ابن كثير في التفسير ٤/٤١٤: ((وهذا إسناد جيِّد رجاله كلهم ثقات)). وقال الهيثمي في المجمع ١/٨١ : ((رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح)). وصححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة : ح رقم ١٥١، وفي صحيح أبي داود: ٣/٨٩٥.

قال: ((**إنَّ ما بين شحمة أذنه وعنقه يخفق الطير سبعمائة عام**))[1].

وقد ساق ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى -كذلك- ما يدل على عظمة العرش فروى بسنده عن مجاهد -رحمه الله تعالى- أنه قال:((**ما السماوات والأرض عند العرش إلاَّ كحلقة في أرض فلاة**))[2].

وقد جاءت نصوص تؤيِّد هذا المعنى كقول الله تعالى: ﴿ وسع كرسيّه السماوات والأرض ﴾[3]. وقد قيل: إنَّ الكرسي هو العرش، والصواب أنه غيره[4]. لأنه ورد عن ابن عبَّاس رضي الله عنه قوله: ((الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلاَّ الله عزَّ وجل))[5].

الوجه الثالث: إيراد الآثار :

من الأمور التي قرَّر بها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ثبوت صفة علو الله على خلقه واستوائه على عرشه على وجه يليق بجلاله وعظمته، أنه روى عن أئمة الدِّين وعلماء أهل السنة آثاراً صريحة تقرِّر ثبوت هذه الصفة وتدل عليه. ومن تلك الآثار:

١- أثر أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين:

وهو ما سبق أن مرَّ حيث ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قولهما: ((... **وأنَّ الله عزَّ وجل على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان**

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير: ٤١٤/٤

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة التوبة): ص ١٤٠٧، وقال المحقق: ((إسناده ضعيف)). وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٢٩٧/٣، والألوسي في روح المعاني: ٥٣/١١.

(٣) سورة البقرة : آية ٢٥٥.

(٤) تفسير ابن كثير: ٣١٠/١، والبداية: ١١/١.

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام في السنة: رقم ٥٩٠، ورواه ابن أبي حاتم مختصراً في التفسير (جزء سورة التوبة): ص ١٤٠٦، وعزاه له ابن حجر في الفتح: ١٩٩/٨، وأخرجه الدارمي في الرَّد على بشر المريسي: ص ٧٣، وابن مندة في الرَّد على الجهمية: رقم ١٥، وابن كثير في التفسير: ٣٠٩/١، وأخرجه الحاكم في المستدرك: ٢٨٢/٢ وصححه ووافقه الذهبي. وقال الذهبي في العلو ص ٧٦ : ((رواته ثقات)). وقال الألباني في مختصر العلو ص ١٠٢: ((إسناده صحيح)). وذكر الذهبي في الأربعين رقم ١٠٧: ((أنه مروي عن ابن عباس وابن مسعود وأبي موسى وغيرهم)) وانظر تخريج هذه الآثار في هامش ص ١١٢-١١٣.

رسوله ﷺ بلا كيف »[1].

٢- أثر سعيد بن عامر الضبعي:

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا أبي قال: حدِّثت عن سعيد بن عامر الضبعي[2]: أنه ذكر الجهمية فقال: **« هم أشرّ قولا من اليهود والنصارى. قد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أنَّ الله عزَّ وجل على العرش. وقالوا هم: ليس على شيء »**[3].

٣- أثر أبي معاذ خالد بن سليمان:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن أبي معاذ خالد بن سليمان [4] قال: **« كان جهم على معبر ترمذ[5] وكان فصيح اللسان ولم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم، فكلَّم السمنية[6] فقالوا له: صف لنا ربَّك عزَّ وجل الذي تعبده. فدخل البيت لا يخرج منه، ثم خرج إليهم بعد أيَّام فقال: هو هذا الهوا مع كلِّ شيء وفي كلِّ شيء ولا يخلو من شيء. فقال أبو معاذ: كذَّب عدو الله بل الله جلَّ جلاله على العرش كما وصف نفسه »**[7].

---

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) هو : سعيد بن عامر الضبعي البصري، أبو محمد الزاهد الحافظ الثقة، كان رجلا صالحا صدوقا؛ قال أحمد بن حنبل: ((ما رأيت أفضل منه ومن حسين الجعفي)). توفي سنة ٢٠٨هـ. انظر: التاريخ الكبير: ٥٠٢/٣، الجرح والتعديل: ٤٨/٤-٤٩، وتذكرة الحفاظ: ٣٥١/١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٥٨، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٨، وذكره في الأربعين: ص ٨٢، وأورده البخاري في خلق أفعال العباد: ص ١٢٠، وابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: ٢٦١/٦، وفي مجموع الفتاوى: ٥٢/٥، وفي الحموية الكبرى: ص ٣١، وابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢١٥ من رواية ابن أبي حاتم.

(٤) هو: خالد بن سليمان -أبو معاذ البلخي- ضعفه ابن معين، ومشاه غيره، روى عن الثوري ومالك، وهو من تلامذة أبي حنيفة شارك أبا يوسف وأبا مطيع البلخي في الدرس، وكان إماماً معروفا ببلخ. توفي سنة ١٩٩هـ انظر: ميزان الاعتدال: رقم ٢٤٢٧، ترتيب المدارك: ٢٦٠/١.

(٥) ترمذ : قال ياقوت الحموي: ((مدينة مشهورة من أمهات المدن راكبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي)) معجم البلدان: ٢٦/٢.

(٦) السمنية: -بضم السين وفتح الميم وكسر النون وتشديد المفتوحة- قوم من أهل الهند من عبدة الأصنام تقول بالتناسخ، وتحصر دلائل المعرفة في الحواس الخمس. انظر: لسان العرب: ٢٢٠/١٣، والفرق بين الفرق: ص ٢٧٠.

(٧) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٥٥، وقال الشيخ الألباني: ((إسناده صحيح)). انظر: مختصر العلو: ص ١٦٤، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات: ٤٢٨، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٤ ، وابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢٢٤، وذكره بسند آخر عن مقاتل بن سليمان ابن بطة في الإبانة : =

٤- أثر هشام بن عبيد ا لله الرازي:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وروى ابن أبي حاتم أنَّ هشام بن عبيد ا لله الرازي[1] -صاحب محمد بن الحسن- قاضي الـرَّي حبس رجلا في التجهم فتاب، فجيء به إلى هشام ليطلقه فقال: ((**الحمد لله على التوبة، فامتحنه هشام فقال: أتشهد أنَّ ا لله على عرشه بائن من خلقه؟ فقال: أشهد أنَّ ا لله على عرشه ولا أدري ما بائن من خلقه. فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب**))[2].

٥- أثر يحي بن معاذ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وروى ابن أبي حاتم عن يحي بن معاذ الرازي[3] أنه قال: ((**إنَّ ا لله على العرش بائن من الخلق، وقد أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً، لا يشك في هذه المقالة إلاَّ جهمي رديء ضليل، وهالك مرتاب، يمزج ا لله بخلقه ويخلط منه الذات بالأقذار والأنتان[4]**))[5].

٨٦/٢، رقم ٣١٧.

(١) هو: هشام بن عبيد ا لله الرازي، فقيه أهل الري، أخذ عن أبي يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبي حنيفة، وكان داعية إلى السنة، وكان يقول: ((لقيت ألفاً وسبعمائة شيخ وأنفقت سبعمائة ألف درهم)). توفي سنة ٢٢١هـ. انظر ميزان الاعتدال: ٤/٣٠٠-٣٠١، وتذكرة الحفاظ: ٣٨٧/١-٣٨٨، والأعلام: ٨٧/٨.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ٤٩/٥، وفي العلو للذهبي: ص ١٦٩، ومختصر العلو: ص ١٨١، وفي احتماع الجيوش: ص ١٤٠-١٤١، وذكره شيخ الإسلام في درء التعارض: ٢٦٥/٦، وأورده في نقض التأسيس: ٤٤٠/١، من رواية ابن أبي حاتم قال حدثنا علي بن الحسن السلمي، سمعت أبي يقول: حبس هشام بن عبيد ا لله ... فذكره.

(٣) هو: أبو زكريا يحي بن معاذ بن جعفر الرازي الواعظ. ذكره أبو القاسم القشيري في -الرسالة- وعدَّه من المشائخ، وقال في حقه: ((نسيج وحده في وقته)). وكان من الزهاد. توفي سنة ٢٥٨هـ. انظر: وفيات الأعيان: ص ١٦٥-١٦٨، وطبقات الصوفية : ص ١٠٧-١١٤.

(٤) الأنتان: جمع نتن، وهي الرائحة الكريهة. والمعنى : يخلط الذات بالأمكان المذمومة المكروهة المستقذرة. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٤/٥، لسان العرب: ٤٢٦/١٣.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ٤٩/٥، واحتماع الجيوش : ص ٢٧٠، وأورده مختصراً في العلو الذهبي: ص ١٩٠، وانظر: مختصر العلو: ص ٢٠٧-٢٠٨.

هذه الآثار من أوضح ما يدل لمذهب السلف من إثبات استواء الله تعالى على العرش. وهي أيضاً من أوضح ما يرد به على منكري علو الله تعالى على خلقه. كما هي ـ كذلك ـ من أهم ما قرَّر به ابن أبي حاتم مذهب السلف في هذه المسألة.

وبالأوجه المتقدمة كلها اتَّضح أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرَّر ثبوت صفة الاستواء لله تعالى على وجه يليق بجلاله وعظمته سبحانه وتعالى.

وما قرَّره ابن أبي حاتم من صفة العلو والاستواء هو ما دلت عليه الأدلة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو اعتقاد جماهير المسلمين باستثناء المبتدعة.

قال الأوزاعي: « كنا والتابعون متوافرون نقول إنَّ الله تعالى فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة الصحيحة من صفاته »[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: « وقد حكى الأوزاعي... شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأنَّ الله تعالى فوق العرش، وبصفاته السمعية؛ وإنما قال الأوزاعي ذلك بعد ظهور جهم المنكر لكون الله عزَّ وجل فوق عرشه والنافي لصفاته ليعرف الناس أنَّ مذهب السلف كان بخلاف قوله »[2].

وسئل عبد الله بن المبارك -رحمه الله تعالى- كيف يعرف الرَّب عزَّ وجل؟ فقال: « على السماء السابعة[3] على عرشه، ولا نقول كما تقول الجهمية إنه هاهنا في الأرض. فقيل هذا لأحمد بن حنبل، فقال: هكذا هو عندنا »[4].

وبهذا نصل إلى أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى اتَّبع في تقريره صفة العلو والاستواء منهج إخوانه من أئمة السلف رضوان الله عليهم أجمعين[5].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٤٠٨، وصحح شيخ الإسلام ابن تيمية إسناده في الفتوى الحموية الكبرى: ص ٢٣، والذهبي في تذكرة الحفاظ: ١/١٨١، وسير أعلام النبلاء: ٨/٣٥٥، وفي العلو كما في مختصره: ص ١٣٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٤.

(٣) أي: فوقها.

(٤) العلو للذهبي: ص ١٤٩.

(٥) راجع اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم وقارن بكتاب العلو للعلي الغفار للذهبي، فقد نقل عن أكثر من تسعين إماما من أئمة المسلمين كلهم يصرِّحون بعلو الله واستوائه.

الجمع بين نصوص المعية ونصوص العلو والاستواء:

أورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى آثاراً عدَّة تبيِّن معنى نصوص المعية، وتبيِّن وجه الجمع بينها وبين نصوص علو الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه، وترد على الجهمية الذين يزعمون أنَّ نصوص المعية تدل على أنَّ الله تعالى في كل مكان بذاته، وأنَّ تلك النصوص تعارض نصوص العلو والاستواء.

فروى بسنده عن الضحاك بن مزاحم -رحمه الله تعالى- في قول الله تعالى: ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلاَّ هو رابعهم ﴾ إلى قوله: ﴿ أينما كانوا ﴾[1]. قال: « **هو على العرش وعلمه معهم** »[2].

وعن سفيان الثوري رحمه الله تعالى في قوله: ﴿ وهو معكم أين ما كنتم ﴾[3]. قال: « **علمه معهم** »[4].

وروى عن علي بن المديني -رحمه الله تعالى- أنه لما سئل عن قول الجماعة؟ قال: « **يؤمنون بالرؤية والكلام وأنَّ الله فوق السماوات على العرش استوى، فسئل عن قوله: ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلاَّ هو رابعهم ﴾؟ فقال: اقرأ ما قبلها: ﴿ ألم تر أنَّ الله يعلم ما في السماوات وما في الأرض ﴾**[5].

---

(١) سورة المجادلة: آية ٧.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ٤٩٥/٥-٤٩٦، وقد عقَّبه شيخ الإسلام بقوله: « ورواه بإسناد آخر عن مقاتل بن حيان وهو ثقة في التفسير ليس بمجروح كما جرح سليمان بن مقاتل ». وأخرجه الطبري في التفسير: ١٢/٢٨-١٣، وعبد الله في السنة: رقم ٥٩٢ ، والآجري في الشريعة: ص ٢٨٩، رقم ٩٧٠، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٥٤١، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٧٠، وابن قدامة في العلو: رقم ٨٧.

(٣) سورة الحديد: آية ٤.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ٤٩٥/٥، وقد روى نحو هذا الأثر عن معدان عن سفيان الثوري الحافظ ابن عبد البر في التمهيد: ١٤٢/٧، وابن قدامة في العلو: ص ١٦٦، وعبد الله بن الإمام في السنة: رقم ٥٩٧، والآجري في الشريعة: ص ٢٨٩، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٧٢، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٥٤١، وقال الحافظ الذهبي في العلو ص ١٣٧-١٣٨: «وهذا الأثر ثابت عن معدان» انظر: مختصر العلو: ص ١٣٩.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ٤٩/٥، والآية من سورة المجادلة: ٧، وذكر هذا الأثر الذهبي في كتابه العلو: ص ١٧٥، من طريق أبي إسماعيل الهروي. قال أنبأنا محمد بن محمد بن عبد الله، حدثنا أحمد بن =

دلت هذه الآثار على المراد من معية الله مع خلقه،؛ ففي أثر الضحاك وعلي بن المديني بيان أنَّ آية النجوى تدل على أنَّ معية الله مع الناجين قلوا أو كثروا هي بمعنى العلم. فهو تعالى معهم بعلمه وهو على العرش مع ذلك.

وفي أثر سفيان الثوري بيان أنَّ قوله تعالى ﴿ وهو معكم ﴾. معناه العلم. وهذا ليس تأويلاً لأنَّ سياق الآية يدل على ذلك.

وتفسير آيات المعية بالعلم هو قول جميع أئمة السلف وقد أجمعوا على ذلك. قال الطلمنكي[1] -رحمه الله تعالى-: «أجمع المسلمون من أهل السنة على أنَّ معنى: ﴿ وهو معكم أين ما كنتم ﴾ ونحو ذلك من القرآن أنَّ ذلك علمه، وأنَّ الله فوق السماوات بذاته مستو على العرش كيف شاء»[2].

وروى ابن أبي حاتم عن أبي عيسى الترمذي رحمه الله تعالى أنه قال: «**هو على العرش كما وصف نفسه في كتابه، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان**»[3].

وروى عن أبي زرعة الرازي رحمه الله تعالى أنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾. فغضب وقال: «**تفسيرها كما تقرأ، هو على العرش استوى، وعلمه في كل مكان، من قال غير ذلك فعليه لعنة الله**»[4].

عبد الله، سمعت محمد بن إبراهيم بن نافع، حدثنا الحسن بن محمد الحارث، قال: سئل علي بن المديني وأنا أسمع : ما قول الجماعة؟ ... وذكره .

(١) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي الطلمنكي بفتحات مدينة بالأندلس، كان من بحور العلم صنف كتباً كثيرة في السنة يلوح فيها فضله وإمامته واتِّباعه للأثر. توفي سنة ٤٢٩هـ. سير أعلام النبلاء: ١٧/٥٦٦-٥٦٩.

(٢) نقله عنه شيخ الإسلام في الفتاوى: ٥/٢١٩، وابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ١٤٢.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ٥/٤٩-٥٠، وانظر: سنن الترمذي كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الحديد: ٥/٤٠٤، وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢٤٢-٢٤٣، وذكره الذهبي في العلو: ص ١٩٧-١٩٨، وانظر: مختصر العلو: ص ٢١٧ -٢١٨.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم: ص ٢٣٤، وأورده ابن تيمية في مجموع الفتاوى: ٥/٥٠، وذكره الذهبي في العلو: ص ١٨٧، من طريق أبي إسماعيل الهروي قال: أنبأنا يعقوب القراب، أنبأنا جدي، سمعت أبا الفضل بن إسحاق، حدثني محمد بن إبراهيم الأصبهاني، سمعت أبا زرعة الرازي – وسئل ... فذكره.

هذان الأثران من أوضح الآثار وأهمها التي ساقها ابن أبي حاتم للدلالة على أنه لا منافاة بين النصوص الواردة في العلو والاستواء وبين نصوص الواردة في المعية؛ لأنَّ نصوص المعية تحمل على معنى العلم. فعلم الله تعالى محيط بكل شيء وبكل مكان.

قال المباركفوري في تعليقه على أثر الترمذي السابق: « وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان -أي: يستوي فيه العلويات والسفليات وما بينها- وهو على العرش كما وصف في كتابه. قال الطيبي: الكاف في « كما » منصوب على المصدر، أي: هو مستو على العرش استواء مثل ما وصف نفسه به في كتابه »[1].

ومن هنا يتضح لنا ضلال نفاة الاستواء حيث ظنوا أنَّ المعية تقتضي الممازجة والمخالطة والملاصقة، وقد جرَّهم هذا الظن الفاسد إلى أن استدلوا بنصوص المعية على نفي علو الله تعالى واستوائه على عرشه، فبيَّن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بروايته هذه الآثار بأنه لا حجة لهم في تلك النصوص، وأنَّ علو الله عزَّ وجلَ لا يناقض معيته، ومعيته لا تبطل علوه بل كلاهما حق[2].

ومما ينبغي أن يعلم في هذا المقام أنَّ المعية نوعان:

معية عامة تقتضي العلم والإحاطة كقول الله تعالى: ﴿ وهو معكم أين ما كنتم﴾.

ومعية خاصة: تقتضي النصر والتأييد كقوله تعالى: ﴿ إنَّ الله مع الذين اتَّقوا والذين هم محسنون ﴾[3].

فالله تعالى مع الخلق كلهم بالعلم والقدرة والسلطان ويخص بعضهم -وهم أنبياؤه وأولياؤه- بالإعانة والنصر والتأييد[4].

وقد أورد ابن أبي حاتم ما يدل على أنَّ الله مع الخلق كلهم بالعلم والقدرة والسلطان، فروى بسنده عن مقاتل بن سليمان[5] أنه قال في قول الله تعالى: ﴿ **يعلم ما**

---

(١) تحفة الأحوذي: ١٩٤/٤.

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم: ٣٩٤/٢.

(٣) سورة النحل: آية ١٢٨.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٢٧/٥، ٤٩٧، وانظر أيضا: إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي: ص ١٦٦-١٦٧، تحقيق د/ أحمد بن عطية الغامدي، ومختصر العلو للذهبي: ص ١٣٣.

(٥) هو: مقاتل بن سليمان بن بشر البلخي، وقد اشتهر بتفسير القرآن، والناس مختلفون فيه ما بين موثق ومجرح. =

يلج في الأرض ﴾ من المطر، ﴿ وما يخرج منها ﴾ من النبات، ﴿ وما ينزل من السماء﴾ من القطر، ﴿ وما يعرج فيها ﴾ ما يصعد إلى السماء من الملائكة، ﴿ وهو معكم أين ما كنتم ﴾ يعني: بقدرته وسلطانه وعلمه معكم أينما كنتم »[1].

وقد ذكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى آيات المعية وبيَّن أنها على وجوه: فقال: قول الله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿ إنني معكما أسمع وأرى ﴾. يقول في الدفع عنكما. وقال: ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إنَّ الله معنا ﴾. يقول في الدفع عنا. وقال: ﴿ والله مع الصابرين ﴾. وقال: ﴿ فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ﴾. يعني في النصرة لكم على عدوكم. وقال: ﴿ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون مالا يرضى من القول ﴾. يقول بعلمه. فيهم وقوله: ﴿ كلا إنَّ معي ربِّي سيهدين ﴾ يقول في العون على فرعون »[2].

ويستفاد من كلام الإمام أحمد هذا أنَّ المعية نوعان: عامة وخاصة، وأنَّ الخاصة للمؤمنين بالتأييد والنصر والعون والدفع عنهم.

وما ذهب إليه ابن أبي حاتم من الجمع بين نصوص العلو والاستواء وبين نصوص المعية هو مذهب أهل السنة والجماعة؛ فقد أجمعوا على أنَّ علو الله تعالى واستواءه لا يتنافى مع معيته وقربه من عباده، وذلك لأنَّ لفظة « مع » لا تدل على الممازجة والمخالطة، وإنما تدل على الصحبة اللائقة والمقارنة المطلقة، وهي تختلف باختلاف متعلقاتها ومصحوبها، فإذا قيِّدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى[3].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: « فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في

توفي سنة ١٥٠هـ. انظر: تاريخ بغداد: ١٦٠/١٣، وميزان الاعتدال: ١٧٣/٤، وتقريب التهذيب: ص٩٦٨.

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤٩٧/٥-٤٩٨، وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: « والأثر مشهور عن مقاتل بن سليمان روي عنه من وجوه ». والآية من سورة الحديد: ٤، وروى نحوه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٤٣٠ -٤٣١، وابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ١٣٠.

(٢) الرد على الجهمية للإمام أحمد : ص ١٤٠، ونقله ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢٠٤-٢٠٥، والآية الأولى من سورة طه: ٤٦، والثانية من التوبة: ٤٠، والثالثة من الأنفال: ٦٦، والرابعة من محمد: ٣٥، والخامسة من النساء: ١٠٨، والسادسة من الشعراء: ٦٢.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٠٣/٥.

مواضع يقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإمَّا أن تختلف دلالتها بحسب المواضع أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها -وإن امتاز كل موضع بخاصية- فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرَّب عزَّ وجل مختلطة بالخلق، حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها »[1].

« فكون نفس الإنسان معه لون، وكون علمه وقدرته وقوته معه لون، وكون زوجته معه لون، وكون أميره ورئيسه معه لون، وكون ماله معه لون، فالمعية ثابتة في هذا كله مع تنوعها واختلافها فيصح أن يقال: زوجته معه وبينهما شقة بعيدة، وكذلك يقال: مع فلان دار كذا؛ فتأمل نصوص المعية في القرآن كقوله تعالى: ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفَّار ﴾[2]. وقوله: ﴿ ينادونهم ألم نكن معكم ﴾[3]. وقوله: ﴿ لن تخرجوا معي أبدا ولن تقاتلوا معي عدواً ﴾[4]. وقوله: ﴿ وكونوا مع الصادقين﴾[5]. وقوله: ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾[6] »[7]. فلا يقتضي موضع واحد من هذه الآيات مخالطة في الذوات والتصاقا وامتزاجاً، فلفظ المعية ليست في لغة العرب ولا شيء من القرآن يراد بها اختلاط إحدى الذاتين بالأخرى[8].

وإذا تقرَّر أنَّ المعية لا تدل على الاختلاط والممازجة في المخلوقات، فمن باب أولى وأحرى أن لا تدل معية الله مع خلقه على اختلاط وملاصقة ومجاورة لذاته تعالى الله عمَّا يقوله الظالمون.

وإذا اتَّضح معنى المعية وعُلِم أنها لا تقتضي الملاصقة والممازجة تبيَّن أنَّ استدلال الجهمية بآيات المعية على نفي الاستواء وادِّعاء أنَّ الله في كلِّ مكان بذاته باطل يأباه

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٠٤/٥.

(٢) سورة الفتح: آية ٢٩.

(٣) سورة الحديد: آية ١٤.

(٤) سورة التوبة: آية ٨٣.

(٥) سورة التوبة: آية ١١٩.

(٦) سورة البقرة: آية ٤٣.

(٧) مختصر الصواعق: ٣٩٤/٢.

(٨) منهاج السنة النبوية: ٣٧٥/٨.

الشرع والعقل واللغة.

وبهذا نصل إلى أنَّ نصوص الاستواء والعلو لا تنافي نصوص المعية، فكلها متوافقة كما هو شأن نصوص الوحي.

٢- صفة النزول:

إنَّ من صفات الله العليا التي قررها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- صفة النزول، فإنه قرَّر أنها صفة ثابتة لله، وأنه تعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء نزولا حقيقياً يليق بجلاله وعظمته؛ وأنَّ الواجب الإيمان بهذه الصفة وإثباتها بدون تشبيه أو تمثيل. وقرَّر ذلك بروايته أثر الإمام الشافعي السابق. فقد جاء فيه: « **وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا بخبر رسول الله ﷺ بذلك** »[1].

ففي هذا الأثر جاءت الإشارة إلى حديث النزول وهو محل الشاهد. وهذا الحديث يدل على ثبوت صفة النزول لله تعالى على ما يليق به، وأنه تعالى ينزل متى شاء، وكيف شاء. حيث جاء فيه التصريح بأنَّ النازل هو الله سبحانه وتعالى (وأنه يهبط). فالله تعالى هو النازل وهو المتصف بالنزول، وهو الذي قام به النزول. فلا يمكن تأويله إلاَّ إن كان بنوع من التحريف والتبديل. لأنَّ تقييده بهذا الوقت المحدد (كل ليلة)، مما يمنع تأويله بنزول الرَّحمة، لأنَّ الرَّحمة ينزل في كل وقت. وكذلك تقييده بالسماء يرد تأويله بالملك، لأنَّ الملك والرَّحمة ينزلان إلى الأرض. فالله تعالى هو الذي ينزل نزولاً لائقاً بجلاله وعظمته.

وقد روى ابن أبي حاتم أحاديث في نزول الرَّب يوم عرفة عن جابر بن عبد الله وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما؛ كما روى عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه حديثاً في نزول الله تعالى ليلة النصف من شعبان.

وهذه الأحاديث التي رواها في الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله لا تخلو أسانيدها من مقال[2]. وهي وإن كانت لم تصح سنداً عن رسول الله ﷺ، فإنها اشتملت على تقرير

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢٨٤/١.

(٢) انظر: هذه الأحاديث في شرح أصول الاعتقاد للالكائي: بأرقام ٧٥١، ٧٦٧، ٧٦٨، مع كلام المحقق عليها.

ثبوت صفة النزول لله تعالى. وقد ساقها الإمام ابن أبي حاتم معتقداً مضمونهـا، مقرّاً بما اشتملت عليه من صفة النزول، ومقرِّراً بها مذهب السلف من ثبوت هذه الصفة لله تعالى على وجه يليق به سبحانه.

وقد وردت في إثبات صفة النزول أحاديث كثيرة، وصفها شيخ الإسلام ابن تيمية بالتواتر[1]. وذكر ابن عبد البر بأنها منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة من أخبار العدول[2]. ويؤيد قولهما ما قاله الحافظ الذهبي: « وقد ألفت أحاديث النزول في جزء وذلك متواتر أقطع به »[3]. وقال أيضاً: « وأحاديث نزول الباري تعالى متواترة قد سقت طرقها وتكلمت عليها بما أسأل عنه يوم القيامة، فلا قوة إلاّ با لله العلي العظيم »[4]. وأفرده الدارقطني بالتأليف ورواه من حديث نحو ١٢ صحابياً[5].

ومن تلك الأحاديث:

١- حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- عن النبي ﷺ أنه قال: « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له »[6].

٢- حديث أبي هريرة وأبي سعيد -رضي الله تعالى عنهما- عن النبي ﷺ أنه قال: « يمهل الله عزَّ وجل حتى إذا ذهب ثلث الليل الأوَّل نزل إلى السماء الدنيا. فقال: هل من تائب؟ هل من مستغفر؟ هل من سائل؟ هل من داع؟ حتى ينفجر الفجر »[7].

فهذان حديثان صحيحان لا مطعن فيهما من حيث الثبوت والدلالة. صريحان في

---

(١) شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى: ٣٧٢/٥.

(٢) التمهيد له: ١٢٨/٧.

(٣) العلو له: ص ١٠٠.

(٤) المصدر السابق: ص ٩١.

(٥) انظر: كتاب النزول للدارقطني بتحقيق الشيخ علي ناصر محمد فقيهي.

(٦) صحيح البخاري مع الفتح كتاب الصلاة باب التهجد: ٢٩/٣، رقم ١١٤٥، وكتاب الدعوات باب الدعاء نصف الليل: ١١/ ١٢٨، رقم ٦٣٢١، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾: ٤٧٣/١٣، رقم ٧٤٩٤، وصحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الليل والوتر: ٥٢١/١، رقم ٧٥٨.

(٧) صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الليل والوتر: ٣٨٣/٢، رقم ٧٥٨.

إثبات النزول لله تعالى على ما يليق به سبحانه.

فالواجب إذاً على المسلم التسليم والانقياد والتصديق بما ورد في الكتاب والسنة، ولا يتبع مسالك الشيطان والهوى فيمثل أو يكيِّف، ثم يؤول أو يعطل، وهذا ما قرره ابن أبي حاتم. وهو الحق الذي عليه السلف من أهل السنة والحديث، فإنهم أثبتوا صفة النزول وقالوا: إنَّ الله ينزل كما جاء في الأحاديث المتواترة، نزولاً حقيقيا يليق بجلاله، لا يشبه نزول المخلوقين. فكما أنَّ ذاته المقدسة لا تشبه ذوات المخلوقين فكذلك نزوله لا يشبه نزول المخلوقين.

قال الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله تعالى: « ويثبت أصحاب الحديث نزول الرَّب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير تشبيه له بنزول المخلوقين، ولا تمثيل ولا تكييف، بل يثبتون ما أثبته رسول الله ﷺ وينتهون فيه إليه، ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويكلون[1] علمه إلى الله »[2].

وقال أيضاً بعد ما أتم إيراد كثير من طرق خبر النزول: « فلما صح خبر النزول أقرَّ به أهل السنة وقبلوا الخبر، وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ ولم يعتقدوا تشبيها له بنزول خلقه، وعلموا وتحققوا واعتقدوا أنَّ صفات الله سبحانه وتعالى لا تشبه صفات الخلق كما أنَّ ذاته لا تشبه ذوات الخلق. تعالى الله عمَّا يقول الظالمون علواً كبيراً، ولعنهم لعناً كبيراً »[3].

٣- صفة الضحك:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يقرر ثبوت صفة الضحك لله تعالى على ما يليق به سبحانه بدون تأويل ولا تعطيل. وقد قرَّر ابن أبي حاتم هذا بروايته أثر الإمام الشافعي السابق في وجوب الإقرار والإيمان بصفات الله؛ وجاء في ذلك الأثر التصريح ببعض أحاديث الصفات على سبيل المثال لا الحصر. ومن تلك الأحاديث حديث الضحك. فقد جاء فيه: « **وأنه يضحك من عبده المؤمن بقول النبي ﷺ للذي قتل في**

(١) يعني : علم كيفيته.

(٢) عقيدة أصحاب الحديث له: ص ١٩١، تحقيق د/ ناصر الجديع.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٣٢.

سبيل ا لله: « إنه لقي ا لله وهو يضحك إليه »[1].

فقد قرَّر ابن أبي حاتم بروايته هذا الأثر صفة الضحك لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، ووجوب الإيمان والإقرار بها، والتسليم لأحاديثها، وعدم تشبيهها، أو تعطيلها. وأمَّا ما ورد في الأثر من حديث الضحك بهذا اللفظ « إنه لقي ا لله وهو يضحك إليه ». يعني: الشهيد الذي قتل في سبيل ا لله؛ فلم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن الأحاديث التي وردت في الضحك كثيرة وصحيحة.

منها: حديث أبي هريرة رضي ا لله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: « يضحك ا لله سبحانه وتعالى إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر فيدخلان الجنة. يقاتل هذا فيقتل، فيتوب ا لله على القاتل فيسلم فيستشهد »[2].

ومنها: حديث عبد ا لله بن مسعود رضي ا لله تعالى عنه في آخر أهل الجنة دخولاً. وفيه: « قال: يا رب أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مما أضحك؟ فقالوا: مما تضحك؟ قال: هكذا ضحك رسول ا لله ﷺ فقالوا: مما تضحك يا رسول ا لله؟ قال: من ضحك ربِّ العالمين حين قال: أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزئ منك ولكني على ما أشاء قادر »[3].

وما قرَّره ابن أبي حاتم من ثبوت صفة الضحك لله على ما يليق به سبحانه هو مذهب السلف من أهل السنة والحديث.

قال الآجري رحمه ا لله تعالى: « إنَّ أهل الحق يصفون ا لله عزَّ وجل بما وصف به نفسه عز وجل، وبما وصفه به رسوله ﷺ ، وبما وصفه به الصحابة رضي ا لله تعالى عنهم. وهذا مذهب العلماء ممن اتَّبع ولم يبتدع. ولا يقال: فيه كيف؟ بل التسليم له والإيمان به أنَّ ا لله عزَّ وجل يضحك، روي عن النبي ﷺ وعن صحابته رضي ا لله عنهم. فلا ينكر

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢٨٤/١.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح كتاب الجهاد باب الكافر يقتل المسلم: ٣٩/٦، رقم ٢٨٢٦، وصحيح مسلم كتاب الإمارة باب فضل الجهاد والرباط: ١٥٠٤/٣ – ١٥٠٥، رقم ١٨٩٠.

(٣) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب آخر أهل النار خروجا منها وآخر أهل الجنة دخولا الجنة: ١٧٤/١، رقم ١٨٧.

هذا إلاّ من لا يحمد حاله عند أهل الحق»[1].

وقد خالف مذهب السلف في هذه الصفة الجهمية الجفاة المعطلة والمؤولة. فقد أوَّل بعضهم الضحك الوارد في هذه الأحاديث بالرِّضا والقبول، لأنه رأى أنَّ الضحك الذي يعتري الناس عندما يستخفهم الفرح غير جائز على الله تعالى[2]. إلاّ أنَّ هذا التأويل غير صحيح كما أنَّ تلك الشبهة فاسدة. لأنَّ الضحك الذي يحدث عنه هو ضحكه وضحك أمثاله من مخلوقات الله تعالى. أمَّا ضحك الخالق فيثبت له على ما يليق بجلاله. لأنه لا مشابهة بين ضحكه تعالى وضحك المخلوقين. كما لا شبه بين ذاته وذوات المخلوقين. فكما أثبتوا الذات المقدسة مع كونها مجهولة الكيفية، يلزمهم إثبات الصفات، ومنها الضحك. لأنَّ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات[3].

٤- صفة الكلام:

لقد كان تقرير هذه الصفة موضع اهتمام كبير من الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- حيث أنَّ من اطَّلع على الآثار التي رواها لتقرير هذه الصفة يلحظ هذا الاهتمام الكبير الذي أولاه هذه الصفة، فقد روى آثاراً كثيرة تبيِّن ثبوت هذه الصفة لله تعالى. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنَّ مسألة كلام الله من أهم مسائل الصفات التي كثر فيها النزاع بين الناس، حتى قيل: إنَّ علم المسائل الاعتقادية سمي عند بعضهم بعلم الكلام لكثرة التكلم في هذه الصفة[4]. ثم أيضاً لارتباطها الوثيق بمسألة القول بخلق القرآن التي أساسها مبني على إثبات كلام الله تعالى وعدم إثباته.

ولقد جاءت تلك الآثار في كلام ومرويات ابن أبي حاتم في الأصل لتقرير ثبوت هذين الأمرين، أعني:

١- صفة الكلام لله تعالى. ٢- كون القرآن كلام الله غير مخلوق.

---

(١) الشريعة للآجري: ص ٢٧٧.

(٢) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٥٩٣-٥٩٨، وفتح الباري: ٦/٤٠.

(٣) انظر: الصفات الإلهية للشيخ محمد أمان الجامي: ص ٢٩٤.

(٤) انظر: الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في العقيدة: ص ١٣٢.

ولكن جاء التركيز عند ابن أبي حاتم على مسألة القرآن أكثر من صفة الكلام لأنها المسألة التي تبنت الجهمية والمعتزلة ترويجها ونشرها بشتى الوسائل، ووقعت بسببها المحنة على أهل السنة. ولهذا سيكون التركيز في بيان هذه الآثار والكلام عليها -إن شاء الله تعالى- في مسألة القرآن. وأختصر الكلام هنا بقدر ما يدل على المقصود.

وأرى من المناسب قبل الشروع في ذلك أن أذكر أقوال الناس في مسألة الكلام حتى يكون للقارئ الكريم تصور لها، لأنَّ الحق يزداد وضوحا بمعرفة الباطل « وبضدِّها تتميَّز الأشياء ». فأقول وبا لله أستعين وأستهدي:

إنَّ مسألة الكلام قد كثر فيها اضطراب الناس حتى قال بعضهم: « مسألة الكلام حيَّرت عقول الأنام »[1].

وحاصل أقوال الناس في هذه الصفة ينحصر في تسعة أقوال كما ذكر ذلك شارح الطحاوية رحمه الله تعالى. ودونكها بإيجاز:

أحدها: إنَّ كلام الله هو ما يفيض على النفوس من المعاني، إمَّا من العقل الفعَّال عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة[2] والمتفلسفة.

ثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلا عنه. وهذا قول المعتزلة.

ثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي، والخبر والاستخبار، إن عبِّر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبِّر عنه بالعبرية كان توراة، وهذا قول ابن كلاب[3]

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢١١/١٢.

(٢) الصابئة: قسم الشهرستاني طوائف أهل الأهواء والنحل إلى ست طوائف، فذكر منهم الصابئة وهم ممن يقول بالمحسوس والمعقول والحدود والأحكام، ولا يقولون بالشريعة والإسلام، ومدار مذهبهم على التعصب للروحانيين وعلى الاكتساب دون الفطرة. ويرى ابن تيمية أن منهم المؤمن والمشرك، فالمشركون منهم هم عباد الكواكب وموطنهم حران، وكانوا يبنون لها الهياكل بأسماء الكواكب، كهيكل العلة الأولى، والعقل الفعال، والنفس الكلية، وزحل، والمشتري، والمريخ، والشمس، والزهرة، وعطار، والقمر. انظر: الملل والنحل: ٤/٢-٥، ومعجم البلدان: ٢٣٥/٢، ودرء التعارض: ٣١٣/١ ، ومجموع الفتاوى: ٢١/٥-٢٢.

(٣) هو: عبد الله بن سعيد، ويقال: ابن محمد - أبو محمد بن كلاب القطان وكلاب مثل خطاف لفظاً ومعنى، لقب به لأنه كان لقوته في المناظرة يجتذب من يناظره. قال عنه ابن حزم: ((إنه شيخ قديم للأشعرية)) توفي بعد الأربعين ومائتين بقليل؛ وإليه تنسب الطائفة الكلابية. انظر عنه وعن مذهبه لسان الميزان: ٢٩٠/٣-٢٩١، والفهرست لابن النديم : ص ٢٥٥، وطبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٠/٢ ، والفصل: ١٢٣/٢.

ومن وافقه كالأشعري وغيره.

رابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام، ومن أهل الحديث.

خامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلما، وهذا قول الكرامية وغيرهم.

سادسها: أنَّ كلامه يرجع إلى ما يحدث من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب « المعتبر » ويميل إليه الرَّازي في المطالب العالية.

سابعها: أنَّ كلامه يتضمن معنى قائما بذاته هو ما خلقه في غيره. وهو كلام أبي منصور الماتردي[1].

ثامنها: أنه مشترك بين المعنى القائم بالذات، وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات. وهو قول أبي المعالي[2] ومن تبعه.

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلما إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم بصوت يسمع، وأنَّ نوع الكلام قديم حادث الآحاد؛ وأنه لا نهاية له، لأنه لا نهاية للمتكلم به، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة[3].

تقرير ابن أبي حاتم صفة الكلام لله تعالى:

قرر الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- صفة الكلام لله تعالى بإيراده أثر سلام بن أبي مطيع السابق، حيث جاء فيه قوله عن المبتدعة الذين ينكرون أحاديث الصفات: «**ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلاَّ في**

---

(١) أبو منصور الماتردي : هو محمد بن محمد بن محمود الماتردي نسبة إلى قرية من قرى سمرقند، إمام المتكلمين، صاحب التصانيف في الفقه والأصول والعقائد والتفسير. توفي سنة ٣٣٣هـ . الفوائد البهية : ص ١٩٥.

(٢) أبو المعالي: هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، الشافعي، الملقب بضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين، صاحب التصانيف، كان معتزليا ورجع إلى مذهب السلف، وقال: « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام ». مات سنة ٤٧٨هـ. سير أعلام النبلاء: ١٨/٤٦٨-٤٧٧، طبقات الشافعية: ٥/١٦٥.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: ص ١٧٢-١٧٤، وانظر الفتاوى: ١٢/٣٧٢-٣٧٣، و ٦/٢٩٤.

القرآن مثله، يقول ا لله تعالى...﴿ وكلم ا لله موسى تكليماً ﴾ »[1]. وإلى جانب هذا الأثر، هناك أمور أخرى قرَّر بها ابن أبي حاتم -كذلك- ثبوت هذه الصفة لله تعالى على ما يليق به سبحانه، ومنها:

ا- أنه صنَّف كتاباً بعنوان « الرَّد على الجهمية » وأورد فيه آثاراً عن أئمة السلف ترد على القائلين بأنَّ كلام ا لله مخلوق.

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن أبي حاتم في (كتاب الرَّد على الجهمية) وجدت في كتاب أبي عمر نعيم بن حماد قال: « **يقال للجهمية: أخبرونا عن قول ا لله تعالى بعد فناء خلقه: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾. فلا يجيبه أحد، فيرد على نفسه ﴿ لله الواحد القهار﴾. وذلك بعد انقطاع ألفاظ خلقه بموتهم. أفهذا مخلوق** ».

وعن أحمد بن سلمة عن إسحاق بن راهويه، قال: « **صح أنَّ ا لله يقول بعد فناء خلقه: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾. فلا يجيبه أحد، فيقول لنفسه: ﴿ لله الواحد القهار ﴾**.

قال[2] ووجدت في كتاب عند أبي عن هشام بن عبيد ا لله الرَّازي قال: « **إذا مات الخلق ولم يبق إلاَّ ا لله وقال: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾. فلا يجيبه أحد فيرد على نفسه فيقول: ﴿ لله الواحد القهار ﴾. قال: فلا يشك أحد أنَّ هذا كلام ا لله وليس بوحي إلى أحد، لأنه لم تبق نفس فيها روح إلاَّ وقد ذاقت الموت، وا لله هو القائل، وهو المجيب لنفسه** »[3].

هذه الآثار ترد على من أنكر صفة الكلام لله تعالى، وزعم أنَّ كلام ا لله مخلوق خلقه في غيره. وفي المقابل تدل على ثبوت هذه الصفة لله تعالى.

قال الحافظ ابن حجر تعقيباً على أثر نعيم بن حماد السابق: « وأشار بذلك إلى الرَّد على من زعم أنَّ ا لله يخلق كلاما فيسمعه من شاء، بأنَّ الوقت الذي يقول فيه: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ لا يبقى حينئذ مخلوق حيا، فيجيب نفسه فيقول: ﴿ لله الواحد القهار ﴾.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٢٧٢/١٣.

(٢) أي ابن أبي حاتم.

(٣) روى ابن أبي حاتم هذه الآثار في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٣٨٠/١٣.

فثبت أنه يتكلم بذلك، وكلامه صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق »[1].

فالله تبارك وتعالى هو القائل: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾؛ والمجيب لنفسه: ﴿ لله الواحد القهار ﴾. لأنَّ هذا يقع بعد فناء الخلق، فلا يوجد إذ ذاك من يجيب غير الله تعالى حتى يصح أن نقدِّر أنَّ القائل ملك، فظهر بهذا فساد ادِّعاء منكري كلام الله القائلين إنَّ معنى كلام الله تعالى خلقه الكلام في مخلوق، إذ لا يمكن الادِّعاء بأنَّ المخلوق هو القائل: ﴿ لمن الملك اليوم لله الواحد القهار ﴾ بعد موته وفنائه.

ثم إنَّ هذه الآثار تدل لمذهب السلف في أنَّ صفة الكلام صفة ذات وفعل تقوم بمشيئة الله وقدرته، وأنها تتجدد وتقع شيئاً بعد شيء، ويدل لذلك أنَّ القول في هذه الآثار مقيَّد بفناء الخلق، وأنه سيقع ولم يقع في الأزل واستمر كما تقوله الكلابية والأشاعرة.

ب - وأورد ابن أبي حاتم أيضاً في كتاب (الرَّد على الجهمية) أثر عبد الرحمن بن مهدي -رحمه الله تعالى- فيمن أنكر صفة الكلام.

فروى عنه أنه قال: « **أصحاب جهم يعتقدون أنَّ الله لم يكلِّم موسى، ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء. أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلاَّ قتلوا** »[2].

إنَّ إيراد الإمام ابن أبي حاتم هذا الأثر في كتاب (الرَّد على الجهمية) له دلالته على أهمية مسألة الكلام والاستواء، والمقصود هنا بيان دلالة هذا الأثر على إثبات صفة الكلام لله وأنها أهم مسألة دار حولها الجدل بين السلف وبين الجهمية والمعتزلة.

فقد روى ابن أبي حاتم أنَّ أوَّل ما أنكره الجعد بن درهم[3] شيخ الجهم هو أن

---

(١) المصدر السابق، والآية من سورة غافر: ١٦.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٣، وعون المعبود: ١٣/ ٥٠، ويأتي تخريجه في ص ٥٣٥ من هذه الرسالة.

(٣) الجعد بن درهم: هو أول من ابتدع بأن الله ما اتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليما، وكان صاحب زندقة، وقد انتهى أمره إلى الصلب وذلك سنة ١٢٤هـ. انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٥/٤٣٣، وميزان الاعتدال: ٣٩٩/١ ، والبداية والنهاية: ٩/٣٥٠.

يكون الله تعالى كلّم موسى تكليماً[1]. فناسب إيراد هذا الأثر للإنكار عليهم. وأنَّ من أنكر أن يكون الله تعالى هو الذي كلَّم موسى بنفسه يجب استتابته، فإن تاب وإلاَّ قتل، لأنه أنكر نص القرآن الصريح بدون أي مسوغ. وهو أشد ممن يقول بخلق القرآن ويتأول. وإن كان هو في المعنى يئول كلامه إلى ذلك.

قال شيخ الإسلام: « وأمَّا إطلاق القول بأنَّ الله لم يكلِّم موسى فهذه مناقضة لنص القرآن، فهو أعظم من القول بأنَّ القرآن مخلوق؛ وهذا بلا ريب يستتاب فإن تاب وإلاَّ قتل، لأنه أنكر نص القرآن، وبذلك أفتى الأئمة والسلف في مثله، والذي يقول: القرآن مخلوق هو في المعنى موافق له فلذا كفَّره السلف »[2].

وقد بيَّن ابن مهدي -رحمه الله تعالى- في رواية أخرى إنكارهم لنصوص آيات الصفات فقال: « إنَّ الجهمية لم يريدوا ذا، وإنما أرادوا أن ينفوا أن يكون الرحمن على العرش استوى، وأرادوا أن ينفوا أن يكون الله كلَّم موسى، وقال الله تعالى: ﴿ وكلَّم الله موسى تكليماً ﴾. وأرادوا أن ينفوا أن يكون القرآن كلام الله تعالى؛ أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلاَّ ضربت أعناقهم »[3].

ج- قرَّر ابن أبي حاتم أنَّ القرآن غير مخلوق، وأنَّ الله تعالى هو الذي تكلَّم به حقيقة وسمعه منه جبريل عليه السلام وبلغه إلى نبيِّنا محمد ﷺ؛ فأورد رحمه الله تعالى لبيان هذا والاستدلال عليه حديثاً عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما -.

قال القاضي أبو يعلى: وروى أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم في (الرَّد على الجهمية) وذكر الإسناد إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: « **إنَّ الله تبارك وتعالى إذا تكلَّم بالوحي سمع أهل السماوات له صوت كصوت الحديد إذا وقع على الصفا فيخرون سجداً، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربّكم قالوا: الحق وهو**

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية: ١/٢٧٧.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/٥٠٨.

(٣) رواه البيهقي في الأسماء والصفات : ص ٣١٩-٣٢٠، والآية من سورة النساء: ١٦٤.

العلي الكبير »[1].

هذا الحديث من أقوى ما يدل لمذهب السلف على أنَّ كلام الله تعالى بصوت، خلافاً للجهمية والأشاعرة الذين يستبعدون أن يقوم بالله صوت. وقد استدل أئمة السلف بهذا الحديث على الصوت منهم الإمام أحمد، قال عبد الله بن الإمام سألت أبي رحمه الله عن قوم يقولون: لما كلّم الله عزَّ وجل موسى لم يتكلم بصوت فقال أبي: « بلى إنَّ ربَّك عزَّ وجل تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت ». وقال أبي -رحمه الله-: «حديث ابن مسعود رضي الله عنه: « إذا تكلم الله عزَّ وجل سمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان » قال أبي: وهذا تنكره الجهمية »[2].

وإذا ثبت أنَّ كلام الله بصوت يليق به، فكذلك كلامه بحرف يليق به كما يدل ظاهر النصوص على ذلك، وهو مذهب السلف وأتباعهم.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-: « استفاضت الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة السنة أنه سبحانه وتعالى ينادي بصوت، ويتكلم بالوحي بصوت، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال: إنَّ الله يتكلم بلا صوت، أو بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف »[3].

وقال الحافظ ابن حجر: « وأثبت الحنابلة[4] أنَّ الله متكلم بحرف وصوت، أمَّا الحروف فللتصريح بها في ظاهر القرآن، وأمَّا الصوت فمن منع قال: إنَّ الصوت هو الهواء المنقطع المسموع من الحنجرة، وأجاب من أثبته بأنَّ الصوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميين كالسمع والبصر، وصفات الرَّب بخلاف ذلك فلا يلزم المحذور المذكور مع اعتقاد التنزيه وعدم التشبيه، وأنه يجوز أن يكون من غير الحنجرة فلا يلزم التشبيه »[5].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى: ص ٢٨١-٢٨٢، وهو مخطوط، ولم أجده في المطبوع، وفتح الباري: ١٣/٤٦٤، وذكر له عدة طرق عن ابن أبي حاتم.

(٢) السنة لعبد الله: رقم ٢٣٤، وابن قدامة في المناظرة: ص ٤١، وابن حجر في الفتح: ١٣/٤٦٩ مختصراً.

(٣) مجموع الفتاوى له: ١٢/٣٠٤-٣٠٥.

(٤) يقصد به السلف.

(٥) فتح الباري: ١٣/٤٦٩.

وقد تضمن كلام الحافظ هذا بيان شبهة منكري الحرف والصوت في كلام الله تعالى وهو زعمهم أنَّ إثبات الحرف والصوت تشبيه للخالق بالمخلوق. وقد ذكر للبيهقي كلاماً في ذلك وردَّ عليه تأويله للصوت الذي ورد في هذا الحديث بأنه للسماء أو للملك الآتي بالوحي أو لأجنحة الملائكة، وأنه إذا احتمل ذلك لم يكن نصا في المسألة. فقال: « وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة ويلزم منه أنَّ الله لم يسمع أحداً من ملائكته ورسله كلامه بل ألهمهم إيَّاه، وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين لأنها التي عهد أنها ذات مخارج، ولا يخفى ما فيه، إذ الصوت قد يكون من غير مخارج، كما أنَّ الرؤية قد تكون من غير اتِّصال أشعة كما سبق، سلمنا، لكن تمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به »[1].

فإنكار الصوت والحرف مع ما يلزم منه من أنَّ الله تعالى لم يسمع أحداً كلامه من ملائكته ورسله، يلزم منه كذلك أن لا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عن كلام الله، وهذا مخالفة للنصوص الصريحة وكفى بذلك ضلالاً[2]. ولهذا قال الإمام أبو نصر السجزي[3] في رسالته في الرَّد على من أنكر الحرف والصوت: « الفصل الثالث في التدليل على أنَّ مقالة الكلابية وأضرابهم مؤدية إلى نفي القرآن أصلاً وإلى التكذيب بالنصوص الواردة فيه والرَّد لصحيح الأخبار ورفع أحكام الشريعة »[4].

ثم إنَّ هذا الحديث يدل على أنَّ صفة كلام الله صفة قائمة بذاته تعالى، ومتعلقة بمشيئته، وأنه بصوت وحرف، وأنه يحدث شيئاً بعد شيء وأنَّ الله تعالى يسمع كلامه لمن شاء من عباده، فيسمعه جبريل وغيره من ملائكته أو رسله كموسى ونبيِّنا محمد ﷺ.

---

(١) المصدر السابق : ٤٦٦/١٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية : ص ١٩٤.

(٣) هو : عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد بن محمد الوائلي، إمام كبير صاحب سنة، ومن مصنفاته : الإبانة الكبرى في مسألة القرآن، توفي سنة ٤٤٤هـ. سير أعلام النبلاء: ٦٥٤/١٧، وشذرات الذهب: ٢٧١/٣.

(٤) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت: ص ١٠٥، تحقيق د/ محمد با كريم.

خلافاً للكلابية والسالمية[1] والأشاعرة الذين يقولون: « إنه مجرد خلق إدراك لهم من غير تجديد تكليم من جهته، والكلام عندهم لا يتعلق بمشيئته وقدرته بل هو منزلة الحياة »[2].

وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- على أنَّ الحديث الذي نحن بصدده يدل لمذهب السلف من أنَّ كلام الله يتجدد. حيث قال: « ونصوص الكتاب والسنة تدل على هذا القول والأحاديث التي جاءت بأنه يكلِّم عباده يوم القيامة ويحاسبهم وأنه إذا قضى أمراً في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة على صفوان إلى غير ذلك مما يطول ذكره »[3].

وقد روى ابن أبي حاتم آثاراً كثيرة في مسألة القرآن تبيِّن أنه كلام الله غير مخلوق وهذه الآثار هي الدليل والحجة في مسألة كلام الله، لأنَّ المسألتين متلازمتان فمن أثبت إحداهما أثبت الأخرى، والعكس بالعكس.

وسيأتي في الفصل القادم -إن شاء الله تعالى- ذكر بعض تلك الآثار في مسألة القرآن، ولذلك فلا داعي للإطالة بذكرها هنا.

وبهذا نعلم أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَّر صفة الكلام لله على ما يليق به سبحانه وأنها صفة قائمة به تعالى غير بائنة عنه، وأنه تعالى يتكلم بما شاء متى شاء وكيف شاء. وأنَّ كلامه تعالى يتجدد شيئاً بعد شيء، وأنه تعالى يسمعه من يشاء من عباده.

وهذا الذي قرَّره ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- هو الحق الذي عليه السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل السنة والحديث كما تقدم. ويؤكده قول أبيه

---

(١) السالمية: هم أتباع أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سالم (المتوفى سنة ٢٩٧)، وابنه الحسن بن أحمد بن سالم (المتوفى سنة ٣٥٠). ويجمع السالمية في مذهبهم بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية. انظر عنهم: شذرات الذهب: ٣٦/٣، والفرق بين الفرق : ص ١٥٧، ٢٠٢، وطبقات الصوفية: ص ٤١٤-٤١٦، والطبقات الكبرى للشعراني: ١٢٩/١٠، واللمع للسراج: ٤٧٢-٤٧٦، ط القاهرة ١٩٦٠؛ ودرء التعارض: ١٣/١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١٢٩/٤.

(٣) المصدر السابق.

وأبي زرعة الذي ذكره عنهما: « ... **كلامه كيف شاء وكما شاء** »[1].

وبهذا نصل إلى آخر ما قرَّره الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى من الصفات التي ورد ذكرها في أثر الإمام الشافعي وأثر سلام بن أبي مطيع السابقين. وقد اشتملا على كثير من صفات الله تعالى التي يؤمن بها أهل السنة. وقد ساق ابن أبي حاتم الأثر الأوَّل عن الإمام الشافعي في معرض ذكره لصفات الله وما ينبغي أن يؤمن به. كما ساق الأثر الثاني عن سلام بن أبي مطيع في معرض كلامه على وجوب الإقرار والإيمان بأحاديث الصفات وأنَّ ما أنكرته الجهمية من أحاديث لم تنفرد هي فقط بإثبات هذه الصفات، وإنما هي كذلك ثابتة في القرآن الكريم، وهذا يدل على مراد ابن أبي حاتم في تقرير وجوب الإيمان بهذه الصفات وإثباتها لله تعالى على ظواهرها اللائقة به سبحانه من غير تشبيه ولا تأويل. يؤكد هذا المعنى قول الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: « **فإن كان الوارد بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته والشهادة عليه، كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ، ولكن يثبت هذه الصفات وينفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره. فقال: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾**[2].

كما يدل أيضاً على وجوب الإقرار والاعتراف بالأخبار الواردة في الصفات والإيمان بها، يؤكد هذا المعنى قول سلام بن أبي مطيع في المبتدعة: « **ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث والله ما في الحديث شيء إلاَّ وفي القرآن مثله**»[3].

وهذا يحمل على من وصلت إليه هذه الأحاديث وعرفها وعرف صحتها. وأمَّا عوام المؤمنين فلا يكلفون بالاعتراف بها والإيمان بها. وإنما الذي يجب عليهم الإيمان الإجمالي بأسماء الله وصفاته. وأمَّا التفاصيل فعلى من عرف ذلك[4].

(١) تقدم تخريجه في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة : ٢٨٤/١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٣٧٢/١٣.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: ٥٩/٦ ، وسير أعلام النبلاء: ٣٧٣/١٤-٣٧٤.

كما يدل هذان الأثران -كذلك- لمذهب السلف في بقية صفات الله تعالى من وجوب الإقرار بها، وعدم تكييفها أو تشبيهها بصفات المخلوقين، فضلاً عن تأويلها أو تعطيلها. والإيمان بأنها صفات لائقة بالله سبحانه وتعالى.

وإلى جانب ما قرَّره الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- من الصفات في هذين الأثرين: أثر الإمام الشافعي وأثر سلام بن أبي مطيع السابقين، فقد قرَّر -كذلك- ثبوت صفات أخرى لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته بروايته أحاديث وآثار تدل على ذلك.

وفيما يلي عرض لما قرَّره ابن أبي حاتم من تلك الصفات بروايته لها:

١- صفة الصمدية وعدم المثلية:

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هاتين الصفتين بإيراده آثاراً عن أئمة السنة في تفسيره معنى قول الله تعالى: ﴿ الصمد ﴾. فروى بسنده عن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه قال: « **الصمد: الذي لم يلد ولم يولد؛ لأنه ليس شيء يلد إلاَّ يموت، وليس شيء يموت إلاَّ يورث، وإنَّ الله لا يموت ولا يورث، ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾. قال: لم يكن له شبه ولا عدل وليس كمثله شيء** ».

وروى بسنده عن إبراهيم[1] رحمه الله تعالى قال: « **الصمد: الذي يصمد العباد إليه في حوائجهم** »[2].

في هذين الأثرين وصف الله تعالى بالصمدية وانتفاء الولد والوالد وعدم المثلية. وهذا الوصف، منه ما هو ثبوتي أي: القصد منه إثبات الصفة لله تعالى كتفسير الصمد بمعنى: الذي يصمد أي: يقصد في الحوائج. ومنه ما هو تنزيهي أي: المقصود منه تنزيه الله عمَّا لا يليق كانتفاء الولد والوالد وعدم المثلية.

والمقصود هنا أنَّ صفة الصمدية يتضمن معناه جميع أوصاف الكمال لله تبارك وتعالى، فهي صفة جامعة. قال الحافظ ابن حجر نقلاً عن القرطبي -رحمهما الله تعالى-: « وأمَّا الصمد فإنه يتضمن جميع أوصاف الكمال، لأنَّ معناه الذي انتهى سؤدده بحيث

(١) هو النخعي، سيأتي ترجمته في ص ٢٨٤ من هذه الرسالة.

(٢) رواهما ابن أبي حاتم كما في مجموع الفتاوى: ١٧/٢١٩، ٢٢١.

يصمد إليه في الحوائج كلّها، وهو لا يتم حقيقة إلاّ لله))[1].

وإذا تقرَّر أنَّ الصمد يتضمن جميع أوصاف الكمال يتضح إذاً مناسبة تقرير ابن أبي حاتم لها بروايته آثاراً كثيرة عن أئمة السلف تشتمل على معانيها دون أن يعقب عليها بما يشعر أنه يقول بخلافها. فهو رحمه الله تعالى ذكر هذه النصوص في تفسيره مقتنعاً بدلالتها وما تحويه من معان سامية، وهو بذلك يشارك في نقل مذهب السلف الصالح إلى أمة محمد ﷺ ويثبت عقيدتها بما ينبغي أن تثبت به.

٢- صفة الحقو[2]:

إنَّ مما قرَّره ابن أبي حاتم من الصفات الثابتة لله تعالى صفة الحقو. فقد قرَّر ثبوت هذه الصفة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته بدون تكييف ولا تمثيل، وبدون تأويل ولا تعطيل. وأنه يجب الإقرار والإيمان بها وإمرارها على ما جاءت. وقد قرَّر ذلك بتوجيه سؤال إلى أبيه يسأله عن تفسير حديث يتعلق بهذه الصفة ليعرف موقف أهل السنة منه ومن غيره من الأحاديث التي تشبهه في المعنى من أحاديث الصفات التي أنكرتها الجهمية.

وفي هذا نشر لمذهب السلف واعتقادهم الصحيح بين الناس، وردٌّ لمذهب الجهمية. وقد سبق عند بيان منهج الإمام ابن أبي حاتم أنَّ توجيه الأسئلة لمشائخه الكبار في المسائل الاعتقادية وتدوينها من أهم المسالك التي سلكها لتقرير تلك المسائل.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن تفسير حديث النبي ﷺ: ((**الرحم شجنة[3] من الرحمن وأنها آخذة بحقو الرحمن))**. **فقال: قال الزهري: على رسول الله ﷺ البلاغ ومنا التسليم. قال: أمروا حديث رسول الله ﷺ على ما جاء. وحدثت عن معتمر بن سليمان عن أبيه أنه قال: كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله ﷺ بآرائهم كما**

---

(١) فتح الباري: ١٣/٣٧٠.

(٢) الحقو: بفتح الحاء المهملة ويكسر، قال ابن الأثير: ((الأصل في الحقو معقد الإزار، وجمعه: أحق، وأحقاء، ثم سمي به الإزار للمجاورة. النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٤١٧، وانظر: القاموس المحيط: مادة (حقا) ص١٦٤٦.

(٣) قال ابن الأثير: ((وأصل الشجنة بالكسر والضم: شعبة في غصن من غصون الشجرة)). النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/٤٤٧.

يكرهون تفسير القرآن برأيهم. وقال الهيثم بن خارجة[1]: سمعت الوليد بن مسلم يقول سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤية والقرآن؟ فقالوا: « أمروها كما جاءت بلا كيف »[2].

هذا الحديث يدل على وجوب إثبات صفة الحقو لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته. وذلك لأنَّ إيراد ابن أبي حاتم أثر الإمام الزهري في وجوب التسليم لما جاء عن النبي ﷺ من الأحاديث ووجوب إمرارها على ما جاءت؛ وأثر الوليد بن مسلم عن شيوخه الأربعة في وجوب إمرار أحاديث الصفات على ما جاءت مع عدم تكييفها تعقيباً وتفسيراً لهذا الحديث، ذهاب منه رحمه الله تعالى إلى إثبات صفة الحقو، ووجوب الإقرار والإيمان والتصديق بها، وإبقائها على ظاهرها اللائقة بالله تعالى وعدم تأويلها أو تعطيلها؛ وكذلك عدم تكييفها أو تمثيلها. وهذا من أهمِّ ما قرَّر به الإمام ابن أبي حاتم مذهب السلف في باب الأسماء والصفات عموماً وصفة الحقو خصوصاً، لأنَّ هذه الآثار من هؤلاء الأئمة تدل على أنَّ أئمة السلف في القرن الثاني عند ظهور الجهمية أكدوا على إبقاء النصوص على ظواهرها وعدم تأويلها، كما أكدوا على نفي التشبيه والتكييف.

ولقد أحسن ابن أبي حاتم الصنيع إذ أورد هذا الأثر عقب حديث الحقو ليقطع به

---

(١) الهيثم بن خارجة: المروزي ثم البغدادي. الحافظ الثقة المحدث. وثقه ابن معين وقال النسائي ليس به بأس، وكان أحمد بن حنبل يثني عليه. توفي سنة ٢٢٧هـ. تاريخ بغداد: ٥٨/١٤، تذكرة الحفاظ: ٤٦٩/٢، تهذيب التهذيب: ٩٣/١١.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢٠٩/٢-٢١٠، وهذا الحديث بهذا السياق لم أقف عليه في شيء من كتب الحديث، لكن الجزء الأول منه وهو قوله: ((الرحم شجنة من الرحمن)) وقع في حديث مرفوع في الصحيح، كما أنَّ الجزء الآخر منه وقع نحوه في حديث آخر مرفوع في الصحيح.

ولعل ابن أبي حاتم أخذ محل الشاهد من الحديثين فساقهما في معرض السؤال فظهر كأنهما حديث واحد، والواقع أنهما حديثان مختلفان، وأيًا ما يكون فما ذكره ثابت في حديث رسول الله ﷺ.

فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- عن النبي ﷺ أنه قال: ((إنَّ الرحم شجنة من الرحمن، فقال الله: من وصلك وصلته، ومن قطعك قطعته)). صحيح البخاري مع الفتح كتاب الأدب باب من وصل وصله الله: ٤١٧/١٠، رقم ٥٩٨٨، وأخرجه الترمذي في كتاب البر باب في رحمة المسلمين: ٢٨٤/٤، رقم ١٩٢٤، وأحمد في المسند: ١٩٠/١.

وأما الجزء الآخر من الحديث فسيأتي ذكره مع تخريجه بعد قليل.

الشبهة، ويقيم به الحجة، ويقرِّر به مذهب السلف في حديث الحقو وأمثاله من أحاديث الصفات الكثيرة التي وردت في السنة المطهرة. وأنه لا تأويل ولا تعطيل كما يفيد ذلك قولهم: « أمروها ». وأنه لا تمثيل ولا تكييف كما يدل عليه قولهم: « بلا كيف ». فهذا ردٌّ على المشبهة المجسمة. وقولهم: « أمروها » ردٌّ على المؤولة والمعطلة.

ثم إنَّ أثر الوليد بن مسلم هذا قد جمع فيه أقوال أئمة الأمصار الإسلامية المهمة في عصرهم، فالأوزاعي إمام الشام، والثوري إمام الكوفة، ومالك إمام دار الهجرة، والليث إمام مصر؛ فهؤلاء أئمة العلم والدِّين، وفقهاء الأمصار وزعماء علماء الآثار قد اتَّفقوا على إمرار أحاديث الصفات وعدم تأويلها وتكييفها. فهذا الأثر من أقوى أدلة أهل السنة والحديث في منهجهم في باب الأسماء والصفات.

وثبوت صفة الحقو لله تعالى على ما يليق به، هو الحق الذي عليه أئمة السلف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تعقيباً على حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- الذي أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ولفظه: أنَّ النبي ﷺ قال: « خلق الله الخلق، فلما فرغ منه قامت الرَّحم فأخذت بحقو الرحمن، فقال: مه، قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، قال: ألا ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ قالت: بلى، قال: فذاك »[1].

قال رحمه الله تعالى: « هذا الحديث -في الجملة- من أحاديث الصفات التي نص الأئمة على أنه يمر كما جاء، وردوا على من نفى موجبه »[2].

إذاً فالقول في « الحقو » كالقول في « الوجه » و « اليد » وغيرهما من الصفات الذاتية التي ورد الخبر الثابت بوصف الله تعالى بها، فيجب الإيمان بها جميعاً، وإثباتها لله عزَّ وجل على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته. وهذا ما قرَّره ابن أبي حاتم بإيراده حديث الحقو وتعقيبه بما قاله الأئمة في مثل هذه الأحاديث والذي قرَّروا فيه قاعدة مهمة من قواعد السلف التي أصَّلوها في باب الأسماء والصفات.

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح كتاب التفسير - باب ﴿ وتقطعوا أرحامكم ﴾ : ٨/ ٤٤٣، رقم ٤٨٣٠.

(٢) نقله الشيخ عبد الله الغنيمان في كتابه شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: ٣٧٣/١، وعزاه إلى نقض التأسيس لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٢٧/٣.

٣- صفة العجب:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى يقرِّر ثبوت صفة العجب لله تعالى على ما يليق به سبحانه. وقد قرَّر ذلك بروايته آثاراً عن أئمة السلف.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: ونقل ابن أبي حاتم في كتاب الرَّد على الجهمية عن محمد بن عبد الرحمن المقرئ[1] ولقبه مت، قال -وكان يفضل على الكسائي في القراءة- أنه قال: « **يعجبني أن أقرأ: ﴿ بل عجبتُ ﴾ بالضم خلافاً للجهمية** »[2].

إيراد ابن أبي حاتم هذا الأثر في كتابه الرَّد على الجهمية بما فيه من التصريح بمخالفة الجهمية يدل على أنه يخالفهم فيما ذهبوا إليه من نفي صفة العجب لله تعالى. وأنه يقرِّر ثبوت هذه الصفة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

وقال الحافظ ابن حجر أيضا: وقد روى الطبري وابن أبي حاتم من طريق الأعمش عن أبي وائل[3] عن شريح[4] أنه أنكر قراءة ﴿ عجبت ﴾ بالضم، ويقول: إنَّ الله لا يعجب، وإنما يعجب من لا يعلم. قال: فذكرته لإبراهيم النخعي[5] فقال: « **إنَّ شريحاً كان معجباً برأيه، وإنَّ ابن مسعود كان يقرأها بالضم، وهو أعلم منه** ».

قال الحافظ تعقيبا على هذا الأثر: « وقرأها بالضم أيضاً سعيد بن جبير، وحمزة[6]،

---

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن النيسابوري، النحوي ، يعرف ب (مت) عرض القراءة على عيسى بن عمر الكوفي ودخل بغداد زمن الكسائي. انظر : ((غاية النهاية في طبقات القراء)) لابن الجوزي، عني بنشره: ج . برجستراسر: ١٦٨/٢، ترجمة (٣١٢٤) ـ ط سنة ١١٣٥هـ مكتبة الخانجي، بمصر.

(٢) فتح الباري: ٢١٦/٨.

(٣) هو: شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة. تقريب التهذيب: ص ٤٣٩.

(٤) هو: شريح بن الحارث بن قيس الكوفي النخعي، أبو أمية، القاضي، مخضرم ثقة، وكان فقيها شاعراً فائقاً، فيه دعابة، توفي سنة ٧٨، وقيل: ٨٠ هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٥٩/١، وتقريب التهذيب: ص ٤٣٤.

(٥) هو: الإمام الحافظ فقيه العراق، أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي اليماني ثم الكوفي، أحد الأعلام، توفي سنة ٩٥هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٧٣/١، وسير أعلام النبلاء: ٥٢٠/٤، وتهذيب التهذيب: ١٧٧/١.

(٦) هو: حمزة بن حبيب الزيّات، التيمي مولاهم، أبو عمارة الكوفي، القارئ وهو أحد القراء السبعة المشهورين، =

والكسائي[1]، والباقون بالفتح؛ وهو ظاهر، وهو ضمير الرَّسول، وبه صرَّح قتادة، ويحتمل أن يراد به كل من يصح منه.

وأمَّا الضم: فحكاية شريح تدل على أنه حمله على ا لله، وليس لإنكاره معنى، لأنه إذا ثبت حمل على ما يليق به سبحانه وتعالى. ويحتمل أن يكون مصروفاً للسامع، أي قل: بل عجبت ويسخرون، والأوَّل هو المعتمد، وقد أقرَّه إبراهيم النخعي، وجزم بذلك سعيد بن جبير فيما رواه ابن أبي حاتم، قال في قوله: ﴿ **بل عجبت** ﴾: **ا لله عجب**... ومن طريق الضحاك عن ابن عباس، قال: **سبحان ا لله عجب** »[2].

ففي هذا كله إثبات صفة العجب لله تعالى على ما يليق به سبحانه وتعالى.

ووصف ا لله تعالى بالعجب اللائق به سبحانه من غير تشبيه ولا تكييف هو الحق الذي دلت عليه الأدلة الصحيحة. فقد وردت أحاديث عديدة في وصف ا لله تعالى بالعجب. منها حديث أبي هريرة –رضي ا لله تعالى عنه– عن النبي ﷺ قال: « عجب ا لله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل »[3].



صدوق زاهد، توفي سنة ١٥٦هـ. انظر: تقريب التهذيب: ص ٢٧١ ، والبداية والنهاية: ١١٨/١٠.

(١) الكسائي: هو علي بن حمزة أبو الحسن النحوي المقرئ ، كان إماما في فنون عديدة: في النحو والعربية وأيام الناس ، وقد اختار لنفسه قراءة صارت إحدى القراءات السبع. النجوم الزاهرة: ١٣٠/٢.

(٢) فتح الباري: ٢١٦/٨.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح كتاب الجهاد ـ باب الأسارى في السلاسل: ٦/ ١٤٥، رقم ٣٠١٠، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الجهاد باب الأسير يوثق: ١٢٧/٣، رقم ٢٦٧٧، وأحمد في المسند: ٣٠٢/٢، ٤٠٦ ٤٤٨، عن أبي هريرة مرفوعا، وفي ٥/ ٢٤٩ عن أبي أمامة مرفوعا.

الفصل الرابع

جهود الإمام ابن أبي حاتم

في تقرير مسألة كون القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق

وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق.

المبحث الثاني: الرد على القول بخلق القرآن.

المبحث الثالث: بيان ابن أبي حاتم حكم القول بخلق القرآن.

المبحث الرابع: موقف ابن أبي حاتم من الواقفة.

المبحث الخامس: تقرير ابن أبي حاتم الرد على مسألة اللفظية النافية.

تمهيد

لقد اعتنى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ببيان مسألة القرآن اعتناء كبيراً من حيث كثرة الآثار والنقولات التي رواها عن شيوخه ومن قبلهم من أئمة العلم والدِّين. فإذا قورنت نقولاته في هذه المسألة بما ينقله في مسائل أخرى كالاستواء والنزول وغيرهما اتضح هذا الاعتناء. حيث إننا نجد عند المقارنة أنه لم يتوسع في تلك المسائل توسعه في هذه المسألة. بل كان يهتم بها في آرائه في الرِّجال جرحاً وتعديلاً؛ فكان رحمه الله تعالى يرى عدم جواز أخذ العلم والحديث عن الواقفة في هذه المسألة، فضلاً عن الجهمية أنفسهم. تابعاً في ذلك لشيوخه.

قال أبو محمد رحمه الله تعالى في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن أبي إسرائيل: سمعت أبي يقول: « **كتبت عنه فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه، وقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقاً واحداً** »[1].

وقال في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطي: « **سألت أبي عنه فقال: كان جهميا فلا أحدث عنه. وانتهى أبو زرعة في مسند ابن عمر إلى حديث لإسماعيل بن إبراهيم بن هود فقال: اضربوا عليه ولم يقره. قال: وسمعت أبي يقول: إسماعيل بن إبراهيم بن هود كان يقف في القرآن فلا أحدث عنه** »[2].

ولعل الأسباب التي اقتضت هذا الاهتمام البالغ أمور منها:

١- تأثره بشيوخه، فقد كان الإمام ابن أبي حاتم في عقيدته مقتفياً أثر السابقين بما صح عنده من آثارهم ابتداء من المعلم الأول، رسول الله ﷺ فالصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أئمة عصره: أبيه وأبي زرعة وغيرهما من شيوخه الذين اختارهم، ورأى أنهم المقتفون أثر السلف الصالح -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين-.

ولما كان يرى أنَّ أباه وأبا زرعة قد اقتفيا كل آثار السابقين وسارا على دربهم، فإنه جعلهما المثل الأعلى أمامه، يؤمن بما يؤمنان به ويدين بما يدينان، وينهج منهجهما، ويبتعد عما ابتعدا عنه[3].

---

(١) الجرح والتعديل: ٢/ ٢١٠.

(٢) المصدر السابق : ٢/ ١٥٧-١٥٨.

(٣) ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث د/ رفعت فوزي : ص ٩٧

ولقد كان أبوه وأبو زرعة من أهل الحديث الذين أسلموا قيادهم لإمام أهل السنة والحديث الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- واعتقدوا ما اعتقد، ونحوا ما نحا في مسائل العقيدة؛ وذلك لما قام به من صمود أمام المخالفين، وما أصابه من امتحان وابتلاء من الجهمية، ولهذا وجدناهم يقولون ما يقول، ويسلكون نفس المسلك والطريق.

وقد ظهر لي أثناء البحث أنَّ عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة التي هي عقيدة ابن أبي حاتم لا تختلف عن عقيدة الإمام أحمد رحمه الله تعالى -إمامهما- فهما قد اقتفيا أثر الإمام أحمد في هذه المسألة، حتى لتكاد بعض ألفاظهما تتطابق مع بعض ألفاظ الإمام أحمد.

قال الإمام أحمد: « والقرآن كلام الله تكلم به ليس بمخلوق، ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو جهمي كافر، ومن زعم أنَّ القرآن كلام الله ووقف و لم يقل: ليس بمخلوق فهو أخبث من قول الأوَّل، ومن زعم أنَّ ألفاظنا به وتلاوتنا له مخلوقة، والقرآن كلام الله فهو جهمي، ومن لم يكفِّر هؤلاء القوم كلهم فهو منهم... »[1].

سأل أبو محمد أباه وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فكان مما قالا: « ... **والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته... ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر. ومن شك في كلام الله عزَّ وجل فوقف شاكا فيه يقول لا أدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي... ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي...** »[2].

فواضح من هذا أنَّ أبا حاتم وأبا زرعة في اعتقادهما كانا متمسكين بما ذهب إليه أهل الأثر وخالفا الفرق الضالة، وتابعهما في ذلك ابن أبي حاتم بدليل سؤاله لهما وتسجيل الجواب دون أن يعقب بما يبيِّن أنه خالفهما أو خالف الإمام أحمد ومن تابعه[3].

٢- ثم إنَّ مسألة القرآن من مسائل الدِّين التي اضطربت فيها الأقوال، وكثر فيها

---

(١) طبقات الحنابلة : ١/ ٢٧

(٢) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٣) انظر : ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث : ص ١٠٤.

الكلام والتناحر، وتحيَّرت فيها العقـول، ودار حولها مـن الجـدل مـا لم يـدر حـول مسـألة غيرها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « ومسـألة القـرآن قـد كـثر فيهـا اضطراب الناس حتى قال بعضهم: مسألة الكلام حيَّرت عقول الأنام »[1].

وقد ذكر الباقلاني أنَّ أهم مسألة من المسائل التي أرادت المعتزلة إضلال الناس بهـا مسألة القرآن[2].

فمسألة بهذه المثابة تحتاج من عالم -بمنزلة الإمام ابن أبي حاتم- الاشتغال بتفنيدهـا وبيان زيغها، وتوطيد دعائم الحق فيها، بالحجة الساطعة والبرهان القاطع، والبيان الواضح، والشرح الوافي.

٣- ثم إنَّ القول بخلق القرآن أيضاً من أخطر الأقوال، وأخبث الآراء التي تراد بهـا هدم الدين من أساسه، وإبطال الأحكام الشرعية، وتعطيل صفات الله تعالى.

وقد كان الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- مدركاً لخطورة هذه البدعة، كما أدركها غيره من الأئمة، فشدَّد النكير على أصحابها متبِّعاً في ذلك علماء السنة والحديث.

تاريخ ابتداء القول بخلق القرآن:

أرى من المفيد قبل الخوض في تفاصيل مسائل القرآن الكريم من الناحية العقدية - كما وردت عند ابن أبـي حـاتم- أن أشـير إلى تـاريخ إحـداث القـول بخلـق القـرآن ومـن أحدثه. فأقول وبالله التوفيق:

أوَّل من عرف عنه إظهار القول بخلق القرآن هو الجعد بن درهم.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: « **أوَّل من أتى بخلق القرآن جعد بن درهم وقاله في سنة نيف وعشرين ومائة...** »[3].

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢١١/١٢.

(٢) الإنصاف له: ص ٧٠.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٤١، ورواه البخاري في خلق أفعال العباد: ص ١٢٤، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ١١١، والخطيب في تاريخ بغداد: ٦١/٧.

وقال البيهقي بعد أن ساق بأسانيدها أقوال أئمة السلف في أنَّ القرآن الكريم كلام الله غير مخلوق: « ولم يصح عندنا خلاف هذا القول عن أحد من الناس في زمان الصحابة والتابعين -رضي الله تعالى عنهم-، وأوَّل من خالف الجماعة في ذلك الجعد بن درهم فأنكره عليه خالد بن عبد الله القسري[1] وقتله »[2].

وقال الحافظ اللالكائي رحمه الله تعالى: « ولا خلاف بين الأمة أنَّ أوَّل من قال: القرآن مخلوق جعد بن درهم في سنة نيف وعشرين[3] ثم جهم بن صفون »[4].

إلاَّ أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- ذكر في موضع آخر عن عبيد بن هاشم[5] قوله: « **أوَّل من قال القرآن مخلوق جهم فأرسلت إليه بنو أمية فطلبته -يعني قتلته- فطفي الأمر حتى نشأ رجل بالكوفة فقال: القرآن مخلوق فبلغ ابن أبي ليلى[6] فركب إلى عيسى بن موسى[7] فأخبره. فكتب إلى أبي جعفر[8]. فكتب إليه أبو جعفر أن يستتيبه فإن تاب وإلاَّ ضربت عنقه، فاستتابوه فتاب، فسكن الأمر** »[9].

والمشهور الأوَّل، لأنَّ جهماً تلقف هذه المقالة من الجعد بن درهم كما أشار إلى ذلك كثير من الأئمة.

---

(1) هو: خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري الدمشقي أمير العراقيين لهشام، وكان جوادا ممدوحاً معظماً عالي الرتبة من الرِّجال، ولكنه فيه نصب، توفي سنة ١٢٦هـ. انظر: التاريخ الكبير: ٣/ ١٥٨، الجرح والتعديل: ٣/٣٤٠، وفيات الأعيان: ٢/٦-١٠.

(2) الأسماء والصفات له: ص ٢٥٤، وانظر لوامع الأنوار البهية : ١/ ٢٣.

(3) أي: بعد المائة كما ذكره المحقق. راجع هامش (رقم ٢) من شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٣٤٤.

(4) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٣٤٤.

(5) هو: عبيد بن هاشم الغاضري التميمي، الضرير. قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: كوفي صدوق. انظر: الجرح والتعديل: ٦/٥.

(6) هو: عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه، المرتضى أبو عيسى، أدرك الصحابة، وفقد يوم الجماجم. تهذيب التهذيب: ٦/ ٢٦.

(7) عيسى بن موسى: ابن أخي السفاح كان والياً للكوفة آنذاك، وتوفي سنة ١٦٧هـ. تاريخ الطبري: ٨/٦٤.

(8) هو: المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، ثاني خلفاء الدولة العباسية تولى الخلافة سنة ١٣٦هـ. وبقي بها حتى توفي سنة ١٥٨هـ. راجع تاريخ بغداد: ١٠/ ٥٣ ، والبداية والنهاية: ١٠/١٢١.

(9) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٢، وذكره مختصراً الذهبي في العلو: ص ١٤٣، وانظر: مختصر العلو: ص ١٤٧.

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: قال قتيبة[1]: « بلغني أنَّ جهماً كان يأخذ الكلام من الجعد بن درهم »[2].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: « **أوَّل من أتى بخلق القرآن الجعد بن درهم في سنة نيف وعشرين ومائة، ثم جهم بن صفوان ثم بعدهما بشر بن غياث**»[3].
فهذه الرِّواية تشير إلى تتابع السلسلة في تلقف أهل البدع هذه المقالة ضال عن ضال، حيث دلت على أنَّ جهما أخذ هذه المقالة البدعية عن الجعد، وتلقفها من الجهم رأس الضلالة، وطاغوت البدعة بشر المريسي، فأثارها ونشرها بين الناس. وقد سجل ابن أبي حاتم ما يؤرخ لهذا حين روى عن هارون بن موسى الفروي[4] قوله: « **ما سمعت الكلام في القرآن إلاَّ سنة تسع ومائتين حيث جاء نفر إلى عبد الملك بن الماجشون[5] وكلموه فأنكر ذلك عليهم، فكان في بعض ما كلمهم به أن قال: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ أهذا مخلوق؟ ثم قال: لو أخذت بشراً المريسي لضربت عنقه** »[6].

ولقد كان لعلماء أهل السنة وولاتهم موقف مشرف ضد هذه المقالة البدعية الشنيعة، نصرة للسنة وذبا عنها، وقمعاً للبدعة وإذلالا لأهلها. سيأتي الكلام عليه في مبحث (بيان ابن أبي حاتم حكم القول بخلق القرآن) إن شاء الله تعالى.



(١) هو: قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي مولاهم، البلخي، شيخ الإسلام المحدث الإمام الثقة، راوية الإسلام روى نحواً من مئة ألف حديث، توفي سنة ٢٤٠هـ انظر: طبقات ابن سعد: ٣٧٩/٧ ، الجرح والتعديل: ١٤٠/٧ ، سير أعلام النبلاء: ١٣/١١-٢٤.

(٢) خلق أفعال العباد: ص ٣٠.

(٣) ذكره ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في تعليق الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٤٢٨.

(٤) هو: هارون بن موسى الفروي المدني، من رواة الحديث لا بأس به، مات سنة ٢٥٣هـ. تهذيب التهذيب: ١٩٨/٩.

(٥) هو: عبد الملك بن الماجشون بن سلمة الماجشون، خلف أباه في الفتيا والفقه المالكي، توفي سنة ٢١٢هـ وقيل: بعدها بسنة، وقيل: بسنتين. انظر : الديباج المذهب : ٢/ ٦.

(٦) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٦٩، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٩.

المبحث الأول

الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم

وهي تدل على أنَّ القرآن كلام ا لله تعالى غير مخلوق

لقد اعتنى الإمام ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى ببيان صفة الكلام ومسألة القرآن - كما تقدم- وأورد أحاديث وآثاراً كثيرة تقرِّر أنَّ القرآن كلام ا لله تعالى غير مخلوق.

وإذا كان من غير الممكن أن نتعرَّف على جميع الأحاديث والآثار التي رواها ابن أبي حاتم لتقرير هذا الأمر -لكون مؤلَفه في ذلك في حيِّز المفقود- فإنَّ ما أورده بعض مصنِّفي كتب السنة يتيح لنا معرفة بعض تلك الأحاديث والآثار.

أولا: الأحاديث التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على أنَّ القرآن كلام ا لله غير مخلوق:

ويشتمل على حديثين:

الحديث الأول:

قال القاضي أبو يعلى: روى أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في الرَّد على الجهمية قال نا أبو زرعة نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن عبد ا لله بن الحارث عن ابن عباس رضي ا لله عنهما قال: « **إنَّ ا لله تبارك وتعالى إذا تكلَّم بالوحي سمع أهل السماوات له صوت كصوت الحديد إذا وقع على الصفا فيخرون سجداً، فإذا فزِّع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم قالوا: الحق وهو العلي الكبير** »[1]. وقد ذكر الحافظ ابن حجر -رحمه ا لله تعالى- عدة طرق لهذا الحديث عند ابن أبي حاتم

١- طريق منصور بن المعتمر.

٢- طريق الحسن بن عبيد ا لله النخعي.

٣- طريق السدي عن أبي مالك عن مسروق عن ابن مسعود رضي ا لله عنه.

٤- طريق الشعبي عن ابن مسعود[2].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في إبطال التأويلات لأبي يعلى: ص ٢٨١-٢٨٢ مخطوط.

(٢) روى ابن أبي حاتم هذه الطرق في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ١٣/٤٦٤-٤٦٥.

فتبين بهذه الطرق صحة هذا الحديث خلافاً لمن طعن فيه بسبب عنعنة الأعمش لكونه مدلساً[1]. لأنَّ رواة هذه الطرق تابعوا الأعمش، أو تابعوا أصل روايته عن ابن مسعود. فالحديث مشهور عنه بهذه الطرق.

وأمَّا الإعلال بأنَّ المحفوظ هو الموقوف ولا يحتج به في الصفات[2]. فعلى فرض التسليم بذلك، فإنَّ الموقوف له حكم الرَّفع، لأنه مما لا مجال للرَّأي فيه.

فقد قال علماء فن المصطلح: إنَّ من المرفوع حكماً ما جاء عن الصحابي ومثله لا يقال من قبل الرَّأي ولا مجال للاجتهاد، فيحمل على السماع، وذلك كالأخبار عن المغيبات من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، والملاحم، إذا كان هذا الصحابي ممن لم يكن يأخذ من أهل الكتاب، ونصوا على قول ابن مسعود: « من أتى ساحراً أو عرَّافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ »[3].

ويؤيد كون هذا الحديث له حكم الرفع ورود شواهد كثيرة له مرفوعة بأسانيد صحيحة منها:

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : « إذا تكلَّم الله بالوحي سمع أهل السماء للسماء كجر السلسلة على الصفا فيَصْعَقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، حتى إذا جاءهم جبريل فزِّع عن قلوبهم، قال: فيقولون: يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق، فيقولون الحق الحق »[4].

---

(١) انظر : تعليق الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) المصدر السابق. وتعليقه على الإنصاف للباقلاني: ص ١٣١.

(٣) نزهة النظر: ص ٥٣، وتدريب الراوي: ١/١٩٠.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في القرآن: ٥/١٠٥، رقم ٤٧٣٨، وقد أشار الحافظ في الفتح: ١٣/ ٤٦٤-٤٦٥، إلى رواية ابن أبي حاتم له مرفوعاً، ورواه البخاري في خلق أفعال العباد: رقم ٤٦٥-٤٦٦ ، وذكره معلقا في ترجمة الباب في الصحيح: ١٣/٤٥٢ ، وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة: رقم ٥٣٦-٥٣٧ ، ومن طريقه النجاد في الرد على من قال القرآن مخلوق: رقم ٥-٦، ومن طريقه ابن قدامة في المناظرة: ص ٤٢، وأخرجه الدارمي في الرد على الجهمية: ٣٠٨، وابن خزيمة: رقم ٢٠٧-٢١١، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٤٧-٥٤٨. والحديث صحيح، قال أبو نصر السجزي: ما في روايته إلاَّ إمام مقبول. الرد على من أنكر الحرف والصوت: ص ١٦٧، وقال ابن القيم: وهذا لإسناد كلهم أئمة ثقات. مختصر =

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كالسلسلة على صفوان... »[1]

مما يدل على أنَّ هذا الحديث مشهور عن النبي ﷺ .

فإذا ثبت صحة الحديث. فإنَّ ما رواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في حال الملائكة حين سماع كلام الله تعالى، وكذلك الأحاديث الأخرى الواردة في معناه من أوضح أدلة أهل السنة والجماعة على مذهبهم الحق في كلام الله تعالى والقرآن، والصوت، ومن هنا كثر استدلالهم واحتجاجهم به. وممن استدل بهذا الحديث من الأئمة الإمام أحمد[2]، والبخاري[3]، وأبو داود[4]، والدارمي[5]، وعبد الله بن الإمام أحمد[6]، وابن ماجة[7]، وابن خزيمة[8]، وابن أبي عاصم[9]، والنجاد[10]، واللالكائي[11]، والبيهقي[12]، وإسماعيل[13]، وابن قدامة[14]، وقبل هؤلاء أبو نصر السجزي[15].

= الصواعق: ص ٤٠٢، وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود: ٨٩٧/٣ ، رقم ٣٩٦٤.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب ﴿ إلاَّ من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين ﴾: صحيح البخاري مع الفتح: ٢٣١/٨، ٢٣٢، رقم ٤٧٠١، ورقم ٤٨٠٠، وفي كتاب التوحيد باب ٣٢، ٤٦١/١٣، رقم ٧٤٨١، والترمذي في كتاب التفسير باب ٣٥: ٣٣٧/٥، رقم ٣٢٢٣، والطبري في التفسير: ٩١/٢٢.

(٢) انظر: السنة لعبد الله: رقم ٥٣٤.

(٣) انظر : خلق أفعال العباد: ص ١٥١-١٥٣، والصحيح مع الفتح: ٤٦١/١٣.

(٤) انظر : السنن: ١٠٥/٥، رقم ٤٧٣٨.

(٥) انظر: الرد على الجهمية : ١٤٦-١٤٨.

(٦) السنة لعبد الله: ٢٨١/١-٢٨٣.

(٧) انظر: سنن ابن ماجة: ١/ ٦٩-٧٠.

(٨) التوحيد له: ٣٥٠/١-٣٥٧.

(٩) السنة له: ٢٢٦/١-٢٢٧، رقم ٥١٥.

(١٠) الرد على من يقول القرآن مخلوق: ٣٢-٣٤.

(١١) شرح أصول الاعتقاد: ٣٣٣/٢-٣٣٤.

(١٢) انظر : الأسماء والصفات له : ٢٦١-٢٦٥.

(١٣) انظر: الحجة في بيان المحجة له: ١٩١/٢.

(١٤) انظر: المناظرة مع بعض أهل البدع: ٤٢.

(١٥) انظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت: ص ١٦٦.

ووجه استدلال الإمام ابن أبي حاتم بهذا الحديث هو أنه -رحمه الله تعالى- صنف كتابا بعنوان الرَّد على الجهمية، وأورد فيه هذا الحديث الذي فيه البيان بأنَّ القرآن كلام الله تعالى تكلم به حقيقة. وفي هذا رد على الجهمية والمعتزلة القائلين بأنَّ الله لا يتكلم كلاماً قائماً به، وإنما كلامه خلقه، من وجهين:

الوجه الأول: إسناد الفعل إلى الله تعالى في قوله: « إذا تكلَّم الله تبارك وتعالى بالوحي » فيحمل الإسناد على الحقيقة، إذ ليس هناك ما يصرف معنى إسناد التكلم إلى الله تعالى الوارد في هذا القول إلى غير الله تعالى. فيحمل طرفا الإسناد: الفعل والفاعل على معنييهما الحقيقيين، فيبقى معنى التكلم على حقيقته لا على معنى الخلق؛ ولفظ الجلالة على مدلوله وهو ذات الباري جل وعلا، لا على معنى الملك أو غيره.

الوجه الثاني: ما جاء في بعض روايات هذا الحديث أنَّ الملائكة يصعقون عند سماع كلام الله تعالى، والملائكة لا يصعقون عند سماع أصوات المخلوقات. حيث ينادي بعضهم بعضاً فلا يحصل لهم صعق.

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في خلق أفعال العباد: « ويذكر عن النبي ﷺ أنَّ الله عز وجل ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله جل ذكره ». قال أبو عبد الله: « وفي هذا دليل أنَّ صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأنَّ صوت الله جل ذكره يسمع من بُعْد كما يسمع من قُرْب، وأنَّ الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا. وقال عزَّ وجل: ﴿ فلا تجعلوا لله أندادا ﴾. فليس لصفة الله ند ولا مثل، ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين »[1]. ثم ذكر الأحاديث الدالة على ذلك[2].

ثم إنَّ هذا الحديث يدل على أنَّ الله يتكلم متى شاء بما شاء، ولهذا ورد فيه تعليق سماع الملائكة للصوت بتكلم الله تعالى مما يدل على أنَّ كلام الله حصل عند ذلك، لا أنَّ هذا الكلام هو عينه القديم الواحد الذي لا يتبعض ولا يتجزأ. وفي هذا رد على الأشعرية

---

(١) خلق أفعال العباد: ط ١٣٨٩هـ مطبعة النهضة بمكة المكرمة ص ٥٩ ، والآية من سورة البقرة: ٢٢.

(٢) المصدر السابق : ص ٥٩-٦٠.

القائلين بالكلام النفسي، الذي هو معنى واحد قائم با لله تعالى ليس بحرف ولا صوت، ولا يتبعض ولا يتجزأ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه ا لله تعالى-: فقوله: « إذا تكلم ا لله بالوحي سمع ». يدل على أنه يتكلم حين يسمعونه، وذلك ينفي كونه أزليا، وأيضاً فما يكون كجر السلسلة على الصفا يكون شيئاً بعد شيء، والمسبوق بغيره لا يكون أزليا »[1].

ومما يدل في هذا الحديث لهذا المعنى كلمة « إذا » لأنها ظرف لما يستقبل من الزمان[2]. فقوله: « إذا تكلم بالوحي » يقتضي حصول تكلم مستقبل وليس تكلماً أزلياً هو معنى واحد كما تقوله الأشاعرة. وهذا الحديث يشبه تماماً قوله تعالى: ﴿ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه ﴾[3]. وقوله: ﴿ فلما أتاها نودي من شاطئ الواد الأيمن ﴾[4]. وقوله: ﴿ فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها ﴾[5]. فهذه الآيات بيَّن ا لله فيها أنه إنما ناداه حين جاء لم يكن النداء في الأزل، خلافاً للكلابية والأشعرية الذين يقولون: « إنَّ النداء قائم بذات ا لله في الأزل وهو لازم لذاته، لم يزل ولا يزال منادياً له، لكنه لما أتى خلق فيه إدراكاً لما كان موجودا في الأزل. وهذا مردود باطل؛ فالقرآن والسنة وكلام السلف قاطبة يقتضي أنه إنما ناداه وناجاه حين أتى، لم يكن النداء موجودا قبل ذلك، فضلاً أن يكون قديماً أزليا »[6].

الحديث الثاني:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن ثم ساق الإسناد إلى أبي هريرة- رضي ا لله تعالى عنه- أنه قال: حدثنا رسول ا لله ﷺ قال: « **يأمر ا لله إسرافيل بنفخة الصعقة فإذا هم خامدون، وجاء ملك الموت فقال: يا ربِّ فقد مات أهل السماء والأرض إلاَّ**

---

(١) جامع الرسائل له: ٢/٢٤.

(٢) انظر : المصدر السابق: ٢/١٤.

(٣) سورة الأعراف: آية ١٤٣.

(٤) سورة القصص: آية ٣٠.

(٥) سورة النمل: آية ٨.

(٦) جامع الرسائل: ٢/١١-١٢.

من شئت. فيقول: من بقي -وهو أعلم-؟ قال: يا ربِّ بقيت أنت الحيُّ الذي لا تموت، وبقي حملة عرشك، وبقي جبريل وميكائيل وبقيت أنا. فيقول: ليمت جبريل وميكائيل، وليمت حملة عرشي. فيقول ا لله تعالى -وهو أعلم-: فمن بقي؟ فيقول: بقيت أنت الحيُّ الذي لا تموت، وبقيت أنا. فيقول: يا ملك الموت: أنت خلق من خلقي لما رأيت. فمت ثم لا يحي. فإذا لم يبق إلاَّ ا لله الواحد الصمد قال ا لله: لا موت على أهل الجنة، ولا موت على أهل النار. ثم طوى ا لله السماء والأرض كطي السجل للكتاب ثم قال: أنا الجبَّار لمن الملك اليوم؟ ثم قال: لمن الملك اليوم؟ ثلاثا. ثم قال لنفسه: « لله الواحد القهار »[1].

وجه الاستدلال بهذا الحديث:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم ألف كتاباً باسم (الرَّد على الجهمية) وساق فيه هذا الحديث، ومراده بهذا إثبات صفة الكلام لله تعالى وبيان مذهب أهل السنة والجماعة في القرآن، والرَّد على أهل البدع والأهواء من الجهمية والمعتزلة القائلين بأنَّ القرآن مخلوق. حيث إنَّ هذا الحديث من أوضح الأدلة على أنَّ القرآن الكريم كلام ا لله تعالى تكلم به حقيقة. وهذا يستفاد من وجهين:

الوجه الأول: إثبات أنَّ ا لله يتكلم ويقول بعد فناء الخلق: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾، ويجيب نفسه: ﴿ لله الواحد القهَّار ﴾. وكلام ا لله صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق، لأنَّ الصفة لا تقوم بنفسها، فإن كانت صفة للخالق قامت به، وإن كانت صفة للمخلوق قامت به ولا بد.

وصفة الكلام كغيرها من الصفات، لابد أن تقوم بمحل، فإذا قامت بمحل كانت صفة لذلك المحل لا صفة لغيره، فإن هي أضيفت إلى الخالق تعالى فهي صفته وصفة الخالق غير مخلوقة كنفسه، وإن أضيفت إلى غيره فهي صفة لذلك الغير، وصفة المخلوق مخلوقة

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦٥ ، ورواه الطبري في التفسير: ٣٠/٢٤، ومداره على إسماعيل بن رافع المدني ضعفه أحمد ويحي وجماعة. انظر ميزان الاعتدال: ٢٢٧/١، وتهذيب التهذيب: ٢٩٤/١، ورجح الحافظ ابن حجر تضعيفه، فتح الباري: ٣٦٨/١١، وعلى هذا فإسناد الحديث ضعيف. انظر : في هذا، مع تخريج الحديث في هامش رقم (٢) من ص ٢/ ٢٤٨ من شرح أصول الاعتقاد.

كنفسه.

وفي هذا ردٌّ على الجهمية القائلين بأنَّ القرآن مخلوق خلقه الله منفصلاً إمَّا في الهواء أو السماء، أو اللوح المحفوظ، أو في جبريل أو محمد ﷺ [1]. لأنه لو كان كذلك لم يكن كلاماً لله، وإنما كلاماً للذي خلق فيه « فلو كان قد خلق كلاما في غيره كالشجرة التي نادى منها موسى لكانت الشجرة هي المتصفة بذلك الكلام فتكون الشجرة هي القائلة لموسى: ﴿ إنني أنا الله ﴾. ولكان ما يخلقه الله من إنطاق الجلود، والأيدي، وتسبيح الحصى، وتأويب الجبال، وغير ذلك كلاماً له كالقرآن، والتوراة، والإنجيل؛ بل كان كل كلام في الوجود كلامه لأنه خالق كل شيء. وهذا قد التزمه مثل صاحب الفصوص ابن عربي [2] وأمثاله [3]، من هؤلاء الجهمية الحلولية [4] الاتحادية [5] » [6].

الوجه الثاني: أنَّ هذا الكلام من الله تعالى يقع بعد فناء الخلق فلا يوجد إذ ذاك من يجيب غير الله تعالى حتى يصح أن نقدِّر أنَّ القائل خلق من خلق الله عزَّ وجل؛ فظهر بهذا بطلان مذهب القائلين بأنَّ القرآن مخلوق، إذ لا يمكن أن يقال: إنَّ المخلوق هو القائل: ﴿ لمن الملك اليوم لله الواحد القهار ﴾ بعد موته وفنائه.

---

(١) انظر : الحجة للتيمي: ٢/ ٣٩٦، حكاية المناظرة لابن قدامة: ص ١٧-١٩، ومقالات الإسلاميين: ٢٥٦/٢ وما بعدها، والإنصاف للباقلاني: ص ١٠٧.

(٢) هو: أبو بكر محي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بابن عربي والمقلب عند الصوفية بالشيخ الأكبر والكبريت الأحمر وغير ذلك. انظر: ترجمته في شذرات الذهب: ١٩٠/٥-٢٠٢، وطبقات الشعراني: ١٦٣/١، وميزان الاعتدال: ٦٥٩/٣-٦٦٠، ولسان الميزان: ٣١١/٥-٣١٥.

(٣) كابن الفارض المتوفى سنة ست وسبعين وخمس مئة. انظر: لسان الميزان: ٣١٧/٤، وابن سبعين المتوفى سنة تسع وستين وست مئة. انظر: شذرات الذهب: ٣٢٩/٥.

(٤) الحلولية: هم القائلون بأن الله جل وعلا يجوز أن يحل في الأشخاص. تعالى الله عمَّا يقول الكافرون علوا كبيرا. انظر: مقالات الإسلاميين: ٨١/١.

(٥) الاتحادية: هم أصحاب وحدة الوجود القائلون بأن العالم هو الله، والله هو العالم، وذلك مبني على أصلهم الفاسد: إن الله هو عين الوجود. تعالى الله عما يقول الكافرون علوا كبيرا . قال ابن كثير عن فصوص الحكم: « فيه أشياء كثيرة ظاهرها كفر صريح ». انظر البداية والنهاية: ١٥٦/١٣.

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم: ص ٤١٩ ، ونحوه في منهاج السنة: ٣٧١/٢-٣٧٢.

وبمثل هذا الدليل العقلي المنطقي أفحم رجل أبا الهذيل العلاف المعتزلي البصري[1] وبهته لما سأله عن القرآن.

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: حدثنا أبو سعيد أحمد بن يحي بن سعيد القطان قال: أنَّ رجلاً سأل أبا الهذيل العلاف المعتزلي البصري عن القرآن فقال: **مخلوق. فقال له: مخلوق يموت أو يخلد؟ قال: لا بل يموت. قال: فمتى يموت القرآن؟ قال: إذا مات من يتلوه فهو موته. قال: فقد مات من يتلوه. وقد ذهبت الدنيا وتصرمت، وقال الله عز وجل: ﴿ لمن الملك اليوم ﴾، فهذا القرآن وقد مات الناس؟! فقال: ما أدري. وبهت**[2].

وفي هذا دليل واضح على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق إذ لو كان كذلك لفني مع فناء المخلوقين.

وبهذا الحديث الثاني انتهى ما ساقه الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله من الأحاديث التي تدل على أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق. -فيما وقفت عليه-. وقد اتَّضح من هذين الحديثين وما تقرَّر من أوجه دلالتها بطلان مذهب الجهمية المعتزلة وغيرهم في مسألة القرآن، وأنَّ مذهب أهل السنة والجماعة هو الصواب الذي لا غبار عليه لدلالة الكتاب والسنة عليه، ولموافقته لما تدل عليه العقول الصحيحة، والفطر السليمة.

ثانيا: أقوال أئمة السلف التي رواها ابن أبي حاتم في أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق:

وبالانتهاء من عرض الأدلة من السنة، أبدأ في عرض الأدلة من الآثار السلفية، فأقول مستعيناً بالله:

جرى من عادة أئمة الدِّين وعلماء السلف -رحمهم الله تعالى- أن يحتجوا في مسائل الاعتقاد وغيرها بآثار من تقدمهم من الصحابة والتابعين، لأنَّ الاستدلال بالآثار ينبِّه على أنَّ هذا هو فهم السابقين الأولين، وليس قولاً غريباً مبتدعاً؛ فهو من باب الاستدلال بفهومهم على صحة فهم المستدل، فهو اقتدى بهم وليس شاذا في ذلك الفهم،

---

(١) هو: محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، المعروف بالعلاف، المتكلم شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب المقالات في مذهبهم، وكان قوي الحجة كثير الاستعمال للأدلة والإلزامات، توفي سنة ٢٣٥هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٣/٣٩٦، سير أعلام النبلاء: ١٠/٥٤٢-٥٤٣.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦٣

إذ السلف ينهون عن الكلام في المسائل الغريبة التي لم يتكلم عليها من سبقهم إلاَّ إن كانت مما لم يوجد في زمانهم وإنما هو أمر طارئ.

قال الإمام أحمد : « إيَّاك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام »[1]. ومن هنا سموا بعلماء الأثر وإن كان لفظ الأثر أشمل في مثل هذا. وهذا بخلاف أهل الأهواء والبدع الذين لا يعبأون بالحديث الصحيح فضلا عن الأثر.

وجه احتجاج ابن أبي حاتم بالآثار:

وجريا على هذه العادة السلفية فإنَّ الإمام ابن أبي حاتم قد أكثر من إيراده أقوال السلف الذين صرَّحوا بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق.

وهذا يدل على أنه يحتج بها في مثل هذا المقام، وذلك لأنَّ الاستدلال بالآثار من باب الاستدلال بالإجماع، وهو من الأدلة الشرعية المعتبرة. ومن هنا فقد روى - رحمه الله تعالى - عن غير واحد من الأئمة حكايتهم إجماع السلف في هذه المسألة وممن حكى ذلك ورواه ابن أبي حاتم:

١- الإمام عمرو بن دينار -رحمه الله تعالى-:

روى اللالكائي من طريق بن أبي حاتم إلى عمرو بن دينار[2] أنه قال: « **سمعت مشيختنا منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق** »[3].

ومشائخ عمرو بن دينار هم الصحابة وكبار التابعين، وقد صرَّح بذلك ابن راهويه في روايته قال: قال عمرو: « أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق إلاَّ القرآن، فإنه كلام الله منه خرج وإليه يعود »[4].

وقال ابن راهويه: « وقد أدرك عمرو بن دينار أجلة أصحاب رسول الله ﷺ من

---

(١) سير أعلام النبلاء : ١١/ ٢٩٦

(٢) هو : أبو محمد الإمام الكبير الحافظ عمرو بن دينار الجمحي مولاهم المكي الأثرم أحد الأعلام، وشيخ الحرم في عصره، توفي سنة خمس أو ست وعشرين ومائة. طبقات ابن سعد : ٥/ ٤٧٩، وتذكرة الحفاظ : ١/ ١١٣، وميزان الاعتدال : ٣/ ٢٦٠

(٣) شرح أصول الاعتقاد : رقم ٣٨٣، ورواه مع اختلاف في اللفظ، البخاري في خلق أفعال العباد : ص ١١٧، وابن بطة في الإبانة : ٢/ ٧، رقم ١٨٣ - ١٨٤ والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٤٥، وذكره التيمي في الحجة في بيان المحجة: ٣٣٦/١.

(٤) أخرجه الدارمي في النقض: ص ١١٦-١١٧، والرد على الجهمية: ص ١٦٣، رقم ٣٤٤.

البدريين والمهاجرين والأنصار، مثل جابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير -رضي الله تعالى عنهم-، وأجلة التابعين -رحمة الله عليهم-، وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة لم يختلفوا في ذلك »[1].

وقال محمد بن عمار[2] الرَّاوي للأثر السابق: « ومن مشيخته؟! إلاَّ أصحاب رسول الله ﷺ ابن عباس وجابر، وذكر جماعة »[3].

وقد صرَّح عمرو بن دينار كما -سبق- أنه سمع هذا أيضاً ممن دون الصحابة وهم كبار التابعين.

قال اللالكائي: « قلت: فقد لقي عمرو بن دينار من تقدم ذكرهم من الصحابة. ومن جالس من التابعين ولقيهم وأخذ عنهم من علماء مكة من علية التابعين: عبيد بن عمير[4]، وعطاء، وطاووس[5]، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وجابر بن زيد فهؤلاء أصحاب ابن عباس. ومن أهل المدينة سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير[6]، وأبو سلمة بن عبد الرحمن[7]. فعدد جماعة إلى أن قال: في خلق كثير يكثر تعدادهم »[8].

وعلى هذا فإنَّ هذا الأثر الذي نحن بصدده حكاية إجماع عن هؤلاء الأئمة الأبرار

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٣١٥، والسنن الكبرى: ١٠/٢٠٥.

(٢) هو: محمد بن عمار بن الحارث أبو جعفر الرازي لم تذكر وفاته. الجرح والتعديل: ٨/٤٣.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٢٦١، رقم ٣٨٣.

(٤) هو : عبيد بن عمير بن قتادة الجندعي -بضم ثم سكون ثم فتح- وهو أحد التابعين سمع من عشرة من الصحابة، وروى له الجماعة؛ وكان قاص أهل مكة. توفي عام ٦٤هـ . العقد الثمين: ٥/ ٥٤٣.

(٥) هو: طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن الفرسي اليمني ، الفقيه القدوة الحافظ، عالم اليمن، كان ثقة عابدا مستجاب الدعوة ومن سادات التابعين. توفي سنة ١٠٦هـ. انظر: طبقات ابن سعد: ٥/٥٣٧-٥٤٢، والجرح والتعديل: ٤/٥٠٠، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ٣٨-٤٩.

(٦) هو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي الإمام، عالم المدينة، أبو عبد الله القرشي، أحد الفقهاء السبعة. توفي سنة ٩٤هـ على الراجح. انظر: طبقات ابن سعد: ٥/١٧٨، وسير أعلام النبلاء: ٤/٤٢١.

(٧) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: اسمه كنيته قاله الإمام مالك، وقيل: اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل، وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني الحافظ، أحد أعلام المدينة. قال ابن سعد: توفي سنة ٩٤هـ في خلافة الوليد وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وقال: هذا أثبت من قول من قال ١٠٤هـ. انظر: الطبقات له: ٥/١٥٥، وسير أعلام النبلاء: ٤/٢٨٧، وتذكرة الحفاظ: ١/٦٣.

(٨) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٢٦١-٢٦٢.

بأنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.

قال البيهقي: « ومشائخ عمرو بن دينار جماعة من الصحابة ثم أكابر التابعين فهو حكاية إجماع عنهم »[1].

٢- الإمام الفضيل بن عياض -رحمه الله تعالى-:

قال الحافظ اللالكائي ذكره عبد الرحمن ابن أبي حاتم ثم ساق إسناده إلى العطاف بن قيس قال: سألت الفضيل بن عياض[2] عن القرآن؟ فقال: « **القرآن كلام الله غير مخلوق. كذلك بلغنا عن أيوب السختياني[3]، وسليمان التيمي[4]** »[5].

هذه الرِّواية من ابن أبي حاتم قد جمعت عدَّة من أئمة الدِّين وكبار أهل العلم، ممن تكلموا في هذه المسألة المهمة فعدد ثلاثاً منهم. وما هذا الصنيع منه -رحمه الله تعالى- إلاَّ للدلالة على إجماع علماء السلف على هذا القول، فهو مذهبهم جميعاً؛ وذلك لأنَّ حكاية الفضيل بن عياض عن أيوب السختياني وسليمان التيمي رحمهم الله جميعاً قولهما الذي هو قوله هو نفسه حكاية إجماع.

وقد عدَّ الحافظ اللالكائي سليمان التيمي وأيوب السختياني في أهل البصرة من التابعين الذين قالوا بمذهب الجماعة وكفَّروا الخلقية[6]. كما عدَّ الفضيل بن عياض في أهل مكة القائلين بمذهب السلف[7].

٣- الإمام أبو نعيم الفضل بن دكين -رحمه الله تعالى-:

---

(١) الاعتقاد للبيهقي: ص ١٠٦.

(٢) هو: الفضيل بن عياض شيخ الحرم المكي، كان من العباد المشهورين، أخذ عنه الإمام الشافعي وغيره، ولد بسمرقند، ثم استقر بمكة، وتوفي بها عام ١٨٧هـ. تذكرة الحفاظ: ١/٢٥، والطبقات: ٥/٥٠٠.

(٣) هو: أبو بكر أيوب بن أبي تميمة السختياني -بفتح السين- نسبة إلى عمل السختيان وبيعه وهي جلود الضأن. قال ابن سعد: « كان أيوب ثقة ثبتا في الحديث ، جامعاً، عدلاً، ورعاً كثير العلم حجة ». توفي سنة ١٣١هـ. الطبقات: ٧/ ٢٤٦، اللباب: ٢/١٠٨.

(٤) هو: سليمان بن طرخان التيمي البصري ، قال يحي القطان: « كان سفيان لا يقدم على اليمان أحدا من البصريين ». مات سنة ١٤٢هـ أو ١٤٣هـ. الطبقات: ٧/٢٥٢، تذكرة الحفاظ: ١/١٥٠.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩٢.

(٦) شرح أصول الاعتقاد : رقم ٢/ ٣٠٩

(٧) المصدر السابق : ٢/ ٣٠٣

« ذكر الأعمش وسفيان وجماعتهم ». وفي ذلك احتراز من علماء السوء، من رؤساء الجهمية وأهل الأهواء. فهم لا يدخلون في هذا، ولا اعتداد بهم في خرق إجماع العلماء.

وقول أبي نعيم رحمه الله تعالى : « لقيت سبعمائة شيخ »، و « أدركت ثمانمائة شيخ ونيفاً وسبعين شيخاً »، هو للدلالة على إجماع علماء السلف على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، فهو مذهبهم جميعاً، وذلك لأنَّ تفويهه بهذا العدد الكبير وقت وقوع المحنة يدل على أنَّ القول بعدم خلق القرآن ليس مقصوراً عليه هو فقط، بل هو قول سبعمائة أو أكثر من العلماء. فهذا حكاية إجماع منهم.

ويوضح هذا المعنى ويؤكده ما رواه الحافظ الذهبي في بعض طرق هذا الأثر فقال: قال أبو العباس السراج[1] عن الكديمي[2] قال: لما دخل أبو نعيم على الوالي ليمتحنه وثم يونس وأبو غسان وغيرهما، فأول من امتحن فلان، فأجاب. ثم عطف على أبي نعيم فقال: قد أجاب هذا فما تقول؟ فقال: والله ما زلت أتهم جده بالزندقة. ولقد أخبرني يونس بن بكير[3] أنه سمع جده يقول: لا بأس أن يرمي الجمرة بالقوارير. أدركت الكوفة وبها أكثر من سبع مئة شيخ، الأعمش فمن دونه يقولون: القرآن كلام الله وعنقي أهون من زري هذا. فقام إليه أحمد بن يونس فقبَّل رأسه –وكان بينهما شحناء– وقال: جزاك الله من شيخ خيراً »[4]. فاتَّضح من هذا أنه لم يترخص في هذه المحنة. فأعلن رأيه، رغم علمه بما مني به من أخطار. وهكذا ينبغي أن يكون العلماء المقتدى بهم حتى لا يوقعوا الناس في فتنة، وحتى يعلم الناس الحق الذي تحملوا في سبيله الأذى. وهذا مما جعل الإمام

---

(١) هو: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران بن عبد الله الثقفي النيسابوري، أبو العباس السراج الحافظ. محدث نيسابور. توفي سنة ٣١٣هـ. تذكرة الحفاظ: ٧٣١/٢، تاريخ بغداد: ٢٤٨/١، سير أعلام النبلاء: ٣٨٨/١٤، البداية والنهاية: ١٥٣/١١.

(٢) الكديمي: هو محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكديمي، بالتصغير، أبو العباس السامي، بالمهملة البصري، ضعيف، من صغار الحادية عشرة. توفي ٢٨٦. تقريب التهذيب: ص ٩١٢، سير أعلام النبلاء: ٣٠٢/١٣.

(٣) هو يونس بن بكير بن واصل الشيباني، أبو بكر الجمال الكوفي، صدوق يهم قليلاً، من الخامسة، مات سنة ١٥٢هـ على الصحيح. تقريب التهذيب: ص ١٠٩٨، سير أعلام النبلاء: ٢٤٥/٩.

(٤) سير أعلام النبلاء ترجمة أبي نعيم الفضل بن دكين التيمي : ١٠/ ١٤٩، وأورده في تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (١٩١ - ٢٠٠هـ): ص ٣٤٤-٣٤٥.

أبو نعيم يحكي إجماع العلماء وأنه يقتدي بهم، ولا يجيب.

وقد عدَّ الحافظ اللالكائي أبا نعيم الفضل بن دكين من طبقة الفقهاء الذين قالوا بمذهب السلف في هذه المسألة، وكفَّروا القائلين بخلق القرآن[1].

ولأهمية هذا الأثر الذي فيه حكاية إجماع العلماء على عدم القول بخلق القرآن؛ فقد اعتنى به من جاء من العلماء بعد الإمام ابن أبي حاتم فنقله بعضهم من طريقه، وآخرون من طرق أخر.

فممن رواه من طريق ابن أبي حاتم الحافظ اللالكائي[2]، وابن الجوزي[3]، ورواه من غير طريقه الذهبي[4]، والخطيب البغدادي[5]، وغيرهم.

٤- الإمام عفان بن مسلم -رحمه الله تعالى-:

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم حدثنا يحي بن زكريا بن عيسى حدثني يحي بن أبي بكر السمسار: سمعت عفان بن مسلم[6] بعد ما جاء من دار إسحاق بن إبراهيم لما امتحنه في القرآن فقال: إنه كتب أن أدر أرزاقك إن أجبت إلى خلق القرآن. فقلت: ((**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، يريدون أن يبدلوا كلام الله؟ ﴿ الله لا إله إلاَّ هو الحيُّ القيُّوم﴾. ﴿ قل هو الله أحد ﴾. أمخلوق هذا؟ أدركت شعبة، وحماد بن سلمة، وأصحاب الحسن يقولون: القرآن كلام الله ليس مخلوقا**)). قال: **إذا يقطع أرزاقك. قلت: ﴿ وفي السماء رزقكم وما توعدون ﴾**[7].

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: ٢/ ٣٠٦.

(٢) المصدر السابق : رقم ٣٩٥، و ٤٨١.

(٣) مناقب الإمام أحمد بن حنبل : ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٤٩/١٠، وتاريخ الإسلام حوادث ووفيات: (٢١١ - ٢٢٠).

(٥) تاريخ بغداد: ٣٤٩/١٢.

(٦) هو: عفان بن مسلم -أبو عثمان- الصفار البصري، سكن بغداد وحدث بها، ثقة ثبت، صاحب سنة. ولد بعد الثلاثين ومائة، أثنى عليه غير واحد من الأئمة الكبار. توفي سنة ٢١٩هـ. تاريخ بغداد: ١٢/ ٢٦٩، وانظر: سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٢٤٢، وتذكرة الحفاظ: ٣٨٠/٢.

(٧) العلو للذهبي: ص ١٦٦، وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٨-١٧٩، وسير أعلام النبلاء له: ٢٤٤/١٠، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد: ٢٧١/١٢، والآية الأولى من سورة البقرة: ٢٥٥، والثانية من الإخلاص: ١ ، والثالثة من الذاريات: ٢٢.

هذا الأثر مع ما فيه من حكاية إجماع علماء السنة على هذا القول، -كذلك- فيه دليل على ما كان عليه السلف من الصدق مع الله، وإيثار الباقية على الفانية، والآجلة على العاجلة، والثبات على الحق، والصبر على تحمل الأذى في سبيله ابتغاء ما عند الله.

فقد ورد في بعض طرق هذا الأثر أنَّ المأمون كان يجري على عفان كل شهر خمسمائة درهم[1]. بل قال الحافظ الذهبي: « كان رزقه في الشهر ألف درهم؛ فترك ذلك لله عز وجل »[2]. فجزاهم الله عن الإسلام وعن المسلمين خيراً.

وعفان بن مسلم أحد علماء بغداد الذين عاصروا المحنة وثبتوا فيها. وقد عدَّه اللالكائي في أئمة بغداد الذين نشروا السنة وقمعوا البدعة، وأعلنوا بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وكفَّروا من قال بأنه مخلوق[3].

٥- الإمام أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي -رحمه الله تعالى-:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: حدثنا محمد بن يحي -وهو ابن أيوب الرَّازي[4]- قال: سمعت أبا الوليد[5] يقول: « **ما عرفت بالري ولا ببغداد ولا بالبصرة رجلا يقول: القرآن مخلوق وأسأل الله العافية** »[6].

والمراد بهذا النفي شيوخه، ومن يقتدى به من شيوخه أو من سبقهم.

وأما غيرهم من الجهمية والمعتزلة فأقوالهم معروفة، وقد عاصر رحمه الله تعالى بشراً المريسي، كما عاصر محنة القول بخلق القرآن، بل كان حيا يوم ضرب الإمام أحمد؛ وقال كلمته المشهورة. قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: « لما ضرب أحمد بن حنبل كنا

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٤٤/١٠.

(٢) العلو له : ص ١٦٦.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: ٣١٨/٢.

(٤) هو: محمد بن أيوب بن يحي بن الضريس الرازي، الحافظ، قال عنه ابن أبي حاتم: « كتبنا عنه، وكان ثقة صدوقاً ». توفي سنة ٢٩٤هـ. الجرح والتعديل: ١٩٨/٧، تذكرة الحفاظ: ٦٤٣/٢.

(٥) هو: هشام بن عبد الملك أبو الوليد الباهلي مولاهم الطيالسي البصري، الحافظ الحجة الإمام، ثقة ثبت، أحد الأعلام. توفي سنة ٢٢٧هـ. سير أعلام النبلاء: ٣٤١/١٠، تهذيب التهذيب: ٤٥/١١، تذكرة الحفاظ: ٣٨٢/١.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٨٣.

بالبصرة فسمعت أبا الوليد يقول: «لو كان هذا في بني إسرائيل لكان أحدثوه»[1].

فاتّضح بهذا أنه ينفي معرفته بشيوخه الذين يقتدى بهم من علماء الحديث والسنة ممن قال بخلق القرآن، وهذا حكاية إجماع منه عنهم. ويدل على أنه كان يقتدي بشيوخه الذين لقيهم من علماء السلف. كما كان له أتباع يختارون أقواله وآراءه، فقد عدد الإمام البخاري أئمة السلف الذين لا اختلاف بينهم في مسألة القرآن فقال: «وأبو الوليد هشام بن عبد الملك في بجتبيه... »[2]. فدلَّ هذا على أنَّ له أتباعاً يختارون مذهبه.

وأبو الوليد هشام بن عبد الملك ممن اشتهر قوله في مسألة القرآن، وقد عدَّه الحافظ اللالكائي في أئمة أهل البصرة بعد عصر التابعين القائلين بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر[3].

ومن أقواله -رحمه الله تعالى- في مسألة القرآن قوله: «القرآن كلام الله، وكلام الله ليس بمخلوق»[4]. وقوله: «القرآن كلام الله ليس ببائن منه»[5].

ومعناه: «إنَّ كلام الله لا يفارق ذات الله، وأنه لا يباينه كلامه، ولا شيء من صفاته؛ بل ليس شيء من صفة موصوف تباين موصوفها وتنتقل إلى غيره، فكيف يتوهم عاقل أنَّ كلام الله يباينه وينتقل إلى غيره؟»[6].

فالقرآن كلام الله تكلم به حقيقة، وليس مخلوقاً منفصلاً عنه خلقه في غيره.

٦- الإمام إسحاق بن راهويه -رحمه الله تعالى-:

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم حدثنا أحمد بن سلمة النيسابوري سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي رضي الله عنه يقول: «**ليس بين أهل العلم اختلاف أنَّ القرآن كلام الله ليس بمخلوق، فكيف يكون شيء خرج من الرَّب عزَّ وجل مخلوقاً؟!**»[7].

---

(١) تهذيب الكمال: ١/ ٤٦٢.

(٢) خلق أفعال العباد: ص ٦٩، رقم ٢١١.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: ٢/ ٣١١، رقم ٤٨٣.

(٤) الإبانة لابن بطة: ٢/ ١٠، رقم ١٨٩.

(٥) مسائل الإمام أحمد لأبي داود: ص ٢٦٦.

(٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/ ٣٩٠.

(٧) العلو للذهبي: ص ١٧٩-١٨٠، وانظر: مختصر العلو له: ص ١٩٤، وأورده في ترجمة الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المعروف بابن راهويه. سير أعلام النبلاء: ١١/ ٣٧٦، وأورده في تاريخ الإسلام حوادث ووفيات =

فقد حكى إسحاق بن راهويه في هذا الأثر عدم وجود اختلاف بين أهل العلم من أئمة السنة والحديث على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق. وهذا حكاية إجماع عنهم.

ثم تعجب رحمه الله تعالى أن يكون كلام الله الذي يخرج منه ويقوم به مخلوقاً، وهذا التعجب في محله. لأنَّ كلام الله قائم به، فلا يمكن أن يقوم به كلام مخلوق في غيره.

قال أحمد بن الحسن الترمذي[1]: قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله إنَّ الناس قد وقعوا في أمر القرآن فكيف أقول؟ قال: أليس أنت مخلوقا؟ قلت: نعم. قال: فكلامك منك، مخلوق؟ قلت: نعم. قال: أوليس القرآن من كلام الله؟ قلت: نعم. قال: وكلام الله [من الله][2]؟ قلت: نعم. قال: فيكون من الله شيء مخلوق؟![3].

وهذا الكلام من الإمام أحمد فيه بيان وجه الدلالة وهو أنَّ الكلام من المتكلم وقائم به؛ لا يجوز أن يكون الكلام غير متصل بالمتكلم ولا قائم به، بدليل أنَّ كلامك أيّها المخلوق منك لا من غيرك؛ فإذا كنت أنت مخلوقا وجب أن يكون كلامك أيضاً مخلوقاً، وإذا كان الله تعالى غير مخلوق امتنع أن يكون ما هو منه وبه مخلوقا. وقصده بذلك الرَّد على الجهمية الذين يزعمون أنَّ كلام الله ليس من الله ولا متصل به[4].

وقد قال بمثل مقالة ابن راهويه أيضا الإمام وكيع بن الجراح -رحمه الله تعالى-

فقد روي عنه أنه قال: « من زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد زعم أنَّ شيئاً من الله مخلوق. فقيل له: من أين قلت هذا؟ قال: لأنَّ الله يقول: ﴿ ولكن حق القول مني ﴾[5]، ولا يكون من الله شيء مخلوق »[6].

=

(٢٣١-٢٤٠هـ): ص ٨٨-٨٩.

(١) هو : أحمد بن الحسن بن جنيدب، -بالجيم والنون مصغر- الترمذي، أبو الحسن، ثقة حافظ. توفي سنة ٢٥٠هـ. تقريب التهذيب: ص ٨٧.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في اللالكائي.

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٥١، وعنه شيخ الإسلام في الفتاوى: ١٢/ ٤٣٣.

(٤) مجموع الفتاوى: ١٢/٤٣٤.

(٥) سورة السجدة: آية ١٣.

(٦) مجموع الفتاوى: ١٢/٥١٧.

وبهذا يتضح أنَّ علماء السلف -رحمهم الله تعالى جميعاً- متفقون على هذا بلا خلاف، وإنما شذ عنهم الجهمية والمعتزلة.

وقد عدَّ الحافظ اللالكائي إسحاق بن راهويه في أئمة خراسان الذين دعوا إلى التمسك بالسنة[1]. كما عدَّه من أهل خراسان الذين قالوا: «القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر»[2].

وقد عدد الإمام البخاري أئمة أهل العلم الذين لا اختلاف بينهم في أنَّ القرآن كلام الله؛ فعدَّ منهم شيخه إسحاق بن إبراهيم وهو ابن راهويه[3].

٧- الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان -رحمهما الله تعالى-:

سبق أن مرَّ فيما ذكره ابن أبي حاتم في بيانه معتقد أبيه وأبي زرعة قولهما: «... **والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته**»[4].

هذا الأثر -كالتي سبقته- حكاية إجماع عن غير واحد من علماء السنة أنهم يقولون ذلك مما يدل على اشتهاره واستفاضته عنهم من غير نكير. كما أنه أيضاً استدلال من هذين الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة بآثار من مضى من السلف واختيار لقولهم. وقد عدَّهما اللالكائي في أهل الري القائلين بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر[5].

ورواية ابن أبي حاتم لهذه الآثار تدل على حسن منهجه في الاستدلال، إذ فيها ذكر إجماع أئمة العلم والدِّين على قول واحد، وهو أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق. وهذا أسلوب إقناعي في غاية الحجة والبرهان.

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: ١/٥٣.

(٢) المصدر السابق: ٢/٣٣٨.

(٣) خلق أفعال العباد: ص ٦٩، رقم ٢١١.

(٤) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٣٣٥.

وما رواه ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- من إجماع علماء السلف على القول بأنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، هو ما حكاه غيره من علماء السنة والحديث.

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: « ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف إلى زمن مالك، والثوري، وحماد بن زيد ». ثم عدَّ البخاري العلماء طبقة بعد طبقة على حسب أمصارهم، ثم قال: « وهؤلاء المعروفون بالعلم في عصرهم بلا اختلاف منهم أنَّ القرآن كلام الله إلاَّ من شذها، أو أغفل الطريق الواضح فعمي عليه، فإنَّ مرده إلى الكتاب والسنة »[1].

وقال الحافظ اللالكائي -رحمه الله تعالى- بعد أن نقل آثاراً كثيرة جدا في ذلك: « فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين، والأئمة المرضيين، سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام. وفيهم نحو من مائة إمام، ممن أخذ الناس بقولهم، وتداينوا بمذاهبهم ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت أسماؤهم ألوفاً كثيرة »[2].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: « وأئمة الدِّين كلهم متفقون على ما جاء به الكتاب والسنة واتفقت عليه سلف الأمة من أنَّ الله كلَّم موسى تكليماً، وأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق... ونصوص الأئمة في ذلك مشهورة متواترة ». ثم نقل كلام اللالكائي السابق[3].

وإلى جانب ما تقدم من الآثار، فقد روى ابن أبي حاتم آثاراً أخرى تدل على أنَّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.

الأثر الأول: أثر جعفر بن محمد الصادق -رحمه الله تعالى-:

روى الإمام ابن أبي حاتم بسنده عن معاوية بن عمار الدهني[4] قال: قلت

(١) خلق أفعال العباد له: ص ٦٨-٦٩، رقم ٢١١.

(٢) شرح أصول الاعتقاد : ٢/ ٣٤٤.

(٣) مجموع الفتاوى له : ١٢/ ٥٠٤.

(٤) هو : معاوية بن عمار الدهني: صدوق، روى عن جعفر بن محمد، وعنه معبد بن راشد. تقريب التهذيب: ص ٩٥٥، وتهذيب التهذيب: ١٠/٢١٤.

لجعفر بن محمد[1]: إنهم يسألوني عن القرآن: مخلوق أو خالق؟ فقال: ((**إنه ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله**))[2].

هذا الأثر ثابت عن محمد الصادق بأسانيد صحيحة، بل هو عنه مستفيض مشهور. قال البيهقي: ((فهو عن جعفر صحيح مشهور))[3].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أنه مستفيض عن الصادق[4]. وقال في موضع آخر: ((وهو مشهور عنه))[5].

وذكر الشيخ ناصر الدين الألباني -حفظه الله- أنه ثابت عن جعفر[6].

ولثبوت هذا الأثر وقوته كثر احتجاج علماء السنة به، فقد استدل به من غير ابن أبي حاتم كثير ممن صنف في السنة والرَّد على الجهمية[7]. ومنهم إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى-:

---

(١) هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله، المعروف (بالصادق) صدوق فقيه إمام من السادسة. مات سنة ١٤٨هـ. تقريب التهذيب: ص ٢٠٠.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في منهاج السنة لابن تيمية: ٢/٢٥٣، وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد: ص ٣٦، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ٢٦٥، والفسوي في المعرفة والتاريخ: ٣/ ٣٩٣، والدارمي في الرد على المريسي: ص ١١٦، وفي الرد على الجهمية: ص ١٠١، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١/١٥١، ورواه الآجري في الشريعة: ص ٧٧، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٤، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ٣/١٨٨، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٤٦-٢٤٧، والذهبي في العلو: ص ١٤٤، وانظر: مختصر العلو: ص ١٤٨، وأورده في سير أعلام النبلاء: ٦/٢٦٠، في ترجمة الإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم.

(٣) الاعتقاد للبيهقي: ص ١٠٧.

(٤) منهاج السنة له: ٢/١٤٥.

(٥) مجموع الفتاوى : ١٢/ ٥٠٥.

(٦) مختصر العلو : ص ١٤٨.

(٧) منهم: الإمام البخاري وبدأ به قبل غيره من الآثار، خلق أفعال العباد ص٣٦، رقم ١٠٩، وأبو داود وبدأ به، مسائل الإمام أحمد: ص ٢٦٥، والدارمي وبدأ به كذلك، نقض الدارمي: ص ١١٦، وعبد الله بن الإمام، السنة له: من رقم ١٣٢-١٣٦، وأبو جعفر الطبري وبدأ به قبل غيره، صريح السنة: ص ١٩، رقم ١٥، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩٠ ، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٣١٦.

روى ابن أبي حاتم عن صالح بن الإمام أحمد عن أبيه أنه قال: قال لي إسحاق بن إبراهيم[١] أسألك عن القرآن مسألة مسترشد لا مسألة امتحان، وليكن ذلك عندك مستوراً، ما تقول في القرآن؟ فقلت: القرآن كلام الله غير مخلوق. قال لي: من أين قلت: غير مخلوق؟ فقلت: قال الله عزَّ وجل: ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾[٢]. ففرَّق بين الخلق والأمر. فقال إسحاق: الأمر مخلوق. فقلت: يا سبحان الله أمخلوق يخلق مخلوقاً؟! فقال: وعمن تحكي أنه ليس بمخلوق؟ فقلت: جعفر بن محمد قال: « **ليس بخالق ولا مخلوق** ». قال: فسكت[٣].

فهذا الجواب دليل على أنَّ الإمام أحمد اقتدى بجعفر الصادق في قوله: ليس بخالق ولا مخلوق مع ما ثبت لديه من الأدلة الأخرى، وقد صرح شيخ الإسلام بهذا، فقال رحمه الله تعالى: « وهذا مما اقتدى به الإمام أحمد في المحنة، فإنَّ جعفر بن محمد من أئمة الدِّين باتِّفاق أهل السنة »[٤].

وهذا يدل على أهمية هذا الأثر، وأنه دليل لمذهب أهل السنة والجماعة في مسألة القرآن، ولهذا تتابع أئمتهم على الاستدلال والاحتجاج به.

وجه استدلال ابن أبي حاتم:

يتضح من هذا الأثر أنَّ القرآن كلام الله تعالى تكلم به حقيقة، فهو من صفاته تعالى؛ والصفة إنما تقوم بالموصوف وليست هي عين الموصوف، كما أنها ليست منفصلة بائنة عن الموصوف. وإلاَّ لما صح اتِّصاف الموصوف التي لم تقم به بها، فالمحل الذي قامت به هو المتصف بها فقط. لأنه لا يعقل « أن المتكلم يكون متكلما بكلام لم يقم به قط، بل

---

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين بن مصعب الطاهري الخزاعي: كان نائبا على بغداد من عهد المأمون إلى المتوكل، وولاه المعتصم قيادة بعض الجيوش، وامتحن الإمام أحمد بحضرته، وضرب بين يديه، ومات سنة ٢٣٠هـ . انظر البداية والنهاية: ١/٢٦٩، ٢٨١-٢٨٢، والأعلام: ١/ ٢٩٢.

(٢) سورة الأعراف: آية ٥٤.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٤٤٠، وأخرجه حنبل بن إسحاق بن حنبل في ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل: ص ٧٤، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ١١/٢٦٥-٢٦٦، في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

(٤) منهاج السنة النبوية: ٢/٢٤٥.

هو بائن عنه أحدثه في غيره، كما لا يعقل أنه متحرك بحركة خلقها في غيره، ولا يعقل أنه متلون بلون خلقه في غيره »[1]. وعليه، فالكلام الذي قاله جعفر الصادق في غاية الأهمية؛ لأنه يوضح ما أشكل على كثير من الناس من الخلط بين الصفة والموصوف، وعدم التصور الصحيح للعلاقة بينهما، فبيَّن المغايرة التي بينهما. فالكلام يغاير المتكلم في التصور الذهني، وأمَّا في الوجود الخارجي فليس هناك انفصال وبينونة.

قال شيخ الإسلام: « لما أحدثت الجهمية واعتقدوا أنَّ القرآن خارج عن مسمى اسم الله تعالى، قال من قال من السلف « الله الخالق وما سواه مخلوق، إلاَّ القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق ». فاستثنوا القرآن مما سواه لما أدخله من أدخله فيما سواه. ولفظ «ما سواه» هو كلفظ « الغير ». وقد قلنا: إنَّ القرآن وسائر الصفات لا يطلق عليه أنه هو، ولا يطلق عليه أنه غيره، فكذلك لا يطلق عليه أنه مما سواه، ولا أنه ليس مما سواه، لكن مع القرينة قد يدخل في هذا تارة، وفي هذا تارة.

فلما كان بعض الناس قد يفهم أنَّ القرآن هو مما سواه، قال من قال من السلف: « ما سواه مخلوق، إلاَّ القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود ». ومن لم يفهم دخول الكلام في لفظ « سواه » لم يحتج إلى هذا الاستثناء بل قال: « الله الخالق وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله غير مخلوق ». لا يقول: إلاَّ القرآن أي القرآن هو كلامه. وكلامه، وفعله، وعلمه، وسائر ما يقوم بذاته لا يكون مخلوقاً، إنما المخلوق ما كان مبايناً له، ولهذا قال السلف والأئمة كأحمد وغيره: « القرآن كلام الله ليس ببائن منه». وقالوا: « كلام الله من الله »[2].

وقال أحمد بن حنبل لرجل سأله: ألست مخلوقاً؟ فقال: بلى فقال: أو ليس كلامك منك؟ قال: بلى، قال: والله ليس بمخلوق وكلامه منه ».

ومراده أنَّ المخلوق إذا كان كلامه صفة له هو داخل في مسمى اسمه، وهو قائم به، فالخالق أولى أن يكون كلامه صفة له داخلا في مسمى اسمه، وهو قائم به.

والسلف كثيراً ما يقولون: الصفة من الموصوف، والصفة للموصوف، فيقولون

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ٢/٣٧٣-٣٧٤، وانظر: ٥/٤٢١-٤٢٥، واقتضاء الصراط المستقيم له: ص٤١٩.

(٢) درء التعارض: ٢/٢٧٥.

علم الله من الله، وكلام الله من الله ونحو ذلك، لأنه داخل في مسمى اسمه فليس خارجاً عن مسماه، بل هو داخل في مسماه وهو من مسماه[1].

وقد أخرج ابن أبي حاتم بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه[2] عن علي بن الحسين[3] أنه قال في القرآن: « **ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله** »[4].

وهذا يخالف الرِّواية السابقة، حيث جعله من رواية جعفر عن أبيه عن جده علي بن الحسين زين العابدين. ولكن هناك أثر يؤيده أخرجه البيهقي بإسناده عن حيَّان بن سدير[5] عن أبيه أنه قال لجعفر بن محمد رضي الله عنهما: يابن رسول الله ﷺ ما تقول في القرآن خالق أو مخلوق؟ قال: أقول فيه: ما يقول أبي وجدي: « ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله عز وجل »[6].

ويمكن الجمع بين الأثر الذي جاء عن جعفر الصادق، والآخر الذي عن زين العابدين، والذي عن محمد الباقر بأنَّ الحافظ اللالكائي اعتمد على أثر محمد الذي رواه ابن أبي حاتم بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه سأله: إنَّ قوماً يقولون: القرآن مخلوق؟ فقال: « **ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله** »[7]. فعده -أي الباقر- ممن قال بهذا القول، كما عدَّ زين العابدين وجعفر الصادق منهم، ذهاباً منه رحمه الله تعالى إلى ثبوته عنهم جميعاً[8].

---

(١) المصدر السابق: ٢/٢٧٥-٢٧٦.

(٢) هو محمد الباقر: محمد بن علي بن حسين، أبو جعفر الباقر خامس الأئمة عند الإمامية، كان عابدا عالما، أحد الفقهاء التابعين. توفي سنة ١١٤هـ. تذكرة الحفاظ: ١/١٢٤، والبداية والنهاية: ٩/٣٠٩.

(٣) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (زين العابدين) كان مضرب المثل في الحلم والورع، وهو الإمام الرابع عند الشيعة الإمامية. توفي بالمدينة سنة ٩٤هـ. انظر: طبقات ابن سعد: ٥/٢١١، والبداية: ٩/١٠٣.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في منهاج السنة النبوية : ٢/ ٢٥٢.

(٥) هو: حيَّان بن سدير الصيرفي ، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل و لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً : ٣/٢٩٩، وقال الدارقطني: هو من شيوخ الشيعة. لسان الميزان : ٢/ ٣٦٨.

(٦) الأسماء والصفات للبيهقي : ص ٣١٧ ـ ٣١٨

(٧) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد : رقم ٣٩٠، ورواه في الرد على الجهمية له كما في منهاج السنة لابن تيمية : ٢/ ٢٥٣.

(٨) شرح أصول الاعتقاد : ٢/ ٢٦٤، رقم ٣٩٠، وص ٢٦٣، رقم ٣٨٧، وص ٢٦٧، رقم ٣٩٧.

وقد أسند بعض العلماء منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى هذا القول إلى جعفر الصادق وزين العابدين، فساق الآثار الواردة في مسألة القرآن. ثم قال: « وعن علي بن الحسين زين العابدين، وابنه جعفر بن محمد: ليس القرآن بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله »[1]. مما يقوي ثبوت هذا الأثر عنهما جميعاً.

ومثل أثر جعفر بن محمد السابق، أثر الحسن البصري –رحمه الله تعالى-:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم ثم ساق إسناده إلى الحسن البصري أنه سئل عن القرآن: خالق أو مخلوق؟ قال: « **ما هو بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله** »[2].

والحسن البصري –رحمه الله تعالى– ممن يقتدى به ويُتبع ما قاله فهو الإمام العدل، الورع الفقيه، ومن أفاضل التابعين، ومن أعلمهم بالحلال والحرام وأمر الدِّين في زمانه[3].

وقد عدَّه الحافظ اللالكائي من أئمة البصرة الذين نشروا السنة وقمعوا البدعة، وأعلنوا بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وكفَّروا من قال بأنه مخلوق[4].

الأثر الثاني: أثر سفيان بن عيينة –رحمه الله تعالى–:

روى الإمام ابن أبي حاتم بسنده عن محمد بن منصور المكي[5] قال: رأيت سفيان بن عيينة وسأله رجل: يا أبا محمد ما تقول في القرآن؟ فقال: « **كلام الله منه خرج وإليه يعود** »[6].

والإمام سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى من الأئمة الذين اشتهر كلامهم في هذه

---

(١) مجموع الفتاوى : ١٢/ ٤١٩

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩١

(٣) انظر: السنة للخلال ص ٥٢٢، رقم ٨٤٨.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢/٢٦٤-٤٦٥، رقم ٣٩١، وص ٣٠٩.

(٥) هو: محمد بن منصور الجوَّاز –بتشديد الواو– الخزاعي المكي، وثق في الحديث، توفي سنة ٢٥٢هـ. تهذيب التهذيب: ٩/٤٧١، وتذكرة الحفاظ: ١/٥١١.

(٦) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في منهاج السنة: ٢/٢٥٣، وأورده الذهبي في العلو: ص ١٥٥، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٤، وأورده في سير أعلام النبلاء: ٨/٤٦٦، في ترجمة الإمام سفيان بن عيينة.

المسألة، وممن استنبط حكمها من الآيات، ومن هنا اعتنى ابن أبي حاتم بكلامه، كما اعتنى به أيضاً غيره من مصنِّفي السنة، إذ أوردوه واستدلوا به في كتبهم، منهم الإمام أبو داود، وعبد الله بن الإمام أحمد، واللالكائي، وابن بطة[1].

وقد اشتهر هذا القول عن الإمام سفيان بن عيينة واستفاض عنه حتى قال الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى-: « وقد تواتر هذا عن ابن عيينة »[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- : « وهذا رواه غير واحد عن سفيان عن عمرو »[3].

وقد زاد يحي بن يوسف الزمي عنه قال: « إنَّ القرآن من عند الله جاء وإليه يعود وهو قرآن كما سماه الله »[4]. وفي رواية إسحاق بن إسماعيل بن إسماعيل الطالقاني عن ابن عيينة قال: « لا نحسن غير هذا: القرآن كلام الله. ﴿ فأجره حتى يسمع كلام الله﴾. ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾»[5].

وفي رواية غياث بن جعفر عنه قال: « القرآن كلام الله عز وجل من قال: مخلوق فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر ».

ونحوه قوله فيما رواه عنه محمد بن عبد الرحمن المحرزي: « من قال: القرآن مخلوق كان محتاجاً أن يصلب على ذباب يعني جبل »[6].

هذا، ولا ينبغي أن يفهم من قول ابن عيينة -رحمه الله تعالى- في القرآن: « كلام الله منه خرج وإليه يعود ». في الأثر الذي نحن بصدده، وكذلك قول بعض السلف والأئمة: « إنه منه خرج، ومنه بدأ ». أنه فارق ذاته وحل بغيره، فكلام الله تعالى

---

(١) مسائل الإمام أحمد ص ٢٦٥، السنة لعبد الله: رقم٢٥-٢٦،وشرح أصول الاعتقاد: ٢/٣٤٧-٣٤٨، والإبانة لابن بطة: ٢/٥٤٩.

(٢) العلو له: ص ١٥٦.

(٣) منهاج السنة النبوية: ٢/٢٥٣.

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: ٢/٣٤٨.

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: رقم ١٤١.

(٦) أخرجهما عبد الله في السنة : رقم ٢٥-٢٦.

لا يفارق ذات الله، ولا يباينه؛ فإنَّ كلام المخلوق إذا تكلم به لا يفارق ذاته ويحل بغيره، فكيف يكون كلام الله؟ قال تعالى: ﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلاَّ كذباً ﴾[1]. فقد أخبر أنَّ الكلمة تخرج من أفواههم، ومع هذا فلم تفارق ذاتهم.

وأيضاً: فالصفة لا تفارق الموصوف وتحل بغيره، لا صفة الخالق ولا صفة المخلوق. وهذه العبارة للرَّد على هؤلاء الجهمية، فإنهم زعموا أنَّ القرآن خلقه في غيره فيكون قد ابتدأ وخرج من ذلك المحل الذي خلق فيه لا من الله، كما يقولون: (كلامه لموسى خرج من الشجرة)[2]. فبيَّن السلف والأئمة أنَّ القرآن من الله بدأ وخرج، وذكروا قوله تعالى: ﴿ ولكن حق القول مني ﴾[3]. فأخبر أنَّ القول منه لا من غيره من المخلوقات.

« ومن » لابتداء الغاية، فإن كان المجرور بها عيناً يقوم بنفسه لم يكن صفة لله تعالى، كقوله تعالى: ﴿ وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه ﴾[4]. وكذلك ما يقوم بالأعيان كقوله: ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾[5].

وأمَّا إذا كان المجرور بها صفة ولم يذكر لها محل كان صفة لله كقوله: ﴿ ولكن حق القول مني ﴾[6].

الأثر الثالث: أثر الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله تعالى–:

روى ابن أبي حاتم عن أعين بن زيد قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: « **القرآن كلام الله غير مخلوق** »[7]. وعن علي بن الفرات الأصبهاني[8] قال: سمعت أحمد بن حنبل

---

(١) سورة الكهف: آية ٥.

(٢) انظر في هذا: مجموع الفتاوى: ٥١٧/١٢ – ٥١٨.

(٣) سورة السجدة : آية ١٣.

(٤) سورة الجاثية : آية ١٣.

(٥) سورة النحل : آية ٥٣.

(٦) مجموع الفتاوى: ٥١٨/١٢–٥١٩، و ٣٥٨، والآية من سورة السجدة: ١٣.

(٧) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ١١٩/١، والمنهج الأحمد: ٢٧٧/١.

(٨) علي بن الفرات الأصبهاني: قال ابن أبي يعلى: نقل عن الإمام أحمد أشياء، وذكره ابن الجوزي فيمن حدث عن أحمد. وقال أبو حاتم: صدوق. طبقات الحنابلة: ٢٢٩/١، مناقب الإمام أحمد: ص ١٣٧، الجرح والتعديل: ٢٠١/٦.

يقول: « **القرآن كلام الله غير مخلوق** »[1].

والإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى هو أعلم الناس بهذه المسألة وذلك لابتلائه بها. فجاءت أقواله فيها كثيرة جدا، واشتهرت بين العامة والخاصة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى-: « وأمَّا أحمد بن حنبل فكلامه في مثل هذا مشهور متواتر، وهو الذي اشتهر بمحنة هؤلاء الجهمية... »[2].

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى: « المنقول عن هذا الإمام في هذا الباب طيِّب كثير مبارك فيه، فهو حامل لواء السنة، والصابر في المحنة، ... فقد تواتر عنه تكفير من قال بخلق القرآن العظيم جل منزله »[3].

وأمَّا كلامه في هذا الأثر الذي نحن بصدده فواضح، لأنَّ كلام الله تعالى قائم به، وهو سبحانه غير مخلوق، فلا يمكن أن يقوم به كلام مخلوق.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن المثنى[4] صاحب بشر، قال: قال أحمد بن حنبل **قيل لي: اكتب ثلاث كلمات، ويخلى سبيلك. فقلت: هاتوا، قالوا: اكتب: الله قديم لم يزل. قال: فكتبت. فقالوا: اكتب: كل شيء دونه مخلوق. وقالوا: اكتب: الله ربّ القرآن. قلت: أما هذه فلا، ورميت بالقلم، فقال بشر بن الحارث[5]: لو كتبها لأعطاهم ما يريدون** »[6].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٣١٥/١.

(٢) مجموع الفتاوى: ٥٠٧/١٢.

(٣) العلو له: ص ١٧٦.

(٤) هو: محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزمن، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، من العاشرة وكان هو وبندار فرسي رهان، وماتا في سنة واحدة. تقريب التهذيب: ص ٨٩٢، وتاريخ بغداد: ٣/ ٢٨٣، والطبقات: ٢٩٤/٧.

(٥) هو: بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال المروزي، نزيل بغداد، أبو نصر الحافي، الزاهد الجليل المشهور، ثقة قدوة، من العاشرة، مات سنة ٢٢٧هـ. تقريب التهذيب: ص ١٦٨، سير أعلام النبلاء: ٤٦٩/١٠، تاريخ بغداد: ٧/ ٦٧.

(٦) رواه ابن أبي حاتم كما في سير أعلام النبلاء: ٢٥٨/١١، و لم أقف عليه عند غيره فيما اطلعت عليه من مصادر، ولعل ابن أبي حاتم أورده في كتابه الرد على الجهمية.

وصنيع الإمام أحمد هذا يدل على أنَّ القرآن كلام الله، والكلام إنما يكون من المتكلم ويقوم به، لا يجوز أن يكون الكلام غير متصل به ولا قائم به، فإذا كان القرآن مربوباً لله، فقد صار مخلوقاً منفصلا عن الله كانفصال سائر المخلوقات عنه تعالى فيمتنع -بذلك- أن يكون كلام الله لامتناع إحلال المخلوقات بالله عزَّ وجل.

وقد سبق الإمام أحمد إلى هذا الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عنه ما يدل على ذلك:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم وساق إسناده إلى عكرمة[1] أنه قال: كان ابن عباس في جنازة فلما وضع الميت في لحده قام رجل فقال: اللهم ربَّ القرآن اغفر له. فوثب إليه ابن عباس فقال: « **مه؟! القرآن منه** ». وفي رواية، فقال ابن عباس: «**القرآن كلام الله ليس بمربوب منه خرج وإليه يعود** »[2].

الأثر الرابع: أثر إبراهيم بن شداد -رحمه الله تعالى-:

روى ابن أبي حاتم قال حدثنا أبي عن إبراهيم بن شداد[3] صاحب أحمد قال:

« **القرآن كلام الله غير مخلوق** »[4].

وقد عدَّه اللالكائي من أهل بغداد القائلين بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، والمكفِّرين لمن قال إنه مخلوق[5].

وبهذا يتضح أنَّ علماء السلف من الصحابة ومن بعدهم متفقون بلا خلاف بينهم على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق. بل يلاحظ أنَّ العلماء الذين روى الإمام ابن أبي

---

(١) عكرمة: البربري مولى عبد الله بن عباس ، وقد كان من العلماء بالتفسير والمغازي. توفي سنة ١٠٧هـ. ميزان الاعتدال: ٩٣/٣.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٧٥، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٤٢، وذكره البغوي في شرح السنة: ١٨٦/١، وابن تيمية في منهاج السنة: ٢٥٣/٢-٢٥٤، وانظر: كلام محقق شرح أصول الاعتقاد على إسناده.

(٣) هو: إبراهيم بن شداد أحد أصحاب الإمام أحمد، لم تذكر وفاته. طبقات الحنابلة: ٩٥/١.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٩٥/١.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: ٣٢٢/٢.

حاتم آثارهم في هذه المسألة، جاءت أقاويلهم متشابهة ومتطابقة، وما ذلك إلاَّ لأنهم يقتبسون من مصدر واحد، من وحي الكتاب والسنة، فلا غرابة إذن أن تأتيَ أقاويلهم متطابقة، على الرَّغم مما عايشه بعضهم من فظائع محنة القول بخلق القرآن العظام، والاكتواء بنارها من حبس، وضرب بأسياط، وقطع أرزاق، ومنع من تحديث وإمامة، وتولي قضاء، وغير ذلك من صنوف العذاب. كما يلاحظ أيضاً في أغلب هذه الآثار التي رواها ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى عن الأئمة في هذه المسألة، ليس فيها ذكر حجتهم أو مستندهم، بل ولا اهتمام فيها بذكر أقوال المخالفين ومناقشتها والرَّد عليها، وإنما فيها إطلاق القول كشيء مسلم به لا جدال فيه، وما ذلك إلاَّ أنَّ المسألة واضحة، ومقطوع بها، لأنَّ أصل رسالة الرسل، وإنزال الكتب، دليل صريح على ذلك. ولكن هناك بعضاً من تلك الأقاويل بُيّن فيها الدليل وأشير إليه -كما رأينا، وكما سيأتي-.

هذا، وقد تنازع الناس في معنى كون القرآن غير مخلوق، هل المراد به أنَّ نفس الكلام قديم أزلي كالعلم؟ أم أنَّ الله -سبحانه وتعالى- لم يزل موصوفاً بأنه متكلم يتكلم إذا شاء؟ على قولين: والنزاع في ذلك بين سائر طوائف السنة والحديث، وهذا مبني على أصل « الصفات الفعلية الاختيارية ».

وهذا منشأ نزاع الذين وافقوا السلف على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق؛ فإنَّ هؤلاء تنازعوا في أنَّ الرَّب هل يتكلم بمشيئته وقدرته؟ على قولين:

فابن كلاب ومن وافقه قالوا: لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل كلامه لازم لذاته كحياته وقالوا: هو معنى واحد[1].

والقول الثاني: قول من يقول: إنَّ الله يتكلم بمشيئته وقدرته مع أنَّ كلامه غير مخلوق، وهذا قول جماهير أهل السنة والنظر وأئمة السنة والحديث. لكن من هؤلاء من اعتقد أنَّ الله لم يكن يمكنه أن يتكلم في الأزل بمشيئته فالتزموا أنه تكلم بمشيئته بعد أن لم يكن متكلما.

ومذهب السلف والأئمة أنَّ الله يتكلم بمشيئته وقدرته وإن كان مع ذلك قديم النوع- بمعنى أنه لم يزل متكلما إذا شاء[2].

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٢/٣٦٩-٣٧٠.

(٢) المصدر السابق: ١٢/٣٧٢.

المبحث الثاني

الرَّد على القول بخلق القرآن

تقدم معنا في المبحث السابق أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- يقرِّر كون القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، وروى آثاراً كثيرة تدل على أنَّ هذا هو إجماع السلف ولم يكتف ابن أبي حاتم بذلك، بل ساق -أيضاً- آثاراً عن أئمة السلف للرَّد على القائلين بخلق القرآن، من الجهمية والمعتزلة ومن قال بقولهم. كما أشار إلى بعض الأدلة التي يتشبث بها القائلون بخلق القرآن مع بيان عدم صحة الاستدلال بها بإيراد أقوال الأئمة في ذلك. وفيما يلي عرض لأهم ما أورده في هذا الموضوع من الآثار:

أ- الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي ترد على القائلين بخلق القرآن:

١- أثر سفيان بن عيينة:

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أنَّ ابن أبي حاتم روى في كتاب (الرَّد على الجهمية) من طريق بشار بن موسى[1] قال: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: « **﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾. فالخلق هو المخلوقات، والأمر هو الكلام** ». ومن طريق حماد بن نعيم[2] سمعت سفيان بن عيينة، وسئل عن القرآن أمخلوق هو؟ فقال: « **يقول الله تعالى: ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾. ألا ترى كيف فرَّق بين الخلق والأمر، فالأمر كلامه، فلو كان كلامه مخلوقاً لم يفرِّق** »[3].

وقد سبق ابن عيينة إلى هذا الاستنباط علماء، كما تبعه عليه آخرون.

قال الحافظ ابن حجر: « قلت: وسبق ابن عيينة إلى ذلك محمد بن كعب القرظي[4]،

(١) هو : بشار بن موسى الخفاف، شيباني عجلي، بصري، نزل بغداد، ضعيف، كثير الغلط، كثير الحديث، من العاشرة. تقريب التهذيب: ص ١٦٧.

(٢) حماد بن نعيم لم أجد له ترجمة.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ١٣/٥٤٢.

(٤) هو: محمد بن كعب القرظي -أبو حمزة- حليف الأنصار تابعي مشهور، قيل: ولد في حياة النبي ﷺ وقيل: ولد

وتبعه أحمد بن حنبل وعبد السلام بن عاصم[1]، وطائفة، أخرج كلَّ ذلك ابن أبي حاتم عنهم»[2].

وهؤلاء العلماء الذين نص الحافظ على أسمائهم وأنهم قالوا بهذا الاستنباط قبل وبعد ابن عيينة برواية ابن أبي حاتم ذلك عنهم؛ فقد تتبعت أقوالهم فوجدت نص كلام بعضهم، و لم أقف على كلام بعضهم الصريح؛ ولكن وجدت من عدَّ بعضهم من الأئمة القائلين بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر[3].

وأمَّا أخذ الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- بهذا الاستنباط الذي سبقت الإشارة في كلام الحافظ. فإنه استدل به فيما رواه عنه ابن أبي حاتم لما سأله إسحاق ابن إبراهيم رسول المتوكل عما يقوله في القرآن؟ فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، قال: قال لي: من أين قلت: ليس بمخلوق؟ فقلت: « **قال الله عز وجل: ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾. ففرَّق بين الخلق والأمر** ... »[4]. وفي رواية عن صالح بن الإمام قال: سمعت أبي -رضي الله تعالى عنه- يقول: « **قال الله تعالى: ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾. فأخبر بالخلق، ثم قال: والأمر، فأخبر أنَّ الأمر غير الخلق** »[5].

وقد كان ابن عيينة من الأئمة الذين ردوا على بشر المريسي وحذروا منه أشد تحذير لكونه ممن عاصر فتنته.

قال سعيد بن نصير أبو عثمان الواسطي[6]: سمعت ابن عيينة يقول: ما يقول هذا الدويبة -يعني بشر المريسي- ؟ قالوا: يا أبا محمد يزعم أنَّ القرآن مخلوق. قال: « فقد

في آخر خلافة علي -رضي الله تعالى عنه- وهو الأرجح، وتوفي سنة ١٠٨هـ. وقيل: بعد ذلك، حتى قيل: توفي سنة ١٢٠هـ. وعلى هذا يقطع بأنه ولد بعد وفاة الرسول ﷺ، وحديثه عن الصحابة في الصحيح، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي المدينة. انظر: الإصابة: ٣/٤٩٠-٤٩١، والاستيعاب: ٣/ ٣٣٥.

(١) هو: عبد السلام بن عاصم الهسنجاني -بكسر الهاء والسين وسكون النون- الرازي، لم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب: ٦/ ٣٢٢، اللباب: ٣/٣٨٨.

(٢) فتح الباري: ١٣/٥٤٢.

(٣) انظر: شرح أصول الاعتقاد: ٢/٣٣٣.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٤٤٠.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد للعليمي: ٢/١٨، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ٢/٥٥.

(٦) هو: سعيد بن نصير الشعيري، أبو عثمان الواسطي، صدوق. تقريب التهذيب: ص ٣٨٩، وتهذيب التهذيب: ٤/٩٢.

كذب. قال الله عز وجل: ﴿ ألا له الخلق والأمر﴾. فالخلق خلق الله، والأمر القرآن»[1].

٢- أثر أحمد بن سنان الواسطي -رحمه الله تعالى-:

روى ابن أبي يعلى بسنده من طريق ابن أبي حاتم قال: سمعت أحمد بن سنان الواسطي[2] يقول: « **قد ميَّز الله بين الخلق والأمر فسمى هذا أمراً، وسمى هذا خلقاً، وفرَّق بينهما فقال: ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾. وكل مخلوق داخل في الخلق، وبقي الأمر، والأمر ليس بمخلوق، قال تعالى: ﴿ ذلك أمر الله أنزله إليكم ﴾[3]. فأنزل كلامه غير مخلوق** »[4].

وقد عدَّ الحافظ اللالكائي الإمام أحمد بن سنان الواسطي في أهل واسط القائلين بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، والمكفِّرين لمن قال مخلوق[5]. كما عدَّه من العلماء الذين احتجوا بهذه الآية في بيان أنَّ القرآن غير مخلوق[6].

وجه الاحتجاج بهذه الآية:

إنَّ الله عزَّ وجل فرَّق بين الخلق والأمر، وهما صفتان من صفاته أضافهما إلى نفسه، فالخلق فعله، والأمر قوله، وقد عطف أحدهما على الآخر، والعطف يقتضي المغايرة إلاَّ أن تقوم القرينة على عدم إرادة ذلك. وهنا قد قامت القرائن على توكيد الفرق بينهما، وهي: أنَّ الخلق إنما يكون بالأمر ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾[7]. فقوله: ﴿ كن ﴾ هو أمره، فلو كان مخلوقاً لاحتاج خلقه إلى أمر إلى ما لا نهاية له، وهذا باطل. ويؤيد هذا ما يأتي في الأثرين الثالث والرابع الآتيين:

٣- أثر يوسف بن يحي البويطي-رحمه الله تعالى-:

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: وروى[8] عن الربيع بن سليمان سمعت

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٥٨، والشريعة للآجري: ص٨٠.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٧١ من هذه الرسالة.

(٣) سورة الطلاق: آية ٥.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢/٥٥.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٣١٦.

(٦) المصدر السابق: ٢/٢٤٤.

(٧) سورة يس: آية ٨٢.

(٨) أي: ابن أبي حاتم.

البويطي[1] يقول: « **خلق الله الخلق كله بقوله: ﴿ كن ﴾. فلو كان كن مخلوقاً لكان قد خلق الخلق بمخلوق وليس كذلك** »[2].

٤- أثر الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-:

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: **قال ابن أبي حاتم في كتاب الرَّد على الجهمية: حدثنا أبي قال: قال أحمد بن حنبل: « دلَّ على أنَّ القرآن غير مخلوق، حديث عبادة: « أول ما خلق الله القلم فقال: اكتب »[3] الحديث. قال: وإنما نطق القلم بكلامه، لقوله: ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾[4]. قال: فكلام الله سابق على أوَّل خلقه »[5].**

ففي هذين الأثرين بيان أنَّ ما تزعمه الجهمية من أنَّ القرآن مخلوق رأي فاسد، لأنه لو كان مخلوقاً لكان الله تعالى موجدا له بكلمة « كن » كسائر المخلوقات، لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾. وهذا غير صحيح. وفي هذا يقول البيهقي -رحمه الله تعالى-: « فلو كان القرآن مخلوقاً لكان الله سبحانه قائلاً له: « كن ». والقرآن قوله، ويستحيل أن يكون قوله مقولاً له، لأنَّ هذا يوجب قولا ثانياً، والقول في القول الثاني وفي تعلقه بقول ثالث كالأول، وهذا يفضي إلى ما لا نهاية له، وهو فاسد، وإذا فسد ذلك فسد أن يكون القرآن مخلوقاً »[6].

---

(١) هو: يوسف بن يحي أبو يعقوب المصري، صاحب الإمام الشافعي، لازمه مدة وتخرج به وفاق الأقران. كان إماما في العلم، قدوة في العمل، زاهدا ربانيا، متهجدا، دائم الذكر والعكوف على الفقه. توفي سنة ٢٣١هـ. سير أعلام النبلاء: ٥٨/١٢.

(٢) فتح الباري: ٤٥٢/١٣، وأورده في تهذيب التهذيب: ٤٢٧/١١، عن الربيع بن سليمان عن البويطي، ورواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٥٦ ، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٥٢ ، وذكره التيمي في الحجة في بيان المحجة: ٢٢٧/١-٢٢٨، والخطيب في تاريخ بغداد: ٣٠٢/١٤، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٣٩٨، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٥٩/١٢، ترجمة الإمام يوسف بن يحي البويطي، المصري، صاحب الإمام الشافعي.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث في ص ١٦٦ من هذه الرسالة.

(٤) سورة النحل: آية ٤٠.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٤٥٢/١٣.

(٦) الاعتقاد له: ص ٣٢.

٥- أثر أبي حاتم الرازي -رحمه الله تعالى-:

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي سمعت بعض أهل العلم يقول: « **قول الله عز وجل: ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾**[١]. **وقوله: ﴿ قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربِّي لنفد البحر ﴾**[٢] **الآية. يدل على أنَّ القرآن غير مخلوق، لأنه لو كان مخلوقاً لكان له قدر، وكانت له عناية، ولنفد كنفاد المخلوقين. وتلا قوله تعالى: ﴿ قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربِّي ﴾ إلى آخر الآية** »[٣].

ففي هذا الأثر بيان أنَّ كلمات الله لا تنتهي، فلو أنَّ البحار الموجودة على وجه الأرض كانت مدادا تكتب به، والشجر أقلاماً تخط به؛ لانتهى مداد البحور، ولفنيت الأقلام، ولم تفن كلمات الله. ويؤيد هذا ما رواه ابن أبي حاتم عن الحسن البصري رحمه الله تعالى قال: « **ولو أنَّ ما في الأرض من شجرة مذ خلق الله الدنيا إلى أن تقوم الساعة أقلام، والبحر يمده من بعده سبعة أبحر، ما نفدت كلمات الله، لتكسرت الأقلام ونفدت البحور ولم تنفد كلمات الله: فعلت كذا صنعت كذا** »[٤]. وعن قتادة رحمه الله تعالى وفيه: « **فأنزل الله: لو كان شجر الأرض أقلاماً، ومع البحر سبعة أبحر مداداً، لتكسرت الأقلام ونفد ماء البحر قبل أن تنفد** »[٥].

وفي هذين الأثرين دليل على عظمة كلام الله تعالى، وأنه من صفاته وعلمه، ولا يجوز قياسه بالكلام المخلوق الفاني، إذ لو كان كلامه تعالى مخلوقاً لفني قبل فناء بحر من البحور. ولكن الفناء إنما كتب على المخلوق، لا على الله الخالق وصفته.

فهذه بعض الآثار التي اشتملت على بعض الأدلة التي استدل بها الأئمة في معرض

---

(١) سورة القمر: آية ٤٩.

(٢) سورة الكهف: آية ١٠٩.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في فتح الباري: ٤٥٤/١٣.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦١، وذكره التيمي في الحجة في بيان المحجة: ٢٢٩/١-٢٣٠، ورواه الطبري في التفسير: ٨١/٢١ ، مع اختلاف في اللفظ.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في فتح الباري: ٤٥٣/١٣-٤٥٤، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٦٠، وذكره التيمي في الحجة: ٢٢٩/١. ورواه الطبري بسنده دون قوله: (مدادا لتكسرت الأقلام ونفد ماء البحر) في التفسير: ٨١/٢١.

ردهم على من قال بخلق القرآن مما رواه عنهم ابن أبي حاتم مقـرِّراً بهـا مذهبهـم. -رحـم الله تعالى الجميع برحمته الواسعة-.

ب- الآثار التي ترد على القائلين بخلق القرآن فيما استدلوا به من الآيات:

لقد حاول القائلون بخلق القرآن أن يؤيدوا قولهم ببعض الآيات من القرآن ظنوا أنَّ فيها دلالة على مذهبهم الباطل، فردَّ عليهم علماء السـلف، وزيفـوا آراءهـم، وبيَّنـوا عـدم دلالة تلك الآيات على مذهبهم الباطل. ومن ذلك بعض ما رواه عنهم ابن أبي حاتم:

قال الحافظ ابن حجر: « وقد ردَّ أحمد على من تمسـك مـن القـائلين بخلـق القـرآن بقوله تعالى: ﴿ إنا جعلناه قرآنا عربياً ﴾[1]. وقال هي حجة علـى أنَّ القـرآن مخلـوق، لأنَّ المجعول مخلوق. فناقضه بنحو قوله تعالى: ﴿ فلا تجعلـوا لله أنـدادا ﴾[2]. **وذكـر ابـن أبـي حـاتم في الـرَّد علـى الجهميـة أنَّ أحمـد ردَّ عليـه بقولـه تعـالى: ﴿ فجعلهـم كعصـف مأكول﴾[3]. فليس المعنى فخلقهم** »[4]. ثم ذكر الحافظ أقـوالا أخـرى لبعـض الأئمـة في معنى ما قاله الإمام أحمد -رحم الله تعالى الجميع-[5].

وعقَّب على ذلك بأنَّ (الجعل) جاء في القرآن وفي لغة العرب لمعان متعددة. قـال الراغب (جعل) لفظ عام في الأفعال كلها، ويتصرف على خمسة أوجه:

الأول: صار، نحو: جعل زيد يقول.

والثاني: أوجد، كقوله تعالى: ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾[6].

والثالث: إخراج شيء من شيء، كقولـه تعـالى: ﴿وجعـل لكـم مـن أزواجكـم بنـين وحفدة﴾[7].

---

(١) سورة الزخرف: آية ٣.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٢.

(٣) سورة الفيل : آية ٥.

(٤) فتح الباري: ٥٠٣/١٣، وأخرجه حنبل بن إسحاق في ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل: ص ٤٢-٤٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء : ١٧٩/٩-١٩٩، ورواه ابن الجوزي في منـاقب الإمـام أحمـد: ص ٣٩٨، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٢٤٣/١١-٢٤٧.

(٥) فتح الباري: ٥٠٣/١٣.

(٦) سورة الأنعام: آية ١.

(٧) سورة النحل: آية ٧٢.

والرابع: تصيير شيء على حالة مخصوصة، كقوله تعالى: ﴿ جعل لكم الأرض فراشاً﴾[1].

والخامس: الحكم بالشيء على الشيء، فمثال ما كان منه حقاً قوله تعالى: ﴿ إنا رادّه إليك وجاعلوه من المرسلين ﴾[2]. ومثال ما كان باطلاً، قوله تعالى: ﴿ وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً ﴾[3]. انتهى[4].

وأثبت بعضهم سادساً: وهو الوصف ومثل بقوله تعالى: ﴿ وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ﴾[5]. وتقدم أنها تأتي بمعنى الدعاء، والنداء، والاعتقاد. والعلم عند الله تعالى[6].

واحتج بعضهم وقت المناظرة في محنة القول بخلق القرآن بقوله تعالى: ﴿ الله خالق كلّ شيء ﴾[7]. على أنَّ القرآن مخلوق لأنه شيء[8].

وقد ردَّ الإمام أحمد رحمه الله، كما رواه عنه ابن أبي حاتم على هذا الاستدلال بقوله: «**قال الله عزَّ وجل:﴿تدمر كل شيء بأمر ربِّها﴾[9]. فدمرت إلاَّ ما أراد الله عزَّ وجل**»[10].

ثمَّ إنَّ القرآن كلام الله وهو صفته، فكما أنَّ الله لم يدخل في عموم قوله: ﴿ كل شيء ﴾. اتِّفاقا فكذلك صفاته. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ ويحذِّركم الله نفسه ﴾[11]. مع قوله تعالى: ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾[12]. فكما لم تدخل نفس الله في هذا العموم اتِّفاقا فكذلك لا يدخل القرآن[13].

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٢.

(٢) سورة القصص: آية ٧.

(٣) سورة الأنعام: آية ١٣٦.

(٤) فتح الباري: ١٣/٥٠٣.

(٥) سورة النحل: آية ٩١.

(٦) فتح الباري: ١٣/٥٠٣.

(٧) سورة الزمر: آية ٦٢.

(٨) انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٤٠٠، وفتح الباري: ١٣/٥٤٢.

(٩) سورة الأحقاف: آية ٢٥.

(١٠) رواه ابن أبي حاتم كما في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٤٠٠، وأخرجه حنبل بن إسحاق في ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل: ص ٤٢-٤٣، وأبو نعيم في الحلية: ٩/١٩٧-١٩٩، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ١١/٢٤٣-٢٤٧.

(١١) سورة آل عمران: آية ٢٨، و٣٠.

(١٢) سورة آل عمران: آية ١٨٥.

(١٣) فتح الباري: ١٣/٥٤٢.

وقال الحافظ ابن حجر في معرض كلامه على قول الله تعالى: ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربِّهم محدث ﴾[1]: « **وأخرج ابن أبي حاتم من طريق هشام بن عبيد الله الرازي أنَّ رجلاً من الجهمية احتج لزعمه أنَّ القرآن مخلوق بهذه الآية. فقال له هشام: محدث إلينا محدث إلى العباد** »[2]. **ثم ذكر أقوالاً أخرى لبعض الأئمة في معنى قول هشام**[3].

وهذا قاله الأئمة رحمهم الله تعالى لما استدل الجهمية بهذه الآية على خلق القرآن بناء على أنَّ المحدث هو المخلوق. فرد عليهم الأئمة في ذلك، وبيَّنوا أنه محدث إلينا أو إلى العباد، أي حديد إنزاله إلينا[4]. بمعنى أنَّ المراد بالمحدث هو التنزيل، وليس الذكر الذي هو القرآن. هذا كما قاله الإمام أحمد عن الآية: إنَّ المحدث هو تنزيله على لسان الملك الذي أتى به، فالتنزيل هو المحدث، لا الذكر نفسه محدث[5]. وليس في هذا نفي أنَّ الله تكلم به حين شاء، وإنما فيه نفي أن يكون كلامه تعالى مخلوقاً كما زعم هؤلاء المبتدعة[6]. وذلك لأنَّ القرآن من علم الله تعالى، وعلمه تعالى قديم؛ فعلم عباده منه. قال تعالى: ﴿الرحمن علم القرآن ﴾. ويزيد هذا الدليل وضوحاً ما رواه ابن أبي حاتم من احتجاج الإمام أحمد بهاتين الآيتين على أنَّ القرآن من علم الله سبحانه وتعالى.

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يحتج بأنَّ القرآن غير مخلوق. يقول: « **قال تعالى: ﴿ الرحمن علم القرآن ﴾**[7]. **فأخبر تعالى أن القرآن من علمه** »[8].

---

(١) سورة الأنبياء: آية ٢، وانظر استدلال بعض المبتدعة بهذه الآية مع رد العلماء عليها في العلو للذهبي: ص ١٦٩، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٤٠٠.

(٢) فتح الباري: ٥٠٦/١٣، ورواه الذهبي في العلو: ص ١٦٩، وانظر: مختصر العلو: ص ١٨١، وأورده في سير أعلام النبلاء: ٤٤٧/١٠، ترجمة الإمام هشام بن عبيد الله الرازي، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٢١ - ٢٣٠هـ): ص ٤٤٠، وعزاه إلى ابن أبي حاتم.

(٣) فتح الباري: ٥٠٦/١٣.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير: ١٨٢/٣.

(٥) ذكره عنه البيهقي في الاعتقاد: ص ٦٠.

(٦) انظر: منهج ابن حجر في العقيدة لمحمد إسحاق كندو: ص ٧١٣.

(٧) سورة الرحمن: الآيتان ١-٢.

(٨) العلو للذهبي: ص ١٧٧، وانظر: مختصر العلو: ص ١٩١، وروى الخلال نحوه في السنة: ١٣٨/٥، رقم ١٨٠٤، وابن بطة في الإبانة: ٢٩٣/١، رقم ٦١.

وهو كما قال الإمام -رحمه الله تعالى- حيث فرَّق الله بين القرآن والإنسان في مكان واحد، وخص كلاً منهما بأمر لا يشاركه فيه الآخر، فخصَّ القرآن بالتعليم، وخصَّ الإنسان بالتخليق، فقال: ﴿ الرحمن علم القرآن خلق الإنسان ﴾. فالقرآن علمه، والإنسان خلقه، وعلمه تعالى غير مخلوق، لأنه لو كان مخلوقاً لأشركه مع الإنسان في خاصية الخلق ولقال: خلق القرآن والإنسان [1].

فاتَّضح من هذا أنَّ الآية التي نحن بصددها تدل على أنَّ من كلام الله تعالى ما هو حادث، بمعنى حديد تكلم به بعد غيره، لا بمعنى مخلوق، ولا بمعنى أنَّ الكلام حدث له بعد أن لم يكن يتكلم. تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً.

ج- الرَّد على القائلين بخلق القرآن فيما استدلوا به من الأحاديث:

كما حاول القائلون بخلق القرآن تأييد قولهم ببعض الآيات من القرآن، كذلك حاولوا تأييده ببعض الأحاديث، ظنوا أنَّ فيها دلالة على مذهبهم الباطل؛ وأنَّى لهم ذلك. فقد تصدى أئمة السلف لهم بالرَّد على تلك الاستدلالات.

نقل ابن الجوزي من طريق ابن أبي حاتم فيما رواه عن صالح بن الإمام أحمد في ذكر قصة أبيه في محنة القول بخلق القرآن، وفيه:

قال أبي: « **وذكر بعضهم حديث عمران بن حصين أنَّ الله عزَّ وجل خلق الذكر. فقلت: هذا خطأ؛ حدثنا غير واحد: « إنَّ الله كتب الذكر »[2]. واحتجوا عليَّ بحديث ابن مسعود: « ما خلق الله عزَّ وجل من جنة ولا نار ولا سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي »[3].**

---

(١) انظر : الاعتقاد للبيهقي: ص ٣٢.

(٢) المحفوظ من حديث عمران بن حصين: « وكتب في الذكر كل شيء ». أخرجه البخاري في أول بدء الخلق: ٢٠٥/٦، ٢٠٧. وفي كتاب التوحيد باب ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾: ٣٤٥/١٣-٣٤٧، عن عمران بن حصين ، قال: « دخلت على النبي ﷺ ، وعقلت ناقتي بالباب ، فإذا ناس من بني تميم ، فقال: اقبلوا البشرى يا بني تميم. قالوا قد بشرتنا، فأعطنا مرتين. ثم دخل عليه ناس من اليمن، فقال: اقبلوا البشرى يا أهل اليمن، إذ لم يقبلها بنوا تميم. قالوا: قبلنا، جئناك لنتفقه في الدين، ونسألك عن أوَّل هذا الأمر ما كان؟ قال: كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض ».

(٣) ذكره جلال الدين السيوطي في الدر المنثور: ٣٢٣/١، ونسبه إلى أبي عبيد، وابن الضريس، ومحمد بن نصر، =

قال صالح: قال أبي: فقلت: «إنما يوقع الخلق على الجنة والنار والسماء والأرض، ولم يقع على القرآن». قال: فقال بعضهم: حدثنا حديث خبَّاب[1]: «يا هنتاه تقرب إلى الله بما استطعت فإنك لن تتقرب إليه بشيء أحب من كلامه»[2]. قال أبي: هذا كذا هو! فجعل ابن أبي دؤاد ينظر إليه كالمغضب»[3].

هذا بعض ما ذكره ابن أبي حاتم من ردود أهل السنة والجماعة على استدلالات القائلين بخلق القرآن ببعض الآيات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية، وكلها ردود قوية توضح الحق، وتستأصل شأفة الباطل. و لله الحمد والمنة.



بلفظ: «ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا جنة ولا نار أعظم من آية في سورة البقرة: ﴿ الله لا إله إلا هو الحيّ القيوم ﴾». وأخرجه سعيد بن منصور، وابن الضريس، والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن مسعود، قال: «ما من سماء ولا أرض ولا سهل ولا جبل أعظم من آية الكرسي».

(١) هو خباب بن الأرت -بهمزة وراء مفتوحة وشدة مثناة فوق- ابن جندلة بن سعد التميمي، صحابي جليل رضي الله عنه، ومن السابقين إلى الإسلام، وكان يعذب في الله، شهد بدراً وما بعدها. مات بالكوفة سنة ٣٧هـ. تقريب التهذيب: ص ٢٩٥، والإصابة لابن حجر: ٤١٦/١، والمغني في ضبط الأسماء: ص ١٩.

(٢) رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد: ص ٢٥، وعبد الله بن أحمد في السنة: ١٣٧/١-١٤١ بسند صحيح، والحاكم في المستدرك: ٤٤١/٢، وصححه ووافقه الذهبي. والبخاري في خلق أفعال العباد: ص ١٣٢، ضمن عقائد السلف للنشار، وابن أبي شيبة في المصنف: ٥١٠/١٠، والدارمي في الرد على الجهمية: ص ١٤٨، من رواية عثمان بن أبي شيبة وسنده صحيح، والآجري في الشريعة: ص ٧٧، وسنده صحيح، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٣١٠-٣١١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في مناقب الإمام أحمد: ص ٤٠٠، وأخرجه حنبل بن إسحاق في ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل: ص ٤٢-٤٦، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١٩٧/٩-١٩٩، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ١١/ ٢٤٣-٢٤٧.

المبحث الثالث

بيان ابن أبي حاتم حكم من قال بخلق القرآن

لقد اعتنى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ببيان حكم من قال بخلق القرآن، وأطال النفس في بيان ذلك وتقريره.

وكان حكمه -رحمه الله تعالى- على من قال بذلك هو رواية آراء السلف فيهم، وإنكارهم لأقوالهم، وحكمهم عليهم بالكفر والزندقة. فقرَّر بما رواه أنَّ القول بخلق القرآن كفر عظيم، وضلال مبين، وقائله جهمي كافر، ضال مضل، يعامل معاملة المرتد، يستتاب فإن تاب وإلاَّ قتل؛ كما أنه يقاطع ويهجر، ولا يصلى خلفه، ولا يصلى عليه، ولا يعاد إذا مرض، ولا ينكح، بل نساؤه طوالق. إلى غير ذلك من الأحكام.

والآن لنشرع في إيراد بعض ما رواه ابن أبي حاتم في ذلك:

١- أقوال الإمام مالك بن أنس:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم ثم ساق إسناده إلى الحسن -وكان ثقة- قال: كنت عند مالك...[1] ولم يذكر اللالكائي الأثر كاملاً وإنما أحاله إلى أثر أبي محمد يحي بن خلف المقري[2] ولفظه: كنت عند مالك سنة ثمان وستين -أي ومائة- فأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول فيمن يقول القرآن مخلوق؟ قال: **كافر زنديق اقتلوه. قال: إنما أحكي كلاماً سمعته. قال: لم أسمعه من أحد إنما سمعته منك.**

قال أبو محمد: فغلظ ذلك عليَّ فقدمت مصر فلقيت الليث بن سعد فقلت: يا أبا الحارث ما تقول فيمن قال: القرآن مخلوق؟ وحكيت له الكلام الذي كان عند مالك. فقال: كافر. فلقيت ابن لهيعة فقلت له ما قلت لليث بن سعد وحكيت له الكلام. فقال كافر.

قال اللالكائي: إلى هاهنا حديث أبي أمية. -ومن هنا لفظ عباس الأزهر-:

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤١٣.

(٢) هو: يحي بن خلف الباهلي ، أبو سلمة البصري الجوباري صدوق، توفي سنة ٢٤٢هـ. تقريب التهذيب: ص ١٠٥٣، وتهذيب التهذيب: ١١/٢٠٤.

فأتيت مكة فلقيت سفيان بن عيينة فحكيت له كلام الرجل. فقال: كافر. ثم قدمت الكوفة فلقيت أبا بكر بن عياش[1]. فقلت له: ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيت له كلام الرجل. فقال: كافر ومن لم يقل إنه كافر فهو كافر. فلقيت علي بن عاصم[2]، وهشيم[3]. فقلت لهما وحكيت لهما كلام الرجل. فقالا: كافر.

فلقيت عبد الله بن إدريس، وأبا أسامة[4]، وعبدة بن سليمان الكلابي[5]، ويحي بن زكريا[6]، ووكيعا فحكيت لهم. فقالوا: كافر. فلقيت ابن المبارك، وأبا إسحاق الفزاري[7]، والوليد بن مسلم فحكيت لهم الكلام. فقالوا: -كلهم-: كافر[8].

وقال اللالكائي أيضاً: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: حدثنا أبي قال حدثنا ميمون بن يحي البكري[9] قال: قال مالك بن أنس: « **من قال القرآن مخلوق يستتاب**

---

(١) هو: أبو بكر بن عياش: الأسدي الكوفي. قال ابن المبارك: (ما رأيت أحدا أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش) توفي سنة ١٩٣هـ. الطبقات: ٣٨٦/٦، وتهذيب التهذيب: ٣٤/١٣.

(٢) هو: علي بن عاصم بن صهيب أبو الحسن، أخذ عنه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد، وكان محدثا مرموق المكانة. توفي سنة ٢٠١هـ. الجرح والتعديل: ١٩٨/٣، وتذكرة الحفاظ: ٣١٧/١.

(٣) هو: هشيم بن بشير الواسطي: أحد حفاظ الحديث أخذ عنه ابن حنبل، وستأتي بقية ترجمته في ص ٥٣٣ من هذه الرسالة.

(٤) أبو أسامة: هو حماد بن أسامة الكوفي مولى بني هاشم. قال ابن سعد: (وكان صاحب سنة وجماعة). توفي سنة ٢٠١هـ . الطبقات: ٣٩٤/٦، تذكرة الحفاظ: ٣٢١/١.

(٥) هو: عبدة بن سليمان الكلابي الكوفي، من الثقات الصالحين توفي سنة ١٨٨هـ. الطبقات: ٣٩٠/٦، وتذكرة الحفاظ: ٣١٢/١.

(٦) هو: يحي بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي، كان مفتيا فقيها من الحفاظ، صاحب سنة وهو أول من صنف الكتب في الكوفة. توفي سنة ١٨٣هـ. الطبقات: ٣٩٣/٦، تاريخ بغداد: ١١٤/١٤.

(٧) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري: الكوفي، نزل الشام وسكن المصيصة. قال أبو داود الطيالسي: (مات أبو إسحاق الفزاري وليس على وجه الأرض أفضل منه). توفي سنة ١٨٥هـ أو ١٨٦هـ. تذكرة الحفاظ: ٢٧٣/١، تهذيب التهذيب: ١٥٠/١.

(٨) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤١٢، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٣٢٥/٦، وابن بطة في الإبانة: ٥٢/٢-٥٥، رقم ٢٥١، والبيهقي مختصراً في الأسماء والصفات: ص ٣١٨، وأورده الذهبي مختصراً في سير أعلام النبلاء: ٩٩/٨، ترجمة الإمام مالك.

(٩) هو: ميمون بن يحي البكري المديني، أبو القاسم روى عن مالك بن أنس، وروى عنه أبو حاتم الرازي، وسئل عنه فقال: شيخ ؛ و لم تذكر وفاته. الجرح والتعديل: ٢٤٠/٨.

فإن تاب وإلاّ ضربت عنقه »[1].

وقال اللالكائي: وذكره عبد الرحمن ثم ساق إسناده إلى عبد الله بن نافع الصايغ[2] قال: قلت لمالك بن أنس: إنَّ قوماً بالعراق يقولون: القرآن مخلوق؟ فنثر يده عن يدي فلم يكلمني الظهر ولا العصر ولا المغرب؛ فلما كان العشاء الآخرة قال لي: « **يا عبد الله بن نافع من أين لك هذا الكلام؟! ألقيت في قلبي شيئاً هو الكفر؛ صاحب هذا الكلام يقتل ولا يستتاب »**[3].

وقال اللالكائي: وذكره عبد الرحمن ثنا أبي قال ثنا بن بيان قال سمعت عبد الله بن نافع الصايغ سنة تسعين[4] يتكلم فلم أحفظه فسمعت سريج بن النعمان قال: سمعت عبد الله بن نافع الصايغ يقول: فذكر الحكاية حتى قال مالك: **ويلك يا عبد الله من سألك عن هذه المسألة؟! قلت: رجلان ما أعرفهما. قال: اطلبهما فجئني بهما أو بأحدهما حتى أركب إلى الأمير فآمره بقتلهما أو حبسهما أو نفيهما »**[5].

٢- أثر الإمام الشافعي:

قال ابن أبي حاتم ثنا الربيع بن سليمان قال: حدثني من أثق به فقال: وكنت حاضراً في المجلس فقال حفص الفرد: القرآن مخلوق؛ فقال الشافعي: « **كفرت بالله العظيم »**[6].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٩٥.

(٢) هو : عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي مولاهم، أبو محمد، المدني، ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، ذكره ابن معين فيمن هو ثبت في مالك ، وقال أحمد: « كان أعلم الناس برأي مالك » ، انظر: تقريب التهذيب: ص ٥٥٢، وتهذيب التهذيب: ٥١/٦.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٩٦.

(٤) أي : سنة تسعين ومائة.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٠٠.

(٦) آداب الشافعي: ص ١٩٤، وعنه في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤١٨، وأخرجه الآجري في الشريعة: ص ٨١، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١١٢/٩، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٥٢، وفي مناقب الإمام الشافعي: ٤٠٧/١، وفي معرفة السنن والآثار: ١٩١/١، رقم ٣٤٣، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي، سير أعلام النبلاء: ٣٠/١٠، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٠١-٢١٠هـ): ص ٣١٩-٣٢٠، وأورده ابن حجر في توالي التأسيس: ص ٦٥. -ط- دار الكتب العلمية.

وقال ابن أبي حاتم: في كتابي عن الربيع بن سليمان قال: حضرت الشافعي؛ أو حدثني أبو شعيب؛ إلاَّ أنِّي أعلم: أنه حضر عبد الله بن عبد الحكم، ويوسف بن عمرو بن يزيد وحفص الفرد -وكان الشافعي يسميه: حفصاً المنفرد- فسأل حفص عبد الله بن الحكم فقال: ما تقول في القرآن؟ فأبى أن يجيبه. فسأل يوسف بن عمرو بن يزيد فلم يجبه وكلاهما أشار إلى الشافعي. **فسأل الشافعيَّ فاحتجَّ عليه الشافعيُّ، وطالت فيه المناظرة؛ فأقام الشافعيُّ الحجة عليه: بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وكفَّر حفص الفرد**)).

قال الربيع: ((فلقيت حفص الفرد في المجلس بعد، فقال: أراد الشافعيُّ قتلي))[1].

٣- أثر أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة:

قال الحافظ الذهبي: وقال ابن أبي حاتم الحافظ: حدثنا أحمد بن محمد بن مسلم حدثنا علي بن الحسن الكراعي قال: قال أبو يوسف: ((**ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر فاتفق رأينا على أن من قال القرآن مخلوق فهو كافر**))[2].

٤- أثر الإمام أحمد ابن حنبل:

روى ابن أبي يعلى بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى محمود بن خالد بن الخانقيني[3] قال سمعت أحمد بن حنبل يقول: ((**القرآن كلام الله وليس بمخلوق ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو كافر**))[4].

وروى عن يحي بن زكريا بن عيسى المروزي[5] قال سألت أحمد بن حنبل فقلت: يا أبا عبد الله ما تقول فيمن يقول: **القرآن مخلوق؟ فقال: كافر، ولم يتعتع في**

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩٥، وعنه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٢٣، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٥٢، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي: سير أعلام النبلاء: ٣٢/١٠.

(٢) العلو للذهبي: ص ١٥٢، وانظر: مختصر العلو: ص ١٥٥، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٢٥١.

(٣) ذكره ابن أبي يعلى وابن الجوزي فيمن حدثوا عن الإمام أحمد. قال أبو حاتم: كان صدوقا. الجرح والتعديل: ٢٩١/٨، طبقات الحنابلة: ٣٤٠/١، مناقب الإمام أحمد: ص ١٤٢، المنهج الأحمد: ٤٤٨/١.

(٤) طبقات الحنابلة: ٣٤٠/١، وروى نحوه ابن هانئ من مسائل الإمام أحمد: ١٥٣/٢، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد: ٢٦٢، وابن بطة في الإبانة: ٦٦/٢، رقم ٢٨٠.

(٥) هو: يحي بن زكريا بن عيسى المروزي، صاحب إسحاق بن راهويه. قال أبو بكر الخلال: عنده عن أبي عبد الله مسائل حسان. وذكره ابن الجوزي فيمن حدث عن الإمام أحمد قال أبو حاتم صدوق. طبقات الحنابلة: ٤٠١/١، مناقب الإمام أحمد: ص ١٤٢، الجرح والتعديل: ١٤٥/٩.

الجواب[1].

٥- أثر الفضيل بن عياض:

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم حدثنا محمد بن الفضل بن موسى حدثنا أبو محمد المروزي قال: سمعت الحارث بن عمير[2] وهو مع فضيل بن عياض يقول: « **من زعم أنّ القرآن محدث فقد كفر، ومن زعم أنه ليس من علم الله فهو زنديق** ». **فقال فضيل: صدقت**[3].

٦- أثر أبي حاتم وأبو زرعة الرازيين:

ورد في الأثر الذي أورده ابن أبي حاتم لبيان معتقد أبيه وأبي زرعة قولهما: « ... **ومن زعم أنّ القرآن مخلوق، فهو كافر بالله العظيم، كفراً ينقل عن الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر** »[4].

وممن حكم بكفر القائلين بخلق القرآن أيضاً ورواه ابن أبي حاتم سلمة بن شبيب[5] ويحي بن يحي النيسابوري[6]، وأبو جعفر النفيلي[7]، وأبو ثور إبراهيم بن خالد[8]، وعبد الوهاب الورّاق[9]، وهارون المستملي[10]، وأحمد بن سعيد الدارمي[11]، وموسى بن

---

(١) طبقات الحنابلة: ٤٠١/١، وعنه في المنهج الأحمد: ٣٣٨/١.

(٢) هو: الحارث بن عمير أبو عمير البصري نزيل مكة لم تذكر وفاته. ميزان الاعتدال: ٤٤٠/١، تهذيب التهذيب: ١٥٣/٢.

(٣) العلو للذهبي: ص ١٥٠ ، وانظر: مختصر العلو: ص ١٥٢.

(٤) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ١٧٠/١.

(٦) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٦٨، وانظر: مختصر العلو: ص ١٨٠.

(٧) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٨١، وانظر: مختصر العلو: ص ١٩٦.

(٨) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٨٢، وانظر: مختصر العلو: ص ١٩٨.

(٩) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة.

(١٠) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٣٩٣/١.

(١١) رواه ابن أبي حاتم كما في سير أعلام النبلاء: ٤٦/١.

سليمان الجوزجاني[1]، وغير هؤلاء من الأئمة[2].

كما روى عن حماد بن أبي سليمان[3] أنه قال: « **قولوا لفلان الكافر لا يقرب مجلسي، فإنه يقول: القرآن مخلوق** »[4].

وروى عن أحمد بن يونس قال: « **أوّل من قال القرآن مخلوق رجل فاستتابه ابن أبي ليلى كما استتاب النصارى** »[5].

وقال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم ثم ساق إسناده إلى القاسم بن أبي رجاء قال: كنت عند أبي سليمان الجوزجاني[6] وجاءه رجل فقال: مسألة بلوى: فإنَّ رجلين البارحة حلف أحدهما فقال: امرأته طالق ثلاثاً البته إن كان القرآن مخلوقاً؛ وقال الآخر: امرأته طالق ثلاثاً إن لم يكن القرآن مخلوقاً. فقال: « **إنَّ الذي حلف أنَّ امرأته طالق إن لم يكن القرآن مخلوقاً بانت منه امرأته** »[7].

وعن إبراهيم بن يوسف[8] قال: « **القرآن كلام الله، ومن قال مخلوق فهو كافر، بانت منه امرأته. ومن وقف فهو جهمي** »[9].

وفي رواية : « **ومن قال مخلوق فهو كافر، بانت منه امرأته لا يصلى خلفه ولا**

---

(١) الجرح والتعديل: ١٤٥/٨، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام موسى بن سليمان الجوزجاني. سير أعلام النبلاء: ١٩٤/١٠، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢١١-٢٢٠هـ): ص ٤٢٣.

(٢) انظر: شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٢٠-٦٢١.

(٣) حماد بن أبي سليمان نسب إلى الإرجاء. انظر تهذيب التهذيب: ١٦/٣، قال الحافظ الذهبي: « تكلم فيه للإرجاء ». ثم قال: « مات حماد -رحمه الله- سنة عشرين ومائة » ميزان الاعتدال: ٥٩٧/١.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٩٤.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٤٤، وانظر: مختصر العلو: ص ١٤٧.

(٦) هو: موسى بن سليمان الجوزجاني، كان فقيهاً بصيراً بالرأي، توفي سنة ٢٠٠هـ. تاريخ بغداد: ٣٦/١٣، وراجع الأعلام للزركلي: ٢٧٢/٨.

(٧) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٧٦.

(٨) هو: إبراهيم بن يوسف الحافظ الكبير، الإمام أبو إسحاق الباهلي، ويعرف بالمكياني، عالم بلخ. توفي سنة ٢٣٩هـ. تذكرة الحفاظ: ٤٥٣/٢-٤٥٤، وميزان الاعتدال: ٧٦/١.

(٩) رواه ابن أبي حاتم في الرّد على الجهمية كما في تاريخ الإسلام في حوادث ووفيات (٢٣١-٢٤٠هـ): ص ٧٩، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام إبراهيم بن يوسف بن ميمون البلخي. سير أعلام النبلاء: ٦٣/١١.

يصلى عليه إذا مات، ومن وقف فهو عندنا جهمي »[1].

وعن أبي الوليد الطيالسي قال: « من قال القرآن مخلوق يفرق بينه وبين امرأته بمنزلة المرتد »[2].

وعن قتيبة بن سعيد[3] أنه قال: « من قال: القرآن مخلوق فهو زنديق كافر با لله العلي العظيم، لا أصلي خلفه، ولا أتبع جنازته، ولا أعوده »[4].

وروى أنَّ خالدا القسري قتل الجعد بن درهم أوَّل من أتى بخلق القرآن[5] من أجل آرائه[6].

التعليق

رواية ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى لهذه الآثار تدل على أنه يرى أنَّ القول بخلق القرآن كفر. كما تدل روايته لفعل خالد القسري، وقول الإمام مالك: « من قال القرآن مخلوق يستتاب فإن تاب وإلاَّ ضربت عنقه ». على أنه يرى قتل القائل بخلق القرآن وذلك بعد استتابته.وهو موقف مشرف في نصرة السنة والذب عنها، وقمع البدعة وإذلال أهلها.

ويلاحظ أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- قد نوَّع فيما أورده من أقوال

---

(١) أورده المزي في تهذيب الكمال ق/ ٦٩ وعزاه إلى ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥١٦.

(٣) هو قتيبة بن سعيد أبو رجاء من أهل بغلان من قرى بلخ، صاحب سنة وجماعة؛ تقدمت ترجمته في ص ٢٩١ من هذه الرسالة.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في طبقات الحنابلة: ٢٥٧/١.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٤٢٨.

(٦) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في العلو للذهبي: ص ١٣١-١٣٢، من طريق عيسى الرملي: حدثنا أيوب بن سويد عن السري بن يحي، قال: « خطبنا خالد ... ورجاله ثقات غير عيسى الرملي ». قال فيه ابن أبي حاتم في الجرح: ٢٨٤/٣: « كتبت عنه بالرملة، فنظر أبي في حديث فقال: يدل حديثه على أنه غير صدوق؛ فتركت الرواية عنه ». وذكر الألباني أنَّ هذه الرواية تقوي رواية عبد الرحمن بن محمد. انظر: مختصر العلو: ص ١٣٣-١٣٤؛ والأثر رواه البخاري في خلق أفعال العباد: ص ٨، وفي التاريخ الكبير: ٦٤/١، والدارمي في الرد على الجهمية: ص ١٧، ١٨٢، تحقيق البدر، والرد على المريسي: ص ١١٨، والآجري في الشريعة: ص ٩٧، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥١٢، والبيهقي في الأسماء والصفات: ص ٣٢٥، وأبو بكر في الرد على من يقول بخلق القرآن: ص ٥٤، رقم ٧٢.

الأئمة في حكم القائلين بخلق القرآن. فنقل عن أئمة الأمصار، وكذلك عن كبار الفقهاء، وكبار المحدثين، وكبار القراء كأبي بكر بن عياش.

وهذا التنويع أسلوب رائع في إقناع من يريد الحق، لأنه يدل على أنَّ هذا الأمر مما اتفقت فيه آراء علماء فنون شتى، وبلدان مختلفة. وفي ذلك إشارة إلى أنه إجماع من علماء السنة ومحدثيهم، وفقهائهم، وقرائهم، وحجازيهم، ومصريهم، وعراقيهم، وخراسانيهم، وشاميهم، ويمنيهم، وأنه لا اختلاف بينهم على رغم تباعد الأوطان وتنائي الدِّيار.

والإمام ابن أبي حاتم بهذا الصنيع يشبه الإمام البخاري، فإنه رحمه الله تعالى بعد أن أورد أقوال الأئمة في تكفيرهم، وتجهيمهم، وتضليلهم، والتحذير منهم؛ ذكر اتِّفاقهم على ذلك. فذكرهم واحداً واحداً مع تعيين بلده وناحيته، فقال: « قال أبو عبد الله: ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف إلى زمن مالك، والثوري، وحماد بن زيد، وعلماء الأمصار، ثم بعدهم ابن عيينة في أهل الحجاز، ويحي بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي في محدثي أهل البصرة ». وعدد كثيراً من الأئمة ثم قال: « وهؤلاء المعروفون بالعلم في عصرهم بلا اختلاف بينهم، أنَّ القرآن كلام الله إلاَّ من شذها، أو أغفل الطريق الواضح فعمي عليه، فإنَّ مرده إلى الكتاب والسنة. قال تعالى: ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ﴾ »[1].

وما صدر هذا الحكم عن هؤلاء الأئمة إلاَّ عن تثبت وتبين ودراية ومعرفة بحال من صدر عنهم. لأنَّ القول بخلق القرآن إنكار لكتاب الله، وتعطيل لصفاته، وإبطال للرِّسالة، وإنكار للشرائع.

قال الإمام وكيع بن الجراح رحمه الله تعالى: « لا تستخفوا بقولهم القرآن مخلوق، فإنه من شرِّ قولهم، وإنما يذهبون إلى التعطيل »[2].

ففي هذا بيان أنَّ قولهم هو التعطيل المحض، وليس بمجرد نفي الكلام وادِّعاء خلق القرآن؛ وإنما بدأوا بإبطال صفات الله تعالى بداية من الكلام إلى أن يصلوا إلى التعطيل المحض، وهو هدفهم المطلوب.

ومن هنا ذهب أئمة السلف إلى تكفير القائلين بهذه المقالة بعبارات صريحة رويت

---

(١) خلق أفعال العباد: ص ٦٨-٦٩، رقم ٢١١، والآية من سورة النساء: ٥٩.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٨، رقم ٨١.

عنهم في ذلك. نقل كثيرا منها ابن أبي حاتم؛ فقد جاء التنصيص في أغلب ما نقله عنهم على الحكم الذي يرونه فيمن قال بتلك المقالة، وهو كفره وخروجه عن الإسلام وارتداده ووجوب استتابته، ثم قتله إن لم يتب. فنقل عن الإمام مالك أنه عدَّه كافراً زنديقاً يقتل؛ كما نقل عن الإمام الشافعي أنه كفَّره، وعن الإمام أحمد بن حنبل والفضيل بن عياض والحارث بن عمير مثل ذلك. ونقل عن أبيه أبي حاتم وأبي زرعة حكايتهما إجماع علماء السنة في جميع الأمصار على تكفيره؛ وعن يحي بن خلف المقري مثل ذلك. كما نقل عن إبراهيم بن يوسف تصريحه بكفره وبينونة امرأته منه، وأنه لا يعاد إذا مرض، فضلاً أن عن يصلَّى خلفه، أو عليه إذا مات. وروى أنَّ خالداً القسري نفذ في الجعد -أوَّل من قال بذلك- حكم القتل. وفي هذا دليل أنَّ ما حكم به العلماء قد نفذه أمراء المسلمين وخلفاؤهم قبل أن تتمكن المعتزلة من السيطرة على المأمون.

وهذا الذي نقله ابن أبي حاتم عن الأئمة في تكفير القائلين بخلق القرآن، هو ما نقله غيره ممن صنف في السنة، وممن نقل ذلك عن السلف البخاري بل حكاه عن أهل العلم عموماً حيث قال رحمه الله تعالى: « وقال ابن عيينة، ومعاذ، والحجاج بن محمد، ويزيد بن هارون، وهاشم بن القاسم، والربيع بن نافع الحلبي، ومحمد بن يوسف، وعاصم بن علي بن عاصم، ويحي بن يحي، وأهل العلم من قال القرآن مخلوق فهو كافر »[1].

فقوله: وأهل العلم يشمل علماء الأمة من المحدثين، والفقهاء ممن ليسوا بأهل البدعة فليس بينهم اختلاف في ذلك.

ونقل تكفيرهم عن السلف أيضاً الحافظ اللالكائي؛ فقد قال بعد أن نقل تكفيرهم عن أئمة الأمصار طبقة بعد طبقة، ومدينة بعد مدينة: « فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام ». إلى أن قال: « لا ينكر عليهم منكر، ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقوله أو بقتله أو نفيه أو صلبه »[2].

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٥، رقم ٦٥.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: ٢/٣٤٤.

وممن حكى الاتّفاق على ذلك الإمام ابن قدامة حيث قال: « واتّفق المنتمون إلى السنة على أنَّ القائل بخلق القرآن كافر »[1].

ثم هل هذا الكفر الذي حكم به الأئمة على القائلين بخلق القرآن، كفر يخرج من الملة، أو هو كفر دون كفر لا ينقل عن الملة.

ذكر الإمام ابن قدامة وغيره قولين لأهل العلم في هذه المسألة، فقال -رحمه الله تعالى-: « واتّفق المنتمون إلى السنة على أنَّ القائل بخلق القرآن كافر؛ منهم من قال: كفر ينقل عن الملة، ومنهم من قال: لا ينقله عنها »[2].

وذكر أبو نصر السجزي أنَّ الأكثرين على أنه ينقل عن الملة[3].

وقد حمل الذين ذهبوا إلى أنه لا ينقل عن الملة نصوص الأئمة في تكفيرهم على أنهم قالوا ذلك على سبيل التغليظ كما قال الخطابي[4].

وعند تأمل نصوص الأئمة يتبيَّن أنها تدل على أنهم يريدون بالكفر، الأكبر المخرج من الملة، بل بعضها نص في ذلك، مثل أثر أبي جعفر النفيلي فيما رواه عنه الإمام ابن أبي حاتم. قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين بن مهران سمعت أبا جعفر عبد الله بن محمد بن نفيل[5] يقول: « **من قال إنَّ القرآن مخلوق فهو كافر. فقيل له يا أبا جعفر، الكفر كفران: كفر نعمة وكفر بالرَّب عزَّ وجل؟ قال: لا، بل كفر بالرَّب. ما تقول فيمن يقول: « الله أحد، الله الصمد مخلوق؟ أليس هو كافر؟** »[6]. وأثر أبي حاتم وأبي زرعة المتقدم وفيه: « ... **ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق، فهو كافر بالله العظيم، كفراً ينقل عن**

(١) حكاية المناظرة لابن قدامة: ص ١٩-٢٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٢/٤٨٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) هو: عبد الله بن محمد أبو جعفر النفيلي الحراني، توفي سنة ٢٣٤هـ. تذكرة الحفاظ: ٢/٤٤٠، وتهذيب التهذيب: ٦/١٦.

(٦) العلو للذهبي: ص ١٨١.

الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر»[1].

ومما يدل على أنَّ السلف أرادوا بقولهم: كافر، الكفر المخرج من الملة؛ الإطلاق الوارد في عباراتهم فيحمل على الكفر المطلق المخرج من الملة.

- ما جاء في بعض تلك العبارات ما يفيد أنَّ المراد بالكفر، المخرج من الملة، كقول بعضهم: كافر زنديق اقتلوه. وقول الآخر: لا يصلى خلفه ولا يصلى عليه إذا مات، وقول البعض الآخر: لا أتبع جنازته، ولا أعوده.

- أنهم قالوا: يستتاب فإن تاب وإلاَّ قتل، وقالوا هو بمنزلة المرتد، مما يدل على أنهم يريدون أنه كفر مخرج من الملة.

ولكن هذه الآثار التي جاءت عن أئمة السنة في تكفير القائلين بخلق القرآن، يجب أن تفهم على ضوء منهجهم في باب « الأسماء والأحكام ».

وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في موضوع تكفير أهل البدع عموماً، وتكفير القائلين بخلق القرآن على وجه الخصوص، وأصل ذلك وفصله[2].

وذكر أنَّ السبب في اختلاف العلماء في كفر القائلين بخلق القرآن هل هو كفر مخرج من الملة أو لا؟ تعارض الأدلة، وعموم ألفاظ الأئمة.

فقال -رحمه الله تعالى-: « وسبب تنازع العلماء في هل هو مخرج من الملة أم لا؟ تعارض الأدلة، فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم. ثم إنهم يرون من الأعيان الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع أن يكون كافراً، فيتعارض عندهم الدليلان. وحقيقة الأمر أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع، كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر. اعتقد المستمع أنَّ هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتدبروا أنَّ التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وأنَّ تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلاَّ إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع. يبيِّن هذا أنَّ الإمام أحمد وعامة الأئمة: الذين أطلقوا هذه العمومات، لم

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى له: ١٢/١٨٠-١٨٩، ٤٦٦-٥٠١.

يكفِّروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه »[1]. ولا كل من قيل فيه: إنه جهمي كفَّروه؛ ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم.

وما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى على أنه كفَّر قوماً معينين، فإمَّا أن يذكر عنه في المسألة روايتان ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل. فيقال: من كفَّره بعينه؛ فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير، وانتفت موانعه؛ ومن لم يكفِّره بعينه، فلانتفاء ذلك في حقه. هذا مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم[2].

وقد أورد شيخ الإسلام الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار على هذا الأصل، وأنه لا يكفر إلاَّ بعد توافر شروط التكفير وانتفاء الموانع[3].

وقد زاد الأمر وضوحاً حيث رجح رحمه الله تعالى عدم التكفير في مسألة القرآن لمن احتهد وأخطأ دون من تبين له الحق فخالف عن تعمد ومشاقة لغير سبيل المؤمنين فهو كافر؛ وهذا لأنَّ هذه المسألة دقيقة غامضة تختلف فيها وجهات النظر.

قال رحمه الله تعالى: « وأمَّا التكفير: فالصواب أنه من اجتهد من أمة محمد ﷺ وقصد الحق، فأخطأ: لم يكفر؛ بل يغفر له خطؤه. ومن تبيَّن له ما جاء به الرَّسول ﷺ فشاقَّ الرَّسول من بعد ما تبيَّن له الهدى، واتَّبع غير سبيل المؤمنين: فهو كافر. ومن اتَّبع هواه، وقصر في طلب الحق، وتكلم بلا علم: فهو عاص مذنب. ثم قد يكون فاسقاً، وقد تكون له حسنات ترجح على سيِّئاته.

فالتكفير يختلف باختلاف حال الشخص، فليس كل مخطئ، ولا مبتدع، ولا جاهل، ولا ضال يكون كافراً؛ بل ولا فاسقاً، بل ولا عاصيا، لاسيَّما في « مثل مسألة القرآن ». وقد غلط فيها خلق من أئمة الطوائف، المعروفين عند الناس بالعلم والدين. وغالبهم يقصد وجهاً من الحق فيتبعه، ويعزب عنه وجه آخر لا يحققه، فيبقى عارفا ببعض الحق جاهلاً ببعضه؛ بل منكراً له. ومن هنا نشأ نزاعهم »[4].

ثم ذكر شبهات هؤلاء القوم في هذه المسألة، وشرح وجهات نظر كل فريق وما

---

(١) المصدر السابق: ١٢/٤٨٧-٤٨٨.

(٢) المصدر السابق: ١٢/٤٨٩.

(٣) المصدر السابق: ١٢/٤٨٩-٤٩٧.

(٤) المصدر السابق: ١٢/١٨٠.

في كلام كل فريق من الحق والصواب؛ ثم قال: « والمقصود هنا التنبيه على أنَّ هذه مقامات دقيقة مشكلة، بسببها افترقت الأمة واختلفت. فإذا اجتهد الرَّجل في متابعة الرَّسول، والتصديق بما جاء به، وأخطأ في المواضع الدقيقة التي تشتبه على أذكياء المؤمنين، غفر الله له خطاياه؛ تحقيقاً لقوله: ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ وقد ثبت في الصحيح أنَّ الله قال: « قد فعلت »[1].

وهذا الكلام في غاية الإنصاف والاعتدال، وهو الذي تدل عليه الأدلة الصحيحة وأحوال أئمة السلف الذين عاصروا المحنة واكتووا بنارها إذ عاملوا من امتحنوهم من الأمراء معاملة المسلم. ولكن لا يدخل في هذا أهل البدع الذين لا يعرف لهم دين، ولا حرص على اتِّباع السنة. ثم هم مع هذا معاندون، لا ينقادون للحق إذا تبيَّن لهم، ولا يسلمون للحجة إذا قامت عليهم. ولذلك كفَّر الأئمة أناساً بأعيانهم ممن كانت هذه حالهم، كالجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وبشر المريسي، وأضرابهم من الجهمية[2].

ولنختم هذا المبحث بهذه القصة التي رواها ابن أبي حاتم للتنبيه على أنَّ القول بخلق القرآن من أخطر الأقوال التي قد يعاقب الله عليها عاجلاً، فوجب الحذر منه.

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب الرَّد على الجهمية له: حدثنا أبي، وأبو زرعة، قال: **كان يحكى لنا أنَّ هنا رجلاً من قصته هذا، فحدثني أبو زرعة، قال: كان بالبصرة رجل، وأنا مقيم سنة ثلاثين ومئتين، فحدثني عثمان بن عمرو بن الضحاك عنه، أنه قال: إن لم يكن القرآن مخلوقاً فمحا الله ما في صدري من القرآن. وكان من قراء القرآن. فنسي القرآن، حتى كان يقال له: قل: ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾. فيقول: معروف معروف. ولا يتكلم به. قال أبو زرعة: فجهدوا به أن أراه فلم أره »**[3].

ففي قصة هذا الرَّجل استخدام للواقع التجريبي كأحد الأدلة على إمكانية ما قد يحدث لمن يقول بخلق القرآن، وفيه تقرير لأصل الإيمان بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق.

---

(١) المصدر السابق: ١٢/١٨٨-١٨٩.

(٢) الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي : ص ٤٠٩، للدكتور جمال بن أحمد بن بشير بادي.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٥٩-٢٦٠.

والذي هو أصل من أصول العقيدة الصحيحة. هـذا، وإن كـان كذلـك؛ إلاَّ أنَّ الدِّيـن لا يؤخذ بالتجربة، فليس هذا دليلاً وحده على صدق هذه المسـألة، وإنَّمـا الأصـل هـو الأدلـة الشرعية التي تثبت بالكتاب والسنة والآثار الواردة عن الأئمة الأعلام سلف هذه الأمة مـن القرون المفضلة. وقد أشار العلماء إلى خطر أخذ الدين بالتجربة[1].



(١) انظر: هامش رقم (٤) من ص ٣٣٢ من كتاب الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتـاب سير أعلام النبلاء.

المبحث الرابع

موقف ابن أبي حاتم من الواقفة

ذكرنا فيما سبق موقف ابن أبي حاتم المؤيد للحق والصواب في مسألة القرآن، وما أورده في ذلك من الأدلة من السنة النبوية الشريفة، وأقوال السلف الصالح -رضوان الله عليهم-. وفي ذلك دحض للمذاهب الباطلة، ومنها مذهب الواقفة المبني على الشك والتردد.

ومع هذا، فقد كان هناك من وقف في القرآن ولم يقل: مخلوق، ولا غير مخلوق. مع أنَّ أدلة السنة وأقوال السلف لا تترك مجالاً للشك والتردد، فهؤلاء هم الذين سماهم السلف الواقفة والشاكة.

ولقد كان ظهور هذه الطائفة في أيَّام المحنة لما اشتدَّ الصراع بين أهل السنة والمعتزلة، وهم على قسمين:

القسم الأول: من وقف مطلقاً ولم يصرِّح بشيء مدعيا أنَّ الأمر لم يتضح له، وفي الحقيقة أنهم وقفوا تستراً ونفاقاً حتى لا يكشف أمرهم ويعرف معتقدهم. فهؤلاء يخدعون الناس بقولهم حتى يتمكنوا من استمالة العامة بهذا القول الذي يبدو أنه ألطف ممن يقول: بأنَّ القرآن مخلوق، مع أنَّ نتيجة القولين واحدة؛ وهي عدم الاعتقاد الجازم بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق[1].

وقد اشتد إنكار السلف عليهم، وعدُّوهم من الجهمية، بل أطلقوا القول بتكفيرهم في بعض الرِّوايات عنهم[2]. لأنَّ هذا الموقف في الغالب ذريعة يتستر خلفها من يعتقد خلق القرآن. وهو -والله أعلم- ما عناه الإمام أحمد بقوله: « الواقف الذي يبصر الكلام

---

(١) انظر: هامش (٢) من كتاب الحجة في بيان المحجة: ٢٢٣/١.

(٢) انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ص ٢٠٦، والشريعة للآجري: ص ٨٨ ، والأرقام التالية من شرح أصول الاعتقاد: ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٤.

ويعرف هو جهمي، والذي لا يبصر ولا يعرف يُبَصر »[1].

القسم الثاني: من وقف تورعا وقال: القرآن كلام الله فقط، ولم يقل: مخلوق ولا غير مخلوق. واعتقد أنَّ سلوكه هذا أسلم.

وقد أنكر السلف عليهم، لأنَّ الموقف ليس موقف الورع، واللين، أو التردد، بل موقف دفاع عن دين الله تعالى وصفاته، وبيان الحق ودحض الباطل، لاسيَّما بعد ظهور مقالة الجهمية وابتلاء الناس بها؛ فلا بد أن يبيِّن العلماء وجه الصواب، وإلاَّ فمتى يعرف الجاهل الحق من الباطل؟ وذلك أنَّ السلف في صدر الإسلام كانوا في غنى عن الزِّيادة على القول: القرآن كلام الله، لأنهم لم يكونوا يفقهون من هذه الإضافة إلاَّ أنها صفة من صفات الله، وصفات الله غير مخلوقة. حتى ظهرت الجهمية، وظهرت بدعة القول بخلق القرآن، فعقل أئمة السلف خطرها، وقابلوهم برفضها وإنكارها، والتشديد عليهم في ذلك؛ لأنَّ حقيقة كلامهم الكفر، لما تضمن من تكذيب القرآن، وإثبات النقص لله، ولا سبيل لهم لإبطال هذه البدعة إلاَّ أن قالوا: القرآن كلام الله غير مخلوق[2].

وعلى هذا قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: « كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهروه لم نجد بداً من مخالفتهم والرَّد عليهم »[3].

وهذا يبيِّن أنه لم يبق مجال ولا عذر أمام أهل السنة -بعد أن خاض أهل الباطل في المسألة بباطلهم- إلاَّ بيان الحق والصواب، حتى لا يترك الباطل يصول ويجول، فيغتر

---

(١) ذكره عنه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٠٠.

(٢) انظر: الرد على الجهمية للدارمي: ص ٢٥٩ ضمن عقائد السلف.

(٣) ذكره عنه الدارمي في كتابه: نقض أبي سعيد عثمان الدارمي على بشر المريسي: ص ٤٦٧-٤٦٨ ضمن عقائد السلف.

الجهّال بسكوت أهل العلم.

مما يدل على أنَّ السكوت أو التوقف لا يسع أحدا بعد ظهور بدعة القول بخلق القرآن، وابتلاء الناس بها.

فإذا تقرَّر موقف السلف من هذه البدعة، نورد الآثار التي قرَّر بها ابن أبي حاتم مذهب السلف، وأولها أثر عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون -رحمه الله تعالى-:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: ثنا الحسن ابن أيوب القزويني قال: ثنا هارون بن أبي علقمة الفروي[1] قال: سمعت عبد الملك ابن عبد العزيز الماجشون[2] يقول: « **من وقف في القرآن بالشك فهو كافر** »[3].

وقال الحافظ اللالكائي أيضاً: وذكره عبد الرحمن قال حدثنا جعفر بن أحمد بن عيسى الرازي قال: حدثنا أبو موسى هارون بن أبي علقمة قال: سمعت عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون يقول: « **من وقف في القرآن بالشك فهو مثل من قال مخلوق**»[4].

في هذين الأثرين دلالة على موقف السلف من الواقفة وحكمهم فيهم. وقد ساقهما الإمام ابن أبي حاتم لهذا الغرض.

ففي الأثر الأول: بيان أنَّ الواقف في القرآن الشاك فيه هل هو مخلوق أم لا؟ كافر.

---

(١) تقدمت ترجمته في ص ٢٩١ من هذه الرسالة.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٢٩١ من هذه الرسالة.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٤٢.

(٤) المصدر السابق: رقم ٥٤٣.

وهذا الحكم من هذا الإمام على الواقفة هو حكم غيره من الأئمة على هذه الطائفة[1]، وذلك لأجل أنَّ الحق في القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق قد بان وظهر، وقامت عليه الأدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وأقوال السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم ومن المعقول. فلم يبق عند هؤلاء الواقفة عذر شرعي مقبول للشك والارتياب. فلم يترددون إذاً في اعتقاد ذلك والقول به. ولهذا عدَّهم كثير من الأئمة في الجهمية، ومنهم هذا الإمام ابن الماجشون، كما هو مدلول الأثر الثاني.

وممن عدَّ الواقفة في الجهمية ورواه ابن أبي حاتم: إبراهيم بن يوسف:

قال الحافظ الذهبي: قال أبو محمد في كتابه الرَّد على الجهمية: حدثني عيسى بن بنت إبراهيم بن طهمان قال: كان إبراهيم بن يوسف[2] شيخاً جليلاً من أصحاب الرأي، طلب الحديث بعد أن تفقه في مذهبهم، فأدرك ابن عيينة، ووكيعاً. فسمعت محمد بن الصديق يقول: سمعته يقول: « **القرآن كلام الله، ومن قال مخلوق فهو كافر بانت منه امرأته. ومن وقف فهو جهمي** »[3].

أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان:

تقدم في الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قولهما: « ... **ومن شك في كلام الله، فوقف فيه شاكا يقول: لا أدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي**»[4].

ومن كلام أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في الواقفة قوله: « مذهبنا واختيارنا وما نعتقده وندين الله به ... والواقفة واللفظية جهمية: جهَّمهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل إمامنا وإمام المسلمين »[5].

---

(١) تقدمت الإشارة إلى مواضع بعض أقوال الأئمة في ذلك في ص ٣٤٥ من هذه الرسالة.

(٢) هو: إبراهيم بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو إسحاق الباهلي، البلخي. تقدمت ترجمته في ص ٣٣٦ من هذه الرسالة.

(٣) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام في حوادث ووفيات (٢٣١-٢٤٠): ص ٧٩.

(٤) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٥) ذكره اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٢٣.

ومن كلام أبي زرعة رحمه الله تعالى فيهم قوله: « القرآن كلام الله غير مخلوق؛ والذي يقف فيه على الشك والذي يقول مخلوق شيء واحد. أحمد بن حنبل يقول: تفرقت الجهمية على ثلاثة أصناف: صنف قالت: القرآن مخلوق. وصنف وقفت. وصنف قالت: لفظنا بالقرآن مخلوق »[1].

رواية ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى لهذه الآثار التي فيها تجهيم الواقفة، تدل على أنه يرى أنهم جهمية؛ وهو تابع في موقفه هذا من الواقفة، موقف أهل السنة والجماعة. قال الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والجماعة: « افترقت الجهمية على ثلاث فرق: فرقة قالوا: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: كلام الله وسكتوا، وفرقة قالوا: لفظنا بالقرآن مخلوق »[2].

وقال الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله تعالى: « من قال: لا أقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق، فهو جهمي »[3].

وعَدُّ الأئمة الواقفة من الجهمية، وجَعْلُهم منهم هو من أجل موافقتهم للجهمية في مسألة القرآن، لا في جميع مسائل الاعتقاد، فكان حكمهم في هذه المسألة، حكم الجهمية. وذلك لأنَّ السلف يكفِّرون الجهمية في قولهم: « القرآن مخلوق ». فإذا كانت الواقفة مثل الجهمية، فالسلف يكفِّرونها كذلك.

قال سلمة بن شبيب[4]: دخلت على أحمد بن حنبل فقلت: ما تقول فيمن يقول: القرآن كلام الله؟ فقال أحمد: « من لم يقل: القرآن كلام الله غير مخلوق فهو كافر ». ثم قال: « لا تشكنَّ في كفرهم، فإنَّ من لم يقل: القرآن كلام الله غير مخلوق، فهو يقول مخلوق، ومن قال هو مخلوق، فهو كافر بالله عزَّ وجل ».

قال سلمة: وقلت لأحمد: الواقفة كفَّار؟ فقال: « كفَّار »[5].

---

(١) ذكره أبو يعلى في طبقات الحنابلة: ٢٠٢/١.

(٢) رواه صالح في المحنة: ص ٧٢ عن أبيه به، ورواه التيمي في الحجة: ٣٨٧/١، وذكره شيخ الإسلام في الفتاوى: ٣٥٨/١٢-٣٥٩، ٢٠٦.

(٣) رواه أبو داود في مسائل أحمد: ص ٢٧٠، ومن طريقه الآجري في الشريعة: ص ٨٨.

(٤) هو: سلمة بن شبيب النيسابوري، نزيل مكة، صاحب سنة وجماعة؛ رحل في الحديث وجالس العلماء. توفي سنة ٦ وقيل ٢٤٧هـ. تهذيب التهذيب: ١٤٦/٤.

(٥) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد: ص ١٥٧، بسند جيِّد كما في كتاب العقيدة السلفية لعبد الله الجديع: ص ١٥٣.

وما صدر هذا الحكم عن هؤلاء الأئمة على الواقفة إلاَّ عن تثبت وتبين ودراية، فهم الذين عاصروا المحنة وذاقوا مصائبها، وابتلوا بهؤلاء الواقفة والجهمية وعرفوا نواياهم. إلاَّ أنَّ هذا الحكم -كما سبق أن بينت- في مسألة القرآن خاصة لا في جميع مسائل الاعتقاد. فلا يفهم منه أنهم صاروا جهمية محضة في كل أبواب الاعتقاد في الصفات والرؤية، والاستواء. وإنما المقصود أنهم جهمية في مسألة القرآن فقط، وهذا لا يجعلهم جهمية في الحكم، لأنَّ هذه المسألة دقيقة فالمخالف فيها يعذر، كما أنَّ بعض أقوال الأئمة محمول على من تستر وقصده القول بقول الجهمية المحضة؛ فهذا منافق متستر، جهمي خالص بلا شك.

وقد وضح هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فذكر تقسيم الأئمة الجهمية إلى ثلاث ثم قال: « ومن المعلوم أنهم أرادوا بذلك افتراقهم في مسألة القرآن خاصة، وإلاَّ فكثير من هؤلاء يثبت الصفات، والرؤية، والاستواء على العرش، وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل، أي أنه وافق الجهمية فيها ليتبيَّن ضعف قوله، لا إنه مثل الجهمية، ولا أنَّ حكمه حكمهم؛ فإنَّ هذا لا يقوله من يعرف ما يقول »[1].

فالسلف -رحمهم الله تعالى- وإن تشددوا في الإنكار على الواقفة فقد فرَّقوا بين الجاهل ومن كان من أصحاب الكلام، وكان قصده التخفي والتستر والارتياب في الدِّين؛ والتشكيك لغيره. وممن صرَّح بهذا المعنى؛ أبو حاتم وأبو زرعة الرَّازيان حيث تقدم فيما رواه ابن أبي حاتم في بيان معتقدهما قولهما: « ... **ومن وقف في القرآن جاهلاً علِّم وبدِّع، ولم يكفَّر** »[2]. لأنه وقف عن جهل وضعف بصيرة وقد يكون فيه سنة وصلاح، لكنه لم يفهم حقيقة هذه البدعة ولم يفهم مراد أهلها جهلا منه فيسكت، ويظن أنَّ السكوت في هذا الحال سنة، فيقتصر على أنَّ القرآن كلام الله، ولا يقول مخلوق، أو غير مخلوق. ولذلك يُبَدَّع، ولا يُكفَّر؛ ويعلَّم، ويُبَصَّر، ويُبيَّن له: أنَّ أهل السنة يقولون: « غير مخلوق » فإن امتنع عن قول غير مخلوق فهو جهمي.

سئل الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- عن من وقف و لم يقل: « غير مخلوق » وقال:

---

(١) مجموع الفتاوى له: ٢٠٦/١٢.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

أنا أقول: القرآن كلام الله؟ فقال: « يقال له: إنَّ العلماء يقولون غير مخلوق، فإن أبى فهو جهمي »[1].

وقال أيضاً: « من كان منهم يحسن الكلام؛ فهو جهمي »[2].

وقال: « أمَّا من كان منهم لا يعقل؛ فإنه يُبصَّر، وإن كان يعقل ويبصر الكلام؛ فهو مثلهم؛ والقرآن حيثما تصرف كلام الله غير مخلوق »[3].

وقال أيضاً: « من كان من أصحاب الحديث أو من أصحاب الكلام، فأمسك عن أن يقول: القرآن ليس بمخلوق فهو جهمي »[4]. وذلك لخفاء أمرهم وغموضه، فيغتر بهم من لا يعرف قصدهم ويقتدي بهم الجهَّال؛ ثم هم يعدُّون من أهل السنة، لعدم فضح أمرهم، وعدم قولهم بخلق القرآن في الظاهر، وإن كانوا في الباطن هم قائلون به.

وبهذا نعلم أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كان له حظٌّ وافرٌ في الرَّد على الواقفة، وأنه وقف منهم موقف بقية أئمة السنة. وهو الإنكار عليهم، وتجهيمهم والتحذير منهم. وهذا الموقف تمثل -كما رأينا- فيما ساقه رحمه الله تعالى من أقوال الأئمة فيهم التي هو قائل بمضمونها، ومعتقد لمدلولها.

ترك الرِّواية عن الواقفة من مواقف ابن أبي حاتم معهم:

قال الإمام ابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطي: سألت أبي عنه فقال: « **كان جهميا فلا أحدث عنه، وانتهى أبو زرعة في مسند ابن عمر إلى حديث له، فقال: اضربوا عليه ولم يقره. قال: وسمعت أبي يقول: إسماعيل بن إبراهيم بن هود كان يقف في القرآن فلا أحدث عنه** »[5].

وقال -رحمه الله- أيضا: في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن أبي إسرائيل: سمعت أبي يقول: « **كتبت عنه فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه؛ وقد تركه الناس حتى**

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة: ٢٩٧/١، رقم ٧٤.

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة: ٣٠٧/١، رقم ٩٧.

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة: ٣٠٧/١-٣٠٨، رقم ٩٨.

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١٥١/١، رقم ١٣١ عن أبيه به.

(٥) الجرح والتعديل: ١٥٨/٢.

كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقاً واحداً »[1].

يتضح من هاتين الرِّوايتين أنَّ الإمامين أبا حاتم وأبا زرعة رحمهما الله تعالى يريان مقاطعة الواقفة، وترك الرِّواية عنهم. وإيراد ابن أبي حاتم قوليهما من غير أن يعقب عليهما بما يخرجهما عن مرادهما. دليل على أنه قائل بمضمونهما وذاهب إليه. وأنه يرى كذلك عدم الرِّواية عنهم، لاسيَّما إذا عرفنا أنه كان مقتفيا لكل آثار أبيه وأبي زرعة في أصول الدِّين، حيث جعلهما المثل الأعلى أمامه ينهج نهجهما، ويؤمن بما يؤمنان به، ويدين بما يدينان به، ويبتعد عما ابتعدا عنه. -وقد تقدمت الإشارة إلى بعض مظاهر هذا التأثر-.

وبهذا يتبيَّن أنَّ موقف ابن أبي حاتم كان صارماً وحازماً مع الواقفة في مسألة القرآن، لأنه يرى أنَّ الوقف في القرآن ستار لمن يريد التستر والتخفي وراء هذا الادِّعاء، وفي الحقيقة هو قائل بخلق القرآن.

وإسحاق بن إبراهيم بن أبي إسرائيل هو « من ثقات علماء المسلمين »[2]. وثَّقه ابن معين، والدارقطني، وأحمد بن حنبل[3]. والبغوي، والذهبي[4]. والذي يظهر أنَّ توثيق الأئمة له كان قبل إظهاره الوقف في القرآن[5].

فَتَرْك الناس الرِّواية عنه بعد أن كانوا يروون، وتركهم لمسجده -كذلك- بعد أن كانوا إليه عنقاً واحداً، كان بسبب وقفه في القرآن. لأنَّ الرِّواية عنه بعد إظهاره الوقف يفتح الباب في التساهل مع الواقفة والتعامل معهم. فلذلك قاطعه أبو حاتم وتبعه في ذلك ابنه عبد الرحمن.

قال زكريا الساجي[6]: « كان صدوقاً، تركوه لموضع الوقف »[7].

ومثل هذا الموقف وقع كثيراً من الإمام أحمد الذي ينتهج منهجه أبو حاتم

---

(١) المصدر السابق: ٢/٢١٠.

(٢) تاريخ بغداد: ٦/٣٥٨-٣٥٩.

(٣) تهذيب التهذيب: ١/٢٢٤، وميزان الاعتدال: ١/١٨٢.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١١/٤٧٦-٤٧٧.

(٥) انظر: الجرح والتعديل: ٢/٢١٠ ، وانظر كذلك المصادر السابقة.

(٦) هو: زكريا بن يحي الساجي البصري، ثقة فقيه، من الثانية عشرة، مات سنة ٣٠٧هـ. تقريب التهذيب: ص ٣٣٩.

(٧) سير أعلام النبلاء: ١١/٤٧٧.

وأبو زرعة وتبعهما في ذلك ابن أبي حاتم؛ ومن ذلك هجره لكبار إخوانه وزملائه، مثل ابن المديني، ويحي بن معين، بسبب بعض ما ظهر منهم أثناء اشتداد المحنة.

ومثل هذه المواقف محمودة وتعد من غير المداهنة في الدِّين، كما تعد من الصراحة في المعتقد والقول، لاسيَّما إذا اقتضت المصلحة ذلك.

هذا، وقد ذكر الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- أنَّ ورع إسحاق بن أبي إسرائيل وجموده أدَّاه إلى الوقف، لا أنه كان يتجهم. كلا[1].

ثم قال: « قلت: الإنصاف في من هذا حاله أن يكون باقيا على عدالته، والله أعلم»[2].

قلت: وكلام الحافظ الذهبي هذا يعارضه كلام الأئمة الذين عدَّوا إسحاق بن أبي إسرائيل في الواقفة؛ مثل الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- الذي قال: « إسحاق بن أبي إسرائيل واقفي مشؤوم »[3]. ومثل أبي حاتم الذي تقدم نقل كلامه في بداية هذا المبحث. والسلف الذين عاصروا إسحاق بن أبي إسرائيل وطعنوا فيه لأجل مذهبه في القرآن، وتركوا الرِّواية عنه، وهجروه، أعرف بأحواله، وفتاويهم فيه هي الأولى بالترجيح. وإن كانت مسألة تجهيم شخص بعينه لا بدَّ فيها من إقامة الحجة، وانتفاء الموانع.

وقد تقدم معنا قريبا أنَّ السلف فرَّقوا في مسألة الوقف بين الجاهل ومن أصحاب الكلام، فجهَّموا من كان من أصحاب الكلام وأمسك عن قول: « القرآن ليس بمخلوق» دون الجاهل.

ومن ذلك قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى: « من كان من أصحاب الحديث أو من أصحاب الكلام، فأمسك عن أن يقول: القرآن ليس بمخلوق فهو جهمي »[4].

وعلى فرض توقف إسحاق بن أبي إسرائيل في هذه المسألة تورعا؛ فقد تقدم كذلك أنَّ الورع ليس له معنى في هذه المسألة بعد أن أظهر أهل البدع مقالتهم ونشروها بين الناس، بل الواجب هو بيان الاعتقاد الصحيح، ودحض الباطل، لاسيَّما في حق العلماء.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق: ٤٧٨/١١.

(٣) المصدر السابق: ٤٧٧/١١.

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة : ص ١٥١، رقم ١٣١ عن أبيه به.

سئل الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- عمن يقول: كلام الله ويسكت؟ فقال: و لم يسكت؟ ثم قال: « لولا ما وقع الناس فيه كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون »[1].

ثم إنَّ إسحاق بن أبي إسرائيل نفسه جاء عنه ما يدل على أنَّ موقفه في المسألة ليس عن ورع.

قال أبو العباس السراج: « سمعته يقول: هؤلاء الصبيان، يقولون: كلام الله غير مخلوق، ألا قالوا: كلام الله وسكتوا، ويشير إلى دار الإمام أحمد »[2].

ظاهر هذا الكلام يدل على أنه يرى أنَّ الوقف في المسألة أولى وأحسن من القول: « بأنه غير مخلوق ». وهذا لا يمكن اعتباره من الورع. وقد بيَّن الأئمة -فيما تقدم- أنَّ الجاهل الذي يقف في القرآن يُعلَّم بمذهب السلف بأنَّ القرآن غير مخلوق، فإن امتنع عن قول: « غير مخلوق » فهو جهمي؛ فكيف بالعالم الذي يقف في القرآن ويرى أنَّ الوقف والسكوت عن قول: « غير مخلوق » هو الصواب في المسألة؟

وقد تبيَّن فيما -مرَّ معنا- أنَّ موقف ابن أبي حاتم وأئمة السلف من الواقفة كان حازماً وشديداً، فقد حذَّروا منهم، وبدَّعوهم، بل كفَّروهم وعدُّوهم من الجهمية، وذلك لأمور:

١- أنهم يتسترون بادعاء الوقف، وفي الحقيقة هم قائلون بخلق القرآن.

قال الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- عندما سئل عن الواقفة: « صنف من الجهمية، استتروا بالوقف »[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « وصارت فروع التجهم تجول في نفوس كثير من الناس، فقال بعض من كان معروفاً بالسنة والحديث: نقف، وباطن أكثرهم موافق للمخلوقية، ولكن كان المؤمنون أشد رهبة في صدورهم من الله »[4].

٢- أنهم شكَّاكون في الدِّين وفي الاعتقاد.

---

(١) مسائل الإمام أحمد لأبي داود: ص ٢٦٣-٢٦٤، ومن طريقه الآجري في الشريعة : ص ٨٨.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٤٧٧/١١.

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة: ٣١٠/١-٣١١، رقم ١٠٣.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٥٨/١٢.

قال الآجري -رحمه الله تعالى-: « وأمَّا الذين قالوا: القرآن كلام الله عزَّ وجل ووقفوا وقالوا: لا نقول: غير مخلوق، فهؤلاء عند كثير من العلماء ممن ردَّ على من قال بخلق القرآن، قالوا: هؤلاء الواقفة مثل من قال: القرآن مخلوق أو شرٌ، لأنهم شكوا في دينهم؛ ونعوذ بالله ممن يشك في كلام الله عزَّ وجل أنه غير مخلوق »[1].

ويمكن أن يقال: إنَّ الواقف متردد في خلق القرآن أو عدم خلقه، فكيف يكون في الإثم والخطورة مساويا للجازم القائل بالخلقية؟ فيقال جواباً على مثل هذا التساؤل: إنَّ هذا التردد ربما يفضي به إلى الشك في الدِّين. ويدل لذلك قول أحمد بن عبدة[2]: « ما أبالي شككت في القرآن غير مخلوق، أو شككت في الله عزَّ وجل »[3].

٣- أنهم يشككون العامة الذين ليسوا من ذوي البصيرة والعلم في الدِّين، لعدم وضوح موقفهم، بل يستميلون العامة بهذا الموقف الذي يبدو أنه ألطف من موقف من يقول: القرآن مخلوق. فكان ضررهم بهذا أعظم. ولذا قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن قول بعض الناس: إنَّ هؤلاء الواقفة هم شرٌّ من الجهمية قال: « هم أشد على الناس تربيتا[4] من الجهمية، هم يشككون الناس، وذاك أنَّ الجهمية قد بان أمرهم، وهؤلاء إذا قالوا: لا يتكلم؛ استمالوا العامة، إنما هذا يصير إلى قول الجهمية »[5].

وبهذا نصل إلى أنَّ الواجب على المسلم هو التصريح بعدم خلق القرآن، ولا ينبغي التوقف والسكوت والتردد.



(١) الشريعة للآجري : ص ٨٧.

(٢) هو : أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، أبو عبد الله البصري ، رمي بالنصب، مات سنة ٢٤٥هـ. روى عنه الجماعة إلا البخاري، وثقه النسائي وأبو حاتم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . تقريب التهذيب: ص ٩٤، وتهذيب التهذيب: ٥٩/١.

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة: ٢٩٨/١، رقم ٧٦.

(٤) لعله إيقاعا. قال في اللسان: « وأربت الرجل: جعلت فيه ريبة، وربته أوصلت إليه الريبة... اللسان: ١٧٨٨/٣، والذي في الإبانة: « تربيثا » بالثاء المثلثة، أي: خديعة . انظر لسان العرب: ١٥٠/٢.

(٥) رواه ابن بطة في الإبانة: ٢٩٣/١-٢٩٤، رقم ٦٢.

المبحث الخامس

تقرير الإمام ابن أبي حاتم الرد على مسألة اللفظية النافية

تعدُّ مسألة اللفظ من البدع التي نشأت بعد انتشار القول بخلق القرآن، وقد وقع بسببها تنافر وتشاحن بين بعض أهل الحديث والسنة.

فقد وقع بسبب الاختلاف وكثرة الخوض في هذه المسألة نوع من الفرقة بين أصحاب المنهج الواحد، منهج السلف الصالح. فقد اختلفوا حتى شمت بهم أعداؤهم من أهل الأهواء والبدع.

وقد صور الإمام ابن قتيبة رحمه الله ما وقع بسبب هذه المسألة بين بعض المحدثين من التنافر والتدابر؛ فقال بعد أن ذكر حال أهل السنة والحديث قبل هذا الاختلاف وأنهم كانوا في عزٍّ وقوة يستتر منهم أصحاب النحل الباطلة؛ وأنهم لم يزالوا كذلك: « إلى أن كادهم الشيطان بمسألة لم يجعلها الله تعالى أصلا في الدِّين ولا فرعاً، في جهلها سعة، وفي العلم فيها فضيلة؛ فنما شرُّها حتى فرقت جمعهم، وشتت كلمتهم، وأشمت حاسدهم، وكفت عدوهم مؤنتهم، فيضحك منهم ويستهزئ حين رأى بعضهم يكفِّر بعضاً، وبعضهم يلعن بعضاً »[1].

وبهذا يتبيَّن أنَّ هذه المسألة أدت بأهل الحديث أصحاب المنهج الواحد إلى مشاحنات ومنافرات خرجت بكلا الطرفين عن الحق إلى ما يسر الشيطان وأعداء السنة؛ كما حصل بين الإمام البخاري وبين محمد بن يحي الذهلي، وصار قوم مع البخاري كمسلم بن الحجاج ونحوه، وقوم عليه كأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين وغيرهما. وكل

---

(١) الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة: ص ١١- ١٢.

هؤلاء من أهل العلم والسنة والحديث، وهم من أصحاب الإمام أحمد. وكان ذلك بسبب غموض وخفاء هذه المسألة، وما صاحب ذلك من إلقاء التهم بالظنون والأهواء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « وصار يحصل بسبب كثرة الخوض في ذلك ألفاظ مشتركة، وأهواء للنفوس، حصل بسبب ذلك نوع من الفرقة والفتنة، وحصل بين البخاري وبين محمد بن يحي الذهلي في ذلك ما هو معروف، وصار قوم مع البخاري مثل مسلم بن الحجاج ونحوه، وقوم عليه كأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهما. وكل هؤلاء من أهل العلم والسنة والحديث؛ وهم من أصحاب أحمد بن حنبل »[1].

وقال في موضع آخر بعد ذكره ما وقع بين هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى جميعاً: « وكان في القضية أهواء وظنون »[2].

(١) درء تعارض العقل والنقل له: ١/٢٦٢-٢٦٣.

(٢) مجموع الفتاوى له: ١٢/٣٦٤-٣٦٥.

تاريخ ابتداء القول بمسألة اللفظ:

ظهرت بدعة اللفظية في زمن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ويقال: إنَّ أوَّل من تكلم في اللفظ وأثارها رجل من أهل العلم، وهو الحسين ابن علي الكرابيسي[1]. فلما بلغ قوله إلى أحمد أمر بهجره وبدَّعه، بل كفَّره[2].

قال الحافظ الذهبي: « أوَّل من أظهر اللفظ الحسين بن علي الكرابيسي وذلك في سنة أربع وثلاثين ومئتين، وكان الكرابيسي من كبار الفقهاء »[3]. وهو أحد أصحاب الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- الناقلين لكتابه القديم[4].

وقد ذكر الذهبي أيضاً ما يفيد أنَّ الكرابيسي تعمَّد إثارة هذه الفتنة. وهو أنه ألف كتاباً في المدلسين يطعن فيه على الأعمش، وسليمان التيمي، فطلب منه جماعة من العلماء عرض هذا الكتاب على الإمام أحمد، فوافق على ذلك.

---

(١) هو: الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي، الفقيه، صاحب الشافعي، صدوق فاضل له تصانيف، تكلم فيه أحمد لمسألة اللفظ، و هو أيضاً كان يتكلم في أحمد؛ فتجنب الناس الأخذ عنه، ولما بلغ ابن معين أنه يتكلم في أحمد لعنه، وقال: ما أحوجه إلى أن يضرب، مات سنة ٥، أو ٢٤٨هـ. تقريب التهذيب: ص ٢٤٩، وميزان الاعتدال: ٥٤٤/١.

(٢) انظر: الإبانة لابن بطة: ١٢١/١، وتاريخ بغداد: ٧٤/٨، وسير أعلام النبلاء: ٧٩/١٢.

(٣) تاريخ الإسلام له: ص ٢٤، ترجمة الإمام أحمد.

(٤) انظر : فتح الباري: ٥٠١/١٣.

ولما عرض الكتاب عليه رحمه الله تعالى أنكر بعض ما فيه من التعرض للصحابة والتابعين، وقال: « حذروا منه ». فلما انكشف أمر الكرابيسي وبلغه ذلك؛ قال: لأقولن مقالة حتى يقول أحمد بخلافها فيكفر؛ فقال: « لفظي بالقرآن مخلوق »[1]. ثم قال بمقالته هذه داود بن علي الأصبهاني[2] رأس الظاهرية، وهو يومئذ بنيسابور[3].

قال شيخ لإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « وأوَّل من قال ذلك فيما بلغنا حسين الكرابيسي وتلميذه الأصفهاني وطائفة »[4].

وقد كان الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى معتنيا بهذه المسألة أيّما اعتناء، لأنَّ القائلين بها ليس الجهمية المحضة - وإنما بعض من ينتسب إلى السنة والحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وقد نسب إلى هذا القول غير واحد من المعروفين بالسنة والحديث كالحسين الكرابيسي، ونعيم بن حماد الخزاعي، والبويطي، والحارث المحاسبي، ومن الناس من نسب إليه البخاري »[5].

---

(١) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ص ٢٤، في ترجمة الإمام أحمد، وفي سير أعلام النبلاء: ٢٨٩/١١.

(٢) هو: داود بن علي بن خلف أبو سليمان، الفقيه أصبهاني الأصل، وهو إمام أهل الظاهر؛ توفي سنة ٢٧٠هـ. تاريخ بغداد: ٣٦٩/٨.

(٣) انظر: فتح الباري: ٥٠١/١٣.

(٤) مجموع الفتاوى له: ٢٠٦/١٢.

(٥) مجموع الفتاوى له: ٢٠٦/١٢.

فلا بد إذن أن يحصل اعتناء من أمثال الإمام ابن أبي حاتم بهـذه المسـألة. لأنَّ هـذه المسألة كما ذكر ابن قتيبة مما لا يمكن السكوت والإمساك عنه، فـلا بـدَّ أن ينشـغل قلـب العالم حتى ولو سكت اللسان.

ومن أدلة اعتناء ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بها، أنـه عقـد بابـا في كتابـه « الـرَّد على الجهمية » لها؛ جمع فيه أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية، فبلغـوا عـددا كثيراً من الأئمة[1]. وهذا الاهتمام البالغ منه، والجهود التي بذلها في كشف حقيقة اللفظية بـإيراد أقوال الأئمة فيهم يدل على أنَّ موقفه منهم هو موقف أئمة السلف والسنة الذين بدَّعوهم، وجهَّموهم. كما يدل أيضاً على أنَّ ابن أبي حاتم من أئمة السنة الذين وقفوا ضدَّ اللفظية، ورووا الآثار، ونقلوا عن الأئمة الإنكار عليهم، تحذيراً منهم، ومن طريقتهم المبتدعة.

تقرير ابن أبي حاتم الإنكار على اللفظية النافية[2] وأنهم جهمية:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: « وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلـق علـى اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عددا كثيراً من الأئمة، وأفـرد لذلـك بابـاً في كتابـه الـرَّد علـى الجهمية »[3].

هذا الباب الذي عقده ابن أبي حاتم في الإنكار على اللفظية، وأنهم جهمية؛ لدليل واضح على اعتنائه بهذه المسألة التي هي أدق مسائل الاختلاف في القرآن والـتي لم يختلـف علماء السلف في مسائل العقيدة إلاَّ فيها. كما قال ابن قتيبـة رحمـه الله تعـالى: « إنَّ أهـل السنة لم يختلفوا في شيء من أقوالهم إلاَّ في مسألة اللفظ »[4].

وإذا كان من غير الممكن أن نتعرف على جميع الأئمـة الذيـن جمـع ابـن أبـي حـاتم أسماءهم ونقل أقوالهم في الإنكار على اللفظية ومـا قـالوه فيهـم[5]؛ فـإنَّ مـا أورده الحـافظ اللالكائي في كتابه: « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة » يتيح لنا معرفة بعـض مـا ساقه ابن أبي حاتم من الآثار عن أئمة السلف في هذا الباب.

---

(١) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ٥٠١/١٣.

(٢) اللفظية النافية: هم الذين يقولون إنَّ ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وأنَّ التلاوة غير المتلو، والقراءة غـير المقـروء. انظر: مجموع الفتاوى: ٣٧٣/١٢، ٣٨٠، ٤٣٢.

(٣) فتح الباري له : ٥٠١/١٣.

(٤) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض: ٢٦٣/١.

(٥) وذلك: لأنَّ كتاب الرد على الجهمية له الذي ذكره الحافظ ابن حجر من كتبه المفقودة. كمـا سبقت الإشـارة إلى ذلك مراراً في هذا البحث المتواضع.

والأئمة الذين نقل الإمام ابن أبي حاتم آراءهم ومقالاتهم في اللفظية ـ فيما وصلنا عن طريق الحافظ اللالكائي ـ هم:

١- أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان:

سبق أن مر فيما أورده ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قولهما: « **... ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي** »[١].

وللإمامين أقوال أخرى في اللفظية:

فمن أقوال أبي حاتم في اللفظية قوله: « واللفظية جهمية: جهَّمهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل »[٢].

وقوله: « من كلام جهم بن صفوان وحسين الكرابيسي وداود بن علي أنَّ لفظهم بالقرآن مخلوق، وأنَّ القرآن المنزل على نبيِّنا ﷺ مما جاء به جبريل الأمين حكاية القرآن؛ فجهَّمهم أحمد بن محمد بن حنبل، وتابعه على تجهيمهم علماء الأمصار طرّاً أجمعون، لا خلاف بين أهل الأثر في ذلك »[٣].

وقد اتَّضح من هذا الكلام أنَّ السلف رحمهم الله تعالى مجمعون على تجهيم اللفظية النافية، وأنه لا خلاف بينهم في ذلك. وذلك لأنَّ جهماً وأصحابه صرَّحوا بخلق القرآن، والذين قالوا باللفظ تدرجوا به إلى القول بخلق القرآن، ولم يصرِّحوا به خوفاً من أهل السنة. فقالوا: « لفظنا بالقرآن مخلوق ». وأرادوا به أنَّ القرآن بلفظهم مخلوق، ومن هنا سماهم الأئمة جهمية؛ بل حكي عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه قال: « اللفظية شرٌّ من الجهمية »[٤].

كما دلَّ هذا الكلام أيضاً على أنَّ أوَّل من تكلم باللفظ هو جهم بن صفوان وهذا يعارض ما -تقدم ذكره- من أنَّ الكرابيسي هو أوَّل من قال بهذه المقالة.

ويجاب عن هذا، أنَّ القول باللفظ من كلام الكرابيسي، وإنما ينسب إلى الجهم

(١ تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٢٣.

(٣) ذكره قوام السنة التيمي في الحجة في بيان المحجة: ٢/١٩٢.

(٤) انظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: ص ١٧٢-١٧٣.

لتشعبه من كلامه. كما قال السائل لمسألة اللفظ للإمام أحمد: « يا أبا عبد الله فهذا القول عندك وما تشعب منه يرجع إلى قول جهم؟ قال: هذا كله من كلام جهم »[1]. كما أنه لا يستبعد من الجهم القول بها، ولكنه يقول بخلق القرآن نفسه لا بالتلفظ فقط.

وأمَّا أبو زرعة فقد نقل عن الإمام أحمد مقرّاً له: أنه قال: « تفرَّقت الجهمية على ثلاثة أصناف: صنف قالت: القرآن مخلوق. وصنف وقفت. وصنف قالت: لفظنا بالقرآن مخلوق »[2].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أفعال العباد؟ **فقال: مخلوقة. فقيل له: لفظنا بالقرآن من أفعالنا؟ قال: لا يقال هذا**[3].

٢- حرب بن إسماعيل الكرماني:

قال الحافظ اللالكائي: وقال عبد الرحمن: كتب إليَّ حرب بن إسماعيل الكرماني الحنظلي[4]: « **إنَّ الحق والصواب الواضح المستقيم الذي أدركنا عليه أهل العلم: أنَّ من زعم أنَّ ألفاظنا وتلاوتنا بالقرآن مخلوقة فهو جهمي مبتدع خبيث** »[5].

وقد أحسن ابن أبي حاتم الصنيع عندما أتى بقول هذا الإمام ليدل على اتِّفاق علماء الأمصار على تبديع وتجهيم اللفظية الذين حاولوا شق صف أهل السنة ولكنهم خابوا وخسروا، فأجمع أئمة السلف على تبديعهم وتجهيمهم، بل بعضهم جعلهم شرّاً من الجهمية. وقد وصفهم الإمام حرب الكرماني بأنهم مبتدعة، وذلك لأنهم اخترعوا هذا القول الذي لا يعرف عن الصحابة ولا التابعين وليس لهم عليه دليل من الكتاب والسنة. كما قال ابن جرير الطبري: « وأمَّا القول في ألفاظ العباد بالقرآن، فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى، ولا عن تابعي قضى، إلاَّ عمن في قوله الغناء والشفاء رحمة الله عليه

---

(١) ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ٨/٦٥-٦٦.

(٢) رواه أبو يعلى في طبقات الحنابلة: ١/٢٠٢.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٩٧.

(٤) هو: حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل. قال عنه أبو بكر الخلال: رجل جليل، حثني أبو بكر المروذي على الخروج إليه... توفي سنة ٢٨٠هـ. وقال الذهبي: « عمَّر وقارب التسعين وما علمت به بأساً. طبقات الحنابلة: ١/١٤٥ ، وسير أعلام النبلاء: ١٣/٢٤٤-٢٤٥.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥٩٤.

ورضوانه، وفي أتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قوله لدينا مقام قول الأئمة الأولى أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه ... ثم سمعت جماعة من أصحابنا لا أحفظ أسماءهم يذكرون عنه أنه كان يقول: « من قال: لفظي بالقرآن مخلوق » فهو جهمي، ومن قال: « هو غير مخلوق » فهو مبتدع »[1].

٣- إسحاق بن راهويه:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: أخبرنا حرب بن إسماعيل الكرماني -فيما كتب إليَّ- قال: سمعت إسحاق بن راهويه - وسئل عن الرجل يقول القرآن ليس مخلوقاً، ولكن قراءتي أنا إيَّاه مخلوقة لأنِّي أحكيه وكلامنا مخلوق؟ فقال إسحاق: « **هذا بدعة لا يقارّ على هذا حتى يرجع عن هذا ويدع قوله هذا** »[2].

قال الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى-: « قلت: أظن إسحاق نفر من قوله: لأن أحكيه، ثم استدل بكلام أحمد في كراهية الكلام في اللفظ بأي شيء مخلوق أو غير مخلوق، وأنَّ ذلك حسماً للمادة »[3].

وقال اللالكائي أيضاً: قال عبد الرحمن: قال أبو علي القوهستاني: سمعت إسحاق بن راهويه إنَّ لفلان -يعني داود الأصبهاني- في القرآن قولا ثالثاً قول سوء فلم يزل يسأل إسحاق ما هو؟ قال: «**أظهر اللفظ -يعني قال: لفظي بالقرآن مخلوق-**»[4].

وسئل إسحاق مرة أخرى عن اللفظية؟ فقال: « هي مبتدعة »[5].

فقول الإمام ابن راهويه عن اللفظية: هي مبتدعة يدل على مذهبه في اللفظية بأنهم مبتدعة لا جهمية. ويحتمل أن يكون هذا في اللفظية المثبتة، لأنَّ السلف بدَّعوا المثبتة وجهَّموا النافية. إلاَّ أنَّ الحافظ اللالكائي ساق هذا الأثر من طريق ابن أبي حاتم في معرض الإنكار على اللفظية النافية. وأيّاً كان فإنَّ اللفظية لفظ عام يشمل القسمين. -والله أعلم-.

---

(١) صريح السنة : للطبري: ص ٢٥- ٢٦.

(٢) شرح أصل الاعتقاد: رقم ٦٠٤، وأورده الذهبي في العلو: ص ١٩٢-١٩٣، وانظر: مختصر العلو: ص ٢٠٩.

(٣) العلو للذهبي: ١٤١.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٠٦.

(٥) المصدر السابق : رقم ٦٠٥.

٤- أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: ثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن الفضل الأسدي الصيداوي[١] قال: أتى قوم أبا مصعب الزهري المديني[٢] فقالوا: إنَّ قبلنا ببغداد رجلاً يقول: لفظه بالقرآن مخلوق؟

فقال: « يا أهل العراق ما يأتينا منكم هناه. ما ينبغي أن نتلقى وجوهكم إلاَّ بالسيوف هذا كلام نبطي[٣] خبيث »[٤].

ففي هذا الأثر الإنكار على مذهب اللفظية النافية الذين يقولون: إنَّ ألفاظهم بالقرآن مخلوقة. ويعنون به الملفوظ المقروء الذي هو القرآن، ولا يعنون به أفعالهم التي قامت بهم من أصواتهم وحركاتهم، وإنما قصدهم الملفوظ المقروء. وهذا هو عين ما قاله جهم ومن تبعه ولكن هؤلاء اللفظية تستروا وأخفوا مرادهم. فمن هنا صح قول الإمام أبي مصعب في وصف كلامهم بأنه كلام نبطي خبيث لما فيه من الخبث لخفائه وغموضه؛ فيغتر به الجهَّال الذين لا يدققون، ويقتدون بهم ظانين أنهم من أهل السنة، وذلك لعدم وضوح أمرهم وعدم قولهم بخلق القرآن في الظاهر، وإن كانوا في الباطن هم يقولون به.

٥- أبو عبيد القاسم بن سلام:

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: ثنا عبد الله بن محمد بن إبراهيم السلمي -بالكوفة- قال: قال أبو عبيد القاسم بن سلام: « **لو أنَّ رجلاً حلف فقال: والله لا تكلمت اليوم بشيء، فقرأ القرآن في غير صلاة أو في صلاة لم يحنث. لأنَّ أيمان الناس إنما هي لمعاملة بعضهم بعضاً، وإنَّ القرآن كلام الله ليس بداخل في شيء من كلام الناس ولا يختلط به، ولو كان يشبهه في شيء من الحالات لكان**

---

(١) هو: عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي، أبو بكر الأسدي، روى عنه أبو حاتم وقال فيه: « صدوق ». انظر: الجرح والتعديل: ١٦٣/٥، وطبقات الحنابلة: ١٩٦/١.

(٢) هو: أحمد بن أبي بكر الزهري: أحد الأثبات، وشيخ أهل المدينة وقاضيهم ومحدثهم؛ توفي سنة ٢٩٢هـ. تذكرة الحفاظ: ٩٨/١، تهذيب التهذيب: ٢٠/١.

(٣) النبط بفتحتين: جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق، ثم استعمل في أخلاط الناس وعوامهم، والجمع أنباط. يقال: رجل نبطي ونباطي ونباط مثل يمني ويماني ويمان. المصباح المنير: ٥٩٠/٢، ومختار الصحاح: ٥١٠.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٠٩، وأورده الذهبي مختصراً في ترجمة الإمام أبي مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث. سير أعلام النبلاء: ٤٣٧/١١، وأورده في تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٤١-٢٥٠هـ): ص ١٥٤، وفي تذكرة الحفاظ: ٤٨٢/٢.

القرآن إذاً يقطع الصلاة، لأنَّ كل متكلم في صلاته بالتعمد لذلك قاطع لها. إلاَّ أن يكون الحالف نوى القرآن واعتمده في يمينه فيلزمه حينئذ نيته واعتقاده »[1].

دلَّ هذا الأثر على أنَّ القرآن كلام الله ليس بمخلوق بجهة من الجهات، لأنه لو كان مخلوقاً مثل كلام المخلوقين لحنث من قرأه بعد الحلف بأن لا يتكلم بشيء من الكلام؛ لأنَّ الجميع مخلوق فلا فرق حينئذ بينه وبين غيره من كلام المخلوقين. ولما كان الحالف لا يحنث بقراءته بعد الحلف أن لا يتكلم بشيء من الكلام تبيَّن أنه غير مخلوق.

هذا، وقد اشتمل هذا الأثر أيضاً على فائدة جليلة في هذه المسألة الدقيقة التي ضلَّ فيها أقوام ممن ينتسب إلى العلم والحديث، فضلاً عن غيرهم.

وهذه الفائدة هي بيان دليل من الأدلة التي تدل لمذهب أهل السنة في اللفظ، وهو حديث: « لا يصلح في الصلاة شيء من كلام الناس »[2]. الذي جاءت الإشارة إليه في هذا الأثر. فهذا الحديث كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: « فيه حجة على أنَّ كلام الله عزَّ وجل ليس بمخلوق، وأنَّ الصلاة تتم به، وكلام الآدميين لا يصلح في الصلاة؛ ففرَّق رسول الله ﷺ بين الكلام بالقرآن والكلام بغيره لما قال: « لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين ». فلو كان كذلك لم تتم الصلاة به، كما لا تتم به من كلام الناس، فبين قراءة القرآن وكلام الناس فرق، ولا تتم الصلاة إلاَّ بقراءة القرآن، وقراءة الآدميين في الصلاة ليس مثل كلامهم بغيره، وجعل كلامهم بالقرآن تتم وكلامهم بغير القرآن لا تتم. وقال: « إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ». فبيَّن النبي ﷺ في هذا أنها بقراءة القرآن تتم وبغير القرآن لا تتم؛ والتهليل والتسبيح من القرآن، وبه تتم الصلاة. ثم قال أبو عبد الله: لا أحب الخوض في هذا والكلام فيه »[3].

وقد تبيَّن من هذا أنَّ الكلام في الصلاة بغير القرآن يبطل الصلاة، والكلام بالقرآن في الصلاة تتم به الصلاة. مما يدل على أنَّ هناك فرقاً بين القرآن الذي هو كلام الله وبين كلام المخلوقين. وكلام الله غير مخلوق لأنه ليس من جنس كلام المخلوقات.

---

(١) المصدر السابق: رقم ٦٠٧.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح: كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة: ١/٣٨١-٣٨٢، رقم ٥٣٧.

(٣) السنة للخلال ق ١٩٣/ب-١٩٤/أ.

ما وقع بين الإمام البخاري والإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين -رحمهم الله تعالى- بسبب مسألة اللفظ:

قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في ترجمة الإمام البخاري: « **سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحي النيسابوري[1] أنه أظهر عندهم أنَّ لفظه بالقرآن مخلوق** »[2].

والإمام البخاري رحمه الله تعالى كان إماماً في السنة والحديث على أثر الإمام أحمد وطريقته ما حاد عنه ولا زاد، ويتضح صحة ذلك لمن تأمل كتاب « التوحيد » من الصحيح، و « خلق أفعال العباد ».

ولقد سمع منه الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة، إلاَّ أنهما تركا حديثه! كما هو ظاهر نص الكلام السابق. وبسبب تركهما الرِّواية عن الإمام البخاري -رحمهم الله تعالى جميعاً- وهما من كبار المحدثين، ومن علماء أهل السنة. صار لزاماً أن نبحث ونكشف في هذا المبحث عن الأسباب والملابسات التي أدت إلى اتِّهام البخاري بأنه ممن يقول بكلام اللفظية النافية، وتبرؤه من هذه التهمة. فأقول مستعينا بالله ومستهدياً به:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: « قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري[3] في « تاريخ نيسابور »: قدم البخاري نيسابور سنة خمسين ومائتين فأقام بها مدة يحدث على الدوام[4]. وقال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به؛

---

(١) هو: محمد بن يحي الذهلي ، قال الذهبي: « انتهت إليه مشيخة العلم بخراسان مع الثقة والصيانة والدين ومتابعة السنن ». توفي سنة ٢٥٨هـ. تذكرة الحفاظ: ٥٣٠/٢.

(٢) الجرح والتعديل: ١٩١/٧، وتهذيب التهذيب: ٤٨/٩.

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي النيسابوري ، الشهير بالحاكم ويعرف بابن البيِّع. الحافظ الكبير، إمام أهل الحديث في عصره وصاحب التصانيف، كان من أهل الديانة والأمانة والضبط والورع؛ لكن قال الخطيب البغدادي: (كان ثقة يميل إلى التشيع) توفي سنة ٤٠٥هـ. تذكرة الحفاظ: ١٠٣٩/٣، تاريخ بغداد: ٥/ ٤٧٣، طبقات الشافعية الكبرى: ٦٤/٣، وسير أعلام النبلاء: ١٦٢/١٧.

(٤) انظر: هدي الساري لابن حجر: ص ٤٩٠.

استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث. وقال محمد بن يحي الذهلي في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله فإني أستقبله؛ فاستقبله محمد بن يحي وعامة علماء نيسابور فدخل البلد ونزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحي: لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه؛ وشمت بنا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئ بخراسان. قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح؛ فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن؟ فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا. قال: فوقع بين الناس اختلاف فقال بعضهم: قال لفظي بالقرآن مخلوق. وقال بعضهم: لم يقل. فوقع بينهم في ذلك اختلاف حتى قام بعضهم إلى بعض. قال: فاجتمع أهل الدار وأخرجوهم »[١].

وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي حامد الأعمش أنه قال: « رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان[٢] ومحمد بن يحي يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث ويمر فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم كأنه يقرأ قل هو الله أحد. فما أتى على هذا شهر حتى قال محمد بن يحي: ألا من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه ومن يقربه فلا يقربنا. فأقام محمد بن إسماعيل هاهنا مدة وخرج إلى بخارى »[٣].

واستمر الإمام محمد بن يحي في أمر أصحابه وتلامذته في مقاطعة الإمام البخاري واتّهام من يحضر مجلسه.

روى الخطيب بسنده إلى أبي حامد الشرقي[٤] أنه قال: سمعت محمد بن يحي

---

(١) المصدر السابق، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام البخاري. سير أعلام النبلاء: ٤٥٨/١٢، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٥١ ـ ٢٦٠هـ): ص ٢٦٩.

(٢) هو: سعيد بن مروان بن علي، أبو عثمان البغدادي، سكن نيسابور وسمع أبا نعيم، وسليمان بن حرب، ويحي بن معين، وروى عنه محمد بن نعيم، ويعقوب بن يوسف الشيباني. توفي سنة ٢٥٢هـ. تاريخ بغداد: ٩/ ٩١.

(٣) تاريخ بغداد: ٣١/٢ ، وطبقات الشافعية: ص ٢/ ٢٢٩.

(٤) هو: أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري أبو حامد بن الشرقي -كان يسكن الجانب الشرقي بنيسابور فنسب إليه - الإمام العلامة الثقة حافظ خراسان. قال البغدادي: « أبو حامد ثبت حافظ متقن، صنّف الصحيح ». توفي سنة ٣٢٥هـ. تذكرة الحفاظ: ٨٢١/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٧/١٥، تاريخ بغداد: ٢٤٦/٤، شذرات الذهب: ٣٠٦/٢.

يقول: « القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته وحيث يتصرف فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ وعمَّا سواه من الكلام في القرآن؛ ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد كفر وخرج عن الإيمان وبانت منه امرأته؛ يستتاب فإن تاب وإلاَّ ضربت عنقه، وجعل ماله فيئاً بين المسلمين، ولم يدفن في مقابر المسلمين. ومن وقف وقال: لا أقول مخلوق أو غير مخلوق، فقد ضاهى الكفر. ومن زعم أنَّ لفظي بالقرآن مخلوق فهذا مبتدع، لا يجالس، ولا يكلَّم؛ ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتَّهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلاَّ من كان على مثل مذهبه »[1].

ويرى الإمام البخاري رحمه الله تعالى أنَّ موقف محمد بن يحي هذا منه صادر عن حسد في العلم الذي رزقه الله إيَّاه. فقد روى الخطيب بسنده إلى محمد بن شادل[2] أنه قال: لما وقع بين محمد بن يحي والبخاري دخلت على البخاري فقلت: يا أبا عبد الله أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحي، كل من يختلف إليك يطرد؟ فقال: « كم يعتري محمد بن يحي الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء ». فقلت: هذه المسألة التي تحكى عنك؟ قال: « يا بنّي هذه مسألة مشؤومة، رأيت أحمد بن حنبل وما ناله في هذه المسألة، وجعلت على نفسي أن لا أتكلم فيها »[3].

هذا، ولم يترك الإمام محمد بن يحي كلامه في الإمام البخاري بل كتب إلى أصحابه في المدن الأخرى بأنَّ الإمام البخاري أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق. وكان ممن كتب إليهم بذلك الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الرَّازيان، فتركا الرِّواية والتحديث عن الإمام البخاري بسبب هذا الكتاب الذي وجهَّه إليهما الإمام محمد بن يحي الذهلي. مع أنَّ الإمام الذهلي نفسه لم يسمع هذا الكلام من الإمام البخاري! وإنما نقله إليه الناس. فكان هذا هو السبب الداعي للتنفير من الإمام البخاري. وكان الأجدر بالإمام الذهلي ومن

---

(١) تاريخ بغداد: ٢/٣١-٣٢، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام البخاري. سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٥٦، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٥١-٢٦٠هـ): ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) هو: محمد بن شادل بن علي، الإمام المحدث المقرئ المعمر، أبو العباس الهاشمي، مولاهم النيسابوري. توفي سنة ٣١١هـ. سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٢٦٣، والعبر: ٢/١٥٠، شذرات الذهب: ٢/٢٦٣.

(٣) تاريخ بغداد: ٢/٣٢ ، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام البخاري. سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٥٦-٤٥٧، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٥١-٢٦٠هـ): ص ٢٦٨، وعزاه إلى الحاكم.

وقف موقفه من الإمام البخاري أن يستثبتوا من البخاري نفسه، ولكن أبى الله ألاَّ يكون إلاَّ ما أراد.

والتحقيق في المسألة -والعلم عند الله- هو أنَّ الإمام البخاري رحمه الله تعالى لم يقل بقول اللفظية، بل صرَّح بنفي هذه النسبة عن نفسه، فقال: « من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذّاب فإني لم أقله »[1]. وإنما قال لما سئل عن اللفظ بالقرآن؟: « أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا ». ففهم بعض من حضر مجلسه أنه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق ». وأبى ذلك آخرون[2].

والإمام البخاري -رحمه الله تعالى- أراد باللفظ هنا، فعل العبد وهو مخلوق قطعاً، والإمام أحمد -رحمه الله تعالى- عندما جهَّم اللفظية أراد من يقول: لفظه بالقرآن مخلوق، -ويريد من ذلك- الملفوظ الذي هو القرآن. و لم يجهِّم -رحمه الله تعالى- من قال: لفظه بالقرآن مخلوق، -وأراد منه- التلفظ، والتلاوة، والقراءة التي هي من كسب العبد وعمله، وحركاته وصوته. وإن كان الأولى الإمساك عن هذا، وعدم الخوض في ذلك لشدة الالتباس بين المرادين. قال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي رحمه الله يقول: «كل من يقصد إلى القرآن بلفظ أو غير ذلك -يريد به مخلوق- فهو جهمي »[3]. أي: من يقصد القرآن الذي هو كلام الله المقروء بالألسن، وأراد أنه مخلوق فهو جهمي. وأما من قصد القراءة فحكمه يختلف عن هذا، وهذا ما يقتضيه مفهوم المخالفة. وقد جاء مصرَّحاً به فيما رواه الحاكم عن فوران[4] صاحب أحمد قال: سألني الأثرم[5] وأبو عبد الله المعيطي أن أطلب عن أبي عبد الله خلوة فأسأله فيها عن أصحابنا الذين يفرقون بين اللفظ والمحكي،

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٢/٢، وطبقات السبكي: ٢٣٠/٢، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٤٥٧/١٢-٤٥٨، وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٥١-٢٦٠): ص ٢٦٨، وذكره عنه ابن حجر في هدي الساري: ص ٤٩٠، وفي فتح الباري: ٥٠٣/١٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٤٥٨/١٢، وهدي الساري: ص ٤٩٠.

(٣) السنة لعبد الله: رقم ١٨٣، ومن طريقه البيهقي في الاعتقاد: ص ١١٠.

(٤) هو: عبد الله بن محمد بن المهاجر، يعرف بفوران. قال الدارقطني: « فوران نبيل جليل، كان أحمد يجله ». وذكره أبو بكر الخلال فقال: « كان من أصحاب أبي عبد الله الذين يقدمهم ويأنس بهم ويخلو معهم ويستقرض منهم ». توفي سنة ٢٥٦هـ. تاريخ بغداد: ٧٩/٢، طبقات الحنابلة: ١٩٥/١.

(٥) هو: أحمد بن محمد بن هانئ، أبو بكر الأثرم. ثقة من كبار أصحاب الإمام أحمد. انظر: ط/ الحنابلة: ١٢/١.

فسألته. فقال : القرآن كيف تصرف في أقواله وأفعاله فغير مخلوق؛ فأمَّا أفعالنا فمخلوقة قلت: فاللفظية تعدهم يا أبا عبد الله من في جملة الجهمية؟ فقال: لا، الجهمية الذين قالوا: القرآن مخلوق[1].

وهذه الرِّواية وإن كانت تخالف الرِّواية الأخرى المشهورة عن الإمام أحمد وهي قوله: « افترقت الجهمية على ثلاث فرق: فرقة تقول: القرآن مخلوق، وفرقة تقف، ولا تقول: مخلوق ولا غير مخلوق، وفرقة تقول: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة »[2]. إلاَّ أنه يمكن الإجابة عن هذا: بأنَّ عدَّ الإمام أحمد للواقفة واللفظية من فرق الجهمية ليس المراد أنهم صاروا جهمية محضة في كل أبواب الاعتقاد في الصفات، والرؤية، والاستواء. وإنما المقصود أنهم جهمية في مسألة القرآن فقط، وهذا لا يجعلهم جهمية في الحكم، لأنَّ هذه المسألة دقيقة فالمخالف فيها يعذر، كما أنَّ بعض كلام الإمام أحمد محمول على من تستر وقصده القول بقول الجهمية المحضة، فهذا منافق متستر جهمي خالص بلا شك.

وقد وضح هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فقال: بعد أن ذكر تقسيم الأئمة الجهمية إلى ثلاث فرق: « ومن المعلوم أنهم أرادوا بذلك افتراقهم في مسألة القرآن خاصة، وإلاَّ فكثير من هؤلاء يثبت الصفات، والرؤية، والاستواء على العرش. وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل، أي: أنه وافق الجهمية فيها ليتبين ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية ولا أنَّ حكمه حكمهم، فإنَّ هذا لا يقوله من يعرف ما يقول. ولهذا عامة كلام أحمد إنَّما يجهِّم اللفظية لا يكاد يطلق القول بتكفيرهم، كما يطلق بتكفير المخلوقية»[3].

فالبخاري رحمه الله تعالى في مقالته أبان عن حقيقة قوله بقوله: « أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا ». عن مفارقته لاعتقاد الجهمية الباطل، لأنه أراد باللفظ فعل العبد، ولم يرد به القرآن فغلط قوم في فهم مراده واتَّهموه بشيء لم يقله.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: « فالبخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه، وكلامه أوضح وأمتن من كلام أبي عبد الله؛ فإنَّ الإمام أحمد

---

(١) أورده الذهبي في سير علام النبلاء: ٢٩١/١١.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٣٤٩.

(٣) مجموع الفتاوى: ٢٠٦/١٢.

سدَّ الذريعة حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفياً وإثباتاً على اللفظ ... »[1].

وقال: « والذي قصده أحمد أنَّ اللفظ يراد به أمران: أحدهما: الملفوظ نفسه وهو غير مقدور للعبد ولا فعل له. والثاني: التلفظ به والأداء له وفعل العبد.

فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول وهو خطأ. وإطلاق نفي الخلق عليه قد يوهم المعنى الثاني وهو خطأ، فمنع الإطلاقين.

وأبو عبد الله البخاري ميَّز وفصَّل وأشبع الكلام في ذلك، وفرَّق بين ما قام بالربِّ وما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأكسابهم، ونفي اسم الخلق عن الملفوظ وهو القرآن الذي سمعه جبرائيل من الله تعالى وسمعه محمد من جبرائيل ... »[2].

ومع هذا، كان الأولى والأحرى بالإمام البخاري رحمه الله تعالى ترك هذه اللفظة جملة لأنها مما ترك السلف الكلام فيها واكتفوا بالبيان: « أنَّ أفعال العباد مخلوقة، والقرآن كلام الله غير مخلوق حيث تصرف ». إضافة إلى ما توقع فيه هذه المقالة من بعض الإيهام واللبس، وذلك للإجمال الذي في الكلمة، مع أنَّ الحكم يختلف بحسب القصد، فالأولى عدم الإطلاق لهذا الإجمال.

طعن الكوثري في ابن أبي حاتم بسبب إيراده هذه العبارة في الإمام البخاري رحمهما الله:

لقد قسا على أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن زاهد الكوثري، فقال عن كتابه « الرَّد على الجهمية »: « وفيه آراء ساقطة لجهله بالكلام »[3]، وسوَّى بينه وبين ابن خزيمة رحمهما الله تعالى فقال: « إنه خاض أيضاً فيما خاض في مثله ابن خزيمة، فزلت قدمه »[4].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: ص ٤٢٣، ط دار العلمية لبنان بيروت.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٢٤، وذكر مثل هذا الكلام ابن حجر في الفتح فبيَّن أنَّ الإمام البخاري قصد ببعض تراجمه في كتاب التوحيد من صحيحه الرد على من يفرق بين التلاوة والمتلو، وجعل فعل العبد الذي هو حركة لسانه وصوته بالقرآن غير مخلوق ، فتح الباري: ٤٩٢/١٣-٥٠٠، ٥٠٤، ٥٢٢.

(٣) آداب الشافعي مقدمة الكوثري: ص ٨.

(٤) تعليق الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي هامش : ص ٢٦٩.

وطبيعي أنَّ الكوثري لا يستطيع أن يذكر كيف زلت قدم ابن أبي حاتم في كتابه « الرَّد على الجهمية »، وما الذي زلت فيه قدمه، فلجأ إلى هذه العبارة ليبيِّن كيف زلت قدم ابن أبي حاتم، ورأى أنه بسببها عدا عدواناً فاحشاً، وغلا غلواً عظيماً، وقسا على اللفظية قسوة تسقطه دونهم »[1]. فقال عن كتاب الجرح والتعديل الذي أورد فيه ابن أبي حاتم هذه العبارة: « ... كما لا يخلو كتابه نفسه عن غلو، كقوله: في شيخ حفاظ الأمة البخاري: « تركه أبو زرعة وأبو حاتم لمسألة اللفظ »[2].

هل في هذه العبارة قسوة، « وعدوان فاحش وغلو عظيم »؟!! إنَّ ابن أبي حاتم يخبر أنَّ أباه وأبا زرعة قد تركا البخاري عندما علما أنه يقول بأنَّ اللفظ بالقرآن مخلوق؛ وذلك لأنَّ هذا يخالف ما يعتقدان أنه الحق، وكان من الواجب على ابن أبي حاتم أن يذكر هذا بعد أن ذكر أنهما سمعا من البخاري، حتى لا يتوهم متوهم أنهما ما داما قد سمعا منه فقد رويا عنه.

فليس من العدل والإنصاف في شيء إذاً، أن يتهم الكوثري ابن أبي حاتم، ويرميه بما هو بريء منه، لأنه لم يفعل أكثر من أنه صوَّر موقفاً، وأخبر عن شيء من الواجب عليه أن يخبر عنه.

ثم إننا لم نجد أحداً من العلماء ذكر لابن أبي حاتم زلة مثل التي ذكروها لابن خزيمة[3]، وهم أقرب إلى عصر ابن أبي حاتم وأعرف به وبأحواله من الكوثري وأمثاله.

كما لا يجوز لنا ولا للكوثري أن نحكم على شيء لم نعرفه؛ لأننا عندئذ نقول بالظن، وإنَّ الظن لا يغني من الحق شيئاً[4].

وأما قوله عن كتاب الرَّد على الجهمية: « وفيه آراء ساقطة لجهله بالكلام ».

---

(١) المصدر السابق هامش : ص ٢٦٩.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه مقدمة الكوثري : ص ٨.

(٣) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٢٦٨- ٢٦٩.

(٤) انظر: ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ص ١٥٩-١٦٠.

أظنه يقصد بذلك انتقاد ابن أبي حاتم للجهمية الذين يذهبون إلى نفي الصفات مع دلالة النصوص عليها، والكوثري جهمي هذا العصر. والإمام ابن أبي حاتم بيَّن في كتابه «الرَّد على الجهمية» ضلال الجهمية وزيغهم وعدولهم عن الحق، مع بيان حكم السلف عليهم[1]. وهذا ما حمل متعصبة الجهمية على انتقاده.

وذم الجهمية لم يكن خاصا بابن أبي حاتم فقط، بل عرف عن كثير من أئمة السلف كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهما من أئمة السلف. وليت شعري ما حكم الكوثري على الإمام أحمد رحمه الله الذي روي عنه أنه قال: « والجهمية وهم الذين يزعمون أنَّ القرآن مخلوق، وأنَّ الله عزَّ وجل لم يكلم موسى، وأنَّ الله ليس متكلما، ولا يتكلم، ولا ينطق، وهم كفَّار زنادقة »[2]؟

وقد أثنى جلة من علماء الإسلام على ابن أبي حاتم ومؤلفاته، وهم أنفذ بصيرة وأعرف بالجيِّد من الرَّديء من زاهد الكوثري وأمثاله.

ولنختم ما نحن بصدده بما قاله فيه أحد علماء عصرنا المحدثين: « ومن عجيب هذا الرَّجل أنه مع سعة علمه، يغلب عليه الهوى والتعصب للمذهب ضد أنصار السنة وأتباع الحديث الذين يرميهم ظلماً بالحشوية »[3].

موقف ابن أبي حاتم من اللفظية المثبتة[4]:

من المعروف أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- كان في عقيدته مقتفيا أثر السابقين بما صحَّ عنده من آثارهم. ولما كان يرى أنَّ أباه وأبا زرعة قد اقتفيا كل آثار السابقين وسارا على دربهم فإنه اقتدى بهما، وآمن بما آمنا به، ودان بما دانا به، ونهج نهجهما، وابتعد عما ابتعدا عنه.

وإذا تعرَّفنا على ما نقل عن هذين الإمامين في هذه المسألة سهل علينا أن ندرك ما يعتقده ابن أبي حاتم فيها الذي اكتفى ببسط آرائهما وسؤالهما ليتخذ من الإجابة بعض عقيدته. ثم إنَّ العادة في الغالب تقتضي أن يعرف التلميذ رأي شيخه ويتأثر به سلباً

---

(١) انظر في ذلك: المواضع التالية من العلو للعلي الغفار للذهبي: ص ١١٤-١١٥، ١٤٣، ١٢٤، ١٠٦، ١٢٩، ١٢٠، ١٠٠، ١١١-١١٢، ١٣٣-١٣٤، ١٠٧، ١١٧، ١٢١.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة: ١/٢٤ - ٣٦.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة: ١/٣٣.

(٤) اللفظية المثبتة: هم الذين يقولون: إنَّ ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، والتلاوة هي المتلو، والقراءة هي المقروء. انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: ١٢/٣٧٣، ٣٨٠، ٤٣٢.

وإيجاباً.

هذا، وقد ذهب الإمامان إلى القول بأنَّ اللفظ بالقرآن غير مخلوق.

قال أبو حاتم -رحمه الله تعالى-: « اللفظ والقراءة والمقروء شيء واحد وهو غير مخلوق »[1]. وقد نسب هذا القول أيضاً إلى أبي زرعة -رحمه الله تعالى- [2].

وموقف أبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما من أئمة الحديث هذا، كان نتاجا لمقولة النافية. بمعنى أنه لما أظهر الكرابيسي القول بأنَّ اللفظ بالقرآن مخلوق، أرادوا معارضة هذه البدعة، فجاءوا ببدعة أخرى إذ قالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في معرض كلامه على اللفظية النافية: « فقابلهم قوم أرادوا تقويم السنة فوقعوا في البدعة، وردوا باطلاً بباطل، وقابلوا الفاسد بالفاسد. فقالوا: تلاوتنا للقرآن غير مخلوقة، وألفاظنا به غير مخلوقة، لأنَّ هذا هو القرآن والقرآن غير مخلوق. و لم يفرِّقوا بين الاسم المطلق والاسم المقيد في الدلالة، وبين حال المسمى إذا كان مجرداً وحاله إذا كان مقروناً مقيداً »[3].

فتبيَّن أنَّ هؤلاء لم يكن مرادهم بإطلاق ضدِّ قول النافية إلاَّ إثبات أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق؛ لكنهم لم يتفطنوا لخطورة هذا الإطلاق، وكان حريّاً بهم أن يسلكوا مسلك الإمام أحمد في المنع من ذلك، وعدم ردِّ البدعة ببدعة.

ولما كان ممن قال بهذه المقالة أئمة أعلام مثل أبي حاتم الرازي، فقد تبعهم عليها طائفة من أهل السنة المعروفين بالانتساب إلى عقيدة الإمام أحمد، مثل أبي عبد الله بن حامد، وأبي نصر السجزي، وأبي عبد الله بن مندة، وآخرين سواهم، وظنوا أنَّ هذا هو مذهب أحمد واعتقاده، بل إنَّ منهم من كان يقطع بأنه اعتقاد أحمد وقوله المحقق الذي رجع إليه، واعتمدوا على نقول عنه في ذلك[4].

هذا، ومن العجب أن تحكي كلتا الطائفتين الذين يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، والذين يقولون: لفظنا وتلاوتنا مخلوقة مقالتيهما عن الإمام أحمد رحمه الله وتزعم

---

(١) الحجة في بيان المحجة للتيمي: ٣٨٨/١.

(٢) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٠٧/١٢.

(٣) المصدر السابق: ٣٥٩/١٢.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٠٧/١٢-٢٠٨، ٣٦١.

أنه كان على مقالتيهما، لأنه إمام مقبول عند الجميع، ولأنه يقول بالحق الذي مع كل طائفة، وينكر الباطل الذي مع كل منها[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيما احتجوا به من روايات عن الإمام أحمد أنه قال ذلك: « وهذه روايات ضعيفة بأسانيد مجهولة، لا تعارض ما تواتر عنه عند خواص أصحابه وأهل بيته والعلماء الثقات »[2].

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنَّ الأمر ليس كما قاله هؤلاء ثم قال: « فإنَّ الإنكار على الطائفتين مستفيض عن أحمد عند أخص الناس به من أهل بيته وأصحابه الذين اعتنوا بجمع كلامه، كالمروزي والخلال وأبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهم، وقد ذكروا من ذلك ما يعلم به أنه من أثبت الأمور عن أحمد ». ثم ذكر شيخ الإسلام أنَّ هؤلاء العراقيين الذين نقلوا عنه هذا، هم أعلم بأقوال أحمد من المنتسبين إلى السنة والحديث من أهل خراسان[3].

والصواب في ذلك أنَّ الإمام أحمد أنكر الأمرين ومنع منهما، فالإمام أحمد والأئمة ينكرون على من يجعل شيئا من أفعال العباد وأصواتهم غير مخلوق، وينكرون أيضا إطلاق القول بأنَّ لفظه بالقرآن مخلوق، لأنه يتضمن القول بأنَّ من صفات الله ما هو مخلوق، ولما فيه من الذريعة.

كما ينكرون إطلاق القول بأنه غير مخلوق لما في ذلك من البدعة والضلال[4]

فاتَّضح من هذا أنَّ كلمة (اللفظ) مجمل مشترك يدخل فيه فعل العبد وحركاته وصوته، فإذا قال: « لفظي بالقرآن غير مخلوق » أشعر ذلك أنَّ فعله وصوته غير مخلوق، وهذا معنى فاسد. وإذا قال: « مخلوق » أفهم ذلك أنَّ حروف القرآن وكلماته ليست من كلام الله تعالى[5]. ولهذا منع السلف من إطلاق مخلوق أو غير مخلوق في اللفظ.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى: « فلقد أحسن الإمام أبو عبد الله حيث منع

---

(١) انظر : المصدر السابق: ١٢/٣٦١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: ١/٢٦٩، وانظر: مجموع الفتاوى: ١٢/٣٦١.

(٤) مجموع الفتاوى: ١٢/ ٢٦٣.

(٥) درء التعارض: ١/٢٦٤، ومجموع الفتاوى: ١٢/٤٠٩، و٥٦٢.

من الخوض في المسألة من الطرفين، إذ كل واحد من إطلاق الخلقية وعدمها على اللفظ موهم، و لم يأت به كتاب ولا سنة »[1].

فتبيَّن من هذا أنَّ كلاً من الإطلاقين يقتضي إيهاماً لخطإ، فإنَّ أصوات العباد محدثة بلا شك. وأمَّا المتلو الذي هو حروف القرآن وألفاظه فهي غير مخلوقة، والعبد إنما يقرأ كلام ا لله بصوته[2].

ومن الأسباب التي تقتضي المنع من الإطلاقين: أنَّ التفريق بين القراءة والمقروء والتلاوة والمتلو شيء ذهني، وأمَّا في الخارج فلا يميَّز؛ فلهذا يشتبه الأمران، ويلتبس الإطلاقان. قال ابن قتيبة: « القراءة قرآن وعمل، لا يتميَّز أحدهما عن الآخر »[3].

« ولهذا كان مذهب الإمام أحمد والأئمة الكبار: النهي عن الإثبات العام، والنفي العام؛ بل إمَّا الإمساك عنهما، وهو الأصلح للعموم وهو جمل الاعتقاد. وإمَّا التفصيل المحقق، فهو لذي العلم من أهل الإيمان، كما أنَّ الأوَّل لعموم أهل الإيمان »[4].

وقد بيَّن الحافظ الذهبي -رحمه ا لله تعالى- السبب في هذا، فذكر أنَّ الإمام أحمد وعلماء السلف -رضوان ا لله تعالى عليهم أجمعين- لم يأذنوا في التعبير عن ذلك فراراً من الجهمية، ومن الكلام، وأنَّ منعهم من الإطلاقين إنما فعلوه حسماً للمادة، وإلاَّ فالملفوظ كلام ا لله، وأمَّا التلفظ فمن كسبنا »[5].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١١/٢٩٠، و٤٣٢، ٢٨٨.

(٢) المصدر السابق: ١٢/٥٧٣-٥٧٤.

(٣) الاختلاف في اللفظ: ص ٥٢، وعنه شيخ الإسلام في الفتاوى: ١٢/٤١٠.

(٤) مجموع الفتاوى: ١٢/٤٣١.

(٥) العلو للذهبي: ص ١٤٢.

وقال أيضاً: ((ومن لم يتصور الفرق بين التلفظ والملفوظ فدعه وأعرض عنه))[1].

وبهذا يتبيَّن مذهب السلف في هذه المسألة، ويتضح الحق فيها -إن شاء الله تعالى- وهي مسألة عظيمة ضلَّ فيها طوائف من الناس. والله المستعان.

وبعد أن تعرَّفنا على موقف أبي حاتم وأبي زرعة من هذه المسألة، وأنهما ممن يقولون: إنَّ اللفظ بالقرآن غير مخلوق. وتعرَّفنا -كذلك- على موقف الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف من المسألة، وأنه الصواب في هذه المسألة -إن شاء الله تعالى-. بقيت مسألة وهي: هل كان أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- متبّعاً في هذه المسألة لرأي أبيه وأبي زرعة اللذين هما أخص شيوخه، أم كان له رأي مخالف لهما فيها؟ أقول وبالله أستعين وأستهدي:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- لا يبيِّن عن نفسه كثيراً في مؤلفاته. فهو يكتفي -غالباً- في بيان المسائل بذكر آراء الأئمة من علماء الحديث والسنة، وخاصة آراء أبيه وأبي زرعة. ويكتفي في البيان عن آرائه إن وجدت بذكر عنوان يتوافق مع ما يرى، ثم يرجع إلى الأئمة فيذكر رواياتهم التي تندرج تحت العناوين التي ذكرها. كما يدل على ذلك قول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في بداية مبحث اللفظ.

ثم إنَّ بعض آثار الإمام ابن أبي حاتم في العقيدة لم تصل إلينا، وهذا مما جعلني أقف عاجزاً أمام معرفة جانب كبير من بعض مواقفه في بعض المسائل العقدية، ومنها موقفه مما نحن بصدده، أي مسألة اللفظية المثبتة. إذ لم يبيِّن الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- موقفه من هذه المسألة، ولم يصرِّح بشيء من ذلك في مؤلفاته الموجودة أمامنا لا نفياً ولا إثباتاً، بل لم أقف على أثر واضح يرويه في إقرار مذهب اللفظية المثبتة أو إنكاره -فيما اطلعت عليه من مصادر-. ولكن الذي يظهر من عموم صنيع الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هو أنه كان متأثراً في هذه المسألة بشيخيه، أبيه أبي حاتم وأبي زرعة. ولا عجب في ذلك، إذ العادة -كما تقدم- تقتضي أن يعرف التلميذ رأي شيخه ويتأثر به سلباً وإيجاباً. وهناك عدة أدلة وقرائن تدل على هذا وتشهد له:

١- أنَّ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في معرض كلامه على اللفظية ذكر

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٢/١٢.

تبويب الإمام ابن أبي حاتم في الإنكار عليهم، وذكره أسماء الأئمة الذين جهّموهم.-وهذا واضح في اللفظية النافية- لأنَّ علماء السلف لم يجهِّموا اللفظية المثبتة وإنما اكتفوا بتبديعهم فقط. ولم يذكر الحافظ شيئاً عن ابن أبي حاتم في اللفظية المثبتة. فلو كان له موقف مضادٌّ لما هي عليه للزم بيانه، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. لاسيَّما أنَّ الحافظ أنكر على كلتا الطائفتين بإيراد أقوال الأئمة فيهم.

٢- أنني قمت بجمع بعض النصوص التي تخص هذا المبحث وتحليلها بالمقارنة بهذه المسألة من مؤلفات ابن أبي حاتم الموجودة والمفقودة، وذلك من خلال الأئمة الذين ذكروها أو اقتبسوا منها، فلم أجد أحداً من العلماء الذين يعنون بنقل أقوال السلف ورواياتهم في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة -فيما وقفت عليه من مصادر- ذكر له موقفاً أو روى له أو من طريقه أثراً يضادُّ رأي اللفظية المثبتة، كما ذكروه له ورووه من اللفظية النافية.

٣- أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مع تدوينه آراء الكثيرين من الأئمة في الرواة في كتابه « الجرح والتعديل » ترك آراء الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- الذي كانت له آراء وأحكام كثيرة على الرواة. وقد تركه ابن أبي حاتم لما كان بينه وبين بعض أصحاب الحديث كأبيه أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين من مسألة اللفظ[1].

فتابع عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه وأبا زرعة في هذه المسألة، ووقف موقفهما من الإمام البخاري -رحمة الله تعالى على الجميع-.

فهذه الأمور وغيرها تشير إلى أنَّ الإمام ابن أبي حاتم كان متأثراً بأخص شيوخه أبيه أبي حاتم وأبي زرعة -رحمهم الله تعالى جميعاً- في هذه المسألة. -والله تعالى أعلم-.

وهؤلاء الذين قالوا: إنَّ اللفظ بالقرآن غير مخلوق، ولم يفرِّقوا بين التلاوة والمتلو، أو القراءة والمقروء لم يكن قصدهم أنَّ أصوات العباد غير مخلوقة، وإنما أرادوا حسم المادة كما تقدم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « قد يراد بالتلاوة والقراءة واللفظ نفس القرآن الذي أنزله الله على نبيِّه محمد ﷺ الذي هو كلام الله. ومن قال: إنَّ كلام الله الذي أنزله على نبيِّه مخلوق، فهو جهمي. ولهذا قال أحمد وغيره من السلف: القرآن

---

(١) انظر: ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: ص ١٧٧.

كلام الله حيث تصرف غير مخلوق، ولم يقل أحد من السلف والأئمة إنَّ أصوات العباد بالقرآن غير مخلوقة أو قديمة، ولا قال أيضاً أحد منهم: إنَّ المداد الذي يكتب به القرآن قديم أو غير مخلوق. فمن قال: إنَّ شيئاً من أصوات العباد أو أفعالهم أو حركاتهم أو مدادهم قديم أو غير مخلوق، فهو مبتدع ضال، مخالف لإجماع السلف والأئمة »[1].

وقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن محمد بن أسلم الطوسي -رحمه الله تعالى- أنه عرض عليه كلام بعض من تكلم في القرآن، فقال: « **القرآن كلام الله غير مخلوق أينما تلي وحيثما ما كتب؛ لا يتغيَّر ولا يتحول ولا يتبدل** »[2].

وهذا الكلام من أدق العبارات وأحسنها، فهو جامع مانع مع الإيجاز، يعم كل الأوجه التي يمكن أن تكون عليها القرآن. وقد ذكرها الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- فيما روي عنه من طريق أبي أحمد الأسدي[3] قال: « توجه القرآن على خمس جهات، حفظ بالقلب، وتلاوة باللسان، وسمع بالأذن، وبصر بعين، وخط بيد ».

قال أبو أحمد الأسدي: فأشكل علي قوله، وبقيت فيه متحيِّراً فقال لي: « ما حالك؟ القلب مخلوق والمحفوظ به غير مخلوق. واللسان مخلوق والمتلو به غير مخلوق. والأذن مخلوق والمسموع إليه غير مخلوق. والعين مخلوق والمنظور إليه منه غير مخلوق »[4].

فالإمام أحمد يبيِّن أنَّ هناك فرقاً بين فعل العبد وهو تحريك لسانه، وحفظ قلبه وسماع أذنه، ونظر عينه، وبين المتلو والمحفوظ والمسموع والمنظور إليه. أمَّا الورق والمداد فهو مخلوق بلا شك[5]. قال ابن المبارك: « الورق والمداد مخلوق، فأمَّا القرآن فليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله »[6].

فالقرآن في جميع الأحوال لا يخرج عن كونه كلام الله تعالى غير مخلوق أبداً.

ثم إنَّ في هذا الأثر ردّاً على أهل الأهواء والبدع: الخلقية، والواقفة، واللفظية

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٢/٢١١.

(٢) رواه ابن أبي حاتم كما في العلو للذهبي: ص ١٩٢، وانظر: مختصر العلو: ٢٠٨.

(٣) أبو أحمد الأسدي: لم أجد له ترجمة.

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة: ١/٣٤٠-٣٤١.

(٥) المصدر السابق: ١/١٢٤.

(٦) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى: ٥/١٠٥.

بقسميها. وإليك بيان ذلك:

فأمَّا وجه ردِّه على الخلقية والواقفة فواضح يدرك بأدنى تأمل -و لله الحمد-.

وأمَّا وجه ردِّه على اللفظية النافية: فهو أنها جعلت القرآن في بعض أحواله خارجاً عن كونه كلام الله تعالى إذ قالوا: إنَّ القرآن في حالة قراءة القارئ له مخلوق أحدثه القارئ، فأخرجوا القرآن عن كونه كلام الله غير مخلوق في هذه الحالة؛ و لم يستطيعوا أن يميِّزوا بين القراءة التي هي فعل القارئ، وهي حادثة مخلوقة. قال تعالى: ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾[1]. وبين المقروء الذي هو كلام الله تعالى، وهو غير مخلوق.

فإذا قلنا: « إنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق أينما تلي ... لا يتغير ولا يتحول ولا يتبدل ». فقد رددنا على قول هؤلاء.

وأمَّا وجه ردِّه على اللفظية المثبتة: فهو أنَّ المثبتة تقول: إنَّ ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة وقد يدخل عليهم في قولهم هذا ما ليس بقرآن، فقراءة القارئ هو من عمله وكسبه وحصل بحركاته وصوته، وهو حادث مخلوق بلا شك - وليس هذا من القرآن في شيء؛ فالقرآن هو الملفوظ المقروء وليس نفس القراءة. فإذا قلنا: « ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة ». يحتمل أن يراد منه نفس القراءة والتلفظ، وهذا حادث مخلوق، كما يحتمل أن يراد منه الملفوظ المقروء الذي هو القرآن.

فهذا يحتمل معنيين: أحدهما باطل والآخر حق، فمن هنا منع السلف من هذا القول واختاروا عبارة سليمة ودقيقة، فقالوا: « القرآن كلام الله غير مخلوق أينما تلي وحيثما كتب، لا يتغير ولا يتحول ولا يتبدل ». فدخل في ذلك القرآن في حال النطق به وخرج منه ما ليس بقرآن، كالتلفظ والقراءة.

ولقد أحسن الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- الصنيع عندما عقَّب على هذا الأثر بقوله: « قلت: صدق. والله فإنك تنقل من المصحف مائة مصحف وذاك الأوَّل لا يتحول في نفسه ولا يتغيَّر، وتلقن القرآن ألف نفس وما في صدرك باق بهيئته لا انفصل عنك ولا تغير، وذلك لأنَّ المكتوب واحد والكتابة تعددت؛ والذي في صدرك واحد وما في صدور المقرئين وهو عين ما في صدرك سواء. والمتلو وإن تعدد التالون به واحد... وهو كلام الله

---

(1) سورة الصافات: آية ٩٦.

ووحيه وتنزيله وإنشاؤه ليس هو بكلامنا أصلاً، نعم وتكلمنا به، وتلاوتنا له ونطقنا به من أفعالنا. وكذلك كتابتنا له وأصواتنا به من أعمالنا، قال ا لله عزَّ وجل: ﴿وا لله خلقكم وما تعملون﴾. فالقرآن المتلو -مع قطع النظر عن أعمالنا- كلام ا لله ليس بمخلوق، وهذا إنما يحصله الذهن؛ وأمَّا في الخارج فلا يتأتى وجود القرآن إلاَّ من تال أو مصحف، فإذا سمعه المؤمنون في الآخرة من ربِّ العالمين فالتلاوة إذاك والمتلو ليسا بمخلوقين...» وذكر أنَّ أحمد كان يكره أن يتكلم في اللفظ بشيء، أو يقال: مخلوق أو غير مخلوق، وأنَّ منعه من الإطلاقين إنما فعله حسماً للمادة، وإلاَّ فالملفوظ كلام ا لله، وأمَّا التلفظ فمن كسبنا[1].

وبالانتهاء من هذا المبحث نصل إلى نهاية ما قرَّره الإمام ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- في مسألة القرآن -فيما اطلعت عليه-. وقد تبيَّن مما قرَّره حرصه الشديد في جمع أقوال أئمة السنة والحديث في هذه المسألة. ـ فرحم ا لله تعالى ابن أبي حاتم رحمة واسعة ـ.



(١) العلو له: ص ١٩٢- ١٩٣.

الفصل الخامس
جهوده في توضيح مسائل النبوات والمعاد

وفيه مباحث:

المبحث الأول: جهوده في توضيح مسائل النبوات.

المبحث الثاني: جهوده في توضيح مسائل المعاد.

المبحث الثالث: جهوده في بيان مسألة رؤية الله في الآخرة.

المبحث الأول

بيان الإمام ابن أبي حاتم مسألة النبوات

وفيه مطلبان:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَّر مسائل النبوات وبيَّنها بإيراد الأحاديث النبوية والآثار السلفية. وحاصل المسائل التي أمكن الاطلاع على بعض جهوده فيها مسألتا:

١- الوحي وكيفية إتيانه.

٢- المعجزات.

وهاتان المسألتان من أهم مسائل النبوات، لأنَّ الإيمان بالأنبياء والرسل وما بلغوه عن الله تعالى يتوقف على الإيمان بوحي الله تعالى إلى من اصطفاه من البشر. وإذا اختل أو فقد الإيمان بصحة الوحي ووقوعه، لم يحصل الإيمان بما يترتب على ذلك من الإيمان بالأنبياء والرسل وما بلغوه عن الله تعالى.

ثمَّ إنَّ الإيمان بالرسل يحتاج إلى معرفة ما يصدق صحة دعواهم، ويبيِّن صدقهم وعدم كذبهم، وهو ما أيَّدهم الله به من المعجزات والآيات والبراهين الدالة على صدقهم فيما ادَّعوه في بلاغهم عن الله تعالى. فلهذا كان معرفة آيات الأنبياء والرسل من الأمور المهمة. ومن هنا يتضح أنَّ تقرير مسألة الوحي وكيفيته -وكذلك- تقرير مسألة المعجزات والآيات النَّبوية من أهم مسائل النبوات.

المطلب الأول

الوحي وصفة مجيئه

قرَّر ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مسألة الوحي وكيفية مجيئه. ومما أورده في ذلك حديث أم المؤمنين عائشة -رضي الله تعالى عنها-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عائشة أم المؤمنين -رضي الله تعالى عنها-: أنَّ الحارث بن هشام[1] سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله كيف يأتيك

---

(١) هو: الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، أبو عبد الرحمن المكي، من مسلمة الفتح، استشهد -

الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليَّ فيفصم[1] عني وقد وعيت». -قال-: وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول».

قالت عائشة: «ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإنَّ جبينه ليتفصد عرقاً»[2].

هذا الحديث فيه إثبات الوحي، وبيان كيفية إتيانه إلى النبي ﷺ. كما فيه بيان لأنواع الوحي، وأنَّ منها ما يأتيه مثل صلصلة الجرس فيفصم عنه وقد وعى ما قال. ومنها أنَّ الملك يتمثل رجلاً فيكلمه. ومنها ما يجيء كدوي النحل. وقد يجيء جبريل أحياناً على الصورة التي خلق عليها. ومنها النفث في الروع[3].

وقد ذكر في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنَّ من أنواعه الرؤيا الصادقة[4]. وأنَّ من أنواعه ما هو أشد؛ ووصفت عائشة -رضي الله تعالى عنها- تلك الشدة بقولها: «ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإنَّ جبينه ليتفصد عرقاً».

والوحي في اللغة: هو الإعلام في خفاء، والوحي أيضاً الكتابة والمكتوب والبعث والإلهام والأمر والإيماء والإشارة والكلام الخفي وكل ما ألقيته إلى غيرك[5].

فالقول في معنى الوحي اللغوي: أنه الإعلام الخفي السريع الخاص بمن يوجه إليه بحيث يخفى على غيره[6].

بالشام في خلافة عمر، وله ذكر في الصحيحين أنه سأل عن كيفية مجيء الوحي. تقريب التهذيب: ص٢١٤.

(١) قوله: «فيفصم» بفتح أوله وسكون الفاء وكسر المهملة، أي: يقتلع ويتحلى ما يغشاني. ويروى بضم أوله وفتح الصاد على البناء للمجهول. وأصل «الفصم»: القطع ومنه قوله تعالى: ﴿انفصام لها﴾. انظر: فتح الباري: ٢٠/١.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٤١٠، ورواه -كذلك- من طريق ابن أبي حاتم قوام السنة التيمي في الحجة في بيان المحجة: ٢٦٠/١، تحقيق د/ محمد ربيع، وأخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ: ٢٥/١-٢٦ رقم ٢، ومسلم في كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ: ١٣٩/١-١٤٠، رقم ١٦٠، وأحمد في المسند: ١٥٨، ١٦٣، ٢٥٧.

(٣) انظر: فتح الباري: ١٩/١، والتمهيد لابن عبد البر: ١١٣/٢٢.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى النبي ﷺ: ٣٠/١، رقم ٣، ومسلم في كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ: ١٣٩/١-١٤٠، رقم ١٦٠.

(٥) لسان العرب لابن منظور: ٤٧٨٧/٨، مادة وحي. وفتح الباري: ٩/١.

(٦) الوحي المحمدي لرشيد رضا: ص ٤٤.

وشرعاً: الإعلام بالوحي، وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أي الموحى، وهو كلام الله المنزل على النبي ﷺ [1].

والإيمان بالوحي من الإيمان بالغيب الذي وصف الله المؤمنين بأنهم يؤمنون به. كما قال تعالى: ﴿ آلم، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رقناهم ينفقون ﴾[2]. وهو الأساس في باب الإيمان لأنَّ الإيمان به يقتضي الإيمان بجميع أركان الإيمان وكلها غيب.

ومن الإيمان بالغيب الإيمان بالرسل وأنَّ الله تعالى اصطفى من عباده رسلاً يهدون الخلق إلى ما فيه مصالحهم الدنيوية والأخروية واستقامة أمورهم.

فحاجة البشرية إلى الوحي ضرورية فوق حاجتهم إلى كل شيء ولا نسبة لحاجتهم إلى علم الطب إليه، فإنه يمكن العيش بدون طبيب الأبدان كما في أهل البادية والغابات، وهم أصح أبداناً وأقوى طبيعة ممن تقيد بالطبيب؛ فالحاجة إلى الوحي أشد من الطعام والشراب بل من التنفس، لأنَّ غاية ما يحصل بفقدان ذلك موت البدن، وتعطل الروح؛ وأمَّا ما يحصل بفقدان الوحي ففساد الروح والبدن معاً وهلاك الأبد[3].

ويجب الإيمان بالرسل إجمالاً وتفصيلاً. يجب الإيمان بهم إجمالاً فيما أجمله الله تعالى من أنه بعث رسلاً مبَّشرين ومنذرين. وقد روى ابن أبي حاتم حديثاً يدل على هذا المعنى، وهو حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ : « **ما أدري أتبع لعين هو أم لا، وما أدري أعزير نبي هو أم لا؟** »[4].

هذا الحديث يدل على أنَّ النبي ﷺ لم يكن يعلم أسماء جميع الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، لأنَّ الله تعالى لم يعلِّمه إيَّاها. قال تعالى: ﴿ منهم من قصصنا عليك

---

(١) فتح الباري: ٩/١.

(٢) سورة البقرة: الآيات ١-٣.

(٣) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم: ص ٣٨٣.

(٤) عزاه ابن كثير في التفسير: ١٤٦/٤ إلى ابن أبي حاتم وابن عساكر في التاريخ، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولا أعلم له علة ووافقه الذهبي. وقال الألباني: وهو كما قالا. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢٥١/٥، رقم ٢٢١٧، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: ٥٤/٥-٥٥، رقم ٤٦٧٤، والحاكم في المستدرك: ٣٦/١، و١٤/٢.

ومنهم من لم نقصص عليك ﴾[1]. مما يدل على عدم علمه ﷺ بالتفصيل؛ وإذا كان -عليه الصلاة والسلام -لا يعلم أعيان الأنبياء وذواتهم بالتفصيل فمن باب أولى أن لا يعلم غيره تفاصيل ذلك. فوجب الإيمان بهم إجمالاً.

هذا، وقد وردت أحاديث وآثار تدل بمجموعها على أنَّ النبي ﷺ علم فيما بعد أنَّ تبعاً ليس لعيناً[2].

وأمَّا تفصيلاً فيجب الإيمان بمن ذكرهم ا لله تعالى في كتابه العزيز بأسمائهم. قال الإمام محمد بن نصر المروزي[3] في تفسير حديث جبريل: « وأمَّا قوله: « ورسله » فأن تؤمن بمن سمَّى ا لله في كتابه من رسله وتؤمن بأنَّ لله سواهم رسلاً وأنبياء لا يعلم أسماءهم إلاَّ الذي أرسلهم؛ وتؤمن بمحمد ﷺ وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرسل. إيمانك بسائر الرسل: إقرارك بهم، وإيمانك بمحمد ﷺ إقرارك به، وتصديقك إيَّاه، وإتباعك ما جاء به؛ فإذا اتَّبعت ما جاء به أديت الفرائض، وأحللت الحلال، وحرَّمت الحرام، ووقفت عند الشبهات وسارعت في الخيرات »[4].

والإيمان بالنبي ﷺ هوأحد ركني الشهادة فلا يقبل الإيمان من أحد أدرك بعثته إلاَّ بالإيمان به ﷺ وإلاَّ كان من الخاسرين في الآخرة. وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا المعنى:

فقد أخرج اللالكائي بإسناده من طريقه إلى أبي هريرة -رضي ا لله تعالى عنه- عن النبي ﷺ أنه قال: « **والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة ولا يهودي ولا نصراني**[5]. **وفي حديث المعدل: (من يهودي ولا نصراني يموت) في حديث عبد الرحمن: (ثم يموت ولم يؤمن بي) وليس في حديث المعدل (بي)، قال: بالذي أرسلت به إلاَّ كان من أصحاب النار** »[6].

---

(1) سورة غافر: آية ٧٨.

(2) انظر: تفسير ابن كثير: ٤/١٤٦-١٤٧.

(3) تقدمت ترجمته في ص ١١٠ من هذه الرسالة.

(4) تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي: ١/٣٩٣.

(5) هكذا في شرح أصول الاعتقاد. وأما في مسلم فوردت تفسيرية هكذا: (من هذه الأمة: يهودي ولا نصراني) انظر : حاشية رقم (٣) ص ١٢٤١ من شرح أصول الاعتقاد.

(6) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٢٠١-٢٢٠٢، ورواه مسلم في الصحيح: كتاب الإيمان باب وجوب الإيمان =

المطلب الثاني

في المعجزات

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله- تعالى قرَّر مسألة المعجزات فيما أورده في كتابه «آداب الشافعي ومناقبه» إلاَّ أنه لم يكثر من إيراد الآثار في ذلك؛ بل لم يورد فيه إلاَّ أثراً واحداً يرويه عن الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- وهو ما يأتي ذكره الآن:

قال ابن أبي حاتم: قال أبي: قال عمرو بن سوَّاد السرحي[1]: قال لي الشافعي: **ما أعطى الله نبيّاً ما أعطى محمداً ﷺ؛ فقلت: أعطى عيسى إحياء الموتى. فقال: أعطى محمداً حنين الجذع الذي كان يقف يخطب إلى جنبه؛ حتى هيِّئ له المنبر، حنَّ الجذع حتى سمع صوته فهذا أكبر من ذلك**[2].

هذا الأثر يدل على أنَّ الجذع الذي كان يخطب عليه النبي ﷺ حنَّ لفراق النبي ﷺ له إلى المنبر. وأنَّ هذا أعظم من إحياء الموتى. وذلك: لأنَّ إيجاد الإدراك في الجمادات أبلغ من إعادة الحياة إلى من مات كما هو الحال بالنظر إلى الخلق والبعث[3].

وقد أكرم الله تعالى نبيَّه ﷺ بمعجزات كثيرة جدّاً أوصلها بعض العلماء إلى الألف والمائتين وزيادة[4]، وبعضهم إلى الألف وبعضهم إلى ثلاثة آلاف[5]. وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بأنها ألف معجزة[6].

برسالة نبيّنا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته: ١/١٣٤، رقم ٢٤٠.

(١) هو: عمرو بن سواد بن الأسود بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، القرشي المصري، ثقة من الحادية عشر. مات ٢٤٥هـ. قال ابن أبي حاتم سئل أبي عنه فقال: مصري صدوق. تقريب التهذيب: ٧٣٧، والجرح والتعديل: ٦/٢٣٧.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٨٣، وأخرجه أبو نعيم في الحلية: ٩/١١٦.

(٣) انظر: هامش رقم (٨) من ص ٨٣، من كتاب آداب الشافعي ومناقبة.

(٤) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم: ١/٢.

(٥) دلائل النبوة للبيهقي: ١/١٠.

(٦) مجموع الفتاوى له: ١١/٢٧٥.

وبعض هذه المعجزات متواتر عند العامة والخاصة تتناقله الأمة جيلاً بعد جيل وخلفاً عن سلف، وذلك كنبع الماء من أصابعه، وتكثير الطعام، وانشقاق القمر، وتسليم الحجر، وشهادة الشاة المشوية، وشاة أم معبد حين مسح بيده الشريفة على ضرعها، ونحو ذلك. فهذه الآيات منقولة مشهورة مستفيضة؛ وقد نقلها وسمعها من الأمة أكثر ممن سمع ونقل كثيراً من آيات القرآن، وأكثر ممن سمع ونقل أنه كان يسجد للسهو في الصلاة. وذلك أنَّ هذه الآيات وقعت بمشهد عظيم شاهدوها كما في قصة نبع الماء شهدها أهل الحديبية وهم نحو ألف وخمسمائة؛ وكما شاهد العسكر في غزوة ذات الرِّقاع الماء اليسير لما صبَّه جابر في الجفنة وامتلأت وملأ منها العسكر. وكما شاهد الجيش في رجوعهم من غزوة خيبر وقد ملئوا كل وعاء معهم وشربوا وهي ملأى كما هي[1].

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في معرض كلامه عن معجزات النبي ﷺ: «ومجموع ذلك يفيد القطع بأنه ظهر على يده ﷺ من خوارق العادة كما يقطع بجود حاتم وشجاعة علي وإن كانت أفراد ذلك ظنيِّة وردت مورد الآحاد، مع أنَّ كثيراً من المعجزات النَّبوية قد اشتهر وانتشر ورواه العدد الكثير والجم الغفير وأفاد كثيراً منه القطع عند أهل العلم بالآثار، والعناية بالسير والأخبار؛ وإن لم يصل عند غيرهم إلى هذه المرتبة لعدم عنايتهم بذلك. بل لو ادَّعى مدَّعٍ أنَّ غالب هذه الوقائع مفيدة للقطع بطريق نظري لما كان مستبعداً، وهو أنه لا مرية أنَّ رواة الأخبار في كل طبقة قد حدَّثوا بهذه الأخبار في الجملة، ولا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا من بعدهم مخالفة الرَّاوي فيما حكاه من ذلك، ولا الإنكار عليه فيما هناك، فيكون الساكت منهم كالناطق لأنَّ مجموعهم محفوظ من الإغضاء على الباطل»[2].

ومعجزاته ﷺ كثيرة لا تكاد تنحصر -كما سبق بيانه- ويقف القارئ الكريم على معظمها في الكتب التي ألفت خصيصاً لبيانها، وهي متوفرة -ولله الحمد-.



(١) انظر: المصدر السابق: ٢٢٧/٣-٢٢٨.

(٢) فتح الباري: ٥٨٢/٦.

المبحث الثاني

بيان ابن أبي حاتم مسائل المعاد

إنَّ حياة الإنسان مرتبطة بأمرين هما كل الأمر: أحدهما (المبدأ) والآخر: (المعاد) أمَّا المبدأ: فهو إخراجه من العدم إلى الوجود. وأمَّا المعاد: فهو رجوعه إلى الوجود بعد الفناء أو إلى الحياة بعد الموت.

وإلى هذين الأمرين يشير الباري عزَّ وجل بقوله: ﴿ قل الله يبدأ الخلق ثم يعيده فأنّى تؤفكون ﴾[1]. وقوله: ﴿ وادعوه مخلصين له الدِّين كما بدأكم تعودون ﴾[2].

وكما أنه لا مجال لإنكار المبدأ بعد الوجود، فكذلك لا مجال لإنكار المعاد بعد الموت؛ فإنَّ الذي قدر على الإبداء، قادر على الإعادة من باب أولى. كما قال عزَّ وجل: ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم ﴾[3][4].

وكان الإيمان بالمعاد أحد الموضوعات الهامة التي قرَّرها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- وذلك لأنَّ الإيمان بالمعاد هو أحد أركان الإيمان التي لا يكون العبد مؤمناً إلاَّ إذا آمن بها جميعاً. وفيما يلي عرض لأهم المسائل التي قرَّرها ابن أبي حاتم في هذا الباب.

المطلب الأول

في فتنة القبر

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَّر ثبوت فتنة القبر وعدَّ ذلك من جملة الأصول الاعتقادية التي يقرُّ بها أهل السنة والجماعة.

فقد ذكر فيما ذكر من معتقد أبيه وأبي زرعة قولهما: « ... **وعذاب القبر حق،**

---

(١) سورة يونس: آية٣٤.

(٢) سورة الأعراف: آية ٢٩.

(٣) سورة الروم: آية ٢٧.

(٤) انظر: منهج ابن حجر في العقيدة من خلال فتح الباري: ص ١٢٧٩.

ومنكر ونكير حق »[1]. هذا الأثر يشتمل على أمرين:

أحدهما: عذاب القبر.   والثاني: السؤال في القبر.

ومراد ابن أبي حاتم -والعلم عند الله- بتوجيه السؤال إلى أبيه وأبي زرعة هو بيان المذهب الحق في المسائل الاعتقادية؛ ومنها مسألتا عذاب القبر والمساءلة في القبر.

وهاتان المسألتان متلازمتان، فمن أثبت إحداهما أثبت الأخرى، فمن قال بالمسألة في القبر قال بعذاب القبر أو نعيمه، والعكس بالعكس.

وقد بيّن الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة في هذا الأثر أنَّ الإيمان بهاتين المسألتين من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، وأنهم أجمعوا على ذلك. ويؤيد قولهما الآتي:

قال ابن هانئ[2]: قيل له -أي الإمام أحمد- : وعذاب القبر ومنكر ونكير؟ قال أبو عبد الله: « نؤمن بهذا كله، ومن أنكر واحدة من هذه فهو جهمي »[3].

وقال في رواية المروزي: « عذاب القبر حق، ما ينكره إلاَّ ضال مضل »[4].

وقال الأشعري في حكاية مذهب السلف: « وأجمعوا على أنَّ عذاب القبر حق، وأنَّ الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يحيون فيها ويسألون، فيثبت الله من أراد تثبيته »[5].

ومع وضوح هذا، فقد نفى قوم من الخوارج وبعض المعتزلة كضرار بن عمرو[6]،

---

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) هو: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، قال عنه الخلال: « كان أخا دين وورع، ونقل عن أحمد مسائل كثيرة ستة أجزاء ». وقال عنه الذهبي: « الفقيه، من أصحاب الإمام أحمد، له عنه سؤالات في مجلدة وكان من العلماء العاملين ». انظر: تاريخ بغداد: ٣٧٦/٩، طبقات الحنابلة: ١٠٨/١، السير: ٩/١٣.

(٣) مسائل ابن هانئ: ١٥٦/٢، رقم ١٨٧٩.

(٤) طبقات الحنابلة: ٦٢/١.

(٥) رسالة الأشعري إلى أهل الثغر: ص ١٥٩.

(٦) هو: ضرار بن عمرو الغطفاني قاضي من كبار المعتزلة، طمع برئاستهم في بلده فلم يدركها فخالفهم، فكفّروه وطردوه، وصنّف نحو ثلاثين كتاباً بعضها في الرّد عليهم، وله مقالات منكرة شنيعة، وإليه تنسب فرقة =

وبشر المريسي، ومن وافقهما عذاب القبر مطلقاً[1]. ولا عبرة بهذا النفي. لأنَّ النصوص واردة وصريحة في هذه المسألة، ولا رأي مع وجود النص. بل إنَّ الأحاديث التي وردت في هذا الباب في هذه المسألة بلغت حدَّ التواتر عند أهل الاختصاص من أهل الحديث، وإن جهلها من لم يعتن بها من أهل البدع والضلال، فالعبرة بأهل الفن دون غيرهم[2].

قال ابن أبي عاصم: « وفي المساءلة أخبار ثابتة، والأخبار التي في المساءلة في القبر منكر ونكير أخبار ثابتة توجب العلم »[3].

ومن هنا فقد خالف هؤلاء المبتدعة فيما ذهبوا إليه من إنكار عذاب القبر أكثرُ المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم[4].

هذا، وقد روى ابن أبي حاتم بعض الأحاديث التي تدل على ثبوت هذه المسألة. منها حديث أبي أيوب الأنصاري -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بسنده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي أيوب الأنصاري[5] -رضي الله تعالى عنه- قال: « **سمع رسول الله ﷺ أصوات يهود حين غربت الشمس قال: هذه يهود يعذَّبون في قبورهم** »[6].

= الضرارية، هلك نحو سنة ١٩٠هـ. انظر: الأعلام: ٢١٥/٣، واعتقادات فرق المشركين للرازي: ص ١٠٦، وميزان الاعتدال: ٣٢٨/٢-٢٣٩، ولسان الميزان: ٢٠٣/٣.

(١) فتح الباري: ٢٣٣/٣، و٢٣٩.

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٥١/١٨.

(٣) السنة لابن أبي عاصم: ١٥٦/٢، رقم ٤٢٠.

(٤) انظر : فتح الباري: ٢٣٣/٣، و٢٣٩.

(٥) هو: خالد بن زيد بن كليب الأنصاري، أبو أيوب من كبار الصحابة شهد بدراً ، خصه الرسول ﷺ بالنزول عليه في بني النجار. مات غازياً الروم سنة خمسين، وقيل: بعدها. سير أعلام النبلاء: ٤٠٢/٢-٤١٣، الإصابة: ٤٠٤/١-٤٠٥.

(٦) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢١٢٧-٢١٢٨، ورواه البخاري في كتاب الجنائز باب التعوذ من عذاب القبر: ٢٤١/٣، رقم ١٣٧٥، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه: ٢٢٠٠/٤، رقم ٢٨٦٩، والنسائي في كتاب الجنائز باب عذاب القبر: ٤٠٨/٤، رقم ٢٠٥٨.

وقال السيوطي في تفسير قول الله تعالى: ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء ﴾[1]: أخرج الطيالسي والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن البراء بن عازب -رضي الله تعالى عنه- أنَّ رسول الله ﷺ قال: « **المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمداً رسول الله؛ فذلك قوله سبحانه: ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة﴾**[2].

وقال السيوطي أيضاً: وأخرج الطيالسي وابن أبي شيبة في المصنف وأحمد بن حنبل وهناد بن السري في الزهد وعبد بن حميد وأبو داود وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم وصححه والبيهقي في كتاب عذاب القبر عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار فانتهينا إلى القبر ولما يلحد فجلس رسول الله ﷺ وجلسنا حوله وكأنَّ على رؤسنا الطير وفي يده عود ينكث في الأرض فرفع رأسه فقال: « **استعيذوا با لله من عذاب القبر مرتين أو ثلاثاً ثم قال: إنَّ العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه ملائكة من السماء بيض الوجوه، كأنَّ وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة؛ حتى يجلسوا منه مدَّ البصر، ثم يجيء ملك الموت ثم يجلس عند رأسه. فيقول: أيتها النفس المطمئنة اخرجي إلى مغفرة الله ورضوان... إلى أن قال: فتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له: من ربّك؟ فيقول: ربِّي الله، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقولان له: ما هذا الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله ﷺ فيقولان له: وما علمك؟ فيقول: قرأت كتاب الله فآمنت به**

(١) سورة إبراهيم: آية ٢٧.

(٢) الدر المنثور: ٧٨/٤، وأخرجه البخاري في كتاب التفسير باب قول الله تعالى: ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾: ٢٢٩/٨، رقم ٤٦٩٩، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه: ٢٢٠١/٤، رقم ٢٨٧١، وأبو داود في السنن كتاب رقم ٤٧٥٠ ، والنسائي في كتاب الجنائز باب عذاب

وصدقت. فينادي مناد من السماء أن صدق عبدي فافرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة، فيأتيه من روحها وطيبها، ويفسح له في قبره مدَّ بصره، ويأتيه رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيِّب الريح فيقول: ابشر بالذي يسرك، هذا يومك الذي كنت توعد. فيقول: من أنت فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير؟ فيقول: أنا عملك الصالح. فيقول: ربِّ أقم الساعة. ربِّ أقم الساعة. حتى أرجع إلى أهلي ومالي.

قال: « وإنَّ العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة ». فذكر موته؛ إلى أن قال: فتعاد روحه في جسده ويأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له من ربّك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري. فيقولان ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري. فينادي مناد من السماء أن كذب عبدي فافرشوه من النار، وافتحوا له باباً إلى النار، فيأتيه من حرِّها وسمومها، ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه، ويأتيه رجل قبيح الوجه، قبيح الثياب، منتن الريح. فيقول: ابشر بالذي يسوءك، هذا يومك الذي توعد. فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالشر. فيقول: أنا عملك الخبيث فيقول: ربِّ لا تقم الساعة »[1].

ولهذا الحديث طرق كثيرة، وقد جمع الدارقطني وغيره طرقه في مصنف مفرد[2].

---

(١) الدر المنثور: ٧٨/٤-٧٩، وأخرجه أبو داود في كتاب السنة باب المساءلة في القبر: ١١٦/٥، رقم ٤٧٥٣-٤٧٥٤، والبيهقي في إثبات عذاب القبر : رقم ٢١ ، وابن خزيمة في التوحيد: ٢٧٤/١، وهناد بن السري في الزهد: ٢٠٥/١، رقم ٣٣٩، والآجري في الشريعة: ص ٢٧٠، وأحمد في المسند: ٢٨٧/٤-٢٨٨، وعبد الله في السنة: ٦٠٣/٢، رقم ١٤٣٨، والدارمي في الرّد على الجهمية: رقم ١١٠، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٤٠، وابن منده في الإيمان: ٩٤١/٣-٩٤٤، رقم ١٠٦٤، وابن عبد البر في التمهيد: ١٠٧/١٤. وقد صحح الحديث ابن منده في الإيمان: ٩٤٤/٣، وأبو نعيم نقله عنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى: ٤٣٩/٥، وابن القيم في تهذيب السنن: ١٤١/٧، والبيهقي في إثبات عذاب القبر: ص ٣٩، رقم ٢٠، وابن تيمية في مجموع الفتاوى: ٢٩٠/٤، و٤٤٧/٥ ، والقرطبي في التذكرة: ص ١٢٩، والمنذري في مختصره نقلاً عن أبي موسى الأصبهاني: ١٤٤/٧، وانظر تهذيب السنن: ١٤١/٧، وابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ١١٢.

(٢) مجموع الفتاوى: ٤٤٦/٥.

هذه بعض الأحاديث التي رواها ابن أبي حاتم وهي تتعلق بمسألة القبر وعذابه ونعيمه وهي تدل على ثبوت المساءلة في القبر وعلى ثبوت عذاب القبر ونعيمه. كما دلَّ الحديث الأخير على الإقرار بالموت والبعث بعده، والإقرار بالجنة والنـار، وأنَّ الأرواح تبقى بعد مفارقة الأبدان، وأنها تعاد إلى البدن، وأنَّ الميت يسأل فينعم أو يعذَّب؛ وأنَّ العذاب على الروح والبدن مجتمعين وذلك باختلاف أضلاع الميت. وعلى أنَّ النفس تنعم وتعذَّب منفردة عن البدن ومتصلة به[1].

ومن هنا يجب اعتقاد ثبوت عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين، والإيمان بذلك دون خوض في الكيفية؛ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته لكونه لا عهد له به في هذه الدار. والشرع لا يأتي بما يحيله المعقول ولكنه يأتي بما تحار فيه العقول. وعود الروح إلى البدن ليس على الوجه المعهود في الدنيا[2]. بل هو على وجه خاص تتعلق به. فقد ورد أنه يرد السلام ويعرف من يزوره، ويسمع خفق النعال، إلى غير ذلك[3].

المطلب الثاني

في بيان ابن أبي حاتم مسائل الآخرة

(البعث، الميزان، الصراط، الحوض، الشفاعة، أبدية الجنة والنار).

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرَّر هذه المسائل إذ ذكرها ضمن الأصول الاعتقادية التي أجمع علماء السنة في جميع الأمصار على اعتقادها والإيمان بها؛ وذلك في أثناء ذكره لجواب أبيه وأبي زرعة لما سألهما رحمهما الله تعالى عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين.

ونظراً لارتباط هذه المسائل بعضها ببعض من حيث كونها كلها من مسائل الآخرة، ولكون الإمام ابن أبي حاتم ساقها مجتمعة في موضع واحد في ستة مسائل:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ٤/٢٨٢-٢٩٩، و٥/٤٤٦-٤٤٨، وفتح الباري: ٣/٢٣٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٥٧٨.

(٣) انظر : مجموع الفتاوى: ٤/٢٨٢-٢٩٦.

المسألة الأولى

بيانه الإيمان بالبعث بعد الموت

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى البعث بعد الموت بذكره ثبوته في المسائل الاعتقادية التي ساقها عن أبيه وأبي زرعة أثناء ذكره معتقدهما.

فقد جاء فيه قولهما: « ... **والبعث من بعد الموت حق** »[1].

يشير ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بسوقه هذا الأثر إلى أمر من أهم أمور الإيمان الكبرى: وهو البعث بعد الموت يوم القيامة. فقد وردت آيات كثيرة تقيم الدليل عليه وترد على منكريه، وتضرب الأمثال لصحة وقوعه. كما جاءت آيات وأحاديث تقرِّر الإيمان به مع الإيمان با لله تعالى مما يدل على أهميته.

ومن الآيات الدالة على حصول البعث: قول الله تعالى: ﴿ ذلك بأنَّ الله هو الحق وأنه يحي الموتى وأنه على كل شيء قدير وأنَّ الساعة آتية لا ريب فيها وأنَّ الله يبعث من في القبور ﴾[2]. وقوله: ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربِّي لتبعثن ثم لتنبؤن بما علمتم وذلك على الله يسير ﴾[3].

ومن الآيات التي تقرن الإيمان به مع الإيمان با لله تعالى: قوله تعالى: ﴿ ذلكم يوعظ به من كان منكم يؤمن با لله واليوم الآخر ﴾[4].

ومن الأحاديث: قول النبي ﷺ : « من كان يؤمن با لله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، ومن كان يؤمن با لله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن با لله واليوم

---

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) سورة الحج: الآيتان ٦-٧.

(٣) سورة التغابن: آية ٧.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٣٢.

الآخر فليقل خيراً أو ليصمت »[1]. إلى غير ذلك من النصوص التي ورد فيها الإيمان باليوم الآخر مقروناً بالإيمان با لله تعالى؛ وهذا يدل على أهميته الكبرى، وأنه من الأسس الهامة التي يقوم عليها بناء العقيدة الإسلامية بعد الإيمان با لله تعالى. لأنَّ الإقرار بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة والإيمان به، يثير في النفس المؤمنة كامن الرَّجاء والخوف الذي يدفعه إلى الانضباط والالتزام باتِّباع أوامر ا لله واجتناب نواهيه بفعل الخيرات، وترك المنكرات، وإخلاص العبادة له سبحانه.

وقد اتَّفق أهل السنة على عقيدة البعث كما دلَّ عليه أثر أبي حاتم وأبي زرعة رحمهما ا لله تعالى المتقدم. ويؤيده قول الصابوني رحمه ا لله تعالى: « ويؤمن أهل الدِّين والسنة بالبعث بعد الموت يوم القيامة وبكل ما أخبر ا لله سبحانه ورسوله ﷺ من أهوال ذلك اليوم الحق »[2]. بل أمر البعث اتَّفق عليها جميع الفرق الإسلامية، بل وسائر الملل الأخرى في الجملة. قال شيخ الإسلام رحمه ا لله تعالى: « مذهب سائر المسلمين بل وسائر أهل الملل إثبات يوم القيامة الكبرى، وقيام الناس من قبورهم، والثواب والعقاب هناك، وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ -ما بين الموت إلى يوم القيامة- هذا قول السلف قاطبة وأهل السنة والجماعة، وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع »[3].

وإذا تقرَّر هذا، بقي أن يعلم أنَّ البعث يكون بالأجساد والأرواح معاً. وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه ا لله تعالى ـــ: « إذا كان يوم القيامة الكبرى أعيدت الأرواح إلى أجسادها وقاموا من قبورهم لربِّ العالمين » ثم قال: (ومعاد الأبدان متفق عليه عند المسلمين

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب باب من كان يؤمن با لله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره: ٢٢٤٠/٥، رقم ٥٦٧٢، ومسلم في كتاب الإيمان باب الحث على إكرام الجار والضيف: ٦٨/١، رقم ٤٧.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: ص ٢٥٧.

(٣) مجموع الفتاوى: ٢٦٢/٤.

واليهود والنّصارى))[1].

ويستخلص مما تقدم أنَّ الواجب على العبد التأهب لذلك اليوم قبل وقوعه، والاستعداد لما بعده، والمبادرة إلى الأعمال الصالحة قبل ساعة الحسرة والندامة.

المسألة الثانية

بيانه الإيمان بالميزان

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّ من أصول الاعتقاد التي يؤمن بها أهل السنة ويعتقدونها هو الميزان.

فقد سبق أن مرَّ فيما ذكره من معتقد أبيه وأبي زرعة قولهما: ((... **الميزان الذي له كفتان يوزن فيه أعمال العباد حسنها وسيِّئها حق**))[2].

في هذا الأثر بيان واضح أنَّ الميزان حقيقي له كفتان حسيتان مشاهدتان توزن به الأعمال، وأنَّ هذا هو ما أجمع عليه العلماء في جميع الأمصار. وذلك لأنَّ النصوص في الكتاب والسنة دلت على أنَّ هناك ميزاناً يوم القيامة كما في قول الله تعالى: ﴿ ونضع موازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة أتينا بها وكفى بنا حاسبين ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا

---

(١) المصدر السابق: ٤/٢٨٤.

(٢) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٣) سورة الأنبياء: آية ٤٧.

أنفسهم في جهنم خالدون ﴾[1].

ومع وضوح النصوص، فقد أنكر بعض الناس الميزان وذهبوا إلى أنَّ الوزن والميزان بمعنى العدل والقضاء[2]. فخالفوا بذلك الكتاب والسنة، لأنَّ الله تعالى أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم ممثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين[3].

وقد جاء الميزان بالجمع؛ ومن هنا اختلف أهل العلم في وحدة الميزان وتعدده، فذهب بعضهم إلى أنه واحد، وأنَّ الجمع إنما هو باعتبار تعدد الأعمال أو الأشخاص، وذهب آخرون إلى أنَّ لكل شخص ميزاناً خاصاً، أو لكل عمل ميزان ورجح هذا القول الثاني الحافظ ابن حجر[4]، والسفاريني[5].

وأمَّا الذي يوضع في الميزان فقد جاءت نصوص تفيد بأنه الأعمال، كما جاءت نصوص تفيد بأنه كتاب الأعمال؛ كما في حديث البطاقة[6] وفيه: « فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة ».

---

(١) سورة المؤمنون: آية ١٠٣.

(٢) انظر : فتح الباري: ٥٤٨/١٣، وفتح القدير للشوكاني: ١٩٠/٢.

(٣) فتح الباري: ٥٣٨/١٣.

(٤) المصدر السابق: ٥٤٧/١٣.

(٥) انظر: لوامع الأنوار البهية : ١٨٦/٢.

(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلاّ الله: ٢٤/٥، رقم ٢٦٣٩، وقال: حديث حسن، وابن ماجة في كتاب الزهد ــ باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة: ١٤٣٧/٢، رقم ٤٣٠٠، والإمام أحمد في المسند : ٢/ ٢١٣، والحاكم في المستدرك كتاب: ١/ ٦، وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي . الجميع عن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله تعالى عنه- .

ونصوص تفيد بأنه صاحب العمل. وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا المعنى: فروى في تفسيره بسنده إلى أبي هريرة -رضي الله تعالى- عنه قال: قال رسول الله ﷺ : **« يؤتى بالرَّجل الطويل العظيم الأكول الشروب فلا يزن عند الله جناح بعوضة » قال: « اقرؤا إن شئتم: ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾[1] »**[2].

قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ: « وقد يمكن الجمع بين هذه الآثار بأن يكون ذلك كله صحيحاً؛ فتارة توزن الأعمال، وتارة توزن محالها، وتارة يوزن فاعلها والله أعلم »[3].

التحذير من منكري الميزان وعدم التحديث عنهم:

قال ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في ترجمة يوسف بن خالد السمتي:

سمعت أبي وسألته عن يوسف بن خالد السمتي فقال: **« أنكرت قول يحي بن معين فيه أنه زنديق، حتى حمل إليَّ كتاب قد وضعه في التجهم باباً باباً ينكر الميزان في القيامة؛ فعلمت أنَّ يحي بن معين كان لا يتكلم إلاَّ على بصيرة وفهم ». قلت: ما حاله؟ قال: ذاهب الحديث.**

---

(١) سورة الكهف: آية ١٠٥.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة الأعراف): ص ٢٦، وأخرجه البخاري في كتاب التفسير باب: ﴿ أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم ﴾: ٤٢٦/٨ ، رقم ٤٧٢٩، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار: ٢١٤٧/٤، رقم ٢٧٨٥، وابن كثير في التفسير: ٢٠٣/١ ، وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٢٥٣/٤-٢٥٤.

(٣) تفسير ابن كثير: ٢٠٣/١.

وقال ابن أبي حاتم: **سمعت أبا زرعة وسألته عن يوسف بن خالد فقال: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث، اضرب على حديثه... »**[1].

إنَّ ابن أبي حاتم أتى بهذا الأثر عن أبيه وأبي زرعة في التحذير من منكري الميزان، فهو يدل على التحذير منهم، وجواز ذكر معايبهم وفضحهم بين الملأ؛ فليس هذا من باب الغيبة بل من باب الجرح والتعديل. ولقد أحسن ابن أبي حاتم التصرف بإيراده هذا الأثر في بيان حال الرَّجل، إذ إظهار أحوال أمثال هؤلاء فيه تحذير وتنفير عنهم وعن صنيعهم.

المسألة الثالثة

بيانه الإيمان بالصراط

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مسألة الإيمان بالصراط، حيث ورد في أثر أبيه وأبي زرعة المتقدم قولهما: « ... **والصراط حق** »[2].

ذكر الإمامين للصراط رحمهما الله تعالى في ثنايا ذكرهما لمذاهب أهل السنة في مسائل الاعتقاد، وإيراد ابن أبي حاتم لقولهما لتقرير أنه مذهب السلف قاطبة، بل مذهب من ينتسب إلى الإسلام في الجملة.

والصراط: هو الجسر المنصوب على متن جهنم بين الجنة والنار، يمر عليه الناس على قدر أعمالهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في كلامه عن الصراط: « جسر منصوب على متن جهنم بين الجنة والنار، يمر عليه الناس على قدر أعمالهم. فمنهم من يمر كلمح البصر،

---

(١) الجرح والتعديل: ٩/٢٢١-٢٢٢.

(٢) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالرِّيح، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعدو عدواً، ومنهم من يمشي مشياً، ومن يزحف زحفاً، ومنهم من يخطف ويلقى في جهنم؛ فإنَّ الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم فمن مرَّ على الصراط دخل الجنة »[1].

وقد وردت أحاديث كثيرة فيها ذكر الصراط وصفته، وصفة المرور عليه.

منها: ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة وغيره عن النبي ﷺ في حديث يوم القيامة وفيه: « ويضرب الصراط بين ظهري جهنم فأكون أنا وأمتي أول من يجيز، ولا يتكلم يومئذ إلاَّ الرسل، ودعوى الرسل يومئذ: اللهم سلِّم سلِّم؛ وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم ما قدر عظمها إلاَّ الله عزَّ وجل تخطف الناس بأعمالهم فمنهم الموبق بعمله، والموثق بعمله، ومنهم المخردل أو المجازي أو نحوه »[2].

وما أخرجاه أيضا عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ وفيه: « ثم يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهري جهنم، قلنا يا رسول الله وما الجسر؟ قال: مدحضة مزلة[3]. عليه خطاطيف، وكلاليب، وحسكة مفلطحة، لها شوكة عقيفاء تكون بنجد يقال لها السعدان، المؤمن عليها كالطرف، وكالبرق، وكالريح، وكأجاويد الخيل والركاب؛ فناج مسلَّم، وناج مخدوش ومكدوس[4] في نار جهنم حتى يمر آخرهم يسحب سحباً »[5]. والذي عليه أهل الحق -أهل السنة والجماعة- إثبات الصراط على ظاهره بغير تأويل كما وردت به الأخبار الصحيحة[6]. وقد -تقدم- بفضل الله تعالى ذكر بعضها قريباً.

---

(١) العقيدة الواسطية لابن تيمية: ص ١٥٣ بشرح الدكتور صالح فوزان الفوزان.

(٢) صحيح البخاري كتاب الرقاق باب الصراط جسر جهنم: ١٧٩/٨، رقم ٦٥٧٣، وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم سبحانه وتعالى: ١٦٣/١، رقم ١٨١، وأخرجه أحمد في المسند: ١١/٣.

(٣) الدحض والمزلة : بمعنى واحد وهو الموضع الذي تزل فيه الأقدام ولا تستقر ؛ ومنه دحضت الشمس أي مالت، وحجة داحضة أي: لا ثبات لها. شرح النووي لصحيح مسلم: ٢٩/٣.

(٤) مكدوس: أي مدفوع. يقال: تكدَّس الإنسان إذا دفع من ورائه فسقط. النهاية لابن الأثير: ١٥٥/٤.

(٥) صحيح البخاري مع الفتح كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾: ٤٣٠/١٣-٤٣١، رقم ٧٤٣٧، وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب صفة الصراط: ١٦٧/١، رقم ١٨٣، وأحمد في المسند: ١٧/٣، و١١٠/٦.

(٦) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني: ١٩٢/٢-١٩٤.

المسألة الرابعة

بيانه الإيمان بالحوض

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَّر ثبوت الحوض والإيمان به بذكره في سياق ذكره لجواب أبيه وأبي زرعة لما سألهما عن مذاهب أهل السنة في أصل الدِّين. وذكر الحوض في ثنايا مسائل الاعتقاد التي يؤمن بها أهل السنة يدل على أنه من معتقد أهل السنة والجماعة مما خالفوا فيه أهل البدع كسائر المسائل الأخرى التي ورد ذكرها في هذا الكتاب: « كتاب أصل السنة واعتقاد الدين ». وهذه من دلالة الاقتران وهي معتبرة في مثل هذا، ويستنبط منها غرض الإمام ابن أبي حاتم ومنهجه في تقرير مسائل الاعتقاد. فقد سبق أن مرَّ في أثر أبي حاتم وأبي زرعة الذي ساقه عنهما ابن أبي حاتم في بيان معتقدهما قولهما: « ... **والحوض المكرم به نبيِّنا ﷺ وعلى آله حق** »[1].

ففي هذا الأثر إثبات الحوض الذي أكرم الله تعالى به نبيِّنا محمد ﷺ . وقد وردت أحاديث كثيرة وصحيحة في ذكره وثبوته للنبي ﷺ يوم القيامة، نص عدد من الحفاظ على بلوغها مبلغ التواتر[2]. ومما ورد عن الرسول ﷺ في إثبات الحوض وصفته:

ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : « حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منها لا يظمأ أبداً »[3].

وأخرج مسلم عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال: قلت: يا رسول الله ما آنية الحوض؟ قال: « والذي نفس محمد بيده لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها ألا

---

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) منهم: الحافظ ابن عبد البر في التمهيد : ٢/ ٢٩١، و٣٠٩ ، والقاضي عياض والنووي في شرح صحيح مسلم : ١٥/ ٥٣، وابن تيمية في مجموع الفتاوى : ٤/ ٤٢٥، وابن القيم في تهذيب السنن : ٧/ ١٣٥، وابن كثير في النهاية : ١/ ٣٣٧، و٣٦٩ ، وابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٧٧

(٣) صحيح البخاري : كتاب الرقاق ـ باب في الحوض وقول الله تعالى: ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ : ١١/ ٤٧٢، رقم ٦٥٧٩، وصحيح مسلم كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته: ٤/ ١٧٩٣، رقم ٢٢٩٢.

في الليلة المظلمة المصحية، آنية الجنة من شرب منها لم يظمأ، آخر ما عليه يشخب فيه ميزابان من الجنة من شرب منه لم يظمأ، عرضه مثل طوله ما بين عمان إلى أيلة، ماؤه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل »[1]. إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة الصريحة التي لا تترك مجالا للشك فضلاً عن الإنكار. ومع هذا فقد أنكره بعض أهل البدع

قال الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله تعالى-: « الأحاديث في حوضه ﷺ متواترة صحيحة ثابتة كثيرة، والإيمان بالحوض عند جماعة علماء المسلمين واجب، والإقرار به عند الجماعة لازم، وقد نفاه أهل البدع من الخوارج والمعتزلة، وأهل الحق على التصديق بما جاء عنه في ذلك ﷺ »[2].

وقال القاضي عياض -رحمه الله تعالى-: « أحاديث الحوض صحيحة، والإيمان به فرض، والتصديق به من الإيمان؛ وهو على ظاهره عند أهل السنة والجماعة لا يتأول ولا يختلف فيه. وحديثه متواتر النقل، رواه خلائق من الصحابة »[3].

المسألة الخامسة

بيانه مسألة الشفاعة

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَّر مسألة الشفاعة بما ذكره من جواب أبيه وأبي زرعة عن المسائل الاعتقادية التي يؤمن بها أهل السنة بعد أن وجَّه إليهما سؤالاً في هذا الشأن. وفي هذا تقرير لمذهب أهل السنة، وردٌ على أهل البدعة من الخوارج والمعتزلة الذين أنكروا ثبوتها ووقوعها.

فقد جاء في ذلك الجواب قولهما: « ... **والشفاعة حق، وأنَّ ناساً من أهل التوحيد يخرجون من النار بالشفاعة حق** »[4].

---

(١) صحيح مسلم كتاب الفضائل - باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته : ٤/ ١٧٩٨، رقم ٢٣٠٠

(٢) التمهيد له : ٢/ ٢٩١، ونحوه في ٢/ ٣٠٩

(٣) ذكره عنه النووي في شرح صحيح مسلم: ٥٣/١٥.

(٤) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

دلَّ هذا الأثر على أنَّ علماء السنة في جميع الأمصار مجمعون على إثبات الشفاعة، وأنَّ ناساً من أهل الكبائر يخرجون من النار بالشفاعة. فأهل السنة يؤمنون بالشفاعة ويثبتونها لثبوت أدلتها في الكتاب والسنة.

قال الإمام أبو عثمان الصابوني -رحمه الله تعالى-: « ويؤمن أهل الدِّين والسنة بشفاعة الرَّسول ﷺ لمذنبي أهل التوحيد، ومرتكبي الكبائر كما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ »[1].

وقد خالفهم في ذلك أهل البدع من الخوارج والمعتزلة فأنكروا الشفاعة فيمن استحق النار من أهل الكبائر أن لا يدخلها أو فيمن دخلها منهم أن يخرج منها[2] بناء على قولهم المشهور: إنَّ صاحب الكبيرة مخلد في النار. وردوا الأحاديث الواردة في ذلك بأنها منقولة بطريق الآحاد عن النبي ﷺ ، وأنها لا يصح الاحتجاج بها[3]. وهو قول باطل والأدلة على بطلانها من القرآن والسنة أشهر من أن تذكر.

وقد احتج هؤلاء المبتدعة فيما ذهبوا إليه بالآيات التي فيها نفي الشفاعة كقوله تعالى: ﴿ فما تنفعهم شفاعة الشافعين ﴾[4]. وقوله: ﴿ ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿ ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ﴾[6] وأمثال ذلك من الآيات التي تتضمن نفي الشفاعة[7]. وهو احتجاج غير صحيح لأنَّ الشفاعة المنفية هنا هي الشفاعة في أهل الشرك فهم الذين لا تنفعهم شفاعة الشافعين.

وقد روى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ما يدل على هذا المعنى:

فقد أخرج اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى يزيد بن صهيب الفقير[8]

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ٢٥٨.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار: ص ٦٨٨-٦٨٩، وانظر أيضاً الإرشاد للجويني: ص ٣٩٣-٣٩٥، والمواقف للإيجي: ص ٣٨٠ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١١٤/١، ١٤٨-١٥٠.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة: ص ٦٩٠.

(٤) سورة المدثر : آية ٤٨.

(٥) سورة غافر : آية ١٨.

(٦) سورة البقرة: آية ١٢٣.

(٧) انظر: بعض تلك الاستدلالات في الفصل لابن حزم: ٦٣/٤، والمقالات للأشعري: ١٦٦/٢.

(٨) هو: يزيد بن صهيب الكوفي، أبو عثمان، المعروف بالفقير بفتح الفاء بعدها قاف، قيل له ذلك: لأنه كان يشكو =

قال: ((**قلت لجابر: يا أصحاب محمد إنكم تزعمون أنَّ قوماً يخرجون من النار وا لله يقول: ﴿ يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها ﴾[1] وإنكم تجعلون العام خاصا، قال: فاقرأ ما قبلها فإذا هي في الكفار**))[2]. فدلَّ على أنَّ الكفار هم الذين يخلَّدون في النار، أمَّا المؤمنون فتنفعهم الشفاعة ولا يخلَّدون في النار لثبوت الأدلة بذلك من الكتاب والسنة.

قال النووي نقلاً عن القاضي عياض -رحمهما ا لله تعالى- : ((مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً بصريح قوله تعالى: ﴿ يومئذ لا تنفع الشفاعة إلاَّ من أذن له الرحمن ورضي له قولاً ﴾[3]. وقوله: ﴿ ولا يشفعون إلاَّ لمن ارتضى ﴾[4]. وأمثالهما. وبخبر الصادق المصدوق ﷺ. وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين؛ وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها. ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة منها، وتعلقوا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ فما تنفعهم شفاعة الشافعين ﴾. وبقوله: ﴿ ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع ﴾. وهذه الآيات في الكفار. وأمَّا تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها في زيادات الدرجات فباطل، وألفاظ الأحاديث صريحة في بطلان مذهبهم وإخراج من استوجب النار))[5].

وما ورد في أثر أبي حاتم وأبي زرعة -المتقدم- من الشفاعة، تكون لأهل الكبائر والمذنبين من أهل التوحيد، وهذه الشفاعة عامة للنبي ﷺ وللملائكة والنبيِّن والمؤمنين ممن يأذن ا لله له بها.

فعن أبي سعيد الخدري رضي ا لله تعالى عنه عن النبي ﷺ وفيه: ((فيقول ا لله عزَّ

فقار ظهره، ثقة ، من الرابعة. تقريب التهذيب: ص ١٠٧٧.

(١) سورة المائدة : آية ٣٧.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٠٥٤، وقال المحقق : ((سنده ثقات إلى ابن أبي حاتم)).

(٣) سورة طه: آية ١٠٩.

(٤) سورة الأنبياء : آية ٢٨.

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي: ٣٥/٣.

وحل شفعت الملائكة، وشفع النبيُّون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلاَّ أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط »[1].

وقد روى ابن أبي حاتم حديثا يؤيد ما نحن بصدده من أنه اقتصر على ذكر هذه الشفاعة فقط دون غيرها، وهو ما أخرجه اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أنس بن مالك -رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: « **شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي** »[2].

واقتصار الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- على ذكر هذا النوع فقط من الشفاعة، هو للردِّ على الخوارج والمعتزلة المنكرين لها كما تقدم.

وقد ذكر العلماء أقساما عدة للشفاعة[3] واستقصوها في ثمانية أنواع، منها ما هو خاص بالنبي ﷺ، ومنها ما هو مشترك بينه وبين غيره من النبيِّين والملائكة والصالحين، ودونكها ملخصة:

١- الشفاعة العظمى وهي شفاعته ﷺ في أهل الموقف حتى يقضى بينهم بعد طول الموقف عليهم، وبعد أن يتراجع الأنبياء حتى ينتهي إليه.
٢- شفاعته ﷺ في دخول أهل الجنة الجنة بعد الفراغ من الحساب.
٣- شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه.
٤- شفاعته ﷺ فيمن استحق النار من عصاة الموحدين أن لا يدخلها.

---

(١) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى: ١٧٠/١، رقم ١٨٣.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٠٦٦، ورواه الترمذي في كتاب صفة القيامة باب ما جاء في الشفاعة: ٦٢٥/٤، رقم ٢٤٣٥، وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والحاكم في المستدرك: ٦٩/١، وأحمد في المسند: ٢١٣/٢، وصححه الألباني: انظر: حاشية مشكاة المصابيح: ٨١/٣.

(٣) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة: ٥٨٨/٢، والشريعة للآجري: ص ٣٣٨، وشرح النووي لصحيح مسلم: ٣٥/٣، والنهاية في الفتن والملاحم لابن كثير: ٢٠٢/٢، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ٢٨٢-٢٩٠، وفتح الباري: ٤٢٨/١١ ٤٢٩، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: ٢١١/٢، وقاعدة في التوسل لابن تيمية: ص ٢٥٠، فقرة ٧٠٨، وضمن الفتاوى: ١٤٨/١، وتهذيب السنن لابن القيم : ١٣٣/٧-١٣٤، وشرح جوهرة التوحيد للبيجوري: ص ١٨٧ ، وشرح العقيدة الواسطية: د/ صالح الفوزان : ١٥٧-١٥٨.

٥- شفاعته ﷺ فيمن دخل النار من عصاة الموحدين أن يخرج منها.

٦- شفاعته ﷺ في رفع درجات بعض أهل الجنة فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم.

٧- شفاعته ﷺ في إدخال قوم الجنة بغير حساب ولا عذاب.

٨ - شفاعته ﷺ في قوم استوت حسناتهم وسيِّئاتهم أن يدخلوا الجنة وهم أصحاب الأعراف على قول جمع من العلماء(١).

المسألة السادسة

مسألة خلق الجنة والنار

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّ الجنة والنار مخلوقتان الآن كما هو مذهب أهل السنة قاطبة بما صنعه من إيراد أثر أبيه وأبي زرعة الذي يدل على ذلك، ومراده بذلك تقرير مسائل الاعتقاد التي وردت في ذلك الأثر، والتي منها إثبات مسألة خلق الجنة والنار الآن لا في المستقبل في يوم القيامة، وتقرير مذهب السلف، والرَّد على أهل البدع الذين يقولون أنها لم تخلق بعد.

فقد تقدم في الأثر المشار إليه قولهما: « ... **والجنة حق. والنار حق. وهما مخلوقتان لا يفنيان أبداً. والجنة ثواب لأوليائه، والنار عقاب لأهل معصيته إلاَّ من رحم الله عزَّ وجل** »(٢).

هذا الأثر واضح في أنَّ علماء السنة مجمعون على أنَّ الجنة والنار موجودتان، وأنهما مخلوقتان لا تفنيان. ويؤيد هذا الآتي:

قال الصابوني -رحمه الله تعالى-: « ويشهد أهل السنة ويعتقدون أنَّ الجنة والنار

---

(١) كابن حجر ، انظر فتح الباري: ٤٢٩/١١، وانظر تفسير ابن كثير: ٢٢٥/٢، فقد ذكر أنَّ هذا القول نص عليه حذيفة، وابن عباس، وابن مسعود -رضي الله تعالى عن الجميع-، وغير واحد من السلف والخلف رحم الله تعالى الجميع .

(٢) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

مخلوقتان، وأنهما باقيتان لا تفنيان أبداً، وأنَّ أهل الجنة لا يخرجون منها أبداً، وكذلك أهل النار الذين هم أهلها خلقوا لها لا يخرجون أبداً »[1].

وقال الطحاوي -رحمه الله-: « والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، فإنَّ الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً ... »[2].

وقد روى ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أيضا أحاديث تقرِّر هذه المسألة وتصرِّح بها، ومنها:

١- حديث ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- الطويل في صلاة الخسوف، وفيه: « **إنَّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله، قالوا يا رسول الله: رأيناك تناولت شيئاً في مقامك هذا، ثم رأيناك تكعكعت. قال: إني رأيت الجنة أو أريت الجنة فتناولت منها عنقوداً لو أخذته لأحلتم منه ما بقيت الدنيا، وأريت النار، فلم أر كاليوم منظراً قط (أفظع)[3]، ورأيت أكثر أهلها النساء. قال[4]: بما يا رسول الله؟ قال: بكفرهن، قيل: يكفرن بالله؟ قال: يكفرن العشير ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط** »[5].

٢- حديث أسماء بنت أبي بكر -رضي الله تعالى عنهما-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أسماء بنت أبي بكر الصديق[6]

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ٢٦٤.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦١٤.

(٣) ما بين القوسين غير موجود عند اللالكائي ، والتصويب من صحيح البخاري.

(٤) هكذا عند اللالكائي ، وفي البخاري: « قالوا ».

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٢٦٢، بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما-، ورواه البخاري في كتاب الكسوف باب صلاة الكسوف: ٢/٥٤٠، رقم ١٠٥٢، ومسلم في كتاب الكسوف باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار: ٢/٦٢٦ رقم ٩٠٧.

(٦) هي : أسماء بنت أبي بكر الصديق، أم عبد الله بن الزبير ، ذات النطاقين ، القرشية التيمية المكية ثم المدنية، أخت أم المؤمنين عائشة لأبيها، ماتت رضي الله تعالى عنها بمكة المكرمة سنة ٧٣هـ، وهي آخر المهاجرين والمهاجرات وفاة. الاستيعاب: ٤/١٧٨١-١٧٨٣، وأسد الغابة: ٧/٩-١٠، والإصابة: ٧/٤٨٦-٤٨٨.

رضي الله تعالى عنهما أنها قالت: « **أتيت عائشة حين خسفت الشمس فإذا الناس قياماً يصلون فإذا هي قائمة فقلت: ما للناس؟ فأشارت أن نعم قالت: فقمت حتى تجلاني الغشي، فجعلت أصب فوق رأسي الماء، فحمد الله رسول الله ﷺ وأثنى عليه، ثم قال: « ما من شيء كنت لم أره إلاّ قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار** »[1].

هذان الحديثان صريحان في مسألة خلق الجنة والنار اليوم، لأنهما حكاية عمًّا حصل للنبي ﷺ عند صلاة الكسوف من رؤيتهما.

وقد استدل بهذين الحديثين على خلقهما الحافظ اللالكائي فأوردهما من طريق ابن أبي حاتم مستدلا بهما على ذلك[2].

ومما يدل على بقاء الجنة والنار وعدم فنائهما ورواه ابن أبي حاتم: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « **إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، يجاء بالموت كأنه كبش أملح فيوقف بين الجنة والنار؛ فيقال: يا أهل الجنة هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه. ثم يقال: يا أهل النار هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه. فيؤمر به فيذبح. فيقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت. ويا أهل النار خلود فلا موت. ثم قرأ رسول الله ﷺ : ﴿ وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر وهم في غفلة وهم لا يؤمنون ﴾[3]. وأشار بيده وقال: أهل الدنيا في غفلة** »[4].

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٢٦٣، وأخرجه البخاري في كتاب الكسوف باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف: ٦٣١/٢، رقم ١٠٥٣، ومسلم في كتاب الكسوف باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار: ٦٢٤/٢، رقم ٩٠٢.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: ص ١٢٥٦، و١٢٦٦-١٢٦٧.

(٣) سورة مريم: آية ٣٩.

(٤) أورده السيوطي في الدر المنثور: ٢٧١/٤-٢٧٢، وعزاه لسعيد بن منصور وأحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم والنسائي والترمذي وأبو يعلى وابن المنذر وابن أبي حاتم وغيرهم. وأخرجه البخاري في كتاب التفسير باب ﴿ وأنذرهم يوم الحسرة ﴾: ٢٨٢/٨، رقم ٤٧٣٠، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء: ٢١٨٨/٤، رقم ٢٨٤٩.

فهذه الأحاديث وأمثالها تدل دلالة واضحة على أنَّ الجنة والنار مخلوقتان وموجودتان الآن، وعلى أبديتهما ودوامهما وخلود أهلهما فيهما. وهذا ما أجمع عليه السلف أهل السنة والجماعة. وقد تقدم نقل إجماعهم على هذه المسألة و لله الحمد والمنة.

وخالف القدرية والمعتزلة ومن تبعهم صريح هذه النصوص الصحيحة. وقالوا: بل ينشئهما الله يوم القيامة.

قال شارح الطحاوية: « اتّفق أهل السنة على أنَّ الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، و لم يزل على ذلك أهل السنة، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك، وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة!! وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لم يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا!! وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبِّهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلة! وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبث، لأنها تصير معطلة مُدَدا متطاولة!! فردوا من النصوص ما خالفت هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرَّب تعالى وحرَّفوا النصوص عن مواضعها؛ وضللوا وبدَّعوا من خالف شريعتهم »(1).

وقال المبتدعة أيضاً: بفناء الجنة والنار.

قال شارح الطحاوية: « وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة وليس له سلف قط، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفَّروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض. وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، وهو امتناع ما لا يتناهى من الحوادث! »(2).



---

(1) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦١٤-٦١٥ ، وذكر نحوه ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٣٧-٣٨.

(2) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦٢١، وانظر ما بعده.

المبحث الثالث

بيان ابن أبي حاتم مسألة رؤية الله تعالى

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

بيانه رؤية المؤمنين ربَّهم في الآخرة

إنَّ من مسائل أصول الاعتقاد التي قرَّرها الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى وعني بها عناية خاصة، مسألة رؤية الله في الآخرة. فهي إحدى المسائل التي برزت فيها جهوده وكثرت فيها مروياته ونقولاته. إذ هي من أشرف مسائل أصول الدِّين وأجلها التي يؤمن بها أهل السنة، واتَّفق على القول بها الأنبياء والمرسلون وجميع الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام على تتابع القرون[1].

ولم ينكرها إلاَّ أهل الزَّيغ والضلال من الجهمية والخوارج، والمعتزلة والرافضة[2]، ومن نحا نحوهم.

وقد قرَّر ابن أبي حاتم هذه المسألة بإيراده أثر سؤاله لأبيه وأبي زرعة رحمهما الله تعالى عن أصول الدِّين التي يؤمن بها أهل السنة -المتقدم- حيث ورد فيه قولهما:

« ... والله تبارك وتعالى يرى في الآخرة، ويراه أهل الجنة بأبصارهم »[3].

كما قرَّره أيضاً بإيراده الأحاديث والآثار. فساق بسنده أحاديث وآثاراً كثيرة عن النبي ﷺ وعن أئمة السلف -رحمهم الله تعالى جميعاً- تقرِّر هذه المسألة وترد على منكريها. ومن تلك الأحاديث والآثار:

---

(١) انظر: حادي الأرواح لابن القيم: ص ٤٠٢، ط ١ مكتبة دار التراث.

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية: ص ٨٥ ، ومقالات الإسلاميين: ٢٣٨/١.

(٣) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه يبلغ به النبي ﷺ **قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليست في سحابة؟ قالوا: لا. قال: هل تضارون في رؤية القمر في ليلة البدر ليس في سحابة؟ قالوا: لا. قال: « فوالذي نفس محمد بيده لا تضارون في رؤية ربِّكم كما لا تضارون في رؤية أحدهما.. »**[1] الحديث.

في هذا الحديث دليل واضح على رؤية الله تعالى، وأنها رؤية واضحة مثل رؤية الشمس في الظهيرة، ورؤية القمر ليلة البدر، لا غموض فيها ولا لبس، وأنَّ المؤمنين يرون ربَّهم عياناً بدون أن يلحقهم ضرر من تلك الرؤية، كما أنه لا يقع ضرر في رؤية الشمس أو القمر ليلة البدر.

وقوله: « لا تضارون » أي: لا يقع لكم ضرر من تلك الرؤية.

قال الخطابي: « وهذا والأول سواء في إدغام أحد الحرفين في الآخر وفتح التاء من أوله، وزنه تفاعلون من الضرار، والضرار أن يتضار الرجلان عند الاختلاف في الشيء فيضار هذا ذاك، وذاك هذا، فيقال: قد وقع الضرار بينهما أو الاختلاف »[2].

وفي هذا الحديث أنَّ بعض الصحابة هم الذين سألوا النبي ﷺ عن رؤية الله تعالى يوم القيامة، فدلَّ هذا على أنهم كانوا يسألون عن الصفات ويجوزون ذلك وإلاَّ لما سألوا؛ ويؤكد جواز ذلك إقراره ﷺ على ذلك. وفي هذا دليل على مشروعية السؤال في مسائل الصفات إذا لم يكن ذلك على سبيل التنطع والتنفير والشك.

والتشبيه في قوله: « كما لا تضارون في رؤية أحدهما ». إنما هو تشبيه الرؤية بالرؤية، وليس تشبيها للمرئي بالمرئي حتى يلزم منه تشبيه الخالق بالمخلوق. تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً. فمعنى الحديث أنكم « ترون ربكم رؤية ينزاح معها الشك، وتنتفي

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢١٩٧، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب معرفة طريق الرؤية: ١/١٦٣-١٦٤، رقم ١٨٢.

(٢) معالم السنن: ٤/٣٣٠.

معها المرية كرؤيتكم القمر، لا ترتابون به ولا تمترون فيه »[1]. وفائدة هذا التشبيه هو تحقيق الرؤية ونفي المجاز والتأويل.

قال ابن القيم -رحمه الله تعالى-: « وحقق ﷺ وقوع الرؤية عياناً برؤية الشمس والقمر تحقيقاً لها ونفياً لتوهم المجاز الذي يظنه المعطلون »[2].

ومن تلك الأحاديث أيضاً: حديث صهيب بن سنان الرومي رضي الله تعالى عنه في تفسير قول الله تعالى: ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾[3]. حيث أورد تفسير الزِّيادة هنا بالرؤية عن النبي ﷺ .

فروى بسنده عن صهيب[4] رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « **إذا دخل أهل الجنة الجنة نودوا يا أهل الجنة: إنَّ لكم عند الله موعودا لم تروه. قال: فيقولون: وما هو؟ ألم يبيِّض وجوهنا ويزحزنا عن النار ويدخلنا الجنة؟ قال: فيكشف الحجاب، فينظرون إليه تبارك وتعالى. فوالله ما أعطاهم شيئاً هو أحب إليهم منه، ثم قرأ: ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾** »[5].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: « وهذا حديث رواه الأئمة عن حماد وتلقوه عن نبيِّهم بالقبول والتصديق »[6].

وكما أورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ذلك التفسير عن النبي ﷺ ،كذلك أورده عن جماعة من السلف رضوان الله عليهم أجمعين، فقال رحمه الله: « **وروي عن أبي بكر**

---

(١) المصدر السابق: ٣٢٩/٤.

(٢) زاد المعاد: ٥٥/٣.

(٣) سورة يونس: آية ٢٦.

(٤) هو: صهيب بن سنان، أبو يحي النمري ويعرف بالرومي، لأنه أقام بالروم مدة وكان من كبار السابقين البدريين، وكان -رضي الله تعالى عنه- فاضلا كريما سمحا، وكان ممن اعتزل الفتنة، توفي سنة ٣٨هـ. انظر: الاستيعاب: ١٧٤/٢-١٨٢، سير أعلام النبلاء: ١٧/٢-٢٦، الإصابة: ١٩٥/٢-١٩٦.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة يونس): ص ١٢٤، وأخرجه مسلم بنحوه في كتاب الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم: ١٦٣/١، رقم ٢٩٩.

(٦) حادي الأرواح: ص ٤٢٧.

الصديق رضي الله عنه[1]، وحذيفة بن اليمان[2]، وابن عباس[3]، وعبد الرحمن بن أبي ليلى[4]، وعبد الرحمن بن سابط[5]، وعكرمة[6]، وعامر بن سعد[7]، والحسن[8]، ومجاهد[9]، وقتادة[10]، وأبي إسحاق[11]، والضحاك[12]، وأبي سنان[13]، والسدي[14]: أنَّ الزيادة النظر إلى وجه الله عزَّ وجل »[15].

ولكون هذا التفسير مشهوراً مستفيضاً عن السلف، بل متواتراً عنهم، أنكر العلماء على من أنكره وأخرجوهم من مجالسهم.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى يحي بن المغيرة[16] قال: كنا

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير: ١٥/ ٦٣، وذكره ابن كثير في التفسير: ٢/٤١٤، وذكره السيوطي في الدر المنثور: ٣/ ٣٠٦.

(٢) أخرجه الطبري في التفسير: ١٥/٦٤، وابن كثير: ٢/٤١٤، وذكره السيوطي في الدر المنثور: ٣/٣٠٦.

(٣) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٤/٢٤، وابن كثير: ٢/٤١٤، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٧٨٧.

(٤) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٤/٢٤، وابن كثير: ٢/٤١٤.

(٥) ذكره ابن كثير: ٤/٤١٤، وأشار إليه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٠.

(٦) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٤/٢٤، وابن كثير: ٢/٤١٤، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٧٩٦.

(٧) أخرجه الطبري في التفسير: ١٥/٦٣-٦٤، وابن كثير: ٢/٤١٤، وأرده السيوطي في الدر المنثور: ٣/٣٠٦، وعامر: هو عامر بن سعد البجلي، الكوفي، مقبول من الثالثة ، أخرج له مسلم وأصحاب السنن: تقريب التهذيب: ص ٤٧٥.

(٨) أخرجه الطبري في التفسير: ١٥/٦٧، وذكره ابن كثير : ٢/٤١٤، واللالكائي: رقم ٧٩١.

(٩) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٧٩٧، وذكره ابن كثير في التفسير: ٢/٤١٤.

(١٠) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٤/٢٤، وابن كثير في التفسير: ٢/٤١٤.

(١١) أخرجه الطبري في التفسير: ١٥/٦٤، وابن كثير: ٢/٤١٤، وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٣/٣٠٦.

(١٢) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير: ٤/٢٤، وابن كثير: ٢/٤١٤، وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٣/٣٠٦.

(١٣) لم جد له.

(١٤) ذكره ابن كثير في التفسير: ٢/٤١٤، وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٣/٣٠٦.

(١٥) تفسير ابن أبي حاتم: (جزء سورة يونس): من ص ١٢٦-١٢٩.

(١٦) هو: يحي بن المغيرة بن إسماعيل بن أيوب المخزومي، أبو سلمة المدني، صدوق، مات سنة ٢٥٣هـ. تقريب التهذيب: ص ١٠٦٧.

عند جرير بن عبد الحميد فذكر له حديث ابن سابط[1]: ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ قال: « **الزيادة: النظر إلى وجه الله. قال: فحضره رجل فأنكره، فصاح به وأخرجه من مجلسه** »[2].

فتبيَّن بهذا دلالة الآية الكريمة على رؤية الله تعالى في الآخرة، وأنَّ الحسنى: الجنة، والزِّيادة: النظر إلى وجه الله الكريم، وأنَّ هذا هو تفسير النبي ﷺ للآية، وتفسير صحابته الكرام والتابعين لهم بإحسان؛ وأنه لا يجوز إنكار هذا التفسير.

وقد أورد الإمام ابن أبي حاتم أيضاً ما يدل على أنَّ النظر الوارد في قول الله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾[3]. المقصود به الرؤية.

فروى تفسير هذه الآية الكريمة بذلك عن مجاهد وغيره من أئمة السلف:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى مجاهد رحمه الله تعالى أنه قال: في تفسير قوله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾: « **حسنة. ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾. قال: تنظر إلى ربِّها تبارك وتعالى** »[4].

كما أخرج اللالكائي أيضاً بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عكرمة رحمه الله في قوله عزَّ وجل: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾. قال: « **مسرورة فرحة إلى ربها ناظرة** ». قال عكرمة: « **انظر ماذا أعطى الله عبده من النور في عينيه، إذ لو جعل جميع ما خلق الله من الإنس والجن والدوَّاب والطير وكل شيء خلق الله فجعل نور أعينهم في عيني عبد من عباده ثم كشف عن الشمس ستراً واحداً ودونها سبعون ستراً ما قدر على أن ينظر إلى الشمس، والشمس: جزء من سبعين جزء من نور العرش، والعرش: جزء من سبعين جزء من نور الستر. فانظروا ماذا أعطى عبده من النور في عينيه النظر إلى وجه ربه الكريم عياناً** »[5].

---

(١) هو: عبد الرحمن بن سابط بن أبي حميضة بن عمرو الجمحي المكي، تابعي كان ثقة كثير الحديث، توفي سنة ١١٨هـ. انظر: التاريخ الكبير: ٥/٢٩٤-٢٩٥، الجرح والتعديل: ٥/٢٤٠، شذرات الذهب: ١/١٥٦.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٠ ، وأخرجه البيهقي في الاعتقاد: ص ٤٩، والتيمي في الحجة في بيان المحجة: ٢/ ٢٤٧، وأورده ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٤٦٨.

(٣) سورة القيامة: آية ٢٢-٢٣.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٠٢، وروى نحوه عبد الله في السنة: ٢/٥٠٢، رقم ١١٦١.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٠٤ ، وعزاه ابن حجر في الفتح إلى عبد بن حميد عن إبراهيم بن الحكم... به. ثم =

فدلالة هذه الآية الكريمة على رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة واضحة وصريحة لا تقبل تحريفاً ولا تأويلاً. يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: « وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية، وتعديته بأداة « إلى » الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على أنَّ المراد بالنظر المضاف إلى الوجه المعدى بإلى خلاف حقيقته، وموضوعه صريح في أنَّ الله تبارك وتعالى أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى نفس الرَّب جل جلاله »[1]. وقد روى ابن أبي حاتم ما يفيد مثل هذا المعنى:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أبي قال: حدثنا محمد بن عيسى الدامغاني قال: حدثني أبو بكر صالح المروزي –وكان صاحب قرآن– قال: **دس الجهمية إلى ابن المبارك رجلاً فقال: يا أبا عبد الرحمن خدا رابان جهان جون بيبند)**[2]. **قال: بجشم؟ يعني كيف نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: بالعين**[3].

ومع وضوح هذا، عمد النفاة إلى جحد نعمة الرؤية وتحريفها عن موضعها، حيث قاموا بتأويل النظر الوارد في الآية إلى معنى الانتظار؛ فكأنه –تعالى– قال: « وجوه يومئذ ناضرة لثواب ربها ناظرة »[4]. إلاَّ أنَّ الإمام ابن أبي حاتم –رحمه الله تعالى– تصدى لهذا التأويل الفاسد، ووقف له بالمرصاد، وأنكره بروايته عن الأئمة ما يدل على ردِّه، وتغليظ القول في قائله وفاعله ومُتبِّنيه.

قال الحافظ اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: ثنا أبي قال: قال أبو صالح –كاتب الليث[5]–: أملى عليَّ عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون –وسألته فيما أحدثت الجهمية– فقال: « **لم يزل يملي هم الشيطان حتى جحدوا قوله عزَّ وجل:**

=

قال: وإبراهيم فيه ضعف ، انظر: فتح الباري: ٤٢٥/١٣.

(١) حادي الأرواح: ص ٤١٤.

(٢) قال المحقق: « هذه لغة فارسية ».

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨١، وأخرجه التيمي في الحجة في بيان المحجة: ٢٤٧/٢.

(٤) انظر: شرح أصول الخمسة: ص ٢٤٥، وانظر الرد على الزنادقة والجهمية: ص ٨٥.

(٥) هو: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح، كاتب الليث ، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، توفي ٢٢٢هـ. تقريب التهذيب: ص ٥١٥.

﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربِّها ناظرة ﴾. فقالوا: لا يراه أحد يوم القيامة، فجحدوا وا لله أفضل كرامة ا لله التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة من النظر إلى وجهه، ونضرته إيَّاهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر. فوربِّ السماء والأرض ليجعلن رؤيته يوم القيامة للمخلصين له ثواباً لينضّر بها وجوههم دون المجرمين ويفلج بها حجتهم على الجاحدين وشيعتهم؛ وهم عن ربِّهم يومئذ محجوبون لا يرونه كما زعموا: أنه لا يرى، ولا يكلمهم يوم القيامة ولهم عذب أليم. وكيف لم يعتبر ــ ويله ــ بقول ا لله تبارك وتعالى: ﴿ كلاَّ إنهم عن ربِّهم يومئذ لمحجوبون ﴾[1]. أفيظن أن ا لله يقصيهم ويفنيهم ويعذبهم بأمر يزعم الفاسق أنه وأولياؤه فيه سواء »[2].

وروى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الأوزاعي رحمه ا لله تعالى أنه قال: « **إني لأرجو أن يحجب ا لله عزَّ وجل جهماً وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعده أولياءه حين يقول: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربِّها ناظرة ﴾. فجحد جهم وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعد أولياءه** »[3].

فاتَّضح من هذا أنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى يرى أنَّ المقصود بالنظر في هذه الآية الكريمة الرؤية.

وقد روى ابن أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- ما يدل على أنَّ الحجب الوارد في قوله تعالى: ﴿ كلاَّ إنهم عن ربِّهم يومئذ لمحجوبون ﴾[4]. في الكفار، أمَّا المؤمنون فيرون ربَّهم عزَّ وجل. فروى بسنده عن الحسن رضي ا لله عنه أنه قال في قول ا لله تعالى: ﴿ كلا إنهم عن ربِّهم يومئذ لمحجوبون ﴾. قال: « **عن النظر إلى ا لله يوم القيامة يعني الكفار، لقوله: ﴿ ثم إنهم لصالوا الجحيم ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون ﴾**[5].

---

(١) سورة المطففين: آية ١٥.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٣.

(٣) شرح أصول الاعتقاد : رقم ٨٧٤.

(٤) سورة المطففين: آية ١٥.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في الحجة في بيان المحجة للتيمي: ٢/٢٤٧-٢٤٨، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٣ ، والسبكي في طبقات الشافعية: ٢/٨١.

فدلَّ هذا على أنَّ المؤمنين يرون ربَّهم لأنَّ الله تعالى جعل من أعظم عقوبة الكفار كونهم محجوبين عن رؤيته واستماع كلامه، فلو لم يره المؤمنون و لم يسمعوا كلامه كانوا أيضاً محجوبين عنه، ولو حجب أولياؤه فأيُّ فضيلة لهم على أعدائه.

وقد احتج بهذه الحجة الإمام الشافعي وغيره من الأئمة فذكر التيمي وغيره عن الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها، ما تقول في قول الله تعالى: ﴿ كلاً إنهم عن ربِّهم يومئذ لمحجوبون ﴾. قال الشافعي: « لما حجب هؤلاء في السخط كان في هذا دليل على أنهم يرونه في الرضا. وقال: لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى الله لما عبد الله تعالى »[1].

ويشهد لهذا ويقويه ما رواه اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى معاذ بن جبل[2] رضي الله تعالى عنه أنه قال: « **يحبس الناس يوم القيامة في صعيد واحد فينادي أين المتقون؟ فيقومون في كنف من الرحمن لا يحتجب الله منهم ولا يستتر..** »[3] الأثر.

وقد استدل نفاة الرؤية بقوله تعالى: ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير ﴾[4]. على نفي الرؤية! فأورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أثر نعيم بن حماد للرَّد على هؤلاء بأنَّ هذه الآية خاصة في الدنيا، أو أنَّ المراد بها نفي الإدراك الذي هو الإحاطة دون الرؤية.

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا إسحاق بن إبراهيم المكتب قال: ثنا زكريا بن يحي بن حمدويه قال: سمعت رفيق نعيم بن حماد يقول: لما صرنا إلى العراق وحبس نعيم بن حماد، دخل عليه رجل في السجن من هؤلاء فقال لنعيم: أليس الله قال: ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾! فقال نعيم: بلى، ذاك في الدنيا. قال: وما

---

(١) الحجة في بيان المحجة: ٢/٢٤٧-٢٤٨، ورواه أبو نعيم مختصراً في الحلية: ٩/١١٧.

(٢) هو: معاذ بن جبل الأنصاري، أحد السبعين الذين شهدوا العقبة من الأنصار وقد شهد بعد ذلك المشاهد كلها كان من أعلم الصحابة بالحلال والحرام ، توفي سنة ١٧هـ في طاعون عمواس الشام. أسد الغابة: ٤/١٠٤-١١٤.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٦٤.

(٤) سورة الأنعام: آية ١٠٣.

دليك؟ فقال نعيم: « إنَّ الله هو البقاء وخلق الخلق للفناء، فلا يستطيعون أن ينظروا بأبصار الفنا إلى البقا؛ فإذا جدد لهم خلق البقاء فنظروا بأبصار البقاء إلى البقاء »[1].

وهذا الأثر يدل على أنَّ الجهمية ينكرون الرؤية وهو الذي جعل هذا الرجل يحتج كغيره من الجهمية بهذه الآية الكريمة على إنكار الرؤية. وهو استدلال باطل، ليس لهم فيه حجة؛ لأنَّ المراد بالآية نفي الإدراك الذي هو الإحاطة دون الرؤية، إذ معنى ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾: تراه ولا تحيط به. ﴿ وهو يدرك الأبصار ﴾. أي: يراها ويحيط بها[2].

قال البيهقي رحمه الله مبيِّناً وجه عدم دلالة هذه الآية على مذهب النفاة: « ولا حجة لهم في قوله: ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾. فإنه إنما أراد به لا تدركه أبصار المؤمنين في الدنيا دون الآخرة، ولا تدركه أبصار الكافرين مطلقاً، كما قال: ﴿ كلا إنهم عن ربِّهم يومئذ لمحجوبون ﴾. فلما عاقب الكفار بحجبهم عن رؤيته دلَّ على أنه يثبت المؤمنين برفع الحجاب لهم عن أعينهم حتى يروه، ولما قال في وجوه المؤمنين: ﴿ وجوه يومئذ ﴾ فقيدها بيوم القيامة، ووصفها فقال: ﴿ ناضرة ﴾ ثم أثبت لها الرؤية فقال: ﴿ إلى ربِّها ناظرة ﴾. علمنا أنَّ الآية الأخرى في نفيها عنهم في الدنيا دون الآخرة، وفي نفيها عن الوجوه الباسرة دون الوجوه الناضرة جمعاً بين الآيتين، وحملاً للمطلق من الكلام على المقيد منه، ثم قال بعض أصحابنا: إنما نفى عنه الإدراك دون الرؤية والإدراك هو الإحاطة بالمرئي دون الرؤية فالله يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً »[3].

فالإدراك أمر زائد على الرؤية، فالله تعالى يرى لكن لا يدرك، كما أنه تعالى يعلم ولكن لا يحاط به علماً[4].

وقد ورد للآية تفسير آخر رواه ابن أبي حاتم عن أبي العالية وهو: أنَّ المراد بالنفي عدم الرؤية في الدنيا[5]. وهذا يؤيد قول نعيم السابق، كما يؤيده حديث أبي أمامة التالي:

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٩٠.

(٢) الحجة في بيان المحجة للتيمي: ٢/٢٥١، وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦/٢٨٩.

(٣) الاعتقاد للبيهقي: ص ٤٦-٤٧.

(٤) انظر: تفسير البغوي: ٣/ ١٧٤، ط دار طيبة الرياض، وتفسير ابن كثير: ٢/ ١٦١، ط دار إحياء التراث-بيروت، وحادي الأرواح ص ٤١٢، تحقيق يوسف علي، ط١، دار التراث -المدينة.

(٥) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢١، والاعتقاد للبيهقي: ص ٤٦.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي أمامة[1] رضي ا لله تعالى عنه قال: نادى رسول ا لله ﷺ : (إنَّ الصلاة جامعة) فصعد المنبر فحمد ا لله وأثنى عليه فما كان خطبته حتى نزل إلاَّ في الدجال ثم قال: « **يا أيّها الناس إنه يبدأ فيقول إنه نبي ولا نبي بعدي، ثم يثني فيقول أنا ربّكم وليس ربّكم بأعور، ولا ترون ربَّكم حتى تموتوا** ». قال: واللفظ لحديث عبد الرحمن[2].

فقوله ﷺ : « **ولا ترون ربَّكم حتى تموتوا** ». دليل على عدم إمكانية الرؤية في الدنيا. ويؤيد هذا أثر أبي هريرة الذي رواه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن، ثم ساق الإسناد إلى أبي هريرة رضي ا لله تعالى عنه أنه كان يذكر: « **إنّكم لن تروا ربَّكم حتى تذوقوا الموت** »[3].

وبهذا يظهر أنَّ المراد بالنفي الوارد في الآية: نفي وقوع الرؤية في الدنيا.

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم وهي تدل على تقرير رؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة أثر علي بن أبي طالب رضي ا لله تعالى عنه وأثر وكيع وهشام رحمهما ا لله تعالى:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى علي بن أبي طالب رضي ا لله تعالى عنه أنه قال: « **من تمام النعمة دخول الجنة والنظر إلى وجه ا لله تبارك وتعالى في جنته** »[4].

وروى عن الحسين بن محمد الطنافسي قال: سمعت وكيعاً يقول: « **يراه المؤمنون في الجنة ولا يراه إلاَّ المؤمنون** »[5].

---

(١) هو: أبو أمامة صُدَيّ -بالتصغير- بن عجلان الباهلي: قيل: إنه شهد أحداً وكان ممن بايع تحت الشجرة. توفي سنة ٨٦ هـ. الإصابة: ١٣٣/٥، وتقريب التهذيب: ص ٤٥٢.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٥٠-٨٥١ ، وأخرجه ابن ماجة في كتاب الفتن باب طلوع الشمس من مغربها: ١٣٥٩/٢، رقم ٤٠٧٧، وعبد ا لله في السنة: ١٣٨/١-١٣٩، وابن أبي عاصم في السنة: رقم ٤٢٩، وقال الألباني: « حديث صحيح، رجاله ثقات ». ظلال الجنة في تخريج السنة: ٤٢٩.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٦٥.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٥٩ ، وأخرجه التيمي في الحجة في بيان المحجة: ٢٤٦/٢، وأورده ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٤٦٠.

(٥) رواه اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إليه. شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٢، وأخرجه التيمي في الحجة في بيان المحجة: ٢٤٦/٢-٢٤٧.

وقال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: وجدت في كتاب عند أبي مما وضعه هشام في « الرَّد على الجهمية ». قال هشام: « **وكان فيما سألتم في كتابكم عن أهل الجنة أنهم يرون ربَّهم!** »

قال هشام: « **ورد علينا في تفسير القرآن ومحكم الحديث: أنَّ الله جل ثناؤه يرى في الآخرة** ». **ثم ذكر الرِّوايات في تفسير القرآن والأخبار عن رسول الله**[1].

ولشهرة هذه الأخبار واستفاضتها، بل وتواترها عن النبي ﷺ قرَّر العلماء والأئمة وجوب الإيمان والتصديق بها. كما روى ذلك ابن أبي حاتم عن قتيبة بن سعيد رحمه الله:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا محمد بن علي بن سعيد النسائي قال: سمعت قتيبة بن سعيد[2] يقول: « **قول الأئمة المأخوذ به في الإسلام والسنة: الإيمان بالرؤية، والتصديق بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الرؤية** »[3].

وكما قرَّر العلماء والأئمة الإيمان بهذه الأخبار، كذلك أنكروا على الجهمية الذين أنكروها وردُّوها فراراً من مضمونها ومدلولها، كما يدل على ذلك أثر أبو نعيم رحمه الله تعالى الآتي الذي رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا الحسين بن أحمد قال: ثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل الرازي قال: سمعت عقبة بن قبيصة[4] قال: خرج علينا أبو نعيم الفضل بن دكين وهو مغضب فقال: « **ثنا سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، وحدثنا الحسن بن صالح بن حي[5]، وثنا شريك بن عبد الله النخعي[6]، وثنا زهير بن**

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٥.

(٢)تقدمت ترجمته في ص ٢٩١ من هذه الرسالة.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٦، وذكره ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٤٦٨.

(٤) هو: عقبة بن قبيصة بن عقبة العامري، الكوفي، صدوق من الحادية عشرة. تقريب التهذيب: ص ٦٨٥.

(٥) هو: الحسن بن صالح بن صالح بن حي ، وهو حيان بن شُفَيّ بضم المعجمة والفاء، مصغر، الهمداني، بسكون الميم، الثوري، ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع، مات سنة ١٦٩هـ. تقريب التهذيب: ص ٢٣٩.

(٦) هو: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا، شديدا على أهل البدع، من الثامنة. قال الأزدي: كان =

معاوية[1]: كلهم رووا عن النبي ﷺ أنّا نرى ربّنا، وجاء ابن صباغ يهودي فأنكر الرؤية -يعني المريسي- »[2].

فقد قرَّر ابن أبي حاتم بهذا الأثر أنَّ أهل السنة يرون ثبوت رؤية ا لله تعالى في الآخرة، وأنهم ينكرون أشد الإنكار على من نفى ذلك.

وقد غضب أبو نعيم الفضل بن دكين -رحمه ا لله تعالى- من إنكار بشر المريسي للرؤية كما هو واضح من السياق. لأنه أنكر شيئاً ثبت بالكتاب والسنة، فكان جاحدا للمعلوم من الأدلة الصحيحة. وفي هذا إبطال للشرع، لأنه لا يجوز الإيمان ببعض أمور الدِّين والكفر ببعضها الآخر. لأنَّ الذي جاء بهذه الأحاديث في الرؤية وغيرها هو الذي جاء بالشريعة. وقد صرَّح بهذا الإمام شريك فيما رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا إسماعيل بن صالح الحلواني قال: ثنا أبو معمر القطيعي قال: قال عباد بن العوام[3]: قدم علينا شريك فقلنا: إنَّ قوماً ينكرون هذه الأحاديث: إنَّ ا لله ينزل إلى سماء الدنيا، والرؤية، وما أشبه هذه الأحاديث!

فقال: « إنما جاءنا بهذه الأحاديث من جاءنا بالسنن في الصلاة، والزكاة، والحج؛ وإنّما عرفنا ا لله بهذه الأحاديث »[4].

قال ابن القيم رحمه ا لله تعالى بعد ذكره لبعض أحاديث الرؤية: « فإنَّ الذي جاء بهذه الأحاديث هو الذي جاء بالقرآن والشريعة، والذي بلّغها هو الذي بلَّغ الدِّين، فلا يجوز أن يجعل كلام ا لله ورسوله عضين، بحيث يؤمن ببعض معانيه ويكفر ببعضها؛ فلا

=

صدوقا، إلاّ أنه مائل عن القصد، غالي المذهب، سيء الحفظ، كثير الوهم مضطرب الحديث. مات سنة ١٧٧هـ. تقريب التهذيب: ص ٤٣٦، وتهذيب التهذيب: ٢٩٣/٤-٢٩٦.

(١) هو: زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي، الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، روى عنه موسى بن داود، مات سنة ١٧٢هـ أو بعدها بسنة أو سنتين. تقريب التهذيب: ص ٣٤٢، وتهذيب التهذيب: ٣٥١/٣.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٧ ، وذكره ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٤٦٦.

(٣) هو: عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة، من الثامنة، مات سنة ١٨٥هـ أو بعدها. تقريب التهذيب: ص ٤٨٢ ، وتذكرة الحفاظ: ٢٦٠/١-٢٦١.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٩.

يجتمع في قلب العبد بعد الاطلاع على هذه الأحاديث وفهم معناها إنكارها والشهادة أنَّ محمداً رسول الله أبدا... »[1].

وإذا تقرَّر هذا، فإنَّ العلماء قرَّروا أن تثبت مسألة الرؤية إثباتاً حقيقياً، بلا تكييف ولا تمثيل، كما في أثر الوليد بن مسلم رحمه الله تعالى الذي رواه عنه ابن أبي حاتم في وجوب الإقرار بأحاديث الرؤية، والإيمان بها على ظاهرها، وإمرارها على ما جاءت.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الوليد بن مسلم -رحمه الله تعالى- قال: سألت الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: « **أمروها بلا كيف** »[2].

هذا الأثر يدل على وجوب الإقرار والإيمان بأحاديث الرؤية. فقولهم -رحمهم الله تعالى-: « أمروها بلا كيف ». أي: أبقوها كما هي بلا تمثيل ولا تكييف؛ ويدل على هذا أثر سفيان بن عيينة الآتي الذي رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا إسماعيل بن صالح الحلواني قال: سمعت محمد بن سليمان المصيصي لوين[3] قال: قيل لابن عيينة: هذه الأحاديث في الرؤية ترويها؟ فقال: « **حق نرويها على ما سمعناها ممن نثق به ونرضى به** »[4].

وفي هذا دلالة على وجوب الإقرار بها، وروايتها على ما هي عليه، وعدم التعرض لها بما يخرجها عن معانيها المقصودة منها بالتأويل أو التحريف، أو الطعن فيها. وكذلك فيه دلالة على وجوب رواية هذه الأحاديث ونشرها بين الناس وعدم إخفائها، لاسيَّما إذا

---

(١) حادي الأرواح: ص ٤٧٦.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٥، وأخرجه الدارقطني في كتاب الصفات: رقم ٦٧، والآجري في الشريعة: ص ٣١٤، وابن عبد البر في الانتقاء: ص ٣٦، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٧٢، وأورده شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: ٣٩/٥، وعزاه إلى الخلال في السنة وأورده الذهبي في ترجمة الإمام الليث بن سعد. سير أعلام النبلاء: ١٦٢/٨.

(٣) هو: محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي، أبو جعفر العلاف الكوفي، ثم المصيصي، لقبه لُوَيْن بالتصغير، ثقة مات سنة ٢٤٥ أو ٢٤٦هـ. وقد جاوز المائة : تقريب التهذيب: ص ٨٥٠.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٧، ورواه عبد الله بن أحمد في السنة: ٢٣٥/١، رقم ٤٢٤،، والآجري في الشريعة: ص ٢٥٤، والدارقطني في كتاب الصفات: ص ٦٩-٧٠، رقم ٥٩.

كانت ثمت حاجة إلى ذلك. ويؤيد هذا أثر سليمان بن حرب الآتي:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا ابن أبي عبد الرحمن المقري قال: سمعت سليمان بن حرب[1] -وسأله سلمة بن شبيب- وهو المستملي، فقال له: يا أبا أيوب اذكر حديث أبي موسى في الرؤية[2]. فقال: «دعه». فقال رجل -بالقرب من سليمان- خفياً: أي وا لله فدعه. فسمعه سليمان فنظر إليه فقال: «**إذاً أحدثه على رغم أنفك خذها إليك فإني أراك ممن تركه ثم بدأ فحدثه به**»[3].

فدلَّ هذا على وجوب رواية هذه الأحاديث ونشرها، لاسيَّما عند المبتدعة الذين ينكرونها، أو يؤولونها عن حقيقتها، أو يردونها فراراً من مضمونها ومدلولها.

المطلب الثاني
بيانه مسألة رؤية النبي ﷺ ربَّه

مسألة رؤية ا لله تعالى في الدنيا مما اتَّفقت الأمة على عدم وقوعها لواحد غير نبيِّنا محمد ﷺ. أمَّا النبي ﷺ خاصة فقد جرى الخلاف بين الصحابة رضي ا لله عنهم في رؤيته ربَّه في الدنيا، فمنهم من أثبت رؤيته لربِّه ليلة الإسراء كابن عباس وكعب وغيرهما[4].

وروي نفيها عن عائشة وابن مسعود -رضي ا لله تعالى عنهم جميعاً-.

فقد روي عن عائشة رضي ا لله تعالى عنها أنها قالت لمسروق[5]: «من زعم أنَّ

---

(١) هو : سليمان بن حرب الأزدي ، الواشحي، بمعجمة ثم مهملة، البصري، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ مات سنة ١٢٤هـ. تقريب التهذيب: ص ٤٠٦.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قوله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾: ٤٣٣/٨، رقم ٧٤٤٤، ومسلم في كتاب الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم سبحانه وتعالى: ١٦٣/١، رقم ١٨٠.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٨، وأخرجه التيمي في الحجة في بيان المحجة: ٢٤٨/٢.

(٤) انظر: فتح الباري: ٦٠٨/٨.

(٥) هو: مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الكوفي الفقيه . من أهل اليمن. وهو من كبار التابعين. روى عن بعض الصحابة . قال الشعبي: ما رأيت أطلب للعلم منه، وروى أنه حج فلم ينم إلاَّ ساجدا. وكان يصلي حتى تتورم قدماه. قال ابن المديني: صلى خلف أبي بكر الصديق رضي ا لله عنه. توفي سنة ٦٣هـ. تذكرة الحفاظ: ٤٩/١، الإصابة: ٢٩١/٦، تهذيب التهذيب: ١٠٩/١٠.

محمداً رأى ربَّه فقد أعظم الفرية على الله))[1].

والظاهر من الرِّوايات التي رواها ابن أبي حاتم في هذه القضية: هو تقرير رؤية النبي ﷺ ربَّه. إلاَّ أنَّ تلك الرِّوايات التي أوردها ابن أبي حاتم مقرِّراً بها هذا الأمر مقيدة برؤية القلب يعني أنَّ النبي ﷺ رأى ربَّه بقلبه. ومن تلك الرِّوايات أثر ابن عباس وأم الطفيل:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما-: ((**أنَّ النبي ﷺ رأى ربَّه بفؤاده مرتين**))[2].

كما روى اللالكائي بإسناده أيضاً من طريق ابن أبي حاتم إلى أم الطفيل امرأة أبي بن كعب[3] -رضي الله تعالى عنهما- أنها قالت: ((**سمعت رسول الله ﷺ يذكر أنه رأى ربَّه - تعني: بقلبه**))[4].

ويمثل هذه الآثار المقيدة برؤية القلب جمع العلماء بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة رضي الله عنهما؛ بأن يحمل نفيها على رؤية البصر، وإثباته على رؤية القلب[5].

ومما يدل على رجحان هذا الجمع ما ورد من النصوص الصحيحة على نفي الرؤية بالعين، منها ما رواه ابن أبي حاتم عن أبي ذر -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الله بن شقيق[6] قال:

---

(١) صحيح البخاري كتاب التفسير باب سورة النجم: ٤٧٢/٨، رقم ٤٨٥٥، وصحيح مسلم كتاب الإيمان باب معنى قول الله عز وجل: ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟: ١٥٩/١، رقم ١٧٧.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩١٢، ورواه مسلم في كتاب الإيمان باب معنى قول الله عزَّ وجل: ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ ؛ وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟: ١٥٨/١، رقم ١٧٦.

(٣) هي: أم الطفيل امرأة أبي بن كعب لها صحبة ورواية، كانت تكنى بابنها الطفيل بن أبي بن كعب، روى عنها عمارة بن عمير وروى عنها محمد بن أبي بن كعب. الاستيعاب: ١٩٤٤/٤، وانظر: الإصابة: ٤٧٠/٤.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٠٩، وقال المحقق: ((سنده ضعيف)). انظر: هامش رقم (٢) من ص ٥٧٢.

(٥) انظر: فتح الباري: ٦٠٨/٨ ، ومجموع الفتاوى: ٥٠٩/٦.

(٦) هو: عبد الله بن شقيق العقيلي أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد البصري، ثقة فيه نصب، فقد كان يحمل على علي ويبغضه، وكان مستجاب الدعوة. توفي سنة ١٠٨هـ. تهذيب التهذيب: ٢٢٣/٥ ، وتقريب التهذيب: ص ٥١٥.

قلت لأبي ذر: لو أدركت النبي ﷺ لسألته. قال: عمَّا كنت تسأله؟ قال: كنت أسأله هل رأى ربَّه؟ قال: إنِّي قد سألته قال: « **نور أنَّى أراه، نور أنَّى أراه مرتين أو ثلاثة** »[1].

كما روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي العالية في تفسير قوله تعالى : ﴿ سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين ﴾[2]. قال: « **وكان قبله مؤمنون ولكن يقول: ﴿ أنا أوَّل المؤمنين ﴾. أنا أوَّل من آمن بهذا، أنه لا يراك أحد قبل يوم القيامة. وهو يقول: ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير ﴾[3]. يعني: أنه لا تدركه الأبصار في الدنيا** »[4].

فدلَّ هذا الأثر على نفي وقوع الرؤية لأحد في الدنيا.

وبهذا يتبيَّن أنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قرَّر الرؤية القلبيه دون البصرية. وربما كان رحمه الله تعالى أراد بروايته الآثار المقيدة برؤية القلب، والآثار الواردة بنفي الرؤية بالعين الترجيح لعدم الرؤية. -والله تعالى أعلم-.



---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩١٨، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب في قوله عليه السلام: نور أنى أراه، وفي قوله: رأيت نوراً: ١٦١/١، رقم ١٧٨، من طريقين: الأول من طريق ابن أبي شيبة... عن وكيع به. الثاني: من طريق همام عن قتادة... به، والترمذي في كتاب التفسير باب ٥٤ ومن سورة النجم: ٣٩٦/٥، رقم ٣٢٨٢ من طريق وكيع ويزيد بن هارون عن يزيد بن إبراهيم... به وقال حديث صحيح.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٤٣.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢١، وتفسير الطبري: ٥٥/٩.

الفصل السادس

جهود ابن أبي حاتم

في توضيح مسألة الصحابة والإمامة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: جهوده في توضيح مسألة الصحابة.

المبحث الثاني: جهوده في توضيح مسألة الإمامة.

المبحث الأول

جهود الإمام ابن أبي حاتم في توضيح مسألة الصحابة

إنَّ للإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى جهوداً واضحة في باب الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- وهي متعددة الجوانب ومن ذلك:

ا- أنه أفرد كتاباً خاصاً ببيان فضائل أهل البيت[1]، وهذا التأليف يدل على عنايته الخاصة ببيان فضائل الصحابة عموماً، وفضائل أهل البيت خصوصاً.

ب- أنه عقد باباً في كتابه « الجرح والتعديل » بعنوان: نفي تهمة الكذب عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أثنى عليهم فيه، وبيَّن عدالتهم، وفضلهم، ومكانتهم. وهذا الصنيع منه -رحمه الله تعالى- يدل على حبه لصحابة رسول الله ﷺ، إذ إنَّ في نشر محاسنهم، وإذاعة فضائلهم ومزاياهم، دليلاً على صدق محبتهم.

ج- أنه روى أحاديث هي من أهم الأحاديث التي اعتمد عليها علماء السنة في بيان فضائل الصحابة، والرَّد على أهل البدع من الشيعة، والخوارج، والنواصب.

د- أنه أورد في كتابه « أصل السنة واعتقاد الدين » أثر أبيه وأبي زرعة في توضيح منهج السلف ومذهبهم في باب الصحابة، والرَّد على الأهواء والبدع. كما روى آثاراً أخرى عن بعض كبار أئمة السلف في هذا الشأن؛ منهم الثوري، والشافعي.

وفيما يلي من المطالب عرض لأهم المسائل التي قرَّرها ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في موضوع الصحابة -رضي الله تعالى عنهم أجمعين-.

المطلب الأول

في بيان ابن أبي حاتم فضائل الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى فضائل الصحابة بما صنعه في كتبه من ذكر فضائلهم ومزاياهم، وبما رواه من آثار تقرِّر سمو منزلتهم، وتبيِّن علو قدرهم ومكانتهم.

---

(١) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ١٢١/٣، مادة الري.

ولا غرو في ذلك، فإنَّ فضل أصحاب النبي ﷺ ومكانتهم في الدِّين، دلَّ عليه الكتاب والسنة وانعقد عليه إجماع الأمة.

ورد في الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في بيان معتقدهما قولهما: « ... **والترحم على جميع أصحاب محمد صلى ا لله عليه وعلى آله وسلم، والكف عمَّا شجر بينهم. وأنَّ العشرة الذين سماهم رسول ا لله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به، وقوله الحق** »[1].

دلَّ هذا الأثر على فضل الصحابة رضي ا لله تعالى عنهم، وأنَّ من حقهم على كل من جاء بعدهم من عباد ا لله المؤمنين أن يدعو لهم، ويستغفر لهم، ويترحم عليهم؛ لما لهم من القدر العظيم والسوابق القديمة، والمناقب الحميدة المشهورة. ولما لهم من الفضل الكبير على كل من أتى بعدهم، فهم الذين نقلوا إلى من بعدهم الدِّين الحنيف. ففضلهم مستمر على كل مسلم جاء بعدهم إلى أن يرث ا لله الأرض ومن عليها. وإنَّ أهل السنة والجماعة وُفِقُوا للثناء الجميل، والقول الحسن في أصحاب رسول ا لله ﷺ، وهم يترضون عنهم ويستغفرون لهم استجابة وتطبيقاً لقول ا لله جل وعلا: ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربَّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم ﴾[2]. وحَرُم هذا الموقف العظيم الشيعة الروافض الذين جعلوا رأس ما لهم سبُّهم وبغضهم والحقد عليهم، وهذا خذلان أيّما خذلان أعاذنا ا لله منه[3].

وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير الآية السابقة قول عائشة -رضي ا لله تعالى عنها- قالت: « **أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي ﷺ فسبّوهم** »[4].

وهذا القول ينطبق على الشيعة الروافض الذين لم يترحموا على الصحابة و لم

---

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) سورة الحشر: آية ١٠.

(٣) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام د/ ناصر بن علي الشيخ: ص ٧٦٦.

(٤) رواه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير: ٣٣٩/٤، والدر المنثور للسيوطي: ١٩٨/٦، وأخرج مسلم نحوه في الصحيح كتاب التفسير باب في حديث الهجرة، ويقال له: حديث الرحل: ٢٣١٧/٤، رقم ٣٠٢٢.

يستغفروا لهم، بل سبّوهم وحملوا لهم الحقد في قلوبهم.

وكما دلَّ أثر أبي حاتم وأبي زرعة السابق على أنَّ من عقيدة أهل السنة الترحم والاستغفار للصحابة؛ -كذلك- دلَّ أيضاً على أنَّ من عقيدتهم الشهادة لمن شهد له المصطفى ﷺ بالجنة من الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم أجمعين-.

فلقد أخبر ﷺ عن عشرة من المهاجرين -رضي الله تعالى عنهم- بأنهم في الجنة، وسماهم بأعيانهم في حديث واحد.

روى الترمذي وغيره من حديث سعيد بن زيد[1] رضي الله تعالى عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: « عشرة في الجنة: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي، وعثمان، والزبير وطلحة، وعبد الرحمن، وأبو عبيدة، وسعيد بن أبي وقاص ». قال: فعدَّ هؤلاء التسعة وسكت عن العاشر، فقال القوم: ننشدك الله يا أبا الأعور من العاشر؟ قال: « نشدتموني بالله أبو الأعور في الجنة »[2].

ويتضح من هذا، دلالة الأثر على فضل العشرة. حيث صرَّح على أنَّ العشرة الذين سماهم الرسول ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به، وقوله الحق. وكونهم من أهل الجنة يدل على إثبات فضلهم، وعلو منزلتهم.

ومما قرَّر به ابن أبي حاتم أيضاً فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم هو أنه أثبت عدالتهم ونفى تهمة الكذب عنهم حيث عقد باباً في كتابه « الجرح والتعديل » بعنوان: باب نفي تهمة الكذب عن الصحابة في الرِّواية عن رسول الله ﷺ . وروى بسنده في هذا الباب أنَّ رسول الله ﷺ قال: « **سيكون في آخر الزمان ناس من أمتي يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم** »[3].

---

(١) هو: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي ، أبو الأعور، أسلم قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم وهاجر وشهد أحداً والمشاهد بعدها، وكان من فضلاء الصحابة. توفي سنة ٥٠هـ. الإصابة: ١٨٨/٤، وتقريب التهذيب: ص ٢٧٨.

(٢) سنن الترمذي كتاب المناقب باب مناقب عبد الرحمن بن عوف: ٦٠٦/٥، رقم ٣٧٤٨، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في الخلفاء: ٣٩/٥، رقم ٤٦٤٩، وابن ماجة في المقدمة باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: ٤٨/١، رقم ١٣٣، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٧١٨-٢٧١٩، وابن أبي عاصم في السنة: رقم ١٤٣٣-١٤٣٦.

(٣) الجرح والتعديل: ٢/ ١٤، وأخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ـ باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في =

ويرى أبو محمد أنَّ هذا الحديث فيه دليل على نفي تهمة الكذب عن صحابة رسول الله ﷺ ؛ لأنه أخبر ﷺ بكذّابين يكونون في آخر الزّمان يكذبون عليه، فعلم أنَّ الأوّل وهم أصحابه خارجون من هذه الجملة، وزائل عنهم التهمة[1].

وفي هذا دلالة واضحة على أنَّ الصحابة كلهم عدول بتعديل النبي ﷺ لهم حيث نفى تهمة الكذب عنهم، وفي هذا التعديل إثبات لفضلهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

كما قرَّر ابن أبي حاتم أيضاً فضل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم بوضعهم في المرتبة الأولى عند ذكره لمراتب رواة الآثار؛ لأنهم قد شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل؛ وهم الذين اختارهم الله عزَّ وجل لصحبة نبيِّه ﷺ ونصرته، وإقامة دينه وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة وجعلهم لنا أعلاماً وقدوة.

يقول ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- مبيِّنا هذه المرتبة: « **فأمَّا أصحاب النبي ﷺ فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله عزَّ وجل لصحبة نبيِّه ﷺ ونصرته، وإقامة دينه وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة، وجعلهم لنا أعلاما وقدوة. فحفظوا عنه ﷺ ما بلَّغهم عن الله عزَّ وجل، وما سن وشرع، وحكم وقضى، وندب وأمر ونهى، وحظر وأدب، ووعوه وأتقنوه، ففقهوا في الدِّين وعلموا أمر الله ونهيَه ومراده – بمعاينة رسول الله ﷺ، ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله، وتلقفهم منه، واستنباطهم عنه؛ فشرفهم الله عزَّ وجل بما منَّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إيَّاهم موضع القدوة؛ فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز وسماهم عدول الأمة – فقال عزَّ ذكره في محكم كتابه : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ﴾[2]. ففسر النبي ﷺ عن الله عزَّ ذكره قوله: ﴿ وسطاً ﴾ قال: « عدلاً » فكانوا عدول الأمة، وأئمة الهدى، وحجج الدِّين، ونقلة الكتاب والسنة.**

= تحملها: ١٢/١، رقم ٦.

(١) الجرح والتعديل: ١٤/٢.

(٢) سورة البقرة: آية ١٤٣.

وندب الله عزَّ وجل إلى التمسك بهديهم، والجري على منهاجهم، والسلوك لسبيلهم، والاقتداء بهم فقال: ﴿ ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ﴾[1] الآية.

ووجدنا النبي ﷺ قد حضَّ على التبليغ عنه في أخبار كثيرة، ووجدناه يخاطب أصحابه فيها، منها أن دعا لهم. فقال: « نضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها حتى يبلغها غيره »[2]. وقال ﷺ في خطبته: « فليبلغ الشاهد منكم الغائب »[3]. وقال: « بلِّغوا عني ولو آية وحدثوا عني ولا حرج »[4].

ثم تفرَّقت الصحابة –رضي الله عنهم– في النواحي، والأمصار، والثغور، وفي فتوح البلدان، والمغازي، والإمارة، والقضاء، والأحكام. فبث كل واحد منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو به ما وعاه وحفظه عن رسول الله ﷺ؛ وحكموا بحكم الله عزَّ وجل. وأمضوا الأمور على ما سنَّ رسول الله ﷺ، وأفتوا فيما سئلوا عنه مما حضرهم من جواب رسول الله ﷺ عن نظائرها من المسائل، وجردوا أنفسهم مع تقدمة حسن النية والقربة إلى الله تقدس اسمه لتعليم الناس الفرائض، والأحكام، والسنن، والحلال، والحرام؛ حتى قبضهم الله عزَّ وجل رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين »[5].

وفي هذا النقل عن ابن أبي حاتم تقرير وتثبيت منه رحمه الله تعالى لمنزلة الصحابة، وفضلهم وعدالتهم.

ثم إنَّ ما قاله ابن أبي حاتم في عدالة الصحابة هو مذهب الجمهور من الأمة، ولم

---

(١) سورة النساء: آية ١١٥.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن كتاب العلم باب فضل نشر العلم: ٦٨/٤، رقم ٣٦٦٠، والترمذي في كتاب العلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع: ٣٣/٥، رقم ٢٦٥٦، وابن ماجة في المقدمة باب من بلغ علما: ٨٤/١، رقم ٢٣٠، وأحمد في المسند: ٤٣٧/١، والدارمي في السنن: ٧٤/١-٧٥.

(٣) عند البخاري بلفظ: « ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب » ، صحيح البخاري كتاب العلم باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب: ٢٤٠/١، رقم ١٠٥، وعند مسلم بدون لفظة « منكم » ، صحيح مسلم كتاب القسامة باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال: ١٣٠٥/٣-١٣٠٦، رقم ١٦٧٩.

(٤) عند البخاري بلفظ: « بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل » الحديث: صحيح البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل: ٥٧٢/٦، رقم ٣٤٦١.

(٥) الجرح والتعديل : ٧/١-٨.

يلتفت إلى قول من قال غير ذلك مما يخدش عدالة الصحابة، أو عدالة بعضهم[1].

تلك هي بعض الآثار والأقوال التي ذكرها ابن أبي حاتم في فضائل الصحابة، وكما هي واضحة فإنها تضمنت الثناء عليهم بما قدموه من الأعمال الصالحة، وبما لهم من شرف الصحبة، وبما بذلوه للإسلام من النصرة والجهاد في سبيل الله، من أجل إعلاء كلمة الله، ونصرة دينه. -فرضي الله تعالى عنهم أجمعين-.

وإلى جانب ما قرَّره ابن أبي حاتم من فضائل الصحابة عموماً، فقد قرَّر فضائل أفراد منهم.

١- فضائل العشرة المبشرين بالجنة:

مرَّ معنا فيما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قولهما: « ... **وأنَّ العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله ﷺ، وقوله الحق** »[2]. وقد تقدم الكلام على هذا الأثر في بداية هذا المبحث فأغنى الكلام عنه هناك عن إعادته هنا.

٢، ٣- فضائل الشيخين: أبي بكر الصديق، وعمر -رضي الله تعالى عنهما-:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن حذيفة بن اليمان[3] -رضي الله تعالى عنه- أنَّ النبي ﷺ قال: « **اقتدوا باللذين من بعدي...** »[4] الحديث.

ثم عقَّبه بقول أبيه أبي حاتم: « **وهذا حديث فيه فضيلة للشيخين** »[5]. وذلك لما فيه من الحث على الاقتداء بهما، لحسن سيرتهما وصدق سريرتهما.

---

(١) انظر: السنة قبل التدوين د/ محمد عجاج الخطيب: ص ٣٩٤، ط الأولى.

(٢) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٤٨ من هذه الرسالة.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم: رقم ٢٦٤٨ ، وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما: ٥/٥٦٩، رقم ٣٦٦٢، وابن ماجة في المقدمة باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: ١/٣٧، رقم ٩٧، وأحمد في المسند: ٥/٣٨٢، وابن أبي عاصم في السنة: رقم ١١٤٨-١١٤٩، والطحاوي في مشكل الآثار: ٢/٨٣-٨٤ ، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ٢/١٨٥، وسنده حسن، وصححه الحاكم في المستدرك: ٣/٧٥، وصححه ابن حبان في صحيحه: رقم ٢١٩٣ من طريق آخر.

(٥) علل الحديث: ٢/٣٧٩.

وروى بسنده أيضاً عن أنس عن النبي ﷺ **أنه سئل من أحب الناس إليك؟ قال: عائشة. قالوا: لا نعني أهلك. قال: أبو بكر**[1].

وفي رواية عند غير ابن أبي حاتم وفيها: قلت: ثم من؟ قال: « ثم عمر بن الخطاب» فعدَّ رجالاً[2].

هذا الحديث فيه تصريح بعظيم فضائل أبي بكر وعمر وعائشة رضي الله تعالى عنهم، وفيه دلالة بيِّنة لأهل السنة في تفضيل أبي بكر وعمر على جميع الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين؛ إذ كونهما أحب الناس إلى النبي ﷺ يدل على أنَّ لهما فضل كبير، وأنهما أفضل الأمة بعد النبي ﷺ .

٤- فضائل علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه-:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن سعد -رضي الله تعالى عنه- أنَّ رسول الله ﷺ قال لعلي يوم غزوة تبوك: « **أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاَّ أنه لا نبي بعدي** »[3].

هذا الحديث فيه فضيلة عظمى لعلي رضي الله عنه تضمنها قوله ﷺ: « أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاَّ أنه لا نبي بعدي ». حيث بيَّن عليه الصلاة والسلام منزلة علي منه، ومكانته العظيمة عنده ﷺ .

ونقل الإمام النووي عن القاضي عياض رحمهما الله تعالى أنه قال: « هذا الحديث مما تعلقت به الرَّوافض الإمامية وسائر فرق الشيعة في أنَّ الخلافة كانت حقا لعلي وأنه وصَّى له بها. قال: ثم اختلف هؤلاء فكفرت الرَّوافض سائر الصحابة في تقديمهم غيره، وزاد بعضهم فكفَّر عليا لأنه لم يقم بطلب حقه بزعمهم. وهؤلاء أسخف مذهباً وأفسد

---

(١) المصدر السابق: رقم ٢٦٦٦.

(٢) أخرجها البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: (لو كنت متخذا خليلا): ٢٢/٧، رقم ٣٦٦٢، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ـ باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: ١٨٥٦/٤-١٨٥٨، رقم ٢٣٨٤.

(٣) علل الحديث: رقم ٢٦٨٠، وأخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن: ٨٨/٧ ، رقم ٣٧٠٦، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ١٨٧٠/٤، رقم ٢٤٠٤.

عقلاً من أن يرد قولهم أو يناظر. وقال: ولا شك في كفر من قال هذا، لأنَّ من كفَّر الأمة كلَّها والصدر الأوَّل، فقد أبطل نقل الشريعة وهدم الإسلام. وأمَّا من عدا هؤلاء الغلاة فإنهم لا يسلكون هذا المسلك. فأمَّا الإمامية وبعض المعتزلة فيقولون: هم مخطئون في تقديم غيره لا كفار؛ وبعض المعتزلة لا يقول بالتخطئة لجواز تقديم المفضول عندهم. وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم، بل فيه إثبات فضيلة لعلي ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله؛ وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده. لأنَّ النبي ﷺ إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك، ويؤيد هذا أنَّ هارون المشبَّه به لم يكن خليفة بعد موسى، بل توفي في حياة موسى وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص. قالوا: وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربِّه للمناجاة وا لله أعلم »[1].

٥- فضائل الزبير -رضي ا لله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى جابر بن عبد ا لله -رضي ا لله تعالى عنه- قال: قال النبي ﷺ يوم الخندق: « **من يأتينا بخبر القوم؟ فقام الزبير فقال: أنا يا رسول ا لله ﷺ. فقال: إنَّ لكل نبي حواريا وحواريي الزبير** »[2].

ومعنى قوله ﷺ : « وحواري الزبير ». أي: خاصيتي من أصحابي وناصري، ومنه الحواريون أصحاب عيسى -عليه الصلاة والسلام- أي: خلصاؤه وأنصاره، وأصله من التحوير: التبييض قيل: إنهم كانوا قصارين يحورون الثياب أي: يبيِّضونها.. قال الأزهري: الحواريون خلصان الأنبياء، وتأويله الذين أخلصوا ونقوا من كل عيب »[3].

فالحواري: هو الناصر المخلص، فالحديث اشتمل على هذه المنقبة العظيمة التي تميَّز بها الزبير -رضي ا لله تعالى عنه- قال ابن عباس رضي ا لله تعالى عنهما: « وهو حواري

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: ١٧٤/١٥.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٧٠١، وأخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب الزبير بن العوام رضي ا لله عنه: ٧٩/٧-٨٠، رقم ٣٧١٩، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل طلحة والزبير رضي ا لله عنهما: ١٨٧٩/٤، رقم ٢٤١٥، والترمذي في كتاب المناقب باب مناقب الزبير بن العوام رضي ا لله عنه: ٣٠٩/٥، رقم ٣٨٢٧-٣٨٢٨، وابن ماجة في المقدمة باب فضل الزبير رضي ا لله عنه: ٤٥/١، رقم ١٢٢.

(٣) النهاية لابن الأثير: ٤٥٧/١-٤٥٨.

النبي ﷺ وسمي الحواريون لبياض ثيابهم »[1]. ولذلك لما سمع عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما رجلاً يقول: أنا ابن الحواري قال: « إن كنت من ولد الزبير وإلاّ فلا »[2].

وجاء في « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » للعيني: « فإن قلت: الصحابة كلهم أنصار رسول الله عليه الصلاة والسلام خلصاء فما وجه التخصيص به؟ قلنا: هذا حين قال يوم الأحزاب: من يأتيني بخبر القوم؟ قال الزبير: أنا. ثم قال: من يأتيني بخبر القوم؟ فقال: أنا. وهكذا مرة ثالثة. ولا شك أنه في ذلك الوقت نصره نصرة زائدة على غيره»[3].

المطلب الثاني

في بيان ابن أبي حاتم المفاضلة بين الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-:

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرَّر التفضيل بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم بما أورده في ذلك من الأحاديث والآثار:

وغاية ما ينتهي إليه تلك الأخبار التي ساقها في هذا الأمر، هو أنه يريد بيان تفضيل الخلفاء الأربعة على غيرهم من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- وكذلك تفضيل بعضهم على بعض. وإليك بعض تلك الأخبار:

١- أثر أبي حاتم وأبي زرعة -رحمهما الله تعالى-:

في الأثر الذي سبق أن مرَّ في بيان عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة قولهما: **« ... وخير هذه الأمة بعد نبيِّها ﷺ أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهم الخلفاء الراشدون المهديون »**[4].

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل الصحابة باب مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه وقول ابن عباس: هو حواري النبي ﷺ وسمي الحواريون لبياض ثيابهم: ٩٩/٧.

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى: ١٠٦/٣، وذكره الحافظ في الإصابة: ٥٢٧/١.

(٣) عمدة القاري: ٢٢٣/١٦، وانظر: تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي: ٥٤٧/١٠.

(٤) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

في هذا الأثر دلالة واضحة على أنَّ أفضل الناس وخيرهم بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق، وبعد أبي بكر عمر، وبعد عمر عثمان، وبعد عثمان علي -رضي الله تعالى عنهم- وأنهم الخلفاء الراشدون المهديون. وهذا ما أجمع عليه الصحابة وأتباعهم من أهل السنة والجماعة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: « ونقل البيهقي في « الاعتقاد » بسنده إلى أبي ثور عن الشافعي أنه قال: أجمع الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي »[1].

وروى البيهقي مسنداً إلى محمد بن عبد الله بن عبد الحكم[2] قال سمعت محمد بن إدريس الشافعي يقول: « أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم »[3].

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: « وخير الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان بعد عمر، وعلي بعد عثمان، ووقف قوم على عثمان وهم خلفاء راشدون مهديون »[4].

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى مبيِّناً مذهب أهل السنة وعقيدتهم في السلف من الصحابة: « ويعرفون حق السلف الذين اختارهم الله سبحانه لصحبة نبيِّه ﷺ ويأخذون بفضائلهم.. ويقدمون أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليا رضوان الله عليهم. ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون أفضل الناس كلهم بعد النبي ﷺ »[5].

٢- حديث ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما-:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: « **كنا نعد- أو نقول- ورسول الله ﷺ حيٌّ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان** »[6].

---

(١) فتح الباري: ١٧/٧، وانظر: الاعتقاد للبيهقي: ص ١٩٢.

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري، الفقيه، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٦٨هـ . تقريب التهذيب: ص ٨٦٢.

(٣) مناقب الشافعي للبيهقي: ٤٣٣/١.

(٤) طبقات الحنابلة: ٣٠/١.

(٥) مقالات الإسلاميين: ٣٤٨/١.

(٦) علل الحديث: ٣٥١/٢، رقم ٢٥٧٤، وأخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب فضل أبي بكر بعد =

هذا الحديث دلَّ على أنَّ أفضلية أبي بكر وعمر وعثمان كانت ثابتة في أيّامه عليه الصلاة والسلام، وأنهم أفضل الناس بعد النبي ﷺ .

وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث ما يدل على أنَّ النبي ﷺ كان يقر بذلك. ففي رواية عند الطبراني: « فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا ينكره »[1]. وهذا يتضمن إقراره ﷺ على ذلك، ولو لم يكن صواباً لأنكره.

وفي الحديث تقديم عثمان بعد أبي بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهم-، كما هو المشهور عند جمهور أهل السنة[2].

ولم يرد ذكر علي رضي الله تعالى عنه في هذا الحديث، وقد حمله الخطابي -رحمه الله تعالى- على أنَّ ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أراد الشيوخ وذوي الأسنان منهم، وكان علي في زمنه ﷺ حديث السن[3]. وذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أنَّ ترك التفاضل بين الصحابة بعد الثلاثة، أعني: أبا بكر وعمر وعثمان، لا يلزم منه أنهم تركوا التفاضل حينذاك، ولا يلزم منه أن لا يكونوا اعتقدوا بعد ذلك تفضيل علي على من سواه[4].

٣- أثر علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى محمد بن علي[5] قال: **قلت لأبي: من خير الناس بعد رسول الله ﷺ قال: يا بني وما تعلم؟! قلت: لا. قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: يا بني أمَّا تعلم؟! قال: قلت: لا. قال: ثم عمر. قال: ثم**

= النبي ﷺ: ٢٠/٧، رقم ٣٦٥٥، وأبو داود في كتاب السنة باب في التفضيل: ٢٤/٥-٢٥، رقم ٤٦٢٧.

(١) عزاه الحافظ ابن حجر في الفتح: ١٦/٧ إلى الطبراني والإسماعيلي وخيثمة بن سليمان.

(٢) المصدر السابق .

(٣) معالم السنن: ٣٠٢/٤.

(٤) انظر: فتح الباري: ١٧/٧.

(٥) هو: ابن الحنفية، محمد بن علي بن أبي طالب، وأمه من سبي بني حنيفة، كان كثير العلم ورعا، وأحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام. قيل: إنه توفي بالطائف، وقيل: بالمدينة عام ٨١ هـ. انظر: طبقات ابن سعد: ٩١/٥ - ١١٦، وحلية الأولياء: ١٧٤/٣.

بدرته فقلت: يا أبت ثم أنت الثالث؟ قال: فقال لي: يا بني أبوك رجل من المسلمين له ما لهم، وعليه ما عليهم »[1].

هذا الأثر من أقوى أدلة أهل السنة والجماعة فيما ذهبوا إليه؛ إذ صرَّح الإمام علي نفسه بأفضلية أبي بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهم جميعاً- وخيريتهما بعد النبي ﷺ بعد أن سأله ابنه محمد بن الحنفية. ويقوي هذا الأثر ويؤيده أثر أبي جحيفة الآتي:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى أبي جحيفة[2] وكان سيِّد الناس استعمله علي رضي الله تعالى عنه على الكوفة زمن الجمل قال: سمعت علياً يقول: **« ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر، ألا أخبركم بخيرها بعد أبي بكر عمر، ألا أخبركم بخيرها بعد عمر ثم سكت »[3].**

وقد تواتر هذا القول عن علي رضي الله تعالى عنه كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وأنَّ الذين رووه عنه بضعة وثمانون نفساً[4].

كما نقل عنه قوله رضي الله تعالى عنه: « لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلاَّ جلدته حدَّ المفتري »[5].

هذه الرِّوايات عن الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- تبيِّن حقيقة ما كان بينه وبين إخوانه من السابقين الأوَّلين من المحبة والمودة، وأنه كان يعرف فضلهم. فيرى أنَّ الشيخين أفضل منه، وهذا هو اللائق بعلي رضي الله تعالى عنه فإنه من أعلم

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٥٣٢، و٢٥١٨، وأخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: (لو كنت متخذا خليلا): ٢٤/٧، رقم ٣٦٧١ ، وأبو داود في كتاب السنة باب في التفضيل: ٥/ ٢٦، رقم ٤٦٢٩ ، وابن عاصم في السنة: ٥٧٢/٢، رقم ١٢٠٦.

(٢) هو: وهب بن عبد الله السوائي، بضم المهملة والمد، ويقال: اسم أبيه وهب أيضا، أبو جحيفة، مشهور بكنيته، ويقال له: وهب الخير، صحابي معروف، وصحب عليا. توفي سنة ٧٤هـ. تقريب التهذيب: ١٠٤٤، وترجمته في تهذيب التهذيب: ١٦٤/١١.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٥٢٨، ورواه عبد الله في السنة: رقم ١٣٧٨، وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٤) منهاج السنة: ١١/١، و٢٨٤/٧، و٣٦٩، ومجموع الفتاوى: ٤٢٢/٤.

(٥) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة: ٨٣/١، رقم ٤٩، وعبد الله في السنة : رقم ١٣١٢، و١٣٩٤ ، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٣٥٨، و٣٦١، واللالكائي: رقم ٢٦٧٨، ومجموع الفتاوى: ٤٢٢/٤.

الصحابة بحق أبي بكر وعمر، وأعرف بمكانهما من الإسلام، وحسن تأثيرهما في نشر الدِّين، حتى إنه تمنى أن يلقى الله بمثل عمل عمر رضي الله تعالى عنهم أجمعين[1] .

فقد روى ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنَّ عليا قال: عندما وضعت جنازة عمر على سريره: « ما خلفت أحداً أحب إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك »[2].

ومن هنا يتضح كذب الرَّافضة وبهتانهم ومخالفتهم لما أجمعت عليه الأمة من تقديم الشيخين، وهم يتعلقون بعلي وعلي رضي الله تعالى عنه بريء منهم ومن أعمالهم وأقوالهم. فهو نفسه -رضي الله تعالى عنه- قدَّم الشيخين وعرف فضلهما ومنزلتهما في الإسلام.

المطلب الثالث

بيان ابن أبي حاتم مسألة الخلافة والخلفاء

أورد الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في كتابه « آداب الشافعي ومناقبه » حديث أبي هريرة في رؤيا النبي ﷺ، وفيه إشعار بخلافة الشيخين رضي الله تعالى عنهما، وأنهما سيتوليان الخلافة بعد رسول الله ﷺ تباعاً.

فروى بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: « **بينا أنا أنزع على بئر أسقي في النوم جاءني ابن أبي قحافة فنزع ذنوباً أو ذنوبين: وفيهما ضعف؛ والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فنزع حتى استحالت في يده غرباً فضرب الناس بعطن فلم أر عبقريّاً يفري فرية** ».

زاد مسلم الزنجي في حديثه: « **فأروى الظمئة، وضرب الناس بعطن** »[3].

---

(١) منهاج السنة النبوية: ٢٨٤/٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه: ٥١/٧، رقم ٣٦٨٥، ومسلم فضائل الصحابة باب من فضائل عمر رضي الله عنه: ١٨٥٨/٤-١٨٥٩، رقم ٢٣٨٩.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٤٧-١٤٨، وأخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: (لو كنت متخذا خليلا): ٢٣/٧، رقم ٣٦٦٤، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عمر رضي الله عنه: ١٨٦٢/٤، رقم ٢٣٣٩.

قال الشافعي: « رؤيا الأنبياء حق »[1].

وقال رحمه الله: « قوله: (وفي نزعه ضعف)؛ يعني: قصر مدته، وعجلة موته، وشغله بالحرب لأهل الرِّدة عن افتتاح المدن والتزيد الذي بلغه عمر في طول مدته ».

وقوله لعمر: « فاستحالت غرباً ». والغرب: الدلو العظيم الذي إنما تنزعه الدابة أو الزرنوق[2] ولا ينتزعه الرَّحل؛ لطول مدته، وتزيّده في الإسلام، لم يزل يعظم أمره بذلك؛ ومتاحته[3] للمسلمين، كما تمتح الدلو العظيم »[4].

وفي هذا الحديث إشارة واضحة إلى خلافة الشيخين بعد النبي ﷺ، وصحة ولايتهما، وبيان صفتها وانتفاع المسلمين بها.

فهذا المنام النَّبوي مثال واضح لما حصل لأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما في خلافتهما، وحسن سيرتهما، وظهور آثارهما وانتفاع الناس بهما. فقد حصل في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قتال المرتدين، وقطع دابرهم واتِّساع رقعة الإسلام. ولما توفي رضي الله تعالى عنه خلفه عمر -رضي الله تعالى عنه- فانتشر الإسلام في زمنه أكثر، وتقرَّر لهم من أحكامه ما لم يقع مثله لطول ولايته، واتِّساع بلاد الإسلام وكثرة الأموال من الغنائم وغيرها.

فالحديث اشتمل على حقية خلافة أبي بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهما- وصحتها، وبيان صفتها وانتفاع المسلمين بها.

وإذا تقرَّر هذا، فإنَّ ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- بوَّب في نفس الكتاب أيضاً: بباب قول الشافعي (رحمه الله) في الخلافة، والظاهر -والله أعلم- أنه يريد من هذا التبويب، -إضافة إلى بيان ثبوت خلافة الخلفاء الراشدين، والرَّد على من ينكر ذلك من

---

(١) الاعتقاد للبيهقي: ص ٣٣٩.

(٢) الزرنوقان: حائطان أو منارتان يبنيان على رأس البئر من جانبها فتوضع عليها خشبة: تعلق بها البكرة فيستسقى بها، انظر: اللسان: ١٢/٥-٦.

(٣) أي: استقائه، والمراد كثرة نفعه والخير في زمانه. انظر: هامش رقم (٧) من ص ١٤٩، من كتاب آداب الشافعي ومناقبه.

(٤) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٤٩.

الروافض، أو الخوارج، أو النواصب- بيان ترتيبهم في الخلافة والتفضيل. حيث أورد تحت هذا الباب آثاراً عن الإمام الشافعي وغيره من الأئمة تدل على ما في الترجمة.

قال ابن أبي حاتم: قال أبي (رحمه الله): ثنا حرملة بن يحي قال: سمعت الشافعي يقول: « **الخلفاء خمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم** »(1).

وقال ابن أبي حاتم: ثنا هارون بن إسحاق الهمداني قال: سمعت قبيصة يذكر عن عباد السماك(2) قال: سمعت سفيان يقول: « **الأمراء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم**(3).

وقال ابن أبي حاتم: ثنا هارون بن إسحاق الهمداني قال: سمعت بعض أصحابنا يذكره عن قبيصة ـ بهذا الإسناد ـ وزاد فيه: « **وسائرهم مبتزون** »(4).

وقد كرر ابن أبي حاتم هذه الطريقة للإشارة إلى الزِّيادة الواردة في المتن.

وقال ابن أبي حاتم: ثنا محمد بن خالد اليمني قال: سمعت قبيصة يقول: حدثني عبَّاد السماك -وكان يجالس سفيان الثوري- قال: سمعت سفيان يقول: « **الخلفاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز. ومن سواهم فهو مبتز** »(5).

وقد وردت هذه الرِّواية عند اللالكائي من طريق ابن أبي حاتم وفي اللفظة الأخيرة « **ومن سواهم منتزون** »(6). ومعنى قوله: « منتزون » أي: متغلبون.

---

(1) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٩، وأخرجه ابن عبد البر في الانتقاء: ص ٨٢-٨٣، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٦٦٦، والبيهقي في مناقب الشافعي: ٤٤٨/١، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام عمر بن عبد العزيز. سير أعلام النبلاء: ١٣١/٥. وأورده ثانية في ترجمة الإمام الشافعي: سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٢٠.

(2) عباد السماك، روى عن سفيان الثوري وعنه قبيصة بن عقبة. تهذيب التهذيب: ١١١/٥.

(3) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩٠، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٦٦٤-٢٦٦٥، ووردت هذه العبارة عن الإمام سعيد بن المسيّب، أخرجها اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٦٦١.

(4) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٩٠.

(5) المصدر السابق: ص ١٩١.

(6) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٦٦٤، وأورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: ٢٢٦/٢-٢٢٧.

دلت هذه الآثار على عقيدة أهل السنة في ترتيب الخلفاء الأربعة في الإمامة. فهم يثبتون الخلافة للأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي -رضي الله تعالى عنهم أجمعين- ويعتقدون أنَّ ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

قال الإمام الطحاوي -رحمه الله تعالى- مبيِّنا عقيدة أهل السنة في ذلك: « ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أوَّلاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون »[1].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: « إنَّ الإجماع انعقد بآخرة بين أهل السنة أنَّ ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة »[2].

وأمَّا عدُّ عمر بن عبد العزيز خامسهم فهو مذهب كثير من أهل السنة فقد صرَّح الإمام أحمد أيضاً بمثل قول الإمامين الشافعي والثوري -رحم الله تعالى الجميع-.

روى اللالكائي بإسناده إلى محمد بن يزيد المستملي[3] قال: « كنت أسأل أحمد عن الخلفاء الرَّاشدين فيقول: دع هذا، فلزمته يوماً إلى حائط فسألته عن الخلفاء الرَّاشدين المهديين كأنه حزم عليه. فقال: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز رحمة الله عليهم »[4].

المطلب الرابع

بيانه ترك الكلام فيما شجر بين الصحابة -رضوان الله عليهم-

بيَّن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أنَّ من مذاهب أهل السنة في أصول الدِّين الترحم على جميع الصحابة -رضي الله عنهم- وترك الكلام في الفتنة، وعدم الخوض فيما

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦٩٨، و٧١٠، و٧١٢، و٧٢١.

(٢) فتح الباري: ٣٤/٧.

(٣) هو: محمد بن يزيد الطرسوسي أبو بكر المستملي، قال أبو بكر الخلال: « انحدر مع أبي عبد الله من طرسوس أيَّام المأمون، وكان المروزي يذكر له ذلك ويشكره ». طبقات الحنابلة: ٣٢٨/٢-٣٢٩.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٦٦٩.

شجر بين الصحابة من الفتن والحروب التي وقعت بينهم.

وبيَّن هذا بما سبق أن أورده من أثر أبيه وأبي زرعة حيث جاء فيه قولهما: « ... **والترحم على جميع أصحاب محمد ﷺ والكف عمَّا شجر بينهم** »[1].

دلَّ هذا الأثر على ما يجب نحو صحابة رسول الله ﷺ من الحب لهم والترحم والثناء عليهم جميعاً بدون استثناء. وأنَّ الواجب على المسلم الكف عمَّا شجر بين الصحابة وعدم الخوض فيما جرى بينهم؛ وتطهير اللسان عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم أو نقصاً فيهم؛ بل يذكر محاسنهم ويتحدث بها.

قال أبو إسماعيل الصابوني رحمه الله في تعداده لعقيدة أهل الحديث وتقريره لهذا المنهج: « ويرون الكف عمَّا شجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم ونقصاً فيهم. ويرون الترحم على جميعهم، والموالاة لكافتهم »[2].

وقال أبو محمد البربهاري[3] رحمه الله تعالى في شرح السنة: « نترحم عليهم -يعني الصحابة- ونذكر فضلهم، ونكف عن زللهم، ولا نذكر أحداً منهم إلاَّ بالخير »[4].

وقد حكى أبو الحسن الأشعري إجماع أهل السنة على ذلك فقال: « وأجمعوا على الكف عن ذكر الصحابة عليهم السلام إلاَّ بخير ما يذكرون به، وعلى أنهم أحق أن ينشر محاسنهم، ويلتمس لأفعالهم أفضل المخارج، وأن نظن بهم أحسن الظن وأحسن المذاهب»[5].

---

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ٢٩٤.

(٣) هو: الحسن بن علي بن خلف أبو محمد البربهاري ، كان من المنكرين على أهل البدع، صحب جماعة من أصحاب الإمام أحمد، توفي سنة ٣٢٨هـ وقيل : ٣٢٩هـ. طبقات الحنابلة: ١٨/٢، وسير أعلام النبلاء: ٩٠/١٥.

(٤) شرح السنة للبربهاري: ص ٢٨، رقم ٢٢.

(٥) رسالة إلى أهل الثغر: ص ١٧٢، الإجماع ٤٨.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى موقف أهل السنة مما روي من المساوئ المنسوبة للصحابة رضوان الله عليهم. فذكر أنَّ من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، وأنهم يحبون آل البيت ويتولونهم، وأنهم يتبرءون من طريقة الرَّوافض والنواصب. ويمسكون عمَّا شجر بين الصحابة، ويقولون: إنَّ هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغيِّر عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون: إمَّا مجتهدون مصيبون، وإمَّا مجتهدون مخطئون. وهم مع ذلك لا يعتقدون أنَّ كلَّ واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة... ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح؛ ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما منَّ الله عليهم به من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله[1].

فاتَّضح من هذا وجوب الإمساك عمَّا شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عمَّا جرى بينهم، وعن كل ما يتضمن عيباً لهم أو نقصاً فيهم.

وفي مقابل ذلك، يجب اعتقاد فضلهم، ومحبتهم، والترحم عليهم، والترضي عنهم، وذكر محاسنهم. فهم خير القرون، وقد فازوا بصحبة خير الأنام نبيِّنا محمد ﷺ ، وفضلهم كبير -رضي الله تعالى عنهم أجمعين-.



---

(١) انظر: العقيدة الواسطية: من ص ١٧٢، ١٧٦.

المبحث الثاني

جهود ابن أبي حاتم في توضيح مسألة الإمامة

اعتنى الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بمسألة الإمامة عناية واضحة فأدرجها في المسائل الاعتقادية التي يجب علمها والتمسك بها. وذلك لأنَّ الإمامة من أهم المسائل الدينية، لما لها من أثر كبير في حياة الناس، ولهذا ينبغي أن يهتم ببيان المنهج الصحيح الذي ينبغي أن يسير عليه الناس في شأن الإمامة.

فقد مرَّ فيما تقدم من أثر أبي حاتم وأبي زرعة قولهما: « ... **ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان. ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة. ونسمع ونطيع لمن ولاَّه الله أمرنا ولا ننزع يداً من طاعة. ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة. وأنَّ الجهاد ماض منذ بعث الله نبيَّه ﷺ إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يبطله شيء والحج كذلك. ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين** »[1].

هذا الأثر اشتمل على معان عظيمة منها:

١- لزوم الجماعة واجتناب الفرقة.

٢- السمع والطاعة.

٣- عدم الخروج على الأئمة.

٤- عدم القتال في الفتنة.

٥- الجهاد مع الأئمة ودفع الصدقات إليهم.

هذه الأمور الخمسة، من أهم ما اشتمل عليه هذا الأثر؛ وهي تحتاج إلى توضيح وتجلية، وهذا ما أريده -بإذن الله تعالى- من خلال العرض الآتي: فأقول وبالله أستعين وأستهدي:

---

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

١- دلالة الأثر على لزوم الجماعة:

دلَّ هذا الأثر على الحث على التزام السنة والجماعة وعدم الخروج عليها، وعلى ذم الشذوذ والتفرق والاختلاف. حيث جاء فيه: « **ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة** ».

وقد جاءت آيات كثيرة وأحاديث تحث على الاعتصام والتمسك بالجماعة، وتحذِّر من التفرق والاختلاف منها قول الله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾(١). وقول النبي ﷺ كما في حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه-: « إنَّ الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاَّه الله أمركم »(٢).

وقد اختلف العلماء في المقصود بالجماعة المأمور بلزومها على عدَّة أقوال:

١- أنهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

٢- أئمة العلماء المجتهدين ويدخل في ذلك « أهل الحديث » دخولاً أولياً(٣).

٣- السواد الأعظم.

٤- جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير(٤).

والذي يظهر من المقصود بلزوم الجماعة من الأثر الذي معنا، هو الأمر بلزوم الجماعة بالمعنى الرابع، أي: جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير موافق للشرع، فيجب لزوم هذه الجماعة ويحرم الخروج عليها.

كما يحتمل أن يكون المقصود منه: هو ما عليه أهل السنة من الاتِّباع وترك الابتداع، وهذا هو معنى تفسيرها بالمعاني الثلاثة الأخرى أعني: تفسيره بالصحابة وأهل العلم، أو جماعة أهل الإسلام، أو السواد الأعظم فكلها بهذا المعنى(٥).

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٣.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الأقضية باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة: ١٣٤٠/٣، رقم ١٧١٥، وأحمد في المسند: ٨/١، و٢٦.

(٣) انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي: ص ٢٦-٢٧، ط دار إحياء السنة.

(٤) يراجع في هذا، الاعتصام للشاطبي: ٢٥٨/٢-٢٦٥، وفتح الباري: ٣٧/١٣، وأهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى: ص ٤٨.

(٥) المصدر السابق: ص ٤٨.

وعلى هذا يكون معنى الجماعة مقابل أهل البدعة، وهم جماعة علماء السنة المجتمعين على الحق، وكان الصحابة رضي الله تعالى عنهم على رأسهم؛ ثم يمثلهم في كل عصر الثقات العدول من أئمة السنة، وهم يمثلون السواد العام من المسلمين لأنَّ العامة تبع لهم؛ فمعنى لزومهم هو عدم الخروج عن أقوالهم، وعدم الابتداع والإحداث في الدِّين الموروث عن السلف الصالح؛ فيكون من باب الاجتماع على منهجهم وطريقتهم في العلم والاعتقاد والعمل.

وأمَّا على المعنى الأوَّل: فهو بمقابل أهل الخروج على جماعة المسلمين وأئمتهم، فهم جماعة المسلمين المتفقين على إمامهم، فمعنى لزومهم على هذا هو عدم الخروج وشق عصا الطاعة.

وكلا المعنيين حق لا ريب فيه، فلزوم الجماعة يتضمن أمرين:

الأوَّل: الجانب الاعتقادي والعملي، ويعني: اتِّباع الجماعة فيما كانوا عليه من الاعتقاد والعمل.

الثاني: الجانب السياسي، ويعني: اتباعهم فيما اتَّفقوا عليه من تقديم الإمام وعدم الخروج عليه.

وهذان المعنيان يتحقق باجتماعهما مفهوم أهل السنة والجماعة، فهم أهل السنة لأنهم يتبعون السنة الثابتة بالكتاب والسنة وآثار السلف من الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم، ولا يبتدعون بآرائهم وأهوائهم. وهم أهل الجماعة لأنهم يلازمون جماعة المسلمين وإمامهم ولا ينزعون يداً عن طاعة ولا يخرجون عمن اتَّفق عليه جماعة المسلمين إلاَّ بكفر صريح[1].

٢- دلالة الأثر على السمع والطاعة لولاة الأمر:

جاء البيان في هذا الأثر أنَّ من مذاهب أهل السنة في أصول الدِّين في جميع أمصار الإسلامية، السمع والطاعة لولاة الأمور؛ حيث جاء فيه: « **ونسمع ونطيع لمن ولاَّه الله**

(١) انظر: المصدر السابق، وجماعة المسلمين: ص ٢١-٢٣.

أمرنا ولا ننزع يدا من طاعة ››. وهـذا يـدل علـى وجـوب طـاعتهم إذا أمـروا بمعـروف، ويؤيد هذا ما رواه ابن أبي حاتم في تفسير قول الله تعالى: ﴿ من يطع الرسول فقـد أطـاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً ﴾[1]. بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ : **‹‹ من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصـاني فقـد عصـى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني ››**[2].

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في شـرح هـذا الحديـث: ‹‹ وفي الحديـث وجوب طاعة ولاة الأمور، وهي مقيَّدة بغير الأمر بالمعصية ››[3].

والحكمة في الأمر بطاعتهم المحافظة على اتّفاق الكلمة لما في الافتراق من الفساد[4]. وفي ذلك حفظ للأمة، وحرص على قوتها وعدم ضعفها ووقوعها في الشهوات والشبهات إذا فقد الإمام العادل الآمـر بـالمعروف والنـاهي عـن المنكـر المقيـم لحـدود الله. ولا تخص الطاعة بحالة الرضا فقط، بل تجـب الطاعـة في كـل حـال مـا لم تكـن معصيـة وإذا كـانت معصية فلا طاعة.

روى الشيخان عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله تعالى عنهما ـ عن النبي ﷺ قال: ‹‹ السمع والطاعة على المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصيـة، فـإن أمـر بمعصيـة فـلا سمع ولا طاعة ››[5].

ويتضح مما تقدم أنَّ مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وسط بـين الإفـراط والتفريط.

---

(١) سورة النساء: آية ٨٠.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة آل عمرا والنساء) تحقيق حكمت بشير: ص ١٤٤٩ ، وأخرجه البخـاري في كتاب الأحكام باب قول الله تعالى: ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾: ١١٩/١٣، رقـم ٧١٣٧، ومسلم في كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء: ١٤٦٩/٣، رقم ١٨٣٥.

(٣) فتح الباري: ١١٢/١٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) صحيح البخاري كتاب الأحكام باب السمع والطاعة للإمام مـا لم يكـن في معصيـة: ١٣٠/١٣، رقـم ٧١٤٤، وصحيح مسلم كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء: ١٤٦٩/٣، رقم ١٨٣٩.

٣- دلالة الأثر على عدم جواز الخروج على الأئمة والأمراء:

ورد التصريح في هذا الأثر بعدم جواز الخروج على الأئمة والولاة حيث جاء فيه: « **ولا نرى الخروج على الأئمة** ». وذلك لما فيه من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم، وإضاعة أموالهم، وانتهاك حرماتهم، وحصول الفتن فيما بينهم. ولهذا يجب على المسلمين طاعتهم بالمعروف والصبر عليهم وإن جاروا، وترك الخروج عليهم ما داموا مقيمين لشعائر الإسلام.

وتتضح دلالة هذا الأثر على ما نحن بصدده بحديث عبادة بن الصامت -رضي ا الله تعالى عنه- وغيره الوارد في هذا المعنى:

فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن عبادة بن الصامت رضي ا الله تعالى عنه- قال: « **بايعنا رسول ا الله ﷺ على السمع والطاعة في يسرنا وعسرنا ومنشطنا ومكرهنا، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم بالحق حيث ما كنا لا نخاف في ا الله لومة لائم** »[(١)]. وزاد في بعض الطرق: « إلاَّ أن تروا كفراً بواحاً عندكم من ا الله فيه برهان »[(٢)].

هذا الحديث الشريف يبيِّن الموقف الحق الذي هو الوسط في التعامل مع الأئمة والولاة، وهو أصل عظيم في هذا الباب

فقوله: « وعلى أن لا ننازع الأمر أهله ». يدل على حرمة الخروج.

وقوله: « وأن نقوم بالحق حيث ما كنا لا نخاف في ا الله لومة لائم ». يدل على وجوب الإنكار وعدم الرِّضا والمتابعة.

ومثل هذا الحديث، حديث عوف بن مالك الأشجعي[(٣)] رضي ا الله تعالى عنه عن

---

(١) علل الحديث: ٢/٣٤٠، رقم ٢٧٩٨.

(٢) أخرجه البخاري، صحيح البخاري مع الفتح كتاب الفتن باب قول النبي ﷺ: « ستروت بعدي أموراً تنكرونها»: ١٣/٥، رقم ٧٠٥٦، ومسلم في الصحيح كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في معصية: ٣/١٤٧٠، رقم ١٧٠٩.

(٣) هو: عوف بن مالك بن أبي عوف أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو حماد، وقيل: أبو عمرو الأشجعي، كان يوم خيبر أول مشاهده ، وكانت معه راية أشجع يوم الفتح، وقد سكن الشام، وتوفي بدمشق سنة ٧٣هـ في خلافة عبد الملك بن مروان. الاستيعاب: ٣/١٢٢٦، أسد الغابة: ٤/٣١٢-٣١٣، الإصابة: ٤/٧٤٢- ٧٤٣.

رسول الله ﷺ قال: « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم، قيل: يا رسول الله! أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعة »[1].

فقوله ﷺ: « لا، ما أقاموا الصلاة ». يدل على عدم جواز الخروج.

وقوله ﷺ: « فاكرهوا عمله ». يدل على وجوب الإنكار وعدم الرِّضا والمتابعة. فدلالة الحديثين متطابقة.

ومثل هذين الحديثين، أثر عبادة بن الصامت -رضي الله تعالى عنه-:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن قتادة -رحمه الله تعالى- قال: قال الله عزَّ وجل: ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ﴾[2]. وقد ذكر لنا أنَّ عبادة بن الصامت رضي الله عنه كان عقيباً بدرياً أحد نقباء الأنصار، وذكر لنا أنه بايع رسول الله ﷺ على أن لا يخاف في الله لومة لائم، وأنه لما حضره الوفاة دعا ابن أخته جنادة بن أبي أمية[3] فقال: « **ألا أنبئك ماذا عليك وماذا لك؟ قال: بلى. قال: فإنَّ عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك، وعليك أن تقيم لسانك بالعدل، وأن لا تنازع الأمر أهله، إلاَّ أن يأمروك بمعصية الله بواحاً، فما أمرت به من شيء يخالف كتاب الله فاتبع كتاب الله** »[4].

وبهذا يتضح دلالة الأثر على الموقف الوسط في التعامل مع الحكام وهو عدم الخروج عليهم ونزع اليد من طاعتهم؛ ثم عدم الرِّضا والسكوت عن صنيعهم عند ظلمهم

---

(1) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الإمارة باب خيار الأئمة وشرارهم: ١٤٨١/٣، رقم ١٨٥٥.

(2) سورة النور : آية ٥١.

(3) جنادة، بضم أوله ثم نون، ابن أمية الأزدي ، أبو عبد الله الشامي، يقال: اسم أبيه كبير، مختلف في صحبته، قال العجلي: تابعي ثقة. تقريب التهذيب: ص ٢٠٣ ، وانظر: ترجمته في أسد الغابة: ٢٩٧/١.

(4) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة النور والفرقان): ص ٤٤٢-٤٤٣، وذكره ابن كثير في التفسير: ٢٨٩/٣ ، وابن هشام في السيرة: ٤٣١/١.

وجورهم، وعدم متابعتهم ومداخلتهم عند ذلك؛ بل ينبغي الابتعاد عنهم وعدم الدخول عليهم ومخالطتهم إذا لم يستطع الإنكار.

ثم أخيراً فيه بيان الموقف عند خروجهم عن الإسلام بما هو صريح في الكفر لا يقبل التأويل، فهناك تجوز المقاتلة؛ بدليل قوله ﷺ في حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه السابق: « إلاَّ أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان ». ولكن ذلك مشروط كما هو معلوم من نصوص أخرى بالقدرة والاستطاعة والتمكن من إزالتهم، وإلاَّ يجب الصبر كما هي الحال في بداية الدعوة في مكة. أو يغلب على الظن عدم حدوث منكر مساوئ أو أكثر، فإن خشي من ذلك امتنع من الخروج وإن كان الحاكم كافراً.

وبهذا التقرير تبيَّن الموقف الوسط من الولاة الظلمة، وأنه هو الذي سلكه أئمة السلف وهو الذي تدل عليه الآثار.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أنَّ هذا هو الطريق الوسط، وأنه طريق خيار هذه الأمة، وأنَّ المرء إذا أحاط علماً بما أمر به النبي ﷺ من الجهاد مع الأمراء إلي يوم القيامة، ومن النهي من إعانة الظلمة على ظلمهم علم أنَّ الطريقة الوسطى التي هي دين الإسلام المحض، جهاد من يستحق الجهاد مع كل أمير وطائفة هي أولى بالإسلام، واجتناب إعانة الطائفة التي يغزو معها على شيء من معاصي الله.

ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنَّ هذه الطريقة وسط بين الحرورية وأمثالهم ممن يسلك مسلك الورع الفاسد الناشئ عن قلة العلم، وبين طريقة المرجئة وأمثالهم ممن يسلك مسلك طاعة الأمراء مطلقاً وإن لم يكونوا أبراراً[1].

٤- دلالة الأثر على عدم جواز القتال في الفتنة:

ورد في هذا الأثر أنَّ من مذاهب أهل السنة في مسائل الاعتقاد، وجوب الكف في الفتنة، وعدم القتال فيها، حيث جاء فيه: « **ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة** ». لأنه لا يعرف المحق من المبطل في الفتنة، فوجب على المسلم ترك القتال فيها.

---

(١) مجموع الفتاوى له: ٢٨/٥٠٨.

وترك القتال في الفتنة إذا لم يتضح الحق من المبطل هو مذهب أهل الحديث وأكثر أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « والذين قعدوا عن القتال هم جملة أعيان الصحابة: كسعد، وزيد، وابن عمر، وأسامة، ومحمد بن مسلمة، وأبي بكرة، وهم يرون النصوص عن النبي ﷺ في القعود عن القتال في الفتنة ... وهذا مذهب أهل الحديث وعامة أئمة السنة »[1].

ويقول حرب صاحب الإمام أحمد بن حنبل في نقله لمذهب أهل الحديث والسنة: « والإمساك في الفتنة سنة ماضية واجب احترامها، فإن ابتليت فقدِّم نفسك دون دينك، ولا تعن على الفتنة بيد ولا لسان، ولكن اكفف لسانك ويدك وهواك، والله المعين »[2].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في شرحه لقول رسول الله ﷺ الذي رواه البخاري في باب الفتن: « ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي؛ من تشرف لها تستشرفه، فمن وجد ملجأ أو معاذا فليعذ به »[3]. قال: « وفيه التحذير من الفتنة، والحث على اجتناب الدخول فيها، وأنَّ شرَّها يكون بحسب التعلق بها، والمراد بالفتنة ما ينشأ عن اختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم المحق من المبطل ... قال الطبري: والصواب أن يقال: أنَّ الفتنة أصلها الابتلاء، وإنكار المنكر واجب على كل من قدر عليه، فمن أعان المحق أصاب، ومن أعان المخطئ أخطأ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها »[4].

٥- دلالة الأثر على الجهاد والحج مع الأئمة ودفع الصدقات إليهم:

قرَّر ابن أبي حاتم في هذا الأثر أنَّ من أصول أهل السنة والجماعة وجوب جهاد الكفار مع الأئمة، وأداء فريضة الحج معهم، ودفع الصدقات من السوائم وغيرها إليهم، حيث جاء فيه: « **وأنَّ الجهاد ماض منذ بعث الله عزَّ وجل نبيَّه ﷺ إلى قيام الساعة مع**

---

(١) مجموع الفتاوى له: ٤/٤٣٩.

(٢) ذكره عنه ابن القيم في حادي الأرواح: ص ٢٩٥.

(٣) صحيح البخاري كتاب الفتن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ١٣/٣٣، رقم ٧٠٨١.

(٤) فتح الباري: ١٣/٣٤.

أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يبطله شيء والحج كذلك. ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين». وذلك لأنَّ المصلحة الحاصلة بالجهاد معهم أعظم من مصلحة مقاطعتهم. ولهذا قرَّر ابن أبي حاتم الغزو حتى مع المتولي المتغلب بإيراده أثر الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «**كلُّ من غَلَبَ على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة، ويجتمع الناس عليه، فهو خليفة يغزى معه، ويصلى خلفه الجمعة، ومن لم يفعل فهو صاحب بدعة**»[1].

يفهم من هذا الأثر مع ما قبله أنَّ الجهاد لا يترك لفجور القائم به، فهو ماض مع البر والفاجر كما وردت بذلك الأخبار[2].

وهذا هو الموقف الوسط الصحيح، الذي جرى عليه عمل علماء السلف الصالح، وهو التعاون مع الولاة في الخير وطاعتهم في المعروف، وهو الاعتقاد الذي حكاه ابن القيم عن حرب صاحب الإمام أحمد، وذكر حرب أنَّ هذا هو اعتقاد أهل السنة والحديث إذ قال: «والجهاد ماض قائم مع الأئمة بروا أو فجروا لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، والجمعة والعيدان والحج مع السلطان وإن لم يكونوا بررة عدولاً أتقياء، ودفع الصدقات والخراج والأعشار والفيء والغنائم إليهم، عدلوا فيها أو جاروا»[3].

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى لما سأله أهل القصيم عن عقيدته: «وأرى الجهاد ماضياً مع كل إمام براً كان أو فاجراً، وصلاة الجماعة خلفهم، والجهاد ماض منذ بعث الله محمداً ﷺ إلى قيام الساعة إلى أن يقاتل آخر هذه الأمة الدجال، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل»[4].

أقول: هذا الأثر الذي نقل فيه ابن أبي حاتم كلام أبيه وأبي زرعة مقرِّراً به لزوم الجماعة واجتناب التفرق، ووجوب طاعة الأئمة، وعدم الخروج عليهم وقتالهم، وجهاد العدو معهم، وأداء ما أوجبه الله تعالى من الحقوق والصدقات إليهم، هو عينه ما قرَّره

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ٢٩١.

(٢) انظر : فتح الباري: ٥٦/٦.

(٣) حادي الأرواح: ص ٢٩٥.

(٤) الدرر السنية في الأجوبة النجدية: ٣٠/١.

السلف الصالح -رضوان الله تعالى عليهم- وذهبوا إليه نحو أئمتهم وأمرائهم، ومن أقوال السلف الجامعة في هذا الباب ما يلي:

ذكر للإمام أحمد -رحمه الله تعالى- السنة والجماعة والسمع والطاعة؛ فحث على ذلك وأمر به[1].

وقال -رحمه الله تعالى- أيضاً: « والجهاد ماض قائم مع الإمام براً أو فاجراً، ولا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، والجمعة والحج والعيدان مع الأئمة وإن لم يكونوا بررة عدولاً أتقياء، ودفع الصدقات والأعشار والخراج والفيء والغنائم إلى الأمراء عدلوا فيها أو جاروا، والانقياد لمن ولاّه الله عزَّ وجل أمركم لا تنزع يداً من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان بل تسمع وتطيع، فإن أمرك السلطان بأمر هو لله عزَّ وجل معصية؛ فليس لك أن تطيعه وليس لك أن تخرج عليه، ولا تمنعه حقه، ولا تعن على فتنة بيد ولا لسان، بل اكفف يدك ولسانك وهواك، والله عزَّ وجل المعين »[2].

وقال أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله تعالى ـ وهو يعدد ما أجمع عليه السلف من الأصول: « وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أنَّ كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضى أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليه بالسيف جار أو عدل، وعلى أن يغزو معهم العدو، ويحج معهم البيت، ويدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها، ويصلي خلفهم الجمع والأعياد »[3].

وقال ابن بطة رحمه الله : « وقد أجمعت العلماء من أهل الفقه والعلم والنساك والعباد والزهاد من أوَّل هذه الأمة إلى وقتنا هذا - أنَّ صلاة الجمعة والعيدين ومنى وعرفات والغزو والجهاد والهدي مع كل أمير بر وفاجر، وإعطائهم الخراج والصدقات والأعشار جائز، والصلاة في المساجد العظام التي بنوها، والسير على القناطر والجسور التي

---

(١) السنة للخلال: ١/٧٣-٧٥.

(٢) السنة للإمام أحمد: ص ٤٦ ، ضمن شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالح. جمع وتحقيق محمد حامد الفقي، وطبقات الحنابلة: ١/٢٦-٢٧، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر: ص ٢٩٦-٢٩٧.

عقدوها، والبيع والشراء وسائر التجارة والزراعة والصنائع كلها في كل عصر ومع كل أمير جائر على حكم الكتاب والسنة، لا يضر المحتاط لدينه والمتمسك بسنة نبيّه ﷺ ظلم ظالم ولا جور جائر إذا كان ما يأتيه هو على حكم الكتاب والسنة، كما أنه لو باع واشترى في زمن الإمام العادل بيعاً يخالف الكتاب والسنة لم ينفعه عدل الإمام. والمحاكمة إلى قضاتهم، ورفع الحدود والقصاص وانتزاع الحقوق من أيدي الظلمة بأمرائهم، وشرطهم السمع والطاعة لمن ولوه وإن كان عبدا حبشيّاً إلاَّ في معصية الله عزَّ وجل فليس للمخلوق فيها طاعة »[1].

وقال النووي رحمه الله تعالى: « لا تنازعوا ولاة الأمر في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلاَّ أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق... »[2].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أنَّ من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة. وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة[3] من أصول دينهم ويجعلون قتال الأئمة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[4].

الصلاة خلف الأئمة أبراراً كانوا أم فجاراً والدعاء لهم بالصلاح:

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم –رحمه الله تعالى– جواز الصلاة خلف كل إمام مسلم براً كان أو فاجراً بإيراده أثر عبد الكريم البكاء الشامي –رحمه الله تعالى–:

فقال في ترجمته: عبد الكريم بن البكاء الشامي[5] قال: « **أدركت عشرة من أصحاب النبي ﷺ كلهم يصلي خلف أئمة الجور** »[6].

---

(١) الشرح والإبانة: ص ٢٧٨–٢٨٠.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: ٢٢٩/١٢.

(٣) أي: أئمة الجور . انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري: ١٤٠/٢.

(٤) انظر: كتاب الحسبة في الإسلام لابن تيمية: ص ٦٤.

(٥) هو: عبد الكريم البكاء الشامي قال ابن أبي حاتم: روى عنه صالح سمعت أبي يقول ذلك. الجرح والتعديل:٦٠/٦.

(٦) المصدر السابق.

ويؤيد ذلك أنَّ الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- كانوا يصلون خلف من يعرفون فجوره[1]، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط[2] وكان يشرب الخمر، وصلى مرة الصبح أربعاً فجلده عثمان بن عفان -رضي الله تعالى عنه- على ذلك، وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم يصلون خلف الحجاج بن يوسف[3]، وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد[4] وكان متهما بالإلحاد[5].

وهذا يدل على أنَّ السلف وعلى رأسهم الصحابة الكرام -رضي الله تعالى عنهم- كانوا يتعاونون مع الولاة على البر والتقوى ولو كانوا فجاراً، ولا يمتنعون من إعانة الظالم على الخير وترغيبه فيه قولاً وفعلاً، فيشاركون الولاة الظلمة في الخير ويفارقونهم في الشرِّ، ويحرصون على الاتِّفاق وينهون عن الافتراق؛ لأنَّ هدفهم الوحيد تحصيل المنافع وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، ولذلك فهم يرون إقامة الجمع والجماعات والأعياد معهم ويرون أنَّ الجهاد ماض إلى قيام الساعة مع كل بر وفاجر[6].

---

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني: ٣/٢٠٠.

(٢) هو: الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، أبو وهب القرشي، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه أروى بنت كريز، روى عن النبي ﷺ ، كان من رجال قريش وشعرائها، أسلم يوم فتح مكة وبعثه رسول الله ﷺ على صدقات بني المصطلق، وولاه عمر رضي الله تعالى عنه صدقات بني تغلب، وولاه عثمان رضي الله تعالى عنه الكوفة ثم عزله؛ فلما قتل عثمان تحول إلى الرقة فنزلها واعتزل عليا ومعاوية حتى مات بها سنة ٦١هـ. وذكر له أصحاب السير أخبارا فيها نكارة وشناعة. قال الحافظ ابن حجر: « والرجل قد ثبتت صحبته وله ذنوب أمرها إلى الله تعالى والصواب السكوت . تهذيب التهذيب: ١١/١٤٢، البداية والنهاية: ٨/٢١٤.

(٣) هو: الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي، الأمير المشهور، الظالم المبير، من الثالثة، وقع ذكره وكلامه في «الصحيحين» وغيرهما، وليس بأهل أن يروى عنه ، ولي إمرة العراق عشرين سنة، مات سنة ٩٥هـ . تقريب التهذيب: ص ٢٢٥، وانظر: تهذيب التهذيب: ٢/٢١٠-٢١٣.

(٤) هو : المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي أبو إسحاق ولد عام الهجرة وليست له صحبة ولا رؤية وأخباره غير مرضية، فقد شهد عليه بادعاء النبوة والكذب الصريح، وكان قد غلب على الكوفة في خلافة عبد الله بن الزبير حتى قتله سنة ٦٧هـ وكانت إمارته ستة عشراً. قال عنه ابن حزم : كان متهما في دينه مظنونا به الكفر . الإصابة: ٣/٥١٨، الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٤/٧٦، الفرق بين الفرق للبغدادي: ص ٣١.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣/٢٨١.

(٦) انظر : التنبيهات اللطيفة لابن سعدي: ص ١٠٤.

كما قرَّر ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- أيضاً الدعاء للسلطان بالصلاح، لأنَّ في صلاح السلطان صلاح الرَّعية، كما أنَّ في صلاحهم أمن البلاد والعباد.

فروى بسنده عن سفيان الثوري رحمه الله تعالى قوله: « إنِّي لأدعو للسلطان-يعني بالصلاح- ولكن لا أستطيع أن أذكر إلاَّ ما فيهم »[1].

هذا الأثر فيه دلالة على وسطية أهل السنة والجماعة في هذا الباب بين المفرطين والمفرِّطين، فليسوا كالمفرطين الذين يدينون بالخروج على الولاة، وليسوا كالمفرِّطين المداهنين الذين سكتوا عن ظلم الولاة وترك نصحهم والإنكار عليهم بل زيَّنوا لهم باطلهم، وسوَّغوا لهم ظلمهم وفسادهم. وليسوا كالمدَّاحين المنافقين الذين يغالون في الولاة ويمدحونهم بما ليس فيهم.

فقوله: « ولكن لا أستطيع أن أذكر إلاَّ ما فيهم » بعد قوله: « إنِّي لأدعو للسلطان ». يدل على أنهم لا يرون المداهنة في الدِّين ولا يتوانون في الاحتساب على أئمة الجور، ولا يجبنون بالصدع بكلمة الحق حسب ما يستدعيه المقام، وتقتضيه المصلحة، لا يداهنون بذلك أحداً ولا يخافون في الله لومة لائم.

على أنهم لا يرون أن يقوم بذلك الواجب كل أحد بعينه، إلاَّ أنه لا بد أن يقوم به من يقوم، حتى ينتفي الحرج عن الأمة؛ لأنَّ الأمة التي لا تقول للظالم: يا ظالم فقد تودع منها[2]. ومع ذلك كله، فهم يدينون لولاة أمرهم بالسمع والطاعة في المنشط والمكره، وفي العسر واليسر ما لم يؤمروا بمعصية، وينصحون لهم ولا يدعون عليهم، بل يدعون لهم بالصلاح والمعافاة.

قال الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى: « لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلاَّ في إمام، لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد ». قال ابن المبارك: يا معلم الخير من يجتري على هذا غيرك »[3].

---

(١) الجرح والتعديل: ٩٧/١.

(٢) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة لمحمد بن إبراهيم الحمد: ص ٦٦-٦٧.

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: ١٩٧/١، رقم ٣٢٠، والمراد بكلمة ابن المبارك الثناء على الفضيل، =

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى: « ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عزَّ وجل ما لم يأمروا بمعصية وندعوا لهم بالصلاح والعافية »[1].

وهذا الاعتقاد الذي هو الصلاة خلف كل إمام مسلم براً كان أو فاجراً، والدعاء للسلطان بالصلاح، هو مذهب أهل السنة والجماعة:

قال الإمام أبو إسماعيل الصابوني رحمه الله تعالى: « ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين، وغيرهما من الصلوات - خلف كل إمام مسلم؛ براً كان أو فاجراً. ويرون جهاد الكفرة معهم، وإن كانوا جورة فجرة. ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح. ولا يرون الخروج عليهم بالسيف؛ وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيف »[2].

وقال الإمام البربهاري رحمه الله تعالى « واعلم أنَّ جور السلطان لا ينقص فريضة من فرائض الله التي افترضها على لسان نبيِّه ﷺ، جوره على نفسه وتطوعك وبرك معه تام إن شاء الله تعالى، يعني الجماعة والجمعة والجهاد معهم وكل شيء من الطاعات فشاركهم فيه، وإذا رأيت الرَّجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى وإذا سمعت الرَّجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله، يقول الفضيل بن عياض: لو كانت لي دعوة ما جعلتها إلاَّ في السلطان. فأمرنا أن ندعو لهم بالصلاح، ولم نؤمر أن ندعو عليهم وإن جاروا وظلموا؛ لأنَّ جورهم وظلمهم على أنفسهم وعلى المسلمين، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين »[3].



لأنه لم يرد أن يخص نفسه بالدعوة المستجابة لو كانت له ، بل أراد أن يجعلها لمن يعم نفعه إذا صلح وهو السلطان. انظر : هامش ص ١١ من كتاب قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله ﷺ وولاة الأمر لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق د/ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر .

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٥٤٠.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ٢٩٤.

(٣) ذكره عنه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة: ٣٦/٢.

الباب الثاني

جهود ابن أبي حاتم في التحذير من البدع

والرد على الفرق المبتدعة

وفيه فصلان:

الفصل الأول: جهوده في الحث على الاعتصام والتحذير من الابتداع في الدين.

الفصل الثاني: جهوده في الرد على الفرق المبتدعة.

الفصل الأول

جهوده ابن أبي حاتم في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنة والتحذير من الابتداع في الدين

وتحته مبحثان:

المبحث الأول: جهوده في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنة.

المبحث الثاني: جهوده في التحذير من الابتداع في الدين.

المبحث الأول

جهوده في الحث على الاعتصام بالكتاب والسنة

إنَّ من أصول أهل السنة والجماعة الاعتصام بالكتاب والسنة والدعوة إلى العمل بهما، وتحكيمهما في أصول الدِّين وفروعه. والحث على الاتِّباع والسير على منهج السلف الصالح في العلم والقول والعمل؛ وإنكار البدع والابتداع، والتحذير من الفرقة والاختلاف

وهذا الموضوع يعم جميع -ما تقدم وما سيأتي في الرِّسالة من مباحث-، حيث إنَّ جميع ما قرَّره ابن أبي حاتم من المباحث العقدية، مبني على الكتاب والسنة وآثار الصحابة ومن تبعهم. وهذا كله يعدُّ تطبيقا عمليا من الإمام ابن أبي حاتم للاتِّباع والاعتصام ومحاربة الابتداع في الدِّين.

وما سيأتي في هذا الفصل -بإذن الله تعالى- تأصيل لذلك، وذكر لأدلته وتقريره، وما أورده -رحمه الله تعالى- لبيان وجوب هذا الأصل من التمسك بالكتاب والسنة، ووجوب اجتناب البدع والمحدثات في الدِّين.

وقد قرَّر ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الأصل بأوجه منها:

١- التأليف.

٢- إيراد الأحاديث.

٣- إيراد الآثار.

الوجه الأول: التأليف:

من جهود الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في تقرير الاعتصام بالكتاب والسنة ومحاربة الابتداع في الدِّين أنه ألف عدَّة كتب تدل بأسمائها على ذلك. ومن تلك الكتب: كتاب « أصل السنة واعتقاد الدين »، وهذا الكتاب ألفه لغرض بيان مسائل الاعتقاد، ومن أهم تلك المسائل مسألة الاعتصام والابتداع.

وهذه المسألة من أهم ما يدخل تحت هذه التسمية. ولهذا كان كثير ممن ألف في مسائل الاعتقاد يسمى كتابه « السنة »، أو « شرح السنة ». وبعض تلك الكتب خاصة بالاعتصام بالسنة ووجوب العمل بها ككتاب السنة للمروزي. وأغلبها تتكلم عن مسائل

الاعتقاد بصفة عامة، ومع ذلك سميت بكتب السنة[1]، لأنَّ أهم ما يميِّز أصحاب الاعتقاد الصحيح من غيرهم هو التمسك بالسنة، وعدم الابتداع في الدِّين.

فكتاب أصل السنة واعتقاد الدِّين عند ابن أبي حاتم يشمل مسائل التوحيد وأغلب أبواب الاعتقاد، كما يضم إلى جانب ذلك الاعتصام بالسنة ومحاربة الفرق المبتدعة والرَّد عليها.

ومن الكتب الهامة التي ألفها وهي تقرِّر الاعتصام بالسنة، كتاب « الرَّد على الجهمية ». فإنه ألفه لبيان محاربة البدع عموماً وبدع الجهمية خصوصاً. وفي مقابل ذلك لبيان وجوب التمسك بالسنة. لأنَّ الأحاديث والآثار التي ساقها فيه تدل على وجوب الأخذ بالسنة وعدم الخروج عنها، واجتناب البدع ومحاربتها.

الوجه الثاني: سوق الأحاديث الدالة على وجوب الاعتصام واجتناب الابتداع:

إنَّ ابن أبي حاتم قرَّر وجوب الاعتصام ومجانبة البدع، واستدل على ذلك بأحاديث منها:

١- حديث أبي رافع -رضي الله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال: قال رسول ﷺ: « **لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه. فيقول: ما وجدنا في كتاب الله اتَّبعناه** »[2].

ففي هذا الحديث بيان أنَّ السنة وحي مثل الكتاب، فيجب الانقياد لها، والاعتصام بها، وأنه لا يستغنى بالقرآن عنها، فضلاً عن آراء الرِّجال. وأنها مثل الكتاب في التشريع والتحليل والتحريم؛ وفيه تحذير شديد لمن يعرض عنها مهملاً لها غير مبال، لا يطلبها ولا يتعلمها، مدَّعياً الاكتفاء والاستغناء بالقرآن.

وهذا من أعلام النبوة، فقد وقع ما أخبر به النبي ﷺ وحذَّر منه من أولئك المترفين

---

(١) ذكر تلك الكتب شيخ الإسلام في فتوى الحموية الكبرى: ص ١٥، ومجموع الفتاوى: ٤١٢/٥-٤٣، والكناني في الرِّسالة المستطرفة: ص ٣٧-٣٩، وقال: ومنها كتب تعرف بكتب السنة وهي الكتب الحاضة على اتِّباعها والعمل بها، وترك ما حدث بعد الصدر الأوَّل من البدع والأهواء ثم عددها.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث في ص ٨٨ من هذه الرسالة.

المعرضين الذين يدعون الاكتفاء بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنة، وقع ذلك قديماً من بعض طوائف الضلال، وحديثاً من بعض المارقين[1].

٢- حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله تعالى عنهما-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الله بن عمرو -رضي الله تعالى عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: « **من رغب عن سنتي فليس مني** »[2].

في هذا الحديث وجوب اجتناب البدع، والتحذير من الابتداع في الدِّين مما ليس من سنته ﷺ وأنَّ أيَّ ترغيب عن السنة يؤدي إلى الخروج عن مثل ما كان عليه النبي ﷺ، وفي هذا أمر بلزوم السنة.

الوجه الثالث: إيراد الآثار التي تحض على التمسك بالسنة وتحذِّر من الابتداع:

أورد الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- آثاراً عدَّة في الحث على التمسك بالكتاب والسنة والتحذير من الابتداع في الدِّين، ومن تلك الآثار:

١- أثر أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين -رحمهما الله تعالى-:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة: « **يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، ويغلظان في ذلك أشد التغليظ؛ وينكران وضع الكتب بالرَّأي بغير آثار** »[3].

٢- أثر عمر بن عبد العزيز -رحمه الله تعالى-:

قال ابن أبي حاتم: أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قراءة، أنبأنا ابن وهب أنَّ مالكاً حدَّثه قال: كان عمر بن عبد العزيز يقول: « **سنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر فيما خالفها، من اقتدى بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتَّبع غير سبيل المؤمنين، ولاَّه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً** »[4].

---

(١) يراجع في هذا، السنة ومكانتها للسباعي، وحجية السنة لعبد الغني

(٢) تقدم تخريجه في ص ٨٩ من هذه الرسالة.

(٣) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورتي آل عمران والنساء): ص ١٥٨٧، تحقيق د/ حكمت بشير ياسين.

وهذا من كلام عمر بن عبد العزيز -رحمه الله تعالى- الدَّال على ما أعطيه من الحكمة والعلم رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وكان العلماء يعتنون بهذا الكلام ويحفظونه وهو جدير بذلك. وذكر الشاطبي -رحمه الله تعالى- هذا الأثر وأنه يعجبهم، وإنه لحقيق بذلك: « فإنه كلام مختصر جمع أصولاً حسنة من السنة منها ما نحن فيه -يعني الاعتصام ومحاربة الابتداع- لأنَّ قوله: ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شيء مما خالفها قطع لمادة الابتداع جملة. وقوله: من عمل بها مهتد - إلى آخر الكلام- مدح لمتبع السنة وذم لمن خالفها بالدليل على ذلك، وهو قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ ومن يشاقق الرَّسول من بعد ما تبيَّن له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ﴾[1]. ومنها ما سنه ولاة الأمر بعد النبي ﷺ فهو سنة حسنة لا بدعة فيها البتة وإن لم يعلم في الكتاب والسنة نص عليه على الخصوص؛ فقد جاء ما يدل عليه في الجملة، وذلك نص حديث العرباض بن سارية[2]: « فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين »[3].

٣ـ أثر ابن عجلان -رحمه الله تعالى-:

قال ابن أبي حاتم: ثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي قال: سمعت مالك بن أنس يقول: سمعت ابن عجلان[4] يقول: « **إذا أغفل العالم: لا أدري، أصيبت مَقَاتله** »[5].

٤ـ آثار الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- في ذم الرَّأي وأهله:

قال ابن أبي حاتم: ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: « **نظرت في كتب لأصحاب أبي حنيفة فإذا فيها مائة وثلاثون ورقة،**

---

(١) سورة النساء: آية ١١٥.

(٢) عرباض، بكسر أوله وسكون الراء بعدها موحدة وآخره معجمة ، ابن سارية السلمي، أبو نجيح، صحابي، كان من أهل الصفة، ونزل حمص، مات بعد السبعين. تقريب التهذيب: ص ٦٧٣.

(٣) الاعتصام للشاطبي: ص ٨٧ ، والحديث تقدم تخريجه في ص ١٠١ من هذه الرسالة.

(٤) هو: محمد بن عجلان ، القرشي المدني التابعي؛ صدوق إلاّ أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة مات سنة ١٤٨هـ. انظر: تقريب التهذيب: ص ٨٧٧ ، وتهذيب التهذيب: ٣٤١/٩، وتذكرة الحفاظ: ١٥٦/١.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٠٧، وأخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ٢٩٦، وابن عبد البر في الانتقاء: ص ٣٨.

فعددت منها ثمانين ورقة خلاف الكتاب والسنة ».

ويعقّب ابن أبي حاتم على هذا بقوله: « **لأنَّ الأصل كان خطأ، فصارت الفروع ماضية على الخطأ** »[1].

وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: ثنا هارون بن سعيد الأيلي قال: سمعت الشافعي يقول: « **ما أعلم أحداً وضع الكتب أدل على عوار قوله من أبي حنيفة** »[2].

وقال ابن أبي حاتم: ثنا أحمد بن سنان -مرة أخرى- قال: سمعت الشافعي يقول: « **ما أشبّه أصحاب الرَّأي إلاَّ بخيط سحَّارة تمده هكذا فيجيء أصفر؛ وتمده هكذا: فيجيء أخضر** »[3].

هذه الآثار السابقة فيها حض على التمسك بالكتاب والسنة والآثار، وتحذير من اتِّباع الرَّأي وترك السنن ومخالفتها، أو معارضتها بالرَّأي والقياس.

وهذه الآثار عامة تشمل الاعتقاد والأحكام، فالرأي المخالف للسنة مذموم سواء كان في الاعتقادات أو العبادات والأحكام، فكل من خالف السنة برأيه تعمه هذه الآثار، وإن كان يظهر أنَّ تلك الآثار التي ساقها ابن أبي حاتم إنما جاءت في الرَّأي الذي في الأحكام دون العقائد، ولكنها تشمل المسائل الاعتقادية من باب قياس الأولى، فإنه إذا كان يمنع الكلام في غير الوارد من مسائل الأحكام التي تحت العمل والتي لها شواهد محسوسة، فمن باب أولى أن يمنع الكلام فيما لا يكون له شواهد محسوسة من الغيبيات.

وفيها أيضاً أثر خاص بالاعتقاد وهو أثر أبي حاتم وأبي زرعة في الأمر بهجران أهل الزيغ والبدع والتغليظ عليهم، وإنكار وضع الكتب بالرَّأي بغير آثار.

فتبيَّن من هذا أنَّ هذه الآثار تشمل الرَّأي بنوعيه الاعتقادي والعملي. ويؤيد هذا أنَّ الإمام الشاطبي -رحمه الله تعالى- ساق آثاراً في ذم الرَّأي ثم ذكر اختلاف العلماء في الرَّأي المقصود بهذه الآثار، وأنَّ طائفة قالت: المراد به أهل البدع المخالفين للسنن لكن في الاعتقاد كمذهب جهم وسائر مذاهب أهل الكلام، لأنهم استعملوا آراءهم في ردِّ

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٧٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر نفسه، وروى نحوه أبو نعيم في الحلية: ٩/١١٧.

الأحاديث الثابتة، بل وفي ردِّ ظواهر القرآن لغير سبب يوجب الرَّد ويقتضي التأويل. وقالت طائفة: إنما الرَّأي المذموم المعيب الرَّأي المبتدع وما كان مثله من ضروب البدع. فإنَّ حقائق جميع البدع رجوع إلى الرَّأي وخروج عن الشرع.

ثم قال: « وهذا هو القول الأظهر إذ الأدلة المتقدمة لا تقتضي بالقصد الأوَّل من البدع نوعاً، بل ظاهرها يقتضي العموم في كل بدعة كانت من الأصول أو الفروع ».

ثم ذكر أنَّ طائفة قالت: إنَّ المراد بالرَّأي المذكور في الآثار هو القول في أحكام شرائع الدِّين بالاستحسان، والظنون، والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات، ورد الفروع بعضها إلى بعض دون النظر إلى أصولها فاستعمل الرَّأي فيها قبل أن تنزل، وفرعت قبل أن تقع، وفي هذا الاشتغال بها تعطيل السنن، والبعث على جهلها، وترك الوقوف على معاني كتاب الله والسنة النبوية. ويدل لهذا آثاراً عن عمر وغيره في النهي عن السؤال قبل الوقوع. ثم قال الشاطبي: « وهذا القول غير مخالف لما قبله لأنَّ من قال به قد منع من الرأي وإن كان غير مذموم، لأنَّ الإكثار منه ذريعة إلى الرَّأي المذموم وهو ترك النظر في السنن اقتصاراً على الرأي؛ وإذا كان كذلك اجتمع مع ما قبله، فإنَّ من عادة الشرع أنه إذا نهى عن شيء وشدد فيه منع حواليه ».

وكذلك جاء في الشرع أصل سدِّ الذرائع، وهو منع الجائز لأنه يجر إلى غير الجائز[1].

هذا وقد روى ابن أبي حاتم أيضاً ما يدل على التحذير من مخالفة السنة ومعارضتها بالرَّأي؛ فساق آثاراً تدل على التحذير من أهل الرَّأي. ومن ذلك ما روى أنَّ أبا زرعة -رحمه الله تعالى- كان يتتبع آراء محمد بن مقاتل الرازي من أهل الرَّأي ويردها عليه للتحذير منه، حتى أنَّ أهل الرَّأي كانوا يظنون أنَّ الحجج التي كان يجابه بها محمد بن مقاتل ليست من حفظه واستنباطه بل يلقن بها تلقيناً.

فقال رحمه الله تعالى: سمعت أبا زرعة يقول: -وقلت له: إنهم كانوا يقولون: إنَّ رجلاً بصريّاً يحمل إليك الكلام الذي ترويه في ابن مقاتل- فقال: « **يفرغ ابن مقاتل من مجلسه يوم الجمعة إلى قرب المغرب، وأرد عليه من الغد بكرة، من وضع لي؟ وددت أني كنت أرى في ذلك الوقت الذي دفع إلى ما روى في مجلسه رجلاً** »[2].

---

(١) الاعتصام: ص ١٠٢-١٠٤، وانظر جامع بيان العلم لابن عبد البر: ٢/١٦٩.

(٢) الجرح والتعديل: ١/٣٤٧-٣٤٨.

كما ساق رحمه الله تعالى آثاراً كذلك تدل على مقاطعة أهل الرَّأي، بل مقاطعة الذين يلتحقون بأهل الرَّأي والامتناع عن كتابة الحديث عنهم.

فقال رحمه الله تعالى في ترجمة يحي بن محمد أبي بشر البصري نزيل الرَّي: سألت أبي عنه؟ فقال: « **قدم الرَّي وكان صحيح الحديث، ولحق بابن مقاتل فنهى أبو زرعة أن يكتب عنه** »[1].

والمقصود من هذه المواقف: إظهار سنة رسول الله ﷺ وحث الناس على الالتزام والاعتصام بها، وأنها تغني عن آراء الرِّجال لشمولها وإحاطتها بما يحتاجه المؤمن.

ويدل على هذا ما رواه ابن أبي حاتم أيضاً عن أبي زرعة، فقال: سمعت أبا زرعة يقول: « **ما رغبت قط في سكنى الرَّي وما كاشفت القوم وأنا أريد مزاحمتهم في دنيا ولا مال ولا ضيعة، وقلت في نفسي: أنا لست براغب في شيء من هذا فأقاسي إظهار السنن، فإن كان كون خرجت وهربت إلى طرسوس** »[2].

ومن هنا كان الأئمة الحفاظ يفتخرون بموقفه هذا، فقد كان أبو جعفر الجمال يقول له: فيما رواه عنه ابن أبي حاتم: « **ما لهم -يعني أصحاب الرأي- سواك** »[3].

ولقد ظل أبو زرعة -رحمه الله تعالى- ملتزماً بموقفه هذا، ثابتا عليه، مما جعل أهل الرَّأي يستعينون بأمير البلد ويعرضون عليه الأموال ليمنعه من التحديث ونشر السنة.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: « **قال لي السري بن معاذ: لو أنّي قبلت لأعطيت مائة ألف درهم قبل الليل فيك وفي ابن مسلم من غير أن أحبسكم ولا أضربكم، أكثر من أن أمنعكم من التحديث** »[4].

وبسبب تمسك أئمة السنة والحديث بالكتاب والسنة واعتصامهم بهما، اتّفق أهل العلم على الشهادة لهم بالفضل، وذلك على الرَّغم مما كان بين علماء الكوفة وأهل الحجاز من الاختلاف في المذهب، فقد اتّفقوا جميعاً على توثيقهم وتزكيتهم، والاعتراف بإمامتهم.

---

(١) الجرح والتعديل: ١٨٥/٩.

(٢) المصدر السابق: ٣٤٧/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق نفسه.

وقد ساق ابن أبي حاتم الدليل على ذلك ببيان علاقة أهل الكوفة أو أهل الرَّأي ببعض هؤلاء الأئمة مما يؤكد أنهم اعترفوا لهم بفضلهم، وأنزلوهم منزلتهم. فسفيان الثوري يقول: « **ما سألت أبا حنيفة عن شيء، ولقد كان يلقاني ويسألني عن أشياء** ».

ويعقب ابن أبي حاتم على ذلك بقوله: « **فهذا بيّن واضح، إذ كان صورة الثوري عنده هذه الصورة أن يفزع إليه في السؤال عمَّا يشكل عليه، أنه قد رضيه إماماً لنفسه ولغيره** »[1].

ويروي أيضاً بسنده عن ابن طهمان[2] أنه أتى المدينة فكتب بها، ثم أتى الكوفة وذهب إلى أبي حنيفة فسلَّم عليه، فسأله أبو حنيفة عمَّن كتب في المدينة؟ وعمَّا إذا كان قد كتب عن الإمام مالك بن أنس؟ فقال له إبراهيم: نعم. فقال له أبو حنيفة: حدثني بما كتبت عنه، فأتاه به، فدعا بقرطاس ودواة وجعل يكتب وإبراهيم يملي عليه.

ويقول ابن أبي حاتم: « **ما كتب أبو حنيفة عن إبراهيم بن طهمان عن مالك بن أنس، ومالك بن أنس حيٌّ إلاَّ قد رضيه ووثقه، ولا سيَّما إذ قصد من بين جميع من كتب عنه بالمدينة -مالك بن أنس- ، وسأله أن يملي عليه حديثه، فقد جعله إماماً لنفسه ولغيره** »[3].

ويترك ابن أبي حاتم أبا حنيفة وموافقته على إمامة بعض هؤلاء الأئمة - يتركه إلى تلميذ له، وهو محمد بن الحسن الشيباني إذ هو أيضاً قد أقرَّ بإمامة واحد من هؤلاء الأئمة الجهابذة، ويسوق دليلاً على ذلك محاورة جرت بين محمد بن الحسن والشافعي:

يقول الأخير: **قال لي محمد بن الحسن: أيّهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم؟ يعني أبا حنيفة ومالك بن أنس. قلت: على الإنصاف؟ قال: نعم. قال: فأنشدك الله من أعلم بالقرآن؟ صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: صاحبكم! يعني مالكاً. قلت: فمن أعلم بالسنة؟ صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: صاحبكم. قلت: فأنشدك الله من أعلم بأقاويل**

(١) الجرح والتعديل: ٣/١.

(٢) هو: إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد الهروي، سكن نيسابور ثم مكة، ثقة صحيح الحديث، وكان شديدا على الجهمية، روى له الجماعة، ومات سنة ١٦٨هـ . انظر: تقريب التهذيب: ص ١٠٩، وتهذيب التهذيب: ١٢٩/١، وتهذيب الكمال: ١٠٨/٢.

(٣) المصدر السابق: ٣/١-٤.

أصحاب رسول الله ﷺ والمتقدمين صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: صاحبكم. قال الشافعي: فقلت: لم يبق إلاّ القياس، والقياس لا يكون إلاّ على هذه الأشياء، فمن لم يعرف الأصول فعلى أي شيء يقيس؟

ويعقب ابن أبي حاتم على هذه المحاورة بقوله: « فقد قدَّم محمد بن الحسن مالك بن أنس على أبي حنيفة، وأقرَّ له بفضل العلم بالكتاب والسنة والآثار، وقد شاهدهما وروى عنهما »(1).

كما يروي ابن أبي حاتم قول الإمام الشافعي: « كان محمد بن الحسن يقول: سمعت من مالك سبعمائة حديث ونيفاً إلى الثمانمائة -لفظاً- وكان أقام عنده ثلاث سنين أو شبيهاً بثلاث سنين أو قريباً من ذلك، وكان إذا وعد الناس أن يحدثهم عن مالك امتلأ الموضع الذي هو فيه، وكثر الناس عليه، وإذا حدَّث عن غير مالك لم يأته إلاّ النفير. فقال لهم: لو أراد أحد أن يعيبكم بأكثر مما تفعلون ما قدر عليه، إذا حدَّثتكم عن أصحابكم فإنما يأتيني النفير أعرف فيكم الكراهة، وإذا حدثتكم عن مالك امتلأ عليَّ الموضع؟! »(2).

ويقول ابن أبي حاتم: « فقد بان بلزوم محمد بن الحسن مالكاً لحمل العلم عنه، وبثه في الناس رضاً منه، وموافقة لمن جعله إماماً ومختاراً »(3).

يتضح من هذه الآثار فضل التمسك بالكتاب والسنة، وأنه سبب في حصول رضا الناس وثقتهم وتزكيتهم بعد مرضات الله تعالى. ومن هنا كان التمسك بالكتاب والسنة من أعظم النعم التي أنعم الله سبحانه وتعالى بها على هذه الأمة، وهو من الأصول التي اتّفق عليها سلفها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم، اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا

---

(1) الجرح والتعديل: 1/4، ورواه البيهقي في مناقب الشافعي: 1/183-184.

(2) المصدر السابق: 1/4-5، ورواه البيهقي في مناقب الشافعي: 1/183.

(3) الجرح والتعديل: 1/5.

قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات، والآيات البيِّنات أنَّ رسول الله ﷺ جاء بالهدى ودين الحق، وأنَّ القرآن يهدي للتي هي أقوم »[1].

فيجب على كل من خالف الكتاب والسنة بالاستغناء عنهما بآراء الرِّجال وأقيسة المناطقة أن يرجع إلى التمسك والاعتصام بهما، لأنَّ الابتعاد عنهما يؤدي إلى التخبط في دوامة من الحيرة والشك والهذيان، كما حصل لأهل الأهواء والبدع.

قال الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى-: « لقد استبان والله الصبح لمن له عينان ناظرتان، وتبيَّن الرشد من الغي لمن له أذنان واعيتان، لكن عصفت على القلوب أهوية البدع والشبهات والآراء المختلفات فأطفأت مصابيحها، وتحكمت فيها أيدي الشهوات فأغلقت أبواب رشدها وأضاعت مفاتيحها، وران عليها كسبها وتقليدها لآراء الرِّجال. فلم تجد حقائق القرآن والسنة فيها منفذاً، وتمكنت فيها أسقام الجهل والتخليط، فلم تنتفع معها بصالح الغذاء. واعجبا جعلت غذاءها من هذه الآراء التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ولم تقبل الاغتذاء بكلام الله تعالى ونص نبيِّه المرفوع »[2].



---

(١) مجموع الفتاوى له: ١٣/٢٨.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية: ص ٩٠-٩١.

المبحث الثاني

جهوده في التحذير من الابتداع في الدين

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

تقديم:

لقد جاءت أدلة كثيرة ونصوص وفيرة في التحذير من الابتداع وأهله وأصحاب الأهواء والفرق الضالة، وعني أئمة العلم والدِّين بالتحذير من ذلك، صيانة لعقيدة الأمة الإسلامية من كل دخيل، وقاموا بذلك خير قيام.

وقد سلك ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- مسلكهم فكان يعتني بهذا الباب أشد عناية. ومن ذلك:

١- أنه ألف كتاباً في الرَّد على الجهمية، وهذا أعلى ما قدَّمه ابن أبي حاتم في هذا الباب. إذ التأليف في الرَّد على الجهمية يدل على عنايته الخاصة ببيان ضلال أهل البدع وزيغهم عموماً، وضلال الجهمية خصوصاً.

كما ألف كتاباً آخر سماه السنة أو أصل السنة واعتقاد الدِّين ومقصوده من تأليف هذا الكتاب هو بيان السنة الصحيحة في أبواب الاعتقاد، والرَّد على أهل الأهواء والبدع، يدل على ذلك ما ساقه داخل ذلك الكتاب.

كما أنَّ مراده من التسمية بالسنة أو أصل السنة هو الاعتقاد الصحيح الذي يدل له الكتاب والسنة وآثار الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- ومن تبعهم. وذلك أنَّ السنة في أصل اللغة الطريقة والسيرة سواء كانت محمودة أو مذمومة[1].

وتطلق في الاصطلاح على ما يرادف الحديث وهو ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية[2].

وبعد نشوء البدع وتشعب الأهواء صارت تطلق على ما يقابل البدعة. فيقال: فلان على السنة، إذا كان يعمل بما له دليل شرعي من كتاب أو سنة أو إجماع

---

(١) اللسان: ٤/٢١٢٤، مادة ((سنن))

(٢) السنة ومكانتها للسباعي: ص ٤٧.

الصحابة[1]. وهذا يشمل ما كان في الاعتقاد أو العمل أو السلوك، وهذه هي السنة الكاملة؛ ولهذا كان السلف قديما لا يطلقون اسم السنة إلاَّ على ما يشمل ذلك كله. ثم صارت السنة في عرف كثير من المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم عبارة عمَّا سلم من الشبهات في الاعتقادات، خاصة في مسائل الإيمان با لله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر؛ وكذلك في مسائل القدر، وفضائل الصحابة. وصنفوا في هذا العلم تصانيف وسموها كتب السنة؛ وإنما خصوا هذا العلم باسم السنة لأنَّ خطره عظيم، والمخالف فيه على شفا هلكة[2].

وهذا المصطلح هو الذي عناه ابن أبي حاتم بتسميته أصل السنة إذ هو خاص بمسائل الاعتقاد. وهو أيضاً معنى ما رواه رحمه ا لله تعالى في الأثرين التاليين عن عبد الرحمن بن مهدي رحمه ا لله تعالى: « **الناس على وجوه، فمنهم من هو إمام في السنة إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث وليس بإمام في السنة؛ فأما من هو إمام في السنة وإمام في الحديث فسفيان الثوري** »[3].

وقوله أيضاً: « **لم أر أحدا قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد** »[4]. ويحتمل أن يكون معنى السنة في هذين الأثرين ما يقابل البدعة.

فتبيَّن مما سبق أنَّ أهل العلم يطلقون السنة على أربعة أمور:

١- ما يرادف الحديث والخبر.

٢- ما يقابل البدعة سواء كان في الاعتقاد أو العمل.

٣- ما يقابل الواجب.

٤- الاعتقاد السليم المبني على الكتاب والسنة ونهج السلف.

وهذه الإطلاقات يفهم المراد منها بحسب القرائن والأحوال والسياقات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه ا لله: « والسنة تذكر في الأصول والاعتقادات، وتذكر في الأعمال والعبادات، وكلاهما يدخل فيما أخبر به وأمر به النبي ﷺ ، فما أخبر

---

(١) انظر : الموافقات للشاطبي: ص ٤.

(٢) جامع العلوم والحكم لابن رجب: ١٢٠/٢، وأهل السنة والجماعة: ص ٤٤.

(٣) الجرح والتعديل : ١/ ١١٨، ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٣.

(٤) الجرح والتعديل: ١٧٧/١، ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٤٥.

به وجب تصديقه فيه، وما أوجبه وأمر به وجبت طاعته فيه »[1].

ب- ومن عناية ابن أبي حاتم بهذا الباب عقد تراجم كبار في كتبه العامة، فقد عقد في كتابه « آداب الشافعي ومناقبه »: باب مذهب الشافعي في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء. ومراده بهذه الترجمة بيان الموقف الصحيح من البدع وأهلها، كما يدل على ذلك الآثار التي ساقها تحت تلك الترجمة.

ج- ومن عناية ابن أبي حاتم أيضاً بهذا الباب أنه اهتم بالرَّد على الفرق المبتدعة الموجودة في عصره وقبله، فكانت له جهود موفقة وواضحة في الرَّد على الخوارج، والقدرية، والرافضة، والجهمية، والخلقية، والواقفة، واللفظية، والمرجئة وغيرهم. وقد تقدم بيان بعض تلك الجهود في مواضعها و لله الحمد والمنة.

وقد روى ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في تلك الكتب، وتحت الترجمة السالف الذكر وغيرها آثاراً كثيرة. وأوَّل ما أبدأ به ما أورده في هذا الباب في كتابه « أصل السنة واعتقاد الدِّين ». وهو أثر أبيه أبي حاتم في بيان علامات أهل البدع للتحذير منهم:

المطلب الأول

التحذير من أهل الأهواء والفرق المبتدعة ببيان علاماتهم

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي رضي الله عنه يقول: « **علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر. وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل الأثر حشوية، يريدون إبطال الآثار. وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبِّهة. وعلامة القدرية: تسميتهم أهل السنة مجبرة. وعلامة المرجئة: تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية. وعلامة الرَّافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة.**

ولا يلحق أهل السنة إلاَّ اسم واحد، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء »[2].

دلَّ هذا الأثر على أنَّ من أبرز علامات أهل البدع وأظهر ما يميزهم هو الوقيعة في أهل السنة، بل شدَّة معادات أهل السنة ونبزهم بالأسماء الشنيعة القبيحة، والألقاب المنفرة

---

(١) النبوات لابن تيمية: ص ١١٤.

(٢) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

المستكرهة، هو أظهر علاماتهم وأبرز آياتهم.

قال أبو إسماعيل الصابوني: « وعلامات البدع على أهلها ظاهرة بادية، وأظهر آياتهم وعلاماتهم: شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ ، واحتقارهم لهم، وتسميتهم حشوية وجهلة، وظاهرية، ومشبِّهة. اعتقادا منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنها بمعزل عن العلم، وأنَّ العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة... »[1]. ومن هنا اخترعوا لهم أسماء قبيحة، وألقاباً شنيعة، زوراً وبهتاناً من عند أنفسهم، بقصد الحط والتشنيع عليهم وعلى مذهبهم.

فالزَّنادقة يسمونهم حشوية ويعنون بذلك أنهم يروون الأحاديث من غير تمييز لصحيحها من سقيمها.

قال ابن الوزير: « فإنَّ الحشوية إنما سموا بذلك؛ لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن النبي ﷺ؛ أي: يدخلونها فيها وليست منها ».

ونقل عن صاحب كتاب « ضياء الحلوم »[2] قوله: « إنَّ الحشوية سموا بذلك لكثرة قبولهم الأخبار من غير إنكار »[3]. فهم بهذا يريدون إبطال الآثار، وذلك بالطعن في حملتها، واحتقارهم وسبِّهم وتسفيههم لما حملوه من العلم، لأنهم حملوا السنة وأعرضوا عن بدع الكلام والفلسفة. فقالوا: هؤلاء حشوية ويعنون بذلك أنهم يهتمون بالحشو الفارغ الذي لا قيمة له، أي: الآثار!

قال أبو عبد الله الحاكم: « عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع، لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلاَّ بعين الحقارة ويسميها الحشوية »[4].

وقد بيَّن ابن الوزير براءة أهل الحديث والسنة من هذا اللقب فقال: «... فأكثر عامة المسلمين لا يدرون من الحشوية؟ ولا يعرفون أنَّ هذه النسبة غير مرضية ... ومن كان له أدنى تمييز عرف أنَّ نقاد الحديث وأئمة الأثر هم أعداء الحشوية وأكره الناس لهذه

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: ص ٢٩٩.

(٢) وهو: محمد بن نشوان بن سعيد الحميري. انظر: الروض الباسم: ١/١٢٠، ط دار المعرفة -بيروت ١٣٩٩هـ.

(٣) انظر: الروض الباسم في الذَّب عن سنة أبي القاسم: ١/١٢٠.

(٤) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم: ص ٤ ، وانظر في هذا مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١/٩ وما بعدها، و٤/ ٨٨ وما بعدها.

الطائفة الغوية ... »[1].

والجهمية يسمونهم مشبِّهة لقولهم: بإثبات الصفات لله تعالى[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبِّهاً، كذباً منهم وافتراء، حتى إنَّ منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك! حتى قال ثمامة بن الأشرس[3] من رؤساء الجهمية: ثلاثة من الأنبياء مشبِّهة: موسى حيث قال: ﴿ إن هي إلاَّ فتنتك ﴾[4]. وعيسى حيث قال: ﴿ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ﴾[5]. ومحمد حيث قال: « ينزل ربنا »[6]. وحتى إنَّ جلَّ المعتزلة تدخل عامة الأئمة -مثل مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد وغيرهم- في قسم المشبِّهة!... يقول الجهمية: من قال: إنَّ الله فوق العرش أو أنَّ له علماً وقدرة فهو مشبِّه مجسم »[7].

وقد كذَّبهم في دعواهم هذه على أهل السنة إسحاق بن إبراهيم بن راهويه -رحمه الله تعالى- فيما رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أحمد بن سلمة قال: وسمعت إسحاق يقول: « **علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل الجماعة وما أولعوا به من الكذب أنهم مشبِّهة بل هم المعطلة، ولو جاز أن يقال لهم: هم المشبِّهة لاحتمل ذلك، وذلك أنهم يقولون: إنَّ الرَّب تبارك وتعالى في كل مكان بكماله في أسفل الأرضين وأعلى**

---

(١) انظر: الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: ١/١٢٠.

(٢) انظر: كتاب البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي: ص ٦١.

(٣) هو: أحد كبار المعتزلة، ومن رؤوس الغواية والضلال، زعيم الطائفة الثمامية منهم وإليه تنسب، هلك قتيلاً سنة ٢١٣هـ. ترجمته في فرق وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار: ص ٧٠-٧٣، وميزان الاعتدال: ١/٣٧١-٣٧٢، ولسان الميزان: ٢/٨٣-٨٤.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٥٥.

(٥) سورة المائدة: آية ١١٦.

(٦) جزء من حديث تقدم تخريجه في ص ٢٦٧ من هذه الرسالة.

(٧) الفتوى الحموية الكبرى: ص ٦٤-٦٥، ومجموع الفتاوى: ٥/١١٠، و١١٢.

السماوات على معنى واحد؛ وكذبوا في ذلك ولزمهم الكفر »[1].

والقدريَّة يسمونهم مجبرة لقولهم: إنَّ أفعال العباد بقضاء ا لله تعالى وقدره وإرادته وخلقه[2]. وهذا القول عند القدرية جبر؛ لأنهم يرون أنَّ أفعال العباد هم المحدثون لها وليست مخلوقة لله، وأنَّ أفعال الشرِّ من الكفر والمعاصي تقع من العبد وهو المحدث لها من غير إرادة من ا لله ولا تقدير لها.

وكل من قال إنها تقع بإرادة ا لله وقضائه وقدره عدُّوه جبريا[3].

والمرجئة يسمونهم مخالفة ونقصانية، لأنهم يرون أنَّ الأعمال لا تدخل في مسمى الإيمان، ولا يزيد ولا ينقص. ومن أدخل الأعمال في مسمى الإيمان، وقال بزيادته ونقصانه اعتبروه مخالفا لهم، ونبزوه بالألقاب القبيحة. ولذلك سموا أهل السنة والجماعة مخالفة: لمخالفتهم لمذهبهم، وقالوا: نقصانية: لقولهم: إنَّ الإيمان يزيد وينقص.

والرَّافضة تسميهم ناصبة لتوليهم للصحابة، لأنَّ معنى ذلك عند الرَّافضة البراءة من آل البيت، ونصب العداوة لهم؛ فهم يزعمون أنَّ من تولى الصحابة لم يتول القرابة[4].

ولسائر أهل الضلال تسميات أخرى لأهل السنة، وكلها باطلة، سموهم بها كذباً وافتراء وتنفيراً للناس عنهم.

قال الشيخ عباس بن منصور السكسكي[5]: « وقد سمتها -يعني أهل السنة والجماعة- كل فرقة من فرق الضلالة باسم غير موافق للحق حسداً منهم لها، وافتراء عليها، ونسبة لها إلى غير ما تعتقده »؛ ثم ذكر هذه التسميات[6].

وإنما قالوا هذه الألقاب بقصد احتقار أهل السنة وانتقاصهم، ولينفِّروا الناس عنهم، ويشككوا ضعاف العقول والقلوب من عوام أهل السنة.

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٨.

(٢) انظر: كتاب البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٦١.

(٣) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق: ص ١٣٢-١٣٣.

(٤) انظر: كتاب التنبيهات السنية للشيخ عبد العزيز بن ناصر الرشيد: ص ٣٢١.

(٥) هو: عباس بن منصور بن عباس التريمي، السكسكي الشافعي ، (أبو الفضل) متكلم أصولي، له البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان. معجم المؤلفين: ٦٥/٥، ط دار إحياء التراث العربي ببيروت.

(٦) كتاب البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٦١.

يقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى: « وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنة، يريدون بذلك الطعن عليهم، والإزراء بهم عند السفهاء الجهَّال »[1].

وقال الإمام ابن القيم في نونيته:

ومن العجائب قولهم لمن اقتدى   بالوحي من أثر ومن قرآن.
حشوية يعنون حشواً في الوجو   د وفضله في أمة الإنسان[2].

وقال:

كم ذا مشبِّهة مجسمة نو   ابته مسبِّه جاهل فتان.
أسماء سميتم بها أهل الحديث   وناصري القرآن والإيمان.
سميتموهم أنتم وشيوخكم   بهتاناً من غير سلطان.
وجعلتموها سبَّة لتنفروا   عنهم كفعل ساحر الشيطان[3].

ثم رد على هؤلاء المبتدعة بقوله:

هذا وثم لطيفة أخرى بها   سلوان من قد سب بالبهتان.
تجد المعطل لاعناً لمجسم   ومشبِّه لله بالإنسان.
والله يصرف ذاك عن أهل الهدى   كمحمد ومذمم اسمان.
هم يشتمون مذمما ومحمد   عن شتمهم في معزل وصيان.
صان الإله محمدا عن شتمهم   في اللفظ والمعنى هما صنوان.
كصيانة الأتباع عن شتم المعطل   للمشبِّه هكذا الإرثان.
والسب مرجعة عليهم إذ هم   أهل لكل مذمة وهوان.
وكذا المعطل يلعن اسم مشبِّه   واسم الموحد في حمى الرحمن[4].

وقد عدَّ العلماء هذا الأمر، وهو نبز أهل الأهواء والبدع لأهل السنة والجماعة بالألقاب الشنيعة، من علامات الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإنَّ مشركي مكة الذين

(١) السنة لابن أبي عاصم: ص ٤٠.

(٢) نونية ابن القيم: ص ١٠٨، ط دار الباز – مكة.

(٣) المصدر السابق: ص ١٠٩.

(٤) المصدر نفسه: ص ١١١.

كذَّبوا رسول الله ﷺ وأعرضوا عن الهدى والنور الذي جاء به؛ كانوا يسمون النبي ﷺ بأسماء قبيحة. فتارة كانوا يسمونه مجنوناً، وتارة ساحراً، وتارة شاعراً، وتارة كاهناً، وتارة مفترياً، قالوا: فإنَّ السنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً، فكما أنَّ المنحرفين عنه ﷺ يسمونهم بأسماء مذمومة مكذوبة وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة، فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به في المحيا والممات باطناً وظاهراً... فلا بد للمنحرفين عن سننه ﷺ أن يعتقدوا فيهم نقصاً يذمونهم به[1].

وفي الحقيقة هم أولى الناس بهذه الأوصاف والأسماء والألقاب. وأهل السنة ليس لهم إلاَّ اسم واحد، ولا تنطبق عليهم هذه الأوصاف لا من قريب ولا من بعيد، بل هي أوصاف مخالفيهم من أهل الفرقة والأهواء؛ وقديماً قيل: ((رمتني بدائها وانسلت))[2]. فكل من نبز أهل السنة باسم أو لقب باطل، فهو أحق به وأولى[3].

قال أبو إسماعيل الصابوني رحمه الله تعالى: ((أنا رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقبوا بها أهل السنة؛ سلكوا معهم مسلك المشركين مع رسول الله ﷺ ؛ فإنهم اقتسموا القول فيه: فسماه بعضهم ساحراً، وبعضهم كاهناً، وبعضهم شاعراً، وبعضهم مجنوناً، وبعضهم مفتوناً، وبعضهم مفترياً مختلقاً كذَّاباً؛ وكان رسول الله ﷺ من تلك المعايب بعيداً بريئاً، ولم يكن إلاَّ رسولاً مصطفى نبياً. قال الله عز وجل: ﴿ انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلاً ﴾[4]. كذلك المبتدعة خذلهم الله اقتسموا القول في حملة أخباره، ونقلة آثاره، ورواة أحاديثه، المقتدين بسنته، فسماهم بعضهم حشوية، وبعضهم مشبِّهة، وبعضهم نابتة، وبعضهم ناصبة، وبعضهم جبرية. وأصحاب

---

(١) انظر : الفتوى الحموية الكبرى: ص ٦٥، ومجموع الفتاوى: ٥/١١١.

(٢) هذا مثل يضرب لمن يعيِّب صاحبه بعيب هو فيه. وهو لإحدى ضرائر رهم بنت الخزرج امرأة سعد بن زيد مناة، رمتها رهم بعيب كان فيها، فقالت الضرة: ((رمتني بدائها وانسلت)). مجمع الأمثال للميداني: ٢/٢٣، و١/١٧٨-١٧٩.

(٣) مجموع الفتاوى: ٥/١١١، وانظر: توضيح الكافية الشافية لابن سعدي: ص ٩٦، ووسطية أهل السنة بين الفرق د/ محمد با كريم: ص ١٢٦، وما بعدها.

(٤) سورة الإسراء: آية ٤٨، وسورة الفرقان: آية ٩.

الحديث عصامة من هذه المعائب برية، نقية زكية تقية، وليسوا إلاَّ أهل السنة المضية، والسيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوية، قد وفقهم الله جل جلاله لاتِّباع كتابه، ووحيه وخطابه، والاقتداء برسوله ﷺ في أخباره، التي أمر فيها أمته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منهما، وأعانهم على التمسك بسيرته، والاهتداء بملازمة سنته، وشرح صدورهم لمحبته، ومحبة أئمة شريعته، وعلماء أمته »[1].

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى بأنَّ الله سيحمي أتباع الرَّسول ﷺ ، كما حماه هو من إيذاء المشركين، فكانوا يسبون مذمما -واسم رسول الله محمد ﷺ ، وهكذا هؤلاء القوم يشتمون أتباعه، وينسبون إليهم التشبيه والتجسيم وغير ذلك، ويسبون المجسم والمشبِّه، والسلف ليسوا بجسمة، ولا مشبهة، فسبُّهم وشتمهم راجع إليهم.

وكلام أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في علامات أهل البدع سبقه إليه علي بن عبد الله المديني -رحمه الله تعالى-:

فقد روى عنه اللالكائي قوله: « من قال: فلان مشبِّه علمنا أنه جهمي، ومن قال: فلان مجبر علمنا أنه قدري، ومن قال: فلان ناصبي علمنا أنه رافضي »[2].

المطلب الثاني

مشروعية الرد على أهل الأهواء والبدع وعقوبتهم

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى

مشروعية الرَّد على أهل الأهواء والبدع

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مشروعية الرَّد على أهل الأهواء والبدع، وبيان زيغهم والتحذير منهم، فعقد في كتابه « الجرح والتعديل » **باب في الواهي الحديث**

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث : ص ٣٠٦.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٦.

أنَّ الواجب على المسئول تبيين أمره. وقد روى في هذا الباب قول يحي القطان[1]: «**سألت سفيان وشعبة ومالك بن أنس عن الرَّجل الكذَّاب يبين لي أمره؟ قالوا: لا يسعك إلاَّ أن تبيِّن للناس أمره**». وفي رواية: «**سألت سفيان الثوري وشعبة ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرَّجل لا يكون ثبتا في الحديث فيأتيني الرجل فيسألني عنه؟ قالوا: أخبر عنه، وبيِّن أمره**»[2].

يتضح من هذا التبويب جواز الكلام في الرواة، وأنَّ كبار أئمة السلف وعلماء الحديث أجازوا الكلام في الرَّاوي الواهي والكاذب، وأنَّ ذلك لا يعد من الغيبة، صيانة للسنة وذبا عن الشريعة، كما هو مدلول الأثرين المتقدمين.

ومثل الرَّاوي، المبتدع الذي يفتن الناس ببدعته، وأنه لا يجوز السكوت عنه. ويدل على ذلك الآتي:

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: «**كان الشافعي يبيِّن أمر إبراهيم بن أبي يحي**[3]**؛ ويقول: كان قدريّاً**».

ويعقب ابن أبي حاتم على هذا بقوله: «**لم يَبين له أنه كان يكذب**[4]**، وكان يحسب أنه طعن الناس عليه من أجل مذهبه في القدر**»[5].

ويؤيد هذا ما جاء عن عيسى بن يونس[6] رحمه الله أنه كتب إلى بعض أصحابه

---

(١) هو: يحي بن سعيد القطان أبو سعيد التميمي مولاهم ، البصري قال أحمد بن حنبل: (ما رأيت بعيني مثل يحي بن سعيد القطان). وقال ابن المديني: (ما رأيت أحدا أعلم بالرجال منه). وقال النسائي: (أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ مالك وشعبة ويحي القطان). وقال أحمد: (إلى يحي القطان المنتهى في التثبت). توفي سنة ١٩٨هـ. تذكرة الحفاظ: ١/٢٩٨-٣٠٠، والجرح والتعديل: ١/٢٣٢-٢٥٠.

(٢) الجرح والتعديل: ٢/٢٣-٢٤.

(٣) هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحي الأسلمي، أبو إسحاق المدني، متروك، من السابعة، مات سنة ١٨٤هـ ، أو ١٩١هـ. تقريب التهذيب: ص ١١٥.

(٤) بل كان يقول: «لأن يخر إبراهيم من الجبل أحب إليه من أن يكذب؛ كان ثقة في الحديث». تهذيب التهذيب: ١/١٥٩، ومناقب الشافعي للفخر الرازي: ص ٨٥.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٢٢٣.

(٦) هو: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، كوفي ، نزل الشام، مرابطاً، ثقة مأمون، مات سنة ١٨٧، وقيل: ١٩١هـ. تقريب التهذيب: ص ٧٧٣.

يقول: « لا تجالسوا الجهمية، وبيِّنوا للناس أمرهم كي يعرفوهم، فيحذروهم »[1].

وسئل الإمام أحمد رحمه الله تعالى عمن يقول: « كلام الله ويسكت؟ فقال: و لم يسكت؟ لولا ما وقع الناس فيه كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون »[2].

ومما قرَّر به ابن أبي حاتم مشروعية ذلك أقواله ومروياته الكثيرة في أهل البدع، وهي من الكثرة بحيث لا يمكن إحصاؤها، ومن الأمثلة على ذلك:

١- قوله في داود بن خلف الأصبهاني: « **كان ضالاً مبتدعاً مموهاً ممخرقا** »[3].

٢- قوله في يوسف بن خالد السمتي البصري: نا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إليَّ قال: سمعت يحي بن معين يقول وذكر يوسف بن خالد السمتي فقال: « **كذَّاب، خبيث، عدو الله، رجل سوء** »[4].

٣- قوله في عمرو بن عبيد: نا محمد بن إبراهيم بن شعيب قال: قال عمرو بن علي « **عمرو بن عبيد كان متروك الحديث، صاحب بدعة** »[5].

٤- قوله في إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطي: سألت أبي عنه فقال: « **كان جهمياً فلا أحدث عنه** ». وفي رواية: وسمعت أبي يقول: « **إسماعيل بن إبراهيم بن هود كان يقف في القرآن فلا أحدث عنه** »[6].

٥- تعقيبه على قول الإمام الشافعي في حرام بن عثمان: « الحديث عن حرام بن عثمان حرام » بقوله: « **يعني: أنه ليس بصدوق؛ فالتحديث عمن يكذب على رسول الله ﷺ حرام** »[7].

٦- قوله في محمد بن عبد الرحمن أبي جابر البياضي: ثنا ابن عبد الحكم سمعت

---

(١) أورده الدارمي في رده على بشر المريسي: ص ٥.

(٢) رواه أبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) الجرح والتعديل: ٤١٠/٣.

(٤) المصدر السابق: ٢٢١/٩.

(٥) المصدر السابق: ٢٤٧/٦.

(٦) المصدر السابق: ٢/ ١٥٧-١٥٨.

(٧) آداب الشافعي ومناقبه: ص ٢١٨، والجرح والتعديل: ٢٨٢/٣-٢٨٣.

الشافعي وذكر له أبو جابر البياضي فقال: « **بيّض الله عين من يروي عنه** »، **أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله ﷺ** »[1].

٧- قوله: قلت لأبي: حكيم بن جبير أحب إليك أو ثوير؟ قال: « **ما فيهما إلاّ ضعيف غال في التشيع وهما متقاربان** ».

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حكيم بن جبير فقال: « **في رأيه شيء، قلت: ما محله؟ قال: محله الصدق إن شاء الله** »[2].

٨- وقال في ترجمة عبادة بن زياد الأسدي: سألت أبي عنه؟ فقال: « **هو كوفي من رؤساء الشيعة أدركته ولم أكتب عنه ومحله الصدق** »[3].

٩- وقال في إبراهيم بن رستم: « **كان آفته الرأي وكان يذكر بفقه وعبادة** »[4]

فقد عقب ابن أبي حاتم على تضعيف حكيم بن جبير، وعبادة بن زياد الأسدي، وإبراهيم بن رستم بما يفيد أنَّ السبب في ذلك يرجع إلى الاعتقاد، لا إلى الحفظ.

وبهذه الأمثلة يتضح تقرير ابن أبي حاتم مشروعية الرَّد على أهل الأهواء، وبيان حالهم، وكشف باطلهم.

وقد أجاز العلماء جرح الرواة، وذكروا أنَّ ذلك ليس من الغيبة، فضلاً أن تكون محرَّمة. وقد أورد ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- ما يدل على هذا، حيث عقد في كتابه (الجرح والتعديل): **باب في أنَّ وصف الرواة بالضعف ليس بغيبة**. وروى في هذا الباب قول عفّان: « **كنت عند إسماعيل بن علية**[5]**، فحدث رجل عن رجل بحديث، فقلت: لا تحدث عن هذا؛ فإنه ليس بثبت! فقال: اغتبته، فقال إسماعيل: ما اغتابه، ولكن حكم عليه أنه ليس بثبت** »[6].

---

(١) الجرح والتعديل: ٣٢٤/٧، وآداب الشافعي ومناقبه: ص ٢١٨.

(٢) الجرح والتعديل: ٢٠٢/٣.

(٣) المصدر السابق: ٩٧/٦.

(٤) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: ٥٦/١.

(٥) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم -يعرف بابن علية- من أهل البصرة وأصله كوفي، كان ثقة مأموناً صدوقاً ورعا تقيا. توفي سنة ١٩٣هـ . تاريخ بغداد: ٢٢٩/٦-٢٤٠، المنهج الأحمد: ٥٥/١.

(٦) الجرح والتعديل: ٢/ ٢٣.

وقد ذكر النووي رحمه الله تعالى ستة أبواب يجوز فيها الغيبة؛ منها أن يكون مجاهراً بفسقه أو بدعته، ومنها تحذير المسلمين مثل جرح الرواة والشهود، وذكر أنَّ ذلك جائز بإجماع المسلمين، بل هو واجب للحاجة[1].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- قول يحي بن سعيد القطان وقول الإمام أحمد -رحمهما الله تعالى-: « إذا سكت أنت وسكت أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم »[2].

ثم ذكر أنَّ بيان حال أئمة البدع وتحذير الأمة منهم واجب باتِّفاق المسلمين. حتى قيل لأحمد بن حنبل الرَّجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: « إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل ».

قال ابن تيمية: « فتبيَّن أنَّ نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعه ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتِّفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدِّين وكان فساده أعظم من استيلاء العدو من أهل الحرب، فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدِّين إلاَّ تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء »[3].

وبهذا يتبيَّن جواز الطعن على أهل البدع وبيان حالهم تحذيراً للناس منهم، بل إنَّ هذا الأمر من أوجب الواجبات الدينية، التي لا يقوم أمر الدِّين إلاَّ به، ومن باب الجهاد في سبيل الله، لا بد للقادرين على ذلك من العلماء القيام به بأن يحذِّروا الناس من أهل البدع ويظهروا عيبهم، ويفضحوا أمرهم كل بحسب استطاعته وطاقته.

وقبل أن أختم الكلام في هذا المبحث الذي تقرَّر من خلاله مشروعية الرَّد على أهل الأهواء والبدع، وأنَّ جرح المبتدع بقصد بيان حاله للناس، وتحذير الأمة منه جائز في الشرع، بل هو واجب إن لم يمكن الإنكار على المبتدع إلاَّ عن طريقها.

---

(١) رياض الصالحين للنووي: ص ٥٥٤ - ٥٥٧.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية: ص ٩٢، وفي الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢٠٢.

(٣) مجموع الفتاوى له: ٢/٢٣١-٢٣٢.

فليعلم أنه يجب على الإنسان في هذا الباب أن يكون مخلصاً فيه لله قاصداً بالطعن على أهل البدع النصح للمسلمين وتحذيرهم من ذلك المبتدع، ليكون عمله صواباً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وإذا كان مبتدعاً يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة، أو يسلك طريقاً يخالف الكتاب والسنة، ويخاف أن يضل الرَّجل الناس بذلك، بيَّن أمره للناس ليتقوا ضلاله ويعلموا حاله، وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه الله تعالى، لا لهوى الشخص مع الإنسان؛ مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية، أو تحاسد، أو تباغض، أو تنازع على الرئاسة، فيتكلم بمساويه مظهراً للنصح، وقصده في الباطن الغض من الشخص واستيفاؤه منه فهذا من عمل الشيطان »[1].

المسألة الثانية

مشروعية عقوبة المبتدع

قرَّر الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى مشروعية عقوبة المبتدع، فقد روى عدَّة روايات تدل على تقرير هذا الأصل منها:

قول الإمام الشافعي: « **حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد**[2]**، ويحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ الكلام** »[3].

ففي هذا الأثر دليل على مشروعية عقوبة المبتدع والطواف به تعزيرا له.

وقد جاءت أفعال السلف مطابقة لأقوالهم في معاقبة المبتدع، فقد باشر كثير منهم ضرب المبتدع والطواف به؛ ومن الأمثلة على ذلك ما رواه ابن أبي حاتم في الآثار الآتية:

---

(١) مجموع الفتاوى له: ٢٨/٢٢١.

(٢) الجريد: جمع جريدة، وهي: سعفة النخل إذا كانت رطبة مقشورة من خوصها. انظر: لسان العرب: ٣/١١٨.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في حلية الأولياء: ٩/١١٦، والخطيب في شرف أصحاب الحديث: ص ٧٨، والبغوي في شرح السنة : ١/٢١٨، والتيمي في الحجة في بيان المحجة: ١/٢٠٨، وذكره ابن عبد البر في الانتقاء: ص ٨٠، والسيوطي في صون المنطق: ص ٣١، ٦٥، وابن أبي العز في شرح الطحاوية: ١/١٧-١٨.

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا الحسن بن علي بن مهران حدثنا بشار بن موسى الخفاف قال: **« جاء بشر بن الوليد الكندي[1] إلى القاضي أبي يوسف[2] فقال له: تنهاني عن الكلام وبشر المريسي وعلي الأحول[3] وفلان يتكلمون! قال: وما يقولون؟ قال: يقولون: الله في كل مكان؛ فقال أبو يوسف: علي بهم، فانتهوا إليهم وقد قام بشر، فجيء بعلي الأحول وبالآخر شيخ؛ فقال أبو يوسف: -ونظر إلى الشيخ- : لو أنَّ فيك موضع أدب لأوقعتك، فأمر به إلى الحبس، وضرب الأحول وطوف به »**[4].

وقال الإمام ابن القيم: قال صالح[5] جعل عبد الله بن أبي جعفر الرازي[6] يضرب قرابة له بالنعل على رأسه يرى رأي جهم ويقول: **« لا، حتى تقول: الرحمن على العرش استوى بائن من خلقه »**[7].

ومثل هذين الأثرين: أثر هشام بن عبيد الله الرازي الذي رواه عنه ابن أبي حاتم:

---

(١) هو: أبو الوليد بشر بن الوليد الكندي ، أخذ العلم عن أبي يوسف خاصة وولي القضاء ببغداد للمأمون، توفي سنة ٢٣٨هـ. انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٤، والجواهر المضيئة: ١٦٦/١، والعبر لمن غبر للذهبي: ص ٤٢٧.

(٢) أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، أبو يوسف القاضي، الإمام العلامة، فقيه العراقيين، صاحب الإمام أبي حنيفة كان مصنفا في الحديث، صاحب سنة توفي سنة ١٨٢هـ. تذكرة الحفاظ: ٢٩٢/١-٢٩٣.

(٣) علي الأحول -من المعتزلة- و لم أقف له على ترجمة.

(٤) العلو للذهبي: ص ١٥١، وانظر: مختصر العلو: ص ١٥٥، وقال الشيخ الألباني: ((ذكره المصنف من رواية ابن أبي حاتم حدثنا الحسن بن علي بن مهران حدثنا بشار بن موسى الخفاف.. وبشار هذا ضعيف كثير الغلط)). والأثر رواه ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢٢٢.

(٥) هو: صالح بن الضريس أخو يحي بن الضريس، عم أبي محمد بن أيوب، روى عن الفضيل بن عياض، ويحي بن الضريس، وروى عنه محمد بن أيوب، و لم يذكر ابن أبي حاتم تاريخ وفاته. انظر: الجرح والتعديل: ٤٠٦/٤-٤٠٧.

(٦) هو: عبد الله بن أبي جعفر الرازي، روى عن أبيه وابن جريج، وروى عنه إبراهيم بن موسى الفراء، وثقه الذهبي وقال: فيه شيء. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، من التاسعة. انظر: تقريب التهذيب: ص ٤٩٧. والكاشف للذهبي: ٧٠/٢.

(٧) رواه ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية كما في اجتماع الجيوش: ص ٢٢١، وأورده الذهبي في العلو: ص ١٦١، وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٢-١٧٣، ودرء تعارض العقل والنقل: ٢٦٥/٦.

قال الحافظ الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن يزيد السلمي سمعت أبي يقول: « **سمعت هشام بن عبيد الله الرازي وحبس رجلاً في التجهم فجيء به ليمتحنه- فقال: أتشهد أنَّ الله على عرشه بائن من خلقه؟ فقال: لا أدري ما بائن من خلقه- فقال: ردوه فإنه لم يتب** »[1].

دلَّت هذه الآثار على مشروعية عقوبة المبتدع، وأنَّ ذلك تتفاوت حسب حال المبتدع. فالإمام يختار من أنواع العقوبات ما يراه ملائماً لحال المبتدع من حيث انزجاره ببعض العقوبات دون بعض؛ فهي غير مقدرة لأنَّ الأصل في التعزير أنه غير مقدَّر لا جنسه ولا صفته، وإنما يرجع إلى اجتهاد الحاكم، وولاة الأمور من القضاة وغيرهم.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- ضمن حديثه عن أنواع العقوبات الشرعية: « فمنها عقوبات مقدَّرة مثل جلد المفتري ثمانين وقطع السارق، ومنها عقوبات غير مقدَّرة قد تسمى (التعزير) وتختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنوب وصغرها، وبحسب حال المذنب وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته.

والتعزير أجناس: فمنه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام، ومنه ما يكون بالحبس، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن، ومنه ما يكون بالضرب »[2].

وقال ابن فرحون في تبصرة الحكام: « والتعزير لا يختص بفعل معيَّن ولا قول معيَّن»[3].

ولهذا تعددت عقوبات السلف لأهل البدع وتنوعت تبعاً لتنوع البدع وتفاوتها في الإثم، حيث كانوا يختارون ما يرونه مناسباً من أنواع العقوبات الملائمة لحال المبتدع، وظروف الزمان والمكان، ومدى انزجار المبتدع وغيره بتلك العقوبة من عدمها[4].

وإذا تقرَّر ثبوت مشروعية عقوبة المبتدع، بقي أن يعلم أنَّ هذه العقوبة إنما تكون على المبتدع، إذا كان داعية لبدعته أو معلناً لها، بخلاف المستتر ببدعته فإنَّ السلف لا يرون عقوبته. ذلك لأنَّ العقوبة من باب إنكار المنكر والإنكار لا يكون إلاَّ على من أظهر المنكر

---

(١) العلو له: ص ١٦٩، وانظر: مختصر العلو: ص ١٨١.

(٢) مجموع الفتاوى له : ٢٨/ ١٠٧

(٣) تبصرة الحكام مع فتح العلي المالك : ٢/ ٢٩٦

(٤) انظر: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع د/ إبراهيم بن عامر الرحيلي: ص ٦١٤، وما بعدها

بخلاف المستتر فإنه لا ينكر عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « والتعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات، وفعل المحرمات مثل الصلاة، والزكاة، والتظاهر بالمظالم، والفواحش، والداعي إلى البدع المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع، وهذا حقيقة قول من قال من السلف والأئمة: إنَّ الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يصلَّى خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا يناكحون؛ فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا، ولهذا يفرِّقون بين الداعية وغير الداعية؛ لأنَّ الداعية أظهر المنكرات، فاستحق العقوبة، بخلاف الكاتم، فإنه ليس شراً من المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى الله مع علمه بحال كثير منهم، ولهذا جاء في الحديث إنَّ المعصية إذا خفيت لم تضر إلاَّ صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة، وذلك لأنَّ النبي ﷺ قال: « إنَّ الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيِّروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه ». فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها بخلاف الباطنة فإنَّ عقوبتها على صاحبها خاصة »[1].

المطلب الثالث

مشروعية هجر المبتدعة وكتبهم

الحب في الله والبغض في الله من الأصول العظيمة في الدِّين التي لا يكمل إيمان المرء إلاَّ بها؛ ولهذا كان بغض أهل الأهواء والبدع والبراءة منهم من المسائل الدينية التي قرَّرها علماء السنة[2].

---

(١) مجموع الفتاوى: ٢٠٥/٢٨، والحديث رواه ابن ماجة في السنن كتاب الفتن -باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ١٣٢٧/٢، رقم ٤٠٠٥، والترمذي في السنن كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة المائدة: ٢٣٩/٥-٢٤٠، رقم ٣٠٥٧، وقال: حديث حسن صحيح، وأحمد في المسند: ٢/٢، ٥، ٧ والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة: ٣٦٨/٢، رقم ٣٢٣٦، وفي تخريج مشكاة المصابيح: ١٤٢٢/٣، رقم ٥١٤٢.

(٢) انظر: الشرح والإبانة لابن بطة: ص ١٧٤-١٧٦، وشرح أصول الاعتقاد: ١١٤/١، والشريعة للآجري : ص ٥٤، والسنة لابن أبي عاصم: ١٤٥/١، ورسالة أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري الإجماع الخمسون: ص ١٧٤-١٧٧، والاعتقاد للبيهقي: ص ٢٣٩، ويراجع هجر المبتدع للشيخ بكر أبو زيد، والولاء والبراء للقحطاني وغيرها.

وممن قرَّرها الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- فإنه روى أحاديث وآثار تقرِّر هذه المسألة، ومن تلك الأحاديث والآثار ما يلي:

١- حديث أم المؤمنين عائشة -رضي الله تعالى عنها- في النهي عن الجدال واتّباع المتشابه من القرآن.

روى ابن أبي حاتم بسنده عن أم المؤمنين عائشة -رضي الله تعالى- عنها قالت: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب من آيات محكمات ﴾ إلى ﴿ أولو الألباب ﴾ قالت: فقال رسول الله ﷺ : « **فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم** »[١].

هذا الحديث صريح في هجر المبتدع لقوله: « فاحذروهم ». فهذا تحذير من النبي ﷺ من مجادلة أهل البدع فإنهم هم أهل الزيغ، وهم الذين يجادلون بالمتشابه.

يقول أيوب السختياني: « لا أعلم أحدا من أهل الأهواء يخاصم إلاَّ بالمتشابه »[٢]

قال النووي في شرح الحديث: « وفي الحديث التحذير من مخالطة أهل الزيغ وأهل البدع ومن يتبع المشكلات للفتنة، فأمَّا من سأل عمَّا أشكل عليه منها للاسترشاد وتلطف في ذلك فلا بأس عليه، وجوابه واجب؛ وأمَّا الأوَّل فلا يجاب بل يزجر ويعزر، كما عزر عمر بن الخطاب -رضي الله تعالى عنه- صَبِيغ بن عَسْل حين كان يتبع المتشابه »[٣].

وقال الشيخ بكر أبو زيد -حفظه الله-: « وابتغاء المتشابه من مآخذ أهل البدع في الاستدلال وقد حذَّر النبي ﷺ منهم بقوله: « فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم »[٤].

وذلك لخطورة مجادلة أهل الأهواء الذين يتبعون المتشابه لأنَّ ذلك يوقع في الشك والريبة.

٢- حديث أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- في النهي عن الجدال في القرآن:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال:

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (جزء سورة آل عمران والنساء) تحقيق حكمت بشير: ص ٦٨، وقد تقدم تخريجه في ص ٨٦ من هذه الرسالة.

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة: ٥٠١/٢.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي: ٢١٨/١٦.

(٤) هجر المبتدع للشيخ بكر أبي زيد: ص ٢٨.

«**المراء في القرآن كفر**»(١).

دلَّ هذا الحديث على النهي الشديد عن المجادلة في القرآن سواء كان مع أهل الأهواء والبدع أو غيرهم، وإذا كان مع أهل الأهواء يزداد النهي شدة لما عرفوا به من تحريف الكلم وتأويله بالباطل، ولإيقاعهم خصمهم في الشك والحيرة.

ولهذا كان منهج السلف عدم الخوض معهم في الجدال. وقد تقدم نقل الآثار في ذلك عن ابن عباس، والأوزاعي، والشافعي وأحمد وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين -رحمهم الله تعالى جميعاً-(٢).

وأنقل هنا بعض الآثار الأخرى التي رواها ابن أبي حاتم رحمه الله في التحذير من الكلام وأهله:

قال ابن أبي حاتم: ثنا يونس بن عبد الأعلى المصري قال: سمعت الشافعي يقول: «**لأن يبتلى المرء بكل ما نهى الله عنه سوى الشرك خير له من الكلام؛ ولقد اطلعت من أصحاب الكلام على شيء ما ظننت أنَّ مسلماً يقول ذلك**»(٣).

وفي رواية: «**لأن يلقى الله عزَّ وجل المرء بكل ذنب ما خلا الشرك بالله تبارك وتعالى خير له من أن يلقاه بشيء من الأهواء**»(٤).

---

(١) علل الحديث: ٧٤/٢، رقم ١٧١٤، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة باب النهي عن الجدال في القرآن: ٩/٥، رقم ٤٦٠٣، وأحمد في المسند: ٥٠٣/٢، وابن بطة في الإبانة: رقم ١٠٤٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٨٢، وقال الألباني: «حسن صحيح» صحيح سنن أبي داود: ٨٧٠/٣.

(٢) تقدم في ص ١٩٠-١٩٣ من هذه الرسالة.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٢، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٥٣٤/٢، رقم ٦٦١، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠١، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١١١/٩ ، والتيمي في الحجة في بيان المحجة : ١/ ١٠٤، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري: ص ٣٣٥، ورواه أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي في كتابه الحجة على تارك المحجة : ص ٥٠.

(٤) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٧، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٥٣٥/٢، رقم ٦٦٢، اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٠، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١١٢/٩، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٠٦/١٠، وفي معرفة السنن ولآثار: رقم ٣٣٧-٣٣٨، وفي مناقب الشافعي: ٤٥٢/١-٤٥٣، وفي الاعتقاد: ص ١٥٨، وابن عبد البر في جامع العلم وفضله: ٩٥/٢، والتيمي في الحجة في بيان المحجة: ١٠٦/١، وابن حجر في توالي التأسيس: ص ٦٤.

وقال ابن أبي حاتم: قال الحسن بن عبد العزيز الجروي[1]: « **كان الشافعي ينهى النهي الشديد عن الكلام في الأهواء** »[2].

وقال ابن أبي حاتم: ثنا الربيع بن سليمان قال: « **حضرت الشافعي، وكلمه رجل في المسجد الجامع، فطالت مناظرته إيَّاه؛ فخرج الرَّجل إلى شيء من الكلام؛ فقال له: دع هذا؛ فإنَّ هذا من الكلام** »[3].

وقال ابن أبي حاتم: ثنا أبي قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى -رحمه الله- قال: « **قلت للشافعي: تروي يا أبا عبد الله: ما كان يقول فيه صاحبنا؟ أريد الليث، أو غيره؛ يقول: لو رأيته يمشي على الماء -يعني: صاحب الكلام- لا تثق به أو لا تغتر به ولا تكلمه** ».

قال الشافعي: «**فإنه قد قصَّر؛ إن رأيته يمشي في الهواء فلا تركن إليه**»[4].

إلى غير ذلك من أقوال الإمام الشافعي التي جاءت عنه من طرق كثيرة في التحذير من الكلام وأهله[5].

هذه الآثار كلها تدل على التحذير من الكلام وأهله، وقد ساقها الإمام ابن أبي حاتم تحت: **باب مذهب الشافعي في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء**، مما يدل على أنه ساقها لبيان خطورة علم الكلام وأهله، وأنَّ الخوض معهم في باطلهم قد يوقع الإنسان في الشك والرِّيبة.

---

(١) هو: الحسن بن عبد العزيز بن الوزير الجروي، بفتح الجيم والراء، أبو علي المصري، نزيل بغداد، ثقة ثبت عابد فاضل ، من السادسة. توفي سنة ١٥٧هـ. تقريب التهذيب: ص ٢٣٩.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٥، ورواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٢، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري: ص ٣٣٨.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٥، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٥٣٤/٢، رقم ٦٦٠، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٩٩، والتيمي في الحجة في بيان المحجة: ١٠٦/١.

(٤) آداب الشافعي: ص ١٨٤، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٥٣٤/٢-٥٣٥، رقم ٦٦٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٢٩٧، والبيهقي في مناقب الشافعي: ٤٥٣/١، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١١٦/٩،وأبو الفتح المقدسي في الحجة على تارك المحجة: رقم ٢٢٥، وأورده الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي. سير أعلام النبلاء: ٢٣/١٠.

(٥) انظر: في ذلك آداب الشافعي ومناقبه: من ص ١٨٢-١٨٩.

فاتّضح من هذا أنَّ أسلم الطرق هو عدم الجدال وعدم الخوض مع أهل الباطل.
وقد روى ابن أبي حاتم ما يفيد هذا المعنى:

قال رحمه الله تعالى: ثنا أحمد بن أصرم المزني من ولد عبد الله بن المغفل[1] قال: قال أبو ثور: سمعت الشافعي يقول: « **ما تردى أحد بالكلام فأفلح** »[2].

ومن الآثار التي رواها ابن أبي حاتم في هجر أهل الأهواء والبدع أثر أبيه أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين -رحمهما الله تعالى-:

قال ابن أبي حاتم: « **سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، ويغلظان في ذلك أشدَّ التغليظ. وينكران وضع الكتب بالرأي بغير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام، وعن النظر في كتب المتكلمين، ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبداً** »[3].

هذا الأثر صريح في هجر أهل الأهواء والبدع وغاية في مجانبتهم، وبيان لمنهج السلف في عدم مخالطتهم بالجلوس معهم، أو النظر في كتبهم للاطلاع، فضلاً عن الدخول معهم في جدال أو خصام.

فالأثر دال على هجر أهل الأهواء والبدع، ودال على اجتناب مجالستهم، والنظر في كتبهم.

أمَّا دلالته على اجتناب مجالسة أهل الأهواء والبدع: فلأنَّ النفس البشرية مجبولة في أصل خلقها على الضعف، ومفطورة على سرعة التأثر سلباً وإيجاباً بالمجتمع الذي يعيش فيه؛ ومن هنا أرشدها الشارع الحكيم إلى ما يعينها على حفظ دينها من صحبة الأخيار والصالحين ومجالستهم. وفي مقابل ذلك حذّرها من صحبة الأشرار والمارقين عن الدِّين والقعود معهم. فمجالسة الصالحين يحصل بها الانتفاع بحفظ الدِّين، ومجالسة أهل الأهواء

---

(١) هو أحمد بن أصرم أبو العباس، من ذرية عبد الله بن مغفل الصحابي، روى عن الإمام أحمد، وكان ثقة سنيا، شديدا على أصحاب البدع، مات سنة ٢٨٥هـ . تاريخ بغداد: ٤/٤٤، وطبقات الحنابلة: ١/٢٢.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٥-١٨٦، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٢/٥٣٥-٥٣٦، رقم ٦٦٤-٦٦٦، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٣، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري: ص ٣٣٥، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٩/١١١، والبيهقي في مناقب الشافعي: ١/٤٦٣، وأبو الفتح المقدسي في الحجة على تارك المحجة: رقم ٢١٥، والتيمي في الحجة في بيان المحجة: ١/١٠٦.

(٣) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

يحصل بها التضرر بفساد الدِّين.

ولهذا اشتهر في كتب السنة والاعتقاد التحذير من مجالسة أهل الأهواء والبدع بصورة لا تضاهيها أي صورة أخرى من صور التحذير من أنواع التعامل مع أهل الأهواء والبدع. ومن أمثلة أقوال السلف المصرحة بذلك:

١- قول أبي قلابة[١] -رحمه الله تعالى- فقد جاء عنه أنه كان يقول: « لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في الضلالة أو يلبسوا عليكم في الدِّين بعض ما لبس عليهم »[٢].

٢- قول محمد بن سيرين رحمه الله تعالى فقد روي عنه أنه: « دخل عليه رجلان من أهل الأهواء فقالا: يا أبا بكر نحدثك بحديث؟ قال: لا. قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله عز وجل؟ قال: لا، لتقومن عني أو لأقومن »[٣].

٣- قول الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ جاء عنه أنه قال: « أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع؛ وكل بدعة ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء وترك المراء والجدال والخصومات في الدِّين »[٤].

وقد طبق الأئمة هذا الأصل ـ أعني: هجر أهل الأهواء والبدع وترك مجالستهم ـ على ما صرحت بذلك أقوالهم في التحذير من مجالستهم.

قال ابن أبي حاتم: أنا الربيع بن سليمان المرادي قال: رأيت الشافعي وهو نازل من الدَّرجة، وقوم في المجلس يتكلمون بشيء من الكلام؛ فصاح فقال: « إمَّا أن تجاورونا

---

(١) هو: عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي ، أبو قلابة البصري ، الإمام الحافظ العابد، محدث البصرة، كان أحد الأذكياء المذكورين، توفي سنة ٢٧٦هـ. انظر: الجرح والتعديل: ٣٦٩/٥-٣٧٠، تاريخ بغداد: ٤٢٥/١٠، طبقات الحنابلة: ٢١٦/١، وسير أعلام النبلاء: ١٧٧/١٣-١٧٩.

(٢) أخرجه الدارمي في سننه: ١٢٠/١، والآجري في الشريعة: ص ٥٦، وابن بطة في الإبانة الكبرى: ٤٣٧/٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: ١٣٤/١.

(٣) أخرجه الدارمي في سننه: ١٢٠/١، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١٣٨/١، والآجري في الشريعة : ص ٥٧، وابن بطة في الإبانة: ٤٤٥/٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٥٦/١.

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: ١٥٦/١.

بخير، وإمَّا أن تقوموا عنَّا»[1]. وعنه أيضاً: «ما كلَّمت رجلا في بدعة، لا رجلا كان يتشيَّع»[2].

وقال ابن أبي حاتم أيضاً: نا علي بن الحسين: نا محمد بن المثنى: ثنا بشر بن عمر[3] قال: نهاني مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحي قلت: من أجل القدر تنهاني عنه؟ قال: « ليس في دينه بذاك »[4].

ومثل هذين الموقفين، مواقف أئمة السنة الآتية:

فعن أبي إدريس الخولاني[5] رحمه الله تعالى: أنه رأى رجلاً يتكلم في القدر فقام إليه فوطئ بطنه، ثم قال: « إنَّ فلاناً لا يؤمن بالقدر فلا تجالسوه، فخرج الرَّجل من دمشق إلى حمص »[6].

ويروى أنَّ طاووساً كان جالساً فجاءه رجل من أهل الأهواء فقال: أتأذن لي أن أجلس؟ فقال له طاوس: إن جلست قمنا. فقال: يغفر الله لك يا أبا عبد الرحمن فقال: هو ذاك إن جلست والله قمنا. فانصرف الرَّجل »[7].

وعن أيوب السختياني قال: « كنت يوماً عند محمد بن سيرين إذ جاء عمرو بن عبيد، فدخل فلما جلس وضع محمد يده في بطنه ثم أن قال وقام. فقلت لعمرو: انطلق بنا قال: فخرجنا فلما مضى عمرو رجعت فقلت: يا أبا بكر قد فطنت إلى ما صنعت قال: وما فطنت؟ قال: قلت: نعم. قال: أما إنه لم يظلني وإيَّاه سقف بيت »[8].

هذه الآثار التي تقدم ذكرها تدل على أنَّ السلف الصالح قد طبَّقوا الهجر على أهل

---

(1) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٤، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٢/٥٣٤، رقم ٦٦٠، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٣٠٤، والبيهقي في مناقب الشافعي: ١/٤٥٩.

(2) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٦.

(3) هو: بشر بن عمر الزهراني البصري، روى عن مالك، وهمام؛ روى عنه ابن المديني، ومحمد بن المثنى. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: هو صدوق. توفي سنة ٢٠٦هـ. الجرح والتعديل: ٢/٣٦١، وانظر الكاشف للذهبي: ١/١٠٣.

(4) الجرح والتعديل: ١/٩.

(5) هو: عائذ بن عبد الله، أبو إدريس الخولاني، ولد في حياة النبي ﷺ يوم حنين، وسمع من كبار الصحابة ومات سنة ٨٠ هـ؛ قال سعيد بن عبد العزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء. تقريب التهذيب: ص ٤٧٩.

(6) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى: ٢/٤٥٠.

(7) أخرجه ابن بطة في الإبانة: ٢/٤٤٧.

(8) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها: ص ٥١.

الأهواء والبدع، وباشروا مقاطعتهم، وتركوا مجالستهم.

وهذه الآثار غيض من فيض من جملة الآثار الكثيرة المستفيضة عن السلف -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة. وإنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى قرَّرها برواية بعض تلك الآثار.

وأمَّا النَّهي الوارد في الأثر الذي معنا عن النظر في كتب المتكلمين: فلأنها كتب بدع وضلالات، والنظر فيها قد يؤدي إلى تعاطي مناهج أهل البدع وأساليبهم، فيوقع الناظر في الشك والحيرة، بل قد يوقعه في البدع فيتضرر بذلك في دينه. ومن هنا حذَّر علماء السنة من هذه الكتب.

سئل أبو زرعة الرازي -رحمه الله تعالى- عن كتب الحارث المحاسبي[1]؟

فقال: « إيَّاك وهذه الكتب، هذه كتب ضلالات، عليك بالأثر تجد فيه ما يغني عن هذه الكتب ».

فقيل له: في هذه الكتب عبرة. فقال: « من لم يكن له في كتاب الله عبرة، فليس له في هذه الكتب عبرة. بلغكم أنَّ مالكاً بن أنس، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والأئمة المتقدمين صنَّفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس وهذه الأشياء هؤلاء قوم خالفوا أهل العلم فأتونا مرة بالحارث المحاسبي، ومرة بعبد الرحيم الديبلي[2]، ومرة بحاتم الأصم[3] ومرة

---

(١) هو: الحارث بن أسد المحاسبي أبو عبد الله، الزاهد المشهور، شيخ الصوفية، له كتب في الزهد والأصول، كان بينه وبين الإمام أحمد شيء لنظره في علم الكلام. توفي سنة ٢٤٣هـ. انظر: حلية الأولياء: ١٠/٧٣-١١٠، ووفيات الأعيان: ١/٣٤٨-٣٤٩، وسير أعلام النبلاء: ١٢/١١٠-١١٢.

(٢) الديبلي : بفتح الدال بعدها باء معجمة بواحدة مكسورة وباء ساكنة معجمة باثنين من تحتها. قال السمعاني: هذه النسبة إلى ديبل وهي قرية من قرى الرملة فيما أظن إن شاء الله من الشام ونسب إليها عبد الرحيم الديبلي، وذكر ياقوتا موضعاً آخر في مادة ديبل هو مدينة بأرمينية وقال فيها: ينسب إليها عبد الرحمن بن يحيي الديبلي، والصواب عبد الرحيم بن يحي الديبلي يروي عن الصباح بن محارب وحدار بن بكر الديبلي، وروى عنه أبو القاسم شعيب بن محمد الديبلي الذي قدم أصبهان سنة ٣٠٥هـ. انظر الأنساب: ٥/٣١٣-٣١٥، والإكمال لابن ماكولا: ٣/٣٥٢، ومعجم البلدان مادة (ديبل)، وتاريخ أصبهان: ١/٣٤٥.

(٣) هو: حاتم بن عنوان أبو عبد الرحمن المعروف بالأصم، زاهد اشتهر بالتقشف والورع، له كلام مدون في الزهد والحكم، من أهل بلخ، زار بغداد واجتمع بالإمام أحمد بن حنبل، قال أبو بكر الوراق: ((حاتم الأصم لقمان هذه الأمة توفي سنة ٢٣٧هـ)). وفيات الأعيان : ٢/ ٢٦ ـ ٢٩، الأعلام : ٢/ ١٥٢.

بشقيق البلخي[1]، ثم قال: ما أسرع الناس إلى البدع »[2].

ونظراً للمفسدة التي تلحقه قراءة هذه الكتب بالناس في دينهم فقد كان من منهج السلف في عقوبة أهل الأهواء والبدع تحريق كتبهم تعزيراً لهم ودرءاً للمفسدة الحاصلة باطلاع الناس عليها وقراءتها وتضررهم بها في دينهم، أمر بذلك السلف وحثوا عليها من هذا الباب.

قال المروذي: قلت لأحمد: استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة، ترى أن أخرقه أو أحرقه؟ قال: « نعم »[3].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: « وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة غير مأذون فيها بل مأذون في محقها وإتلافها وما على الأمة أضر منها، وقد حرق الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- جميع المصاحف المخالفة لمصحف عثمان لما خافوا على الأمة من الاختلاف، فكيف لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتفرق بين الأمة؟ »[4].

هذا، وإنَّ مما تكمل به الفائدة في هذه المسألة -أعني: مسألة هجر المبتدعة وكتبهم ومشروعيتها- ذكر بعض المفاسد المترتبة على مجالسة أهل الأهواء والبدع ومخالطتهم التي من أبرزها:

١- أنَّ مجالستهم تجلب محبتهم، وترك ما أمر الله به من بغضهم ومعاداتهم.

ولذا يروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال: « إنما يماشي

---

(١) هو: شقيق بن إبراهيم أبو علي الأزدي البلخي، الزاهد أحد شيوخ التصوف، صحب إبراهيم بن أدهم وحدث عنه وعن عباد بن كثير وأبي حنيفة النعمان بن ثابت وغيرهم، وروى عنه جماعة، كان له ثلاثمائة قرية ثم مات بلا كفن، وكان من كبار المجاهدين، استشهد في غزوة كولان سنة ١٩٤هـ، قال الذهبي في ترجمته: منكر الحديث، ثم قال بعد كلام : ولا يتصور أن يحكم عليه بالضعف، لأن تلك الأحاديث من جهة الرواة عنه. انظر : ميزان الاعتدال : ٢/ ٢٧٩، تهذيب تاريخ ابن عساكر لهذبة عبد القادر بن بدران ، ط الترقي دمشق ١٣٣٢هـ.

(٢) الضعفاء للبرذعي: ص ٥٦١-٥٦٢، وتاريخ بغداد: ٢١٥/٨، وتلبيس إبليس لابن الجوزي : ص ١٦١، وسير أعلام النبلاء: ١١٢/١٢.

(٣) ذكره ابن القيم في الطرق الحكمية: ص ٢٧٥.

(٤) المصدر السابق: ص ٢٧٥.

الرَّحل ويصاحب من يحبه ومن هو مثله »[1].

٢- أنَّ مجالسة أهل البدع فيها تعطيل لوسيلة الهجر التي شرعت للرجوع بالمبتدع إلى حادة السنة؛ فلا يتوب المبتدع ما دام أنه يجد الجليس والأنيس من أهل السنة، وفي هذا مضرة للمبتدع نفسه.

فعن بشر بن الحارث[2] رحمه الله تعالى أنه كان يقول في الجهمية: « لا تجالسوهم ولا تكلموهم، وإن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم، كيف يرجعون وأنتم تفعلون بهم هذا »[3].

٣- أنَّ في مجالسة أهل الأهواء والبدع خطراً عظيماً على المجالس لهم بأن يرد عليه من شبههم ما لا يستطيع دفعه، وبالتالي ينغمس في ضلالتهم وبدعهم.

فعن أبي قلابة رحمه الله تعالى أنه كان يقول: « لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تجادلوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون ».

قال أيوب السختياني: « وكان والله من الفقهاء ذوي الألباب »[4].

وعلى فرض عدم تأثره بهم وموافقته إيَّاهم، فمجالستهم مظنة لسوء الظن به.



(١) أخرجه ابن بطه في الإبانة: ٢/٤٧٦.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٣١٨ من هذه الرسالة.

(٣) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١/١٢٦.

(٤) تقدم تخريجه في ص ٤٩٣ من هذه الرسالة، وانظر موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع: من ص ٥٤٩ إلى ٥٥٣، فقد فصل القول -جزاه الله خيراً- في هذه المفاسد.

الفصل الثاني
جهود ابن أبي حاتم
في الرد على الفرق المبتدعة

ويشتمل على تمهيد ومبحثين:

المبحث الأول: في جهود ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: في بيان ابن أبي حاتم تاريخ زعماء الجهمية.

المطلب الثاني: في بيان ابن أبي حاتم خطورة مذهب الجهمية.

المطلب الثالث: في بيان ابن أبي حاتم كفر بعض أعيان الجهمية.

المطلب الرابع: في بيان ابن أبي حاتم كفر الجهمية.

المطلب الخامس: في بيان ابن أبي حاتم حواز قتل الجهمية بعد الاستتابة.

تمهيد

عني الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- بمحاربة الجهمية عناية فائقة، فقد كان معتنياً أشد العناية ببيان خطورتهم، وزندقتهم، ومروقهم من الدِّين؛ وأنَّ ضررهم على الإسلام أشدُّ من الفرق الأخرى.

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أمرين:

١- أنَّ بدعتهم من البدع الكبرى التي فرقت جماعة المسلمين في باب الاعتقاد.

٢- استمرار آثار بدعتهم بوجود عدد كثير ممن يتبنى هذا المذهب في عصور مختلفة.

وتظهر عناية ابن أبي حاتم بموضوع الجهمية جلياً: بأنه ألف كتاباً خاصاً في الرَّد عليهم، وهذا غاية في العناية بهم وإبراز جوانب ضلالهم وبيان ما ورد في التحذير عنهم.

وهذا المؤلَف لا يوجد اليوم له أثر، وهو من الآثار العلمية العظيمة لهذا الإمام التي فقدت. ويعدُّ فقدانه خسارة علمية عظيمة، إذ اشتمل على عدد من الرِّوايات المهمة في باب الاعتقاد.

وقد أورد ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب كثيراً من أقوال أئمة السلف في جميع ما أنكرته الجهمية، فذكر مسألة كلام الله تعالى، والعلو والرؤية، ومسألة القرآن، وذكر الخلقية، والواقفة، واللفظية، وعدَّهم من الجهمية، وذكر أقوال أئمة السلف في تكفيرهم، وزندقتهم، ومروقهم من الدِّين. وبيَّن تاريخ زعيم الجهمية جهم، وخروجه على أئمة المسلمين، وعدم مجالسته للعلماء. كما ذكر أقوال أئمة السلف في تكفير جهم وبشر المريسي.

ولما كانت المعتزلة يشتركون مع الجهمية في شيء من ضلالاتهم حيث إنهم ينفون الصفات والرؤية، ويقولون بخلق القرآن فقد سماهم بعض علماء أهل السنة جهمية، وقد أورد ابن أبي حاتم بعضاً من آرائهم في كتابه. كما أورد كذلك ما يبيِّن ضلالهم ويرد مذهبهم. ووضح -رحمه الله تعالى- بما ساقه فيهم من آثار أنَّ السلف حكموا بكفرهم ومروقهم من الدِّين، وحذَّروا منهم أشدَّ التحذير وبيَّنوا خطورتهم على الإسلام، وأنهم زنادقة يتسترون بالإسلام والتأويل، وأنَّ هدفهم التعطيل وإنكار الصانع وإبطال الشرائع.

وفي هذا دليل واضح على أنَّ ابن أبي حاتم اعتنى بالتحذير من الجهمية ومن نحا نحوهم من المعتزلة. وفيما يلي من المباحث عرض لأهم المسائل التي تعرض لها ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في موضوع الجهمية:

المطلب الأول

في بيان ابن أبي حاتم تاريخ زعماء الجهمية

بيَّن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى أصول الجهمية، ومنبتهم السيء، ومنشئهم القبيح. كما بيَّن تاريخ زعمائها، وتاريخ حياتهم المليء بأشنع الأوصاف، وأقبح الخصال.

وأورد أخباراً مفصلة عن جهم وحياته وسلوكه وأقوال العلماء فيه. وما هذا إلاّ لتوضيح حقيقة هذا المذهب الباطل حتى يعرف حقائق مؤسسي المذهب وتاريخهم الأسود ودورهم المشبوه، وقصدهم السيء في إفساد الدِّين، وتفريق الأمة.

وقبل الشروع في إيراد الآثار، أرى من المناسب تقديم لمحة موجزة عن الجهمية وعن جهم. فأقول مستعيناً با لله:

الجهمية: فرقة من المبتدعة ضلت عن الحق الذي عليه إجماع السلف من الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام؛ تنتسب إلى مؤسسها الجهم بن صفوان. وقد اهتمت هذه الفرقة أوَّلا بالبحث في الأصول، ثم توسعت بعد ذلك كسائر الفرق التي استفحل أمرها وكثر رجالها[1].

١ـ الجهم بن صفوان

هو جهم بن صفوان السمرقندي (أبو محرز) مولى من موالي بني راسب من الأزد. وأصله كان من مدينة بلخ[2]، ثم انتقل منها إلى سمرقند[3] وترمذ، ثم انتقل إلى الكوفة، ثم رجع إلى خراسان؛ وفي الكوفة التقى بشيخه الجعد بن درهم[4]. وكان فصيحاً صاحب مجادلات في مسائل الكلام التي يدعو إليها، وكان أكثر كلامه في الإلهيات، ولم يكن له نفاذ من علم الحديث والأثر، مع أنَّ العصر الذي عاش فيه، كان العلماء متوافرين فيه على تحمل الحديث والآثار، وقد أعرض الجهم عن ذلك؛ وكان يرى أنَّ العلم ما هو فيه من

---

(١) لسان الميزان: ١٤٢/٢، وتاريخ الجهمية والمعتزلة لجمال القاسمي: ص ٦.

(٢) بلخ: كانت مدينة مشهورة تقع في خراسان وهي قريبة من ترمذ، وقد افتتحها الأحنف ابن قيس في خلافة عثمان -رضي الله تعالى عنه-. انظر: معجم البلدان: ٤٧٩/١-٤٨٠.

(٣) سمرقند: بفتح أوله وثانيه، يقال لها بالعربية سمران، وكانت بلدا معروفاً مشهوراً من بلاد المشرق من وراء النهر. معجم البلدان: ٢٤٦/٣.

(٤) انظر : تاريخ الطبري: ٦٦/٩-٧٣، والبداية والنهاية لابن كثير: ٢٦/١٠-٢٧.

الكلام والفلسفة[1]، ولذا كان يلقب حملة الأثر بالحشوية.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى فيه: « الضال المبتدع رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئاً، لكنه زرع شرّاً عظيماً »[2].

ومع أنَّ الجهم أخذ المذهب عن الجعد إلاَّ أنه لم يضف إليه -أعني المذهب- وإنما أضيف إلى جهم، وذلك لأنه هو الذي أظهره وناظر عليه، وبالغ في نفي الأسماء والصفات. فله في هذا المذهب مزية المبالغة والابتداء بكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه[3].

وقد استطاع الجهم وأتباعه أن يؤسسوا لهم مذهباً في الأصول يمكن أن يتخلص فيما يلي:

١- نفي الأسماء والصفات، والقول بخلق القرآن، ونفي الرؤية.

٢- القول بأنَّ العبد مجبور على أعماله.

٣- القول بفناء الجنة والنار.

٤- أنَّ الإيمان هو المعرفة، والكفر هو الجهل.

٥- أنَّ علم الله محدث[4].

ويحكى عنه أنه كان يقول: لا أقول: إنَّ الله شيء، لأنَّ ذلك تشبيه له بالأشياء[5]. وأهم ما اشتهر به جهم من هذه الأقوال هو نفي الصفات، والغلو في القدر والإرجاء.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: « إنَّ جهماً اشتهر عنه بدعتان: إحداهما: نفي الصفات، والثانية: الغلو في القدر والإرجاء فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة وهذان مما غلت المعتزلة في خلافه فيهما؛ وجهم لا يثبت شيئاً من الصفات لا الإرادة ولا غيرها »[6].

---

(١) انظر : تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي: ص ١٠.

(٢) لسان الميزان: ٤٢٦/١.

(٣) مجموع الفتاوى: ٦٧/١٠، و١١٩/١٢.

(٤) انظر: الفصل لابن حزم: ٢/٣، و٢٠٤/٤-٢٠٥، والمقالات للأشعري: ٢٧٩/١-٢٨٠، ومختصر الصواعق: ١٠٩/١، والملل والنحل للشهرستاني: ١٠٩/١-١١٢، والفرق بين الفرق للبغدادي: ص ١٩٩-٢٠٠.

(٥) مقالات الإسلاميين: ٣٣٨/١، و٢٥٩.

(٦) مجموع الفتاوى: ٢٢٩/٨.

وهذا المذهب الباطل قد أخذه الجهم عن الجعد بن درهم. والجعد أخذه عن اليهود وفلاسفة الصابئة.

فقد روى الأئمة: أنَّ أوَّل من قال بخلق القرآن، ونفي الصفات، وقال بالجبر وصيَّره مذهباً هو الجعد بن درهم، وكان مؤدب مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية، ولذا كان يلقب بمروان الجعدي؛ لأنه تعلم من الجعد مذهبه في القول بخلق القرآن والقدر[1]. وغير ذلك وكان الناس يذمونه بنسبته إليه.

ولما أقام الجعد بدمشق أظهر القول بخلق القرآن، فطلبه بنوا أمية، فهرب وسكن الكوفة، وفيها لقيه الجهم بن صفوان وأخذ عنه مذهبه في التعطيل والقول بخلق القرآن[2]. وقد كان الجعد أخذ بدعته وتلقاها عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ، وهو أخذها عن يهودي باليمن[3].

وكان الجعد هذا -فيما قيل- من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين نمرود والكنعانيين فهو أخذ مذهبه من هؤلاء المشركين[4].

ولما أظهر الجعد مقالة التعطيل حبسه أمير العراق خالد القسري ثم خرج به في يوم عيد الأضحى وقتله. وقد روى ابن أبي حاتم قصة قتله في كتابه « الرَّد على الجهمية ».

قال الحافظ الذهبي: قرأت في كتاب (الرَّد على الجهمية)لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي صاحب التصانيف حدثنا عيسى بن أبي عمران الرملي حدثنا أيوب بن سويد[5] عن السري بن يحي[6] قال: « **خطبنا خالد القسري وقال: انصرفوا إلى ضحاياكم تقبل**

---

(١) انظر: الكامل لابن الأثير: ٤/٣٣٢.

(٢) نقلا عن البداية والنهاية: ٩/٣٥٠.

(٣) المصدر السابق: ٩/٣٦٤، والحموية ضمن الفتاوى: ٥/٢٠-٢١.

(٤) مجموع الفتاوى: ٥/٢١، و١٢/٣٥٠.

(٥) هو: أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري، السيباني، بمهملة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة موحدة، صدوق يخطئ ، من التاسعة، مات سنة ١٩٣هـ، وقيل: سنة ٢٠٢هـ. تقريب التهذيب: ص ١٥٩.

(٦) هو: السري بن يحي بن إياس بن حرملة الشيباني، البصري، ثقة، من السابعة، مات ١٦٧هـ. تقريب التهذيب: ص ٣٦٧.

ا لله منكم فإني مضح بالجعد »[1]. ولم يذكر الذهبي كامل القصة بل أحالها إلى الأثر الذي قبله وفيه: « ... **فإنه زعم أنَّ ا لله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلِّم موسى تكليماً. سبحانه وتعالى عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه** »[2].

وقد أثنى علماء السنة على ما قام به خالد القسري واستحسنوه.

قال الإمام الدارمي رحمه ا لله تعالى: « ذبحه خالد بواسط يوم عيد الأضحى على رؤوس من حضره من المسلمين، لم يعبه به عائب، ولم يطعن عليه طاعن، بل استحسنوا ذلك من فعله وصوبوه »[3].

وقال ابن القيم في نونيته:

ولأجل ذا ضحى بجعد خالد ال   ـقسري يوم ذبائح القربان.

إذ قال إبراهيم ليس خليله   كلاَّ ولا موسى الكليم الداني.

شكر الضحية كل صاحب سنة   لله درك من أخي قربان[4].

وهذا أوان الشروع في ذكر الآثار التي أوردها ابن أبي حاتم في جهم.

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا عبد ا لله بن محمد بن الفضل الأسدي حدثنا أبو نعيم البلخي –وكان قد أدرك جهماً– قال: « **كان لجهم صاحب يكرمه ويقدمه على غيره، فإذا هو قد صيح به، ونذر به ووقع فيه. فقلت له: لقد كان يكرمك، فقال: إنه قد جاء منه ما لا يحتمل: بينا هو يقرأ طه والمصحف في حجره، فلما أتى على هذه الآية: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾**[5]**. قال: لو وجدت السبيل إلى أن أحكها من المصاحف لفعلت. فاحتملت هذه. ثم إنه بينا هو يقرأ آية إذ قال: ما أظرف محمداً حين قالها. ثم إنه بينا هو يقرأ: ﴿ طسم ﴾ القصص والمصحف في حجره إذ مرَّ بذكر موسى،**

---

(١) العلو: ص ١٣١-١٣٢.

(٢) المصدر السابق: ص ١٣١، وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد: رقم ٣، وفي تاريخه: ٦٤/١، والدارمي في الرد على الجهمية: رقم ١٣، و٣٨٨، والآجري في الشريعة: ص ٩٧، و٣٢٨، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٥١٢، والبيهقي في السنن: ٣٠٥/١٠.

(٣) الرَّد على الجهمية للدارمي: ص ١٧، تحقيق بدر.

(٤) القصيدة النونية: ٢٣/١، شرح د/ محمد خليل هراس.

(٥) سورة طه: آية ٥.

فرفع المصحف بيده ورجليه، وقال: أي شيء هذا؟ ذكره هنا فلم يتم ذكره »[1].

وفي بعض طرق هذا الأثر عند غير ابن أبي حاتم قال: أيّ شيء هذا؟ ذكر قصة في موضع فلم يتمها، ثم ذكر هاهنا فلم يتم. ثم رمى بالمصحف من حجره برجليه قال: فوثبت عليه [2].

ساق الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى هذا الأثر لبيان حقيقة جهم وما اتّصف به من عظائم الصفات وأقبح الخصال، وأشنع الخلال. فهو في الحقيقة ينكر القرآن ويحاول حك آية الاستواء، ويتهم الرَّسول ﷺ بأنه هو الذي اخترع القرآن ولهذا قال: « ما أظرف محمداً حين قالها ». فهو ينسب القرآن إلى النبي ﷺ ويجعله من قوله وإنشائه لأنه ذكي ظريف، فهو مجرد ذكي. ثم هو يستخف بالقرآن ويستهين به فيدفعه ويرميه، وهذا كفر آخر. ففي هذا الأثر دلالة على جحوده وإنكاره لرسالة النبي ﷺ، وعدم إيمانه بالقرآن العظيم.

وهناك ما يدل على جحوده للرَّب، وشكه في الله تعالى. وهو ما رواه ابن بطة وغيره عن ابن شوذب[3] قال: « ترك جهم الصلاة أربعين يوماً، وكان فيمن خرج مع الحارث بن سريج »[4].

ففي هذا الأثر أنه ترك الصلاة أربعين يوماً. وقد ثبت شرعاً أنَّ ترك الصلاة كفر، ولم يبيِّن في هذا الأثر سبب تركه الصلاة.

وقد وردت آثار عدة تبيِّن أنه تركها شكا وارتياباً ونفاقاً. فمن تلك الآثار:

أثر يزيد بن هارون:

قال عبد الله بن الإمام أحمد حدثني إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة[5] قال: سمعت

---

(١) العلو للذهبي: ص ١٥٤، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٢، ورواه ابن بطة في الإبانة: ٩٢/٢، رقم ٣٢٢.

(٢) أخرجه البخاري في خلق الأفعال: رقم ٧٠، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١٦٧/١، رقم ١٩٠، وابن بطة في الإبانة: ٩٣/٢، رقم ٣٢٣.

(٣) هو: عبد الله بن شوذب الخراساني، أبو عبد الله البلخي، سكن البصرة ثم الشام، صدوق عابد. توفي سنة ١٥٦هـ، وثقه أحمد وابن معين وسفيان وغيرهم. تهذيب التهذيب: ٢٥٥/٤، شذرات الذهب: ٢٤٠/١.

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة: ٨٩/٢-٩٠، رقم ٣١٨، وأخرجه البخاري معلقا بصيغة الجزم في خلق أفعال العباد: رقم ١٩، وأبو داود في مسائل أحمد: ص ١٦٩.

(٥) هو: إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الأموي الحراني، ثقة يغرب. روى عن شبابة بن سوار وعنه عبد الله بن =

يزيد بن هارون[1] يقول: « لعن الله الجهم ومن قال بقوله، كان جاحدا ترك الصلاة أربعين يوماً يزعم أنه يرتاد ديناً، وذلك أنه شك في الإسلام. قال يزيد: قتله سلم بن أحوز[2] على هذا القول »[3].

أثر مروان بن معاوية الفزاري:

أخرج البخاري بسنده عن مروان الفزاري[4] أنه قال: « وجهم مكث أربعين يوماً لا يعرف ربَّه »[5].

وأخرجه عبد الله بن أحمد من طريق أحمد الدورقي[6] يقول: سمعت مروان بن معاوية يقول: حدثني ابن عم لي من أهل خراسان أنَّ جهماً شك في الله أربعين صباحاً[7].

فهذه الآثار تدل على شك جهم وارتيابه وحيرته، وأنه ترك الصلاة لذلك. وترك الصلاة بدون شك كفر، فكيف وقد تركها شكا وارتياباً؟ ففي صنيعه كفران:

١- تركه الصلاة.

٢- شكه وارتيابه في الله وفي شرائعه من الصلاة وغيرها.

وإذا ثبت بهذه الآثار أنه جحد وأنكر رسالة النبي ﷺ، واستهان بالقرآن ونسب بعض آياته إلى النبي ﷺ، وترك الصلاة ارتياباً وشكا في الله تعالى. فلعل الذي أوقعه في هذه الأمور الشنيعة هو ما روي من مجادلته ومخاصمته مع بعض أهل الإلحاد من السمنية.

أحمد وعلق. توفي سنة ٢٤٠هـ. التقريب ص ١٤٢، وانظر: تاريخ بغداد: ٢٧٣/٦، والتهذيب: ٣١٨/١.

(١)هو: يزيد بن هارون بن زادان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، توفي سنة ٢٠٦ هـ ، وقد قارب التسعين. تذكرة الحفاظ: ٣١٧/١، تقريب التهذيب: ص ١٠٨٤.

(٢) هو: سلم بن أحوز المازني والي الشرطة لنصر بن سيار أمير خراسان، وكان من القواد. البداية والنهاية: ١٥/١٠، ٢٧.

(٣) السنة لعبد الله: رقم ١٨٩.

(٤) هو: مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي نزيل دمشق، ثقة حافظ، ومات سنة ١٩٣هـ. انظر: تقريب التهذيب: ص ٩٣٢، وتهذيب التهذيب: ٩٦/١٠، والعبر: ٢٤٢/١.

(٥) خلق لأفعال: رقم ٧١، وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٦) هو: أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي النكري، بضم النون، البغدادي، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ٢٤٦هـ. تقريب التهذيب: ص ٨٥.

(٧) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة: رقم ٢١٥.

وهو ما رواه ابن أبي حاتم في الأثر التالي:

قال الذهبي: قال ابن أبي حاتم: حدثنا زكرياء بن داود بن بكر: سمعت أبا قدامة السرخسي[1] سمعت أبا معاذ خالد بن سليمان بفرغانة[2] يقول: ((**كان جهم على معبر ترمذ، وكان فصيح اللسان لم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم، فكلّم السمنية فقالوا له: صف لنا ربّك عزّ وجل الذي تعبده. فدخل البيت لا يخرج منه ثم خرج إليهم بعد أيّام فقال: هو هذا الهوا مع كل شيء، وفي كل شيء، ولا يخلو منه شيء، فقال أبو معاذ: كذب عدو الله، بل جل جلاله على العرش كما وصف نفسه**))[3].

وقد جاءت رواية أخرى تقوي هذه الرّواية وتشهد لها، وفيها بيان تفصيل تلك المخاصمة والنقاش الذي جرى بين جهم والسمنية، وهي ما رواه الهذيل بن حبيب[4] عن مقاتل بن سليمان قال: وكان مما علمنا فذكر لقاءه بالسمنية، وأنه دار بينهم وبينه مناظرات، وأنهم سألوه هل رأيت ربَّك؟ هل سمعت كلامه؟ هل سمعت له حسّاً؟ وأنه شك من ذلك وترك الصلاة، ثم استدرك حجة مثل قول زنادقة النصارى فذكر أنه مثل الروح في الجسد[5].

ثم إنَّ مما أوقع جهماً في هذه الأمور الشنيعة: زندقته وإلحاده. فإنَّ آراءه الفاسدة التي كان يدعو إليها تدل على سوء قصده وفساد طويته، وأنه يريد إفساد الدِّين، وإبطال الشرائع. ومن هنا سماه الإمام عبد الله بن المبارك -رحمه الله تعالى- شيطاناً فيما رواه عنه ابن أبي حاتم:

قال اللالكائي: قال[6]: وحدثنا أبو زرعة قال: حدثت عن المعلا بن سويد قال:

---

(١) هو: عبيد، ويقال: عبيد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي، ثقة، من التاسعة مات سنة ٢٠٠هـ تقريب التهذيب: ص ٦٤٩.

(٢) فرغانة: بفتح ثم سكون ثم فتح مدينة وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان. معجم البلدان: ٢٥٣/٤.

(٣) العلو: ص ١٥٥، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٤، ورواه عن طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٥، وابن حجر في الفتح: ٣٤٥/١٣، ورواه ابن بطة مطولا في الإبانة: ٨٦/٢-٨٩، رقم ٣١٧.

(٤) هو: الهذيل بن حبيب الدنداني أبو صالح، روى عن مقاتل بن سليمان ((كتاب التفسير)) تاريخ بغداد: ٧٨/١٤.

(٥) أخرجه ابن بطة في الإبانة مطولا: ٨٦/٢، رقم ٣١٧.

(٦) أي: ابن أبي حاتم.

ذكر الجهم عند عبد الله بن المبارك فقال: « **عجبت لشيطان أتى النـاس داعيـاً إلى النـار واشتق اسمه من جهنم** »[1].

وقد كـان اشتهار هـذا الضـلال المبـين عـن جهـم سـبباً قويـاً في أن يـأمر الخليفـة هشام بن عبد الملك عامله في خراسان نصر بن سيَّار أن يقتله. كمـا روى ذلـك ابـن أبـي حاتم:

قال اللالكائي: قال عبد الرحمن: ثنا أبو زرعة قال: ثنا علي بـن ميسـرة بـن خـالد الهمداني حدثني محمد بن صالح بن عبيد الله عـن أبيـه قـال: قـرأت في دواويـن هشـام بـن عبد الملك[2] إلى عامله بخراسان نصر بن سيار[3]: « **أما بعد! فقـد نجـم قبلـك رجـل مـن الدهرية**[4] **من الزنادقة يقال له جهم بن صفوان فإن أنت ظفرت به فاقتله وإلاَّ فادسس إليه من الرجال غيلة ليقتلوه** »[5].

وقال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: حدثنا إسماعيل بن أبي الحـارث قـال: سمعـت هارون بن معروف[6] يقول: « **كتب هشام بن عبد الملك –أو بعـض ملـوك بـني أميـة– إلى**

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٩، وأورده الذهـبي في ترجمة الإمـام عبـد الله بـن المبـارك. سير أعـلام النبـلاء: ٤١١/٨، وفي تاريخ الإسلام حـوادث ووفيـات (١٨١-١٩٠): ص ٢٣٧، وأورده ابـن القيـم في الصواعـق المرسلة: ١٣٩٨/٤، وابن أبي العز الحنفي في شرح العقيـدة الطحاويـة: ص ٥٢٤، وفيهمـا اختـلاف يسـير في اللفظ.

(٢) هو: هشام بن عبد الملك بن مروان، الخليفة أبو الوليد القرشي الأمـوي الدمشـقي. استخلف في شـعبان إلى أن مات في ربيع الآخر وله أربع وخمسون سنة. انظر: سير أعلام النبـلاء: ٣٥١/٥، وتـاريخ الإسـلام: ١٧٠/٥-١٧٢، ودول الإسلام: ٨٥/١ .

(٣) هو: نصر بن سيار الكناني أمير خراسان، ولاه عليها هشام سنة ١٢٠هـ، وقد غزا المشرق وفتح حصوناً كثيرة، وبقي في مرو إلى أن استولى أبو مسلم الخراساني على خراسان سنة ١٣٠هـ فخرج منها نصر، وتوفي بعد سـنة من خروجه. انظر: البداية والنهاية: ٣٢٥/٩-٣٢٦، والأعلام: ٢٣/٨.

(٤) الدهرية: هم الذين ينفون الربوبية، ويحيلون الأمر والنهي والرسالة مـن الله تعـالى، ويقولـون: هـذا مسـتحيل في العقول، ويجعلون الطينة قديمة –أي أن العالم قديم– وينكرون الثواب والعقاب، ولا يفرقون بين الحلال والحرام وينفون أن يكون في العالم دليل يدل على صانع ومصنوع وخالق ومخلوق، ويضيفـون النـوازل بهـم إلى الدهـر فيسبونه. البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٨٨ .

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٧، وعنه الحافظ ابن حجر في الفتح: ٣٥٩/١٣.

(٦) هو: هارون بن معروف المروزي، أبو علي الخزار الضرير، نزيل بغداد، ثقة من العاشرة، تـوفي ٢٣١هـ. تقريـب

سلم بن أحوز أن يقتل جهماً حيث ما لقيه فقتله سلم بن أحوز وكان والي مرو »[1].

فهاتان روايتان تقوي بعضهما بعضاً في ثبوت هذا الأمر. ولكن نصر بن سيار لم يظفر به لتنفيذ هذا الأمر إلاَّ حينما خرج مع الحارث بن سريج[2] على أئمة المسلمين[3].

وهذا أيضاً يدل على سوء نية جهم، وأنه يريد تفريق وحدة المسلمين، واستحلال إراقة دمائهم، وهتك أعراضهم، وأخذ أموالهم.

ومما يؤيد أنَّ قتله كان بسبب ما صدر عنه من السلوك الفاسد من إنكار لصفات الله تعالى، وغير ذلك من آرائه القبيحة. ما رواه ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى-:

قال الحافظ ابن حجر: « **وأخرج ابن أبي حاتم من طريق محمد بن صالح**[4] **مولى بني هاشم؛ قال: قال سلم حين أخذه: يا جهم! إني لست أقتلك لأنك قاتلتني، أنت عندي أحقر من ذلك، ولكني سمعت تتكلم بكلام أعطيت الله عهدا أن لا أملكك إلاَّ قتلتك؛ فقلته »**[5].

ثم جاء البيان عن سبب قتله له؛ كما رواه ابن أبي حاتم:

قال الحافظ ابن حجر: « **وأخرج ابن أبي حاتم من طريق معتمر بن سليمان الطفاوي**[6]**؛ قال: بلغ سلم بن أحوز -وكان على شرطة خراسان- أنَّ جهم ينكر أنَّ الله كلَّم موسى تكليماً، فقتله »**[7].

كما روى ابن أبي حاتم أيضاً ما كان من حال جهم بعد موته:

= التهذيب: ص ١٠١٥.

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٦.

(٢) هو: الحارث بن سريج التميمي الخراساني، خرج على هشام بن عبد الملك سنة ١١٦هـ، ثم هرب إلى الترك بعد هزيمته، ثم رجع بعد اثنتي عشرة سنة؛ فقاتل نصر، فانهزم الحارث، ثم قاتل الكرماني، فقتله الكرماني سنة ١٢٨هـ. انظر: تاريخ الطبري: ٦٦/٩-٧٣، والبداية والنهاية: ٢٦/١٠-٢٧، والأعلام: ١٥٤/٢.

(٣) انظر: تفاصيل هذه القصة في تاريخ الطبراني: ٦٩/٩، والبداية والنهاية لابن كثير: ٢٧/١٠-٢٨.

(٤) هو: محمد بن صالح بن مهران، أبو حصون النطاح صدوق، إخباري مصنف، مات سنة ٢٥٢هـ. انظر: تاريخ بغداد: ٣٥٨/٥، وتهذيب التهذيب: ٢٢٧/٩.

(٥) فتح الباري: ٣٥٨/١٣.

(٦) لم أجد له ترجمة.

(٧) المصدر السابق.

قال الحافظ ابن حجر: « **وأخرج[1] من طريق بكير بن معروف[2] قال: رأيت سلم بن أحوز حين ضرب عنق جهم فاسودَّ وجه جهم** »[3].

الخلاصة:

إنَّ ما رواه ابن أبي حاتم من الآثار في بيان تاريخ جهم تدل على أنه كان ناقماً على الإسلام، ونبي الإسلام، وكتاب الإسلام؛ فهو يستهزئ بالنبي ﷺ ويستهين بالقرآن، ويترك الصلاة أعظم شعائر الإسلام بعد الشهادتين، بالإضافة إلى إنكاره لصفات الباري سبحانه وتعالى.

وهو مع هذا كله يسعى لتفريق وحدة المسلمين وإضعاف شوكتهم، وهذا سبب خروجه مع الحارث بن سريج على دولة بني أمية. وهذا كله نتيجة إعراضه عن علم الكتاب والسنة، وعدم التأثر بعلم السلف الصالح الذين ورثوا نور النبوة ونقلوا الوحيين. وفي المقابل التأثر بعلم الكلام والفلسفة والخوض فيه، واستخدامه في إبطال الحق وإحقاق الباطل.

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي وأبا زرعة يقولان: « **لا يفلح صاحب كلام أبداً** »[4]. فهو كما قالا. إذ كيف يفلح وقد أعرض عن سبيل الفلاح الكتاب والسنة؟

ب ـ أحوال الرَّجل الثالث في السلسلة الجهمية وهو بشر المريسي:

وبشر المريسي هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة أبو عبد الرحمن المريسي بفتح الميم وكسر الراء، وسكون الياء نسبة إلى مريسة بالصعيد. والمشهور بالخفة، وضبطها الصغاني بتثقيل الراء[5]. وهو مولى زيد بن الخطاب كان سكن ببغداد بالدرب المعروف به ويسمى درب المريسي[6].

وكان بشر من أصحاب الرَّأي، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي إلاَّ أنه اشتغل

---

(١) أي: ابن أبي حاتم.

(٢) هو: بكير بن معروف الأسدي، أبو معاذ أو أبو الحسن الدامغاني، قاضي نيسابور، ثم نزيل دمشق، صدوق فيه لين، من السابعة، مات سنة ١٦٣هـ. تقريب التهذيب: ص ١٧٨.

(٣) فتح الباري: ٣٥٨/١٣.

(٤) تقدم في ص ٤١ من هذه الرسالة.

(٥) لسان العرب: ٣١/٢.

(٦) تاريخ بغداد: ٧/ ٥٦، والميزان: ٣٢٢/١، واللباب: ٢٠٠/٢.

بالكلام وقال بخلق القرآن. وذكرت له أقوال أخرى شنيعة ومذاهب مستنكرة كفَّره أكثر العلماء لأجلها[1]. ومما يدل على شدة اهتمامه بعلم الكلام ما رواه ابن أبي حاتم عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: « **قالت لي أم بشر المريسي: كلّم المريسي أن يكف عن الكلام والخوض فيه فكلمته في ذلك، فدعاني إلى الكلام** »[2].

وما رواه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فعن غالب الترمذي[3] قال: سمعت أبا يوسف غير مرة ولا مرتين، ولا أحصي كم سمعته يقول لبشر المريسي: « **ويحك دع هذا الكلام فكأني بك مقطوع اليدين والرِّجلين مصلوباً على هذا الجسر** »[4].

وقد اتُّهم بشر المريسي بالزندقة والإلحاد، وأكبر شاهد على ذلك قول أمه للإمام الشافعي: لم جئت إلى هذا، فقال الشافعي: أسمع منه العلم، فقالت: هذا زنديق »[5].

وقال أبو زرعة الرازي -رحمه الله تعالى-: « بشر المريسي زنديق »[6].

وبسبب مقالاته الزنديقية كان العلماء والأئمة يحذِّرون منه ويشتدون عليه النكير.

قال ابن القيم: قال يحي بن علي بن عاصم[7]: « **كنت عند أبي فاستأذن عليه المريسي فقلت له يا أبت مثل هذا يدخل عليك! فقال: وما له؟ فقلت: إنه يقول: إنَّ القرآن مخلوق، ويزعم أنَّ الله معه في الأرض، وكلاماً ذكرته. فما رأيته اشتدَّ عليه مثل ما اشتدَّ قوله: إنَّ القرآن مخلوق، وقوله: إنَّ الله معه في الأرض** »[8].

وهو السبب الرئيسي في انتشار مقالة الجهمية في آخر المائة الثانية، وأوائل المائة الثالثة بعد قتل جهم، ولذلك كان العلماء يسمونه خليفة جهم وولي عهده كما يدل على

---

(١) تاريخ بغداد: ٥٦/٧، واللسان: ٣٠/٢.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٧، وأخرجه ابن بطة في الإبانة: ٥٣٥/٢، رقم ٦٦٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء: ١١٠/٩-١١١، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ٥٩/٧.

(٣) هو: غالب بن هلال الترمذي روى عن الأعمش. قال الأزدي: ضعيف. ميزان الاعتدال: ٣٣٢/٣.

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد بإسناده من طريق ابن أبي حاتم: رقم ٦٤٢.

(٥) تاريخ بغداد: ٥٩/٧.

(٦) المصدر السابق: ٦١/٧، واللسان: ٣٠/٢.

(٧) هو: يحي بن علي بن عاصم الواسطي، روى عن أبيه. انظر: الثقات لابن حبان: ٢٥٨/٩.

(٨) رواه ابن أبي حاتم في كتاب الرَّد على الجهمية كما في اجتماع الجيوش الإسلامية: ص ٢١٦-٢١٧، وأورده الذهبي في العلو: ص ١٥٧، وانظر: مختصر العلو: ص ١٦٧.

ذلك ما رواه ابن أبي حاتم في الأثر الآتي:

قال اللالكائي: قال عبد الرحمن: وذكره محمد بن عاصم بن مسلم قال: سمعت هشام بن عبيد الله يقول: « **المريسي عندنا خليفة جهم بن صفوان الضال، وهو ولي عهده، ومثله عندنا مثل بلعم بن باعورا الذي قال الله فيه: ﴿ واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها ﴾**[1].

وهو وطبقته الذين حملوا لواء الجهمية بعد أن خمدت مقالتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولما كان في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته »[2].

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: « **أوَّل من أتى بخلق القرآن جعد بن درهم وقاله في سنة نيف وعشرين ومائة. ومن بعدهما بشر بن غياث المريسي ـ لعنه الله ـ وكان صبَّاغاً يهودياً** »[3].

دلَّ هذا الأثر على أنَّ أوَّل من أتى بخلق القرآن هو الجعد، كما دلَّ على ما يؤرخ لبدء الكلام في القرآن. وقد تقدم

وقوله: « ومن بعدهما » أي: من بعد الجعد والجهم فالضمير راجع إليهما، ويتضح هذا بقول ابن أبي حاتم الآخر: « **سمعت أبي يقول: أوَّل من أتى بخلق القرآن الجعد بن درهم سنة نيف وعشرين ومائة، ثم جهم بن صفوان، ثم من بعدهما بشر بن غياث...** »[4].

وإذا اتَّضح هذا، فإنَّ الإمام ابن أبي حاتم ساق هذا الأثر لبيان خبث منبت بشر المريسي وأنه يهودي. وهذا يدل على فساد أصله ومنبعه، والمنبت السيِّء لا يخرج إلاَّ سيِّئاً كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلاَّ

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٤٤، والآية من سورة الأعراف: ١٧٥.

(٢) الحموية الكبرى ضمن الفتاوى: ٢٢/٥.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٤١، وروى نحوه أبو داود في مسائل الإمام أحمد: ص ١١١، والبخاري في خلق الأفعال: ص ١٢٤.

(٤) هامش رقم (١) من كتاب الأسماء والصفات: ص ٤٢٨.

نكداً ﴾[1]. ويدل لهذا الملحظ أنه وصفه بوصف خسيس من كونه يهودياً صبَّاغاً؛ ومن هنا لا يرجى منه خير لمنبته السيء. وربما أسلم كيداً للإسلام وأهله كما فعل ابن سبأ، وكما فعل شاؤل « بولس » اليهودي بالنصرانية.

فاليهود معروفون بمكرهم وكيدهم وقد وصفهم الله تعالى بمثل هذا في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون ﴾[2]. وتلك الروح اليهودية الحاقدة، هي التي تحرك الفتن الدينية في كل زمان ومكان لإفساد الدين، وتفريق الأمة.

وقد جاءت آثار أخرى تؤيد كون بشر المريسي يهوديا منها: ما رواه ابن أبي حاتم عن الفضل بن دكين في مسألة الرؤية، قال بعد أن ذكر عددا من الأئمة: « **كلهم رووا أنا نرى ربنا، وجاء ابن صبَّاغ يهودي فأنكر الرؤية – يعني المريسي** »[3].

ومنها: ما رواه الخلال عن المروذي قال: « سمعت أبا عبد الله ذكر بشر المريسي فقال: من كان أبوه يهوديا أيش تراه يكون؟ »[4].

ومنها: ما رواه الخطيب عن أحمد العجلي[5] قال: « رأيت بشر المريسي -عليه لعنة الله- مرة واحدة شيخاً قصيراً، ذميم المنظر، وسخ الثياب، وافر الشعر أشبه شيء باليهود، وكان أبوه يهودياً صبَّاغاً بالكوفة في سوق المراضع »[6].

فهذه الآثار الواردة عن هؤلاء الأئمة تثبت كون بشر يهودياً، وأنه لا يرجى منه خير لمنبعه السيء.



---

(١) سورة الأعراف: آية ٥٨.

(٢) سورة آل عمران: آية ٧٢.

(٣) ذكره ابن أبي حاتم كما في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٨٧، وقد تقدم في ص ٤٢١-٤٢٢ من هذه الرسالة.

(٤) رواه الخلال في السنة: ٥/٩٩، رقم ١٧١٧.

(٥) هو: أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، نزيل طرابلس ؛ الإمام الحافظ القدوة. قال عباس الدوري: كنا نعده مثل أحمد ويحي بن معين توفي سنة ٢٦١هـ. تذكرة الحفاظ: ٢/٥٦٠-٥٦١.

(٦) تاريخ بغداد: ٧/٦١.

المطلب الثاني

بيان ابن أبي حاتم خطورة مذهب الجهمية

بيَّن الإمام ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى خطورة مذهب الجهمية وضرره على الأمة الإسلامية، وأنَّ هدفهم هو إبطال الشرائع، وإنكار وجود الخالق عزَّ وجل.

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا أبي قال: حدثت عن سعيد بن عامر الضبعي: أنه ذكر الجهمية فقال: « **هم أشرّ قولاً من اليهود والنصارى. قد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أنَّ ا لله عزَّ وجل على العرش. وقالوا هم: ليس على شيء** »[1].

قد ساق ابن أبي حاتم هذا الأثر لبيان عظم شناعة وقبح كلام الجهمية، وأنَّ مقالتهم شرٌّ وأشدُّ قبحاً وفحشاً من مقالة اليهود والنصارى، مع أنَّ لليهود والنصارى كلاماً قبيحاً جدّاً مثل قول اليهود: ﴿ يد ا لله مغلولة ﴾. وقولهم: ﴿ إنَّ ا لله فقير ونحن أغنياء ﴾. وقول النصارى: ﴿ إنَّ ا لله ثالث ثلاثة ﴾. وغير ذلك.

ومع هذا فكلام الجهمية أفحش وأشنع لما يشتمل عليه من جحود للحقائق الكبرى التي اتَّفقت عليها الشرائع، وجبلت عليها الفطر؛ فحقيقة كلام الجهمية إبطال للدِّين، وإنكار لوجود ا لله عزَّ وجل ولما جاءت به الكتب السماوية. ومن هنا كان كلامهم أقبح من كلام اليهود والنصارى، حيث إنَّ اليهود والنصارى يثبتون الخالق والنبوات وبعض أصول الشرائع.

ومثل كلام سعيد بن عامر الضبعي كلام بعض الأئمة رحمهم ا لله تعالى فيما رواه عنهم ابن أبي حاتم:

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ في كتاب « الرَّد على الجهمية »: حدثنا أبي حدثنا سليمان بن حرب سمعت حماد بن زيد يقول: « إنما

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٢٥٨.

يدورون على أن يقول ليس في السماء إله ». يعني الجهمية[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب « الرَّد على الجهمية » عن عاصم بن علي بن عاصم[2] -شيخ أحمد والبخاري وطبقتهما- قال:

« ناظرت جهماً فتبيَّن من كلامه أنه لا يؤمن أنَّ في السماء ربّاً »[3].

وقال الذهبي: نقل ابن أبي حاتم في تأليفه عن يحي بن زكرياء عن عيسى عن أبي شعيب صالح الهروي عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم[4] أنه قال: **« آخر كلام الجهمية أنه ليس في السماء إله »**[5].

فهذه الأقوال من هؤلاء الأئمة الكبار تدل على أنَّ مقالة الجهمية أفحش وأشنع من مقالة اليهود والنصارى وأنهم يذهبون إلى التعطيل. ولهذا قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: « إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية »[6]. وذلك لما فيه من الإلحاد والتعطيل وإنكار الخالق جل وعلا، وهدم الدِّين من أساسه. فيخاف من حكايته أن لا تحتمله قلوب ضعفاء الناس، فيوقع في قلوبهم بعض الشك والريبة[7].

---

(١) العلو للذهبي: ١٤٣، ورواه البخاري في خلق أفعال العباد: ص ٣١، وذكره ابن قدامة في العلو: ص ١٧١-١٧٢، وانظر: مختصر العلو: ص ١٤٦، وذكره ابن القيم في احتماع الجيوش: ص ٢١٤، وقد صححه شيخ الإسلام. انظر: الفتاوى: ٥/١٨٣-١٨٤.

(٢) هو: عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب التيمي بالولاء أبو الحسن، من حفاظ الحديث الثقات، من أهل واسط مولدا ووفاة، نزل بغداد وحدث بها بمسجد الرصافة ، وهو من شيوخ البخاري، قال الذهبي: كان من أئمة السنة، قوالا بالحق احتج به البخاري، وتوفي سنة ٢٢١هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١/٣٥٩، والأعلام للزركلي: ٣/٢٤٨، وتاريخ بغداد: ١٢/٢٧٤.

(٣) مجموع الفتاوى: ٥/٥٣، وانظر: درء تعارض العقل والنقل: ٦/٢٦١، وذكره الذهبي في العلو: ص ١٦٧، وقال: روينا عن عاصم بن علي بن عاصم ... فذكره. وانظر: مختصر العلو: ص ١٧٩، وأورده ابن القيم في احتماع الجيوش الإسلامية: ص ٢١٦.

(٤) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهذلي، أبو معمر القطيعي ثقة مأمون، روى عنه أحمد بن إبراهيم البالسي، توفي سنة ٢٣٦هـ. تقريب التهذيب: ١٣٦، وتهذيب التهذيب: ١/٢٧٣.

(٥) العلو للذهبي: ص١٧٤-١٧٥، وانظر: مختصر العلو: ص١٨٨، وذكره ابن القيم في احتماع الجيوش: ص٢٢٢.

(٦) أخرجه البخاري في خلق الأفعال: ص ١٠، رقم ١١، والدارمي في الرَّد على الجهمية : ص ١٨٤، رقم ٣٩٣، وعبد الله في السنة : ١/١١١، رقم ٢٣، وذكره ابن القيم وصححه في احتماع الجيوش: ص ١٣٥.

(٧) الرَّد على الجهمية للدارمي: ص ٢٥.

فسبب امتناع عبد الله بن المبارك عن حكاية كلام الجهمية، هو لخطورته ولاشتماله على التعطيل. ومن هنا حذّر العلماء والأئمة منهم، وبيّنوا زيغهم وضلالهم وزندقتهم، وأنَّ قصدهم من كلامهم التعطيل. وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا المعنى:

قال ابن القيم: ذكر عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب الرَّد على الجهمية عن علي بن عاصم[1] وصح عنه أنه قال: « **ما الذين قالوا: إنَّ لله سبحانه ولداً أكفر من الذين قالوا: إنَّ الله لم يتكلّم، وقال: احذروا من المريسي وأصحابه فإنَّ كلامهم الزندقة، وأنا كلمت أستاذهم فلم يثبت أنَّ في السماء إلها** »[2].

وبهذا يتضح لنا أنَّ الجهمية أرادت بمقالتها إفساد الدِّين وإنكار الشرائع، وإن كان ظاهر كلامها يوهم تنزيه الباري جل وعلا. ولهذا قال جرير بن عبد الحميد -رحمه الله تعالى- فيما رواه عنه ابن أبي حاتم: « **كلام الجهمية أوله عسل وآخره سم، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله** »[3].

فالحاصل أنَّ كبار أئمة السلف الذين عايشوا زعماء الجهمية، واطلعوا على أسرار قولهم ومغزى كلامهم، عرفوا أنَّ قصدهم الإلحاد والتعطيل وإبطال الشرائع. ومن هنا اعتبروا مقالتهم أشنع من مقالة اليهود والنصارى، ووصفوهم بالزندقة والنفاق، وعرضوهم على السيف، وحكموا بعدم صحة مناكحتهم وتوريثهم. و لم يكن هذا ليصدر من أئمة السلف لو لم يطلعوا على أسرار قولهم بعد كشف مرادهم وهتك أستارهم؛ وقد بيّنوا ذلك في الآثار التي نقلت عنهم. وصرَّح كثير منهم بقصد الجهمية السيء وأنَّ مرادهم التعطيل والإلحاد فمن ذلك:

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن عاصم بن صهيب، ولد في واسط سنة ١٠٥هـ، وعاش في بغداد، روى عن عطاء بن السائب وحميد الطويل وغيرهما، وروى عنه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد وغيرهما؛ وكان محدثا مرموق المكانة. توفي سنة ٢٠١هـ. انظر: الجرح والتعديل: ٣/١٩٨-١٩٩، تاريخ بغداد: ١١/٤٤٦-٤٥٦.

(٢) اجتماع الجيوش: ص ٢١٦، وذكره البخاري في خلق أفعال العباد: ص ، وشيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٣، وابن حبان في الثقات: ٩/٢٥٨.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في اجتماع الجيوش: ص ٢٢٠، وأورده الذهبي في العلو: ص ١٤٩، وانظر: مختصر العلو: ص ١٥١، ودرء تعارض العقل والنقل: ٢/٢٦٥.

قول ابن المبارك: « إنهم يجعلون ربَّك الذي تعبد لا شيء »[1].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: « تدري إلى أي يذهبون؟ إلى أنه ليس -ويشير بيده إلى السماء- أي: ليس إله »[2].

وقال وكيع: « كل صاحب هوى يعرف ا لله عزَّ وجل، ويعرف من يعبد إلاَّ الجهمية لا يدرون من يعبدون بشر المريسي وأصحابه »[3].

وقال أيضاً: « لا تستخفوا بقولهم: « القرآن مخلوق » فإنه من شرِّ قولهم وإنما يذهبون إلى التعطيل »[4].

وقال يزيد بن هارون: « القرآن كلام ا لله لعن ا لله جهماً ومن يقول بقوله. كان كافراً جاحدا »[5].

وقال الإمام أحمد: « في كلامهم -يعني الجهمية- كلام الزندقة يدرون على التعطيل ليس يثبتون شيئاً وهكذا الزنادقة »[6].

وقال أيضاً: « ما أحد أضر على أهل الإسلام من الجهمية، ما يريدون إلاَّ إبطال القرآن وأحاديث رسول ا لله ﷺ »[7].

فتبيَّن من خلال هذه الآثار أنَّ حذاق السلف فهموا حقيقة قول الجهمية الذي هو قول القرامطة والفلاسفة، ولكن يتظاهرون بالإسلام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه ا لله تعالى-: « إنَّ السلف فهموا حقيقة قول هؤلاء الجهمية الذي هو حقيقة قول القرامطة ومن وافقوهم من الفلاسفة، فإنهم ينفون الصفات، وهم في الحقيقة ينفون الأسماء أيضاً لكن يحتاجون إلى إطلاقها في الظاهر لأجل تظاهرهم بالإسلام »[8].

---

(١) رواه عبد ا لله بن الإمام أحمد في السنة: رقم ١٧-١٨، و٢٤، وابن بطة في الإبانة: ٩٥/٢، رقم ٣٢٨.

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة: ٩٥/٢، رقم ٣٢٧، وعبد ا لله في السنة: رقم ١٤٧.

(٣) رواه عبد ا لله في السنة: رقم ٣٧.

(٤) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد: رقم ٦٨.

(٥) رواه الخطيب في تاريخ بغداد: ٣٤٢/١٤.

(٦) أخرجه الخلال في السنة: ١٢٣/٥ رقم ١٧٧٤.

(٧) المصدر السابق: رقم ١٧٧٥، وطبقات الحنابلة: ٤٧/١.

(٨) بغية المرتاد: ص ٣٥٣.

وقال أيضاً: « واطَّلع الأئمة الحذاق من العلماء على أنَّ حقيقة قول هؤلاء هو التعطيل والزندقة وإن كان عوامهم لا يفهمون ذلك، كما اطَّلعوا على أنَّ حقيقة قول القرامطة والإسماعيلية هو التعطيل والزندقة وإن كان عوامهم يدينون بالرَّفض »[1].

وقال أيضاً: « وحقيقة قول الجهمية المعطلة هو قول فرعون، وهو جحود الخالق وتعطيل كلامه ودينه كما كان فرعون يفعل فكان يجحد الخالق جل جلاله ويقول: ﴿ ما علمت لكم من إله غيري ﴾[2]. ومن هنا نصَّ علماء السلف على أنَّ الجهمية هم شرُّ فرق المبتدعة.

قال وكيع: « الرَّافضة شر من القدرية، والحرورية شر منها، والجهمية شر من هذه الأصناف. قال الله تعالى: ﴿ وكلَّم الله موسى تكليماً ﴾. ويقولون: لم يكلم، ويقولون: الإيمان بالقلب »[3].

وبهذا اتَّضح مدى مبلغ خطورة مذهب الجهمية لاشتمال مبادئه على عدد من أصول البدع، والضلال البيِّن؛ ولهذا أكثر أئمة السلف من التحذير عنهم، ومنهم الإمام ابن أبي حاتم الذي ألف كتاباً خاصاً في الرَّد عليهم، وسماه كتاب « الرَّد على الجهمية ». وأكثر من إيراد النصوص الشرعية من الأحاديث النبوية والآثار السلفية في هذا الكتاب للرَّد عليهم أكثر مما أورده في الرَّد على الفرق الأخرى التي ضررها أقل من الجهمية.



(١) مجموع الفتاوى: ٣٥٥/١٢.

(٢) المصدر السابق: ١٨٥/١٣.

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في خلق أفعال العباد: رقم ٨٢ ، والآية من سورة النساء: ١٦٤.

المطلب الثالث

في بيان ابن أبي حاتم كفر بعض أعيان الجهمية

وفيه مطلبان:

المسألة الأولى

بيانه كفر جهم

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أحمد بن عبد الله الشعراني يقول: سمعت سعيد بن زحمة[(١)] -صاحب إسحاق الفزاري- يقول: « **إنما خرج جهم عليه لعنة الله سنة ثلاثين ومائة[(٢)] فقال: القرآن مخلوق. فلما بلغ العلماء تعاظمهم فأجمعوا على أنه تكلم بالكفر وحمل الناس ذلك عنهم** »[(٣)].

ساق ابن أبي حاتم هذا الأثر لبيان إجماع العلماء على كفر جهم التي تنسب إليه الجهمية، وأنَّ أئمة السنة يكفِّرونه بعينه بسبب أقواله وآرائه الكفرية. ويؤيد هذا قول عبد الحميد الحماني[(٤)]: « جهم كافر بالله »[(٥)].

وقد تقدم ما نقله ابن أبي حاتم بسنده عن عبد الله بن المبارك قوله: « **عجبت لشيطان أتى الناس داعيا إلى النار واشتق اسمه من جهنم** »[(٦)].

فهذا يشعر بالكفر والزندقة.

وعبد الله بن المبارك -رحمه الله تعالى- ممن اشتهر بنشر السنة ومحاربة الجهمية والتحذير منهم، وله كلام كثير مبارك في بيان مذهب السلف والرَّد على الجهمية[(٧)].

---

(١) هو سعيد بن زحمة بن نعيم المصيصي لم تذكر وفاته. ميزان الاعتدال: ٢٥٤/٤.

(٢) هذا فيه نظر لأن مقتل جهم كان عام ١٢٨هـ إذن فخروجه قبل ذلك.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٣٣.

(٤) هو: عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني الكوفي من المحدثين اتهم بالإرجاء، توفي سنة ٢٠٢هـ. ميزان الاعتدال: ٥٤٢/٢، تهذيب التهذيب: ١٢٠/٦.

(٥) أخرجه ابن بطة في الإبانة: ٩٢/٢، رقم ٣٢١، والبخاري في خلق أفعال العباد: رقم ٣٣.

(٦) تقدم في ص ٥٠٧ من هذه الرسالة.

(٧) تاريخ بغداد: ١٠/ ١٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٣٩٥/٩.

والسبب في كثرة كلامه فيهم أنَّ جهماً كان بالمشرق وظهرت مقالته هناك، فكان علماء المشرق مثل ابن المبارك أعرف بمقالته وقصده السيِّء من غيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكان أئمة المسلمين بالمشرق أعلم بحقيقة قوله من علماء الحجاز والشام والعراق، فلهذا يوجد لعبد الله بن المبارك وغيره من علماء المسلمين بالمشرق من الكلام في الجهمية أكثر مما يوجد لغيرهم؛ مع أنَّ عامة أئمة المسلمين تكلموا فيهم، ولكن لم يكونوا ظاهرين إلاَّ بالمشرق »[1].

وإذا اتَّضح هذا، فإنَّ وصف عبد الله بن المبارك لجهم بأنه شيطان داع إلى النار يشعر بأنه -رحمه الله تعالى- يرى كفره وزندقته.

هذا، وقد تقدم كذلك ما نقله ابن أبي حاتم بسنده عن هشام بن عبد الملك قوله: « **أمَّا بعد! فقد نجم قبلك رجل من الدهرية من الزناقة يقال له: جهم بن صفوان فإن أنت ظفرت به فاقتله، وإلاَّ فادسس إليه من الرجال غيلة ليقتلوه** »[2].

فهذا صريح منه في اتِّهامه جهماً بالزندقة.

وبهذا تبيَّن أنَّ السلف كفَّروا جهماً بعينه ولم يتوقفوا في كفره، وذلك لوضوح أمره وقيام الحجة عليه، وجحوده بعد العلم.

وكما كفَّره السلف، كذلك اتَّفقت الكلمة من جميع طوائف المسلمين على تكفيره. قال عبد القاهر البغدادي[3]: « وأكفره أصحابنا -يعني الأشاعرة- في جميع ضلالاته، وأكفره القدريَّة في قوله: بأنَّ الله تعالى خالق أعمال العباد، فاتَّفق أصناف الأمة على تكفيره »[4].

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٣/١٨٢، ونحوه في ٨/٢٢٩.

(٢) تقدم في ص ٥٠٧ من هذه الرسالة.

(٣) هو: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي، البغدادي الشافعي الأشعري الأصولي، وهو أكبر تلاميذ أبي إسحاق الإسفراييني توفي سنة ٤٢٩هـ. انظر: تبيين كذب المفتري: ص ١٧٨، ووفيات الأعيان: ٣/٢٠٣، وسير أعلام النبلاء : ١٧/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣ ، وطبقات الشافعية : ٥/ ١٣٦ ـ ١٤٨.

(٤) الفرق بين الفرق : ص ١٩٩ ـ ٢٠٠

المسألة الثانية

بيانه كفر بشر المريسي

قال اللالكائي: قال عبد الرحمن: وثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطهراني قال سمعت الجوزجاني -يعني موسى بن سليمان- وسأله رجل عن مسألة فأفتاه. ثم قال له: إنَّ المريسي يقول بخلاف هذا.

فقال الجوزجاني لمن حضره: « **سبحان الله سمعتم أعجب من هذا؟! سألني عن مسألة فأجبته ثم حكى لي عن كافر** »[1].

أورد ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى لبيان كفر بشر المريسي الذي أحيا مذهب الجهمية في أواخر القرن الثاني بعد أن خمد وأنَّ أئمة السلف يكفِّرونه بعينه. فممن كفَّره الإمام موسى بن سليمان الجوزجاني -رحمه الله تعالى-.

ويوافق الإمامَ الجوزجاني في الحكم على بشر المريسي بالكفر غيره من أئمة السلف. ومنهم: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وعباد بن العوام، وعلي بن عاصم، ويحي بن سعيد[2]، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وغير هؤلاء من أئمة السلف[3]. وقد جاء ما يدل على أنَّ من أسباب تكفير الأئمة للمريسي: اعتقاده حلول الله في كل شيء.

روى ابن عبد البر بإسناده إلى وكيع رحمه الله تعالى أنه قال: « كفر بشر المريسي في صفته هذه. قال: هو في كل شيء. قيل له: وفي قلنسوتك هذه؟ قال: نعم! قيل له: وفي جوف حمار؟ قال: نعم! »[4].

---

(١) شرح أصول الاعتقاد : رقم ٦٤٣

(٢) هو : يحي بن سعيد أبو حيان التيمي ، الكوفي العابد. قال العجلي : (ثقة صالح مبرز صاحب سنة). توفي سنة ١٤٥هـ. تهذيب التهذيب : ١١/ ٢١٤

(٣) ذكر ذلك اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد : ٣/ ٤٢٦، وعدَّ أكثر من ثلاثين إماماً ممن حكموا بكفر بشر المريسي.

(٤) التمهيد لابن عبد البر: ١٤٢/٧.

ولا شك أنَّ من كان هذا اعتقاده با لله، حدير أن يحكم ويقال: بكفره، وإلحاده، وزندقته.

ولعل هذه الوقاحة وأمثالها هي التي جعلت أبا يوسف القاضي يقول له -وا لله أعلم- فيما رواه عنه ابن أبي حاتم: « **ويحك دع هذا الكلام فكأنّي بك مقطوع اليدين والرِّجلين مصلوباً على هذا الجسر** »[1]. حيث إنَّ هذا الكلام يشعر منه اتّهامه بالزندقة.

قال الحافظ ابن حجر: روى ابن أبي حاتم في كتاب الرَّد على الجهمية أنَّ إبراهيم بن المهدي[2]: « **لما غلب على الخليفة ببغداد، حبس بشراً وجمع الفقهاء على مناظرته في بدعته، فقالوا له: استتبه، فإن تاب وإلاَّ فاضرب عنقه** »[3].

ساق ابن أبي حاتم هذا الأثر لبيان أنَّ العلماء أفتوا الخليفة باستتابة بشر من بدعته أوَّلاً. فإن لم يتب وينخلع عن هذه البدعة فليقتله. وقول هؤلاء العلماء بقتله محمول على أنهم يرون قتله ردة، وليس زجراً وتعزيراً، لأنَّ العلماء يقولون بكفر المريسي -كما تقدم- ويحتمل أن يكون هؤلاء العلماء ممن حكموا بكفره. ـ وا لله أعلم ـ.

ومثل موقف هؤلاء العلماء، موقف غيرهم من الأئمة، فقد ذهب وكيع رحمه ا لله تعالى إلى مثل هذا الرَّأي من استتابة بشر المريسي وقتله إن أصر.

فقد روي عنه أنه قال في المريسي بمنى: « إن سئلت عنه أمرتهم أن يستتيبوه فإن تاب وإلاَّ أمرتهم أن يسفكوا دمه أو يقتلوه أو يصلبوه »[4].

قوله: « إن سئلت عنه » أي: سألني الأمراء عن حكمه وما ينبغي عمله فيه.

وقوله: « أمرتهم أن يستتيبوه » أي: أفتيهم أوَّلاً باستتابته من كفره، فإن لم يتب ويرجع عن مذهبه الفاسد وآرائه الباطلة أمرتهم بسفك دمه.

فدلَّ هذا على أنَّ وكيعاً يرى استتابته، ثم قتله إن أصر. وهذا هو مذهب غيره من العلماء -رحمهم ا لله تعالى جميعاً- كما تقدم.

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: رقم ٦٤٢.

(٢) إبراهيم بن المهدي: هو إبراهيم بن أمير المؤمنين محمد بن أبي جعفر، الهاشمي العباسي الأسود الأمير الكبير، أبو إسحاق، الملقب بالمبارك. كان فصيحاً بليغاً، عالما أديباً، شاعراً، رأساً في فن الموسيقى. توفي سنة ٢٢٤هـ. سير أعلام النبلاء: ١٠/٥٥٧-٥٦١، تاريخ بغداد: ٦/١٤٢.

(٣) لسان الميزان: ٢/٣٠.

(٤) أخرجه الخلال في السنة ٥/١٠٣-١٠٤، رقم ١٧٣١، وقال المحقق: إسناده صحيح.

المطلب الرابع
في بيان ابن أبي حاتم كفر الجهمية

تقدم في أثر أبي حاتم وأبي زرعة السابق قولهما: « ... وأنَّ الجهمية كفّار »[1].

هذا الأثر يدل على كفر الجهمية، وأنَّ العلماء في جميع الأمصار أجمعوا على ذلك. وذلك لما ثبت من أنهم زنادقة يريدون إبطال الدِّين، وجحد الخالق، وإنكار النبوات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير الجهمية المحضة الذين ينكرون الصفات وحقيقة قولهم أنَّ الله لا يتكلَّم ولا يرى، ولا يباين الخلق؛ ولا له علم ولا قدرة، ولا سمع ولا بصر ولا حياة، بل القرآن مخلوق وأهل الجنة لا يرونه ».

وأصل هذا أنَّ أهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر؛ ورؤساء الجهمية كانوا منافقين زنادقة فأصل التجهم زندقة ونفاق »[2].

وقد تقدم -بعون الله تعالى- ذكر بعض الشنائع التي نقلها عنهم ابن أبي حاتم وغيره من الأئمة بإسناد صحيح.

وبهذا يتبين أنَّ تكفير السلف للجهمية كان عن علم ودراية بأقوالهم، وأنهم كانوا مناقضين لما جاء في الكتاب والسنة.

وتكفير أبي حاتم وأبي زرعة للجهمية هو مذهب جمهور أئمة السلف وعلمائهم، كما هو ظاهر الأثر الذي نحن بصدده، ويؤيده أقوال الأئمة الآتية:

قال عبد الله: « الجهمية كفّار زنادقة »[3].

وقال سلام بن أبي مطيع: « هؤلاء الجهمية كفّار »[4].

---

(١) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) مجموع الفتاوى: ٣/٣٥٢-٣٥٣.

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة : رقم ٢٥٤، ٣٤١

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة : رقم ٣٣٧

وقال عبد الوهاب الوراق[1]: «الجهمية كفّار زنادقة مشركون»[2].

وقال يزيد بن هارون: «هم والله زنادقة عليهم لعنة الله»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو تكفير الجهمية والمشبِّهة»[4].

وإذا تقرَّر أنَّ أئمة السلف يكفِّرون الجهمية فليعلم أنَّ هذا التكفير من باب التكفير المطلق ولا يلزم منه تكفير كل جهمي بعينه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لم يكفر -أي الإمام أحمد- أعيان الجهمية ولا كل من قال إنه جهمي كفَّره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم، بل صلَّى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم، وامتحنوا الناس، وعاقبوا من لم يوافقوهم بالعقوبات الغليظة، لم يكفِّرهم أحمد وأمثاله،؛ بل كان يعتقد إيمانهم وإمامتهم ويدعو لهم»[5].

وقال رحمه الله تعالى في موضع آخر: «ثم إنَّ الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم، والدعاء إلى القول الذي هو كفر؛ ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإنَّ الاستغفار للكفّار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع. وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفِّروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون القرآن مخلوق، وأنَّ الله لا يرى في الآخرة»[6].

وذلك لأنَّ الشخص قد يفعل الكفر وينطق بكلمة الكفر ولا يكون كافراً حتى تتحقق فيه شروط التكفير وتنتفي عنه موانعه.

قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر تنازع العلماء في تكفير أهل البدع: «والتحقيق في

---

(١) هو: عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع، أبو الحسن الوراق البغدادي، ويقال له: ابن الحكم، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٠هـ، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب: ص ٦٣٣.

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة: رقم ٣١٦.

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة: رقم ٢٧٥، ٣٣٨.

(٤) مجموع الفتاوى: ٧/٥٠٧.

(٥) المصدر السابق: ٧/٥٠٧-٥٠٨.

(٦) مجموع الفتاوى: ١٢/٤٨٩.

هذا أنَّ القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قـالوا: إنَّ الله لا يتكلـم، ولا يـرى في الآخرة؛ ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، فيطلق القول بتكفير القائل كما قال السلف من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إنَّ الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعيَّن حتى تقوم عليه الحجة »[1].

وبهذا يتضح أنَّ تكفير السلف للجهمية وغيرهـا مـن الفـرق الضالـة، لا يـلزم منـه تكفير أعيان هذه الفرق. -والله تعالى أعلم-.



(١) المصدر السابق: ٧/٦١٩.

المطلب الخامس

قتل الجهمية بعد الاستتابة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب « الرَّد على الجهمية » عن عبد الرحمن بن مهدي قال: « **أصحاب جهم يريدون أن يقولوا: إنَّ الله لم يكلِّم موسى، ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء، وأنَّ الله ليس على العرش؛ أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلاَّ قتلوا** »[1].

وقال شيخ الإسلام أيضاً: وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسانيد ثابتة عن عبد الرحمن بن مهدي قال: « **إنَّ الجهمية أرادوا أن ينفوا أن يكون الله عزَّ وجل كلَّم موسى بن عمران، وأن يكون على العرش، أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلاَّ ضربت أعناقهم** »[2]. هذا الأثر يدل على أنَّ الجهمية كفَّار ينبغي استتابتهم، ثم قتلهم إن لم يتوبوا. كما أنَّ فيه بياناً في إنكار الجهمية لنصوص صريحة قطعية من كتاب الله تعالى، وهي تكليم الله لموسى عليه السلام قال تعالى: ﴿ وكلَّم الله موسى تكليماً ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ فلما جاء موسى لميقاتنا وكلَّمه ربه ﴾[4]. واستواء الله تعالى على عرشه، قال تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[5]. وعلو الله تعالى على خلقه، قال تعالى: ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور﴾[6]. وقال تعالى: ﴿إليه

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرَّد على الجهمية كما في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٥٣/٥، والفتوى الحموية له: ص ٣١، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات: ٣٨٦/١، وذكره الذهبي في العلو: ص ١١٨، وقال: « نقله غير واحد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن مهدي، ورواه مختصراً عبد الله بن أحمد في السنة: رقم ٤٤، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: ٣١٦/١-٣١٧، وذكره البخاري مختصراً في خلق أفعال العباد: ص ٣٨، وانظر الفتاوى: ١٨٤/٥، ودرء تعارض العقل والنقل: ٢٦١/٦، وقال شيخ الإسلام: « إنه مروي بأسانيد ثابتة ». وصححه أيضا ابن القيم في اجتماع الجيوش: ص ٢١٤.

(٢) مجموع الفتاوى: ١٨٤/٥.

(٣) سورة النساء: آية ١٦٤.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٤٣.

(٥) سورة طه: آية ٥.

(٦) سورة الملك: آية ١٦.

يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾[1]، وقال تعالى: ﴿سبِّح اسم ربِّك الأعلى﴾[2]. ومن هنا صح وصف حرب بن إسماعيل الكرماني رحمه الله تعالى لهم فيما رواه عنه ابن أبي حاتم بأنهم أعداء الله وكفّار يجب الحذر منهم.

قال الحافظ الذهبي: قال عبد الرحمن بن محمد الحافظ: أخبرني حرب بن إسماعيل الكرماني فيما كتب إليَّ: « **أنَّ الجهمية أعداء الله وهم الذين يزعمون أنَّ القرآن مخلوق، وأنَّ الله لم يكلِّم موسى، ولا يرى في الآخرة، ولا يعرف لله مكان، وليس على عرش ولا كرسي وهم كفّار فاحذروهم** »[3].

وذلك لأنه لا يجرؤ على إنكار تكليم الله لموسى واستواءه تعالى على عرشه وعلوه على خلقه إلاَّ منكر لصريح القرآن؛ ومثل هذا يجب الحذر منه ويعدُّ منافقاً زنديقاً يجب قتله إن لم يعلن توبته، لأنه ناقض نصوصاً من كتاب الله تعالى وهو أشدُّ ممن يقول بخلق القرآن وإن كان كلاهما متفقان في المعنى، لكن القائل بالخلقية لم ينكر مثل هذه النصوص الصريحة القطعية الدلالة. ويجب على ولاة الأمر استتابته فإن تاب وإلاَّ قتل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى « وأما إطلاق القول بأنَّ الله لم يكلِّم موسى فهذه مناقضة صريحة لنص القرآن فهو أعظم من القول بأنَّ القرآن مخلوق. وهذا بلا ريب يستتاب فإن تاب وإلاَّ قتل؛ فإنه أنكر نص القرآن. وبذلك أفتى الأئمة والسلف في مثله؛ والذي يقول: القرآن مخلوق هو في المعنى موافق، فلذلك كفَّره السلف »[4].

وهذا الذي سبق محمول على ما إذا كان هذا الجاحد يعلم أنه قرآن ثم أنكر هذا، وإلاَّ يعرَّف بأنه نص القرآن فإن أنكره بعد ذلك استتيب فإن تاب وإلاَّ قتل[5].

وهذا الذي ذكره عبد الرحمن بن مهدي ورواه ابن أبي حاتم ذهاباً منه إلى ذلك؛ محمول على ما إذا كان هناك من يلي أمر المسلمين وينفذ الأحكام الشرعية، وأمَّا إذا كانت الحالة غير هذه كأن يكون الولاة أنفسهم جهمية كما في زمن المأمون والمعتصم والواثق، أو

---

(١) سورة فاطر: آية ١٠.

(٢) سورة الأعلى: آية ١.

(٣) العلو للذهبي: ص ١٩٤، وانظر: مختصر العلو: ص ٢١٣.

(٤) مجموع الفتاوى: ٥٠٨/١٢.

(٥) المرجع نفسه : ١٢/ ٥٢٣.

كانوا لا ينفذون الأحكام الشرعية؛ فعندئذ يجب على المسلمين أن يعملوا ما في وسعهم من هجرانه، وقطيعته، وعدم السلام عليه، وعدم عيادته، وشهود جنازته، وعدم الصلاة خلفه أو عليه، ورد شهادته، وعدم التوارث معه؛ كما قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى : « ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أو صليت خلف اليهودي والنصراني، ولا يسلم عليهم، ولا يعادون، ولا يناكحون، ولا يشهدون، ولا تؤكل ذبائحهم »[1].

وعلى هذا يحمل قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى في عدم الصلاة خلفهم فيما رواه عنه ابن أبي حاتم حيث قال لما سئل عن الصلاة خلف المبتدعة: « **أمّا الجهمية فلا، وأمّا الرّافضة الذين يردون الحديث فلا** »[2].

ويوضح أكثر ما نحن بصدده قول الإمام ابن بطة رحمه الله تعالى الآتي: « فمن أنكر أنَّ الله تعالى كلّم موسى كلاماً بصوت يسمعه الآذان وتعيه القلوب ولا واسطة بينهما، ولا ترجمان ولا رسول، فقد كفر بالله العظيم وجحد بالقرآن، وعلى إمام المسلمين أن يستتيبه فإن تاب ورجع عن مقالته وإلاَّ ضربت عنقه، فإن لم يقتله الإمام وصح عند المسلمين أنَّ هذه مقالته، ففرض على المسلمين هجرانه وقطيعته، فلا يكلّمونه ولا يعاملونه ولا يعودونه إذا مرض، ولا يشهدونه إذا مات، ولا يصلَّى خلفه، ومن صلَّى خلفه أعاد الصلاة، ولا تقبل شهادته، ولا يزوج، وإن مات لم ترثه عصبته من المسلمين إلاَّ أن يتوب »[3].



---

(١) خلق أفعال العباد : ص ١٦.

(٢) رواه أبو يعلى في طبقات الحنابلة: ١/١٦٨.

(٣) الإبانة لابن بطة: ٢/٣٠٦.

المبحث الثاني

جهود ابن أبي حاتم في الرد على المشبهة

إنَّ الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- قد بذل جهودا موفقة في محاربة التشبيه والتمثيل، وإن كانت لم تصل إلى مرتبة محاربته للجهمية وأفراخهم.

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنَّ المذهب المنتشر في أيّامه وقبله هو مذهب الجهمية وأفراخهم من المعتزلة، وهم الذين فتنوا الناس وامتحنوهم، ومذهبهم هو السائد والمنتشر بين أهل الكلام فكان الاهتمام به أولى.

ولقد تعددت وتنوعت أوجه محاربة ابن أبي حاتم لهذه الطائفة، ويمكن حصرها في الأمور الآتية:

الأمر الأول: انتصاره للمذهب الحق الذي هو الإثبات مع التنزيه من التشبيه والتمثيل وإقامة الدليل على ذلك:

لقد انتصر الإمام ابن أبي حاتم لمذهب الإثبات مع التنزيه من التشبيه والتمثيل الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة، ودلت عليه الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة.

وقد أقام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- أدلة متنوعة على صحة هذا المنهج وبيّن ذلك بياناً شافياً.

فبيانه للمذهب الحق بهذا البيان، محاربة للمذهب الباطل الذي هو ضد الحق. كما أنَّ بيانه من خلال الأدلة بأنَّ إثبات الصفات إنما هو إثبات وجود وتحقيق، لا إثبات تشبيه وتكييف، فيه كشف لزيف هذا المذهب الباطل.

وقد تقدم ذكر جهود ابن أبي حاتم ومسالكه لبيان مذهب الحق تفصيلاً في باب تقريره للأسماء والصفات. فأغنى ذكرها وشرحها هناك عن إعادتها هنا.

الأمر الثاني: بيانه مخالفة مذهب المشبهة للنصوص الشرعية:

لقد احتهد الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في بيان مخالفة التشبيه والتمثيل

لنصوص الكتاب والسنة فأورد بعض النصوص التي ترد على هذا المذهب.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ : « **تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله عزَّ وجل** »[1].

وقال اللالكائي أيضاً: ذكره عبد الرحمن قال: وجدت في كتاب أبي عمر نعيم بن حماد قال: «**حق على كل مؤمن أن يؤمن بجميع ما وصف الله به نفسه، ويترك التفكر في الرَّب تبارك وتعالى،ويتبع حديث النبي ﷺ أنه قال: تفكروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق** »[2]. **قال نعيم: « ليس كمثله شيء ولا يشبهه شيء من الأشياء »**.

إنَّ هذا الحديث له دلالات من أهمها أن الجهمية والمشبهة خاضت في باب أسماء الله وصفاته بلا علم وينطبق عليهم هذا الحديث إذ أكثروا من الجدال والمساءلة في ذات الله والتفكير فيه دون مبالاة. ولا شك أن ذلك يودي إلى تشبيه صفات الله بصفات الله بصفات المخلوقين والبحث في كيفيتها، أو تعطيلها. وفي إيراد ابن حاتم لهذا الحديث دلالة على أن منهجه ومنهج أهل السنة والحديث عدم الخوض والمساءلة فيما لم يرد به النص والوقوف حيث وقفت النصوص والاكتفاء بها.

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢٧، وهذا الحديث روي عن أبي هريرة وابن عمر مرفوعاً، وعن ابن عباس موقوفا عليه. فرواه اللالكائي -فيما نحن بصدده - من طريق الوازع بن نافع عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر، والوازع بن نافع متروك. ونقل ابن كثير عن البغوي قوله: ((روي عن أبي هريرة مرفوعاً)). تفسير ابن كثير: ٤٤١/٧، وذكر ابن كثير أيضا أنَّ ابن أبي الدنيا رواه في كتاب ((التفكير والاعتبار)) ولكنه مرسل ومنكر جداً. انظر: تفسير ابن كثير: ١٨٤/٨، وذكره أبو الحسن الأشعري في الإبانة: ص ١١٨، تحقيق د/ فوقية حسين عن ابن عباس. وقال ابن تيمية: رواه الحاكم أبو محمد العسال في (كتاب المعرفة) ، ثم ساق السند وسكت عنه. انظر: درء التعارض: ٢٠٣/٦، وذكر الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٣٩٥/٤، رقم ١٧٨٨، من أخرجه من العلماء وهم: الطبراني في الأوسط : ٦٤٥٦، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد كما سبق، والبيهقي في الشعب: ١/ ٧٥، والأسماء والصفات : ص ٤٢٠، وابن عساكر في المجلس: ١٣٩، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد: ١/١٩٢/١٠، وأبو نعيم في الحلية: ٦٦/٦-٦٧، وأبو الشيخ في العظمة. ثم قال الألباني: ((وبالجملة؛ فالحديث بمجموع طرقه حسن عندي، والله أعلم)). كما حسن - حفظه الله - الحديث في صحيح الجامع: رقم ٢٩٧٢.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٢٩، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في الحديث الذي قبله.

وفي هذا إشارة إلى أنَّ الاعتماد في باب صفات الله وأسمائه على النصوص الشرعية لا على القياسات الفلسفية ولا على التفكير المجرد الذي يؤدي في النهاية إلى الشك والحيرة

ومن ذلك أيضاً: ما ذكره من قول أبيه أبي حاتم وأبي زرعة في ردِّ التشبيه والتمثيل وهو قولهما في أثرهما السابق: « **وأنَّ الله عزَّ وجل على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً، ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾** »[1].

فقولهما: « بلا كيف » و « ليس كمثله شيء ». فيه بطلان مذهب المشبِّهة والممثلة وأنه مخالف لهذه الآية وأمثالها من الآيات التي تنفي عن الله تعالى الشبيه والنِّد والمثيل، كقوله تعالى: ﴿ هل تعلم له سميا ﴾[2]. وقوله: ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه إلاّ بما شاء ﴾[4].

الأمر الثالث: بيانه مخالفة المشبهة لما عليه السلف من الصحابة ومن بعدهم:

لقد بيَّن الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في مواضع عدَّة مخالفة التشبيه والتمثيل والتكييف لمذهب السلف الصالح ومناقضة هذا المذهب لما عليه الرَّعيل الأوَّل.

فمن بيانه ذلك، أنه أورد أثر الوليد بن مسلم وغيره من الأئمة في وجوب الإقرار بأحاديث الرؤية، وإمرارها على ما جاءت بلا كيف. فدلَّ هذا على أنَّ السلف يثبتون الرؤية إثبات وجود، لا إثبات تشبيه وتكييف.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى الوليد بن مسلم رحمه الله أنه قال سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: « **أمروها بلا كيف** »[5].

وهؤلاء العلماء المذكورون هم أئمة الأمصار الإسلامية في عصرهم:

---

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

(٢) سورة مريم: آية ٦٥.

(٣) سورة الإخلاص: آية ٣.

(٤) سورة البقرة : آية ٢٥٥.

(٥) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٨٧٥، وقد تقدم تخريجه في ص ٤٢٣ من هذه الرسالة.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: « **أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة** »[1]. ويؤيد هذا ما يلي:

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى: « وصحَّ عن الوليد بن مسلم » فساقه، ثم علَّق عليه بأنَّ هؤلاء أئمة الأمصار الإسلامية المهمة في عصرهم فقال: « مالك في وقته إمام أهل المدينة، والثوري إمام أهل الكوفة، والأوزاعي إمام أهل دمشق، والليث إمام أهل مصر، وهم من كبار أتباع التابعين »[2].

وأورد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى هذا الأثر في الحموية ثم علَّق عليه بأنه يرد على الطوائف المنحرفة في باب الأسماء والصفات وأنَّ هؤلاء المذكورين هم أئمة الدنيا في عصرهم. فقال: وقولهم رضي الله عنهم: « أمروها كما جاءت » ردٌّ على المعطلة، وقولهم: « بلا كيف » ردٌّ على الممثلة.

ثم ذكر أنَّ هؤلاء الأربعة يعني: مالكاً، والثوري، والليث، والأوزاعي: « أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين »[3].

وفي هذا الأثر بيان مخالفة مذهب التشبيه والتمثيل لما عليه السلف. ففي هذا الأثر قولهم: « بلا كيف » وهو للرَّد على الممثلة[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « مذهب أهل الحديث وهم السلف من القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من الخلف: أنَّ هذه الأحاديث تمر كما جاءت ويؤمن بها وتصدق، وتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل »[5].

فالسلف بيَّنوا أنَّ إثبات الصفات ليس إثبات تكيف وتشبيه وتمثيل، وإنما إثبات وجود. ولهذا أنكروا على من أثبتها إثبات تكيف وتشبيه وتمثيل، بل كفَّروهم. وقد روى ابن أبي حاتم ما يدل على هذا:

---

(١) المصدر السابق : رقم ٤٤.

(٢) الأربعين للذهبي: ص ٨٢، رقم ٨٢.

(٣) الفتوى الحموية: ص ٢٤.

(٤) فتوى الحموية الكبرى: ص ٢٥.

(٥) مجموع الفتاوى: ٣٥٥/٦.

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي قال: قال نعيم بن حماد: « **من شبَّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيهاً** »[1].

وقال اللالكائي أيضاً: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أحمد بن سلمة قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: «**من وصف الله فشبَّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم. لأنه وصف لصفاته إنما هو استسلام لأمر الله ولما سنَّ الرسول ﷺ**»[2].

فدلَّ هذان الأثران على أنَّ إثبات الصفات إنما يكون على الوجه اللائق بكمال الله وجلاله وعظمته، من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تكييف، بل هو التزام بقوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾[3]. وبغيره من النصوص الشرعية. لأنَّ إثبات الصفات إنما هو استسلام لأمر الله تعالى ولأمر رسوله ﷺ الذي يجب طاعته والالتزام به.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنَّ نفي السلف للكيفية بقولهم: « بلا كيف ». ليس مرادهم بهذا النفي أنَّ صفات الله تعالى ليست على كيفية ما، وإنما المقصود نفيهم لعلم الكيفية، لأنها مما اختص الله به، إذ لا يعلم كنه صفاته إلاَّ هو. قال تعالى: ﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾[4]. ولا يلزم من الجهل بالكيفية نفي الصفة، فالإيمان بالصفة شيء ومعرفة كيفيتها شيء آخر.

وفي هذا يقول الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- بعد أن قرَّر صفة الاستواء: « وليس رفع التكييف يوجب رفع الاستواء. وقد أدركنا بحواسنا أنَّ لنا أرواحاً في أبداننا ولا نعلم كيفية ذلك، وليس جهلنا بكيفية الأرواح، يوجب أن ليس لنا أرواح، وكذلك

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٦، وأخرجه الذهبي في العلو: ص ١٧٢، وانظر: مختصر العلو: ص ١٨٤، وسير أعلام النبلاء: ٢٩٩/١٣، ترجمة الإمام نعيم بن حماد الخزاعي. وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش : ص ٢٢١، وشيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: ٢٦٣/٥، وفي نقض أساس التقديس: ٢٦٦/٢.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٧، وأورده ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢٦٦/٢.

(٣) سورة الشورى : آية ١١.

(٤) سورة طه : آية ١١٠.

ليس جهلنا بكيفيته على عرشه يوجب أنه ليس على عرشه »[1].

الأمر الرابع: بيانه إنكار أهل العلم على المشبهة للتحذير منهم

بيَّن الإمام ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى إنكار أهل العلم على المشبهة وتحذيرهم منهم، وبيَّن أنَّ السلف كما أنكروا على المعطلة ومن وافقهم على نفي الصفات-كذلك- اشتدَّ نكيرهم على المشبِّهة الذين شبَّهوا صفات ا لله بصفات خلقه، وحكموا بكفرهم. ومن الآثار التي أوردها في ذلك:

١- أثر هارون بن يزيد -رحمه ا لله تعالى-:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أحمد بن سنان قال: سمعت شاذ بن يحي الواسطي[2] يقول: كنت قاعدا عند يزيد بن هارون فجاء رجل فقال: يا أبا خالد ما تقول في الجهمية؟ قال: « **يستتابون: إنَّ الجهمية غلت ففرغت في غلوها إلى أن نفت. وإنَّ المشبِّهة غلت ففرغت في غلوها حتى مثلت. فالجهمية يستتابون والمشبِّهة ـ كذى ـ رماهم بأمر عظيم** »[3].

هذا الأثر يبيِّن أنَّ المشبِّهة كفَّار مثل الجهمية ينبغي استتابتهم ثم قتلهم إن لم يتوبوا. وقد تقدم الكلام على استتابة الجهمية.

أمَّا المشبِّهة: فلأنهم شبَّهوا ذات ا لله بذات خلقه، أو صفاته بصفات خلقه. فكما أنَّ المعطلة والمؤولة زعموا أنَّ في إثبات الصفات تشبيهاً لله بخلقه، فإنَّ المشبِّهة زعموا أيضاً أنَّ اتِّفاق الصفات في الأسماء يستلزم اتِّفاقها في المسميات أيضاً فضلوا ضلالاً كبيراً بسبب التشبيه الذي وقعوا فيه. يقول جل وعلا: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع والبصير ﴾. فلا يكون -قطعاً- لله مثيل أو نظير، تعالى ا لله عن ذلك وتقدس فهو ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته. فكان الواجب على هؤلاء أن يثبتوا هذه الصفات كما أثبتها السلف الصالح -رضوان ا لله تعالى عليهم أجمعين-.

---

(١) التمهيد : ٧/ ١٣٧.

(٢) شاذ بن يحي الواسطي، ذكره أحمد بن حنبل بخير. لم تذكر سنة وفاته. تهذيب التهذيب: ٢٩٩/٤.

(٣) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٤، وأورده ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢٦٥/٢.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « وجماع القول في إثبات الصفات هو القول بما كان عليه سلف الأمة وأئمتها وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله؛ ويصان ذلك عن التحريف والتمثيل والتكييف والتعطيل، فإنَّ الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فمن نفى صفاته كان معطلا، ومن مثل صفاته بصفات مخلوقاته كان ممثلا. والواجب إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل. كما قال تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾. فهذا ردٌّ على الممثلة. ﴿ وهو السميع البصير ﴾. ردٌّ على المعطلة. فالممثل يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً »[1].

٢- أثر علي بن عاصم -رحمه الله تعالى-:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا إسماعيل بن أبي الحارث ثنا سويد بن سعيد[2] قال: ثنا علي بن عاصم قال: « **تكلم داود الجواربي[3] في التشبيه. فاجتمع فيها أهل واسط[4] منهم: محمد بن يزيد[5]، وخالد الطحان[6]، وهشيم[7]، وغيرهم فأتوا الأمير وأخبروه بمقالته، فأجمعوا على سفك دمه. فمات في أيامه فلم يصل عليه أهل**

---

(١) مجموع الفتاوى: ٦/٥١٥.

(٢) هو: سويد بن سعيد بن سهل أبو محمد الهروي. توفي سنة ٢٤٠هـ. تاريخ بغداد: ٩/٢٢٨، وميزان الاعتدال: ٢/٢٤٨.

(٣) داود الجواربي: بفتح الجيم والواو وكسر الراء - نسبة إلى الجوارب وعملها، وهو: رأس في الرفض والتجسيم. انظر: ميزان الاعتدال: ٢/٢٣، واللباب: ١/٣٠٠.

(٤) واسط: مدينة بناها الحجاج بين البصرة والكوفة وكانت تسمى باسمه ((واسط الحجاج)) مميزاً لها عن مواضع أخرى تسمى ((واسط)). معجم البلدان: ٥/٣٤٧.

(٥) هو: محمد بن يزيد الواسطي يطلق على عدة: أبو سعيد الكلاعي توفي ما بين سنة ١٨٨هـ إلى ١٩٢هـ. والثاني أبو بكر توفي سنة ١٤٦هـ. وقيل: ١٤٨هـ، والثالث السلمي توفي سنة ٢٦٣هـ. انظر: تاريخ بغداد: ٣/٣٧١، ٣٧٨.

(٦) هو: خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي، المزني مولاهم، روى عن سهيل بن أبي صالح. ثقة ثبت، مات سنة ١٨٢هـ. انظر: تقريب التهذيب: ص ٢٨٧، وتهذيب التهذيب: ٣/١٠٠.

(٧) هو: هشيم -بالتصغير- بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال، روى عنه عمرو بن عون، ومات سنة ١٨٣هـ. تقريب التهذيب: ص ١٠٢٣، وتهذيب التهذيب: ١١/٥٩.

واسط »[1].

هذا الأثر ساقه ابن أبي حاتم لبيان كفر داود الجواربي وأنه حلال الدَّم بسبب مقالته في التشبيه، وأنَّ العلماء قد أجمعوا على ذلك، ولأجل هذا تركوا الصلاة عليه لما مات، لأنَّ الصلاة لا تجوز على الكافر.

ومما يزيد موقف العلماء هذا وضوحاً من داود الجواربي، ذكر بعض مقالته في التشبيه، ومن ذلك ما حكاه عنه أبو الحسن الأشعري أنه قال: « إنَّ الله جسم وأنه جثة على صورة الإنسان لحم، ودم، وشعر، وعظم؛ له جوارح وأعضاء من يد، ورجل، ولسان، ورأس، وعينين. وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه ».

وحكى عنه أيضاً أنه كان يقول: « أجوف من فيه إلى صدره، ومصمت ما سوى ذلك »[2].

وذكر عنه عبد القاهر البغدادي أنه وصف معبوده بأنَّ له جميع أعضاء الإنسان إلاَّ الفرج واللحية[3]. ومن هنا كفَّره العلماء والأئمة من أهل السنة بعينه. كما روى ذلك ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى-:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: حدثنا يوسف بن إسحاق بن الحجاج قال: أخبرنا أحمد بن الوليد عن محمد بن الوليد عن محمد بن عمر بن كميت قال: سمعت وكيعاً يقول: « **وصف داود الجواربي -يعني الرَّب عزَّ وجل- فكفر في صفته، فردَّ عليه المريسي فكفر المريسي في ردِّه عليه إذ قال: هو في كل شيء** »[4].

فدلَّ هذا على تكفير وكيع -رحمه الله- لداود الجواربي وبشر المريسي، لوصفهما الرَّب بما لا يليق بجلاله وعظمته وكماله.

كما أوضح أنَّ الرَّد على من وقع في التشبيه لا يكون بنفي الصفات وإنما بإثباتها على الوجه المقرَّر بنصوص الكتاب والسنة.

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٣، وأورده ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢٦٥/٢.

(٢) مقالات الإسلاميين: ٢٨٣/١.

(٣) الفرق بين الفرق: ص ٢٢٨.

(٤) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٥، وذكره ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢٦٦/٢.

يقول شارح الطحاوية رحمه الله تعالى: « وقوله: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾. ردٌّ على المشبِّهة. وقوله: ﴿ وهو السميع البصير ﴾. ردٌّ على المعطلة. فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه. فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع، بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الرَّب وبصره؛ ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه، إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنف عن الله ما وصف به نفسه، وما وصفه به أعرف الخلق بربه، وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمته وأفصحهم وأقدرهم على البيان، فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك، كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ؛ وإذا وصفته بما وصف به نفسه، فلا تشبهه بخلقه، فليس كمثله شيء. فإذا شبَّهته بخلقه كنت كافراً به »[1].

ويقول أيضاً: « ومما يوضح هذا أنَّ العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده، فإنَّ الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها؛ ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى: ﴿ ولله المثل الأعلى ﴾[2]. مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه -وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجه-: فالواجب القديم أولى به.

وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق المربوب المدبر فإنما استفاده من خالقه وربِّه ومدبره، وهو أحق به منه، وأنَّ كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ١١٨-١١٩.

(٢) سورة النحل: آية ٦٠.

والممكنات والمحدثات، فإنه يجب نفيه عن الرَّب تعالى بطريق الأولى »[1].

وقد وافق وكيعاً على تكفير داود الجواربي وبشر المريسي غيرُه من أئمة السنة والحديث. قال يزيد بن هارون: « الجواربي والمريسي كافران »[2].

٣- أثر عبد الرحمن بن مهدي -رحمه الله تعالى-:

قال اللالكائي: ذكره عبد الرحمن قال: ثنا أبي قال: ثنا عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني[3] قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول لفتى من ولد جعفر بن سليمان: **مكانك فقعد حتى تفرق الناس. ثم قال: تعرف ما في هذه الكورة[4] من الأهواء والاختلاف، وكل ذلك يجري مني على بال رضي إلاَّ أمرك وما بلغني. فإنَّ الأمر لا يزال هيِّناً ما لم يصر إليكم يعني السلطان، فإذا صار إليكم جل وعظم. فقال: يا أبا سعيد وما ذاك؟ قال: بلغني أنك تتكلم في الرَّب تبارك وتعالى وتصفه وتشبِّهه! فقال الغلام: نعم. فأخذ يتكلم في الصفة. فقال: رويدك يا بني حتى نتكلم أوَّل شيء في المخلوق، فإذا عجزنا عن المخلوق فنحن عن الخالق أعجز وأعجز.**

أخبرني عن حديث حدثنيه شعبة عن الشيباني[5] قال: سمعت زراً[6] قال: قال: عبد الله[7] في قوله: ﴿ لقد رأى من آيات ربه الكبرى ﴾[8]. قال: رأى جبريل له ستمائة جناح؟[9] فعرف الحديث، فقال عبد الرحمن: صف لي خلقاً من خلق الله له

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ٨٧-٨٨.

(٢) رواه عنه الذهبي في ميزان الاعتدال: ٣٢/٢.

(٣) هو: عبد الرحمن بن عمر بن يزيد بن كثير الزهري، أبو الحسن الأصبهاني، ثقة له غرائب وتصانيف، من صغار العاشرة، مات ٢٥٠هـ. تقريب التهذيب: ص ٥٩٢.

(٤) الكورة -بضم الكاف وسكون الواو وفتح الراء- تطلق على المدينة والصقع: اللسان: ١٥٦/٥.

(٥) هو: سليمان بن أبي سليمان (فيروز)، أبو إسحاق الشيباني، الكوفي، ثقة، من الخامسة، مات في حدود الأربعين. تقريب التهذيب: ص ٤٠٨، وانظر: الجرح والتعديل: ١٣٥/٤.

(٦) زِر، بكسر أوله وتشديد الراء، ابن حُبَيش بن حُباشة، الأسدي الكوفي، أبو مريم ثقة جليل، مخضرم من الثانية، مات سنة ٨١هـ وقيل: ٨٣هـ. تقريب التهذيب: ص ٣٣٦، وانظر: لجرح والتعديل: ٦٢٢/٣-٦٢٣.

(٧) هو: ابن مسعود، وقد تقدمت ترجمته في ص ٨٥ من هذه الرسالة.

(٨) سورة النجم: آية ١٨.

(٩) هذا الأثر عن ابن مسعود رواه البخاري في كتاب التفسير باب: ﴿ فأوحى إلى عبده ما أوحى ﴾: ٤٧٦/٨، =

ستمائة جناح؟ فبقي الغلام ينظر إليه. فقال عبد الرحمن: يا بني فإنّي أهون عليك المسألة وأضع عنك خمسمائة وسبعة وتسعين، صف لي خلقاً بثلاثة أجنحة، ركب الجناح الثالث منه موضعاً غير الموضعين اللذين ركبهما الله حتى أعلم؟ فقال: يا أبا سعيد نحن قد عجزنا عن صفة المخلوق، ونحن عن صفة الخالق أعجز وأعجز. فأشهدك أنّي قد رجعت عن ذلك، وأستغفر الله[1].

ففي هذا الأثر التحذير من الدخول في التشبيه والتكييف، لأنَّ ذلك يفضي إلى التمثيل المنفي بالكتاب والسنة، وذلك تشبيه مذموم[2]. وكذلك يفضي إلى نفي أسماء الله تعالى وصفاته. وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: « فمن ظن أنَّ أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة لزم أن يكون مماثلاً للمخلوقين وأنَّ صفاته مما ثلة لصفاتهم كان من أجهل الناس. وكان أول كلامه سفسطة وآخره زندقة؛ لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد »[3].



رقم ٤٨٥٧، ومسلم في كتاب الإيمان باب في ذكر سدرة المنتهى: ١/١٥٨، رقم ١٧٤، ورواه ابن خزيمة في التوحيد: ص ١٣٣-١٣٤، والطبري في التفسير: ٢٧/٤٩.

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ٩٣٢، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٩/٨، وذكره ابن تيمية في نقض أساس التقديس: ٢/٢٦٤-٢٦٥، والذهبي في ترجمة الإمام عبد الرحمن بن مهدي. سير أعلام النبلاء: ٩/١٩٧.

(٢) انظر: نقض أساس التقديس لابن تيمية: ٢/٢٦٤-٢٦٥.

(٣) مجموع الفتاوى: ٥/٢١٢.

المبحث الثالث

جهوده في الرد على القدرية

قد ذكر ابن أبي حاتم عدة روايات تبين تاريخ حدوث هذه البدعة وأول من أحدثها[1]، ويفهم من الروايات التي ذكرها ابن أبي حاتم أنَّ هذه البدعة حدثت في أواخر عصر الصحابة و لم تكن في عصر النبي ﷺ ولا في عصر الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة رضوان الله عليهم.

وتدل هذه الروايات أنَّ الصحابة الذين أدركوا هذه البدعة أنكروها أشد الإنكار وتبرأوا من أصحابها؛ وحذَّروا من هذه البدعة أيما تحذير. ومما رواه في هذا:

أثر عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنهما-:

وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم بإسناده عن يحي بن يعمر قال: وردنا المدينة فلقينا ابن عمر، فقلنا: إنَّا قوم نطعن في الأرض فنلقى قوماً يزعمون أن لا قدر. فقال: « **من المسلمين ممن يصلي إلى القبلة؟ قلنا: نعم ممن يصلي إلى القبلة. قال: فغضب حتى وددت أنّي لم أكن سألته. ثم قال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنَّ عبد الله بن عمر منهم بريء وأنهم منه براء** »[2].

وفي رواية عند غير ابن أبي حاتم: « والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أنَّ لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر »[3].

وقد تقدم هذا الأثر ضمن حديث جبريل الطويل في مبحث وجوب الإيمان بالقدر،

(١) انظر: ص ١٩٤ من هذه الرسالة.

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٠٣٩-١٠٣٨، وقد تقدم هذا الأثر في ص ١٥٦ من هذه الرسالة.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب المؤمن والكافر: ١/ ٢٦، رقم ٨، وأبو داود في السنن كتاب السنة باب في القدر: ٥/ ٦٩-٧٣، رقم ٤٦٩٥، والترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام: ٥/ ٦، رقم ٢٦١٠، والآجري في الشريعة: ص ١٨٨، و٢٠٤-٢٠٥.

ويدل على تبرئ ابن عمر رضي ا لله تعالى عنهما من القدرية وإنكاره مذهبهم. واستمر أئمة السنة من التابعين وتابعيهم في تحذير الأمة الإسلامية من القدرية، وعن الخوض في القدر.

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى ابن أبي رواد رحمه ا لله تعالى قال: « **قد جاءكم ثور اتّقوا لا ينطحنكم بقرنيه، يعني ثور بن يزيد** ». قال أبو الشيخ: « **وكان قدريّاً** »[1].

دلَّ هذا الأثر على تحذير ابن أبي رواد من ثور بن يزيد وذلك لأجل مذهبه في القدر. ويؤيد هذا قول الإمام أحمد رحمه ا لله تعالى: « كان ثور بن يزيد الكلاعي كان يرى القدر، وكان من أهل حمص أخرجوه ونفوه لأنه كان يرى القدر. قال: وبلغني أنه أتى المدينة فقيل لمالك قد قدم ثور. فقال: لا تأتوه، فقال: لا يجتمع عند رجل مبتدع في مسجد رسول ا لله ﷺ »[2]. فدلَّ الأثر على التحذير من القدريَّة كلهم لأنَّ ثور بن يزيد كان من المحدثين الكبار وله روايات كثيرة، ومع ذلك لم تشفع من تحذير الأئمة منه فكيف بغيره من القدريَّة ممن ليس له رواية، ولا حديث، فضلا عن علم وفقه؟ فتبيَّن من هذا أنَّ بدعة القدر وغيرها من البدع تحط من مكانة العالم، كما روى ابن أبي حاتم عن إسحاق بن موسى الأنصاري[3] قوله:« **ما مكن لأحد من هذه الأمة ما مكن لأصحاب الحديث يعني لأئمة أهل الحديث العالمين النقاد لآثار رسول ا لله ﷺ ؛ لأنَّ ا لله عزَّ وجل قال في كتابه: ﴿ وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ﴾[4]. فالذي ارتضاه ا لله عزَّ وجل قد مكن لأهله فيه فيقبل منهم – يعني قولهم في رواة حديث رسول ا لله ﷺ ، وحديث أصحابه، ثم إن كان منهم رجل أحدث بدعة سقط حديثه وإن كان أصدق**

---

(١) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١١٤٧، وذكرها ابن حجر في ترجمته. تهذيب التهذيب: ٣٤/٢، وقد أورد المزي والذهبي أقوال طائفة من العلماء تصف ثور بن يزيد بالقدر ثم أوردا ما يدل على رجوعه عنه. انظر: تهذيب الكمال: ٤١٨/٤، وسير أعلام النبلاء: ٣٤٤/٦، وحاشية ص ٧٠٦ من شرح أصول الاعتقاد .

(٢) شرح أصول الاعتقاد: رقم ١٣٣٧.

(٣) إسحاق بن موسى الأنصاري نزيل الكوفة قال الذهلي: ((هو من أهل السنة) توفي سنة ٢٤٤هـ. تهذيب التهذيب: ٢٥١/١، وتاريخ بغداد: ٣٥٥/٦.

(٤) جزء من آية ٥٥ من سورة النور .

الناس، ولم يكن لأصحاب الأهواء أن يقبل – يعني قولهم في روايتهم حديثاً واحداً عن رسول الله ﷺ ؛ لأنَّ أصحاب الأهواء ليسوا هم على الدِّين الذي ارتضاه الله عزَّ وجل »[1]. وكما أنَّ بدعة القدر وغيرها من البدع تحط من مكانة العالم -كذلك- تحط من مكانة العابد؛ وقد أورد ابن أبي حاتم ما يفيد هذا المعنى، فروى بسنده عن سفيان بن عيينة[2] قوله: « **كان بالمدينة أيضا شيخ عابد فما وضعه عند أهل المدينة إلاَّ القدر. قال علي فقلت: لسفيان من هو؟ قال ابن أبي لبيد** »[3]. كما روى عنه أيضاً أنه سئل عن عبد الرحمن بن إسحاق فقال: « **عبد الرحمن بن إسحاق كان قدريّاً فنفاه أهل المدينة فجاءنا هاهنا مقتل الوليد فلم نجالسه. وقالوا: إنه قد سمع الحديث** »[4].

هذه الرِّواية تدل على التحذير من القدريَّة وذلك لما فيها من اتِّفاق بلدة بأكملها على نفي قدري وطرده من بلدها خوف أن يسرب بدعته إلى المسلمين وأن يليهم بها ويشق لنفسه طريقاً يجمع عليه جماعة من المبتدعة. وكذلك تدل -أيضاً- على التحذير من مجالسة القدريَّة والاختلاط بهم. كما أنَّ فيها دليلا على ما كان عليه الأمة الإسلامية في قرونها السابقة من الحرص على حماية عقيدتها من البدع والأهواء .

وقال زيد بن أسلم[5]: « القدر قدرة الله فمن كذَّب بالقدر، فقد جحد قدرة الله عزَّ وجل »[6].

وقال أيضاً: « ما أعلم قوماً أبعد من الله عزَّ وجل من قوم يخرجونه من مشيئته، وينكرونه من قدرته »[7].

---

(١) الجرح والتعديل: ١٩/٢.

(٢) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه، إمام حجة، إلاَّ أنه تغير بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. توفي سنة ١٩٨هـ. السير: ٤٥٤/٨، والتقريب: ص ٣٩٥.

(٣) الجرح والتعديل: ٤٧/١ ، وابن أبي لبيد ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٣٠٩/١٢، وقال: هو عبد الله؛ ولم يذكر له ترجمة. ولم أجد له ترجمة عند غيره .

(٤) المصدر السابق: ٤٧/١.

(٥) زيد بن أسلم: المدني الفقيه، كان عالما بالحديث وكانت له حلقة بالمسجد النبوي؛ توفي عام ١٣٦هـ. تذكرة الحفاظ: ١٣٢/١، و تهذيب التهذيب: ٣٩٥/٣.

(٦) أخرجه الآجري في الشريعة: ص ٢٢١.

(٧) المصدر السابق نفسه.

لقد اتَّضح من هذه الآثار أنَّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين الذين أدركوا بداية هذه البدعة أنكروها إنكاراً شديداً وحذَّروا منها تحذيراً بالغاً؛ وأنَّ أئمة السنة من التابعين وتابعيهم ساروا على منهجهم في الإنكار على القدريَّة والتحذير منهم ومن بدعتهم. فجزاهم الله جميعاً عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

ومما قرر به ابن أبي حاتم الرد على القدرية والتحذير منهم ما أورده من روايات تشتمل على مقاطعتهم والتحذير عنهم وعن التعامل معهم، والتي تذمهم وتبين ضلالهم وانحرافهم.

وقد تقدم الكلام على ذلك مفصلا في مبحث «**بيان ابن أبي حاتم حكم معاملة القدرية**» فأغنى الكلام عنه هناك عن إعادته هنا.



المبحث الرابع

جهوده في الرد على الرافضة

لقد قرَّر ابن أبي حاتم الرد على الرافضة بأوجه منها:

الوجه الأول: التبويب:

فقد بوَّب في كتابه آداب الشافعي بباب الخلفاء، والظاهر أنه يريد -وا لله أعلم- بيان ثبوت خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة، والرد على من ينكر ذلك من الروافض أو الخوارج أو النواصب.

فهذا الباب معقود لبيان موقف الشافعي المؤيد للأدلة الشرعية التي ترد على مذهب المبتدعة وبالأخص الرافضة؛حيث أورد رحمه ا لله تحت هذا الباب آثاراً عن الإمام الشافعي وغيره من الأئمة ما يدل على خلافة الأربعة، فيستفاد من ذلك صحة خلافتهم[1].

وعقد رحمه ا لله تعالى في كتابه (الجرح والتعديل) أيضا بابا بعنوان: نفي تهمة الكذب عن الصحابة في الرواية عن رسول ا لله ﷺ ، وذكر فيه ما تنفي تهمة الكذب عنهم صراحة، وتثبت ما ورد من الثناء والمدح لهم.

وهذا التبويب الصريح يفيد التحذير عن الوقوع فيهم، كما يستفاد منه الرد على من يسبهم من الروافض والخوارج والنواصب، فهذه الفرق هي التي يقصد الرد عليها بهذا الباب[2].

الوجه الثاني: إيراد الأحاديث: ومنها ما يلي:

ا- أورد الإمام ابن أبي حاتم رحمه ا لله تعالى في كتابه « آداب الشافعي ومناقبه » حديث أبي هريرة في رؤيا النبي ﷺ، وفيه إشعار بخلافة الشيخين رضي ا لله تعالى عنهما، وأنهما سيتوليان الخلافة بعد رسول ا لله ﷺ تباعاً.

فروى بسنده عن أبي هريرة رضي ا لله تعالى عنه أنَّ رسول ا لله ﷺ قال: « **بينا أنا أنزع على بئر أسقي في النوم جاءني ابن أبي قحافة فنزع ذنوباً أو ذنوبين: وفيهما ضعف؛ وا لله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فنزع حتى استحالت في يده غرباً فضرب الناس بعطن فلم أر عبقرياً يفري فرية** ».

---

(١) وقد تقدم ذكر هذه الآثار في ص ٤٤٢ من هذه الرسالة.

(٢) وقد تقدم ذكر بعض ما ورد في هذا الباب في ص ٤٣٠ من هذه الرسالة.

زاد مسلم الزنجي في حديثه: « **فأروى الظمئة، وضرب الناس بعطن** »[1].

في هذا الحديث إشارة واضحة إلى خلافة الشيخين بعد النبي ﷺ، وصحة ولايتهما، وبيان صفتها وانتفاع المسلمين بها.

فهذا المنام النّبوي مثال واضح لما حصل لأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما في خلافتهما، وحسن سيرتهما، وظهور آثارهما وانتفاع الناس بهما. فقد حصل في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قتال المرتدين، وقطع دابرهم واتّساع رقعة الإسلام. ولما توفي رضي الله تعالى عنه خلفه عمر -رضي الله تعالى عنه- فانتشر الإسلام في زمنه أكثر، وتقرَّر لهم من أحكامه ما لم يقع مثله لطول ولايته، واتّساع بلاد الإسلام وكثرة الأموال من الغنائم وغيرها. فهل يستريب أحد بعد ذلك في صحة خلافتهما وإخلاصهما وصدقهما وتجردهما عن الهوى؟ فالطعن فيهما طعن في الإسلام، ونبي الإسلام، فلهذا قال بعض السلف: «من قدم عليا على أبي بكر وعمر فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار »[2]. فهؤلاء شهودنا على الوحي وهم الذين بلغوا هذا الدين ونشروه، فالطعن فيهم يؤدي إلى الطعن فيما بلغوه، قال أبو زرعة: « إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة »[3].

ب- ومنها: روى ابن أبي حاتم بسنده عن حذيفة بن اليمان[4] -رضي الله تعالى عنه- أنَّ النبيﷺ قال: « **اقتدوا باللذين من بعدي...** »[5] **الحديث**.

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٤٤٠ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: السنة للخلال: أرقام ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٨.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية: ص ٩٧.

(٤) حذيفة بن اليمان العبسي، حليف بني عبد الأشهل، من كبار الصحابة، وقد تقدمت ترجمته في ٤٨ من هذه الرسالة.

(٥) تقدم تخريجه في ص ٤٣٣ من هذه الرسالة.

ثم عقَّبه بقول أبيه أبي حاتم: « **وهذا حديث فيه فضيلة للشيخين** »[1].

هذا الحديث يستفاد منه صحة خلافة الشيخين وذلك لما فيه من الحث على الاقتداء بهما، لحسن سيرتهما وصدق سريرتهما.

كما يستفاد منه خطورة القول بتقديم علي على الشيخين لأنه يلزم من ذلك تخطئة الشيخين ومن معهما من المهاجرين والأنصار الذين بايعوا أبا بكر وعمر واتفقوا عليهما، فهذا اتهام لهم، وظن سوء بهم، بل تشكيك في عدالتهم وإخلاصهم في إيمانهم مما يرفع الثقة عن الإسلام ورعليه الأول، ثم هي تهمة للنبي ﷺ بأنه يصاحب أقواما لا خير فيهم، ومع ذلك يزكيهم ويرفع قدرهم ويأمر بالاقتداء بهم؛ لا يصف الرسول بهذا من كان عنده مثقال ذرة من إيمان.

ومن هنا صح فيهم قول أبي حاتم وأبي زرعة الوارد في أثرهما المتقدم: « **وأنَّ الرافضة رفضوا الإسلام** »[2].

وفي هذا رد عليهم فيما ادَّعوه، لأنه لا يمكن أن يأمر رسول ا لله ﷺ بالاقتداء بأبي بكر وعمر مع ضلالهما وانحرافهما.

جـ- حديث ابن عمر -رضي ا لله تعالى عنهما- في المفاضلة:

روى ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عمر رضي ا لله تعالى عنهما قال: « **كنا نعد- أو نقول- ورسول ا لله ﷺ حيٌّ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان** »[3].

في هذا الحديث فضيلة عظيمة للخلفاء الثلاثة، ويلزم من كونهم في هذه المنزلة أن تكون خلافتهم نبوية راشدة ترضي ا لله ورسوله إذ من المستحيل أن يقر الرسول ﷺ بتقديم من لا يكون في المستقبل مرضيا، فكيف يقر لهم الرسول ﷺ بهذه المنزلة وهم سيخونون الأمة ويتآمرون على إبعاد آل البيت عن الخلافة كما تدعيه الرافضة؟

فقد جاء في بعض طرق هذا الحديث ما يدل على أنَّ النبي ﷺ كان يقر بذلك. ففي رواية عند الطبراني: « فيسمع رسول ا لله ﷺ ذلك فلا ينكره »[4]. وهذا يتضمن إقراره ﷺ على ذلك، ولو لم يكن صواباً لأنكره.

---

(١) علل الحديث: ٢/٣٧٩.

(٢) تقدم في ص ٤٠ من هذه الرسالة.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٤٣٧ من هذه الرسالة.

(٤) عزاه الحافظ ابن حجر في الفتح: ٧/١٦ إلى الطبراني والإسماعيلي وخيثمة بن سليمان.

فإذا ثبت بهذا وأمثاله رضا ا لله عنهم ثبت رضا ا لله عن خلافتهم وولايتهم.

الوجه الثالث: إيراد الآثار:

١- تقدم في أثر أبي حاتم وأبي زرعة في بيان عقيدتهما قولهما: « **... وخير هذه الأمة بعد نبيِّها ﷺ أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي ا لله عنهم، وهم الخلفاء الراشدون المهديون .**

وأنَّ العشرة الذين سماهم رسول ا لله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به، وقوله الحق.

والترحم على جميع أصحاب محمد صلى ا لله عليه وعلى آله وسلم، والكف عمَّا شجر بينهم »[1].

في هذا الأثر دلالة واضحة على أنَّ أفضل الناس وخيرهم بعد رسول ا لله ﷺ أبو بكر الصديق، وبعد أبي بكر عمر، وبعد عمر عثمان، وبعد عثمان علي -رضي ا لله تعالى عنهم- وأنهم الخلفاء الراشدون المهديون. وهذا ما أجمع عليه الصحابة وأتباعهم من أهل السنة والجماعة.

كما أنَّ فيه دلالة على شهادة النبي ﷺ للعشرة بالجنة، وفي هذا فضيلة العشرة وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة، ويلزم من كونهم من أهل الجنة أحقية خلافتهم، بل يلزم منه قبول أعمالهم الصالحة التي منها الخلافة الراشدة، وأنهم ليسوا ظلمة غصبوا الخلافة من علي رضي ا لله تعالى عنه كما تدعيه الروافض الكذبة، فلو لم تكن خلافتهم خلافة نبوة راشدة لما بشروا بالجنة. كما يقال في هذا الأثر وأمثاله من أنَّ الإخبار بدخولهم الجنة يلزم منه رضا ا لله عنهم، ولا يرض ا لله عن الخونة والفسقة حاشا وكلاَّ.

كما يستفاد من هذا الأثر أيضاً بيان منزلة الصحابة ممن بعدهم، وتحذير شديد من سبهم والوقوع فيهم والتعرض لجانبهم، وفي هذا رد على الروافض والخوارج والنواصب لمعاداة كل منهم طائفة من الصحابة، أما أهل السنة فهم العاملون بمثل هذه النصوص، فهم يوالون جميع الصحابة رضي ا لله تعالى عنهم.

---

(١) تقدم في ص ٣٩ من هذه الرسالة.

٣- أثر علي بن أبي طالب -رضي ا لله تعالى عنه-:

روى اللالكائي بإسناده من طريق ابن أبي حاتم إلى محمد بن علي[١] قال: **قلت لأبي: من خير الناس بعد رسول ا لله ﷺ قال: يا بني وما تعلم؟! قلت: لا. قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: يا بني أمَّا تعلم؟! قال: قلت: لا. قال: ثم عمر. قال: ثم بدرته فقلت: يا أبت ثم أنت الثالث؟ قال: فقال لي: يا بني أبوك رجل من المسلمين له ما لهم، وعليه ما عليهم** »[٢].

هذا الأثر من أقوى أدلة أهل السنة والجماعة فيما ذهبوا إليه؛ إذ صرَّح الإمام علي نفسه بأفضلية الصديق والفاروق -رضي ا لله تعالى عنهم جميعاً- وخيريتهما بعد النبي ﷺ بعد أن سأله ابنه محمد بن الحنفية، وليس هناك ما يمنعه من بيان الحقيقة لابنه لو كان صحيحا ما تزعمه الروافض فلا تقية تتصور في هذا، كما أنه لا يتصور خوفه من أحد مع أنه من أشجع الناس وأصدقهم لهجة، وأنصحهم لابنه وللأمة، ثم إنه قد وجب عليه إجابة السائل الباحث عن الحقيقة.

وقد ابتلي علي بأناس غلوا فيه ولا عقل ولا دين لهم، وقد آذوه بما كذبوا عليه، فلهذا خطب على منبر الكوفة، وبيَّن أفضلية الصديق والفاروق رضي ا لله تعالى عنهم، فمما قاله في خطبته كما رواه ابن أبي حاتم: «**ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر، ألا أخبركم بخيرها بعد أبي بكر عمر، ألا أخبركم بخيرها بعد عمر ثم سكت**»[٣].

وقد تواتر هذا القول عن علي رضي ا لله تعالى عنه كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه ا لله تعالى- وأنَّ الذين رووه عنه بضعة وثمانون نفساً[٤].

كما نقل عنه قوله رضي ا لله تعالى عنه: « لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر

---

(١) تقدمت ترجمته في ص ٤٣٨ من هذه الرسالة.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٤٣٩ من هذه الرسالة..

(٣) تقدم تخريجه في ص ٤٣٩ من هذه الرسالة.

(٤) منهاج السنة: ١١/١، و٢٨٤/٧، و٣٦٩، ومجموع الفتاوى: ٤٢٢/٤.

وعمر إلاَّ جلدته حدَّ المفتري »[1].

هذه الرِّوايات عن الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- تبيِّن حقيقة ما كان بينه وبين إخوانه من السابقين الأوَّلين من المحبة والمودة، وأنه كان يعرف فضلهم.

ومن هنا يتضح كذب الرَّافضة وبهتانهم، فصح فيهم قول يزيد بن هارون : « **لا يكتب عن الرَّافضة فإنهم يكذبون**»[2]. وقول الإمام الشافعي: « **لم أر أحداً من أصحاب الأهواء أشهد بالزور من الرافضة** »[3].

الوجه الرابع: اعتناؤه بهذا الموضوع في باب الجرح.

إنَّ المتتبع لأقوال ابن أبي حاتم في باب الجرح والتعديل وأسئلته لشيوخه وأجوبتهم يتبين له بوضوح اهتمامه بهذا الموضوع، فهم يهتم جدا ببيان كون الراوي شيعيا أو رافضيا، فهو إذا تكلم مثلا في راو مذهبه التشيع أو الرفض ففي الغالب لا يخلو كلامه من بيان مذهبه وكذلك في غيرهم من الفرق المبتدعة.

وقد سبق - و لله الحمد والفضل - ذكر الأرقام في ذلك[4].

وبعد، فهذا ما وفقت لجمعه مما رواه الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى- في مباحث العقيدة وبعض مسائلها وما يتعلق بها. أرجو أن أكون قد أصبت في ذلك وبيانه على الوجه المطلوب والعرض المرغوب.

والحمد لله رب العالمين في البدء والختام.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



---

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة: ٨٣/١، رقم ٤٩، وعبد الله في السنة : رقم ١٣١٢، و١٣٩٤ ، والبيهقي في الاعتقاد: ص ٣٥٨، و٣٦١، واللالكائي: رقم ٢٦٧٨، ومجموع الفتاوى: ٤٢٢/٤.

(٢) الجرح والتعديل: ٢٨/٢.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ص ١٨٧ و ١٨٩.

(٤) انظر: ص ٧٩ من هذه الرسالة.

الخاتمة

تقدم بحمد الله تعالى وتوفيقه الحديث المجمل عن جهود الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في العقيدة في هذا البحث. وأسأل الله العلي القدير أن يتجاوز عن التقصير، ويغفر الزلل، ويهدي للتي هي أقوم.. وله سبحانه الثناء الحسن، وإليه يرجع الأمر كله.

وقد خلصت من هذا البحث إلى نتائج كثيرة يحسن بي في هذا المقام أن أشير إلى شيء منها بإيجاز:

١ـ إنَّ الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى كان من الأئمة الأعلام، وأحد الجهابذة الأفذاذ، رأساً في حفظ الحديث، والاطلاع على أسانيده وروايات متونه، إماماً ضليعاً في معرفة رواة الآثار معرفة تمكنه من الحكم عليهم ومعرفة العدول منهم والمجروحين

٢ـ إنَّه أولى تقرير المسائل الاعتقادية عناية فائقة، إلى جانب ما كان عليه من إلمام بعلوم الحديث والتفسير والفقه وغير ذلك من العلوم.

٣ـ إنه قرَّر أغلب المسائل الاعتقادية التي يحتاج إليها في عصره، فما من مسألة عقدية كان يتكلم عليها أئمة السلف في عصره إلاَّ وله فيها تقرير.

٤ـ إنه قرَّر المسائل الاعتقادية على المنهج السلفي من استسلام لنصوص الوحي وقبولها، وعدم ردِّ شيء منها -إن ثبت- وعدم تأويلها، أو تبديلها وتحريفها، أو تعطيلها، أو الإلحاد فيها.

٥ـ إنه وافق منهج السلف في جميع المسائل الاعتقادية التي قرَّرها، فلم يشذ عن منهجهم في أية مسألة قرَّرها.

٦ـ إنه انتهج في تقريره منهج العرض في الأغلب، وتارة مسلك الرَّد.

٧ـ إنه سلك مسالك مهمة وضَّح بها المسائل الاعتقادية أتم توضيح.

فرحم الله ابن أبي حاتم، وعفا عنه، وجمعنا وإيَّاه في مستقر رحمته إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

وصلى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين.



الفهارس

فهرس الآيات الكريمة

الآيــــــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
يا أيُّها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين	١١٩	التوبة	٢٦٥
وأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانا وهم يستبشرون	١٢٤	التوبة	١٣٢
ذلكم الله ربكم فاعبدوه	٣	يونس	٢٣٢
للذين أحسنوا الحسنى وزيادة	٢٦	يونس	٤١٣، ٤١٥
قل الله يبدأ الخلق ثم يعيده فأنّى تؤفكون	٣٤	يونس	٣٨٩
فما كانوا ليؤمنوا بما كذّبوا به من قبل	٧٤	يونس	١٧٢
فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلاّ قوم يونس	٩٨	يونس	١٦٠
ولو شاء الله لآمن من في الأرض كلهم جميعاً	٩٩	يونس	١٧٥
فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله	١٤	هود	٢٢٦
ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربك	١١٨	هود	١٨٠
يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب	٣٩	الرعد	١٧٠، ١٧١
يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة	٢٧	إبراهيم	٣٩٢
خلق السماوات والأرض بالحق	٣	النحل	٢٢٢
خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين	٤	النحل	٢٢٢
إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون	٤٠	النحل	٧١، ٣٢٤
وأنزلنا إليك الذكر لتبيِّن للناس ما نزِّل إليهم	٤٤	النحل	٨٤، ٨٥
وما بكم من نعمة فمن الله	٥٣	النحل	٣١٧
ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم	٦٠	النحل	٥٣٦
وما أنزلنا إليك الذكر إلاّ لتبيِّن لهم الذي اختلفوا فيه	٦٤	النحل	٨٤
وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة	٧٢	النحل	٣٢٦
وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون	٩١	النحل	٣٢٧
إنَّ الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون	١٢٨	النحل	٢٦٣
وما كنّا معذبين حتى نبعث رسولا	١٥	الإسراء	٢٠١
انظر كيف ضربوا لك الأمثال	٤٨	الإسراء	٤٧٩
قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	١١٠	الإسراء	٢٣٦
كبرت كلمة تخرج من أفواههم	٥	الكهف	٣١٧

الآيـــــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
وأنا لا ندري أشر أريد بمن في الأرض	١٠	الجن	١٨٢
ولن تجد من دونه ملتحدا	٢٢	الجن	٢٢٨
فما تنفعهم شفاعة الشافعين	٤٨	المدثر	٤٠٤، ٤٠٥
وجوه يومئذ ناضرة إلى ربِّها ناظرة	٢٢-٢٣	القيامة	٤١٥، ٤١٧، ٤١٩
أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها	٢٧	النازعات	٣٩٦
وما تشاءون إلاّ أن يشاء ا لله رب العالمين	٢٩	التكوير	١٧٥
كلا إنهم عن ربِّهم يومئذ لمحجوبون	١٥	المطففين	٤١٧، ٤١٨، ٤١٩
سبِّح اسم ربك الأعلى	١	الأعلى	٢٣٢، ٥٢٦
فألهمها فجورها وتقواها	٨	الشمس	١٥٩
وما أمروا إلاّ ليعبدوا ا لله مخلصين له الدين	٥	البينة	١٢٠، ١٢٣، ١٤٥
فجعلهم كعصف مأكول	٥	الفيل	٣٢٦
قل هو ا لله أحد	١	الإخلاص	٢٩١، ٣٠٥
و لم يكن له كفوا أحد	٣	الإخلاص	٢٠٨، ٢٨٠، ٥٢٩
من شرِّ ما خلق	٢	الفلق	١٨٢



فهرس الأحاديث النبوية



فهرس الآثار

طرف الأثر	القائل	الصفحة
من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق	البخاري	٣٦٩
من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر	نعيم بن حماد	٧١، ٢١٨، ٥٣٢
من قال فلان مشبه علمنا أنه جهمي	علي بن المديني	٤٨٠
من قال إنَّ القرآن مخلوق فهو كافر	عبد الله بن محمد	٣٤٠
من قال القرآن مخلوق	سفيان بن عيينة	٣١٦
من قال القرآن مخلوق فهو زنديق	قتيبة بن سعيد	٣٣٧
من قال القرآن مخلوق يستتاب	مالك بن أنس	٣٣٢
من قال القرآن مخلوق يفرق بينه وبين امرأته	أبو الوليد الطيالسي	٣٣٧
من قال لا أقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق	ابن راهويه	٣٤٩
من كان أبوه يهوديا أيش تراه يكون	أحمد بن حنبل	٥١٢
من كان من أصحاب الكلام	أحمد بن حنبل	٣٥١، ٣٥٣
من كان يحسن منهم الكلام فهو جهمي	أحمد بن حنبل	٣٥١
من لم يقل القرآن كلام الله	أحمد بن حنبل	٣٤٩
من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله	ابن راهويه	٥٣٢
من وقف في القرآن بالشك	ابن الماجشون	٣٤٧
من وقف في القرآن بالشك فهو كافر	ابن الماجشون	٣٤٧
مه! القرآن منه	ابن عباس	٣١٩
نؤمن بهذا كله	أحمد بن حنبل	٨٩٠
الناس على وجوه منهم من هو إمام في السنة	ابن مهدي	٤٧٣
الناس مختلفون على أديان شتى	الحسن البصري	١٨٠، ١٨١
ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر	أبو يوسف	٣٣٤
ناظرت جهما فتبين من كلامه أنه لا يؤمن	عاصم بن علي	٥١٤
نزلت هذه الآية في الزنادقة	مجاهد	١٨٠
نظرت فإذا ابن آدم ملقى بين يدي إبليس	مطرف بن عبد	١٦٠



فهرس الأعلام المترجم لهم



فهرس الفرق والطوائف المعرف بها



فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس البلدان



فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١-الآثار الواردة عن أئمة السلف في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، جمع وتخريج ودراسة د/ جمال بن أحمد بن بشير بادي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الوطن - الرياض.

٢-آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم قدم له وحقق أصله الشيخ عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.

٣-الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري، تحقيق د/ فوقية حسين محمود، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، دار الأنصار بالقاهرة.

٤-الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطة، تحقيق رضا بن نعسان معطي، والدكتور عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، والدكتور يوسف بن عبد الله الوابل، طبعة ١٤١٥هـ، نشر دار الراية - الرياض.

٥-إبطال التأويلات لأخبار الصفات لأبي يعلى الفراء، القسم المخطوط منه (غير المطبوع) نسختي مصورة بمكتبة الدكتور صالح بن محمد العقيل بالمدينة المنورة.

٦-ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث رسالة ماجستير مقدمة من الأستاذ رفعت فوزي عبد المطلب بدار العلوم بالقاهرة.

٧-إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري لمحمد عصام عرار الحسيني، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ، نشر اليمامة للطباعة والنشر.

٨-إثبات صفة العلو لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د/ أحمد بن عطية الغامدي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٩-إثبات عذاب القبر لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق د/ شرف محمود

القضاة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، نشر دار الفرقان.

١٠-اجتماع الجيوش الإسلامية على غـزو المعطلة والجهمية لابن القيم الجوزية دراسة وتحقيق د/ عواد بن عبد الله المعتق الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، مكتبة الرشد الرياض.

١١-أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم لشمس الدين أبي عبد الله محمد المقدسي، الطبعة الثانية سنة ١٩٠٩م، ليدان.

١٢-أخبار أصبهان لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، طبع ليدن ١٩٢٤م.

١٣-الاختلاف في اللفظ والرد على المشبهة لابن قتيبة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٤-الأربعين في صفات رب العالمين للإمام الذهبي، تحقيق عبد القادر محمد عطا الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

١٥-الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني عبد الملك، تحقيق أسعد تميم طبعة ١٤٠٥هـ، مركز الخدمات والأبحاث الثقافي - بيروت.

١٦-الاستيعاب لابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان ١٣٥٩هـ.

١٧-أسد الغابة في معرفة الصحابة. تحقيق محمد البنا ومحمد عاشور ومحمود فايد. طبع الشعب.

١٨-الإسرائيليات في التفسير والحديث د/ محمد السيد حسين الذهبي، سلسلة البحوث الإسلامية الكتاب السابع والثلاثون السنة الثالثة شعبان ١٣٩١هـ، أكتوبر ١٩٧١م.

١٩-الأسماء والصفا للبيهقي، حققه محمد زاهد الكوثري، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

٢٠-الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، مؤسسة الحلبي وشركاه ١٣٢٨هـ.

طبع الأوفست.

٢١-أصل السنة واعتقاد الدين تحقيق محمد عزيز شمس. نشر في مجلة الجامعة السلفية روائع التراث، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، بومباي - الهند.

٢٢-أصول الدين، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ، دار الكتب العلمية.

٢٣-أصول السنة للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الشهير بابن أبي زمنين، تحقيق عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم البخاري، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ، نشر مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.

٢٤-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، مطبعة المدني - القاهرة.

٢٥-الاعتصام لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي اللخمي، المكتبة التجارية -مصر.

٢٦-الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، دار الآفاق الجديدة - بيروت. ونسخة أخرى بتصحيح الشيخ أحمد المرسي، طبع بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ.

٢٧-اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، طبعة ١٤٠٢هـ دار الكتب العلمية بيروت.

٢٨-الأعلام لخير الدين الزركلي - الطبعة الثالثة بيروت ١٩٦٩م.

٢٩-أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي، تحقيق ودراسة د/ محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. من منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٣٠-إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٣١-الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشرة

القدسي – دمشق عام ١٣٤٩هـ. وأخرى لدار الكتاب العربي -بيروت ١٣٩٩هـ.

٣٢-إغاثة اللهفان لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت.

٣٣-اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، مطابع المجد التجارية.

٣٤-الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب لأبي نصر علي بن هبة الله الشهير بابن ماكولا.

٣٥-الأم للشافعي، دار الشعب ١٣٨٨هـ.

٣٦-الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة لابن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

٣٧-الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن أبي بكر بن محمد السمعاني، نشره مارجيلوث سنة ١٩١٢م -لندن. وأخرى بتحقيق عبد الرحمن المعلمي، طبعة ثانية ١٤٠٠هـ، الناشر محمد أمين دمج -بيروت.

٣٨-الإنصاف فيما يجب اعتقادة ولا يجوز الجهل به للقاضي أبي بكر بن الطيب البصري الباقلاني، الطبعة الثانية، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي ١٣٨٢هـ.

٣٩-أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى لمحمد عبد الهادي المصري، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض.

٤٠-الإيمان لابن أبي شيبة، تحقيق الألباني، دار الأرقم – الكويت.

٤١-الإيمان لمحمد بن يحي بن أبي عمر العدني، تحقيق حمد بن حمدي الجابري، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ، دار السلفية – الكويت.

٤٢-الإيمان لابن مندة محمد بن إسحاق بن يحي بن مندة، تحقيق د/ علي بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى، نشر المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٤٣-الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر دار الأرقم - الكويت.

٤٤-الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان.

٤٥-الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر.

٤٦-بدائع الفوائد لابن القيم، طبعة دار الكتاب العربي - بيروت.

٤٧-البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، الطبعة الأولى ١٩٦٦م دار المعارف بيروت. والطبعة الثانية ١٩٧٧م. مطبعة السعادة بمصر.

٤٨-البدع والنهي عنها للإمام محمد بن وضاح القرطبي الأندلسي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان.

٤٩-البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لعباس بن منصور السكسكي، تحقيق خليل أحمد إبراهيم الحاج، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ. دار التراث العربي للطباعة والنشر.

٥٠-بغية المرتاد لشيخ الإسلام ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة العلوم والحكم.

٥١-بلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج. ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، طبعة الرابطة بغداد، سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.

٥٢-بهجة قلوب الأبرار لابن سعدي، طبعة مطبعة الكيلاني، القاهرة، الناشر السعيدية - الرياض.

٥٣-تاريخ الإسلام للإمام الذهبي، تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

٥٤-تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الشهير بالخطيب البغدادي، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.

٥٥-تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ترجمة د/ فهمي أبو الفضل، الطبعة الأولى

١٩٧١م الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة.

٥٦-تاريخ جرجان لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، مطبعة حيدر آباد لعام ١٣٧٧. ونسخة أخرى لعالم الكتب -بيروت لبنان سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥٧-تاريخ الجهمية والمعتزلة للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت.

٥٨-تاريخ الرسل والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، نشر دار المعارف بمصر. ونسخة أخرى لدار الفكر ١٣٩٩هـ.

٥٩-التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، المكتبة الإسلامية بتركيا.

٦٠-تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي، طبع بهامش فتح العلي المالك للشيخ محمد أحمد عليش، دار العرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان.

٦١-التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة لأبي المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني. تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الأولى ١٣٥٩هـ، مطبعة الأنوار.

٦٢-التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرقة الهالكة لأبي مظفر طاهر بن محمد الإسفراييني، تحقيق كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، عالم الكتب - بيروت.

٦٣-تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري لابن عساكر الدمشقي، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار الكتاب العربي - بيروت.

٦٤-تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمبار كفوري عني بنشره الحاج حسن إيراني دار الكتاب العربي ببيروت. ونسخة أخرى لمطبعة المدني، العباسية -القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ.

٦٥-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

٦٦-التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د/ محمد بن عودة السعودي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، شركة العبيكان للطباعة والنشر.

٦٧-تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي - نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٦٨-التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي، طبعة المكتبة التوفيقية - القاهرة.

٦٩-ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب مالك للقاضي عياض، تحقيق أحمد بك محمد، دار مكتبة الفكر طرابلس - ليبيا، منشورات مكتبة الحياة بيروت.

٧٠-التعريفات، لعلي محمد الشريف الجرجاني، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٧١-تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق د/ عبد الرحمن القرايوئي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٧٢-تفسير أسماء الله الحسنى لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق أحمد الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق ١٣٩٥هـ.

٧٣-تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، طبعة الحلبي - مصر.

٧٤-تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: الأجزاء التي قام بعض الباحثين بتحقيقها وقدمت رسائل علمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٧٥-تفسير القرآن العظيم لابن كثير إسماعيل بن كثير الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، دار الريان للتراث، نشر دار الحديث - القاهرة.

٧٦-التفسير الكبير لابن تيمية تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة، طبعة الدار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ.

٧٧-تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، بتحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض.

٧٨-التقريب في أصول الحديث للنووي محي الدين بن شرف مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة.

٧٩-التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح حققه عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ومكتبة القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٨٠-تلبيس إبليس لابن الجوزي، الناشر دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة المدني.

٨١-التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر يوسف بن عبد الله، نشر وزارة الأوقاف المغربية.

٨٢-التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية لعبد العزيز بن ناصر الرشيد. مطبعة الإمام بمصر. ونسخة أخرى لدار الرشيد للنشر والتوزيع، طبع دار الأصفهاني للطباعة بجدة.

٨٣-التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة للعلامة عبد الرحمن ابن سعدي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار ابن القيم.

٨٤-تهذيب الآثار وتفضيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق د/ ناصر الرويشد، وعبد القيوم عبد رب النبي، مطابع الصفا بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ.

٨٥-تهذيب الأسماء واللغات للنووي محي الدين زكريا بن شرف، دار الكتب العلمية - بيروت.

٨٦-تهذيب تاريخ ابن عساكر هذبه عبد القادر بن بدران، طبع الترقي دمشق ١٣٣٢هـ.

٨٧-تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني الطبعة الأولى حيدر آباد بالهند ١٣٢٥هـ.

٨٨-تهذيب سنن أبي داود لابن القيم الجوزية تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقى. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ المطبعة العربية ونشر المكتبة الأثرية باكستان.

٨٩-تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق د/ بشار عواد مؤسسة الرسالة.

٩٠-تهذيب اللغة للأزهري.

٩١-توالي التأسيس للحافظ ابن حجر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٢-التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة محمد بن إسحاق، تحقيق د/ عبد العزيز الشهوان - دار الرشد الرياض ١٤٠٨هـ.

٩٣-التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن مندة محمد بن إسحاق بن محمد، تحقيق د/ علي ناصر الفقيهي، مركز شئون الدعوة بالجامعة الإسلامية.

٩٤-توضيح الكافية الشافية للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي.

٩٥-تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، طبعة مطابع الدجوى - القاهرة، الناشر المؤسسة السعيدية بالرياض.

٩٦-جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر يوسف بن عبد الله، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٩٧-جامع الرسائل لابن تيمية، تحقيق د/ محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، نشر دار المدني.

٩٨-جامع العلوم والحكم لابن رجب عبد الرحمن بن أحمد، مصطفى الحلبي، الطبعة الرابعة، ونسخة أخرى تحقيق شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة.

٩٩-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق د/ محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.

١٠٠-الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم تعليق عبد الرحمن المعلمي الطبعة الأولى ١٣٧١هـ. دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠١-جماع العلم للشافعي محمد بن إدريس، المطبوع مع الأم.

١٠٢-جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير لجلال الدين السيوطي الطبعة (مجمع البحوث الإسلامية) ١٣٧٠هـ - ١٩٧٠م.

١٠٣-الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لأبي محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن محمد القرشي الحنفي، الطبعة الأولى، بمجلس دائرة المعارف النظامية الكائنه في الهند حيدر آباد.

١٠٤-حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم الجوزية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م، مكتبة دار التراث - المدينة المنورة.

١٠٥-الحجة على تارك المحجة لأبي الفتح المقدسي.

١٠٦-الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي قوام السنة إسماعيل بن محمد، تحقيق محمد ربيع ومحمد بن محمود، دار الراية - الرياض.

١٠٧-الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام للشيخ الألباني، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ، الدار السلفية - الكويت.

١٠٨-الحسبة في الإسلام لابن تيمية، تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، نشر وتوزيع مكتبة دار الأرقم - الكويت.

١٠٩-حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة لابن قدامة عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض.

١١٠-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله، دار الفكر.

١١١-الحيدة للكناني عبد العزيز المكي، تحقيق د/ علي ناصر الفقيهي، مركز الدعوة في

الجامعة الإسلامية.

١١٢-الخلافة والدولة في العصر العباسي للدكتور محمد حلمي محمد أحمد الطبعة الأولى، مكتبة نهضة مصر - القاهرة.

١١٣-خلق أفعال العباد للإمام البخاري طبعة ١٣٨٩هـ، مطبعة النهضة بمكة المكرمة. ونسخة أخرى بتحقيق بدر البدر، الدار السلفية - الكويت.

١١٤-الدر المنثور في التفسير المأثور للسيوطي، الناشر محمد أمين دمج - بيروت.

١١٥-درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، تحقيق د/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض.

١١٦-الدرر السنية في الأجوبة النجدية: جمع عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الثانية، من مطبوعات المكتب الإسلامي ببيروت، توزيع دار الإفتاء السعودية.

١١٧-دلائل النبوة للبيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الريان - القاهرة.

١١٨-الديباج المذهب لابن فرحون المالكي، تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور، مطبعة دار التراث - القاهرة.

١١٩-ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل لحنبل بن إسحاق بن حنبل، تحقيق د/ محمد نغش الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، مطبعة سعدي - عابدين.

١٢٠-رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي ضمن عقائد السلف للنشار، والطالبي. وأخرى بتصحيح وتعليق محمد حامد الفقي دار الكتب العلمية -بيروت.

١٢١-الرد على الجهمية لابن مندة محمد بن إسحاق بن محمد تحقيق د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

١٢٢-الرد على الجهمية للدارمي عثمان بن سعيد، تحقيق بدر البدر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، الدار السلفية.

١٢٣-الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق د/ عبد الرحمن

عميرة، دار اللواء - الرياض ١٣٩٧هـ.

١٢٤-الرد على من يقول القرآن مخلوق للنجاد أحمد بن سلمان، تحقيق رضا الله محمد، مكتبة الصحابة - الكويت.

١٢٥-رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، طبعة دار صادر الطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر.

١٢٦-رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب لأبي الحسن الأشعري، تحقيق د/ عبد الله شاكر، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ.

١٢٧-رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت للإمام الحافظ أبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي، تحقيق ودراسة د/ محمد باكريم باعبد الله، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ، الجامعة الإسلامية.

١٢٨-رسالة الشافعي محمد بن إدريس، تحقيق أحمد شاكر.

١٢٩-الرسالة القشيرية لعبد الكريم القشيري، تحقيق د/ عبد الحليم محمود، ومحمود بن شريف، دار الكتب الحديثة - مصر.

١٣٠-الرسالة المدنية لابن تيمية، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار طيبة الرياض.

١٣١-الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الفكر بدمشق؛ وأخرى بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م.

١٣٢-رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر للكرمي مرعي بن يوسف الحنبلي، تحقيق أسعد محمد المتمري، الطبعة الأولى، دار حراء مكة ١٤١٠هـ.

١٣٣-روح المعاني للألوسي.

١٣٤-الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم

الوزير، طبعة دار المعرفة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٣٥-الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد عبد المنعم الحميري، طبعة ١٩٧٥م المكتب الإسلامي.

١٣٦-رياض الصالحين للإمام يحي بن شرف النووي، دار إحياء الكتب العربية بدون تاريخ.

١٣٧-زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخر، الطبعة الثامنة ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة.

١٣٨-الزهد لهناد بن السري الكوفي، تحقيق القرايوائي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

١٣٩-زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه د/ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، الناشر مكتبة دار القلم والكتاب - الرياض.

١٤٠-سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، طبعة ١٣٩٢هـ نشر المكتب الإسلامي، والطبعة الرابعة سنة ١٤٠٨هـ، نشر المكتب الإسلامي.

١٤١-سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني.

١٤٢-السنة لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، دراسة وتحقيق د/ عطية بن عتيق الزهراني، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، الناشر دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض.

١٤٣-السنة لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم، تحقيق وتخريج الشيخ الألباني، الطبعة الأولى، طبع المكتب الإسلامي.

١٤٤-السنة للإمام أحمد بن حنبل ضمن شذارات بلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالح، جمع وتحقيق محمد حامد الفقي. مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

١٤٥-السنة للخلال مخطوط بمكتبة الجامعة الإسلامية.

١٤٦-السنة لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د/ محمد بن سعيد القحطاني،

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤٧-السنة قبل التدوين د/ محمد عجاج الخطيب. الطبعة الأولى، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

١٤٨-السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، تأليف د/ مصطفى السباعي، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، المكتب الإسلامي.

١٤٩-سنن ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي.

١٥٠-سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق عزت الدعاس.

١٥١-سنن الترمذي للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، نشر دار الكتب العلمية، بيروت. ونسخة أخرى بتحقيق أحمد شاكر وتكملة إبراهيم عطوة، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ، طبعة مصطفى الحلبي.

١٥٢-سنن الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن، طبعة عبد الله هاشم يماني، المدينة النبوية ١٣٨٦هـ.

١٥٣-السنن الكبرى للبيهقي، دار المعرفة - بيروت ١٤١٣هـ.

١٥٤-سنن النسائي أحمد بن شعيب الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ، طبعة الحلبي.

١٥٥-سير أعلام النبلاء للحافظ محمد بن أحمد الذهبي بتحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرين الطبعة الأولى، والثالثة، سنة ١٤٠٥هـ نشر: مؤسسة الرسالة.

١٥٦-شأن الدعاء لحمد بن محمد أبي سليمان الخطابي، تحقيق أحمد بن يوسف الدقاق، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث - دمشق.

١٥٧-شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد نشر دار الفكر بيروت.

١٥٨-شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام هبة الله بن الحسن اللالكائي تحقيق د/ أحمد بن سعد حمدان الغامدي قدم رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى.

١٥٩-شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق د/ عبد الكريم عثمان، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقلال الكبرى ١٣٨٤هـ.

١٦٠-شرح جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم البيجوري، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

١٦١-شرح السنة للبربهاري أبي محمد الحسن بن علي بن خلف، تحقيق د/ محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٦٢-شرح السنة للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤط وزهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، الناشر المكتب الإسلامي.

١٦٣-شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٦٤-شرح العلل لابن رجب عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق صبحي جاسم، مطبعة الكاني - بغداد، نشر وزارة الأوقاف العراقية.

١٦٥-شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لفضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

١٦٦-شرح المقاصد للتفتازاني تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مطبعة عالم الكتب بيروت - لبنان.

١٦٧-شرح النووي لصحيح مسلم محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف، نشر دار إحياء التراث العربي عن الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ.

١٦٨-الشرح والإبانة على أصول السة والديانة لابن بطة العبكري، تحقيق د/ رضا نعسان، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة.

١٦٩-شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق د/ محمد بن سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية - تركيا.

١٧٠-الشريعة لأبي بكر محمد بن حسين الآجري، تحقيق حامد الفقي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، نشر حديث أكادمي، مطابع الأشراف لاهور - باكستان.

١٧١-شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم، تحرير الحساني حسن عبد الله، نشر مكتبة دار التراث - القاهرة، بدون تاريخ.

١٧٢-الشيخ عبد الرحمن بن السعدي وجهوده في توضيح العقيدة د/ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الناشر مكتبة الرشد - الرياض.

١٧٣-صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي -المطبوع مع فتح الباري- المطبعة السلفية.

١٧٤-صحيح الجامع الصغير للألباني، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، المكتب الإسلامي.

١٧٥-صحيح سنن ابن ماجة للألباني، الطبعة الأولى، نشر مكتب التربية.

١٧٦-صحيح سنن أبي داود للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، نشر مكتب التربية لدول الخليج العربي، طبع مكتب الإسلامي.

١٧٧-صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى،

١٧٨-صريح السنة للطبري أبي جعفر محمد بن جرير، تحقيق بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء - الكويت.

١٧٩-الصفات للدارقطني أبي الحسن علي بن عمر، تحقيق د/ علي بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٨٠-الصفات الإلهية في الكتاب والسنة للدكتور محمد أمان بن علي الجامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مطابع الجامعة الإسلامية، نشر المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي بالجامعة.

١٨١-صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي تعليق علي الشامي النشار

دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨٢-الضعفاء للبرذعي، تحقيق دراسة وتحقيق د/ سعدي الهاشمي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، نشر المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٨٣-الضعفاء للعقيلي أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى، تحقيق د/ عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية.

١٨٤-طبقات الحفاظ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى مكتبة وهبة ١٣٩٣هـ.

١٨٥-طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت -لبنان. ونسخة أخرى لمطبعة السنة المحمدية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م القاهرة.

١٨٦-طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ، مطبعة عيسى البابي وشركاه بمصر.

١٨٧-طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق نور الدين شريبة، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٢هـ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

١٨٨-طبقات الفقهاء الشافعية لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي. طبعة ليدن.

١٨٩-طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، تصحيح الشيخ خليل الميس، دار القلم بيروت - لبنان.

١٩٠-الطبقات الكبرى لعبد الوهاب الشعراني، طبعة ١٢٨٦هـ حجرية قديمة.

١٩١-الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد كاتب الواقدي - مطبعة دار صادر، بيروت.

١٩٢-طبقات المفسرين لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي - طهران ١٩٦٠م.

١٩٣-طبقات المفسرين لمحمد بن علي بن أحمد الداودي تحقيق علي محمد عمر الطبعة

الأولى ١٣٩٢هـ، نشر مكتبة وهبة.

١٩٤-الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي ١٣٧٢هـ، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة.

١٩٥-طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن القيم، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ، تصحيح محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

١٩٦-ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني، طبع مع السنة لابن أبي عاصم الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي.

١٩٧-العالم الإسلامي في العصر العباسي/ الدكتور حسن أحمد.

١٩٨-العبر في خبر من غبر للإمام الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، دائرة المطبوعات والنشر بالكويت، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٠م.

١٩٩-عقيدة أهل السنة والجماعة تأليف محمد بن إبراهيم الحمد، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الوطن - الرياض.

٢٠٠-عقيدة أهل السنة والجماعة لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢٠١-عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام -رضي الله عنهم- تأليف الدكتور ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، نشر مكتبة الرشد، الرياض.

٢٠٢-عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، دراسة وتحقيق د/ ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، النشرة الأولى ١٤١٥هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض.

٢٠٣-العقيدة السلفية في كلام رب البرية لعبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار الإمام مالك - الرياض.

٢٠٤-العقيدة الواسطية، تحقيق الهراس، نشر الرئاسة العامة للإفتاء - الرياض ١٤٠٣هـ. ونسخة أخرى بشرح الدكتور صالح الفوزان.

٢٠٥-علل الحديث لابن أبي حاتم، دار المعرفة بيروت - لبنان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.

٢٠٦-العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الأثري، نشر دار الكتب العلمية عن النسخة المطبوعة في الهند.

٢٠٧-العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها للإمام الذهبي، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، مكتبة أضواء السلف.

٢٠٨-عمدة القاري شرح صحيح البخاري لمحمد بن أحمد بن موسى العيني، طبع دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٠٩-عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد أشرف بن أمير بن علي الصديقي العظيم آبادي، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٢١٠-غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجوزي، بعناية: ج . برجستراسر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥١هـ، نشر مكتبة الخانجي بمصر.

٢١١-فتح الباري للحافظ ابن حجر، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م القاهرة. دار الريان للتراث.

٢١٢-فتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ضمن رسائل في العقيدة). الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، مكتبة المعارف بالرياض.

٢١٣-فتح القدير للشوكاني، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ مصطفى البابي الحلبي - مصر.

٢١٤-الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع وهما لجلال الدين السيوطي، ترتيب يوسف النبهاني. دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة.

٢١٥-فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة

المنورة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٢١٦-فتوح البلدان للبلاذري أحمد بن يحي بن جابر بن داود البغدادي، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية -القاهرة.

٢١٧-الفتوحات المكية لابن عربي، تحقيق د/ عثمان يحـي، تصدير ومراجعة د/ إبراهيم مدكور، طبعة ١٣٩٥هـ، الهيئة المصرية العامة للكتب - القاهرة.

٢١٨-الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة. ونسخة أخرى للمطبعة السلفية بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ.

٢١٩-الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣، والثالثة سنة ١٩٧٨م، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٢٢٠-الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

٢٢١-فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي ا الله بن محمد عباس الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ. مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مؤسسة الرسالة.

٢٢٢-الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان، مطبوع مع شرحه لملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ.

٢٢٣-الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢٤-الفهرست تأليف محمد بن إسحاق النديم - القاهرة ١٣٤٨هـ.

٢٢٥-الفوائد البهية في ترجم الحنفية للكنوي، طبعة ١٣٩٣هـ الناشر نور محمد.

٢٢٦-فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر مكتبة النهضة المصرية.

٢٢٧-قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية، تحقيق د/ ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، مكتبة لينة.

٢٢٨-القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ نشر مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٢٩-القرامطة لابن الجوزي، تحقيق محمد الصباغ، الطبعة السادسة ١٤٠٤هـ، المكتب الإسلامي.

٢٣٠-القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لفضيلة الشيخ ابن عثيمين، بتخريج أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ، نشر مكتبة السنة - القاهرة.

٢٣١-الكاشف للإمام الذهبي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.

٢٣٢-الكامل في التاريخ/ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، نشرة إدارة المنيرية ١٣٥٣هـ. وأخرى لدار صادر بيروت عام ١٣٩٩هـ.

٢٣٣-الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي عبد الله بن عدي الجرجاني، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، دار الفكر.

٢٣٤-كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم أحمد بن حمدان تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني بالقاهرة ١٩٥٧م الطبعة الثانية.

٢٣٥-كتاب عقائد السلف، أحمد بن حنبل، والبخاري، وابن قتيبة، وعثمان الدارمي. الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية، طبع شركة الاسكندرية للطباعة والنشر ١٩٧١م.

٢٣٦-كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، حققه الدكتور لطفي عبد البديع، وترجم النصوص الفارسية الدكتور عبد النعيم محمد حسنين طبعة ١٣٨٢هـ، مكتبة النهضة المصرية بمصر.

٢٣٧-الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٥٧هـ.

٢٣٨-اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير عز الدين محمد بن علي مطبعة دار صادر- بيروت.

٢٣٩-لسان العرب لابن منظور الأفريقي، طبعة دار صادر بيروت، بدون تاريخ.

٢٤٠-لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني حيدر آباد بالهند سنة ١٣٢٩هـ.

٢٤١-اللمع لأبي النصر عبد الله بن علي السراج الطوسي، تحقيق عبد الحليم محمود، وطه عبد الباقي سرور - القاهرة ١٩٦٠م.

٢٤٢-لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية بشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد السفاريني، عليها تعليقات الشيخ عبد الرحمن أبا بطين والشيخ سليمان بن سحمان الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٤٣-مجمع الأمثال للميداني، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م، مطبعة السعادة بمصر.

٢٤٤-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر، نشر دار الكتاب العربي - بيروت.

٢٤٥-مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم ومساعدة ابنه محمد، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ، مطابع الرياض.

٢٤٦-مجموعة الرسائل الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار إحياء التراث العربي - بيروت. ونسخة أخرى لمكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده - بمصر.

٢٤٧-محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين للرازي، راجعه وقدم له عبد الرؤوف سعد. الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

٢٤٨-المحيط بالتكليف لعبد الجبار بن أحمد الهمداني، جمع الحسن بن أحمد بن متنويه. الناشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة.

٢٤٩-المختار من صحاح اللغة لمحمد محي الدين عبد الحميد ومحمد عبد اللطيف السبكي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

٢٥٠-مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم الجوزية -اختصار محمد الموصلي- طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٢٥١-مختصر العلو للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٥٢-مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي، تحقيق صلاح الدين مقبول، طبعة مكتبة الصحوة الإسلامية - الكويت ١٤٠٣هـ.

٢٥٣-مختصر وشرح وتهذيب سنن أبي داود للحافظ المنذري وابن القيم الجوزية، تحقيق توفيق حامد، مطبعة السنة المحمدية، سنة ١٣٦٨هـ.

٢٥٤-مدارج السالكين في منازل إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، عام ١٣٧٥هـ.ونسخة أخرى لدار الكتب العلمية. ط الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٢٥٥-المدخل إلى السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي، تحقيق د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء - الكويت ١٤٠٤هـ.

٢٥٦-مذاهب الإسلاميين للدكتور عبد الرحمن بدوي، الطبعة الثانية ١٩٨٣م، دار العلم للملايين بيروت - لبنان.

٢٥٧-مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين البغدادي تحقيق علي البجاوي الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ، دار إحياء الكتب العربية.

٢٥٨-مسائل الإمام أحمد لابن هانئ إسحاق بن إبراهيم، تحقيق زهير الشاويش، طبعة ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي.

٢٥٩-مسائل الإمام أحمد لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث محمد رشيد رضا مطبعة المنار - القاهرة.

٢٦٠-المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع وبذيله التلخيص للذهبي، دار المعرفة - بيروت.

٢٦١-مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، دار صادر - بيروت.

٢٦٢-مسند الحميدي لأبي بكر عبد الله بن الزبير، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي كراتشي - باكستان.

٢٦٣-مشاهير علماء نجد وغيرهم للشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ بإشراف دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر.

٢٦٤-مشكاة المصابيح للتبريزي محمد بن عبد الله، تحقيق محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

٢٦٥-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير تأليف أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي دار المعارف -القاهرة.

٢٦٦-مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٦٧-معجم البلدان لياقوت الحموي دار الفكر، دار صادر بيروت.

٢٦٨-معجم لغة الفقهاء د/ محمد رواس خلعة جي، ود/ حامد صادق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار النفائس للطباعة والنشر.

٢٦٩-معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، نشر مكتبة المثنى - بيروت.

٢٧٠-معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩١هـ، مصطفى الحلبي بمصر.

٢٧١-معجم الوسيط، طبعة دار المعارف بمصر، سنة ١٣٩٣- ١٩٧٣.

٢٧٢-معرفة السنن والآثار لأبي بكر البيهقي، تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي.

٢٧٣-معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري،

تحقيق السيد معظم حسين، الطبعة الثانية ١٩٧٧م، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر في بيروت.

٢٧٤-المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة.

٢٧٥-المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم لمحمد طاهر بن علي الهندي، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان سنة ١٣٩٩هـ.

٢٧٦-مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة لجلال الدين السيوطي، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ، - المدينة المنورة.

٢٧٧-مفتاح دار السعادة لابن القيم الجوزية - دار نجد.

٢٧٨-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة.

٢٧٩-مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون مكتبة دار الشعب -القاهرة.

٢٨٠-الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني تحقيق عبد العزيز الوكيل. دار الفكر بيروت.

٢٨١-مناسبات تراجم البخاري لابن جماعة محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محمد بن إسحاق السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، نشر الدار السلفية بومباي - الهند.

٢٨٢-مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، مكتبة الخانجي بمصر.

٢٨٣-مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق السيد أحمد صقر الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، مكتبة دار التراث بالقاهرة.

٢٨٤-مناقب الشافعي للرازي، تحقيق د/ أحمد حجازي السقا الطبعة الأولى.

٢٨٥-المنتظم في تاريخ الملوك والأمم/ ابن الجوزي الطبعة الأولى دار المعارف العثمانية

بحيدر آباد ١٣٥٧هـ.

٢٨٦-منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٦هـ.

٢٨٧-المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لأبي اليمن العليمي، تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد، عادل نويهض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، عالم الكتب.

٢٨٨-منهج الإمام الشوكاني في العقيدة تأليف الدكتور عبد الله نومسوك، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. مكتبة دار القلم والكتاب - الرياض.

٢٨٩-منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري تأليف محمد إسحاق كندو، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. مكتبة الرشد - الرياض.

٢٩٠-موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي علي بن أبي بكر، تحقيق عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٩١-الموافقات للشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي.

٢٩٢-المواقف في علم الكلام للإيجي، عالم الكتب بيروت - لبنان.

٢٩٣-ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٩٤-النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٩٥-النجوم الزاهرة في ملوك مصر لأبي المحاسن يوسف بن تغردى بردى طبعة سنة ١٣٢٧هـ.

٢٩٦-النزعات الاستقلالية في الخلافة العباسية لعبد الفتاح السرنجاوي، دار الكتب الأهلية الطبعة الرابعة ١٩٤٥هـ.

٢٩٧-نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، المكتبة العلمية المدينة المنورة.

٢٩٨-النزول للدارقطني أبي الحسن علي بن عمر، تحقيق د/ علي ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٩٩-نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور سامي، الطبعة الأولى، دار المعارف القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٩م.

٣٠٠-نقض تأسيس الجهمية -مطبوع- لشيخ الإسلام ابن تيمية، تصحيح وتعليق محمد ابن عبد الرحمن بن قاسم، مؤسسة قرطبة.

٣٠١-نقض المنطق لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق حامد الفقي، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٠٢-النكت الظراف على الأطراف للحافظ ابن حجر طبع مع تحفة الأشراف بإشراف عبد الصمد شرف الدين، نشر دار القيمة بومباي - الهند.

٣٠٣-النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي وآخر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة. ونسخة أخرى لدار إحياء التراث العربي - بيروت، الناشر المكتبة الإسلامية.

٣٠٤-النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى لمحمد بن حمد الحمود، الطبعة الأولى، مكتبة الإمام الذهبي - الكويت.

٣٠٥-نونية ابن القيم الجوزية، طبع دار الباز - مكة المكرمة.

٣٠٦-نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجليل في بيروت ١٩٧٣م.

٣٠٧-هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر، نشر المكتبة السلفية - القاهرة.

٣٠٨-هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي، طبع سنة ١٩٥١م، منشورات مكتبة المثنى ببغداد.

٣٠٩-الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي تحقيق هـ. ريتر استانبول - جمعية المستشرقين الألمانية. وأخرى باعتناء شكري فيصل سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣١٠-الوحي المحمدي لمحمد رشيد رضا، الطبعة العاشرة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

٣١١-وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد با كريم با عبد الله، الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، نشر دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض.

٣١٢-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان أحمد بن محمد، تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

فهرس الموضوعات

